

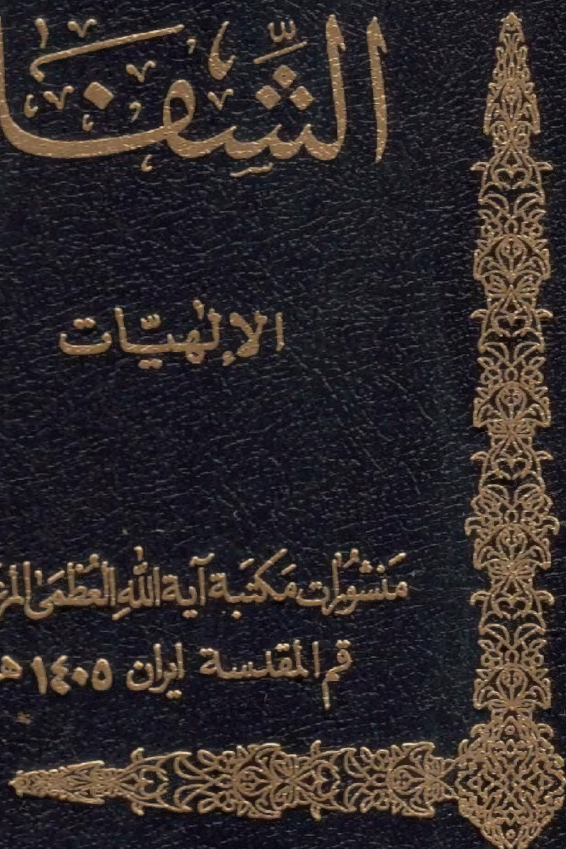
ابن سينا

الشفاء

الالهيّات

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة إيران ١٤٠٥ هـ ق



لبن سينا

الشفاء

الإنهيات (١)

راجعته وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الأساذين

سعيد زايد

الأب قنواقي

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والإرشاد القومي
الإقليم الجنوبي
الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٩٦٠ - ١٣٨٠ هـ

انريسا، حسن بن عبدالله، ۲۷۰-۲۷۸ ج.

{ شفاء، برگزیده، الهیات }

الشفاء: الهیات / مؤلف انريسا، راجعه وقدم له ابراهيم مذكورا تحقيق الأب قنوال، سعيد زايد. - قم: مكتبة سماحة آية الله العظمى
المرعشي النجفي الكوي - الحرة العالمية للمخطوطات الاسلامية - قم - ايران، ۱۳۳۳ هـ - ۲۰۱۲ م - ۱۳۹۱.

۲۷۸ ص.

۲۰۰۰۰۰ ريال

(مورد) 1 - 069 - 161 - 600 - 978 ISBN

(جلد) 7 - 070 - 161 - 600 - 978 ISBN

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما.

کتابخانه به صورت زیر نویس.

عربی.

۱. مابعد الطیحه - متون قدیمی تا قرن ۱۴ هـ. الف. ۲. فلسفه اسلامی - متون قدیمی تا قرن ۱۴ هـ. الف. مذكور، ابراهيم بیوس.
۱۹۹۵-۱۹۹۵ م. ب. فتوا، جورج شحاته، ۱۹۹۵-۱۹۹۵ م. ج. زايد، سعيد. د. کتابخانه بزرگ حضرت آية الله العظمى مرعشی
نجفی کتبخانه‌های مخطوطات اسلامی. هـ. عنوان. و. عنوان: شفاء برگزیده. الهیات. ز. الهیات.

۱۸۰/۱

۷۲ الف / ۱۹ BBR

۲۷۷۸۸۷

۱۳۹۱



الشفاء (الاهیات)

المؤلف: شيخ الرئيس ابن سينا

المحقق: الأب قنوال، سعيد زايد

راجعه ولقدم له: دكتور ابراهيم مذكور

الناشر: مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكوي

الحرة العالمية للمخطوطات الاسلامية - قم - ايران

الطبعة الثانية: ۱۳۳۳ هـ. / ۲۰۱۲ م / ۱۳۹۱ هـ. ش

العدد المطبوع: ۵۰۰ نسخة

المطبعة: گلوردي - قم

ليتوغرافيا: تيزهوش - قم

مشرف الطباعة: علي الحاسي بافريان

الثمن التورة (۱۰ مجلدات): ۲۰۰۰۰۰ ريال

ISBN (vols.): 978 - 600 - 161 - 069 - 1

ردمك للدورة: ۱ - ۶۹ - ۱۶۱ - ۶۰۰ - ۹۷۸

ISBN (vol.): 978 - 600 - 161 - 070 - 7

ردمك (المجلد): ۷ - ۰۷۰ - ۱۶۱ - ۶۰۰ - ۹۷۸

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN

TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637

[http:// www.marashilibrary.com](http://www.marashilibrary.com)

[http:// www.marashilibrary.net](http://www.marashilibrary.net)

[http:// www.marashilibrary.org](http://www.marashilibrary.org)

E_mail: info@marashilibrary.org

الفهرس

صفحة

- مقدمة للدكتور ابراهيم مذكور ... (٣)
- (١) ميتافيزيقى أرسطو ... (٤)
- (ب) نقله إلى اللغة العربية ... (٥)
- (ج) إلهيات ابن سينا ... (٧)
- (٧) ١ - موادها
- (١٠) ٢ - موضوعها
- (١٢) ٣ - الجوهر
- (١٣) ٤ - المادة والصورة
- (١٤) ٥ - القوة والفعل
- (١٦) ٦ - نظرية العلل
- (١٩) ٧ - المبدأ الأول
- (٢١) ٨ - الصدور
- (٢٣) ٩ - العناية
- (٢٥) (د) الإلهيات في العالم العربى
- (٢٧) (هـ) الإلهيات في العالم اللاتينى
- المخطوطات التى قام عليها التحقيق ... (٣١) - (٣٣)

الإلهيات (١)

المقالة الأولى

صفحة	الفصل الأول — فصل في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى لتبيين لانيته
٣	في العلوم
١٠	» الثاني — فصل في تحصيل موضوع هذا العلم
١٧	» الثالث — فصل في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه
٢٥	» الرابع — فصل في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم
٢٩	» الخامس — فصل في الدلالة على الوجود والشيء وأقسامهما الأول ، بما يكون فيه تنبيه على الغرض
٣٧	» السادس — فصل في ابتداء القول في الواجب الوجود، والممكن الوجود، وأن الواجب الوجود لا تلة له ، وأن الممكن الوجود معلول ، وأن الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود، ولا متعلق بغيره فيه
٤٣	» السابع — فصل في أن واجب الوجود واحد
٤٨	» الثامن — فصل في بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقاويل في المقدمات الحلقة

المقالة الثانية

٥٧	الفصل الأول — فصل في تعريف الجوهر وأقسامه بقول علي
٦١	» الثاني — » تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب منه
٧٢	» الثالث — » أن المادة الجسمانية لا تتحرى عن الصورة
٨٠	» الرابع — » تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود

المقالة الثالثة

صفحة	الفصل الأول	— فصل في الإشارة إلى ما ينبغي أن يثبت عنه من حال المقولات التسع وفي عرضيتها	٩٣
٩٧	» الثاني	— فصل في الكلام في الواحد	...
١٠٤	» الثالث	» » — « تحقيق الواحد والكثير وإبانة أن العدد عرض	...
١١١	» الرابع	» » — « أن المقادير أمراض	...
١١٩	» الخامس	» » — « تحقيق ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، وبيان أوائله	...
١٢٦	» السادس	» » — « تقابل الواحد والكثير	...
١٣٤	» السابع	» » — « أن الكيفيات أعراض	...
١٤٠	» الثامن	» » — « العلم وأنه عرض	...
١٤٥	» التاسع	» » — « الكيفيات التي في الكميات وإثباتها	...
١٥٢	» العاشر	» » — « المضاف	...

المقالة الرابعة

١٦٣	الفصل الأول	— فصل في المتقدم والمتأخر	...
١٧٠	» الثاني	» » — « القوة والفعل والقدرة والعجز وإثبات المادة لكل متكون	...
١٨٦	» الثالث	» » — فصل في التام والناقص وما فوق التمام ، وفي الكل ، وفي الجميع	...

المقالة الخامسة

١٩٥	الفصل الأول	— فصل في الأمور العامة وكيفية وجودها	...
٢٠٧	» الثاني	» » — « كيفية كون الكلية للطبائع الكلية وإتمام القول في ذلك ، وفي الفرق بين الكل والجزء ، والكل والجزئي	...
٢١٣	» الثالث	» » — فصل في الفصل بين الجنس والمادة	...

صفحة

- الفصل الرابع — كيفية دخول المعاني الخارجة عن الجنس على طبيعة الجنس ٢٢٠
- » الخامس — في النوع ٢٢٨
- » السادس — فصل في تعريف الفصل وتحقيقه ٢٣٠
- » السابع — » » تعريف مناسبة الحد والمحدود ٢٣٦
- » الثامن — فصل في الحد ٢٤٣
- » التاسع — ففصل في مناسبة الحد وأجزائه ٢٤٨

الإلهيات (٢)

المقالة السادسة

- الفصل الأول — فصل في أقسام العلل وأحوالها ٢٥٧
- » الثاني — فصل في حل ما يتشكك به على ما يذهب إليه أهل الحق من أن كل علة هي مع معلولها، وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية ٢٦٤
- » الثالث — فصل في مناسبة ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها ٢٦٨
- » الرابع — فصل في العلل الأخرى العنصرية والصورية والغائية ٢٧٨
- » الخامس — فصل في إثبات الغاية وحل شكوك قيلت في إبطالها، والفرق بين الغاية وبين الضروري وتعريف الوجه الذي تتقدم به الغاية على سائر العلل والوجه الذي تتأخر به ٢٨٣

المقالة السابعة

- الفصل الأول — فصل في لواحق الوحدة من الهوية وأقسامها ولواحق الكثرة من الفيرية والخلاف وأصناف التقابل المعروفة ٣٠٣
- » الثاني — فصل في اقتصاص مذاهب الحكماء الأقدمين في المثل ومبادئ التعليميات والسبب الداعي إلى ذلك وبيان أصل الجهل الذي وقع لهم حتى زاغوا لأجله ٣١٠
- » الثالث — فصل في إبطال القول بالتعليقات والمثل ٣١٧

المقالة الثامنة

صفحة	
٣٢٧	الفصل الأول — فصل في تنهى العلل الفاعلية والتفاعلية
٣٣٢	» الثاني — فصل في شكوك تلزم ما قيل وحلها
	» الثالث — فصل في إبانة تنهى العلل الفاعلية والصورية وإثبات المبدأ الأول مطلقا ، وفصل القول في العلة الأولى مطلقا ، وفي العلة الأولى مقيدا ، ويان أن ما هو حلة أولى مطلقة حلة لسائر العلل
٣٤٠	٣٤٠
٣٤٣	» الرابع — فصل في الصفات الأولى للبدأ الواجب الوجود
	» الخامس — كانه توكيد وتكرار لما سلف من توحيد واجب الوجود وجميع صفاته السلبية على سبيل الإنتاج
٣٤٩	» السادس — فصل في أنه تام بل فوق التام ، وخير ، ومفيد كل شيء بعده ، وأنه حق ، وأنه عقل محض ، ويعقل كل شيء ، وكيف ذلك ، وكيف يعلم ذاته ، وكيف يعلم الكلّيات ، وكيف يعلم الجزئيات ، وذلى أى وجه لا يحوز أن يقال يدركها
٣٥٥	» السابع — فصل في نسبة المعتقدات إليه ، وفي إيضاح أن صفاته الإيجابية والسلبية لا توجب في ذاته كثرة ، وأن له البهاء الأعظم والجلال الأرفع والمجد الغير المتناهى ، وفي تفصيل حال اللذة العقلية
٣٦٢	٣٦٢

المقالة التاسعة

٣٧٣	الفصل الأول — فصل في صفة فاعلية المبدأ الأول
	» الثاني — فصل في أن المحرك القريب للسماويات لا طبيعة ولا عقل ، بل نفس ، والمبدأ الأبعد عقل
٣٨١	» الثالث — فصل في كيفية صدور الأفعال من المبادئ العالية ، يعلم من ذلك ما يجب أن يعلم من المحركات المفارقة المعقولة بذاتها المعشوقة
٣٩٣	٣٩٣

صفحة

- الفصل الرابع — فصل في ترتيب وجود العقل والنفوس السماوية والأجرام العلوية عن المبدأ الأول ... ٤٠٢
- » الخامس — فصل في حال تكون الاسطقسات عن العلل الأوائل ... ٤١٠
- » السادس — فصل في العناية ويان وكيفية دخول الشر في القضاء الإلهي ... ٤١٤
- » السابع — فصل في المعاد ... ٤٢٣

المقالة العاشرة

- الفصل الأول — فصل في المبدأ والمعاد ، بقول مجمل ، وفي الإلهامات والمنامات ، والدعوات المستجابة ، والعقوبات السماوية ، وفي أحوال النبوة ، وفي حال أحكام النجوم ... ٤٣٥
- » الثاني — فصل في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله تعالى والمعاد إليه ... ٤٤١
- » الثالث — فصل في العبادات ومنفعتهما في الدنيا والآخرة ... ٤٤٣
- » الرابع — فصل في عقد المدينة وعقد البيت ، وهو النكاح والسنن الكلية في ذلك ... ٤٤٧
- » الخامس — فصل في الخليفة والإمام ووجوب طاعتها ، والإشارة إلى السياسات والمعاملات والأخلاق ... ٤٥١
- فهرس المصطلحات ... ٤٥٧

مقدمة

للدكتور إبراهيم مذكور

مقدمة

للدكتور ابراهيم مذكور

يدعو المحسوس إلى اللاحسوس، والظاهر إلى الخفى، والواقى إلى المثالى. ولم يقنع المرء يوما بالوقوف عند أقرب هذين الطرفين متلا. بل أبى إلا أن يعانق الطرف الآخر، أو يتوهم أنه يفعل. فتفلسف منذ القدم، واستمر فى فلسفته إلى اليوم، وسيتفلسف دائما. وكانت الفلسفة قديما جماع المعرفة كلها، فلم يكن ثمة فاصل بينها وبين العلم. ثم أخذت العلوم تستقل شيئا فشيئا، فتحدد موضوعها، ورسم منهجها، ووضعت قوانينها. وظن أنها باستقلالها هذا لن تدع للفلسفة مجالا، إلا أنها خلقت وراءها مشاكل لا يقوى علم بعينه على حلها. فإذا كانت قد عرضت للأسباب القريبة والمباشرة، فإنها لم توضح الأسباب البعيدة وغير المباشرة. وإذا كانت قد عنت بالعلل المادية والفاعلية، فإنها لم تكشف عن العلل الروحية والغائية. واضطلعت بذلك كله دراسة خاصة، سميت الفلسفة العامة أو الميتافيزيق.

وقد أضحى الميتافيزيق وكأنها حاجة ماسة وضرورة لازمة، لا مجرد خرافة. يخلقها العلماء بأنفسهم، ويفنونها بنفوذاتهم. ومن أخص خصائص الفكر المعاصر أن العلم يختلط فيه بالفلسفة مرة أخرى اختلاطا كبيرا، فافلاسفة علماء، والعلماء فلاسفة. وفى عصر الذرة الذى نعيش فيه يجاوز العلم المادة إلى ما وراءها، فيخترق حجب الأثير، ويعيش فى اللاحسوس، ويبحث عن مدركات ما وراء الحس. ويرى بعض أئمة علم الطبيعة المعاصرين أن حقائق الكون لا يمكن أن تفسر تفسيراً تاماً إلا إن قلنا بوجود خالق حكيم، وبذا انتهى العالم والفيلسوف إلى غاية واحدة، وإن تعددت مناهجها واختلفت مبادئها.

(١) ميتافيزيق أرسطو

ولا نزاع في أن أرسطو هو أول من وضع دنائم الميتافيزيق . حدد موضوعها ، وذهب إلى أن هناك علما يدرس الوجود من حيث هو ، ويرى إلى معرفة الشيء في ذاته والعلل الأولى والغائية ، ويسلم بوجود جواهر غير محسوسة . ووقف عليه كتابا من أدق كتبه وأعمقها ، وأجلها وأخطرها ، ويمكن أن يعتد بحق خاتمة مذهبه . وهو ما يسمى "بالميتافيزيق" . وواضح أن هذا الكتاب يدخل في مجموعة كتب الخاصة (esotérique) التي كان يتداولها تلاميذه فيما بينهم ، وقد أهداه فلاولأوديم رئيس المدرسة المنائية من بعده . فلم يكن معذرا للجهير وطامة القراءة . ولله لم يتسع له الوقت لمراجعته ونشره نشرا متظما أثناء حياته ، وبقي مجهولا حتى القرن الأول لليلاد^(١) .

ومن هنا أثرت شكوك مختلفة حوله ، فشك في نسبته إليه ، واختلف في موضوعه ، بل وفي اسمه ، وساعد على هذه الشكوك أن ديوجين اللايرسى أغفل ذكره في فهرسه المشهور لمصنفات أرسطو^(٢) . وفيه قطعاً خلط وتناقض ، لأنه لم يكن الكتاب المنتهى المحكم التأليف ، وما أشبهه بالمذكرات أو الرسائل المفصلة ، وإن انتقت في أظلمها عند هدف واحد . وقد تكون فيه أجزاء ليست من وضع المعلم الأول ، وإنما أضافها تلاميذه من بعده متأثرين فيها بروحه ومنهجه . ولكن لا نزاع في أن ظاليتها من صنعته ، وأضحت نسبته إليه بعيدة عن الشك كل البعد ، فأسلوبه واضح فيه ، وكتبه الأخرى تحيل عليه كما يحيل هو عليها^(٣) . وإذا كان ديوجين قد أهمله ، فإن مؤرخين آخرين أشاروا إليه إشارة صريحة^(٤) ، وربما كان هذا الإهمال راجعا إلى أن عنوانه لم يكن واضحا أمامه لكثرة ما أطلق عليه من أسماء . وتعاقب الباحثون في التاريخ القديم في الشرح والتعليق عليه ، أمثال : نيقولا الدمشقي ، والاسكندر الأفروديسي ، وثامسطيوس .

J. Tricot, *La Métaphysique d'Aristote*, Paris 1940, p. II—III. (١)

O. Hamelin, *Le Système d'Aristote*, Paris 1931, p. 33. (٢)

W. D. Ross, *Aristotle's Metaphysics*, Oxford 1924, V. I, p. XIW. (٣)

Hamelin, *Le Système d'Aristote*, p. 33. (٤)

(ب) نقله إلى اللغة العربية

إن كتاب "الميتافيزيقي" لأرسطو أثر خالد ، وضع في أثينا ، ثم تدارسه ورثة الثقافة اليونانية من البيزنطيين ، والاسكندرانيين ، والعرب ، ومسيحي الشرق من نساطرة وبعاقبة ، ومسيحي الغرب ، واستمرت دراسته إلى اليوم . وقد نقل قديما إلى لغات عدة ، كاللاتينية والسريرية والعربية والعبرية . وكان طبيعيا أن يعنى المسلمون بترجمته ، لأن موضوعه يتصل اتصالا وثيقا بدراساتهم الكلامية ، فضلا عن عنايتهم بترجمة مؤلفات أرسطو جميعها . وتضافر على تعريبه عدد غير قليل من المترجمين المتنازين كاسحق بن حنين ، أو المتوسطين كاسطاث ^(١) ، نقلوه عن السريانية أحيانا وعن اليونانية أحيانا أخرى ، وعلى النحو الذى وصلهم به . ونحن نعلم أنه ينقسم إلى أربع عشرة مقالة مرتبة على حسب حروف الهجاء اليونانية كما يلي : (A, a, B, b, Δ, E, Z, H, Θ, I, K, Λ, M, N,) ، ويظهر أن العرب لم يصلهم من ذلك إلا اثنا عشرة مقالة ، فغابت عنهم M, N ، وإن كان ابن النديم يشير إلى أن الأخيرة قد توجد باليونانية بتفسير الاسكندر ^(٢) ، إلا أن الفارابى وابن رشد يهملانها معا ^(٣) . هذا إلى أنهم عكسوا الترتيب المألوف ، فقدّموا الألف الصغرى على الألف الكبرى وخطوا بينهما نوتا ، وما علق عليه ابن رشد من الألف الكبرى ليس إلا النصف الأخير من الأصل اليونانى ^(٤) .

ولم يقفوا عند ترجمة الكتاب وحده ، بل جدّوا في البحث عن شروحه ، لأنهم أدركوا ما فيه من غموض وتعقيد ، ولم يجدوا منها إلا شرحين لمقالة اللام ، أحدهما تام لثامسطيوس ، والآخر ناقص للاسكندر الأفرودييسى ^(٥) ، وكما يأسف الفارابى لأن شرح الأخير لكتاب

(١) القفلى ، تاريخ الحكماء ، لبيك ١٣٢٠ هـ ، ص ٤١ — ٤٢ .

(٢) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٥٢ .

(٣) الفارابى ، في أغراض الحكيم في كل مقالة من الكتاب المرسوم بالحروف ، لندن ١٨٩٥ ، ص ٣٨ ؛ ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، بيروت ١٩٤٨ ، ج VII .

(٤) M. B. uyyas, Notice, Beyrouth 1952, p. XVIII .

(٥) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٢ ؛ القفلى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١ — ٤٢ .

” ما بعد الطبيعة “ كله لم يصل إلى العالم العربي ^(١) . وقد عني المسلمون عناية خاصة بمقالة اللام ، فترجموها غير مرة ^(٢) ، ورجعوا بما وقفوا عليه من شروحها ، وخاصة شرح تاسطيوس الذي فتح الباب فسيحا أمامهم للتوفيق بين الفلسفة والدين ^(٣) . وربما عدوها عمدة الكتاب جميعه ، لأنها تنصب على البارئ وصفاته الذي يعتبر الموضوع الأساسي للينافريق ، وبذا يصبح ما بعد الطبيعة وطم التوحيد شيئا واحدا ^(٤) .

وما إن ترجم إلى العربية حتى أخذ مفكروا الإسلام يتدارسونه ويتأثرون به ، وفي رسائل الكندي الفلسفية التي نشرت أخيرا صدر له ^(٥) ، ولكن نخطئ كل الخطأ إن زعمنا أن هناك صلة مباشرة بينه وبين رسالته المهداة إلى المعتصم والتي عنوانها ” في الفلسفة الأولى “، فهي ليست ترجمة له ولا تلخيصا مطلقا ، ولا تلتقي معه في موضوعه وإن رددت بعض ما جاء فيه من آراء ونظريات ^(٦) .

أما الفارابي فقد خلف لنا رسالة دقيقة تبين ” أغراض الحكيم في كل مقالة من كتابه الموسوم بالحروف “ ، ويلاحظ فيها بحق أن هدف الكتاب وموضوعه غير واضحين ^(٧) ، لذلك يستعرض مقالاته مقالة مقالة ، ملخصا ما اشتملت عليه ^(٨) . وعنده أن ما بعد الطبيعة أو العلم الإلهي طم كلي ينظر في الشيء العام لجميع الموجودات كالوجود ، والوحدة والقوة والفعل ، والمتقدم والمتأخر ، والعم الكلي أسمى دون نزاع من

(١) الفارابي ، في أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(٢) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٢ .

(٣) عبد الرحمن بدوي ، أرسطو عند العرب ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص (١٩) — (٢٢) .

(٤) الفارابي ، في أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(٥) أحمد نزار الأهواني ، كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٩٥٠ .

عبد الهادي أبو ريده ، رسائل الكندي الفلسفية ، القاهرة ١٩٥٠ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٨٠ (١٢) — ٨٠ (١٨) .

(٧) الفارابي ، في أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٣٦ — ٣٨ .

العلوم الجزئية^(١) . ويعترف ابن سينا أنه قرأ كتابات " الميتافيزيق " لأرسطو غير مرة دون أن يخرج منه بطائل ، حتى خيل إليه أنه لا سبيل إلى فهمه ، وما إن وقعت في يديه رسالة القارابي هذه حتى انجلى المبهم ، وكشف الغامض^(٢) .

(ج) إلهيات ابن سينا

هي الجملة الأخيرة من جمل " الشفاء " الأربع ، وتنصب أولا وبالذات على الفلسفة الأولى ، وإن كانت تعالج بجانبها شيئا من السياسة والأخلاق . وقد عوّل ابن سينا فيها كثيرا على " ميتافيزيق " أرسطو ، ولكنها دون نزاع أدق تنظيرا ، وأكثر انسجاما ، وأوضح هدفا ، وأجلى عبارة . هذا إلى أنها لم تقف عند آراء أرسطو وحدها ، بل ضمت إليها آراء أخرى تتعارض معها كل المعارضة ، وعرضت لمشاكل إسلامية كالإمامة والنبوة ، وما كان لفيلسوف اليونان أن يلمّ بها . ومرت مرعبا على التسلسل التاريخي للآراء والنظريات الذي عنى به أرسطو عناية خاصة ، ووقف عنده في أكثر من مقالة ، وسنلق نظرة مرعبة على أهم ما جاء في " الإلهيات " .

١ — موادها :

تقع " الإلهيات " في عشر مقالات متفاوتة الحجم والأهمية ، وقد شئنا أن نخرجها في مجلدين تيسيرا للتداول ، وفي كل مجلد خمس مقالات . والمقالة الأولى أشبه ما يكون بمقدمة عامة تحدد موضوع البحث ، وتبين الأسماء التي أطلقت عليه ، والصلة بينه وبين العلوم الأخرى ، وتوضح منزلته ومنفعته^(٣) . وفيها شيء مما جاء في A, α, Γ ، وإن اختلفت عنها اختلافا بينا .

(١) المصدر السابق ، ص ٣٥ — ٣٦ : القارابي ، إحصاء العلوم (تحقيق الدكتور مهنا أمين) ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٩٩ — ١٠١ .

(٢) الففط ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٥ — ٤١٦ .

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، القاهرة ١٩٦٠ ، ج ١ ، ص ٢ — ٥٤ .

ويقف ابن سينا المقالة الثانية على الجوهر ، فيعرفه ، ويبين أقسامه ، وخصائص كل قسم ، والارتباط بين المادة والصورة^(١) . وهي بهذا تلتقى نوعا ما مع ما جاء في Z ، H ، وإن التزمت طريقة عرض أوضح ، وسلمت من التكرار الملحوظ في ”ميتافيزيقى“ أرسطو .

ويتنصب المقالة الثالثة على نظرية المقولات ، فتشرح الواحد والكثير ، والكم والكيف ، وتعنى خاصة ببيان أن العدد كم ، وأن العلم عرض^(٢) ، إلى غير ذلك من المسائل التي وردت في مقالتي I ، Γ ، ومرت بنا في كتاب ”المقولات“ من منطق ”الشفاء“^(٣) . وتعد هذه المقالة ، مع المقالتين الخامسة والتاسعة ، من أطول أجزاء الكتاب .

والمقالة الرابعة متممة إلى حد ما لسابقتها ، لأنها تعالج التقابل ، فتعرض للتقدم والمتأخر ، والقوة والفعل ، واتام والناقص^(٤) . وبذا تلم شئت أمور أثارها أرسطو في أكثر من مقالة ، مثل I ، Θ .

وتدور المقالة الخامسة حول نظرية الحد ، على نحو ما يلحظ في Z ، فترق بين الكلى والجزئى ، والجنس والنوع ، والفصل والخاصة ، والحد التام والناقص^(٥) ، وتعيد أمورا سبق لابن سينا أن درسها في كتاب ”البرهان“^(٦) . وتشرح كيفية وجود الأمور العامة ، فتعرض نظرية الوجود الثلاثى للكليات التي سبق له أن بحثها في ”المدخل“^(٧) .

فيبدو إذن في هذا المجلد أن الميتافيزيقى تختلط بالمنطق ، لأن البحث في مبادئ الجوهر يقود إلى البحث في مبادئ البرهان . ولن نقف عند المسائل المنطقية التي سبق

(١) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٧ — ٨٩

(٢) د د ج ١ ، ص ٩٣ — ١٦٠

(٣) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة ١٩٥٩

(٤) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ١٦٣ — ١٩١

(٥) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩٥ — ٢٥٢

(٦) ابن سينا ، البرهان ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ٢٦١ — ٣٢٩

(٧) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٦٥ — ١٢

معالجتها في منطق "الشفاء" ، وسنبرز فقط وجهة نظر ابن سينا في بعض المشاكل الميتافيزيقية كالجوهر ، والمادة ، والصورة .

وللإيتافريق صلة أيضا بالطبيعات ، وتبدو هذه الصلة بوضوح في المجلد الثاني من "الإلهيات" ، فتبحث المقالة السادسة نظرية العلل في عمق وتفصيل ، بادئة بالعلل الناطبية ، وواقفة طويلا عند العلل الصورية والغائية^(١) ، وقد عرض أرسطو لهذه النظرية في عدة مقالات ، وخاصة في H ، ولكن ابن سينا يفصل القول فيها أكثر مما فعل المعلم الأول متأثرا بالشرح السابقين ، ومستعينا بدراساته الطبيعية .

وتعتبر المقالة السابعة أصغر مقالة في "الإلهيات"^(٢) ، وهي مقصورة على مناقشة آراء السابقين المعارضين لأرسطو من أفلاطونيين وفيتاغوريين . وبذا وقف ابن سينا بهذا الخلاف المذهبي والتدرج التاريخي عند أضيق حدوده .

أما المقالة الثامنة فموقوفة على المبدأ الأول وصفاته^(٣) ، وتلتقي التقاء تاما مع مقالة A التي تعتبر في نظر مفكرى الإسلام عمدة الميتافيزيقى . ولم يبالوا مطلقا بما يؤخذ عليها من قلة الانسجام أو ضعف الصلة بينها وبين المقالات الأخرى ، ومن أجلها سموا البحث كله بالعلم الإلهى .

وتعالج المقالة التاسعة الصلة بين الله والعالم ، فتكمل المقالة السابقة ، وتشرح نظرية الصدور^(٤) ، وهي نظرية أفلوطينية تتعارض مع آراء أرسطو المقررة من القول بقدوم العالم وإنكار خلقه . وإذا كان الكون كله صادرا عن الله ، فلا بد لنا أن نبين كيفية دخول الشرف في القضاء الإلهى ، ونشرح نظرية العناية^(٥) . وينتخم ابن سينا هذه المقالة يبحث في المعاد^(٦) ، وما كان أجدره أن يؤخره إلى المقالة التالية .

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ — ٣٠٠ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٠٣ — ٣٢٤ .

(٣) » » » » ج ٢ ، ص ٣٢٧ — ٣٧٠ .

(٤) » » » » ج ٢ ، ص ٣٩٣ — ٤١٤ .

(٥) » » » » ج ٢ ، ص ٤١٤ — ٤٢٣ .

(٦) » » » » ج ٢ ، ص ٤٢٣ — ٤٣٢ .

وفي الحق أن المقالة العاشرة والأخيرة تنصب على دراسات دينية ، بل وإسلامية ،
فتمرض للروح والإلهام^(١) ، والأولياء والأنبياء والملائكة^(٢) ، كما تمرض للعبادات ومنفعتيها
في الدنيا والآخرة^(٣) . ثم تنتقل إلى بعض المشاكل الاجتماعية والأخلاقية^(٤) ، وتعالجها
من وجهة نظر الإسلام مبينة شرائط الخليفة والإمام ، وما يجب لها من طاعة^(٥) .

٢ - موضوعها :

لكل علم موضوعه الخاص ، وموضوع العلم الإلهي هو الموجود من حيث هو موجود^(٦) .
والبحث عن الموجود يقتضى البحث عن أسبابه القصوى ، عن مسبب الأسباب ومبدأ
المبادئ ، عن المفارقات للسادة أصلاً^(٧) . فموضوعه أشرف الموضوعات ، وهو بهذا
أشرف العلوم ، بل إن العلوم كلها تتمتع عليه ، وتستمد منه يقينها وقوتها^(٨) ، وهو
يلتقى معها في أنه يحصل كمال النفس الإنسانية ، ويبينها للسعادة الأخروية .

وقد أطلقوا عليه اسم " الفلسفة الأولى " ، لأنه العلم بأول الأمور في الوجود ، وأول
الأمور في المموم . ويسمونه " الحكمة " ، لأنه أفضل علم بأفضل معلوم ، أفضل علم
لأنه علم اليقين ، وأفضل معلوم لأنه ينصب على الباري جل شأنه والأسباب التي من بعده .
ويسمونه كذلك " العلم الإلهي " ، لأنه معرفة الله ومعرفة الأمور المفارقة للسادة في الحد
والوجود^(٩) . ويسمونه أخيراً " ما بعد الطبيعة " ، وليس المراد بالطبيعة هنا القوة التي
هي مبدأ الحركة والسكون ، بل يراد بها جملة الأشياء الحادثة عن المادة الجسمانية بما فيها

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ - ٤٤١ .

(٢) » » » ج ٢ ، ص ٤٤١ - ٤٤٣ .

(٣) » » » ج ٢ ، ص ٤٤٣ - ٤٤٦ .

(٤) » » » ج ٢ ، ص ٤٤٧ - ٤٥١ .

(٥) » » » ج ٢ ، ص ٤٥١ - ٤٥٥ .

(٦) » » » ج ١ ، ص ١٠ - ١٢ .

(٧) » » » ج ١ ، ص ٤ - ٦ .

(٨) » » » ج ١ ، ص ١٧ - ١٨ .

(٩) » » » ج ١ ، ص ١٥ .

من قوى وأعراض^(١) ، وربما يكون ابن سينا أميل إلى تعديل هذه التسمية وجعلها
” ما قبل الطبيعة “^(٢) .

وهو بهذا كله يشير إلى مشكلة تاريخية ، وإن لم يقف عندها طويلا ، ونعني بها هل
وضع أرسطو اسما لكتابه الذى يعرف اليوم باسم ” الميتافيزيقى “ ؟ ومن الثابت أنه أطلق
على المادة الواردة فيه اسم ” الفلسفة الأولى “ ، أما التسميات الأخرى فتأخرة عنه ،
” ككتاب الحروف “ ، أخذا بالرموز التى استعملها أرسطو للدلالة على مقالاته . وقد
عرفت هذه التسمية فى العالم العربى ، ورددها الفارابى ، ولكن لم يكن حظها هنا بأعظم
منه فى العالم اللاتينى . وأطلق عليه أيضا اسم ” الميتافيزيقى “ ، وهى تسمية نجدها لأول
مرة عند نيقولا الدمشقى ، وقد أخذها عن أندرونيقوس الذى لاحظ فيها الترتيب
المكانى لكتب أرسطو كما قرر الاسكندر الأفروديسى ، لا الدلالة الموضوعية للبحث كما
ذهب سيمبليقوس^(٣) .

ويوم أن ترجم العرب هذه التسمية Μετὰ τὰ φυσικά خلطونها ، فقالوا
” ما دون الطبيعة “ ، و” ما فوق الطبيعة “^(٤) ، ثم عدلوا عنهما وقالوا ” ما بعد الطبيعة “ .
واستقر هذا الاسم برغم ما شاء ابن سينا أن يدخله عليه من تعديل ، وزاده استقرارا
استعمال ابن رشد له فى شروحه الطويلة والمختصرة .

ويعتبر الفارابى أول فلاسفة الإسلام الذين أبرزوا الجانب الأنطولوجى فى الدراسات
الميتافيزيقية ، معتمدا فى ذلك على أرسطو نفسه ، فإن مقالة اللام دراسة أنطولوجية واضحة .
وقد جازاه ابن سينا ، وأطلق على الميتافيزيقى عامة اسم ” الإلهيات “ ، وفى هذا الإطلاق ضرب
من التوسع والتغليب ، وبالتالي إهمال لأجزاء هامة من الفلسفة الأولى . وكأنما شاء

(١) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢١ .

(٢) > > ، ج ١ ، ص ٢٢ .

(٣) Ross, Aristotle's Metaphysics, t. I, p. XXXII; Hamelin, ouvr. cit, p. 83.

(٤) ابن أبى أصهبة ، هيون الأنبياء فى طبقات الأطباء ، كنجبرج ١٨٨٤ ، ج ١ ، ص ٤٠٢ ؛ أحمد
قواد الأهرمانى ، كتاب الكنتى إلى المحتشم بالله فى الفلسفة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٥٧ — ٦١ .

ابن سينا وأستاذه أن يمارضا في غير جدوى "علم الكلام" الذى استمكت به الفرق والمدارس المعاصرة ، وآثرت المدارس الإسلامية المتأخرة "علم العقائد" أو "علم التوحيد"، أو "ما بعد الطبيعة" إن نحت منحى فلسفيا خالصا .

لم يعرض ابن سينا مطلقا في "إلهياته" لنسبة "كتاب الميتافيزيقى" إلى أرسطو ، تلك النسبة التى كانت موضع أخذ ورد ، لم يعرض لها لأنه لم يبن كثيرا بالأصول التاريخية ، هذا إلى أنه لم يخامرہ أى شك فى صحتها .

٣ - الجوهر :

إذا كان موضوع الميتافيزيقى هو الموجود ، فإن الجوهر يعد من أهم أبوابها ، لأنه أساس الموجودات ، يوجد بنفسه ولا يقزم بنيره . يقزم العرض ولا يقزم به ، ويسبق الأعراض كلها فى الوجود^(١) . والجواهر جسمية وغير جسمية ، والجوهر الجسمانى ما كان ذا كفيات ثابتة ، أو ما اتسم بصورة معينة^(٢) . والجواهر غير الجسمية إما جزء جسم كالسادة والصورة ، أو مفارقة للجسم مطلقا كالنفس والعقل^(٣) . وبفسدر ما يتوسع ابن سينا هنا فى الجواهر الجسمية وأجزاء الجسم ، يهمل تماما الجواهر المفارقة ، وكأنما يؤخرها إلى المقالتين الثامنة والتاسعة حيث يعرض للبدأ الأول والعقول والنفس الفلكية .

ولنا فى حاجة أن نشير إلى أنه يردد أفكارا أرسطية ، وإن كان يهمل الجواهر الثانية التى يراها الصق بالمنطق منها بالميتافيزيقى . والواقع أن فكرة الجوهر عند أرسطو لا تخلو من تناقض ، فالجوهر الحقيقى عنده هو المفرد ، ما يُحس وما يُرى ، وما لا يوجد فى موضوع بحال^(٤) . ثم هو فى الوقت نفسه صورة مجردة صالحة لأن تصدق على موجودات أخرى ، وهذه الصورة أقرب ما يكون إلى المثل الأفلاطونية . وليس يسير أن نقول

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٠ - ٦٣ .

(٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٠ .

(٤) Aristotle, *Metaph. Z. 3* .

بجوهر يكون تارة مفردا ، وأخرى صورة مجردة . وقد شاء ابن سينا أن يخرج من هذا المأزق بالتحويل على قسمة الجواهر إلى جسمية ومفارقة ، وطبيعة كل من النوعين تختلف عن الأخرى تمام الاختلاف ، وليس بينها من جامع إلا أن كلا منهما يقوم بنفسه ، وهذا جامع منطقي أكثر منه ميتافيزيقي . والجواهر المفارقة التي يعتد بها ابن سينا الاعتداد كله تقربه من الأفلاطونية بقدر ما تبعده عن الأرسطية .

٤- المادة والصورة :

يتكون كل جوهر جسمى من مادة وصورة ، ولا يمكن أن توجد إحدهما بالفعل بمعزل عن الأخرى^(١). ذلك لأن الوجود ثمرة تلاقيهما ، وما المادة إلا استعداد وتبؤ للقبول ووجود بالقوة ، والصورة تحصيل وتحقيق بالفعل^(٢) . وإذن لا وجود للمادة الجسمية إلا بوجود الصورة ، ولا وجود للصورة الجسمية إلا بوجود المادة^(٣) . فهما متلازمان ، وتوهم مادة جسمية بمعزل عن الصورة خروج بها من عالم الوجود الفعلي^(٤) . ومع هذا ليست المادة والصورة من مقولة المضاف بحيث لا يعقل أحدهما إلا بالقياس إلى الآخر ، إذ أنا نعزل كثيرا من الصور الجسمية ، ويمزطينا أن نثبت لها مادة^(٥) . غير أن الصور ليست كلها جسمية ، فهناك صور مفارقة للمادة لاتصل بها مطلقا^(٦) . والصورة المسادية نفعمها أقدم من وجود المادة الجسمية ، يمنحها "واهب الصور" ، فيتم الوجود^(٧) . ولا يسترمل ابن سينا في هذا هنا ، ملاحظا أنه سيعرض له على شكل أظهر في مواضع أخرى^(٨) .

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٣) " " " " ، ص ٧٩ .

(٤) " " " " ، ص ٧٧ .

(٥) " " " " ، ص ٨٠ .

(٦) " " " " ، ص ٨٧ — ٨٨ .

(٧) " " " " ، ص ٨٩ .

(٨) " " " " .

وهو بهذا يفترق على كل حال عن أرسطو ، فبينما يقول الأخير بالمادة والصورة ليفسر التغير في عالم قديم أزلي ، إذا بالأول يستخدم الفرض نفسه ليفسر الخلق الذي جاء به القرآن . وما الوجود إلا اتصال المادة بصورتها ، والعدم انفصالها عنها . والصورة موجودة أزلا في العقل الفعال الذي يعطيها فيتحقق الكون ، ويسلبها فيحدث الفساد^(١) . وبذا نخرج من غموض المادة الأرسطية إلى هبولى وعناصر أزلية ، بشكلها ويصورها العقل الفعال على مقتضى الحكمة .

وكانت فكرة الخلق هذه من بين الأفكار التي قربت ابن سينا من فلسفة القرون الوسطى المسيحية ، لأنها ترمي إلى التوفيق بين الدين والفلسفة . ومع هذا لم ترض كثيرين في الشرق والغرب ، لأن هذا الخلق الأزلي يكاد يكون صوريا ، ولا يدع للبارئ المبدع مجالا يمتد به .

وفي مقابلة ابن سينا بين المادة والصورة مقابلة واضحة ما أثار مشكلة مبدأ الفردية (Principe d'individuation) ، تلك المشكلة المدرسية الخالصة . هل أساس فردية الموجود وتشخصه مادته أو صورته ؟ لعل ابن سينا أميل — برغم مازعهه جيوم دوقرفنى — إلى القول مع دونس اسكوت بأنه الصورة ، في حين أن القديس توماس يقول بالمادة . ومهما يكن من أمر فهذه المشكلة لم تستوقف فلاسفة الإسلام بقدر ما استوقفت فلاسفة الغرب .

• — القوة والفعل :

تطلق القوة على مقدرة الحيوان على الحركة وإحداث أفعال مختلفة ، وهي بهذا فاعلية . وتطلق أيضا على مدى تحمله ومقاومته إذا ما اشتد عليه العمل أو أصيب بأذى بحيث لا ينفع ، فهي انفعالية^(٢) . وفي كلتا الحالتين قد تكون مجرد استعداد وتتهيأ ، فتصبح مبدأ تغير ووسيلة للانتقال من حال إلى آخرى^(٣) . والقوى نظمية تستلزم عقلا وتخيلا

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٠ — ٤١٤ .

(٢) » » ج ١ ، ص ١٧٠ .

(٣) » » ج ١ ، ص ١٧١ .

كالفكرة والمتخيلة لدى الإنسان ، وفيه نطقية لا إرادة فيها ولا اختيار ، ومن أمثلتها الطبيعة التي تعتبر قوة بأوسع معنى ^(١) . ومن القوى ما هو قريب ينتقل إلى الفعل فوراً ، وما هو بعيد يتم انتقاله في مرحلة طويلة ^(٢) . ومنها ما هو بالطبع والفطرة ، ومنها ما يكتسب بالعادة والصناعة ^(٣) .

ومن الفلاسفة من يزعم أن القوة لا توجد إلا متى وجد الفعل ، فالقاعدة ليس في جبلته أن يقوم ما لم يتم ، والخشب ليس من شأنه أن يصنع باباً ما لم يصنع . وهذا زعم خاطئ ، ومؤداه استحالة الوجود ، لأن كل حادث — قبل كونه — لابد أن يكون ممكن الوجود ، وإلا امتنع وجوده . وهذا الإمكان وجود بالقوة ، وتتهيأ للوجود بالفعل ^(٤) . وفي شيء من التهمك يلاحظ ابن سينا أن هذا الزعم يؤدي بأصحابه إلى العمى ، لأنهم إن فقدوا الإبصار بالافقة فلن يروا إلا مرة واحدة بالفعل ، ثم لا يرون بعدها شيئاً ^(٥) .

وهو في هذا يناقش ، على نحو ما صنع أرسطو ، رجال المدرسة المينارية ، وإن لم يصرح باسمهم ، وكل ما يشير إليه أنهم جماعة ناصروا أرسطو وناشوا بعده ^(٦) . ثم يذكر اسماً غربياً هو "غاريقو" ^(٧) ، وأغلب الظن أنه تعريب محرف لكلمة Μεγαριχοί وقع فيه المترجمون الأول ، فإنا نجد الكلمة نفسها في النص العربي لترجمة "الميتافيزيق" الذي خلق عليه ابن رشد ^(٨) ، وكثيراً ما خلط هؤلاء المترجمون في الأسماء اليونانية حين عربوها .

والقوة والفعل متقابلان : الأولى نقص والثاني كمال ، وإذا كان العالم الأرضي يخاطله الشرفاء ذلك إلا لأنه عالم القوة . أما العالم السماوي فعالم الفعل الدائم ، ولا سبيل

(١) المصدر السابق ، ص ١٧٣ — ١٧٤ .

(٢) » » ، ص ١٧٥ .

(٣) » » ، ص ١٧٦ .

(٤) » » ، ص ١٧٨ — ١٨٢ .

(٥) » » ، ص ١٧٧ .

(٦) » » ، ص ١٧٦ .

(٧) » » .

(٨) ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، تحقيق جورج ، بيروت ١٩٥٢ ، ج ٢ ص ٢٢٢٤ .

لنشر إليه^(١) . والقيل سابق على القوة عقلا لأنها تستلزمه في التصور ، وسابق طليها واقدا لأنها تستلزمه في الوجود ولا تحول بدونه . و باختصار ما هو بالفعل أزلى أبدي ، وما هو بالقوة حادث ولا بقاء له .

وواضح أن هذا الفصل يلتقي تمام الالتقاء مع مقالة Θ من " الميتافيزيقى " . ويدعو منه أن ابن سينا فهم فكرة القوة والفعل الأرسطية على وجهها ، وتبين أنها ترمى هي الأخرى إلى تفسير التغير ، كفكرة المادة والصورة . والجديد فيها أنها تتفادى الطفرة والانتقال المفاجئ ، فالتغير عند ابن سينا وأرسطو يسير سيرا مطردا من طرف إلى آخر ، من مجرد استعداد إلى تحقق بالفعل ، والبناء لا يبنى إلا أن كان عنده استعداد للبناء ، والوجود ليس إلا خروجا من عالم القوة إلى عالم الفعل . غير أن ابن سينا يبرز الجانب العلوى لفكرة الفعل ، ويربطها أكثر من الفيلسوف اليونانى بعالم السموات ، طلم الأزلية والأبدية ، وهذا يتسق مع نظام الكون الذى تصوره .

٦ - نظرية العلل :

وقف طليها ابن سينا مقالة بأكملها ، وعرضها في وضوح وترتيب ملحوظين . وإذا كان قد أخذ فيها عن أرسطو ، فإنه أضاف إليه مادة جديدة ، وفصل القول فيها بدرجة لا تلاحظ لدى المعلم الأول . ونحاسبها منحنى يتفق مع الأهداف الرئيسية لمذهبه ، فبرزت لديه الفاعلية إلى جانب الصورية ، وطغت الغائية على الآلية .

وعنده أن العلل أربعة : عنصر أو مادة ، وصورة ، وفاعل ، وظاية . ويراد بالمنصرية أو المسادية جزء من قوام الشيء هو ما يكون بالقوة ، وبالصورة جزء من قوام الشيء هو ما يكون بالفعل ، وبالفاعلية ما يفيد وجودا مبانيا لذاته ، وبالغائية ما يحصل من أجلها وجود مبان لها^(٢) . ولا يمكن أن تكون العلل إلا أربعة ، لأن السبب إما أن يكون داخلا في قوام المسبب وجزءا من وجوده ، أولا . فإن كان داخلا في قوامه فهو ما يحقق وجوده بالقوة ،

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

أوتلك هي المهيولى ، وما يحقق وجوده بالفعل ، وتلك هي الصورة . وإذا لم يكن داخلا في قوامه فهو إما من أجله يوجد السبب ، وتلك هي الغاية ، أو يكون له شأن في وجوده دون أن يكون داخلا في قوامه ، وتلك هي الفاعلية . وقد تعدّ هذه العلل نمسا ، على اعتبار أن العنصر من حيث هو هيولى تامة ، ومن حيث دخوله في موجود معين هيولى خاصة ، وهذا تكرر في الواقع (١) .

والعنصرية استعداد لقبول شيء كاستعداد اللوح للكتابة، والخشب لأن يكون سريرا، والآحاد لأن تكون عددا (٢) . وكل عنصر من حيث هو عنصر له القبول فقط ، وأما حصول الصورة فله من غيره (٣) . وانتقال العنصر من حال القوة قد يتم دون تركيب فيسمى موضوعا بالقياس إلى ما هو فيه ، أو بتركيب فيسمى أسطقسا، وهو أصغر ما ينتهي إليه القاسم في القسمة (٤) .

ويقال صورة لكل ما يصلح أن يفعل، وبهذا المعنى تشمل الجواهر المفارقة. ويقال أيضا على كل ما تقوم به المادة وتكمل، فتشأ عنها الحركات والأعراض المختلفة. وتقال أخيرا على نوع الشيء وفصله وجنسه (٥) . وبذا استوعب ابن سينا مختلف المعاني التي ذهب إليها أرسطو في مدلول الصورة ، وجعلها تواجه نظريتي التغير والمعرفة، بل وعالم اللاتغير .

والفاعل ما يفيد شيئا آخر وجودا ليس له من ذاته، وليس يلزم أن يكون مؤثرا بالفعل بل قد يكون مفعوله معدوما ، ثم يعرض له ما يصير منه فاعلا (٦) . وقد يظن أن الشيء إنما يحتاج إلى العلة الفاعلة في حدوثه، فإن وجد استغنى عنها ، وإذن هي مجرد الحدوث ولا بد لها أن تسبق المعلول ، ولا داعي لأن تصاحبه . وهذا ظن باطل ، لأن الوجود بعد الحدوث إن كان بالذات فلا يحتاج إلى علة خارجة عنها ، وإن كان بغير الذات فإنه

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٢) > > ، ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .

(٣) > > ، ص ٢٨١ .

(٤) > > ، ص ٢٨٠ .

(٥) > > ، ص ٢٨٢ .

(٦) > > ، ص ٢٥٩ .

لا يتحقق ولا يبقى إلا بالآلة التي أحدثته^(١). وفي حديث ابن سينا عن الفاعلية ما يؤذن بأنه يستمسك بالآلة ، ولو في عالم الطبيعة على الأقل ، ولكنه لا يلبث أن يردّها إلى غاية مفرطة .

والغاية ما لأجله يكون الشيء ، وقد تكون في نفس الفاعل كالفرح بالغلبة ، أو خارجة عنه كمن يفعل شيئا ليرضى به غيره : ومن الغايات التشبه بشيء آخر ، والمتشبه به من حيث هو متشوق إليه غاية ، والتشبه نفسه غاية^(٢). والآلة النائية مسببة لوجود العلل الأخرى ، وهي سابقة عليها في الزمن والوجود ، فهي حلة للعلل^(٣). وإثباتا لهذا يستعرض ابن سينا العلل الأخرى حلة حلة ، محاولا ردها إلى الغائية^(٤). وفي هذا ما يعينه من أرسطو الذي يرد العلل إلى الميولى والصورة اللتين يتكون منهما الشيء ويعلم بهما ، والفاعل إنما يفعل على حسب صورته ، والغاية مرتسمة أيضا في صورة المحرك يقصد إليها^(٥). وطبيعي أن يعتد ابن سينا بالغائية اعتدادا أوضح من فيلسوف اليونان ، لأن طامه كله ينحضع للبدأ الأول غاية الغاية ، وهو أشبه ما يكون ” بملكه غايات “ إن صح أن نستعمل هنا التعبير الكائن. والقول بالغائية لا ينفي الاتفاق أو الصدفة . لأن هذه غاية خفية وغير محددة^(٦). ولا عبث في الكون مطلقا ، بل كل ما فيه يسير حسب نظام ثابت ، وتدبره حكمة أزلية^(٧).

والعلل الحقيقية موجودة مع معلولها ، أما المتقدمة عليه فهي طل بالعرض . والعلل متناهية مهما تلاحقت ، بحيث تنتهي إلى حلة العلل التي هي حلة في ذاتها ، وليست معلولا لشيء آخر . والآلة الكاملة هي التي تعطى الوجود وتبقى عليه ، ويسمى هذا ” إلهذا “ ،

(١) المصدر السابق ، ص ٢٦١ — ٢٦٢ .

(٢) » » ، ص ٢٨٣ .

(٣) » » ، ص ٢٩٢ — ٢٩٣ .

(٤) » » ، ص ٢٩٤ — ٢٩٨ .

(٥) Aristotle, *Met.* Δ, 28 ; *Phys.* II, 2, 199 a.

(٦) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٨٩ — ٢٩٠ .

لأنه "أيس" بعد "ليس" مطلق^(١). وقد يطلق الإبداع على معان أخرى ، وأوضحها الخلق ابتداء من غير مادة سابقة ، وأسمى صورته ما لم يكن ببلّة متوسطة ، وإنما يصدر عن العلة الأولى مباشرة^(٢). وهنا تظهر ناحية يتميز بها ابن سينا ، وهي حرصه على دقة المصطلحات الفلسفية ، فيحدد معنى الإبداع ، ويلجأ إلى لفظين جديدين يحرص عليهما ويمتز بهما ، ويستعملهما للدلالة على الوجود والعدم ، وهما "الأيس والليس". وقد استلفنا نظراً لخليل بن أحمد اللغوي المشهور من قبل ، وهو ذو نزعة فلسفية معروفة^(٣).

وتعتبر العلل الأربعة مبادئ للعلوم عامة ، وإن لم تتوفر فيها بنسبة واحدة . فهي على اختلافها من أسس العلم الطبيعي ، والعلل المادية والصورية دنامة العلم الرياضي ، وعلى الفاعلية والغائية يقوم العلم الإلهي^(٤).

٧ - المبدأ الأول :

سبق لنا أن أشرنا إلى أن العلل متناهية ، تنتهى عند علة أولى هي علة العلل ومبدأ الكل ، وليست معلولة لشيء آخر . وتسمى العلة التامة ، لأن جميع الأشياء توجد من أجلها ، وهي لا توجد من أجل شيء^(٥). فالمبدأ الأول واجب الوجود بذاته ، وما عداه ممكن يستمد الوجود منه ، هو مبدأ لأنه يصدر عنه كل شيء ، وأول لأنه سابق أزلاً على كل وجود^(٦). وهو تام الوجود ، لأنه واجب الوجود بذاته ، ولذاته ، وكل وجود فائض من وجوده^(٧).

(١) المصدر السابق ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) » » ، ص ٢٦٧ .

(٣) الفيروز آبادي ، القاموس المحبط ، القاهرة ١٣٤٤ هـ ، ج ٢ ص ١٥٠ .

(٤) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ - ٣٠٠ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٣٢٧ - ٣٤١ .

(٦) » » ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٧) » » ، ص ٣٥٥ .

والمبدأ الأول واحد من جميع الوجوه، واحد في ذاته ، واحد في صفاته . فلا شريك له ، ولا نذ ، ولا ضد . برئ من السادة وعلاقاتها ، فلا كم له ، ولا كيف ، ولا أين ، ولا متى . وإذن لا جنس له ، ولا فصل ، ولا نوع ، ولا حد ، ولا ماهية . ولا برهان عليه أيضا ، لأنه برهان نفسه ، وبرهان كل شيء سواه . ويمكن أن يقال إنه جوهر ، بل هو الجوهر الحق في الواقع ، إذ لا يوجد في موضوع بحال ، ولكن الأولى ألا يطلق عليه هذا اللفظ ^(١) .

وهو خير محض ، لأنه وجود تام ، والوجود خير دائماً ، ومصدر الخيرات والكمالات كلها ^(٢) . مبرا من كل عيب وتقص ، فهو جمال وكمال وبهاء ، بل هو غاية في كل ذلك ، ومصدر الكمال والبهاء في كل شيء ^(٣) . هو الحق المطلق الذي لا يرقى إليه أى شك ، والاعتقاد بوجوده جازم صادق ^(٤) . يشق ذاته التي هي مبدأ كل نظام ، فهو طاشق . يشق في آن واحد ، إلا أن عشقه لا حركة فيه ولا انفعال ^(٥) .

وأخيرا هو عقل محض يعقل ذاته ، فهو عاقل ومعقول ، وليس في ذلك تضدد ألينة لأنه ينصب على شيء واحد ^(٦) . وهو في عقله لذاته يعقل أنه مبدأ كل شيء ، فيعقل الموجودات جميعها على نحو كلى لا تشوبه شائبة التغير ولا يختلط بالزمان ^(٧) . وكثرة المعقولات لا تؤدي إلى كثرة في ذاته ، لأن تكررها إنما يتم بعد انفصالها عنه ^(٨) . يعقل الأسباب فيعقل مسبباتها ، وبذا يحيط علمه بكل شيء ، " لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض " ^(٩) .

(١) المصدر السابق ، ص ٣٤٤ — ٣٥٤ .

(٢) » » ، ص ٣٥٦ .

(٣) » » ، ص ٣٥٦ ، ٣٦٨ — ٣٦٩ .

(٤) » » ، ص ٣٥٦ .

(٥) » » ، ص ٣٦٣ .

(٦) » » ، ص ٣٥٧ .

(٧) » » ، ص ٣٥٩ .

(٨) » » ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ — ٣٦٢ .

(٩) » » ، ص ٣٥٩ .

هذه هي فكرة الألوهية عند ابن سينا ، وتقوم على أساسين واضحين هما التوحيد والتزيه ، فلتلق دون نزاع مع العقيدة الإسلامية . وفيها عناصر أرسطية ظاهرة ، فالمبدأ الأول عند ابن سينا ، كالمحرك الأول عند أرسطو ، ليس جسما بحال ، لأنه فل دام ، والمادة ليست إلا قوة . وهو أيضا عقل يعقل نفسه ، وهنا نجد لدى الفيلسوفين ألفاظا وعبارات تكاد تتكرر بنصها . إلا أن فيلسوف الإسلام لا يلبث أن يتعد عن فيلسوف اليونان ، ليقترب من عقيدته على نحو ما صورها معا صروه ومن سبقوه من فلاسفة ومتكلمين . فيرى أن المبدأ الأول واجب الوجود بذاته ، وليست بنا حاجة إلى البرهنة على وجوده ، وبذا يسلم من برهان الحركة المضني الذي عول عليه أرسطو في الجزء الثامن من "السماع الطبيعي" ، وعاد إليه في "ما بعد الطبيعة" . ويحاول على نحو ما صنع ثامسطيوس من قبل ، في شرحه "لمقالة اللام" ، أن يسطط علم الله ويخرج به عن دائرة ذاته ، لأنه ، وهو يعقل ذاته ، يعقل عن طريقها كل شيء^(١) . وهذا ما لم يقصد إليه أرسطو الذي حرص على أن يعزل إلهه عن عالم التغير والمادة عزلا يكاد يكون تاما^(٢) . على أن هذا التأويل لا يرضى المتكلمين ، وخاصة الغزالي الذي حمل على الفلاسفة حملة عنيفة ، لأنهم قصروا علم الله على الكليات ، وهو الذي يحيط بكل شيء . وكأنا كان ابن سينا يتوقع هذه الحملة ، لذا شاء أن يستخلص من العلم بالكليات علما بالجزئيات . ذلك لأن الأول يعلم الأسباب ، ويعلم ضرورة ما يترتب عليها ، فيكون مدركا للامور الجزئية من حيث هي كلية^(٣) . ولكن هل يسمى هذا علما بالجزئيات حقيقة ؟

٨ - الصدور :

لا يقف ابن سينا عند المحرك الذي يحرك دون أن يتحرك ، ويقصد إلى إثبات أن الله صلة فاعلة لا مجرد غاية وحذف ، فيقول بالصدور ليعين الصلة بين الله والعالم ، ويفسر الخلق والإبداع . وما دام واجب الوجود عقلا محضا ، فهو يعقل ذاته ، ويعقل ضرورة

(١) عبد الرحمن بدوي ، أرسطو عند العرب ، ج ١ ، " من شرح ثامسطيوس لحرف اللام " ،

ص ٢٠ .

(٢) Ross, Aristotle, London 1630, p. 183.

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٣٦٠ .

صدر الكل عنه ، فتعقله طلة للوجود ، وأول موجود صدر عنه هو العقل الأول ، وهو ممكن بذاته ، واجب الوجود بغيره . ولا يمكن أن يصدر عنه إلا جوهر مفارق واحد ، لأنه هو نفسه واحد من كل الجهات . وعند العقل الأول تبدأ الكثرة : فتعقله لواجب الوجود يصدر عنه العقل اثنائي ، ويتعقله لذاته من ناحية أنه واجب الوجود بغيره تفيض عنه نفس فلكية ، ومن ناحية أنه ممكن الوجود يفيض عنه الفلك الأقصى . وهكذا حتى نصل إلى العقل العاشر ، أو العقل الفعال الذي يدبر عالم الأرض . وتصدر عنه الهوى الأول وصورها المختلفة ، بما فيها النفوس البشرية ، ولذا سمي ”واهب الصور“ (١) .

ولمّا كانت العقول عشرة تبعا لعدد الأفلاك ، على حسب ما قرره بطليموس في كتاب ”المجسطى“ . حقا إن أرسطو يصعد بها إلى نحو ٥٥ ، ولكن النظريات الفلكية التي جاءت بعده أدق وأضبط (٢) . فهناك عشرة عقول ، منها تسعة لعالم السموات وواحد لعالم الأرض ، وإلى جانبها تسع نفوس فلكية . وهذه العقول تفسر الحركة والتغير ، كما تفسر الوجود والصلّة بين الله والعالم . فهي مصدر حركة الأفلاك ، لأنها قوة غير متناهية . وإذا كان لكل فلك نفس خاصة به ، فإنما تستمد قوتها من عقل الفلك نفسه (٣) . ونستطيع بهذا أن نفسر عبارات وردت على لسان المعلم الأول ، وفيها ما يؤذن بالتناقض ، وهي ”أن الفلك متحرك بطبيعته“ ، أو ”أنه متحرك بالنفس“ ، أو ”أنه متحرك بقوة غير متناهية“ (٤) . وتتحرك العقول والنفوس الفلكية بمامل الشوق والتشبه بالإنسي . وبما أنها كلها تعشق واجب الوجود ، فالحركة والتغير مردهما في آخر الأمر إليه (٥) .

والعالم مخلوق من عدم ، ولكنه قديم ، ”كان الله وخلق“ ، لا أنه ”كان ثم خلق“ . لأن القول بحدوث العالم ، على نحو ما تصوره ”أحداث المتفلسفة الإسلامية“ ، يؤذن بطروء التغير على الله ، وهذا محال (٦) . ويظهر أن ابن سينا يشير هنا إلى بعض معاصريه ،

(١) المصدر السابق ، ص ٤٠٢ — ٤٠٨ .

(٢) > > ص ٤٠٠ .

(٣) > > ص ٣٨٦ — ٣٩٤ .

(٤) > > ص ٣٩٣ .

(٥) > > ص ٣٩٣ .

(٦) > > ص ٣٧٦ — ٣٨٠ .

أمثال أبي القاسم الكرماني (١) ، وينتمهم " بالمعطلة " ، لأن قولهم بمحدث العالم يؤدي إلى تعطيل وجود واجب الوجود قبل أن يوجد العالم (٢) . فانه طلة فاعلة خلافة ، خلقت العالم قبل الزمان ، وبقي متوقفا عليها إلى النهاية .

والقول بخلق العالم يلتقي مع تعاليم الإسلام ، بقدر ما يعتمد عن الأرسطية ، ولا سيما وهو حل ذلك النحو من الصدور الذي يرجع إلى أصل أفلوطيني واضح . فبر أن هذا الخلق يكاد يكون صوريا ، لأنه لا يدع مجالاً للحرية والاختيار ، ويخضع الخالق جل شأنه للضرورة ونظام السكون العام . وبذا لا يرضى المعتزلة ولا الأشاعرة الذين يرون أن الله حر ، يخلق أولاً لا يخلق كما يشاء ، " إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون " . وابن سينا الحريص على التوحيد يفتدق على العقول المفارقة صفات تكاد تختلط بها مع واجب الوجود ، وتنتهى إلى تعدد لم يرد . والواقع أن العقول العشرة نظرية متفانة ، وهى فى أساسها فلكية طبيعية ، وازداد تهاوتها باستخدامها فى الإلهيات . وقد انقضى الزمن الذى كانت تفسر فيه حركات الأنلاك تفسيراً غيبياً أسطورياً ، بعد أن اكتشف نيوتن قانون الجذب العام .

٩ — العناية :

فى السكون آيات عجيبة وحكم باهرة لا يمكن أن تصدر اتفاقاً ، وإنما جاءت وليدة تدبير محكم ونظام دقيق ، وهذا ما نسميه العناية . ويراد بها علم الله الأزلى بنظام الخير والكمال ، وصدور العالم عنه وفق ذلك وعلى أكمل وجه ممكن (٣) ، ولكن هل معنى هذا ألا سبيل للشر إلى هذا العالم ؟ استمسك بهذا قوم ، وأنكره آخرون .

ولا يبعد ابن سينا بدا من التسليم بوجود الشر ، وكيف لا وهو يراه بعينه ، ويسمعه بأذنه . ويذهب إلى أن الشرور متنوعة : فمنها الأمراض والآلام ، ومنها الذنوب والمعاصى ،

(١) عهد ثابت الفندى ، الكتاب الذهبى للهربان الألفى لذكرى ابن سينا ، القاهرة : ١٩٥٢ ،

ص ٢٠٤ .

(٢) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤١٤ — ٤١٥ .

ومنها الفحط والجذب^(١) . وكـم يـذكرنا هـذا بـتلك القـسمة الثـلاثية الـتي قال بها لـيـنـتر بـعدـه
بـخـوسـبعة قـرون ، وـتـقـوم عـلى تـقسـيم الشـرور إـلى ثـلاثـة أقـسام : طـبيعـية ، وأخـلاقـية ،
وـمـيتافـزيقـية^(٢) .

وإذا كان الشر موجودا ، فكيف نوثق بينه وبين عناية الله وخيرية العالم ؟ هذا
ما أجهد ابن سينا نفسه في توضيحه ، ملاحظا أن هذه الشرور لا تتنافى مع العناية في شيء .
ذلك لأنها طفيفة وجزئية ، فلا توجد إلا فيما تحت فلك القمر ، أما عالم السموات فخير
كله ، ولا جدال في أن عالم الأرض أصغر بكثير من عالم السماء . على أن الشرور الأرضية
نقصها محدودة ، فهي لا تصيب إلا أشخاصا وفي أوقات معينة ، في حين أن الأنواع محفوظة
والفرد لا أهمية له بجانب النوع^(٣) . وهناك شرور ظاهرية ، أو إن شئت نسبية ، ليست
شرا في ذاتها ، كالجمل بالفلسفة أو المهندس يكون شرا بالنسبة لأناس ، ولا ضير فيه على
آخرين^(٤) ، وكذلك تكون شرا إن أحرقت الناسك الفقير ، وخيرا إن ساعدت على نضج
الطعام^(٥) . وهناك شرور صغيرة توصل إلى خير محقق ، وثق من شر أعظم ، وكثيرا
ما تحدثوا عن أخف الضررين وأهون الشرين ، دون أن يتعارض هذا مع كمال الكون
وصلاحه^(٦) . ووجود هذه الشرور لا يعنى أنها خير مرادة ، فإن الحكمة فيها واضحة والمصلحة
منها ظاهرة ، ولا غضاضة مطلقا من دخول الشر في القضاء الإلهي^(٧) . ولن يحول دخوله
دون القول بخيرية العالم ، لأن أكثريته في جانب الخير ، وليس في الإمكان أبدع مما
كان^(٨) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤١٥ .

(٢) Leibnitz, Théodicée, I partie, 21.

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٤١٧ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) » » ، ص ٤٢٠ .

(٦) » » ، ص ٤١٨ .

(٧) » » ، ص ٤٢١ .

(٨) » » ، ص ٤٢٠ ؛ جيل صليا ، الكتاب الذهبي ، ص ١٩٠ — ١٩٩ .

نستطيع إذن أن نعد ابن سينا بين المتفائلين ، أمثال سقراط وأفلاطون والرواقين من القدامى أو ليبتر وفولثير من المحدثين . وقد تأسر في جولم تفقد فيه مشكلة الصلاح والأصلح كل ما كان لها من صدق ، بعد أن ردها المعتزلة في حاس وقوة قبله بنحو قرن أو يزيد . واتصل بالفنوصية المزدكية والماسنوية التي جعلت من الخير والشر مبدئين أساسيين لفلسفتها وعقيدها . ومع هذا يأبى ابن سينا إلا أن يربط نظريته في العناية بأرسطو والمشائية ، وكأنه يخوفى ذلك منحنى الاسكندر الأفروديسى الذى عزّ عليه أن تكون هذه النظرية من صنع الرواقين وحدهم . حقا إن المعلم الأول حرص على أن يخضع الكون لشيء من النظام والغاية ، وردد أن الله والطبيعة لا يعملان شيئا عبثا ، ولكن فكرة الألوهية عنده لا تتسع لمعنى العناية .

ومهما يكن من أمر فإن سينا يردّ - كليبتير - الخير والشر إلى الله ، ولا يرى في صدور الشر عنه نقصا ، لأن ما هو شر في ذاته خير بالنسبة بليلة العالم . ولكن أليس في هذا تحديد لقدرة البارئ جل شأنه ؟ يظهر أن القائلين بنظرية الصدور فاتهم جميعا أن يضعوا القدرة الإلهية في مكانها اللاتق بها . ومن جهة أخرى ، أما كان في الإمكان أن يخلق العالم ولا ضرور فيه ؟ يضع ابن سينا هذا السؤال ، ولا يجد جوابا عليه إلا أن النظام الأكمل للكون يقتضى وجود هذه الشرور^(١) .

(د) الإلهيات في العالم العربى

سبق لنا أن عرضنا لأثر كتاب " الشفاء " في العالم العربى ، وبيننا أنه كان دعامة قوية من دعائم الفكر الإسلامى العلمى والفلسفى منذ القرن الخامس إلى القرن الرابع عشر للهجرة^(٢) . وإذا وقفنا عند " الإلهيات " خاصة ، وجدنا أنه كان من أشد أقسامه تأثيرا ، لأنه يدور حول مشاكل شغلت الأذهان وكانت أساس البحث فيما سمى بعلوم المعقول .

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ص ٢٢٢ .

(٢) أبريم مذكور ، المخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، مقدمة ، ص (٢٨) .

ففى حياة ابن سينا كان تلاميذه يتذاكرونه ، وفى مقدمتهم الجوزجاني وبهمنيار ، وتابعهم فى ذلك تلاميذهم كاللوكى والغيلاني من رجال القرن الخامس الهجرى ، والمرخسى والتيسابورى من رجال القرن السادس^(١) . وهنا تتصل السلسلة بنصير الدين الطومى الذى يعد تلميذا مخلصا لابن سينا ، وإن تأخر عنه بنحو قرنين ونصف ، وقد وقف من "إلهياته" موقف الشارح والمدافع .

وإلى جانب هؤلاء نجد مفكرين عظميين من مفكرى الإسلام فى القرن الخامس للهجرة تناصروا وتلاقوا فى كثير فى اتجاهاتهما ، ونعنى بهما الغزالي والشهرستاني ، قرأ "الإلهيات" والمسا به المساما دقيقا ، وأدركا ما فيه من مواطن الضعف . ويكاد الغزالي يركّز حمله على الفلاسفة — فى شخص ابن سينا خاصة — حول الباري وصفاته وصلته بخلقاته ، فلا يرتضى فكرة الألوهية على نحو ما صوّروها ، وينكر نظرية الصدور وقدم العالم^(٢) . والشهرستاني ، حين يفصل القول فى حدوث العالم واستحالة قدمه ، يحكى على لسان ابن سينا آراء استمد أغلبها من "الإلهيات"^(٣) . ويبحث ابن رشد فى القرن السادس ، فيختم سلسلة كبار الفلاسفة الإسلاميين ، وفى "تفسيره لما بعد الطبيعة" يرجع لابن سينا رجوعه إلى المشائين الآخرين ، ويعرض آراءه المختلفة^(٤) .

وفى المصوّر الأخيرة ، يمكننا أن نشير إلى النسفى والإيجى والتفتازانى الذين كانت مؤلفاتهم عمدة البحث النظرى ، وقد أخذوا بدورهم عن "الإلهيات" ، وتأثروا به كثيرا . وإذا كانت الدراسات الكلامية هدف هؤلاء جميعا ، فلا غرابة فى أن يرجعوا إلى كتاب ابن سينا وهو فى صميم العلم الإلهى ، مؤيدين كانوا أو معارضين ، وفى فلسفتهم الدينية صدى واضح له .

(١) محمود الخضيرى ، الكتاب الذهبى ، ص ٥٣ — ٥٩ .

(٢) الغزالي ، تهافت الفلاسفة ، بيروت ١٩٢٧ ، ص ٢٣ — ٧٨ ، ٧٩ — ١٣٢ .

(٣) الشهرستاني ، نهاية الاندفاع ، لندن ١٩٣٤ ، ص ٢٥ — ٢٩ ، ٢٣ — ٣٥ .

٢٢٤ — ٢٢٥ .

(٤) ابن رشد ، تكملة ما بعد الطبيعة ، ج ٣ ، ص ١٤٩٨ .

(هـ) الإلهيات في العالم اللاتيني^(١)

لم يقف أثر هذا الكتاب عند الشرق ، بل امتد إلى الغرب ، وكان في مقدمة أجزاء " الشفاء " التي عني الغريون بترجمتها . وقد عرضنا من قبل لهذه الترجمة ، وأشرنا إلى أن طليعة كانت مقرها الأول ، وأنها بدأت في تاريخ مبكر ، في الربع الأخير من القرن الثاني عشر . وعُزِلَ فيها على الأسبانية الدارجة ، القشتالية ، فكان يترجم من العربية إليها ، ومنها إلى اللاتينية تحت إشراف جند ساليوس ورعايته^(٢) .

وما إن ترجم كتاب " الإلهيات " ، أو " الميتافيزيقي " كما كانوا يسمونه ، إلى اللاتينية حتى أخذ في نسخه والمصارعة إلى اقتنائه ، وانتشر في الأوساط الثقافية الأوروبية المختلفة ، كمونيه ، وباريس ، وأكسفورد ، وكولوني . وعنى مفكرو الغرب بدرسه وتفهمه ، لأنه يشرح أرسطو ويكملّه ، ويتقنه خاصة من الناحية الدينية ، ويلتقى مع آراء ألفوها من قبل لدى القديس أوغسطين ، ويواجه مشاكل كانوا يبحثون عن حلها . ونستطيع أن نقول إن فلسفة ابن سينا مثلت في الغرب مجزئين من أجزاء " الشفاء " ، هما " كتاب النفس " و " الإلهيات " ، وقد وصلا في القرن الثالث عشر إلى منزلة لم يسم إليها أى جزء آخر ، بل ولا أى كتاب فلسفى عربى .

وكان أثر " الإلهيات " عميقا إلى حد أنه كان كثير الورد على الأقلام ، واستخدمت بكثرة بعض تعبيراته وتعاريفه . ووضعت كتب اعتمد فيها على كثير من نصوصه ، ومن أخصها " De fluxu ontis " ، ذلك الكتاب المنحول الذى يأخذ عن ابن سينا دون أن يصرح دائما باسمه^(٣) . وأثار كتاب " الإلهيات " حركة فكرية اشتد فيها الأخذ والرد وهى ما سميت بالأوغسطينية السينوية أو مذهب ابن سينا اللاتينى^(٤) .

(١) عرّنا في هذا على بحث مستفيض للأب ترواق لم يتبع له المجال هنا ، ومناه :

• L'Influence de la Métaphysique d'Avicenne dans l'Occident latin ، وبيشرفيا .

(٢) ابرهم مذكور ، المدخل ، مقدمة ، ص (٣١) — (٣٢) .

(٣) Edité par R. de Vaux dans, Notes et textes sur l'avicennisme latin

(٤) R. de Vaux, l'avicennisme latin, Paris 1934.

وتأثر به مؤيدوه ومعارضوه على السواء ، ويكفى أن نشير إلى مثلين اثنين : روجر بيكون ،
والقديس توماس الأكويني .

فأما الأول فن أعرف مفكرى القرن الثالث عشر بحياة ابن سينا ومؤلفاته ، وكان
معجبا به الإعجاب كله إلى حد أنه كان يعدّه خير شارح لأرسطو والمثل الحق للفكر
العربي^(١) . ورافقه من " الإلهيات " أنه يقول بالبعث والسعادة الأخروية ، ويسلم
بالملائكة . وشاء أن يطلق على البابا لقب " خليفة الله في أرضه " ^(٢) ، على نحو ما صورت
المقالة العاشرة من " الإلهيات " الخليفة في الإسلام ^(٣) .

وأما الثانى فيظهر أنه كان سينويا في البداية ، ثم تحوّل إلى معارض فيما بعد ، وتقد
القديس أوغسطين لا لشيء إلا لأن في آرائه شبا وصلّة بالآراء السينوية^(٤) . ومع هذا
كان يتحدث عن ابن سينا دائما باحترام وتقدير ، فلم يقل عنه قط ما قال عن ابن رشد من
أنه كان مشوها للحقائق . وأخذ عنه أشياء مختلفة ، بنصّها أو بشيء من التعديل ، كالقول
بالصور الجسميّة ، وقسمة الشرور إلى أنواع ثلاثة ، وأن الله لا جنس له ، وأن وجوده وذاته
شيء واحد ، وأنه واجب الوجود بذاته . ويكاد يدور نقده حول المسائل التي تتعارض
مع التعاليم الدينيّة ، كالعلم الإلهي وقصره على الكليات ، ونظرية الصدور وتعارضها
مع قدرة الله وحرية الفرد . وهنا يلتقى القديس توماس في الغرب بحجة الإسلام الغزالي
في الشرق ، ويردد اعتراضات شبيهة بما ورد في " تهافت الفلاسفة " .

وما إن جاء القرن الرابع عشر حتى بدأ المذهب الرشدي يطغى على المذهب السينوي ،
ولكن لم يخفّت صوت ابن سينا على كل حال ، وبقي يردد في هذا القرن والقرنين التاليين .
وقد قيل باتصال تاريخي ، أو فكري على الأقل ، بين بعض النظريات السينوية ونظريات
لديكارت وبسكال . ومنذ القرن الماضي غنى أتباع القديس توماس بالبحث عن مصادر

R. du Vaux *Notes et textes* p. 68. (١)

" " " *op. cit.* (٢)

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٤٥١ — ٤٥٤ .

E. Gilson, *Pourquoi St. Thomas a critiqué St. Augustin*, *Archives*, tome I, Paris (٤)

تفكيره لدى ابن سينا ، إلى جانب عناية المستشرقين بالفيلسوف الإسلامى . وكان العبد
الأئى لذكراه فرصة مواتية لإثارة مشاكل ودراسات مختلفة حوله فى الغرب لا تقل
عما أثير فى الشرق ، وكان ” للإلهيات “ من تلك الدراسات حظ أوفر .



فى كل هذا ما يشهد بأن ” الإلهيات “ كتاب ذو غاية وأثر وتاريخ . فاما غايته
فهى التوفيق بين الفلسفة والدين ، ولتحقيق ذلك وضع ابن سينا مبادئ لم يتكرها جميعا ،
ولكنه عرف كيف ينسّقها ويلام بينها ، بحيث أضحت فى ثوبها الجديد من صنته
وتأليفه . وقدر لها أن تبقى دعام للفسفة الإلهية عدة قرون .

وأما أثره فيرجع إلى أنه كتب بلغة عصره وروحه ، فصادف هوى وسد حاجة ،
وتقد إلى المدارس المختلفة المؤيدة والمعارضة . ففى الشرق نجد الغزالى يأخذ عنه فى الوقت
الذى يحمل عليه حملة قاسية ، وفى الغرب لم تمنع معارضة القديس توماس له من أن يتأثر به .
ولم يقف أثره عند المدارس الإسلامية والمسيحية ، بل امتد إلى المدارس اليهودية ، وكان
بعض مفكرى اليهود فى القرون الوسطى منه بمثابة التلاميذ والأتباع .

وأما تاريخه فيصعد إلى أئينا فى أوجها الفكرى ، ويمر بالاسكندرية ، وينتهى إلى
بغداد . ثم ينتقل إلى طليطلة ، ومنها إلى باريس وأكسفورد ، وله أصداء فى التفكير
المعاصر . يصدر عن ” ميتا فزيق “ أرسطو أولا ، ولكنه يعدّها وينقّحها فى ضوء
ما جاء به الشراح المتأخرون ، وما أمله عليه يئنه وعقيدته . واستطاع بهذا أن يتآس
مع فلسفات دينية مختلفة شرقية وغربية . قد يكون فى اقترانه بأرسطو ما ساعد على ذبوعه
وامتداد أثره ، ولكنه استطاع بنفسه أن يبعث فى الغرب إبان القرن الثالث عشر مذهبها
صينويا اقترب من أوغسطين وأفلاطون بقدر ما ابتعد عن أرسطو والمشائية . ولا يزال
الباحثون يكشفون فيه عن نواح تربطه بمثل ديكارت ، أو تقربه من مثل برجسون ،
ويأبى مفكرو القوقاز اليوم إلا أن يعقدوا نسبا بينه وبين المادية الجدلية .



ونحن على يقين من أن نشر كتاب ” الإلهيات “ سيغذى هذه الدراسات المتصلة .
وقد عكف على تحقيقه أربعة من أصدقاء ابن سينا ودارسيه ، وهم الأب جورج شحاته

فتواتى ، والأساتذة محمد يوسف موسى ، وسليمان دنيا ، وسعيد زايد . وقد قضوا في ذلك
عدة سنوات ، وهزلوا على طائفة مختارة من المخطوطات . ولم كانوا يودون أن يكون
بين أيديهم نص محقق لترجمة " الإلهيات " اللاتينية ، ولكن أبطأ الزمن بعض الشيء
بالآنسة دالفرنى التي اضطامت بذلك . ولم يسعهم إلا أن يلجئوا لنسخة من تلك النسخ
المأخوذة عن طبعة البندقية H ، التي عول عليها الأستاذ محمود الحصري فيما عرض من
فهرس للصلطحات (١) . وإنى إذ أقدم ثمرة مجهودهم الطويل ، أحرص على أن أجعل
لم خالص الشكر والتقدير .

ابراهيم مذكور

Avicenna Metaphysics, N. Y. 1948. (١)

المخطوطات التي قام عليها التحقيق

- (١) الشفاء طبعة طهران ، ورمزه ط
- (٢) هامش طبعة طهران ، د طا
- (٣) بنجيت (الأزهر) ٣٣١ ورمزه ب
- (٤) بنجيت (هامش) د بنج
- (٥) دار الكتب المصرية ١٤٤ د ج
- (٦) د د د ٨٩٤ د د
- (٧) د د د ٨٢٦ د ص
- (٨) المتحف البريطاني ٧٥٠٠ د م

وجميع المخطوطات قد وصفت عند تحقيق مدخل الشفاء لابن سينا ، هذا
مخطوط (ج) ومخطوط (ص) ، وها هو وصفهما :

فأما ج فهو : ١٤٤ حكمة

٢٠ × ١١ سم

المكتوب ١٢ $\frac{1}{4}$ × ٥ $\frac{1}{4}$ سم

خط فارسي جيد منقط غير مضبوط

١٧ سطرا بالصفحة

هوامش في كثير من الصفحات

حلية مذهبة ومتقوشة في أول صفحة ، وتحتها الإصمطة بالحبر الأحمر .
ونص الصفحة الأولى على بالذهب والنقوش ، وبدول بالذهب .

وأوله : الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء تصنيف الشيخ الرئيس ،
المقالة الأولى ، فصل في ابتداء طلب موضوع العلم "الفلسفة الأولى" لتبين لآيته
في العلوم ولأذ

وأنعره :

..... الحكمة النظرية فقد سعد، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية فيكاد
أن يصير ربا إنسانياً ، أو كاد أن تحمل عبادته بعد الله ، وكاد أن يفوض إليه
أمر عباد الله ، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه .

تم بحث الالهى من كتاب الشفاء

والحمد لله

رب العالمين

كاتبه العبد الضعيف الجاني ابن

شمس الدين عماد الدين محمود

الكرمانى

فى سنة ٦٨٤

وأما من فهو ٨٢٦ فلسفة

$21 \frac{1}{4} \times 12$ سم حجم الكتاب

$14 \times 5 \frac{1}{4}$ سم = المساحة المكتوبة

١٥٧ ورقة

خط نسخي جميل منقط غير مضبوط

٢١ سطراً بالصفحة

هوامش عديدة بخط فارسي (فى بعض الصفحات) .

أرقام الفصول مكتوبة بالخبر الأحمر .

أوله : الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء عشر مقولات

المقالة الأولى فصل فى ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى ، لتبين إنيته
فى العلوم إذ

وآخره : ... فقد سجد ، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد أن
يصير بها ربا إنسانيا ، وكاد أن تحل عبادته بعد الله تعالى وهو السلطان العالم
في الأرض وخليفة الله فيه

تم بالخير وقع الفراغ من مشقة كتابته
يوم الأربعاء خامس عشر من شهر
شوال سنة أربع وثمانين وألف
هجريه على يد الفقير الحقير صفر الكرماني
اللهم اغفر ذنوبه بحق عهد وآله
وأولاده أجمعين .

المقالة الأولى

وفيه ثمانية فصول



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلاته على النبي المصطفى محمد وآله الأكرمين أجمعين .
الفن الثالث عشر من كتاب الشفا في الإلهيات .

المقالة الأولى وهي ثمانية فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى لتبين إنيته في العلوم

وإذ قد وفقنا الله ولى الرحمة والتوفيق ، فأوردنا ما وجب لإيراده من معاني العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية ، فبالحرى أن نشرع في تعريف المعاني الحكيمة ، ونبتدئ مستعينين بالله فنقول :

إن العلوم الفلسفية ، كما قد أُشير إليه في مواضع أخرى من الكتب ، تنقسم إلى النظرية وإلى العملية . وقد أُشير إلى الفرق بينهما وذكر أن النظرية هي التي نطلب فيها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العقل بالفعل ، وذلك

(١) الرحيم : + وحسبنا الله ونعم الوكيل م (٢) الحمد ... أجمعين : ساقطة من ب ، ج ، ص || النبي : + المصطفى م (٣) الفن ... الإلهيات : الفن الرابع من الجملة الرابعة من كتاب الشفا في الإلهيات وهو من واحد في عشر مقالات م || في الإلهيات : تصنيف الشيخ الرئيس ج || الإلهيات : + عشر مقالات ج ، ط ، + عشر مقالات ص (٤) وهي ثمانية فصول : ساقطة من ج ، ص ؛ من جملة الإلهيات ثمانية فصول ط ، ط ؛ من الإلهيات وتعرف الأولى بثانية فصول م (٦) فصل : الفصل الأول من المقالة الأولى من جملة الإلهيات ط ؛ الفصل الأول من المقالة الأولى ط (٧) موضوع : + العلم ج (٨) وإذ : ج (١٠) ونبتدئ : فنبتدئ ج ، ط (١٢-١٣) هي ... النظرية : ساقطة من م .

بمحصل العلم التصورى والتصديق بأمور ليست هى بأنها أعمالنا وأحوالنا ،
فتكون الغاية فيها حصول رأى واعتقاد ليس رأياً واعتقاداً فى كيفية عمل أو كيفية
مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل .

وأن العملية هى التى يطلب فيها أولاً استكمال القوة النظرية بمحصل العلم
التصورى والتصديق بأمور هى بأنها أعمالنا ، ليحصل منها ثانياً استكمال
القوة العملية بالأخلاق .

وذكر أن النظرية تنحصر فى أقسام ثلاثة هى : الطبيعية ، والتعليمية ،
والإلهية .

وأن الطبيعية موضوعها الأجسام من جهة ما هى متحركة وساكنة ، وبحسبها
١٠ عن المعارض التى تعرض لها بالذات من هذه الجهة .

وأن التعليمية موضوعها إما ما هو كم مجرد عن المادة بالذات ، وإما ما هو
ذوكم . والمبحوث عنه فيها أحوال تعرض للكم بما هو كم . ولا يؤخذ فى حدودها
نوع مادة ، ولا قوة حركة .

وأن الإلهية تبحث عن الأمور المفارقة للمادة بالقوام والحد . وقد سمعت
١٥ أيضاً أن الإلهى هو الذى يبحث فيه عن الأسباب الأولى للوجود الطبيعى
والتعليمى وما يتعلق بهما ، وعن مسبب الأسباب ومبدأ المبادئ وهو الإله
تعالى جلده .

(١) بمحصل : لحصول ب ، ج ، د ، ص ، ط ، ظ (٢) الغاية : العلم ط (٥) ليحصل :
فيحصل ب ، ص ، ط ، م (٧) تنحصر : منحصره ، منحصره ص ، ط || هى : فى ب ، م
(١٢) يؤخذ : يوجد م (١٥) فيه : ساقطة من ب || الأولى : الأولى ط ، ظ || الوجود :
للوجود ص (١٦) مسبب : مسبب ب (١٧) جلده : ساقطة من ب .

فهذا هو قدر ما يكون قد وقفت عليه فيما يلف لك من الكتب . ولم يتبين لك من ذلك أن الموضوع للعلم الإلهي ما هو بالحقيقة إلا إشارة جرت في كتاب البرهان من المنطق إن تذكرتها . وذلك أن في سائر العلوم قد كان يكون لك شيء هو موضوع ، وأشياء هي المطلوبة ، ومبادئ مسلمة منها تؤلف البراهين .
والآن ، فلست تحقق حق التحقيق ما الموضوع لهذا العلم ، وهل هو ذات العلة الأولى حتى يكون المراد معرفة صفاته وأعماله أو معنى آخر .

وأيضا قد كنت تسمع أن ههنا فلسفة بالحقيقة ، وفلسفة أولى ، وأنها تفيد تصحيح مبادئ سائر العلوم ، وأنها هي الحكمة بالحقيقة . وقد كنت تسمع تارة أن الحكمة هي أفضل علم بأفضل معلوم ، وأخرى أن الحكمة هي المعرفة التي هي أعم معرفة وأتقنها ، وأخرى أنها العلم بالأسباب الأولى للكل . وكنت لا تعرف ما هذه الفلسفة الأولى ، وما هذه الحكمة ، وهل الحدود والصفات الثلاث لصناعة واحدة ، أو لصناعات مختلفة كل واحدة منها تسمى حكمة .

ونحن نبين لك الآن أن هذا العلم الذي نحن بسبيله هو الفلسفة الأولى ، وأنه الحكمة المطلقة ، وأن الصفات الثلاث التي رُسم بها الحكمة هي صفات صناعة واحدة ، وهي هذه الصناعة . وقد علم أن لكل علم موضوعا يخصه ،
فلنبحث الآن عن الموضوع لهذا العلم ، ما هو ؟ ولننظر هل الموضوع لهذا العلم هو إنية الله تعالى جده ، أو ليس ذلك ، بل هو شيء من مطالب هذا العلم ؟

فنقول : إنه لا يجوز أن يكون ذلك هو الموضوع ، وذلك لأن موضوع كل علم هو أمر مُسلم الوجود في ذلك العلم ، وإنما يبحث عن أحواله . وقد

(١) يكون : كان ط م . || فيما : مام (٥) التحقيق : التحقق ب (١٠) وكنت : وقد كنت ج (١١) والصفات : أوالصفات م (١٢) ونحن : فنحن ج (١٤) وأنه : وأنها ط || رسم : ترسم طا . (١٧) جده : ساقطة من ب ، ج ، ص ، م || ذلك كذلك طا .

علم هذا في مواضع أخرى . ووجود الإله تعالى جده لا يجوز أن يكون مسلماً في هذا العلم كالموضوع ، بل هو مطلوب فيه . وذلك لأنه إن لم يكن كذلك لم يخل إما أن يكون مسلماً في هذا العلم ومطلوباً في علم آخر ، وإما أن يكون مسلماً في هذا العلم وغير مطلوب في علم آخر . وكلا الوجهين باطلان . وذلك لأنه لا يجوز أن يكون مطلوباً في علم آخر ، لأن للمعلوم الأخرى إما خلقية أو سياسية ، وإما طبيعية ، وإما رياضية ، وإما منطقية . وليس في العلوم الحكيمة علم خارج عن هذه القسمة ، وليس ولا في شيء منها يبحث عن إثبات الإله تعالى جده ، ولا يجوز أن يكون ذلك . وأنت تعرف هذا بأدنى تأمل لأصول كررت عليك . ولا يجوز أيضاً أن يكون غير مطلوب في علم آخر لأنه يكون حينئذ غير مطلوب في علم ألبنة . فيكون إما يتنا بنفسه ، وإما مايوسا عن يانه بالنظر ، وليس يتنا بنفسه ولا مايوسا عن يانه ، فإن عليه دليلاً . ثم المايوس من يانه كيف يصح تسليم وجوده ؟ فبقى أن البحث عنه إنما هو في هذا العلم .

ويكون البحث عنه على وجهين : أحدهما البحث عنه من جهة وجوده ، والآخر من جهة صفاته . وإذا كان البحث عن وجوده في هذا العلم ، لم يجوز أن يكون موضوع هذا العلم ، فإنه ليس على علم من العلوم لإثبات موضوعه ، وسنبين لك عن قريب أيضاً ، أن البحث عن وجوده لا يجوز أن يكون إلا في هذا العلم ، إذ قد تبين لك من حال هذا العلم أنه يبحث عن المفارقات للسادة أصلاً . وقد لاح لك في الطبيعيات أن الإله غير جمعم ، ولا قوة جمعم ،

(١) جده : ساقطة من جـ ، ص ، م (٢) لأنه إن : لأنه م (٣) باطلان : باطل م (٤) لأنه : أنه بـ ، جـ ، م (٥) أو سياسية : وإما سياسية م (٦) عن : من جـ || يبحث : يبحث ص ، م (٧) جده : ساقطة من جـ ب (٨) كررت : تكررت ط (٩) مطلوب في علم ألبنة : مطلوب ألبنة ط (١٠) وليس يتنا بنفسه : وليس يتنا في نفسه م || ولا مايوسا : هو مايوس بـ ، جـ ، م ، هو مايوسا ص (١١) دليلاً : بالظطر || فبقى : فبقى ب (١٢) قد : ساقطة من م || تبين : تبين ص ، م || يبحث : يبحث جـ ، ص ، م (١٣) ثلاثة : من المادة جـ .

بل هو واحد برىء عن المادة ، وعن مخالطة الحركة من كل جهة . فيجب أن يكون البحث عنه لهذا العلم .

والذى لاح لك من ذلك في الطبيعيات كان غريبا عن الطبيعيات ، ومستعملا فيها ، منه ما ليس منها ، إلا أنه أريد بذلك أن يُعَجَّل للإنسان وقوف على إنية المبدأ الأول فتمكن منه الرغبة في اقتباس العلوم ، والانسحاق إلى المقام الذى هناك ليتوصل إلى معرفته بالحقيقة . ولما لم يكن بد من أن يكون لهذا العلم موضوع وتبين لك أن الذى يُظَن أنه هو موضوعه ليس بموضوعه ، فلنتظر : هل موضوعه الأسباب القصوى للوجودات كلها أربعتها إلا واحدا منها الذى لم يكن القول به . فإن هذا أيضا قد يظنه قوم .

لكن النظر في الأسباب كلها أيضا لا يخلو إما أن ينظر فيها بما هي موجودات أو بما هي أسباب مطلقة ، أو بما هي كل واحد من الأربعة على النحو الذى نخصه . أعنى أن يكون النظر فيها من جهة أن هذا فاعل ، وذلك قابل ، وذلك شيء آخر ؛ أو من جهة ما هي الجملة التي تجتمع منها .

فنقول : لا يجوز أن يكون النظر فيها بما هي أسباب مطلقة ، حتى يكون الفرض من هذا العلم هو النظر في الأمور التي تعرض للأسباب بما هي أسباب مطلقة . ويظهر هذا من وجوه :

أحدها ، من جهة أن هذا العلم يبحث عن معان ليست هي من الأعراض الخاصة بالأسباب بما هي أسباب ، مثل الكلى والحزنى ، والقوة والفعل ، والإمكان والوجوب وغير ذلك .

(٤) للإنسان : الإنسان ب ، ط || وقوف : الوقوف ط (٦) ليتوصل : يتوصل ب ، ص ، م (٧) هو : ساقطة من ج ، ص ، م (٨) لا : لا ج ، ط ، م (١٠) فيها : ساقطة من ب (١٥) من : ف ب ، ج ، ص ، م || للأسباب : الأسباب ب ، ج ، ط || أسباب مطلقة : ساقطة من م (١٨) انخاصة : انخاصة م .

ثم من البين الواضح أن هذه الأمور في أنفسها بحيث يجب أن يبحث عنها ،
ثم ليست من الأعراض الخاصة بالأمور الطبيعية والأمور التعليمية . ولا هي
أيضا واقعة في الأعراض الخاصة بالعلوم العمياء . فيبقى أن يكون البحث عنها
للعلم الباقي من الأقسام وهو هذا العلم .

وأیضا فإن العلم بالأسباب المطلقة حاصل بعد العلم بإثبات الأسباب للأمر
ذوات الأسباب . فإنا ما لم نثبت وجود الأسباب للسبب من الأمور بإثبات
أن لوجودها تعلقاً بما يتقدمها في الوجود ، لم يلزم عند العقل وجود السبب
المطلق ، وأن ههنا سبباً ما . وأما الحس فلا يؤدي إلا إلى الموافاة . وليس
إذا توافى شيان ، وجب أن يكون أحدهما سبباً للآخر . والإقناع الذي يقع
للتفكير لكثرة ما يورده الحس والتجربة فغير متأكد ، على ما علمت ، إلا بمعرفة
أن الأمور التي هي موجودة في الأكثر هي طبيعية واختيارية .

وهذا في الحقيقة مستند إلى إثبات العلل ، والإقرار بوجود العلل والأسباب .
وهذا ليس بيننا أولياً بل هو مشهود ، وقد علمت الفرق بينهما . وليس إذا كان
قريباً عند العقل ، من البين بنفسه أن للحادثات مبدأ ما يجب أن يكون بيننا
بنفسه مثل كثير من الأمور الهندسية المبرهن عليها في كتاب أوكليدس . ثم البيان
البرهاني لذلك ليس في العلوم الأخرى ، فإذن يجب أن يكون في هذا العلم .

فكيف يمكن أن يكون الموضوع للعلم المبحوث عن أحواله في المطالب
مطلوب الوجود فيه ؟ وإذا كان كذلك فبين أيضاً أنه ليس البحث عنها من جهة

(٢) الخاصة : الخاصة م || التعليمية : العملية م (٣) أيضا : ساطعة من ب ، ص ، م
|| الخاصة : الخاصة م || العملية : + والمنطقية ج || فيق : فيق م (٨) إلى : ساطعة
من ب ، م (٩) للآخر : الآخر (١١) واختيارية : أراختيارية ص (١٣) مشهود :
مشهور ج ، ص (١٦) البرهاني : ساطعة من ط || لذلك : أي بينا بنفسه أن
لكل شيء مبدأ م (١٨) وإذا : فإذا ج ، وإذا م || عنها : هنا ط .

الوجود الذى ينحصر كل واحد منها، لأن ذلك مطلوب فى هذا العلم . ولا أيضا من جهة ما هى جملة ما وكل ، لست أقول جملى وكلى . فإن النظر فى أجزاء الجملة أقدم من النظر فى الجملة ، وإن لم يكن كذلك فى جزئيات الكل باعتبار قد علمته ، فيجب أن يكون النظر فى الأجزاء إما فى هذا العلم فتكون هى أولى بأن تكون موضوعة ، أو يكون فى علم آخر . وليس علم آخر يتضمن الكلام فى الأسباب القصوى غير هذا العلم . وأما إن كان النظر فى الأسباب من جهة ما هى موجودة وما يلحقها من تلك الجهة فيجب إذن أن يكون الموضوع الأول هو الموجود بما هو موجود .

فقد بان أيضاً بطلان هذا النظر ، وهو أن هذا العلم موضوعة الأسباب القصوى ، بل يجب أن يُعلم أن هذا كماله ومطلوبه .

(٢) جملة ما : جملة ط (٣) جملى : مجلب ، ص ٤ م (٦) غير : عن م
 (٧) وما يلحقها : ما يلحقها ط ، م (٩) فقد : وقد ج || النظر : الفطن ج ، ص ٤ م .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تحصيل موضوع هذا العلم

فيجب أن نذل عل الموضوع الذى لهذا العلم لا محالة حتى يتبين لنا الغرض الذى هو فى هذا العلم ، فنقول :

إن العلم الطبيعى قد كان موضوعه الجسم ، ولم يكن من جهة ما هو وجوده ، ولا من جهة ما هو جوهره ، ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدئيه ، أعنى الهوى والصورة ، ولكن من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون . والعلوم التى تحت العلم الطبيعى أبعد من ذلك . وكذلك الخلقيات .

وأما العلم الرياضى فقد كان موضوعه إما مقداراً مجرداً فى الذهن عن المادة ، وإما مقداراً مأخوذاً فى الذهن مع مادة ، وإما عدداً مجرداً عن المادة ، وإما عدداً فى مادة . ولم يكن أيضاً ذلك البحث متجهاً إلى إثبات أنه مقدار مجرد أو فى مادة أو عدد مجرد أو فى مادة ، بل كان فى جهة الأحوال التى تعرض له بعد وضعه .

كذلك والعلوم التى تحت الرياضيات أولى بأن لا يكون نظرها إلا فى العوارض التى يلحق أوضاعاً أخص من هذه الأوضاع .

والعلم المنطقى ، كما علمت ، فقد كان موضوعه المعانى المعقولة الثانية التى تستند إلى المعانى المعقولة الأولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم .

(١) فصل : الفصل الثانى ب ، ط (٤) يتبين : بين م (٩) الخلقيات : الخلقية ط (١٣) له : وله م (١٥) إلا فى : الآن ط (١٧) علمت : عرفت ب .

إلى مجهول ، لا من جهة ما هي معقولة ولها الوجود العقلي الذي لا يتعلق بمادة أصلا أو يتعلق بمادة غير جسمية . ولم يكن غير هذه العلوم أخرى .

ثم البحث عن حال الجوهر بما هو موجود وجوهر ، وعن الجسم بما هو جوهر ، وعن المقدار والمدد بما هما موجودان ، وكيف وجودهما ، وعن الأمور الصورية التي ليست في مادة أو هي في مادة غير مادة الأجسام ، وأنها كيف تكون وأي نحو من الوجود يخصها ، فما يجب أن يجرده بحث .

وليس يجوز أن يكون من جملة العلم بالمحسوسات ، ولا من جملة العلم بما وجوده في المحسوسات ، لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات . فهو إذن من جملة العلم بما وجوده مبين .

١٠ أما الجوهر فبَيِّن أن وجوده بما هو جوهر فقط غير متعلق بالمادة وإلا لما كان جوهرًا إلا عسوسًا .

وأما المدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات ، فهو بما هو مدد غير متعلق بالمحسوسات .

وأما المقدار فلفظه اسم مشترك ، فيه ما قد يقال له مقدار ، ويعنى به البعد المقوم للجسم الطبيعي ، ومنه ما يقال مقدار ، ويعنى به كمية متصلة يقال على الخط والسطح والجسم المحدود . وقد عرفت الفرق بينهما . وليس ولا واحد منهما مفارقا للمادة ، ولكن المقدار بالمعنى الأول وإن كان لا يفارق المادة فإنه أيضا مبدأ لوجود الأجسام الطبيعية . فإذا كان مبدأ لوجودها لم يحز أن يكون

(٣) وجوهر : جوهر ، جـ ، ص ، ط (٤) وعن المقدار : والمقدار (٧) بما : +
هو ص ، ط ، طا ، م (٩) بما : + هو جـ ، ص ، ط || وجوده : موجود
ط ، طا (١٤) ويعنى : فينى ص || البعد : البعد ط (١٦) واحد : واحداً .

متعلق القوام بها ، بمعنى أنه يستفيد القوام من المحسوسات ، بل المحسوسات تستفيد منه القوام . فهو إذن أيضا متقدم بالذات على المحسوسات . وليس الشكل كذلك ، فإن الشكل عارض لازم للسادة بعد تجوهرها جسما متناها موجودا وحملها سطحا متناها . فإن الحدود تجب للقدار من جهة استكمال المادة به وتلزمه من بعد . فإذا كان كذلك لم يكن الشكل موجودا إلا في المادة ولا صلة أولية لخروج المادة إلى الفعل .

وأما المقدار بالمعنى الآخر فإن فيه نظراً من جهة وجوده ، ونظراً من جهة عوارضه . فأما النظر في أن وجوده أى انحاء الوجود هو ، ومن أى أقسام الموجود ، فليس هو بحثاً أيضاً عن معنى متعلق بالمادة .

١٠ فأما موضوع المنطق من جهة ذاته فظاهر أنه خارج عن المحسوسات .

فبين أن هذه كلها تقع في العلم الذي يتعاطى ما لا يتعلق قوامه بالمحسوسات ، ولا يجوز أن يوضع لها موضوع مشترك تكون هي كلها حالاته وعوارضه إلا الموجود . فإن بعضها جواهر ، وبعضها كيانات ، وبعضها مقولات أخرى ، وليس يمكن أن يسمها معنى محقق إلا حقيقة معنى الوجود .

١٥ وكذلك قد يوجد أيضاً أمور يجب أن تتحدد وتحقق في النفس ، وهي مشتركة في العلوم . وليس ولا واحد من العلوم يتولى الكلام فيها مثل الواحد

(١) يستفيد : مستفيد ب ، ج ، ص ، م (٢) إذن : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من ب ، ج ، ص (٤) موجودا : ساقطة من م || الحدرد : + يعنى نهايات الأجسام التى به ، ط (٨) هو : ساقطة من ب ، ص ، م || ومن : من ب ، ص (٩) الموجود : الوجود ب ، ج ، م (٩) متعلق : يتعلق ب ، ج ، ساقطة من م (١٠) فأما : وأما ج || المحسوسات : + كلها م (١١) فبين بالمحسوسات : ساقطة من م (١٤) الوجود : الموجود ب ، م .

بما هو واحد ، والكثير بما هو كثير ، والموافق والمخالف ، والضد وغير ذلك ،
 فبعضها يستعملها استعمالاً فقط ، وبعضها إنما يأخذ حدودها ، ولا يتكلم
 في نحو وجودها . وليست عوارض خاصة لشيء من موضوعات هذه العلوم
 الجبرية ، وليست من الأمور التي يكون وجودها إلا وجود الصفات للذوات
 ولا أيضاً هي من الصفات التي تكون لكل شيء . فيكون كل واحد منها
 مشتركاً لكل شيء ولا يجوز أن يختص أيضاً بمقولة ولا يمكن أن يكون من
 عوارض شيء إلا الموجود بما هو موجود .

فظاهر لك من هذه الجملة أن الموجود بما هو موجود أمر مشترك لجميع هذه ،
 وأنه يجب أن يحمل الموضوع لهذه الصناعة لما قلنا . ولأنه غنى عن تعلم ماهيته
 وعن إثباته ، حتى يحتاج إلى أن يتكفل علم غير هذا العلم بإيضاح الحال فيه
 لاستعالة أن يكون إثبات الموضوع وتحقيق ماهيته في العلم الذي هو موضوعه
 بل تسليم إنيته وماهيته فقط . فالموضوع الأول لهذا العلم هو الموجود بما هو
 موجود ، ومطالبة الأمور التي تلحقه بما هو موجود من غير شرط .

وبعض هذه أمور هي له كالأنواع : كالجوهر والسكن والكيف ؛ فإنه ليس
 يحتاج الموجود في أن ينقسم إليها ، إلى انقسام قبلها ، حاجة الجوهر إلى
 انقسامات ، حتى يلزمه الانقسام إلى الإنسان وغير الإنسان . وبعض هذه
 كالعوارض الخاصة ، مثل الواحد والكثير ، والقوة والفعل ، والكلّي والجزئي ،
 والممكن والواجب ، فإنه ليس يحتاج الموجود في قبول هذه الأعراض والاستعداد
 لها إلى أن يختص طبيعياً أو تعليمياً أو خلقياً أو غير ذلك .

(٢) إنما : + هي ج ، ص ، ط (٦) يختص : يخصص ص (٧) عوارض : +
 مخصوصة ط || شيء : شيء ج ، ط || وجود : الموجود ط (٨) فظاهر : فظهر ج ،
 ص ، ط (٩) وأنه : فإنه ج || لما : كما ط (١٠) بإيضاح : بإيضاح م
 (١١) في العلم : للعلم ب ، م (١٤) أمور : الأمور ج ، ص ، ط .

ولقائل أن يقول ، إنه إذا جمل الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يجوز أن يكون إثبات مبادئ الموجودات فيه ، لأن البحث في كل علم هو عن لواحق موضوعه لا عن مبادئه . فالجواب عن هذا أن النظر في المبادئ أيضا هو بحث عن عوارض هذا الموضوع ، لأن الموجود كونه مبدأ غير مقوم له ولا ممتنع فيه ، بل هو بالقياس إلى طبيعة الموجود أمر عارض له ، ومن العوارض الخاصة به . لأنه ليس شيء أعم من الموجود ، فيلحق غيره لحوقاً أولياً . ولا أيضا يحتاج الموجود إلى أن يصير طبيعياً أو تعامياً أو شيئاً آخر حتى يعرض له أن يكون مبدأ . ثم المبدأ ليس مبدأ للوجود كله ، ولو كان مبدأ للوجود كله لكان مبدأ لنفسه ، بل الموجود كله لا مبدأ له ، إنما المبدأ مبدأ للوجود المدلول .

فالمبدأ هو مبدأ لبعض الموجود . فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادئ الموجود مطلقاً ، بل إنما يبحث عن مبادئ بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية ، فإنها وإن كانت لا تبرهن على وجود مبادئها المشتركة ، إذ لها مبادئ يشترك فيها جميع ما ينحصر كل واحد منها ، فإنها تبرهن على وجود ما هو مبدأ لما بعدها من الأمور التي فيها .

ويلزم هذا العلم أن ينقسم ضرورةً إلى أجزاء منها : ما يبحث عن الأسباب القصوى ، فإنها الأسباب لكل موجود معلول من جهة وجوده ، ويبحث عن السبب الأول الذي يفيض عنه كل موجود معلول بما هو موجود معلول لا بما هو موجود متحرك فقط أو متكتم فقط . ومنها ما يبحث عن العوارض للوجود . ومنها ما يبحث عن مبادئ العلوم الجزئية . ولأن مبادئ كل علم

(٢) لواحق : لوازم ب ، م (٣) أيضا : ساقطة من ب (٤) عوارض : لواحق ص ، ط (٥) العوارض : اللواحق ب ، ج ، ص ، م (٦) الخاصة : انحصارية ب || شيء : ساقطة من م . (٧) شيئاً آخر : أشياء ، انظر ط (٨) للوجود ... للوجود : للوجود كله ولو كان مبدأ للوجود م (٩) على : ساقطة من م (١٠) فيها : فيه ج ، ص ، ط ، م (١١) ما : ساقطة من م (١٢) بما هو موجود معلول : بما هو موجود معلول م (١٣) متحرك فقط : متحرك ب .

- أخص هي مسائل في العلم الأصل ، مثل مبادئ الطب في الطبيعى ، والمساحى في الهندسة ، فيمرض إذن في هذا العلم أن يتضح فيه مبادئ العلوم الجزئية التى تبحث عن أحوال الجزئيات الموجودة . فهذا العلم يبحث عن أحوال الموجود ، والأمور التى هي له كالأقسام والأنواع ، حتى يبلغ إلى تخصيص يحدث معه موضوع العلم الطبيعى فيسلمه إليه ، وتخصيص يحدث معه موضوع الرياضى فيسلمه إليه ، وكذلك في غير ذلك . وما قبل ذلك التخصيص كالمبدأ ، فنبحث عنه ونقرر حاله . فتكون إذن مسائل هذا العلم في أسباب الموجود المعلوم بما هو موجود معلول ، وبعضها في عوارض الموجود ، وبعضها في مبادئ العلوم الجزئية .
- فهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة وهو الفلسفة الأولى ، لأنه العلم بأول الأمور في الوجود ، وهو العلة الأولى وأول الأمور في العموم ، وهو الوجود والوحدة . وهو أيضا الحكمة التى هي أفضل علم بأفضل معلوم ؛ فإنها أفضل علم أى اليقين ، بأفضل المعلوم أى بالله تعالى وبالأشياء من بعده . وهو أيضا معرفة الأسباب القصوى للكل . وهو أيضا المعرفة بالله ، وله حد العلم الإلهى الذى هو أنه علم بالأمور المفارقة للادة في الحد والوجود . إذ الموجود بما هو موجود ومبادئه وعوارضه ليس شيء منها ، كما اتضح ، إلا متقدم الوجود على المادة وغير متعلق الوجود بوجودها . وإن بحث في هذا العلم عما لا يتقدم المادة ، فإنما يبحث فيه عن معنى . ذلك المعنى غير محتاج الوجود إلى المادة ، بل الأمور المبحوث عنها فيه هي على أقسام أربعة : فبعضها بريئة عن المادة وعلائق

(٢) إذن : ساقطة من ب ، ص ، م (٣) الجزئيات : جزئيات ص ، م || الموجودة : الموجود ص ، م (٦) كالبدأ : وكالبدأ ب ، م ؛ فكالبدأ ط (١٠) الوجود وهو : الموجود وهو ط (١١) علم ... أفضل : ساقطة من م (١٢) وبالأشياء : والأشياء م (١٣) بالله : + تعالى ج (١٤) المفارقة : والمفارقة ط (١٥) متقدم الوجود : متقدم ص ، م (١٨) عل : ساقطة من ج ، ص ، ط ، م .

المادة أصلا . وبعضها يخالط المادة ، ولكن السلطة السبب المقوم المتقدم وليست المادة بمقومة له . وبعضها قد يوجد في المادة وقد توجد لا في مادة مثل العلية والوحدة ، فيكون الذي لها بالشركة بما هي هي أن لا تكون مفتقرة التحقق إلى وجود المادة ، وتشارك هذه الجملة أيضا في أنها غير مادية الوجود أي غير مستفادة الوجود من المادة . وبعضها أمور مادية ، كالحركة والسكون ، ولكن ليس بالمبحوث عنه في هذا العلم سألها في المادة ، بل نحو الوجود الذي لها . فإذا أخذ هذا القسم مع الأقسام الأخرى اشتركت في أن نحو البحث عنها هو من جهة معنى غير قائم الوجود بالمادة .

وكما أن العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو متحدد بالمادة ، لكن نحو النظر والبحث عنه كان من جهة معنى غير متحدد بالمادة ، وكان لا يخرج منه تعلق ما يبحث عنه بالمادة عن أن يكون البحث رياضيا ، كذلك الحال ههنا . فقد ظهر ولاح أن الغرض في هذا العلم أي شيء هو .

وهذا العلم يشارك الجدل والفسطة من وجه ، ويخالفهما من وجه ، ويخالف كل واحد منهما من وجه . أما مشاركتها فلا أن ما يبحث عنه في هذا العلم لا يتكلم فيه صاحب علم جزئي ، ويتكلم فيه الجدل والسوفسطائي . وأما المخالفة فلا أن الفيلسوف الأول من حيث هو فيلسوف أول لا يتكلم في مسائل العلوم الجزئية وذاتك يتكلمان . وأما مخالفته للجدل خاصة بالقوة ، لأن الكلام الجدل يفيد الظن لا اليقين كما علمت في صناعة المنطق . وأما مخالفة السوفسطائية فبالإرادة ، وذلك لأن هذا يريد الحق نفسه ، وذلك يريد أن يظن به أنه حكيم يقول الحق وإن لم يكن حكيما .

(٢) مادة : المادة ط (٨) غير : عن م (١٢) في هذا العلم : هذا العلم ؛ ساقطة من ط (١٣) والفسطة : والسوفسطائية ج ؛ والسوفسطائية ص ، م ؛ والسوفسطائية ط (١٤) ” ويخالف . . . وجه “ : ساقطة من م (١٧) وذاتك : وذاتك ص ، ط ، م (١٨) مخالفة : مخالفت ب ، ج ، ص ، ط || السوفسطائية : للسوفسطائية ب ؛ والسوفسطائية ط ؛ والسوفسطائية م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه

- وأما منفعة هذا العلم ، فيجب أن تكون قد وقفت في العلوم التي قبل هذا
 ٥ على أن الفرق بين النافع وبين الخير ما هو ، وأن الفرق بين الضار وبين الشر
 ما هو ، وأن النافع هو السبب الموصل بذاته إلى الخير ، والمنفعة هي المعنى الذي
 يوصل به من الشر إلى الخير .

- وإذ قد تقرر هذا فقد علمت أن العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة وهي :
 تحصيل كمال النفس الإنسانية بالفعل مهيئة إياها للسعادة الأخروية . ولكنه
 ١٠ إذا قُتس في رءوس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن القصد متجهاً إلى هذا
 المعنى ، بل إلى معونة بعضها في بعض ، حتى تكون منفعة علم ما هي معنى يتوصل
 منه إلى تحقيق علم آخر غيره .

- وإذا كانت المنفعة بهذا المعنى فقد يقال قولاً مطلقاً ، وقد يقال قولاً مخصصاً .
 فاما المطلق فهو أن يكون النافع موصلاً إلى تحقيق علم آخر كيف كان ، وأما
 ١٥ المخصص فإن يكون النافع موصلاً إلى ما هو أجل منه ، وهو كالتأية له إذ هو
 لأجله بغير انكسار . فاذا أخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة .

(٧) الشر : الشيء ط (٨) وإذا قد : وإذا ج ، م (٩) ولكنه : لكنه ص ، م

(١٠) إذا : أنه إذا ج (١١) هي : هو ب ، ص ، ط || يتوصل : يوصل م (١٢) تحقق

علم : تحقيق معنى ص (١٣) فقد : قد م || مطلقاً : + وقد يقال قولاً مطلقاً ط

(١٤) تحقيق : تحقق م (١٥) المطلق ... منفعة : ساطعة من م || كان : كانت ط .

وإذا أخذنا المتفعة بالمعنى المخصص كان هذا العلم أجل من أن ينفع في علم غيره ، بل سائر العلوم تنفع فيه .

لكننا إذا قسمنا المتفعة المطلقة إلى أقسامها كانت ثلاثة أقسام : قسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى أجل منه ؛ وقسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى مساوٍ له ؛ وقسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى دونه ، وهو أن يفيد في كمال دون ذاته . وهذا إذا طلب له اسم خاص كان الأولى به الإفاضة ، والإفاضة ، والعناية ، والرياضة ، أو شيء مما يشبه هذا إذا استقرت الألفاظ الصالحة في هذا الباب صُرت عليه .

والمتفعة المخصصة قريبة من الخدمة . وأما الإفاضة التي تحصل من الأشرف في الأخص فليس تشبه الخدمة . وأنت تعلم أن الخادم ينفع المخدم ، والمخدوم أيضاً ينفع الخادم ، أعني المتفعة إذا أخذت مطلقة ويكون نوع كل متفعة ووجهه الخاص نوطاً آخر ، فمتفعة هذا العلم الذي يتنا وجهها هي إفاضة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية ، والتحقق لمأهية الأمور المشترك فيها ، وإن لم تكن مبادئ .

فهذا إذن منفعة الرئيس للرؤوس ، والمخدوم للخادم ، إذ نسبة هذا العلم إلى العلوم الجزئية نسبة الشيء الذي هو المقصود معرفته في هذا العلم إلى الأشياء المقصود معرفتها في تلك العلوم . فكذا إن ذلك مبدأ لوجود تلك ، فكذلك العلم به مبدأ لتحقيق العلم بتلك .

(١) وإذا . . . بالمعنى : ساقطة من م || بالمعنى : بالوجه ب ، ص ، ط (٤ - ٥) أجل منه . . . إلى معنى دونه : ساقطة من م (٨) عثر : عثر ب ، ج ، ص ، ط ، م (٩) المخصصة : المخصصة به (١٠ - ١١) وأنت تعلم . . . ينفع الخادم : ساقطة من م (١٢) ووجهه : وجهة م || الذي : التي ب ، ص ، ط (١٣) والتحقق : والتحقق ب ، ص ، ط || المشترك : المشتركة ب ، المشتركة ص ، ط ، ط ، م (١٦) المقصود : المقصودة ب ، ص ، ط .

وأما مرتبة هذا العلم فهي أن يتعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية .

أما الطبيعية، فلأن كثيرا من الأمور المسلمة في هذا مما تبين في علم الطبيعي مثل : الكون ، والفساد ، والتغير ، والمكان ، والزمان وتعلق كل متحرك بحرك ، وانتهاء المتحركات إلى محرك أول ، وغير ذلك .

وَأما الرياضية ، فلأن الغرض الأقصى في هذا العلم وهو معرفة تدبير الباري تعالى ، ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها، ومعرفة النظام في ترتيب الأفلاك، ليس يمكن أن يتوصل إلا بعلم الهيئة ، وعلم الهيئة لا يتوصل إليه إلا بعلم الحساب والهندسة . وأما الموسيقى وجزئيات الرياضيات والحلقيات والسياسة فهي نوافع غير ضرورية في هذا العلم .

١٠ إلا أن لسائل أن يسأل فيقول : إنه إذا كانت المبادئ في علم الطبيعة والتعاليم إنما تُبرهن في هذا العلم وكانت مسائل العلمين تُبرهن بالمبادئ ، وكانت مسائل دينك العلمين تصير مبادئ لهذا العلم ، كان ذلك يانا دوريا ويصير آخر الأمر يانا للشيء من نفسه ، والذي يجب أن يقال في حل هذه الشبهة هو ما قد قيل وشرح في كتاب البرهان . وإنما نورد منه مقدار الكفاية في هذا الموضوع فنقول :

١٥

إن المبدأ للعلم ليس إنما يكون مبدأ لأن جميع المسائل تستند في براهينها إليه بفعل أو بقوة ، بل ربما كان المبدأ مأخوذا في براهين بعض هذه المسائل ، ثم قد يجوز أن تكون في العلوم مسائل براهينها لا تستعمل وصفا ألبتة ؛ بل إنما

(١) فهي : فحوب ، جـ ، ط ، م . (٢) تبين : يتبين ص ، م || علم : العلم ص ، م
(٥) وهو : هو جـ ، هو هو ط (٧) ليس : فليس جـ ، وليس ص ، ط (٨) والسياسة :
والسياسة ، ط (١٠) علم : العلم جـ (١١) وكانت : وقد كانت ط
(١٧) في : + جميع ط || هذه : سافطة من ب .

تستعمل المقدمات التي لا برهان عليها . على أنه إنما يكون مبدأ العلم مبدأ بالحقيقة إذا كان يفيد أخذه اليقين المكتسب من العلة ، وأما إذا كان ليس يفيد العلة ، فإنما يقال له مبدأ العلم على نحو آخر . وبالحري أن يقال له مبدأ على حسب ما يقال للحس مبدأ ، من جهة أن الحس بما هو حس يفيد الوجود فقط .

فقد ارتفع إذن الشك ، فإن المبدأ الطبيعي يجوز أن يكون بينا بنفسه ، ويجوز أن يكون بيانه في الفلسفة الأولى بما ليس يتبين به فيها بعد ، ولكن إنما يتبين به فيها مسائل أخرى حتى يكون ما هو مقدمة في العلم الأطل لإنتاج ذلك المبدأ لا يتعرض له في إنتاجه من ذلك المبدأ ، بل له مقدمة أخرى .

وقد يجوز أن يكون العلم الطبيعي أو الرياضي أفادنا برهان " أن " وإن لم يفدنا فيه برهان " اللم " ثم يفيدنا هذا العلم فيه برهان " لِم " خصوصاً في العلل الغائية البعيدة .

فقد اتضح إنه إما أن يكون ما هو مبدأ بوجه ما لهذا العلم من المسائل التي في العلوم الطبيعية ليس بيانه من مبادئ تتبين في هذا العلم ، بل من مبادئ يتبين بنفسها ؛ وإما أن يكون بيانه من مبادئ هي مسائل في هذا العلم ، لكن ليس تعود فتصير مبادئ لتلك المسائل لعينها بل لمسائل أخرى ؛ وإما أن تكون تلك المبادئ لأموار من هذا العلم لتدل على وجود ما يراد أن نبين في هذا العلم لمبته . ومعلوم أن هذا الأمر إذا كان على هذا الوجه لم يكن بيان دور ألبنة ، حتى يكون بياناً يرجع إلى أخذ الشيء في بيان نفسه .

(١) برهان : براهين م (٢) اليقين : باليقين م ، فيبرط (٥) الطبيعي : الطبيعي م (٦) فيها : فيها م ، ص ، ط ، || ولكن : لكن م (٨) له مقدمة : بمقدمة م ، لمقدمة م (٩) وإن : ساقطة من م (١٠) ثم : + لم م || خصوصاً : وخصوصاً م ، ص ، ط ، م (١٢) فقد : وقد م ، ط (١٣) من : في م ، ط ، ط (١٤) لكن : ولكن م .

ويجب أن تعلم أن في نفس الأمر طريقاً إلى أن يكون الغرض من هذا العلم تحصيل مبدأ إلا بعد علم آخر . فإنه سيتضح لك فيما بعد إشارة إلى أن لنا سبيلاً إلى إثبات المبدأ الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور المحسوسة ، بل من طريق مقدمات كلية عقلية توجب للوجود مبدأ واجب الوجود وتمنع أن يكون متغيراً أو متكثرًا في جهة ، وتوجب أن يكون هو مبدأ للكل ، وأن يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل . لكنا لعجز أنفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق البرهاني الذي هو سلوك عن المبادئ إلى الثواني ، وعن العلة إلى المعلول ، إلا في بعض جمل مراتب الموجودات منها دون التفصيل .

فإذن من حق هذا العلم في نفسه أن يكون مقدما على العلوم كلها ، إلا أنه من جهتنا يتأخر عن العلوم كلها ، فقد تكلمنا على مرتبة هذا العلم من جملة العلوم .

وأما اسم هذا العلم فهو أنه : ” ما بعد الطبيعة ” . ويعنى بالطبيعة لا القوة التي هي مبدأ حركة وسكون ، بل جملة الشيء الحادث عن المادة الجسمانية وتلك القوة والأعراض .

فقد قيل إنه قد يقال : الطبيعة ، للجرم الطبيعي الذي له الطبيعة . والجرم الطبيعي هو الجرم المحسوس بما له من الخواص والأعراض . ومعنى ” ما بعد الطبيعة ” بعبارة بالقياس إلينا . فإن أول ما نشاهد الوجود، وتعرف عن أحواله

(١) الأمر : الأمود ، ط ، م ، || إل : في ب (٢) تحصيل : تحصيل م || مبدأ : مبتدأ م || إلا : لا ، ص ، م || فيها : بما ط (٣) من الأمود : من الأمود م (٤) للوجود : الوجود ج ، ط ، الموجود ص || وتمنع : تمنع ط ، م (٧) الثواني : التوال م (١٢) ما بعد : فيما بعد ج ، ج ، ص ، م || لا القوة : القوة ب ؛ لا القوة القوة ج ، ص ، ط (١٥) الطبيعة : طبيعة م (١٧) فإن : فإن ب ، ص ، م .

نشاهد هذا الوجود الطبيعي . وأما الذى يستحق أن يسمى به هذا العلم إذا اعتبر بذاته ، فهو أن يقال له علم " ما قبل الطبيعة " ، لأن الأمور المبحوث عنها فى هذا العلم ، هى بالذات وبالمعوم ، قبل الطبيعة .

ولكنه لقائل أن يقول : إن الأمور الرياضية المحضة التى ينظر فيها فى الحساب والهندسة ، هى أيضا " قبل الطبيعة " ، وخصوصا العدد فإنه لا تعلق لوجوده بالطبيعة ألبة ، لأنه قد يوجد لا فى الطبيعة ، فيجب أن يكون علم الحساب والهندسة علم " ما قبل الطبيعة " .

فالذى يجب أن يقال فى هذا التشكيك هو أنه : أما الهندسة لما كان النظر فيه منها إتماما هو فى الخطوط والسطوح والمجسمات . فعلوم أن موضوعه غير مفارق للطبيعة فى القوام ، فالأعراض اللازمة له أولى بذلك . وما كان موضوعه المقدار المطلق فيؤخذ فيه المقدار المطلق على أنه مستعد لأية نسبة اتفقت ، وذلك ليس للمقدار بما هو مبدأ للطبيعات وصورة ، بل بما هو مقدار وعرض . وقد عرف فى شرحنا لتنظقيات والطبيعات الفرق بين المقدار الذى هو يمد الهوى مطاقا ، وبين المقدار الذى هو كم ، وأن اسم المقدار يقع عليهما بالاشتراك . وإذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المعلوم المقوم للجسم الطبيعي ، بل المقدار المقول على الخط والسطح والجسم . وهذا هو المستعد للنسب المختلفة .

(٣) وبالمعوم : أو بالمعوم (٤) ولكنه : ولكن م || فى الحساب : بالحساب م (٦) يوجد : + أيضا ص ، م (٧) ما قبل الطبيعة : ما بعد الطبيعة ص ، م (٨) فالذى : والذى ص || يقال : فقله ص ، م || كان : ساقطة من م (٩) فيه منها : فيها ههنا ج ، ط (١٠) بالأعراض : والأعراض ص (١٢) بل : + هو ص ؛ بما : ساقطة من م (١٣) عرف : عرفت ص (١٤) بالاشتراك : باشتراك ب ، ج ، م (١٥) وإذا : فإذا م || هو : ساقطة من ط || المعلوم : ساقطة من ص ، م (١٦) والجسم : والجسم ب ، ص ، ط ، ط ، م .

وأما العدد فالشبهة فيه آكد ، ويشبه في ظاهر النظر أن يكون علم العدد هو علم " ما بعد الطبيعة " . إلا أن يكون علم " ما بعد الطبيعة " إنما يعنى به شيء آخر ، وهو علم " ما هو مابين " من كل الوجوه للطبيعة ، فيكون قد سُمي هذا العلم بأشرف ما فيه . كما يُسمى هذا العلم بالعلم الإلهي أيضا ، لأن المعرفة بالله تعالى هي غاية هذا العلم . وكثيرا ما تسمى الأشياء من جهة المعنى الأشرف ، والجزء الأشرف ، والجزء الذي هو كالفأية . فيكون كُن هذا العلم هو العلم الذي كماله ، وأشرف أجزائه ، ومقصوده الأول ، هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه . وحينئذ إذا كانت التسمية موضوعة بآراء هذا المعنى لا يكون لعلم العدد مشاركة له في معنى هذا الاسم ، فهذا هذا .

١٠. ولكن البيان المحقق لكون علم الحساب خارجا عن علم " ما بعد الطبيعة " هو أنه سيظهر لك أن موضوعه ليس هو العدد من كل وجه ، فإن العدد قد يوجد في الأمور المفارقة ، وقد يوجد في الأمور الطبيعية ، وقد يعرض له وضع في الوهم مجردا عن كل شيء هو عارض له . وإن كان لا يمكن أن يكون العدد موجودا ، إلا عارضا لشيء في الوجود . فما كان من العدد وجوده في الأمور المفارقة ، امتنع أن يكون موضوعا لأية نسبة اتفقت من الزيادة والتقصان ، بل إنما يثبت على ما هو عليه فقط ، بل إنما يجب أن يوضع بحيث يكون قابلا لأي زيادة اتفقت ، ولأي نسبة اتفقت إذا كان في هيولى الأجسام التي هي بالقوة كل نحو من المعدودات ، أو كان في الوهم ؛ وفي الحالين جميعا هو غير مفارق

(٢) ما : بما ، ج ، ص (٥) هي : هوب ، ج ، ط ، م (٨) وحينئذ : فحينئذ ، ص ، م

(٩) له : ساقطة من ب || فهذا هذا : فهذا ب ، ط ، م ، وهذا ص (١٦) يجب : يجوز

(١٧) هي : الذي هوب ، ج ، ط ، م (١٨) كل : ساقطة من ط .

للطبيعة ، فإذا علم الحساب من حيث ينظر في العدد إنما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذي إنما يكون له عند كونه في الطبيعة ، ويشبه أن يكون أول نظره فيه وهو في الوهم ، ويكون إنما هو في الوهم بهذه الصفة ، لأنه وهم له مأخوذ من أحوال طبيعية لما أن نجتمع وتفرق وتحد وتنقسم .

٥ فالحساب ليس نظرا في ذات العدد ، ولا نظرا في عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقا ، بل في عوارضه من حيث هو يصير بحال تقبل ما أشير إليه ، وهو حينئذ مادي أو وهمي إنساني يستند إلى المادة .

وأما النظر في ذات العدد ، وفيما يعرض له من حيث لا يتعلق بالمادة ولا يستند إليها ، فهو لهذا العلم .

(٤) من : من ص || طبيعة : الطبيعة - ط ، طا ، م ، طبيعة ص || وتفرق : وتفرق
ج ، ط || وتحد : وتحدد ج ، ص ، ط (٦) هو : ساقطة من م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم

- فينبغي لنا في هذه الصناعة أن نعرف حال نسبة الشيء والموجود إلى المقولات؛
 وحال العدم؛ وحال الوجوب، أي الوجود الضروري وشرائطه؛ وحال الإمكان
 وحقيقته، وهو بعينه النظر في القوة والفعل؛ وأن ننظر في حال الذي بالذات
 والذي بالعرض؛ وفي الحق والباطل؛ وفي حال الجوهر، وكما أقسام هو،
 لأنه ليس يحتاج الموجود في أن يكون جوهرًا موجودًا إلى أن يصير طبيعيًا
 أو تعليميًا، فإن ههنا جواهر خارجة عنهما، فيجب أن نعرف حال الجوهر
 الذي هو كالحيلوي، وأنه كيف هو، وهل هو مفارق أو غير مفارق، ومتفق
 النوع أو مختلف، وما نسبته إلى الصورة، وأن الجوهر الصوري كيف هو،
 وهل هو أيضاً مفارق أو ليس بمفارق، وما حال المركب، وكيف حال كل
 واحد منهما عند الحدود، وكيف متعينة ما بين الحدود والمحددات.

- ولأن مقابل الجوهر بنوع ما هو العرض، فينبغي أن نتعرف في هذا العلم
 طبيعة العرض، وأصنافه، وكيفية الحدود التي تحت بها الأعراض، ونتعرف
 حال مقولة مقولة من الأعراض، وما أمكن فيه أن يظن أنه جوهر وليس

(٣) العلم : + فهرست لتأويل الفصول م (٤) المقولات : المقولات ب، ط (٥) أي :

في ج، ص، ط، م || الوجود : الموجود ب، ط (٦) تنظر : نظر ط .

(٧) أقسام : ألسام (٨) موجودا : ساطعة من م (١١) الصورة : الصور م .

(١٢) ليس بمفارق : غير مفارق ب، ط، م (١٤) بنوع : نوع م .

بجوهر ، فبين عرضيته ، ونعرف مراتب الجواهر كلها بعضها عند بعض في الوجود بحسب التقدم والتأخر ، ونعرف كذلك حال الأمراض .

ويليق بهذا الموضع أن نتعرف حال الكلى والجزئى ، والكل والجزء ، وكيف وجود الطبائع الكلية ، وهل لها وجود في الأعيان الجزئية ، وكيف وجودها في النفس ، وهل لها وجود مفارق للأعيان والنفس .

وهناك نتعرف حال الجنس والنوع ، وما يجرى مجراها ، ولأن الموجود لا يحتاج في كونه حلة أو معلولا إلى أن يكون طبيعياً أو تعليمياً أو غير ذلك . فبالحرى أن تتبع ذلك الكلام في الملل ، وأجناسها ، وأحوالها ، وأنها كف ينبى أن تكون الحال بينها وبين المعلولات ، وفي تعريف الفرقان بين المبدأ الفاعل ، وبين غيره . وأن نتكلم في الفعل والانفعال . وفي تعريف الفرقان بين الصورة والغاية ، وإثبات كل واحد منهما ، وأنها في كل طبقة يذهب إلى حلة أولى .

ونبين الكلام في المبدأ والابتداء ، ثم الكلام في التقدم والتأخر والحدوث ، وأصناف ذلك ، وأنواعه ، وخصوصية كل نوع منه ، وما يكون متقدما في الطبيعة ومتقدما عند العقل ، وتحقيق الأشياء المتقدمة عند العقل ، ووجه مخاطبة من أنكرها ، فما كان فيه من هذه الأشياء رأى مشهور مخالف للحق نقضناه . فهذه وما يجرى مجراها لواحق الوجود بما هو وجود ، ولأن الواحد مساوق للوجود فيلزمنا أن ننظر أيضا في الواحد ، وإذا نظرنا في الواحد وجب أن ننظر في الكثير ، ونعرف التقابل بينهما .

(١) فبين : فبين ج ، ط (٢) كذلك : كيف ط (٥) والنفس : ولنفس م .
(٧) ال : إلا ج ، ط (١١) الصورة : + وبين ج ، م || وأنها : وأنها ، ص ، م .
(١٥) وتحقيق : وفي تحقيق ج ، ط (١٧) الواحد : الوحدة ط ، ط . || مساوق : سارم . (١٨) فيلزمنا : + أيضا ط .

وهناك يجب أن ننظر في العدد ، وما نسبته إلى الموجودات ، وما نسبة الكم المتصل ، الذى يقابله بوجه ما ، إلى الموجودات ، ونمد الآراء الباطلة كلها فيه ، ونعرف أنه ليس شيء من ذلك مفارقاً ولا مبدأً للموجودات ، وثبتت العوارض التى تعرض للآعداد ، والكميات المتصلة ، مثل الأشكال وغيرها . ومن توابيع الواحد : الشبيه ، والمساوى ، والموافق ، والمجانس ، والمساكن ، والمماثل ، والموهو . فيجب أن نكلم فى كل واحد من هذه ومقابلاتها ، وأنها مناسبة للكثرة مثل الغير الشبيه ، وغير المساوى ، وغير المجانس ، وغير المساكن ، والغير بالجملة ، والخلاف ، والتقابل ، وأصنافها ، والتضاد بالحقيقة ، وماهيته .

ثم بعد ذلك ننقل إلى مبادئ الموجودات فنثبت المبدأ الأول وأنه واحد حق فى غاية الجلالة ، ونعرف أنه من كم وجه "واحد" ، ومن كم وجه "حق" ، وأنه كيف يعلم كل شيء ، وكيف هو قادر على كل شيء ، وما معنى أنه يعلم وأنه يقدر ، وأنه جواد ، وأنه سلام أى خير شئ ، معشوق لذاته ، وهو اللذيق الحق ، وعنده الجمال الحق ، وتفسخ ما قيل وطن فيه من الآراء المضادة للحق ، ثم نبين كيف نسبته إلى الموجودات عنه ، وما أول الأشياء التى توجد عنه .

ثم كيف ترتب عنه الموجودات مبتدئه من الجواهر الملكية العقلية ، ثم الجواهر الملكية النفسانية ، ثم الجواهر الفلكية السماوية ، ثم هذه العناصر ، ثم المكونات عنها . ثم الإنسان وكيف تعود إليه هذه الأشياء ، وكيف هو مبدأ

(١-٢) وما نسبة الكم المتصل . . . الموجودات : ساقطة من ب (٣) الموجودات :
الموجودات ط (٦) وأنها : ولأنتاب ، ص ، فإنها ط (٧) المساوى : + وغير الموافق
(١٠-١١) فى غاية . . . حق : ساقطة من م (١٤) الموجودات عنه : الموجودات م
(١٦) الموجودات : + مرتبة م . (١٧) للفلكية : الملكية م .

لها فاعل ، وكيف هو مبدأ لها كمالى ، وماذا تكون حال النفس الإنسانية إذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة ، وأى مرتبة تكون مرتبة وجودها .
وندل فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ، ووجوب طاعتها ، وأنها واجبة من عند الله ، وصل الأخلاق والأعمال التى تحتاج إليها النفوس الإنسانية مع الحكمة فى أن يكون لها السعادة الأخروية . ونعرف أصناف السعادات .

فإذا بلغنا هذا المبلغ ختمنا كتابنا هذا ، والله المستعان به على ذلك .

(١) هو : ساقطة من ط (٢) يتنا : بينهما ، ط (٤) الله : + قال ب ، ص (٦) المبلغ :
الموضع هاشم ص ، م || به : ساقطة من ب || به على ذلك : ساقطة من م .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في الدلالة على الموجود والشيء وأقسامهما الأول ، بما يكون فيه
تنبيه على الغرض

- فنفقول : إن الموجود ، والشيء ، والضروري ، معانيها ترتسم في النفس
ارتسائاً أولياً ، ليس ذلك الارقسام مما يحتاج إلى أن يجلب بأشياء أعرف منها .
فانه كما أن في باب التصديق مبادئ أولية ، يقع التصديق بها لذاتها ، ويكون
التصديق بغيرها ، بسببها ، وإذا لم يخطر بالبال أو لم يفهم اللفظ الدال عليها ،
لم يمكن التوصل إلى معرفة ما يعرف بها ، وإن لم يكن التعريف الذي يحاول
إخطارها بالبال أو تفهيم ما يدل به عليها من الألفاظ محاولاً لإفادة علم ليس
في الغريزة ، بل منبهاً على تفهيم ما يريده القائل ويذهب إليه . وربما كان
ذلك بأشياء هي في نفسها أخفى من المراد تعريفه ، لكنها لعل ما وعبرة
ما صارت أعرف . كذلك في التصورات أشياء هي مبادئ للتصور ، وهي
متصورة لذواتها ، وإذا أريد أن يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفاً لمجهول ؛
بل تنبيهاً وإخطاراً بالبال ، بأسم أو بعلامة ، ربما كانت في نفسها أخفى منه ،
لكنها لعل ما وحال ما تكون أظهر دلالة .

فإذا استعملت تلك العلامة تنبّهت النفس على إخطار ذلك المعنى بالبال ،
من حيث أنه هو المراد لا غيره ، من غير أن تكون العلامة بالحقيقة معلنة

(٦) ذلك : ساقطة من ط ، طا || إلى : ساقطة من ب ، م (٧) التصديق : التصديقات ط
(١١) منها : متبهاً || تفهيم : تفهيم (١٤) لذواتها : بذواتها ص || لمجهول :
لمحول نج (١٥) ربما : وربما نج || مع : مع ط .

إياه . ولو كان كل تصور يحتاج إلى أن يسبقه تصور قبله لذهب الأمر في ذلك إلى غير النهاية ، أو لدار .

- وأولى الأشياء بأن تكون منصورة لأنفسها الأشياء العامة للأشياء كلها ، كالوجود ، والشيء الواحد وغيره . ولهذا ليس يمكن أن يبين شيء منها يبين لادور فيه البتة ، أو ببيان شيء أعرف منها . ولذلك من حاول أن يقوم فيها شيئا وقع في اضطراب ، كن يقول : إن من حقيقة الوجود أن يكون فاعلا أو منفعلا ؛ وهذا إن كان ولا بد فن أقسام الوجود ، والموجود أعرف من الفاعل والمنفعل . وجمهور الناس يتصورون حقيقة الوجود ولا يعرفون البتة أنه يجب أن يكون فاعلا أو منفعلا ، وأنا إلى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك إلا بقياس لا غير ، فكيف يكون حال من يروم أن يعرف حال الشيء الظاهر بصفة له ، تحتاج إلى بيان حتى يثبت وجودها له ؟ وكذلك قول من قال : إن الشيء هو الذي يصح عنه الخبر ، فإن "يصح" أخفى من "الشيء" و"الخبر" أخفى من "الشيء" ، فكيف يكون هذا تعريفاً للشيء ؟ وإنما تعرف الصحة ويعرف الخبر بعد أن يستعمل في بيان كل واحد منهما أنه "شيء" أو أنه "أمر" أو أنه "ما" أو أنه "الذي" ، وجميع ذلك كالمترادفات لاسم الشيء ، فكيف يصح أن يعرف الشيء تعريفاً حقيقياً بما لم يعرف إلا به ؟ نعم ربما كان في ذلك وأمثاله تنبيه ما . وأما بالحقيقة فلأنك إذا قلت إن الشيء هو ما يصح الخبر عنه ، تكون كأنك قلت : إن الشيء هو الشيء الذي يصح الخبر عنه ، لأن معنى "ما" و"الذي" و"الشيء" معنى واحد ، فتكون قد أخذت الشيء في حد الشيء .

(٢) في ذلك : ساقطة من ب (٤) يبين : يبين من (٥) منها : منه ط (٦) الوجود : الموجودات م (١٠) حال : ساقطة من م (١٢) والخبر : والخبر م (١٤) الخبر : الخبر م (١٥) ذلك : هذه ط .

على أنا لا ننكر أن يقع بهذا أو ما يشبهه ، مع فساد مأخذه ، تنبيه بوجه ما على الشيء ، ونقول : إن معنى الوجود ومعنى الشيء متصوران في الأنفس ، وهما معنيان . فالوجود والمنبت والمحصل أسماء مترادفة على معنى واحد ، ولا نشك في أن معناها قد حصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب .

والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات كلها ، فإن لكل أمر حقيقة هو بها ما هو ، فالأمثالث حقيقة أنه مناث ، وللبياض حقيقة أنه يياض ، وذلك هو الذي ربما سميناه الوجود الخاص ، ولم نرد به معنى الوجود الإيجابي . فإن لفظ الوجود يدل به أيضا على معاني كثيرة ، منها الحقيقة التي عليها الشيء ، فكأنه ما عليه يكون الوجود الخاص للشيء .

ونرجع فنقول : إنه من البين أن لكل شيء حقيقة خاصة هي ماهيته ، ومعلوم أن حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرادف الإثبات ، وذلك لأنك إذا قلت : حقيقة كذا موجودة إما في الأعيان ، أو في الأنفس ، أو مطلقا يعمها جميعا ، كان لهذا معنى محصل مفهوم . ولو قلت : إن حقيقة كذا ، حقيقة كذا ، أو أن حقيقة كذا حقيقة ، لكان حشوا من الكلام غير مفيد . ولو قلت : إن حقيقة كذا شيء ، لكان أيضا قولاً غير مفيد ما يجهل ؛ وأقل إفادة منه أن تقول : إن الحقيقة شيء ، إلا أن يعنى بالشيء ، الموجود ، كأنك قلت : إن حقيقة كذا حقيقة موجودة . وأما إذا قلت : حقيقة آشيء ما ، وحقيقة بـ شيء آخر ، فلانما صح هذا وأفاد . لأنك تضرع في نفسك أنه شيء آخر بخصوص مخالف

(١) يقع ٠٠٠ مع : ساقطة من م || يشبهه : يشبه ط ، م (٣) فالوجود : والموجود ب

(١٢) الأنفس : النفس ب (١٣) يعمها : يعمها ب ، ج ، ص ، ط (١٧) ما : ساقطة

من بـ (١٨) صح : يصح ص ، ط || وأفاد : أفاد م .

لذلك الشيء الآخر، كما لو قلت : إن حقيقة آ وحقيقة ب حقيقة أخرى. ولولا هذا الإصرار وهذا الاقتران جيمما لم يفد ، فالشيء يراد به هذا الملقى .

ولا يفارق لزوم معنى الوجود إياه البتة ، بل معنى الموجود يلزمه دائماً، لأنه يكون إما موجوداً في الأعيان ، أو موجوداً في الوهم والعقل ، فإن لم يكن كذا لم يكن شيئاً .

وأن ما يقال: إن الشيء هو الذي يخبر عنه ، حق؛ ثم الذي يقال ، مع هذا، إن الشيء قد يكون معدوماً على الإطلاق ، أمر يجب أن ينظر فيه . فإن عني بالمعدوم المعدوم في الأعيان ، جاز أن يكون كذلك ، فيجوز أن يكون الشيء ثابتاً في الذهن معدوماً في الأشياء الخارجة . وإن عني غير ذلك كان باطلاً ، ولم يكن عنه خبر البتة ، ولا كان معلوماً إلا على أنه متصور في النفس فقط .
فأما أن يكون متصوراً في النفس صورة تشير إلى شيء خارج فكلّا .

أما الخبر ، فلأن الخبر يكون دائماً عن شيء متحقق في الذهن . والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالإيجاب ، وإذا أخبر عنه بالسلب أيضاً فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن . لأن قولنا : " هو " ، يتضمن إشارة ، والإشارة إلى المعدوم — الذي لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن — محال . فكيف يوجب على المعدوم شيء ؟

ومعنى قولنا : إن المعدوم " كذا " ، معناه أن وصف " كذا " حاصل للمعدوم ، ولا فرق بين الحاصل والموجود . فنكون كأننا قلنا : إن هذا الوصف

(٩) الأشياء : الأعيان ط (١٢) أما : وأما ص (١٤) هو : ساطعة من ط
(١٥) فكيف : وكيف ب، م .

موجود للمدوم . بل نقول : إنه لا يخلو أن ما يوصف به المدوم ويحمل عليه إما أن يكون موجوداً وحاصلاً للمدوم أو لا يكون موجوداً حاصلاً له ؛ فإن كان موجوداً وحاصلاً للمدوم ، فلا يخلو إما أن يكون في نفسه موجوداً أو معدوماً ، فإن كان موجوداً فيكون للمدوم صفة موجودة ، وإذا كانت الصفة موجودة ، فالموصوف بها موجود لا محالة ، فالمدوم موجود ، وهذا ٥ محال ؛ وإن كانت الصفة معدومة ، فكيف يكون المدوم في نفسه موجوداً لشيء ؟ فإن ما لا يكون موجوداً في نفسه ، يستحيل أن يكون موجوداً للشيء . نعم قد يكون الشيء موجوداً في نفسه ولا يكون موجوداً لشيء آخر ، فاما إن لم تكن الصفة موجودة للمدوم فهي نفي الصفة عن المدوم ، فإنه إن لم يكن هذا هو النفي للصفة عن المدوم ، فإذا نفينا الصفة عن المدوم ، ١٠ كان مقابل هذا ، فكان وجود الصفة له ؛ وهذا كله باطل .

وإنما نقول : إن لنا حلاً بالمدوم ، فلا ن المعنى إذا تحصل في النفس فقط ولم يُشر فيه إلى خارج ، كان المعلوم نفس ما في النفس فقط ، والتصديق الواقع بين المتصور من جزئيه هو أنه جائز في طباع هذا المعلوم وقوع نسبة له معقولة إلى خارج ، وأما في هذا الوقت فلا نسبة له ، فلا معلوم غيره . ١٥

وعند القوم الذين يرون هذا الرأي ، أن في جملة ما يُخبر عنه ويعلم أموراً لا شبيهة لها في العدم ، ومن شاء أن يقف على ذلك فليرجع إلى ما هدوا به من أقاويلهم التي لا تستحق فضل الاشتغال بها .

(١) لا يخلو أن : لا يخلو بـ ، جـ ، ص ، م (٦) المدوم : للمدوم ط (٧) يستحيل : فيستحيل جـ (٩) لم تكن : لا تكون م || فهي : فهو جـ ، م (١٠) للصفة عن : ساقطة من ط ، طا (١١) كن : وكان ط (١٢) يشر : يشرم || خارج : الخارج جـ ، ص ، ط (١٤) طباع : طباع جـ ، ص ، ط ، م (١٥) وأما في هذا : وفي بـ ، جـ ، ص ، م .

وإنما وقع أولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهلهم بأن الإخبار إنما يكون من ممان لها وجود في النفس ، وإن كانت معدومة في الأعيان ، ويكون معنى الإخبار عنها أن لها نسبة ما إلى الأعيان . مثلا إن قات : إن القيامة "تكون" ، ففهمت القيامة وفُرِمت "تكون" ، وحمات "تكون" التي في النفس ، على القيامة التي في النفس ، بأن هذا المعنى إنما يصح في معنى آخر معقول أيضا ، وهو معقول في وقت مستقبل ، أن يوصف بمعنى ثالث معقول ، وهو معقول الوجود . وصل هذا القياس الأمر في الماضي . فبين أن المخبر عنه لا بد من أن يكون موجوداً وجوداً ما في النفس . والإخبار في الحقيقة هو عن الموجود في النفس ، وبالعرض عن الموجود في الخارج . وقد فهمت الآن أن الشيء بماذا يخالف المفهوم للوجود والحاصل ، وأنهما مع ذلك متلازمان .

١٠

وعلى أنه قد بلغنى أن قوماً يقولون : إن الحاصل يكون حاصلًا ، وليس بموجود ، وقد تكون صفة الشيء ليس شيئًا لا موجودا ولا معدوما ، وأن "الذى" و "وما" يدلان على غير ما يدل عليه الشيء . فهو لاء ليسوا من جملة المميزين . وإذا أخذوا بالتمييز بين هذه الألفاظ من حيث مفهوماتها انكشفوا .

فنقول الآن : إنه وإن لم يكن الموجود ، كما علمت ، جاساً ، ولا مقولاً بالتساوى على ما تحت ، فإنه معنى متفق فيه على التقديم والتأخير . وأول ما يكون ، يكون للساهية التي هي الجوهر ثم يكون لما بعده . وإذا هو معنى واحد

١٥

(٢) معنى : مع م (٤) في : ساقطة من ب (٤ - ٥) على ٠٠٠ النفس : ساقطة من م (٥) في (الأول) : ساقطة من ب || إنما : ساقطة من م (٦) في : ساقطة من م (٨) هو : وهو ط (٩) الموجود في الخارج : الموجود الخارج م || بماذا : ماذا م (١٢) يدلان : تدل م (١٤) وإذا : فإذا ط (١٥) الموجود : الوجود ط || جاسا : حياط (١٦) راول : فأول ج ، ط (١٧) الجوهر : الجوهر ط .

على النحو الذى أومأنا إليه فتلحقه عوارض تخصه ، كما قد بينا قبل . فذلك يكون له علم واحد يتكفل به . كما أن لجميع ما هو معنى علما واحدا .

- وقد يفسر علينا أن نعرف حال الواجب والممكن والممتنع بالتعريف المحقق أيضا ؛ بل بوجه العلامة . وجميع ما قيل فى تعريف هذه مما بلغك عن الأولين قد يكاد يقتضى دورا . وذلك لأنهم ، على ما صرنا لك فى فنون المنطق ، إذا أرادوا أن يحدوا الممكن ، أخذوا فى حده إما الضرورى وإما المحال ولا وجه غير ذلك . وإذا أرادوا أن يحدوا الضرورى ، أخذوا فى حده إما الممكن وإما المحال . وإذا أرادوا أن يحدوا المحال أخذوا فى حده إما الضرورى وإما الممكن . مثلا إذا حدوا الممكن قالوا مرة ، إنه غير الضرورى أو أنه المعدوم ، فى الحال الذى ليس وجوده ، فى أى وقت فُرض من المستقبل ، بحال . ثم إذا احتاجوا ١٠ إلى أن يحدوا الضرورى قالوا : إما أنه الذى لا يمكن أن يفرض معدوما ، أو أنه الذى إذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا . فقد أخذوا الممكن تارة فى حده ، والمحال أنرى . وأما الممكن فقد كانوا أخذوا ، قبل ، فى حده إما الضرورى وإما المحال . ثم المحال ، إذا أرادوا أن يحدوه ، أخذوا فى حده إما الضرورى بأن يقولوا : إن المحال هو ضرورى العدم ؛ وإما الممكن ١٥ بأن يقولوا : إنه الذى لا يمكن أن يوجد ؛ أو لفظاً آخر يذهب مذهب هذين .

وكذلك ما يقال من أن الممتنع هو الذى لا يمكن أن يكون ، أو هو الذى يجب أن لا يكون . والواجب هو الذى هو ممتنع ومحال أن لا يكون ، أو ليس

(١) فذلك : ولذلك ص ، ط (٤) تعريف : ساقطة من م || عن : من ج ، ط (٦) ولا وجه : لا وجه م (٧) وإذا : فإذا ج ، ص ، ط (٨) وإذا : فإذا ص || يحدوا : يحدوا ط (٩) حدوا : أخذوا ج ، ص ، ط (١٠) فرض : فرضت ب || ثم إذا : ثم إن ب ، ج ، م (١٢) ما هو عليه : ما عليه ج (١٣) وأما : أمام . (١٧) أو هو : وهو م (١٨) أو ليس : وليس ب ، ج ، م .

بممكن أن لا يكون . والمحكن هو الذى ليس يمتنع أن يكون أولا يكون ،
أو الذى ليس بواجب أن يكون وأن لا يكون. وهنا كله كما تراه دور ظاهر.
وأما كشف الحال فى ذلك فقد مر لك فى أنولوطيقا .

صل أن أولى هذه الثلاثة فى أن يتصور أولا ، هو الواجب . وذلك لأن
الواجب يدل على تأكيد الوجود ، والوجود أعرف من العدم ، لأن الوجود
يعرف بذاته ، والعدم يعرف ، بوجه ما من الوجوه ، بالوجود . ومن تفهمتا
هذه الأشياء يتضح لك بطلان قول من يقول : إن المعلوم يعاد لأنه أول شيء
نخبر عنه بالوجود . وذلك أن المعلوم إذا أُعيد يجب أن يكون بينه وبين ما هو
مثله ، لو وجد بدله ، فرق . فإن كان مثله إنما ليس هو لأنه ليس الذى كان
عدم ، وفى حال العدم كان هذا غير ذلك ، فقد صار المعلوم موجودا على النحو
الذى أو مانا إليه فيما سلف آنفا .

وصل أن المعلوم إذا أُعيد احتيج أن تمام جميع الخواص التى كان بها
هو ما هو . ومن خواصه وقته ، وإذا أُعيد وقته كان المعلوم غير معاد ،
لأن المعاد هو الذى يوجد فى وقت ثان . فإن كان المعلوم تجوز إعادة وإعادة
جملة المعلومات التى كانت معه ، والوقت إما شيء له حقيقة وجود قد عدم ،
أو موافقة موجود لعرض من الأعراض ، على ما عرف من مذاهبهم ، جاز
أن يمود الوقت والأحوال ، فلا يكون وقت ووقت ، فلا يكون حود .
على أن العقل يدفع هذا دفعا لا يحتاج فيه إلى بيان، وكل ما يقال فيه فهو خروج
عن طريق التعليم .

(١) يمكن : يمكن به || ليس : لا ط || يمتنع : يمتنع م (٢) وطا : وطه ط
(٣) قد مر : قد مر م (٦) من الوجوه : ساقطة من ب ، ص ، م || قهنا : قهنا
ب ، ص ، ط (١٠) عدم : وعدم ط (١٢) استج : استج ط || جمع :
جميع ب ، جميع ط (١٣) وإذا : وإذا ب ، م (١٥) قد : قد ب ، وقد ب ، ص
(١٦) ما عرف : ما عرف ص .

[الفصل السادس]

(و) فصل

- في ابتداء القول في الواجب الوجود ، والممكن الوجود ، وأن
الواجب الوجود لا طلة له ، وأن الممكن الوجود معلول ، وأن
الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود ، ولا متملق بغيره فيه .

- ونعود إلى ما كنا فيه فنقول : إن لكل واحد من الواجب الوجود، والممكن
الوجود ، خواص . فنقول : إن الأمور التي تدخل في الوجود تحتل في العقل
الانقسام إلى قسمين ، فيكون منها ما إذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده ، وظاهر
أنه لا يمتنع أيضا وجوده ، وإلا لم يدخل في الوجود ، وهذا الشيء هو في حيز
الإمكان ، ويكون منها ما إذا اعتبر بذاته وجب وجوده .

- فنقول : إن الواجب الوجود بذاته لا طلة له ، وإن الممكن الوجود بذاته له طلة ؛
وإن الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وإن الواجب
الوجود لا يمكن أن يكون وجوده مكافئا لوجود آخر ، فيكون كل واحد منهما
مساويا للآخر في وجوب الوجود ويتلازمان . وأن الواجب الوجود لا يجوز
أن يجتمع وجوده عن كثرة ألبة . وأن الواجب الوجود لا يجوز أن تكون
الحقيقة التي له مشتركا فيها بوجه من الوجوه ، حتى يلزم من تصحيحنا ذلك
أن يكون واجب الوجود غير مضاف ، ولا متغير ، ولا متكرر ، ولا مشارك
في وجوده الذي يخصه .

(٣) الواجب : واجب م (٥) مكافئ : مكافئ، ج، د، ص، ط || غيره : لغيره ص، م
(٨) وظاهر : ظاهر ج (١١) الوجود : ساقطة من ج (١٦) من الوجوه :
ساقطة من ب، م .

أما أن الواجب الوجود لا طلة له ، فظاهر . لأنه إن كان لواجب الوجود طلة في وجوده ، كان وجوده بها . وكل ما وجوده بشيء ، فإذا اعتبر بذاته دون غيره لم يجب له وجود ، وكل ما إذا اعتبر بذاته دون غيره ، ولم يجب له وجود ، فليس واجب الوجود بذاته . فبين أنه إن كان لواجب الوجود بذاته طلة لم يكن واجب الوجود بذاته . فقد ظهر أن الواجب الوجود لا طلة له .

وظهر من ذلك أنه لا يجوز أن يكون شيء واجب الوجود بذاته ، وواجب الوجود بغيره ، لأنه إن كان يجب وجوده بغيره ، فلا يجوز أن يوجد دون غيره ، وكذا لا يجوز أن يوجد دون غيره ، فيستحيل وجوده واجبا بذاته . ولو وجب بذاته ، لحصل . ولا تأثير لإيجاب الغير في وجوده الذي يؤثر فيه في وجوده فلا يكون واجبا وجوده في ذاته . ١٠

وأيضا أن كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته ، فوجوده وعدمه كلاهما بطل ، لأنه إذا وجد فقد حصل له الوجود متميزا من العدم ، وإذا عدم حصل له العدم متميزا من الوجود . فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من الأمرين يحصل له عن غيره أولا من غيره ، فإن كان عن غيره فالغير هو المسئلة ؛ وإن كن لا يحصل عن غيره ، ومن البين أن كل ما لم يوجد ثم وجد فقد تخصص بأمر جائز فيه . ١٥

وكذلك في العدم ، وذلك لأن هذا التخصيص إما أن تكفي فيه ماهية الأمر أولا تكفي فيه ماهية ، فإن كانت ماهيته تكفي لأي الأمرين كان ، حتى يكون

(١) لأنه : أنه ب || كان : كانت به ، ص ، ط (٢) دون غيره : درته به ، ص ، ط ، م . (٤) فبين : خين به ، ص ، ط || إن : لوس ، ط || بذاته : في ذاته بخ ، به ، ص ، م (٥) الواجب : واجب به ، ص ، م (٨) وكذا ... غيره : ساطعة من به ، م (١١) فوجوده : ووجوده به ، ص ، ط (١٢) وإذا : فإذا ط (١٤) فالغير : والغير (١٧) التخصيص : التخصيص م (١٨) ماهية : ماهيته م || كانت : كان ص || ماهيته تسكنى : يكتفى ماهية ص ، ط .

حاصلاً ، فيكون ذلك الأمر واجب الماهية لذاته ، وقد فرض غير واجب ، هذا خلف . وإن كان لا يكفى فيه وجود ماهيته ، بل أمر يضاف إليه وجود ذاته ، فيكون وجوده لوجود شيء آخر غير ذاته لا بد منه فهو علته ، فله علة . وبالجملة فإنما يصير أحد الأمرين واجبا له ، لا لذاته ، بل العلة .

- أما المعنى الوجودى فبعلية ، هى علة وجودية . وأما المعنى العدمى فبعلية ، هى عدم العلة للمعنى الوجودى ، وعلى ما علمت . فنقول : إنه يجب أن يصير واجبا بالعلة ، وبالقياص إليها . فإنه إن لم يكن واجبا ، كان عند وجود العلة وبالقياص إليها ممكناً أيضاً ، فكان يجوز أن يوجد وأن لا يوجد غير متخصص بأحد الأمرين ، وهذا محتاج من رأس إلى وجود شيء ثالث يتمين له به الوجود من العدم ، أو العدم عن الوجود عند وجود العلة ، فيكون ذلك علة أخرى ، ويتأدى الكلام إلى غير النهاية . وإذا تمادى إلى غير النهاية لم يكن ، مع ذلك ، قد تخصص له وجوده ، فلا يكون قد حصل له وجود ، وهذا محال . لأنه ذاهب إلى غير النهاية فى العلل فقط ، فإن هذا فى هذا الموضع بعد شكوك فى إحاطته ، بل لأنه لم يوجد بعد ما به يتخصص وقد فرض موجوداً . فقد صح أن كل ما هو ممكن الوجود لا يوجد ما لم يجب بالقياص إلى علة .

ونقول : ولا يجوز أن يكون واجب الوجود مكافئاً لواجب وجود آخر ، حتى يكون هذا موجوداً مع ذلك ، وذلك موجوداً مع هذا ، وليس أحدهما

(٥) علة : + جملة ط (٩) له : ساقطة من ط (١١) لم يكن : لا يكون ج ، م ؛ فلا يكون ط (١٢) تخصص : تعين || وجوده : وجود م || قد : ساقطة من ص ، م (١٣) فقط : ساقطة من ط . (١٤) شكوك : شكوك ج (١٥) لا : فلا ط (١٧) ونقول : فنقول ج ، ص ، ط ، م .

علة للآثر، بل هما متكافئان في أمر لزوم الوجود . لأنه لا يخلو إذا اعتبر ذات أحدهما بذاته دون الآخر ، إما أن يكون واجبا بذاته أو لا يكون واجبا بذاته ، فإن كان واجبا بذاته فلا يخلو إما أن يكون له وجوب أيضا باعتباره مع الثاني ، فيكون الشيء واجب الوجوب بذاته ، وواجب الوجود لأجل غيره ، وهذا محال ، كما قد مضى . وإما أن لا يكون له وجوب بالآثر ، فلا يجب أن ينبع وجوده وجود الآخر ، ويلزمه أن لا يكون لوجوده طلاقة بالآثر ، حتى يكون إنمّا يوجد إذا وجد الآخر هذا . وأما إن لم يكن واجبا بذاته ، فيجب أن يكون باعتباره ذاته ممكن الوجود ، وباعتبار الآخر واجب الوجود . فلا يخلو حينئذ إما أن يكون الآخر كذلك أو لا يكون ، فإن كان الآخر كذلك فلا يخلو حينئذ إما أن يكون وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك في حد إمكان الوجود ، أو في حد وجوب الوجود . فإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك هو في حد وجوب الوجود ، وليس من نفسه ، أو من ثالث سابق ، كما قلناه في وجه سلف ، بل من الذي يكون منه ، كان وجوب وجود هذا شرطاً فيه وجوب وجود ما يحصل به وجوب وجوده ، بتدنية بالذات فلا يحصل له وجوب وجود ألبتة . وإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك في حد الإمكان ، فيكون وجوب وجود هذا من ذات ذلك وهو في حد الإمكان ، ويكون ذات ذلك في حد الإمكان مفيداً لهذا وجوب الوجود ، وليس له حد الإمكان مستفاداً من هذا ، بل الوجوب .

(١) طه : طه ، ط (٢) دون ... بذاته : ساطعة من م || أولاً يكون : ولا يكون ط .
 (٧) لم يكن : لا يكون ب ، ج ، م (٨) الآخر : الثاني م (٩) حيث : ساطعة من ب ، م ، م || الآخر : الثاني م (١٠) لهذا : هذا ج ، ط (١١) وذلك : + هو ط (١٢) وذلك هو : هو ذلك م (١٣) قلناه : قلنا م (١٤) وجود : الوجود م (١٧) وهو : ساطعة من ط || ويكون : يكون ب ، فيكون م ، م || ويكون ... الإمكان : ساطعة من ط .

فتكون الـعلة لهذا إمكان وجود ذلك ، وإمكان وجود ذلك ليس علة هذا ،
فيكونان غير متكافئين ، أعني ما هو علة بالذات ومملول بالذات .

- ثم يمرض شيء آخر وهو ، أنه إذا كان إمكان وجود ذلك هو طة إيجاب
وجود هذا ، لم يتعلق وجود هذا بوجوده ، بل بإمكانه . فوجب أن يجوز
وجوده مع عدمه وقد فرضا متكافئين ، هذا خلف فإذن ليس يمكن أن يكونا
متكافئى الوجود ، فى حال ما ، لا يتعلقان بعلة خارجة ، بل يجب أن يكون
أحدهما هو الأول بالذات ، أو يكون هناك سبب خارج آخر يوجبهما جميعا
بإيجاب العلاقة التى بينهما أو يوجب العلاقة بإيجابهما . والمضافان ليس
أحدهما واجبا بالآخر ، بل مع الآخر ، والموجب لهما العلة التى جمعتما ،
وأبضا المادتان أو الموضوعان أو الموصوفان بهما . وإيس يكفى وجود
المادتين أو الموضوعين لهما وحدهما ، بل وجود ثالث يجمع بينهما . وذلك
لأنه لا يخلو إما أن يكون وجود كل واحد من الأمرين وحقيقته هو أن يكون
مع الآخر ، فوجوده بذاته يكون غير واجب ، فيصير ممكنا ، فيصير مملولا ،
ويكون كما قلنا ليس علة مكافئة فى الوجود ، فتكون إذن علة أمراً آخر ، فلا
يكون هو والآخر علة للعلاقة التى بينهما ، بل ذلك الآخر . وأما أن لا يكون ،
فتكون المعية طارئة على وجوده الخاص لاحقة له . وأبضا فإن الوجود الذى
ينخصه لا يكون عن مكافيه من حيث هو مكافيه ، بل عن علة متقدمة إن كان
مملولا . فحينئذ إما أن يكون وجوده ذلك عن صاحبه ، لا من حيث يكافيه ،

(١) علة : طة ص (٤) بإمكانه : وجوده بإمكانه ج ، ط (٥) فرضا : فرضا ج ،
ص ، ط (٦) متكافئى الوجود : متكافئ فى الوجود ط ، إ : بلة : بلة ط (٧) خارج
آخر : خارج ب ، آخر ط (٩) جمعتما : جمعتها ط ، ط (١٠) أر : مافطة من ص ، م
(١١) وحدهما : أرأحدهما (١٣) فيصير ممكنا : يكون ممكنا ج (١٦) وجوده : وجود
ص ، م (١٨) بكافيه : مكافيه ص .

بل من حيث وجود صاحبه الذى يخصه ، فلا يكونان متكافئين ، بل علة
ومملولا . ويكون صاحبه أيضا علة للعلاقة الوهمية بينهما كالأب والابن .
وإما أن يكونا متكافئين من جملة ما يكون الأمران ليس أحدهما علة للآخر ،
وتكون العلاقة لازمة لوجودهما ، فتكون العلة الأولى للعلاقة هى أمر خارج
موجد لذاتيهما على ما علمت ، والعلاقة عرضية ، فيكون لا تكافؤ هناك
إلا بالمرض المبين أو اللازم . وهذا غير ما نحن فيه ، ويكون للذى بالمرض
علة لا محالة ، فيكونان من حيث التكافؤ مطلولين .

(٢) العلاقة : العلاقة ب
الذى : الذى ب ، طا .
(٥) موجد : موجود مخ
(٦) اللازم : لل لازم م |

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في أن واجب الوجود واحد

- وقول أيضا : إن واجب الوجود يجب أن يكون ذاتا واحدة . وإلا فيمكن كثرة ويكون كل واحد منها واجب الوجود ، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد منها في المعنى الذي هو حقيقته ، لا يخالف الآخر البتة أو يخالفه . فإن كان لا يخالف الآخر في المعنى الذي لذاته بالذات ، ويخالفه بأنه ليس هو ، وهذا خلاف لا محالة ، فيخالفه في غير المعنى . وذلك لأن المعنى الذي هو فيهما غير مختلف ، وقد قارنه شيء به صار هذا أو في هذا ، أو قارنه نفس أنه هذا أو في هذا ، ولم يقارنه هذا المقارن في الآخر ، بل ما به صار ذاك ذاك ، أو نفس أن ذاك ذاك ، وهذا تخصيص ما قارن ذلك المعنى ، وبينهما به مباينة .

فإذن كل واحد منهما يباين الآخر به ، وليس يخالفه في نفس المعنى ، فيخالفه في غير المعنى .

- والأشياء التي هي غير المعنى وتقارن المعنى هي الأعراض واللواحق الغير الذاتية . وهذه اللواحق فإما أن تعرض لوجود الشيء بما هو ذلك الوجود

(٣) واجب : الواجب به ، ص ، ط (٥) كثرة : كثرة ص ، م || ويكون : فيكون به ، ص ، ط ، م (٩) به : ساقطة من به ، ط (١٠) أو في : فيم || ولم : أو لم ط || ذاك ذاك : ذلك ذلك به (١١) ذاك ذاك : ذلك ذلك به || به : ساقطة من م (١٣) نفس : ساقطة من ص ؛ + أصل به ، ص ، ط (١٤) فيخالقه ... المعنى : ساقطة من م (١٥) والأشياء : فالأشياء به ؛ بل تقول الأشياء ط (١٦) لوجود : لحقيقة ص ، ط || هو : + تلك الحقيقة أو لوجوده بما هو ص ، ط .

فيجب أن يتفق الكل فيه وقد فرض أنها مختلفة فيه ، وهذا خالف . وإما أن ترض له عن أسباب خارجية لا من نفس ماهيته ، فيكون لولا تلك الدلة لم ترض ، فيكون لولا تلك العلة لم يختلف ، فيكون لولا تلك العلة لكانت الذوات واحدة أو لم تكن ، فيكون لولا تلك الدلة ليس هذا بانفراده واجب الوجود، وذلك بانفراد ، واجب الوجود لا من حيث الوجود ، بل من حيث الأعراض ، فيكون وجوب وجود كل واحد منهما الخاص به ، المنفرد له ، مستفاداً من غيره . وقد قيل إن كل ما هو واجب الوجود بغيره فليس واجب الوجود بذاته ، بل هو في حد ذاته ممكن الوجود، فتكون كل واحدة من هذه، مع أنها واجبة الوجود بذاتها ، ممكنة الوجود في حد ذاتها وهذا محال .

ولترض الآن أنه يخالفه في معنى أصلي ، بد ما يوافق في المعنى ، فلا يخلو ذلك المعنى إما أن يكون شرطاً في وجوب الوجود ، أو لا يكون . فإن كان شرطاً في وجوب الوجود ، فظاهر أنه يجب أن يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود ، وإن لم يكن شرطاً في وجوب الوجود ، فوجوب الوجود متقرر دونه وجوب وجود ، وهو داخل عليه ، عارض ، مضاف إليه ، بد ما تم ذلك وجوب وجود ، وقد منعنا هذا وبيننا فساده . فإذا لا يجوز أن يخالفه في المعنى .

(١) فيه : فباطا || أنها : أنها به || وهذا : فغذاب ؛ هذا م (٣) لكانت ؛ كانت به ، م ، م ؛ لكان ط . (٥ — ٦) وذلك ... الأمراض : ساقطة من ب (د) لا من حيث الوجود : ساقطة من به ، م ، م . (٦) منها : منها ط (٨) واحدة : واحد ط (٩) بذاتها : بذاتها م . || حد ذاتها : حدود ذاتها م ؛ حد ذاتها م || وهذا : وهو ط . || محال : هذا ط . (١١) ذلك : لذلك م .

بل يجب أن يزيد لهذا يائناً من وجه آخر وهو : أن انقسام معنى وجوب الوجود في الكثرة لا يخلو من وجهين : إما أن يكون على سبيل انقسامه بالفصول وإما على سبيل انقسامه بالمعارض . ثم من المعلوم أن الفصول لا تدخل في حد ما يقام مقام الجنس . فهي لا تفيد الجنس حقيقته ، وإنما تفيده اقوام بالفعل ، وذلك كالناطق ، فإن الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية ، بل يفيده اقوام ٥ بالفعل ذاتا موجودة خاصة .

فيجب أيضاً أن تكون فصول وجوب الوجود ، إن صححت ، بحيث لا تفيد وجوب الوجود حقيقة وجوب الوجود ، بل يفيده الوجود بالفعل . وهذا محال من وجهين : أحدهما ، أنه ليس حقيقة وجوب الوجود إلا نفس تأكيد الوجود ، لا حقيقة الحيوانية التي هي معنى غير تأكيد الوجود ، والوجود لازم لها ، ١٠ أو داخل عليها ، كما علمت . فإذا زائدة الوجود لوجوب الوجود ، هي إفادة شرط من حقيقته ضرورة ، وقد منع جواز هذا ما بين الجنس والفصل . والوجه الثاني ، أنه يلزم أن تكون حقيقة وجوب الوجود متعلقة في أن تحصل بالفعل بموجب له ، فيكون المعنى الذي به يكون الشيء واجب الوجود يجب وجوده بغيره ، وإنما كلامنا في وجوب الوجود بالذات ، فيكون الشيء الواجب ١٥ الوجود بذاته واجب الوجود بغيره ، وقد أبطلنا هذا .

فقد ظهر أن انقسام وجوب الوجود إلى تلك الأمور ، لا يكون انقسام المعنى بالجنس إلى الفصول . فتبين أن المعنى الذي يقتضي وجوب الوجود لا يجوز

(٣) وإما : أوط (٤) حقيقته : حقيقة ب ، ج ، ط ، م || بالفعل : ذاتا موجودة ط

(١٣) أنه : ساقطة من ط (١٤) له : طاب (١٥) بغيره : بغيره ط

(١٨) إلى الفصول : بالفصول ص || فتبين : تبين م .

أن يكون معنى جلياً ينقسم بفصول أو أعراض ، فبقى أن يكون معنى نوعياً .
فنقول : ولا يجوز أن تكون نوعيته محولة على كثيرين ، لأن أشخاص النوع
الواحد ، كما بينا ، إذا لم تختلف في المعنى الذاتى ، وجب أن تكون إنما تختلف
بالموارض ، وقد منعا إمكان هذا في وجوب الوجود ، وقد يمكن أن نرين
هذا بنوع من الاختصار ، ويكون الغرض راجعاً إلى ما أردناه .

فنقول : إن وجوب الوجود إذا كان صفة للشيء وموجوداً له ، فإما أن يكون
واجباً في هذه الصفة ، أى في وجوب الوجود ، أن تكون عين تلك الصفة
موجودة لهذا الموصوف ، فيمتنع الواحد منها أن يوجد وجوداً لا يكون صفةً
له ، فيمتنع أن يوجد لغيره ، فيجب أن يوجد له وحده ؛ وإما أن يكون
وجودها له ممكناً غير واجب . فيجوز أن يكون هذا الشيء غير واجب الوجود
بذاته وهو واجب الوجود بذاته ، هذا خلف . فوجوب الوجود لا يكون
إلا لواحد فقط .

فإن قال قائل : إن وجوده لهذا ، لا يمنع وجوده صفة للآخر فكونه صفةً
للآخر لا يبطل وجوب كونه صفةً له . فنقول : كلامنا في تعيين وجوب الوجود
صفة له ، من حيث هو له ، من حيث لا يلتفت فيه إلى الآخر ، فذلك ليس
صفة للآخر بعينه ؛ بل مثلها الواجب فيما ما يجب في تلك بعينها . وبعبارة أخرى
نقول : إن كون الواحد منها واجب الوجود ، وكونه هو بعينه ، إما أن يكون
واحداً ، فيكون كل ما هو واجب الوجود فهو هو بعينه وليس غيره . وإن كان

(٢) فنقول : لنا ط || نوعيته : نوعه ط (٣) إنما تختلف : إنما اختلفت ب ؛ إنما
اختلف ب ؛ م (٤) فبين : فبين م (٥) بنوع : نحوم (٧) أى ... الوجود :
سافطة من م || تلك : هذه م (٨) موجودة : الموجودة ب ، ط (١٣) فكونه : وكونه ط
(١٤) لا ييطل : لوس ييطل ب (١٧) كون : كان ط (١٨) فهو هو : فهو م

كونه واجب الوجود ، غير كونه هو بعينه ، فقارئة واجب الوجود لأنه هو بعينه ، إما أن يكون أمراً لذاته ، أو لعلّةٍ وسبب موجب غيره . فإن كان لذاته ، ولأنه واجب الوجود ، فيكون كل ما هو واجب الوجود هذا بعينه ، وإن كان لعلّةٍ وسبب موجب غيره ، فلكونه هذا بعينه سببٌ ، فاختصاصية وجوده المنفرد سبب ، فهو معلول .

فإذن واجب الوجود واحد بالكلية ليس كأنواع تحت جنس ، وواحد بالعدد ليس كأشخاص تحت نوع ، بل معنى شرح اسمه له فقط ، ووجوده غير مشترك فيه . وستزيد هذا إيضاحاً في موضع آخر . فهذه الخواص التي يختص بها واجب الوجود .

١٠. وأما الممكن الوجود ، فقد تبين من ذلك خاصيته وهو أنه يحتاج ضرورة إلى شيء آخر يجعله بالفعل موجوداً . وكل ما هو ممكن الوجود فهو دائماً ، باعتبار ذاته ، ممكن الوجود ، لكنه ربما عرض أن يجب وجوده بغيره ، وذلك إما أن يعرض له دائماً ، وإما أن يكون وجوب وجوده عن غيره ليس دائماً ، بل في وقت دون وقت . فهذا يجب أن يكون له مادة تتقدم وجوده بالزمان ، كما منوصحه .

١٥

والذي يجب وجوده بغيره دائماً ، فهو أيضاً غير بسيط الحقيقة . لأن الذي له باعتبار ذاته، غير الذي له من غيره، وهو حاصل الهوية منهما جميعاً في الوجود، فلذلك لا شيء غير واجب الوجود تمرى عن ملازمة ما بالقوة والإمكان باعتبار نفسه ، وهو الفرد ، وغيره زوج تركيبى .

(٢) وسبب : أرسب م . (٨) موضع : مواضع ب . (١٠) خاصيته : خاصته ب ، ط . (١٦) بغيره : لغيره ص ، ط .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقاويل ،

في المقدمات الحققة

أما الحق فيفهم منه الوجود في الأعيان مطلقاً ، ويفهم منه الوجود الدائم ، ويفهم منه حال القول أو العقد الذي يدل على حال الشيء في الخارج إذا كان مطابقاً له ، فنقول : هذا قول حق ، وهذا اعتقاد حق . فيكون الواجب الوجود هو الحق بذاته دائماً ، والمحتمل الوجود حق بغيره ، باطل في نفسه . فكل ما سوى الواجب الوجود الواحد باطل في نفسه .

وأما الحق من قبل المطابقة فهو كالصادق ، إلا أنه صادق فيما أحسب باعتبار نسيته إلى الأمر ، وحق باعتبار نسبة الأمر إليه .

وأحق الأقاويل أن يكون حقاً ما كان صدقه دائماً ، وأحق ذلك ما كان صدقه أولياً ليس لملة .

وأول كل الأقاويل الصادقة الذي ينتهي إليه كل شيء في التحليل ، حتى أنه يكون مقولاً بالقوة أو بالفعل في كل شيء يمين أو يمين به ، كما بيناه في كتاب البرهان ، هو أنه : لا واسطة بين الإيجاب والسلب . وهذه الخاصة ليست من عوارض شيء إلا من عوارض الموجود بما هو موجود ، لعمومه في كل موجود .

(٣) الأقاويل : الأرائل . (٧) الواجب : واجب به ، ص . (١٥) بين : يبين م | بينه : يباه م .

والسوفسطائي إذا أنكر هذا ، فليس ينكره إلا بإسائه معانداً . أو يكون قد عرض له شبهة في أشياء فسد عليه عنده فيها طرفاً التقيض لفظي جرى عليه مثلاً ، لأنه لا يكون حصل له حال التناقض وشرائطه . ثم إن تبكيت السوفسطائي ، وتنبية المتحير أبداً ، إنما هو في كل حال على الفيلسوف ، ويكون لا محالة بضرب من المحاور . ولا شك إن تلك المحاور تكون ضرباً من القياس الذي يلزم مقتضاه ، إلا أنه لا يكون في نفسه قياساً يلزم مقتضاه ، ولكن يكون قياساً بالقياس .

وذلك لأن القياس الذي يلزم مقتضاه على وجهين : قياس في نفسه ، وهو الذي تكون مقدماته صادقة في أحدهما ، وأعرف عند العقلاء من النتيجة ، ويكون تأليفه تأليفاً متجا ، وقياس كذلك بالقياس ، وهو أن تكون حال المقدمات كذلك عند المحاور حتى يسلم الشيء وإن لم يكن صدقاً ، وإن كان صدقاً لم يكن أعرف من النتيجة التي يسلمها ، فيؤلف عليه بتأليف صحيح مطلق أو عنده . وبالجملة فقد كان القياس ما إذا صلت مقدماته لزم منه شيء ، فيكون ذلك قياساً من حيث هو كذا . ولكنه ليس يلزم أن يكون كل قياس قياساً يلزم مقتضاه ، لأن مقتضاه يلزم إذا سلم ، فإذا لم يسلم كان قياساً . لأنه قد أورد فيه ما إذا وضع وسلم لزم ، ولكن لما لم يسلم بعد لم يلزم مقتضاه ، فيكون القياس قياساً ، أعم من كونه قياساً يلزم مقتضاه .

(٢) له : ساطعة من ب ، ط . || أشياء : + قد ص . (٣) له : ساطعة من ب
(٥) المحاور : [تبدأ نسخة د بهذه الكلمة] . (٦) يكون : ساطعة من د .
(١١) المقدمات : + ما د ، ط . || وإن كان : أو إن كان ب ، ط ، م . (١٢) يسلمها :
لا يسلمها د ، ج ، ص ، م . (١٥) لأنه : + كان ط (١٦) وسلم : + ذلك ط || لم :
ساطعة ط ، م .

وكونه قياساً يلزم مقتضاه ، هو أيضاً حل قسمين ، حل ما علمت ، فالقياس الذى يلزم مقتضاه بحسب الأمر فى نفسه ، هو الذى مقدماته مسلمة فى أنفسها ، وأقدم من النتيجة . وأما الذى هو بالقياس ، فالذى قد سلم مخاطب مقدماته ، فتلزمه النتيجة .

ومن العجائب أن السوفسطائى الذى غرضه المحاراة يضطر إلى أحد الأمرين : إما إلى السكوت والإعراض ، وإما إلى الاعتراف لا محالة بأشياء ، والاعتراف بأنها تنفع عليه .

وأما التحير فملاجه حل شبهة ، وذلك لأن التحير لا محالة إنما وقع فيما وقع فيه إما لما يراه من تحالف الأفاضل الأكثرين ، ويشاهده من كون رأى كل واحد منهم مقابلاً لرأى الآخر الذى يجده قرناً له ، لا يقصر عنه ، فلا يجب عنده أن يكون أحد القولين أولى بالتصديق من الآخر ، وإما لأنه سمع من المذكورين المشهورين المشهود لهم بالفضيلة أقاويل لم يقبلها عقله بالبدية ، كقول من قال : إن الشئ لا يمكنك أن تراه مرتين ، بل ولا مرة واحدة ، وإن لا وجود لشيء فى نفسه ، بل بالإضافة . فإذا كان قائل مثل هذا القول مشهوراً بالحكمة لم يكن بعيداً أن يصير الشاذى لقوله . وإما لأنه قد اجتمع عنده قياسات متقابلة التاج ليس يقدر على أن يختار واحداً منها ويرى الآخر .

(١) وكونه .. مقتضاه : ساقطة من د ، ص (٢) مقتضاه : + وكونه قياساً ط || الأمر : الأمور د || أنفسها : قسمها (٣) وأما : فأما د (٥) السباب : السباب د || الأمرين : أمرين م (٦) إلى الاعتراف : إلى اعتراف م || والاعتراف : واعتراف ب ، م (٨) ملاجه : ملاجه ط (١٠) منهم : منهم (١١) بالتصديق : بالتصديق د ، د ص ، ط ، م (١٢) عقله : ساقطة من د (١٦) أن : + يقول ط .

فالفيلسوف يتدارك ما عرض لأمثال هؤلاء من وجهين : أحدهما حل ما وقع فيه من الشك ، والثاني التنبيه التام حل أنه لا يمكن أن يكون بين النقيضين واسطة .

- أما حل ما وقع فيه فن ذلك أن يعترفه أن الناس ناس لا ملائكة . ومع ذلك فليس يجب أن يكونوا متكافئين في الإصابة ، ولا يجب إذا كان واحد أكثر صواباً في شيء من آخر، أن لا يكون الآخر أكثر صواباً منه في شيء آخر . وأن يعرف أن أكثر المتفلسفين يتعلم المنطق وليس يستعمله ، بل يعود آخر الأمر فيه إلى القريحة فيركبها ركوب الراكض من غير كف عنان أو جذب خطوم . وأن من الفضلاء من يرمز أيضاً برموز ، ويقول ألفاظاً ظاهرة مستشمة أو خطأ وله فيها غرض خفي ، بل أكثر الحكماء ، بل الأنبياء الذين لا يؤتون من جهة غلطا أو سهوا هذه وتبرتهم . فهذا يزيل شغل قلبه من جهة ما استنكر من العلماء . ثم يعرفه فيقول : إنك إذا تكلمت فلا يخلو إما أن تقصد بلفظك نحو شيء من الأشياء بعينه ، أولا تقصد ، فإن قال إذا تكلمت لم أفهم شيئا ، فقد خرج هذا من جملة المسترشدين المتحيرين ، وناقض الحال في نفسه ، وليس الكلام معه هذا الضرب من الكلام .

وإن قال : إذا تكلمت فهمت باللفظ كل شيء فقد نرجع عن الاسترشاد .

(١) الفيلسوف : والفيلسوف د || يتدارك : سيتدارك طا . (٢) التنبيه : تنبيه ب ، ج ، ص ، م (٣) ذلك أن يعرفه : ذلك يعرفه ط || يعرفه أن الناس : يعرفه الناس د (٤) واحد : الواحد د ، ص ، واحد ام (٥) وليس : وليس د || فيه : ساقطة من د (٦) الراكض : الراكض طا (٧) ظاهرة : ظاهر ط || مستشمة : مستشمة ص (٨) فيها : فيه د ، ص (٩) جهة : حيث د (١٠) لم : ولم ج .

فإن قال : إذا تكلمت فهمت به شيئاً بعينه ، أو أشياء كثيرة محدودة . فل كل حال فقد جعل للفظ دلالة على أشياء بأعينها لا يدخل في تلك الدلالة غيرها . فإن كانت تلك الكثرة تنفي في معنى واحد فقد دل أيضاً على معنى واحد ، وإن لم يكن كذلك فالاسم مشترك ، ويمكن لا محالة أن يفرد لكل واحد من تلك الجملة اسماً ، فهذا يسلمه من قام مقام المسترشدين المتحيرين . وإذا كان الاسم دليلاً على شيء واحد كالإنسان مثلاً فالإنسان ، أعني ما هو مبين للإنسان لا يدل عليه ذلك الاسم بوجه من الوجوه . فالذي يدل عليه اسم الإنسان لا يكون الذي يدل عليه اسم اللا إنسان ، فإن كان الإنسان يدل على اللا إنسان ، فيكون لا محالة الإنسان ، والمجرى ، والزورق ، والفيل شيئاً واحداً ، بل يدل على الأبيض ، والأسود ، والثقيل ، والخفيف ، وجميع ما هو خارج مما دل عليه اسم الإنسان . وكذلك حال المفهوم من الألفاظ هذه ، فيلزم من هذا أن يكون كل شيء وأن يكون ولا شيء من الأشياء نفسه ، وأن لا يكون للكلام مفهوم .

ثم لا يخلو إما أن يكون هذا حكم كل لفظ ، وحكم كل مدلول عليه باللفظ ، أو يكون بعض هذه الأشياء بهذه الصفة ، وبعضها بخلافها . فإن كان هذا في كل شيء فقد عرض أن لا خطاب ولا كلام ، بل لا شبهة ولا حجة أيضاً . وإن كان في بعض الأشياء قد تتميز الموجبة عن السالبة ، وفي بعضها لا تتميز ، بحيث تتميز بكون لا محالة ما يدل عليه الإنسان فير ما يدل عليه باللا إنسان ، وحيث

(١) فإن : وإن بـ ، كثيرة : معدودة ط (٢) فقد : لابد ، د ، ص ، م || بأعينها : بأعيانها ، د ، ص ، م ، ع ، عينا بـ (٤) ويمكن : يكون ط (٥) كالإنسان : كالإنسان م || فاللا إنسان : فالإنسان بـ ، د ، ط (٦) للإنسان : للإنسان د ، ط || فالذي : والذي بـ ، ص ، الذي بـ ، ط (٨) اللا إنسان : لا إنسان ط (١٠) بما : بحام (١١) الألفاظ : ألفاظ م (١٢) شيء : كل شيء م || ولا شيء : لا شيء بـ ، د ، ص ، ط (١٦) عن : من بـ ، بـ ، د ، ط ، م (١٧) تتميز بكون : لا تتميز بكون م || باللا إنسان : بالإنسان ط .

لا يتميز مثلا كالأبيض والأبيض يكون مدلولهما واحدا ، فيكون كل شيء هو لا أبيض فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض فهو لا أبيض ، فالإنسان إذا كان له مفهوم مميز فإن كان أبيض فهو أيضا لا أبيض الذي هو والأبيض واحد ، والا إنسان كذلك ، فيعرض مرة أخرى أن يكون الإنسان والا إنسان غير مميزين .

٥

فهذا وأمثاله قد يزج حلة المتحير المسترشد في أن يعرف أن الإيجاب والسلب لا يجتمعان ، ولا يصدقان معا . وكذلك أيضا قد تبين له أنهما لا يرتفعان ولا يكذبان معا ، فإنه إذا كذبا معا في شيء ، كان ذلك الشيء ليس بإنسان مثلا ، وليس أيضا بلا إنسان . فيكون قد اجتمع الشيء الذي هو الا إنسان وسالبه الذي هو لا إنسان ، وقد نبه على بطلانه . فهذه الأشياء وما يشبهها مما لا يحتاج أن نطول فيه ، وبحل الشبه المتقابلة من قياسات المتحير يمكننا أن نهديه .

١٠

وأما المتعنت فيلبنى أن يكلف شروع النار ، إذ النار واللا نار واحد ؛ وأن يؤلم ضربا ، إذ الوجد واللا وجد واحد ؛ وأن يمنع الطعام والشراب ، إذ الأكل والشرب وتركهما واحد .

١٥

فهذا المبدأ الذي ذبنا عنه من يكذبه ، هو أول مبادئ البراهين ، وعلى الفيلسوف الأول أن يذب عنه . ومبادئ البراهين تنفع في البراهين . والبراهين تنفع في معرفة الأغراض النهائية لموضوعاتها . لكن معرفة جوهر الموضوعات

(١) يكون : فيكون من (٢) فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض : ساقطة من د || فهو : هرج || فالإنسان : والإنسان ب ، م (٣) له : ساقطة من د || لا أبيض : الأبيض ط ، (٧) قد تبين : قد تبين د ؛ ساقطة من ط (١٠) وسالبه : وسالبه م (١١) وبحل الشبه : وبحل الشبه ج ، م ، ط .

الذى كان فيما سلف يعرف بالحد فقط ، فما يلزم الفيلسوف هنا أن يحمله ،
فيكون لهذا العلم الواحد أن يتكلم في الأمرين جميعا .

لكن قد يشكك هل هذا أنه إن تكلم فيها ، هل سبيل التحديد والتصور ،
فهو ذلك الذى يتكلم فيه صاحب العلم الجزئى ، وإن تكلم فيه فى التصديق صار
الكلام فيه برهانيا .

فقول : إن هذه التى كانت موضوعات فى علوم أخرى تصير عوارض
فى هذا العلم ، لأنها أحوال تعرض للوجود ، وأقسام له ، فيكون ما لا يبرهن
عليه فى علم آخر ، يبرهن عليه هنا .

وأبضا إذا لم يلتفت إلى علم آخر وقسم موضوع هذا العلم نفسه إلى جوهر
وعوارض تكون خاصة له ، فيكون ذلك الجوهر الذى هو موضوع العلم ما
أو الجوهر مطلقا ، ليس موضوع هذا العلم ، بل قسما من موضوعه ، فيكون
ذلك بخوما عارضا لطبيعة الموضوعه ، الذى هو الموجود ، إن صار ذلك
الجوهر دون شئ آخر لطبيعة الموجود أن تقارنه أو يكون هو . فإن الموجود طبيعة
يصح حملها على كل شئ ، كان ذلك الجوهر أو غيره . فإنه ليس لأنه موجود
هو جوهر ، أو جوهر ما ، وموضوع ما ، على ما فهمت ، قبل هذا ، فيما سلف .

ومع هذا كله فليس البحث عن مبادئ التصور والحد حدا ولا تصورا ،
ولا البحث عن مبادئ البرهان برهانا ، حتى يصير البحثان المتخالفان بحثا واحدا .

(١) الذى كان : التى كانت د ، ص ، التى كان ج ، ط || فى : مقدس ، ساقطة من ب ، م
(٢) يشكك : يشكك ج ، د ، ط ، يشكك ص ، م || فيها : فى هذا ج ، د ، ص ، ط
|| والتصور : والتصور ص ، م (٦) التى : إن د ، الذى م || أخرى : أخرى
(٨) يبرهن : يبرهن م (٩) موضوع : ساقطة من ب ، د ، م (١٢) ذلك : ساقطة
من ج ، د ، ص ، م (١٣) طبيعة : وطبيعة د (١٤) الجوهر : جوهر ط (١٥) وموضوع :
أو موضوع ص ، م .

المقالة الثانية

وفيه أربعة فصول

-
- (١) الثانية : + من الجلة الرابعة من الكتاب م .
(٢) أربعة فصول : ساخلة من ج ، د ، ص ، ط ، ظ .

[الفصل الأول]

(١) فصل

في تعريف الجوهر وأقسامه بقول كلى

فتقول : إن الوجود للشيء قد يكون بالذات مثل وجود الإنسان إنساناً ،
وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد أبيض . والأمور التى بالعرض لا تتحد .
فلترك الآن ذلك ولنشتغل بالموجود ، والوجود الذى بالذات .

فأقدم أقسام الموجودات بالذات هو الجوهر ، وذلك لأن الموجود على
قسمين : أحدهما ، الموجود فى شيء آخر ، ذلك الشيء الآخر متحصل القوام
والنوع فى نفسه ، وجوداً لا كوجود جزء منه ، من غير أن تصح مفارقتة لذلك
الشيء ، وهو الموجود فى موضوع ؛ والثانى ، الموجود من غير أن يكون فى شيء
من الأشياء بهذه الصفة ، فلا يكون فى موضوع ألبتة ، وهو الجوهر .

وإن كان ما أشير إليه فى القسم الأول موجوداً فى موضوع ، فذلك الموضوع
لا يتخلو أيضاً من أحد هذين الوصفين ؛ فإن كان الموضوع جوهرًا فقوام
العرض فى الجوهر ، وإن لم يكن جوهرًا كان أيضاً فى موضوع ورجع البحث

(٤) الإنسان إنساناً : الأشياء ط (٥) زيد : فهدب ؛ ساقطة من ط || أبيض : الأبيض د
|| لا تتحد :- ههنا د (٨) الموجود : الوجود ج ، س ، ط || ذلك : وذلك ج ، س ، ط
|| الشيء : ساقطة من ط (٩) مفارقتة : مفارقة ج ، س ، ط (١١) فلا يكون : ولا يكون ط
(١٢) وإن : وإذ ؛ وإذا ج ، س ، فإذم || القسم الأول : القسمة الأولى ج ، م ؛
الصفة الأولى ط (١٤) العرض فى الجوهر : الجوهر العرض فى م .

إلى الابتداء ، واستحال ذهاب ذلك إلى غير نهاية ، كما سلين في مثل هذا المعنى خاصة . فيكون لا محالة آخره فيما ليس في موضوع ، فيكون في جوهر ، فيكون الجوهر مقوم العرض موجودا ، وغير متقوم بالعرض ، فيكون الجوهر هو المقدم في الوجود .

وأما أنه هل يكون عرض في عرض ، فليس بمستنكر ، فإن المصرة في الحركة ، والاستقامة في الخط ، والشكل المسطح في البسيط ، وأيضا فإن الأمراض تنسب إلى الوحدة والكثرة ، وهذه ، كما سلين لك ، كلها أمراض . والمرض وإن كان في عرض فهما جميعاً مما في موضوع ، والموضوع بالحقيقة هو الذي يقيمهما جميعاً ، وهو قائم بنفسه .

ثم قد جوز كثير من يدعى المعرفة أن يكون شيء من الأشياء جوهرًا وعرضًا معا بالقياس إلى شيئين ، فيقول : إن الحرارة عرض في غير جسم النار ، لكنها في جملة النار ليست بعرض لأنها موجودة فيه بجزءه ، وأيضا ليس يجوز وضعها عن النار ، والنار تبقى ، فإذا وجودها في النار ليس وجود العرض فيها ، فإذا لم يكن وجودها فيها وجود العرض ، فوجودها فيها وجود الجوهر . وهذا غلط كبير ، وقد اشبعنا القول فيه في أوائل المنطق ، وإن لم يكن ذلك موضعه ، فإنهم إنما غلطوا فيه هناك .

(١) نهاية : النهاية ، ص (٢) آخره : بآخره ، ج ، ص ، ط (٥) يكون مرض في : يكون في د | ليس بمستنكر : ليس ذلك يستنكره ، فليس ذلك بمستنكر ، م (٨) ما : ساقطة من ب (٩) يقيمهما : يقومها د (١٠) شيء : + واحد ص (١١) فيقول : رغال ج ، د ، ص ، م (١٢) فيه : فيها ج ، ص (١٤) المرض : + فيها د ، ط (١٥) وقد : قد ج ، د ، ص (١٦) غلطوا فيه : غلطوا فيه ج ، د ، ص ، ط ، غلطوا من ط .

فقول : قد علم ، فيما سلف ، أن بين المحل والموضوع فرقا ، وأن الموضوع
يعنى به ما صار بنفسه ونوعيته قائما ، ثم صار سببا لأن يقوم به شيء فيه ليس
بجزء منه . وأن المحل كل شيء يحله شيء فيصير بذلك الشيء بحال ما ، فلا يبعد
أن يكون شيء موجودا في محل ويكون ذلك المحل لم يصير بنفسه نوعا قائما كاملا
بالفعل ، بل إنما تحصل قوامه من ذلك الذى حله وحده ، أو مع شيء آخر ،
أو أشياء أخرى اجتمعت ، فصيرت ذلك الشيء موجودا بالفعل ، أو صيرته نوعا
بعبته . وهذا الذى يحل هذا المحل يكون لا محالة موجودا لا في موضوع .
وذلك لأنه ليس يصلح أن يقال : إنه في شيء ، إلا في الجملة ، أو في المحل ،
وهو في الجملة بجزءه ، وكان الموضوع ما يكون فيه الشيء ، وليس بجزء منه ،
وهو في المحل ليس كشيء حصل في شيء ، ذلك الشيء قائم بالفعل نوعا ، ثم يقيم الحال
فيه ، بل هذا المحل جعلناه إنما يتقوم بالفعل بتقويم ما حله ، وجعلناه إنما يتم له
به نوعيته إذا كانت نوعيته إنما تحصل أو نصير له نوعية " باجتماع أشياء جعلتها
يكون ذلك النوع . فبين أن بعض ما في المحل ليس في موضوع . وأما إثبات
هذا الشيء الذى هو في محل دون موضوع ، فذلك علينا إلى قريب .

وإذا أثبتناه ، فهو الشيء الذى يخصه في مثل هذا الموضع باسم الصورة ،
وإن كنا قد قول لغيره أيضا صورة " باشتراك الاسم . وإذا كان الموجود

(١) فرقا : فرقا من (٢) يعنى : بمعنى (٣) بحال : ككاتب ، محال د ، ط

(٤) محل : المحل ب ، ج ، ص ، م (٧) بعبته : بنفسه ط (٨) أن : لأن طا

(١١) يتقوم ... إنما : ساقطة من ط || وجهه لنا : أو جعلناه ط (١٢) نوعيته إنما : نوعية إنما ط

|| نوعية : نوعيته من ؛ نوعيتها هاش ص (١٥) وإذا : فلذا ص || الموضع :

لا في موضوع هو المسمى جوهرًا ، فالصورة أيضا جوهر . فاما المحل الذي لا يكون في محل آخر فلا يكون في موضوع لا محالة ، لأن كل موجود في موضوع فهو موجود في محل ولا يتمكن . فالمحل الحقيقي أيضا جوهر ، وهذا المجتمع أيضا جوهر .

وقد عرفت من الخواص التي لواجب الوجود أن واجب الوجود لا يكون إلا واحداً ، وأن ذا الأجزاء أو المكافئ لوجوده لا يكون واجب الوجود ، فن هذا يعرف أن هذا المركب ، وهذه الأجزاء كلها في أنفسهم ، ممكنة الوجود ، وأن لما لا محالة سببا يوجب وجودها .

فنعول أولا : إن كل جوهر فاما أن يكون جسما ، وإما أن يكون غير جسم ، فإن كان غير جسم فاما أن يكون جزء جسم ، وإما أن لا يكون جزء جسم ، بل يكون مفارقا للأجسام بالجملة . فإن كان جزء جسم فاما أن يكون صورته ، وإما أن يكون مادته . وإن كان مفارقا ليس جزء جسم فاما أن تكون له علاقة تصرف ما في الأجسام بالتحريك ويسمى نفساً ، أو يكون متبرئا عن المواد من كل جهة ويسمى عقلاً . ونحن نتكلم في إثبات كل واحد من هذه الأقسام .

(١) موضوع : موضع ط (٢) ولا يتمكن : وليس يتمكن ط (٦) لوجوده : الوجود
(١٠) غير جسم : + بل يكون ط (١١) بالجملة : وبالجملة د (١٢) له : ساقطة
من د (١٤) نتكلم : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب منه

وأول ذلك معرفة الجسم وتحقيق ماهيته .

- ٥ أما بيان أن الجسم جوهر واحد متصل وليس مؤلفا من أجزاء لا تتجزأ ، فقد فرغنا عنه . وأما تحقيقه وتعريفه فقد جرت العادة بأن يقال : إن الجسم جوهر طويل عريض عميق ، فيجب أن ينظر في كيفية ذلك . لكن كل واحد من ألفاظ الطول والعرض والعمق يفهم منه أشياء مختلفة . فتارة يقال : طول للخط كيف كان ، وتارة يقال طول لأعظم الخطين المحيطين بالسطح مقدارا ، وتارة يقال طول لأعظم الأبعاد المختلفة الممتدة المتقاطعة كيف كانت خطأ أو غير خط ، وتارة يقال طول للبعد المفروض بين الرأس ومقابله من القدم أو الذنب من الحيوان . وأما العرض فيقال للسطح نفسه ، ويقال لأنقص البعدين مقدارا ، ويقال للبعد الواصل بين اليمين واليسار . والعمق أيضا قد يقال لمثل البعد الواصل بين السطحين ، وقد يقال له مأخوذا ابتداء من فوق ، حتى إن ابتداء من أسفل سمي سمكا . فهذه هي الوجوه المشهورة في هذا .
- ١٥

وليس يجب أن يكون في كل جسم خط بالفعل ، فإن الكرة ليس فيها خط بالفعل ألينة ولا يتعين فيها المحاور مالم تتحرك ، وليس من شرط الكرة في أن

(٣) تحقيق : تركيب || وما يتركب : وما يتركب د || هـ : هـ ب ، د ، د ، ص ، منها ج (٦) الجسم : + هوب (١٠) الخططة : ساقطة من ج ، د ، د ، ص ، م || كانت : كان ب ، ص (١٣) بين : من د (١٤) ابتداء : ابتداء م (١٥) هذه : وهذه ط .

تصير جسماً أن تكون متحركة حتى يظهر فيها عور أو خط آخر . فإنها تحقق جسماً بما يحقق الجسمية ، ثم يعرض لها أو يلزمها الحركة . وأيضاً الجسم ليس يجب أن يكون فيه من حيث هو جسم سطح ، فإنه إنما يجب فيه من حيث يكون متاهياً ، وليس يحتاج في تحقيقه جسماً وفي معرفتنا إياه جسماً إلى أن يكون متاهياً ، بل انتاهى عارض لازم له ، ولذلك لا يحتاج إلى تصوره للجسم حين يتصور الجسم . ومن تصور جسماً غير متناه فلم يتصور جسماً لا جسماً ، ولا يتصور عدم التناهي إلا للتصور جسماً . لكنه أخطأ كمن قال : إن الجسم آلة ، فقد أخطأ في التصديق ولم يخطئ في تصور بسيطيه وهما الموضوع والمحمول .

ثم إن كان لا بد للجسم في تحقيقه جسماً أن تكون له سطوح ، فقد يكون جسم محيط به سطح واحد وهو الكرة . وليس أيضاً من شرط الجسم في أن يكون جسماً أن تكون له أبعاد متفاضلة ، فإن المكعب أيضاً جسم مع أنه عاظم بمحدود متناه ، ومع ذلك ليس فيه أبعاد متفاضلة حتى يكون له طول وعرض وعمق بأحد المراتب .

ولا أيضاً يتعلق كونه جسماً بأن يكون موضوعاً تحت السماء ، حتى تعرض له الجهات لأجل جهات العالم ، ويكون له طول وعرض وعمق بمعنى آخر ، وإن كان لا بد من أن يكون إما سماء وإما في سماء .

(١) متحركة : متحركاً جـ ، د ، ص ، ط ، م || فيها : فيه جـ ، ص ، ط ، م || فإنها : فإنه جـ ، ط ، م || تتحقق : يحقق ط (٢) يحقق : يحقق جـ ، د ، ص ، ط ، ط || الجسمية : جسميته د | لها أو يلزمها : له أو يلزمه جـ ، د ، ط ، م (٤) تحقيقه : تحقيقه د ، ط ، م (٥) لازم : ساقطة من د | حين : حتى نج ، هاش ص (٦) لا جسماً : لا جسم د || ولا يتصور : ولا تصور م (٧) التصور : المتصور جـ ، ط ، ط (٩) لا بد للجسم : لا بد في الجسم جـ ، لا بد في الجسم د ، لا بد للجسم م || سطوح : سطح بـ ، جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠) وهو الكرة : ساقطة من بـ ، جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٢) له : + سطح فقد يكون جسم محيط به سطح واحد وليس أيضاً د .

فبين من هذا أنه ليس يجب أن يكون في الجسم ثلاثة أبعاد بالفعل على الوجوه المفهومة من الأبعاد الثلاثة حتى يكون جسماً بالفعل .

- فإذا كان الأمر على هذا ، فكيف يمكننا أن نضطر أنفسنا إلى فرض أبعاد ثلاثة بالفعل ، موجودة في الجسم ، حتى يكون جسماً ، بل معنى هذا الرسم للجسم أن الجسم هو الجوهر الذي يمكنك أن تفرض فيه بدءاً كيف شئت .
- ٥ ابتداء ، فيكون ذلك المبتدأ هو الطول ، ثم يمكنك أن تفرض أيضاً بعداً آخر مقاطعاً لذلك البعد على قوائم ، فيكون ذلك البعد الثاني هو العرض ، ويمكنك أن تفرض فيه بعداً ثالثاً مقاطعاً لهذين البعدين على قوائم تتلاقى الثلاثة على موضع واحد ، ولا يمكنك أن تفرض بعداً عمودياً بهذه الصفة غير هذه الثلاثة .
- ١٠ وكون الجسم بهذه الصفة هو الذي يشار لأجله إلى الجسم بأنه طويل عريض عميق ، كما يقال : إن الجسم هو المنقسم في جميع الأبعاد . وليس يعني أنه منقسم بالفعل مفروغ عنه ، بل على أنه من شأنه أن يفرض فيه هذا القسم .
- فهكذا يجب أن يعترف الجسم ، وهو أنه الجوهر الذي كذا صورته ، وهو بها هو ما هو ، ثم سائر الأبعاد المفروضة فيه بين نهاياته ونهاياته أيضاً وأشكاله وأوضاعه أمور ليست مقومة له ، بل هي تابعة لجوهره . وربما يلزم بعض
- ١٥ الأجسام شيء منها أو كلها ، وربما لم يلزم بعض الأجسام شيء منها أو بعضها .

(١) فبين : فبين من (٢) جسماً : جيا ط (٦) ثم يمكنك : ويمكنك ج ، م || آخر مقاطعاً : لأن مقاطعاً ج (٧) ذلك البعد الثاني : ذلك الثاني ص ، م (٨) البعدين : ساقطة من م (٩-١٠) غير... الصفة : ساقطة من ب (١١) يعني : + ب ، د ، ص ، ط (١٢) منقسم : ينقسم ب وج ، د ، ص ، ط (١٤) هو ما : هو ما م (١٥) أمور : ساقطة من د ، ط || ليست : ساقطة من ح || مقومة : بمقومة ط .

ولو أنك أخذت شمة فشككتها بشكل افترض لها أبعاد بالفعل بين تلك النهايات معدودة مقدرة معدودة ، ثم إذا غيرت ذلك الشكل لم يبق شيء منها بالفعل واحداً بالشخص بذلك الحد وبذلك القدر ، بل حدثت أبعاد أخرى مخالفة لتلك بالعدد ، فهذه الأبعاد هي التي من باب الكم .

فإن اتفق أن كان جسماً ، كالفلك مثلاً ، تلزمه أبعاد واحدة ، فليس ذلك له بما هو جسم ، بل لطبيعة أخرى حافظة لكمالاته الثانية . فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال القابل لما قلناه من فرض الأبعاد الثلاثة . وهذا المعنى خير المقدار وغير الجسمية التطيية . فإن هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسماً آخر بأنه أكبر أو أصغر ، ولا يناسبه بأنه مساوٍ أو معدود به .
و عاذله أو مشارك أو مبين ، وإنما ذلك له من حيث هو مقدر ومن حيث جزء منه بعده . وهذا الاعتبار له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناه . وهذه أشياء قد شرحناها لك بوجه أبسط في موضع آخر يحتاج أن تستعين به .

ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلل ويتكاف بالتسخين والتبريد ، يختلف مقدار جسيمته . وجسيمته التي ذكرناها لا تختلف ولا تتغير ، فالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة .

وأما قولنا : الجسم التعليمي . فإما أن يقصد به صورة هذا من حيث هو عدد ، مقدر ، مأخوذ في النفس ، ليس في الوجود ، أو يقصد به مقدار ما ذو اتصال أيضاً بهذه الصفة من حيث له اتصال معدود مقدر كان في قش

(١) شككتها : تشككها (٢) شيء : ساطعة من م (٧) قلناه : قلنا || وهذا :
رعل هذا م (١٠) وإنما : وإنما ط (١١) وهذا : وهذه د || ذكرناه : ذكرناه ب ، د ، م
(١٢) شرحناها : شرحنا ب ، د ، ط || آخر : ساطعة من ب (١٣) يتخلل : يتخلل م
(١٧) عدد : معدود ب ، د ، م ، ط || مأخوذ : مأخوذة د ، ط ، م (١٨) أيضاً :
ساطعة من م || مقدر : ساطعة من ب ، د ، م ، ط || قش : القش د .

أو في مادة . فالجسم التعليمي كأنه عارض في ذاته لهذا الجسم الذي يبناه ،
والسطح نهايته ، والخط نهاية نهايته . وسنوضح القول فيما بعد فيها ، وننظر
في أن الاتصال كيف يكون لها وكيف يكون للجسم الطبيعي .

فنعول أولا : إن من طباع الأجسام أن تنقسم ولا يكفى في إثبات ذلك
المشاهدات ؛ فإن لقائل أن يقول : إن الأجسام المشاهدة ليس شيء منها هو
جسم واحد صرفا ، بل هي مؤلفة من أجسام ، وإن الأجسام الوحدانية غير
محسوسة ، وأنها لا يمكن أن تنقسم بوجه من الوجوه .

وقد تكلمنا على إبطال هذا بالبيانات الطبيعية ، وخصوصا على أسهل المذاهب
نقضا ، وهو مذهب من خالف بينها بالأشكال . فإن قال قائل : إن طبائعا
وإن أشكالها متشاكلة . فينبذ يجب أن يبطل مذهبه ورأيه بما أقول .

فنعول : إن جمل أصغر الأجسام لا قسمة فيه لا بالقوة ولا بالفعل حتى كان كالنقطة
جملة ، فإن ذلك الجسم يكون لا محالة حكمة حكم النقطة في امتناع تأليف الجسم
المحسوس عنه ، وإن لم يكن كذلك ، بل كان في ذاته بحيث يمكن أن يفرد منه
قسم عن قسم . لكنه ليس يطبع الفصل المفرق بين القسمين اللذين يمكن
فرضهما فيه توهما .

فنعول : لا يخلو إما أن يكون حال ما بين القسم والقسم مخالفة لحال ما بين
الجزء والجزء في أن الجزئين لا يلتصقان وأن القسمين لا يفرقان ، أمرا لطبيعة

(٢) فناء : فناء || فيها : ساطعة من ب ، ج ، د ، م (٦) وإن : فإن د (٧) تنقسم :
تقسم ب ، ح ، ط ، م (٨) هذا بالبيانات : هذه البيانات ب (١١) لا قسمة : لا يمتد ط
|| كان : أنه ب ، ج ، م ، م ، كأنه أنه د (١٢) تأليف الجسم : تأليف جسم د (١٣) منه
منه نغ || كذلك : كذلك م . (١٦) يكون : يكون م || والقسم : + الم نغ ؛
+ التي هي ج (١٧) لا يلتصقان : لا يلتصقان د ؛ لا يمتصان م .

الشيء وجوهره ، أو بسبب من خارج عن الطبيعة والجوهر . فإن كان سببا من خارج عن الطبيعة والجوهر فلما أن يكون سببا يتقوم به الطبيعة والجوهر بالفعل كالصورة للسادة والمحل للمرض ، أو سببا لا يتقوم به . فإن كان سببا لا يتقوم به بفائز من حيث الطبيعة والجوهر أن يكون بينهما التام من افتراق وافتراق من التام ، تكون هذه الطبيعة الجسمية باعتبار نفسها قابلة للاقسام وإنما لا تنقسم بسبب من خارج . وهذا القدر يكفيما فيما نحن بسبيله . وأما إن كان ذلك السبب يتقوم به كل واحد من الأجزاء إما تقوماً داخلاً في طبيعته وماهيته ، أو تقوماً في وجوده بالفعل غير داخل في ماهيته مختلفاً فيه فيمرض أول ذلك أن هذه الأجسام مختلفة الجواهر . وهؤلاء لا يحولون به . وثانياً أن طبيعة الجسمية التي لها لا يكون مستحيلاً عليها ذلك وإنما يستحيل ذلك طبيعياً من حيث صورة تنوعها ، ونحن لا نمنع ذلك ، ويجوز أن يقارن الجسمية شيء يحمل ذلك الجسم قائماً نوعاً لا يقبل القسمة ولا الاتصال بغيره ، وهذا قولنا في الفلك . والذي يحتاج إليه هنا هو أن تكون طبيعة الجسمية لا تمنع ذلك بما هي طبيعة الجسمية .

فقول أولاً : قد تحققنا أن الجسمية من حيث هي جسمية ليست غير قابلة للاقسام ، ففى كل طباع الجسمية أن تقبل الاقسام . فيظهر من هذا أن صورة الجسم والأبعاد قائمة في شيء . وذلك أن هذه الأبعاد هي الاتصالات أنفسها أو شيء يمرض للاتصال ، حل ما منحققها ، وليست أشياء يمرض لها

(١) بسبب : بسبب من ، (٢) لا تنقسم : لم تنقسم به ، د ، ص ، ط (٧) تقوماً : مقوماً ط
(٨) مختلفاً : ويتنوع ب ، د ، ص ، ط ، م ، فيختلف به (١٠) ذلك : قول
الاقسام ، د ، ص (١٦) كل : ساقطة من م (١٨) ما منحققها ولست : ما منحقق
ليست ب ، د ، ص ، م .

الاتصال . فان لفظ الأبعاد اسم لنفس الكليات المتصلة لا للأشياء التي عرض لها الاتصال . والثىء الذى هو الاتصال نفسه أو المتصل بذاته فستحيل أن يبقى هو بعينه ، وقد يظل الاتصال . فكل اتصال بعد^{١٠} إذا انفصل بطل ذلك البعد وحصل بعدان آخران . وكذلك إذا حصل اتصال ، أعنى الاتصال بالمعنى الذى هو فصل لا عرض ، وقد بينا هذا فى موضع آخر . فقد حدث بعد آخر • وبطل كل واحد مما كان بخاصيته . ففى الأجسام إذن شىء موضوع للاتصال والانفصال ، ولما يمرض للاتصال من المقادير المحدودة .

وأيضاً فإن الجسم من حيث هو جسم له صورة الجسمية ، فهو شىء بالفعل ؛ ومن حيث هو مستعد أى استعداد شئ فهو بالقوة ؛ ولا يكون الشىء من حيث هو بالقوة شيئاً هو من حيث هو بالفعل شيئاً آخر ، فتكون القوة للجسم ١٠ لا من حيث له الفعل . فصورة الجسم تقارن شيئاً آخر غيرا له فى أنه صورة ، فيكون الجسم جوهرأ مركباً من شىء عنه له القوة ، ومن شىء عنه له الفعل . فالذى له به الفعل هو صورته ، والذى عنه بالقوة هو مادته ، وهو الهوىلى .
ولسائل أن يسأل ويقول : فالهوىلى أيضاً مركبة ، وذلك لأنها فى نفسها هوىلى وجوهر بالفعل ، وهى مستعدة أيضاً .

فنعول : إن جوهر الهوىلى وكونها بالفعل هوىلى ليس شيئاً آخر إلا أنه جوهر مستعد لكذا ، والجوهرية التى لها ليس تجعلها بالفعل شيئاً من الأشياء ،

(٢) فتحيل : فيستحيل د (٣) فكل : وكل د ، ص ، ط (٦) ما : قيام (٧) ولما : ولا به || المتأديز : + المتدرة د (٨) فهو : وهو به (١١) له : لما به د (١٣) به الفعل : بالفعل ص ، ط || عنه : له ط || بالقوة : القوة ب ، ج ، د ، ط ، م || هو مادته : هى مادته به د ، ص ، ط ، م (١٤) ويقول : يقول ب ، ج ، د ، ص ، ط (١٧) من : فى ط || من الأشياء : ساقطة من م .

بل تُدعى لأن تكون بالفعل شيئا بالصورة . وليس معنى جوهريتها إلا أنها أمر ليس في موضوع . فالإثبات هنا هو أنه أمر ، وأما أنه ليس في موضوع فهو سلب ، " وأنه أمر " ليس يلزم منه أن يكون شيئا معينا بالفعل لأن هذا عام ، ولا يصير الشيء بالفعل شيئا بالأمر العام ما لم يكن له فصل يخصه ، وفصله أنه مستند لكل شيء ، فصورته اتى تظن له هي أنه مستند قابل .

فاذن ليس هنا حقيقة للهوى تكون بها بالفعل ، وحقيقة أخرى بالقوة ؛ إلا أن يطرأ عليه حقيقة من خارج ، فيصير بذلك بالفعل وتكون ، في نفسها واعتبار وجود ذاتها ، بالقوة . وهذه الحقيقة هي الصورة . ونسبة الهوى إلى هذين المعنيين أشبه بنسبة البسيط إلى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب إلى ما هو هوى وصورة .

فقد بان من هذا أن صورة الجسمية من حيث هي صورة الجسمية محتاجة إلى مادة ، ولأن طبيعة الصورة الجسمية في نفسها من حيث هي صورة جسمية لا تختلف . فإنها طبيعية واحدة بسيطة ، ليس يجوز أن تتنوع بفصول تدخل عليها بما هي جسمية ، فإن دخلتها فصول تكون أمورا تنضاف إليها من خارج ، وتكون أيضا إحدى الصور المقارنة للمادة ، ولا يكون حكمها معها حكم الفصول الحقيقية .

وبيان هذا هو أن الجسمية إذا خالفت جسمية الأخرى فيكون لأجل أن هذه حارة وتلك باردة ، أو هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة أرضية . وليس

(٢) موضوع : وضع ط ، + بالقوة ج ، س ، + بأن ط (٣) فهو : وهو ج || أن يكون ساقطة من د ، ط : مينا : متبنا ط (٤) ما : وما ط (٦) بالقوة : لقوة ط ، م (١١) صورة الجسمية : هذه الصورة الجسمية م || هي : هو د ، ط (١٢) الصورة : صورة ج ، د ، س ، م || من حيث هي : أى د (١٤) أمورا : + لها د || تضاف : تضاف س ، ط (١٥) إحدى : أحده || ولا يكون : فلا يكون ب ، س (١٨) وتلك لها : وتلك الأخرى لها ج ، د ، س ، م .

هذا كالمقدار الذى ليس هو فى نفسه شيئا محصلا ما لم يتنوع بأن يكون خطأ أو سطحا أو جسما ، وكالعدد الذى ليس هو شيئا محصلا ما لم يتنوع اثنين أو ثلاثة أو أربعة . ثم إذا تحصل لا يكون محصله بأن ينضاف إليه شيء من خارج ، وتكون الطبيعة الجسدية كالمقدارية أو العددية دونها طبيعة قائمة مشار إليها تنضاف إليها طبيعة أخرى فتتنوع بها ؛ بل تكون طبيعة الاثنيتية نفسها هى العددية التى تحمل على الاثنيتية وتختص بها ، والطولية نفسها هى المقدارية التى تحمل عليها وتختص بها .

وأما ههنا فلا يكون كذلك ، بل الجسمية إذا أضيف إليها صورة أخرى لا تكون تلك الصورة التى تظن فصلا والجسمية باجتماعها جسمية ، بل تكون الجسمية أحدهما متحصلة فى نفسها متحققة . فإننا نغنى ههنا بالجسمية التى كالصورة لا التى كالجس ، وقد عرفت الفرق بينهما فى كتاب البرهان ، وسيأتيك ههنا إيضاح وبيان لذلك .

على أنك قد تحققت فيما تدين لك الفرق بينهما ، فما كان كالمقدار يجوز أن تكون أنواعه تختلف بأمور لها فى ذاتها ؛ والمقدار المطلق لا يكون له فى ذاته شيء منها ، وذلك لأن المقدار المطلق لا تحصل له ذات متفردة إلا أن تكون خطأ أو سطحا ، فإذا تحصل خطأ أو سطحا جاز أن يكون للخط لذاته ، مخالفة للسطح بفصل هو محصل لطبيعة المقدارية ، خطأ أو سطحا .

(٢) جسما : جسمانيام (٣) لا يكون : يكون ط ، م || تحصله : محصله ط || الطبيعة : لطيفة م (٤) الجسمية... دونها : الجسمية دونها كالمقدارية أو العددية ب (٥) الاثنيتية : + فى د (٧) وأما : فأمام (٩) التى : الذى ب ، ط ، طا ، م (١٠) كالصورة : كالأدب ، ج ، طا || لا التى : لا الذى ب ، ص ، ط ، طا ، م (١١) لذلك : لهذا ج ، ص (١٢) فيا : فإمام (١٥) للخط : المخطم (١٦) بفصل : لفصل م .

وأما الجسمية التي نتكلم فيها فهي في نفسها طبيعة محصلة، ليس تحصل نوجتها
 بشئ ينضم إليها، حتى لو توهمنا أنه لم ينضم إلى الجسمية معنى، بل كانت جسمية
 لم يمكن أن يكون متحصلا في أنفسنا إلا مادة واتصال فقط . وكذا إذا آتبتنا مع
 الاتصال شيئا آخر فليس لأن الاتصال نفسه لا يتحصل لنا إلا بإضافته إليه وقرينه به،
 بل بحجج أخرى تبين أن الاتصال لا يوجد بالفعل وحده . فليس أن لا يوجد
 الشئ بالفعل موجودا هو أن لا يتحصل طبيعته ، فإن البياض والاسود كل شئ
 منهما متحصل الطبيعة معنى متحصلا ، أتم تخصيصه الذي هو في ذاته ، ثم
 لا يجوز أن يوجد بالفعل إلا في مادة .

وأما المقدار مطلقا فيستحيل أن يتحصل طبيعة مشارا إليها إلا أن يحصل
 بالضرورة خطأ أو سطحا ، حتى يصير جائزا أن يوجد ، لا أن المقدار يجوز
 أن يوجد مقدارا ، ثم يتبعه أن يكون خطأ أو سطحا على سبيل أن ذلك شئ
 لا يوجد الأمر دونه بالفعل . وإن كان متحصل الذات ، فإن هذا ليس كذلك ،
 بل الجسمية تنصور أنها وجدت بالأسباب التي لها أن توجد بها وفيها وهي
 جسمية فقط بلا زيادة ، والمقدار لا يتصور أنه وجد بالأسباب التي له أن
 يوجد بها وفيها وهو مقدار فقط بلا زيادة . فذلك المقدار لذاته يحتاج إلى
 فصول حتى يوجد شيئا متحصلا ، وتلك الفصول ذاتيات له لا تحوجه إلى أن

(١) تحمل : تحملها د (٢) حتى : + يكون ب (٣) متحصلا : متحصلا د || أتمنا :
 أتمها به ، ص ، ط || واتصال : واتصال به ، د ، ص ، ط || وكذا : وكذلك به ،
 د ، ص ، م (٤) بإضافته : بالإضافة (٥) ظهس : وليس د (٧) الطبيعة :
 الطبيعة ط || تخصيصه : تخصصه به (١٢) الأمر : الأمر به ، ص ، ط || بالفعل :
 بالفعل ، ط || كذلك : كذلك به ، د ، ص ، ط ، م (١٤) وجد : وجدت ب ، د || له :
 لها ب ، د (١٥) وهو مقدار : وهي جسمية ب ، د || فذلك المقدار : والمقدار د
 فذلك المقدار م || يحتاج : يحتاج ط (١٦) لا تحوجه : لا تحوجه ط ، تحوجه م .

يصير لحصولها غير المقدار . فيجوز أن يكون مقدارا يخالف مقدارا في أمر له بالذات .

وأما صورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ، ولا تخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية بفصل داخل في الجسمية ، وما يلحقها إنما يلحقها على أنها شيء خارج عن طبيعتها .
 فلا يجوز إذن أن تكون جسمية محتاجة إلى مادة ، وجسمية غير محتاجة إلى مادة .
 واللاوحي الخارجية لا تغنيها عن الحاجة إلى المادة بوجه من الوجوه ، لأن الحاجة إلى المادة إنما تكون للجسمية والكل ذي مادة لأجل ذاته ، وللجسمية من حيث هي جسمية لا من حيث هي جسمية مع لاحق .

١٠ فقد بان أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة .

(١) لحصولها : بمحصلها م | مقدارا يخالف مقدارا : المقدار يخالف المقدار ، ط .

(٢) الخارجية : الخارجية بـ ، ص ، م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في أن المادة الجسمانية لا تتعزى عن الصورة

• ونقول الآن إن هذه المادة الجسمانية يستحيل أن توجد بالفعل متعزية عن الصورة . ومما يوضح ذلك بسرعة أننا بينا أن كل وجود يوجد فيه شيء بالفعل محصل قائم ، وأيضاً استعداد لقبول شيء آخر ، فذلك الوجود مركب من مادة وصورة ، والمادة الأخيرة غير مركبة من مادة وصورة .

• وأيضاً إنما إن فارقت الصورة الجسمية فلا يخلو إما أن يكون لها وضع وحيز في الوجود الذي لها حيثئذ ، أو لا يكون ، فإن كان لها وضع وحيز وكان يمكن أن تنقسم فهي لا محالة ذات مقدار وقد فرض لا مقدار لها ، وإن لم يمكن أن تنقسم ولها وضع فهي لا محالة قطعة ويمكن أن ينتهي إليها خط ، ولا يجوز أن تكون مفردة الذات متعزاة ، هل ما علمت في مواضع .

• وأما إن كان هذا الجوهر لا وضع له ولا إليه إشارة ، بل هو كالجواهر المعقولة ، لم يخل إما أن يخل فيه البعد المحصل بأسره دفعة ، أو يتحرك هو إلى كمال مقداره تحركاً على الاتصال . فإن حل فيه المقدار دفعة وحصل لا محالة مع قدره في حيز مخصوص فيكون قد صادفه المقدار مختصاً بجزء ، وإلا لم يكن

(٥) كل : لكل ج ، ط || وجود : موجود هاشم ص (٧) الأخيرة : الاخرى
(٨) إما : ساقطة من م (٩) وكان : فكان ب (١٠) يمكن : يمكن د
(١٥) كمال مقداره : كمال مقدار ط ، مقداره د || تحركا : تحركا ب ، متحركا ط (١٦) مقداره : مقداره ب ، يخ ، + إمام .

حيز أولى به من حيز ، فقد صادفه المقدار حيث انضاف إليه ، فيكون لا محالة قد صادفه وهو في الحيز الذى هو فيه ، فيكون ذلك الجوهر متحيزا ، إلا أنه عساه أن لا يكون محسوسا ، وقد فرض غير متحيز ألينة ، هذا خلف . ولا يجوز أن يكون التحيز قد حصل له دفعة من قبول المقدار ، لأن المقدار إن وافاه وليس هو في حيز كان المقدار يقتن به لا في حيز ، ولم يكن يوافيه في حيز .
 ٥ مخصوص من الأحياز المختلفة المحتملة له ، فيكون حيلث لا حيز له ، وهذا محال ؛ أو يكون في كل حيز يمكن أن يكون له لا يخصص ببعضه ، وهذا أيضا محال .

وهذا يظهر ظهوراً أكثر في توهنا هبولى مدرة ما قد تجردت ثم حصل فيها صورة تلك المدرة ، فلا يجوز أن تحصل فيها وليست في حيز ، ولا يجوز أن تكون تلك المدرة تحصل في كل حيز هو بالقوة حيز طبيعي للدارة ، فإن المدرية لا تجعلها شافلة لكل حيز لنوعها ، ولا تجعلها أولى بجهة من حيزها دون جهة ، ولا يجوز أن توجد إلا في جهة مخصوصة من جملة كلية الحيز ، ولا يجوز أن تحصل في جهة مخصوصة ، ولا يخصص له بها من الأحوال . إذ ليس إلا اقتران صورة بمادة ، وذلك مشترك الاحتمال للحصول في أى جهة كانت من الجهات الطبيعية لأجزاء الأرض . وقد علمت أن مثل هذا الحصول في جهة من الحيز إنما يكون فيما يكون بسبب وقوعه بالقرب منه بقسر قاصر خصص ذلك القرب باتجاهه

- (١) حيز أولى : حيزاً أولاً م || المقدار : + من د (٣) عاه : صى ح ، ط ، م
 (٤) التحيز : التميز ط (٧) لا يخصص : لا يخصص ص || أيضا : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) وهذا : وبهذا ص || ظهورا : ظهور ط (٩) فلا يجوز : ولا يجوز بخ
 (١٠) تلك : ساقطة من ج ، د ، م || قدرة فإن : ساقطة من د || المدرية : للدارة د (١١) لا تجعلها
 لا تجعلها م || شافلة : شافلاً ب ، ج ، د ، ط ، م || لنوعها : لنوعها ب ، ج ، د ، م ، د ، م ||
 ولا تجعلها : ولا تجعلها ب ، د ، ص ، ط ، م || حيزها : حيز ب ، ج ، م (١٣) تحصل :
 تحصل ص ، م (١٤) مشترك : مشتركة ج (١٤) كانت : كان ج ، ص ، م (١٦) وقومه
 بالقرب : وقومها يقرب بخ || القرب باتجاهه : القاصر يقرب باتجاهه د || باتجاهه : باتجاهه ج ، ص ، م .

إلى ذلك المكان بعينه بالحركة المستقيمة أو حدوثه في الابتداء هناك . وبذلك القرب أو وقوعه فيه ينقل ناقل لذلك تخصص ، وقد أشبع لك الكلام في هذا . فاليولى اتى للدرة لا تخصص بعد التجريد ، ثم ليس صورة المدرية بجهة إلا أن يكون لها مناسبة مع تلك الجهة لتلك المناسبة لا لنفس كونها هيولى أزلا ، ولا لنفس اكتسابها بالصورة ثانيا تخصصت بها ؛ وتلك المناسبة وضع ما .

وكذلك إن كان قبوله المقدار بأكمله لا دفعة ، بل كل انبساط ، وكل أن كل ما من شأنه أن ينسط ، فله جهات ، وكل ماله جهات فهو ذو وضع ليكون ذلك الجوهر ذا وضع وحيز ، وقيل لا وضع له ولا حيز ، وهذا خلف .

والذى أوجب هذا كله فرضنا أنه يفارق الصورة الجسمية ، فيمتنع أن يوجد بالفعل إلا متقوما بالصورة الجسمية ، وكيف تكون ذات لا حيز لها في القوة ولا في الفعل تقبل الكم ؟

فتبين أن المادة لا تنفى مفارقة .

وأيضاً فإنها لا تخلو إما أن يكون وجودها وجوداً قابلاً ، فيكون دائماً قابلاً لشيء لا يرى عن قبوله لها ، وإما أن يكون لها وجود خاص متقوم ، ثم يلحق به أنه يقبل فيكون بوجودها الخاص المتقوم غير ذى كم وغير ذى حيز ،

(١) وبذلك : أو بذلك د (٣) الدرة : في المدرة ط || لا تخصص : لا تخصص ط || التجريد : التحريك م (٥) ولا لنفس : ولنفس م || ثانيا : ثانية د (٦) انبساط : انبساط ط || وكل : على ج (٨) فيكون : ويكون م (٩) فيمتنع : فيمتنع م (١٠) وكيف : وكيف د || لا حيز : لا حيز ط ، ولا حيز م (١١) في القوة : بالقوة ط ، م || في العمل : بالفعل د ، ط ، م (١٣) وجود : ساطعة منب || قابلاً : قابلاً م (١٤) قبوله ط : مقبول م ، د ، م ، مقبول له ج ، مقبول لها م (١٥) الخاص : الخاصة د || ذى : ذات ج || كم : + وقد قام غير ذى كم د ، ط ، وقد قام كان غير ذى كم || حيز : + وقد قام غير ذى كم وغير ذات حيز ج ، + وقد قام غير ذى كم وغير ذى حيز م .

فيكون المقدار الجسماني هو الذي عرض له وصير ذاته بحيث له بالقوة أجزاء بعد ما أن لذاته أن تقوم جوهرها في نفسه غير ذي حيز ولا كمية ولا قبول قسمة .

- فإن كان وجوده الخاص الذي يتقوم به لا يبقى عند التكثر أصلاً ، فيكون ما هو متقوم بأنه لا حيز له ، ولا ينقسم بالوهم ، والعرض يمرض له أن يبطل عنه ما يتقوم به بالفعل لورود عارض عليه ، وإن كانت تلك الوجدانية لا لما ٥ تقوم به الهبولى ؛ بل لأمر آخر . ويكون ما فرضناه وجوداً خاصاً له ليس وجوداً خاصاً به يتقوم ، فيكون حينئذ للمادة ورة عارضة بها تكون واحدة بالقوة والفعل ، وصورة أخرى عارضة بها تكون غير واحدة بالقوة والفعل . فيكون بين الأمرين شيء مشترك ، هو المقابل للأمرين ، من شأنه أن يصير مرة وليس في قوته أن ينقسم ومرة أخرى وفي قوته أن ينقسم أعنى القوة ١٠ القريبة اتى لا واسطة لها .

- فلنفرض الآن هذا الجوهر وقد صار بالفعل اثنين ، وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر ، وحكمه أنه يفارق الصورة الجسمانية ، فليفارق كل واحد منهما الصورة الجسمانية ، فيبقى كل واحد منهما جوهرها واحداً بالقوة والفعل . وانفرضه بعينه لم ينقسم إلا أنه أزيل عنه الصورة الجسمانية حتى يبقى جوهرها ١٥ واحداً بالقوة والفعل ، فلا يخلو إما أن يكون بعينه هذا الذي بقى جوهرها وهو غير جسم ، هو بعينه مثل الذي هو بجوهره الذي بقى كذلك مجرداً أو يخالفه ؛

(١) مريض له : مريض ب ، ص ، ط ؛ + وإن د (٢) آن : + له ط || لذاته : بذاته
ص ، ط ؛ لذاد (٣) فان : وإن ب || وجوده : وجود ب ، د ، ط || به : ساقطة من د
(٤) حيز : جزء ب ، د ، ص ، ط || والعرض : والفرض ص (٧) به يقوم : يقوم به ط
(٨-٩) بالقوة والفعل فيكون : بالقوة فيكون ب ، د ، ص ، ط م (١٢) وقد : قد ب ،
د ، ص ، ط م (١٣) فليفارق : + في ب ، ط (١٥) ينقسم : ينقسم م || يبق : بق م
(١٦) به : ساقطة من د ، ص ، م (١٧) بكفرته : جزه ب ، ط ؛ جزه هاشم ص .

فإن خالفه فلا يخلو إما أن يكون لأن هذا يقي وذلك صدم، أو بالمعكس، أو يكون كلاهما قد بقيا — ولكن تختص بهذا كيفية أو صورة لا توجد إلا لذلك — أو يختلفان بالتفاوت بعد الاتفاق في المقدار أو الكيفية أو غير ذلك .

فإن يقي أحدهما وعدم الآخر، والطبيعة واحدة، متشابهة، وإنما أعدم أحدهما رفع الصورة الجسمانية فيجب أن يعدم الآخر ذلك بعينه .

وإن اختص بهذا كيفية، والطبيعة واحدة ولم تحدث حالة إلا مفارقة الصورة الجسمانية، ولم يحدث مع هذه الحالة إلا ما يلزم هذه الحالة، فيجب أن يكون حال الآخر كذلك .

فإن قيل: إن الأولين وهما اثنان متعديان فيصيران واحداً؛ فنقول: ومحال أن يتحد جوهران، لأنهما إن اتحدا وكل واحد منهما موجود فهما اثنان لا واحد، وإن اتحدا وأحدهما معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود؟ وإن عدما جعلا بالاتحاد وحدث شيء ثالث منهما فهما غير متعدين بل فاسدين، وبينهما وبين الثالث مادة مشتركة، وكلامنا في نفس المادة لا في شيء ذي مادة.

وأما إن اختلفا بالتفاوت في المقدار أو غير ذلك، فيجب أن يكونا وليس لهما صورة جسمانية ولهما صورة مقدارية، وهذا خلف .

وأما أن لا يختلفا بوجه من الوجوه، فيكون حيثما حكم الشيء لو لم ينفصل عنه ما هو غيره، هو حكمه بعينه وقد انفصل عنه غيره، وحكمه مع غيره وحكمه

(١) وذلك: بذلك م (٢) لا توجد إلا: لا توجد ب؛ لا توجدان ب؛ ص (٦) ولم تحدث: ساطعة من د (٩) متعديان: يتعدان ص || ومحال: ومن المحال ب؛ ب؛ والمحال م (١٠) لأنهما إن اتحدا: لأنهما اتحدا م (١١) فالمعدوم: فالعدم م (١٢) فاسدين وبينهما: فاسدان بينهما م (١٣) مشتركة: ومتركة د (١٤) إن اختصا: يختلفان || المقدار: القدر ب؛ د؛ م || أو غير ذلك: ساطعة من ب؛ ب؛ م (١٥) صورة جسمانية ولها: ساطعة من ب؛ د؛ || ولها: لها ص، ط، م (١٦) وأما أن لا: وأما إن لم ب؛ ص؛ وإن لم د؛ وأما أن م (١٧) ما هو غيره: + حكمه وحده بما يخ || هو حكمه: هو ب؛ م؛ ساطعة من د || بعينه: + حكمه ب؛ + حكم د || مع غيره: مع غيره ص، ط .

وحده ومن كل جهة حكما واحدا ، هذا خلف . أعنى أن يكون حكم بعض الموضوع وحكم كله واحداً من كل جهة ، أعنى أن يكون لو كان الشيء لن ينقص بأن يؤخذ منه شيء كما إذا أخذ منه شيء ، وحكمه ولم يضاف إليه شيء حكمه وقد أضيف إليه شيء .

- و بالجملة كل شيء يجوز في وقت من الأوقات أن يصير اثنين ، ففى طباع ذاته استعداد للانقسام لا يجوز أن يفارقه ، وربما يمنع عنه بعارض غير استعداد الذات ، وذلك الاستعداد محال إلا بمقارنة المقدار للذات .

- فبقى أن الماد لا تتعزى عن الصورة الجسمية . ولأن هذا الجوهر إنما صار كماً بمقدار حله ، فليس بكم بذاته ، فليس يجب أن تختص ذاته بقبول قطر بعينه دون قطر وقدر دون قدر ، وإن كانت الصورة الجسمية واحدة ونسبة ما هو غير متجزئ ولا متكم في ذاته ، بل إنما يتجزأ ويتكم بغيره إلى أى مقدار يجوز وجوده نسبة واحدة ، وإلا فله مقدار في ذاته يطابق ما يساويه دون ما يفضل عليه .

- فبين من هذا أنه يمكن أن تصغر المادة بالتكاثف وتكبر بالتخلخل ، وهذا محسوس بل يجب أن يكون تعين المقدار عليها بسبب يقتضى في الوجود ذلك

(٢) الموضوع : الموجود || أن : ساقطة من م (٣) ك : + هو ط (٥) اثنين : اثنين ص (٦) وربما : ربما م || منع : يمنع ص || بعارض : العارض د ، ط || غير من م (٧) الذات : الذات ب ، ج ؛ ساقطة من م ؛ + وغير د ، ط || لذات : الذات ب ، د ، ط ، م ؛ ساقطة من ج (٨) الجسمية : الجسمانية ب (٩) بذاته : ذاته ط (١٠) الجسمية : الجسمانية د ، ص (١٠ - ١١) ما هو غير : غير ما هو ب ، ج ، د ، ط ، م (١١) متجزئ : متعزب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (١٢) نسبة : نسبة ط ، م (١٣) عليه : + وهو للكل والجزء واحد لا يدع أن يكون منه يطابق جزءا من المقدار وليس له في ذاته ب د ، + ب ج . (١٥) تعين : تعزب || عليها : عليه ج .

المقدار . وذلك لسبب لا يخلوا إما أن يكون أحد الصور والأمراض التي تكون في المادة ، أو سببا من خارج . فإن كان سببا من خارج فلما أن يفيد ذلك المقدار المقدر بتوسط أمر آخر أو بسبب استعداد خاص . فيكون حكم هذا وحكم القسم الأول واحداً يرجع إلى أن الأجسام لاختلاف أحوالها تختلف مقاديرها . وإما أن لا تكون الافادة بسبب ذلك وتوسطه ، فتكون الأجسام متساوية الاستحقاق لكم ومتساوية الأحجام ، وهذا كاذب .

ومع ذلك أيضا فليس يجب أن يمدد عن ذلك السبب حجم بعينه دون حجم إلا لأمر ، وأضئ بذلك الأمر شرطا يضاف إلى المادة به تستحق المقدار المعين لا لنفس كونها مادة ولا أيضا لكونها مادة لما مصور بالكبة ، بل يكون المادة شيء لأجله تستحق أن يصورها المصور بذلك الحجم والكبة . ويموز أن تختلف بالنوع مطلقا ، ويموز أن تختلف بالأشد والأضعف ليس بالنوع مطلقا ، وإن كان الأشد والأضعف قد يقارب الاختلاف في النوع ، لكن بين الاختلاف بالنوع مطلقا وبين الاختلاف بالأشد والأضعف مخالفة معلومة عند المعبرين فقد علم أن الميزان قد تنبأ بعينها لمقادير مختلفة وهذا أيضا مبدءا للتعليمات .

وأبضا فإن كل جسم يختص لا بحالة يميز من الأحياز ، وليس له الحيز الخاص به بما هو جسم ، وإلا لكان كل جسم كذلك ، فهو إذن لا بحالة يختص به بصورة ما في ذاته ، وهذا بين . فإنه إما أن يكون غير قابل للتشكيلات

(١) أحد : إحدى ط ، م ، ساقطة من ب . (٢) أمر : أرد || استعداد : استعمال ط ، م (٦) ومشارية وسارية ط ، م (٨) بذلك : بقول ط ، م (٩) مصور : تصور (١١) بالنوع : ساقطة من ط (١٤) التعليمات : التعليمات م (١٥) الميز : ميزه ج ، ص م ، ميزد || كل جسم : كل كل ط || لا بحالة : ساقطة من م (١٦) مختص : يختص د (١٧) ين : + وأيضا ج ، د ، ص ، ط .

والتفصيلات فيكون بصورة ما صار كذلك لأنه بما هو جسم قابل له ، وإما أن يكون قابلا لها بسهولة أو بعمر . وكيف ما كان ، فهو على إحدى الصور المذكورة في الطبيعيات . فإذن المادة الجسمية لا توجد مفارقة للصورة . فالمادة إذن إنما تتقوم بالفعل بالصورة ، فإذن المادة إذا بردت في التوهم ، فقد فعل بها ما لا يثبت معه في الوجود .

٥

(١) لأنه : لا أنه د . (٢) وكيف : فكيف ب . (٣) الجسمية :
 الجسمية د ، م . (٤) في التوهم : بالتوهم د (٥) قد : ولاد .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في تقديم الصورة مل المادة في مرتبة الوجود

فقد سمح أن المادة الجسمانية إنما تقوم بالفعل عند وجود الصورة ، وأيضاً
• فإن الصورة المادية ليست توجد مقارفة للمادة . فلا يخلو إما أن تكون بينهما
علاقة المضاف فلا تعقل ماهية كل واحد منهما إلا مقولة بالقياس إلى الآخر .

وليس كذلك ، فإننا نعقل كثيراً من الصور الجسمانية ، ونحتاج إلى تكلف
شديد حتى نثبت أن لها مادة ، وكذلك هذه المادة نقلها الجوهر المستند ،
ولا نعلم من ذلك أن ما تستند له يجب أن يكون فيه منه شيء بالفعل
١٠ إلا يبحث ونظر .

نعم هي من حيث هي مستعدة مضافة إلى مستند له وبينهما علاقة الإضافة،
لكن كلامنا في مقايضة ما بين ذاتيهما دون ما يعرض لهما من إضافة أو يلزمهما،
وقد عرفت كيف هذا .

وأيضاً فإن كلامنا في الحال بين المادة وبين الصورة من حيث هي موجودة.
والاستعداد لا يوجب علاقة مع شيء هو موجود لا محالة ، وإن كان يجوز
١٥

(٩) مقولة : مقولة ج ، د ، ص ، ط (٨) لها : له م (٩) فيه : ساقطة

من ط . (١١) نعم هي من : نعم من ج || حيث هي مستعدة : حيث مستعدة ط ، م

|| مستند : ساقطة من ط . (١٢) ذاتيهما : ذاتيهما ط ، م || يلزمهما : يلزم م .

(١٤) وبين الصورة : والصورة م .

ذلك فلا يخلو إما أن تكون العلاقة بينهما علاقة ما بين العلة والمعلول ، وإما أن تكون العلاقة بينهما علاقة أمرين متكافئى الوجود ليس أحدهما علة ولا معلولا للآخر ، ولكن لا يوجد أحدهما إلا والآخر يوجد . وكل شئيين ليس أحدهما علة للآخر ولا معلولا له ثم بينهما هذه العلاقة فلا يجوز أن يكون رفع أحدهما علة لرفع الآخر من حيث هو ذات ، بل يكون أمراً معه ، أعنى يكون رفعا لا يخلو عن أن يكون مع رفع ، لا رفعا موجب رفع ، إن كان ولا بد . وقد عرفت الفرق بين الوجهين ، فقد عرفت أن الشئ الذى رفعه علة لرفع شئ آخر فهو ملته ، فقد بان هذا لك قبل فى مواضع على التفصيل وسيزداد إيضاحا فى خلل ما نفهمه .

- ١٠ وأما الآن فقد صلت ، ههنا ، أنه فرق بين أن يقال فى الشئ : إن رفعه علة لرفع شئ ، وبين أن يقال : لا بد من أن يكون مع رفعه رفع شئ . فإن كان ليس رفع أحد هذين الشئيين المذكورين علة لرفع الآخر ، بل لا بد من أن يكون مع رفعه ارتفاع الآخر ، فلا يخلو إما أن يكون رفع المرفوع منهما موجب رفع شئ ثالث غيرهما ، أو يجب عن رفع شئ ثالث ، حتى أنه لولا رفع عرض لذلك الثالث لم يمكن رفع هذا ، أو لا يكون شئ من ذلك . فإن لم يمكن ، بل كان ليس يرتفع هذا إلا مع ذلك ، وذلك إلا مع هذا من غير سبب ثالث غير طبيعتهما ، فطبيعة كل واحد منهما متعلقة فى الوجود ، بالفعل ، بالآخر .

(٢) متكافئى : متكافئ جـ ، ص ، ط || علة : + للآخر ، ط (٣) وكل : فكل جـ ، ص ، || شئيين : شئى ط (٤) له : للآخر جـ ، د ، ص ، ط ، م . (٥) أعنى : حتى ط . (٦) إن كان : وإن كان م . (٨) قد : قد ب ، د (١١) رفع : ساقطة من د (١٢) المذكورين : ساقطة من م || رفع : رفع د (١٣) رفعه : ساقطة من ب ، ص ، م (١٥) يمكن (الأول) : يمكن جـ ، ص ، م . || يمكن الثانية : يمكن م (١٦) ذلك وذلك : ذلك وذلك ص (١٧) طبيعتهما : طبيعتها ط || فى الوجود : بالوجود م .

فإما أن يكون ذلك لماهيتهما فتكون مضافة ، وقد بان أنها ليست مضافة ؛ وإما أن يكون في وجودهما . وبين أن مثل هذا لا يكون واجب الوجود فيكون في ماهيته ممكن الوجود ، لكنه يصير بغيره واجب الوجود فلا يجوز ألبة أن يصير واجب الوجود بذلك الآخر ؛ فقد بينا هذا . فيجب أن يصير واجب الوجود هو وصاحبه معه في آخر الأمر ، إذا ارتقينا إلى الملل بشيء ثالث ، ويكون ذلك الشيء الثالث ، من حيث هو ملّة بالفعل لوجوب وجودهما ، لا يصح رفع أحدهما إلا برفع كونه ملّة بالفعل . فيكون هذان إنما يرتفعان برفع سبب ثالث ، وقد قلنا ليس كذلك ، هذا خلف . فقد بطل هذا ، وبقي الحق أحد القسمين الآخرين .

- ١٠ فإن كان رفعهما بسبب رفع شيء ثالث حتى يكونا هما معلولاه ، فلتنظر كيف يمكن أن تكون ذات كل واحد منهما تتعلق بمقارنة ذات الآخر . فإنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما يجب وجوده من الملّة بواسطة صاحبه ، فيكون كل واحد منهما هو الملّة القريبة لوجوب وجود صاحبه ، وهذا محال ، فقد بان أن هذا مستحيل فيما سلف من أقاويلنا ؛ وإما أن يكون أحدهما بينه أقرب إلى هذا الثالث ، فيصير هو الملّة الواسطة ، والثاني هو المعلول ، ويكون الحق هو القسم الذي قلنا : إن العلاقة بينهما علاقة يكون بها أحدهما ملّة والآخر معلولا .

(١) لماهيتهما : لماهيتاهما (٢) يكون في وجودهما ، يكون وجودهما د (٣) بغيره : لغيره (٤) الآخر : للآخر ، + فيكون حينئذ مضافا فلا بد من أنها لها مضافين ط || فقد : ولد د . (٥) آخر : واسطة من د . || مل : في ج ، د ، ص ، ط ، م (٦) ويكون : فيكون د ، م (١١) بمقارنة : مقارنة م (١٤) محال : خلف ب || فقد : له د (١٦) القسم : + الثاني ج . || بها : لها م .

فأما إن كان رفع أحدهما يوجب رفع ثالث يجب عن رفعه رفع الثاني منهما ، فقد صار أحدهما صلة العلة ، و صلة العلة صلة . والأمر يتقرر في آخره على أن يكون أحدهما معلولا والآخر صلة .

- فلنتظر الآن أيهما ينبغي أن تكون العلة منهما . فأما المادة فلا يجوز أن تكون هي العلة لوجود الصورة ، أما أولا : فلأن المادة إنما هي مادة ، لأن لها قوة القبول والاستعداد ، والمستعد بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود ما هو مستعد له ، ولو كان سببا لوجب أن يوجد ذلك دائما له من غير استعداد .

- وأما ثانيا : فإنه من المستحيل أن تكون ذات الشيء سببا لشيء بالفعل وهو بعد بالقوة ، بل يجب أن تكون ذاته قد صارت بالفعل ، ثم صار سببا لشيء آخر ، سواء كان هذا التقدم بالزمان أو بالذات ، أعني ولو لم يكن البتة موجودا إلا وهو سبب للثاني ، وإلا أن يقوم به الثاني بالذات ، ولذلك يكون متقدما بالذات . وسواء كان ما هو سبب له يقارن ذاته أو يكون مفارقا ذاته ، فإنه يجوز أن يكون بعض أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء يكون مقارنا لذاته ، وبعض أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء مباين لذاته ، فإن العقل ليس ينقبض عن تجويز هذا . ثم البحث يوجب وجود القسمين جميعا ، فإن كانت المادة سببا للصورة فيجب أن تكون لها ذات بالفعل أقدم من الصورة ، وقد منعنا هذا منعاً ليس بناؤه على أن ذاته لا يمكن أن يوجد

(١) فأما : رأما جـ ، ص ، م . || يوجب : موجب ط . || رفعه رفع الثاني : رفعه الثاني د .
 (٢) صلة العلة صلة : صلة للعلة و صلة د (٤ - ٥) تكون هي العلة : تكون هو العلة ط .
 (٥) فلان : فإن ط || إنما : ساقطة من ط (٦) ما هو : ما هي م (٨) فإنه : فلأنه ص (٩) صارت بالفعل : صار بالفعل ب ، جـ ، ص ، ط ، م (١١) ولذلك : وحاولك ب (١٤) مقارنا : مباينا ب || وبعض لذاته : ساقطة من ب .
 (١٥) يوجب : يوجب م . (١٧) منعنا : ساقطة من ب .

إلا مترما لمقارنة الصورة ؛ بل على أن ذاته يستحيل وجودها أن يكون بالفعل
إلا بالصورة ؛ وبين الأمرين فرق .

وأما ثالثا فإنه إذا كانت المادة هي العلة القريبة للصورة، والمادة لا اختلاف
لها في ذاتها ، وما يلزم من الشيء الذي لا اختلاف فيه لا اختلاف فيه البتة ،
فكان يجب أن تكون الصور المادية لا اختلاف فيها . فإن كان اختلافها لأمر
تختلف من أحوال لئلا ، فتكون تلك الأمور هي الصور الأولى في المادة ،
ويعود الكلام بأصله جذعا . فإن كان صلة وجود هذه الصور المختلطة المادة
وشئ آخر مع المادة ليس في المادة ، حتى لا تكون المادة وحدها هي العلة
القريبة ، بل المادة وشئ آخر فيكون ذلك الشيء الآخر والمادة إذا اجتمعا
جميعا حصل صورة ما معينة في المادة . وإن كان شيء غير ذلك الآخر واجتمع
مع المادة حصلت صورة غير تلك الصور المعينة ، فتكون المادة في الحقيقة
لها قبول الصورة .

وأما خاصة كل صورة فإنما تكون عن تلك العلة . وإنما تكون كل صورة
هي هي بخاصيتها فتكون صلة وجود كل صورة بخاصيتها هي الشيء الخارج ،
ولا يكون لئلا في تلك الخاصة صنع ، وإنما كانت تلك الصورة موجودة
وجودها بتلك الخاصة ، فيكون لا صنع لئلا في خصوصية وجود كل صورة ،

(٣) فإنه : فلائنه به (٤) وما يلزم : ويلزم || الذي لا اختلاف فيه : + البتة من ، ط .
(٥) فكان : وكان د || الصور : الصورة به (٦) لئلا : المادة به ، من ، ط ، م ؛
الصور د . || الصور : الصورة به د (٧) بأصله : ساطعة من به د ، م (٨) وشئ :
وشئ م || هي : ساطعة من ب ، به د ، م (١٠) معينة : معينة د . || واجتمع :
أر اجتمع به ، ط ، م . (١٢) الصورة : الصورة م . (١٤) هي هي : هي
ما هي به ، ط ، م هي هي م . (١٥) وإنما : وأما د || كانت : كان م .

إلا أنها لا بد منها في أن توجد الصورة فيها ، وهذه خاصية العلة القابلة ،
فيبقى لما القبول فقط . فقد بطل أن تكون المادة علة للصورة بوجه من الوجوه .

وقد بقي أن تكون الصورة وحدها هي التي بها يجب وجود المادة .

فلننظر هل يمكن أن تكون الصورة وحدها هي التي بها يجب وجود المادة .

- فقول : أما الصورة التي لا تفارقها مادتها فذلك جائز فيها ، وأما الصورة التي
تفارق المادة ، وتبقى المادة موجودة بصورة أخرى ، فلا يجوز ذلك فيها .
وذلك لأن هذه الصورة ، لو كانت وحدها لذاتها علة ، لكانت المادة تعدم
بعد عدمها ، وتكون للصورة المستأنفة مادة أخرى توجد عنها ، ولكانت تلك
المادة حادثة ، ولكان يحتاج لها إلى مادة أخرى . فيجب إذن أن تكون علة
وجود المادة شيئا مع الصورة ، حتى تكون المادة إنما يفيض وجودها عن
ذلك الشيء . لكن يستحيل أن يكمل فيضانه عنه بلا صورة ألبنة ، بل إنما يتم
الأمر بهما جميعا .

- فيكون تعلق المادة في وجودها بذلك الشيء وبصورة كيف كانت تصدر
عنه فيها ، فلا تعدم بعدم الصورة ، إذ الصورة لا تفارقها إلا لصورة أخرى
تفعل مع العلة — التي عنها مبدأ وجود المادة — ما كانت تفعله الصورة الأولى .
فبما أن هذا الثاني يشارك الأول في أنه صورة ، يشاركه في أنه يعاونه على إقامة

(٢) للصورة : الصورة ط (٣) وقد : وقد ج ، ص ، ط ، م ، ساقطة من د .
|| وحدها : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٤) تكون : + وجود ط || هي التي :
ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٨) بعد عدمها : أو بعد ما هاش ج || ولكانت : ولكن ج ، ص ،
م ، + يكون ب ، ج ، د ، ص ، م (٩) لها : بها ج (١٢) بهما : بها د
(٢٤) عنه : عنها ط || فيها : ساقطة من ج ، ط || فلا تعدم : لا تعدم م (١٥) كانت :
كان ج ، د ، ص ، ط ، م (١٦) الأول : الأول د ، ص ، ط || يعاونه :
يعاون ب ، ص ، ط ، م .

هذه المادة، وبما يخالفه يحمل المادة بالفعل جوهرًا غير الجوهر الذي كان يفعله الأول .

فكثير من الأمور الموجودة إنما تم بوجود شيئين ، فإن الإضاءة والإزالة إنما تحصل من سبب مضيء ، ومن كيفية لا بعينها تحمل الجسم المستنير قابلاً لأن ينفذ فيه الشعاع ولا ينمكس ثم تكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التي تقيمه كيفية أخرى من الألوان .

ويجب أن لا تناقش فيما آلفنا به من نفوذ الشعاع وانكاسه ، بعد أنك بالفرض بصير . ولا يبعد — إذا تأملت — أن تجد لهذا أمثلة أشد موافقة ولا يضرك أن لا تجد أيضاً مثلاً ، فإنه ليس يجب أن يكون لكل شيء مثال .

ولفائل أن يقول : إنه إن كان تعلق المادة بذلك الشيء وبصورة فيكون مجموعهما كالملة له ، وإذا بطلت الصورة بطل هذا المجموع الذي هو الملة ، فوجب أن يبطل المعلول .

فقول : إنه ليس تعلق المادة بذلك الشيء وبالصورة ، من حيث الصورة صورة معينة بالنوع ، بل من حيث هي صورة . وهذا المجموع ليس يبطل ألبتة ، فإنه يكون دائماً موجوداً ذلك الشيء ، والصورة من حيث هي صورة ،

(١) هذه : هذا ط (٢) فكثير : وكثير ج ، د ، ص ، ط ، م . (٥) لأن ينفذ : لا ينفذ ب ، م ؛ لأن لا ينفذ ج ، ص ، ط || فيه : فيها م || ولا ينكس : ولا أن ينكس ج (٦) تقيمه : ساقطة من د . (٧) وانكاسه : وانكاساته م (٨) لهذا : لهذه ج ؛ لها ط . (١٠) أن : إذا ص (١٠-١٣) وبصورة ... الشيء : ساقطة من م (١٢) فوجب : فيجب د (١٤) بالنوع : النوع م (١٥) ذلك : وذلك ص || صورة : + لم يكن المادة ط .

فيكون لو لم يكن ذلك الشيء لم تكن المادة ؛ ولو لم تكن الصورة من حيث هي صورة لم تكن المادة . ولو بطلت الصورة الأولى لا بسبب تعقب الشئ لكان يكون ذلك الشيء المفارق وحده ، ولا يكون الشيء الذي هو الصورة من حيث هو صورة . فكان يستحيل أن يفيض من ذلك الشيء وجود المادة ، إذ هو وحده بلا شريك أو شريطة .

ولكن لقائل أن يقول : إن مجموع ذلك : العلة والصورة ليس واحدا بالعدد ، بل واحد بمعنى عام ، والواحد بالمعنى العام لا يكون صلة للواحد بالعدد ، ومثل طبيعة المادة فإنها واحدة بالعدد . فنقول : إنا لا نمنع أن يكون الواحد بالمعنى العام المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد علة الواحد بالعدد ؛ وههنا كذلك ، فإن الواحد بالتوسع — مستحفظ بواحد بالعدد — هو المفارق . فيكون ذلك الشيء يوجب المادة ، ولا يتم إيجابها إلا بأحد أمور تقارنه ، أيها كانت . وأما ما هذا الشيء فستعلمه بعد .

فالصور إما صور لا تفارقها المادة ، وإما صور تفارقها المادة ولا تخلو المادة عن مثلها .

فالصور التي تفارق المادة إلى عاقب ، فإن معقبها فيها يستبقها بتعقيب تلك الصورة ، فتكون الصورة من وجه واسطة بين المادة المستبقة وبين مستقبها ،

(١) ذلك : ساقطة من جـ || الشيء : ساقطة من بـ || ولو لم : وإن لم د || لم تكن المادة ولو : ساقطة من ط (٢) ولو بطلت : فلو بطلت د (٣) ولا يكون : فلا يكون د ، ط (٤) هو صورة : هي صورة د || يفيض من : يفيض عن م (٥) بلا شريك أو شريطة : بلا شريكة وشريطة د ؛ بلا شريكة أو شريطة ص ، ط ، م (٦) والصورة : أو الصورة د (٧) بل : + هو ط (٨) طبيعة : طبيعته م (٩) لواحد بالعدد : بواحد للعدد ط || وههنا كذلك : وههنا ب ، د ، م ؛ وههنا كذلك ط (١٣) فالصور : فالصورة ب ، جـ || ؛ إما صور : إما صورة ص || وإما صور : وإما صورة جـ ، ص (١٥) فالصور : والصور ب ؛ فالصورة جـ ، ص || تفارق : + تفارقها جـ (١٦) وجه : + واحد د || وبين : + مادة د || مستبقها : معقبها د ، ط .

والواسطة في التكوين ، فإنه أولا يتقوم ذاته ، ثم يقوم به غيره أولية بالذات ، وهي العلة القريبة من المستبق في البقاء . فإن كانت تقوم بالعلة المبقية للمادة بواسطتها ، فالقوام لها من الأوائل أولا ، ثم للمادة ، وإن كانت قائمة لا بتلك العلة ، بل بنفسها ، ثم تقام المادة بها فذلك أظهر فيها .

وأما الصور التي لا تفارقها المادة فلا يجوز أن تجعل معلولة للمادة حتى تكون المادة لتتضمنها وتوجبها بنفسها ، فتكون موجبة لوجود ما تستكمل به ، فتكون من حيث تستكمل به قابلة ، ومن حيث توجهه موجودة ، فتكون توجب وجود شيء في نفسها تتصور به . لكن الشيء من حيث هو قابل ، غيره من حيث هو موجب . فتكون المادة ذات أمرين : بأحدهما تستمد ، وبالأخر يوجد عنها شيء . فيكون المستمد منهما هو جوهر المادة ، وذلك الآخر أمرا زائدا هل كونه مادة تقارنه وتوجب فيه أثرا كالطبيعة للحركة في المادة ، فيكون ذلك الشيء هو الصورة الأولى ، ويعود الكلام جذعا .

فإن الصورة أقدم من الهوى ، ولا يميز أن يقال إن الصورة بنفسها موجودة بالقوة دائما ، وإنما تصير بالفعل بالمادة ، لأن جوهر الصورة هو الفعل .

وأما طبيعة ما بالقوة فإن محلها المادة ، فتكون المادة هي التي يصلح فيها أن يقال لها إنها في نفسها بالقوة تكون موجودة ، وإنها بالفعل بالصورة ،

(١) التكوين : التكوين د . (٢) تقوم : تقوم ص (٤) بها : بذاتها ط
(٥) وأما : + تعليق || الصور : الصورة ج ، د ، ص ، ط . (٧) فتكون : + المادة ص
(٨) قابل : + من ط (٩-٨) هو قابل وبالأخر : ساقطة من م
(١٠) عنها : عه ج ، د ، ص ، ط ، م || هو : ساقطة من ص . (١١) كونه :
كونها ب ، د ، ص (١٢) وهوذ : يعود د ، ص (١٤) دائما :
ساقطة من م || نصير : + موجودة ج ، ط (١٦) بالصورة : + فيكون من حق ما سمى
مادة أن يسمى صورة وما سمى صورة أن يسمى مادة ص ، ط .

والصورة وإن كانت لا تفارق الهيولى فليست تتقوم بالهيولى ، بل بالعلة المفيدة إياها الهيولى وكيف تتقوم الصورة بالهيولى وقد بينا أنها طمها ؟ والعلة لا تتقوم بالمعلول ، ولا شيان اثنان يتقوم أحدهما بالآخر بأن كل واحد منهما يفيد الآخر وجوده . فقد بان استحالة هذا ، وتبين لك الفرق بين الذى يتقوم به الشيء وبين الذى لا يفارقه .

فالصورة لا توجد إلا فى الهيولى ، لا أن طة وجودها الهيولى ، أو كونها فى الهيولى . كما أن العلة لا توجد إلا مع المعلول ، لا أن وجود العلة هو المعلول أو كونه مع المعلول ؛ كما أن العلة إذا كانت طة بالفعل لزم عنها المعلول وأن تكون معها ، كذلك الصورة إذا كانت صورة موجودة يلزم عنها أن تقوم شيئا ؛ ذلك الشيء مقارن لذاتها . فكأن ما يقوم شيئا بالفعل ، ويفيده الوجود ، ١٠ منه ما يفيده وهو مبين ، ومنه ما يفيده وهو ملاق وإن لم يكن جزء منه مثل الجوهر للأعراض التى يلحقها أو يلزمها ، والمزاجات .

وبين بهذا أن كل صورة توجد فى مادة مجسمة ، فبعلة ما توجد ؛ أما الحادثة فذلك ظاهر فيها ، وأما الملازمة للسادة فلأن الهيولى الجسمانية إنما خصصت بها لعلة . وسليين هذا أظهر فى مواضع أخرى . ١٥

(٢) الهيولى : والهيولى ط || وكيف : فكيف ط || والعلة : فاعلة د ، ط (٣) ولا شيان اثنان : ولا شيئين اثنين د ، م (٤) فقد : قد ب ، م ؛ وقد ج ، ط || وتبين : وتبين ب ، ج ، د ، ص ، ط (٥) الهيولى : هيولى م (٦) هو : هي ب ، ج ، ص ، ط ، م (٨) أو كونه مع المعلوم : ساقطة من م (٩) موجودة : وموجودة م (١٢) أو يلزمها : ويلزمها م (١٣) فبعلة : فبعلتها ج ، ط || ما : ساقطة من ج (١٤) الملازمة : اللازمة ط ؛ المألوم د (١٥) خصصت : خصص د || لعلة ... أظهر : ساقطة من د || فى : من ج || أخرى : + إنشاء الله تعالى تمت المقالة الثانية من الفن الثالث من كتاب الشفاء بحمد الله تعالى ص .

المقالة الثالثة

وفيها عشر فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

في الإشارة إلى ما ينبغي أن يبحث عنه من حال المقولات التسع
وفي عرضيتها

- فنقول : قد بينا ماهية الجوهر ، وبيننا أنها مقولة على المفارق ، وعلى الجسم ، وعلى المادة ، والصورة . فأما الجسم فإثباته مستغنى عنه ، وأما المادة والصورة فقد أثبتناهما ، وأما المفارق فقد أثبتناه بالقوة القريبة من الفعل ، ونحن مثبته من بعد .

- وعلى أنك إن تذكرت ما قلناه في النفس ، صح لك وجود جوهر مفارق
غير جسم ، فبالحرى أن تنتقل الآن إلى تحقيق الأعراض وإثباتها . ١٠

- فنقول : أما المقولات العشرة فقد تفهمت ماهياتها في افتتاح المنطق . ثم لا يشك في أن المضاف من جعلها — من حيث هو مضاف — أمر عارض لشيء ضرورة . وكذلك النسب التي هي في "أين" و"متى" وفي "الوضع" وفي "الفعل" و"الاتصال" فإنها أحوال عارضة لأشياء هي فيها ، كالموجود في الموضوع . اللهم إلا أن يقول قائل : إن الفعل ليس كذلك ، فإن وجود الفعل ليس ١٥

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، ط (٤) وفي : فب ، به ، د ، م (٦) فأما :
وأما به || مستغنى : مستغن م ، م (٧) مثبته : + بالفعل ب (٩) تذكرت :
تذكر ط || ما قلناه : ما قلناه د (١٠) تنتقل : نقل ط (١١) أما : وأما م ||
العشرة : العشر م ، م || تفهمت : افهمت م ، ط ي تفهمنا ط (١٢) لا يشك :
لا شك م || في : ساقطة من م ، م || حيث هو مضاف : حيث مضاف به ، ط
(١٣) هي : ساقطة من م (١٤) والاتصال : وفي الاتصال م ، م (١٥) فإن : لأن ب .

في الفاعل ، بل في المفعول . فإن قال ذلك ، وسلم له ، فليس يضربها ترومه من أن الفعل موجود في شيء وجوده في الموضع ، وإن كان ليس في الفاعل .

فبقى من المقولات ما يقع فيه إشكال ، وأنه هل هو عرض أو ليس بعرض ، مقولتان : مقولة الكم ، ومقولة الكيف .

أما مقولة الكم ، فكثير من الناس رأى أن يجعل الخط والسطح والمقدار الجسماني من الجوهر ، وأن لا يقتصر على ذلك ، بل يجعل هذه الأشياء مبادئ الجواهر . وبعضهم رأى ذلك في الكميات المنفصلة ، أى الأعداد ، وجعلها مبادئ الجواهر .

وأما الكيف فقد رأى آخرون من الطبيعيين أنها ليست محمولة البتة ، بل اللون جوهر بنفسه ، والطعم جوهر آخر ، والرائحة جوهر آخر ، وأن من هذه قوام الجواهر المحسوسة ، وأكثر أصحاب الكون ذاهبون إلى هذا .

فأما شكوك أصحاب القول بجهورية الكيف ، فالأحرى بها أن تورد في العلم الطبيعي ، وكأننا قد فعلنا ذلك .

وأما أصحاب القول بجهورية الكم ، فمن ذهب إلى أن المتصلات هي جواهر ومبادئ للجواهر فقد قال : إن هذه هي الأبعاد المقومة للجوهر الجسماني ، وما هو مقوم للشيء فهو القدم ، وما أقدم من الجواهر فهو أولى بالجهورية ، وجعل النقطة أولى الثلاثة بالجهورية .

(٣) وأنه : فإنه به (٥) أن : بأن به ، د ، ط (٩) أنها : أنه د ، ط || ليست محمولة : ليس محمول (١١) الجواهر المحسوسة : الجواهر المحسوس به (١٣) وكأننا : فكأننا ط .

- وأما أصحاب المدد ، فإنهم جعلوا هذه مبادئ الجواهر ، إلا أنهم جعلوها مؤلفة من الوحدات حتى صارت الوحدات مبادئ للبادئ ، ثم قالوا : إن الوحدة طبيعة غير متعلقة في ذاتها بشيء من الأشياء ، وذلك لأن الوحدة تكون في كل شيء ، وتكون الوحدة في ذلك الشيء غير ماهية ذلك الشيء ، فإن الوحدة في الماء غير الماء ، وفي الناس غير الناس ، ثم هي بما هي وحدة مستغنية عن أن تكون شيئا من الأشياء ، وكل شيء فإنما يصير هو ما هو بأن يكون واحدا متينا ، فتكون الوحدة مبدأ للخط والسطح والكل شيء ، فإن السطح لا يكون سطحا إلا بوحدة اتصالها الخاص ، وكذلك الخط والنقطة أيضا وحدة صار لها وضع . فالوحدة صلة كل شيء . وأول ما يكون ويحدث عن الوحدة المدد . فالمدد صلة متوسطة بين الوحدة وبين كل شيء ، فالنقطة وحدة وضعية ، والخط اتنوية وضعية ، والسطح ثلاثية وضعية ، والجسم رباعية وضعية ؛ ثم تدرجوا إلى أن جعلوا كل شيء حادثا عن المدد .

- فيجب علينا أولا أن نبين : أن المقادير والأعداد أعراض ، ثم نشغل بعد ذلك بحل الشكوك التي لهؤلاء . وقبل ذلك يجب أن نعرف حقيقة أنواع الكمية ، والأولى بنا أن نعرف طبيعة الوحدة ، فإنه يحق علينا أن نعرف طبيعة الواحد في هذه المواضع بشيئين : أحدهما ، أن الواحد شديد المناسبة للوجود الذي هو موضوع هذا العلم ؛ والثاني ، أن الواحد مبدأ ما بوجه ما للكمية .

(٥) وفي : في د (٧) والسطح : والسطح ص ، ط ، م (٨) وكذلك : فكذلك م ||
الخط : للخط م || أيضا : ساطعة من د (٩) ما يكون : ما يكون ص ، م
(١٠) فالنقطة : لها ط (١١) اتنوية : اتنوب ، م (١٣) نيين : نيين د (١٤) ذلك :
ساطعة من د || يجب : + علينا ص ، ط (١٥) الوحدة : الواحد م (١٦) هذه المواضع :
هذا الموضع ط (١٧) والثاني : الثاني م || أن : لأن ب ، د ، م .

أما كونه مبدأ للعدد ، فأمر قريب من المتأمل . وأما لتصل فلأن
الاتصال وحدة ما ، وكأنه حلة صورية للتصل ، ولأن المقدار كونه مقدارا
هو أنه بحيث يقدر ، وكونه بحيث يقدر هو كونه بحيث يعد ، وكونه بحيث
يعد كونه بحيث أن له واحدا .

(١) لتصل : المتصل د (٢) وكأنه : وكأنها ج ، ط (٤) واحدا : واحدا واحدا ص .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في الكلام في الواحد

فنفول : إن الواحد يقال بالتشكيك على مدان تتفق في أنها لا قسمة فيها

- بالفعل من حيث كل واحد هو هو ، لكن هذا المعنى يوجد فيها بتقديم وتأخر ،
وذلك بمد الواحد بالعرض .

والواحد بالعرض هو أن يقال في شيء يقارن شيئا آخر ، أنه هو الآخر ،

وأنهما واحد . وذلك إما موضوع ومحول عرضي ، كقولنا : إن زيدا

وابن عبد الله واحد ، وإن زيدا والطبيب واحد ؛ وإما محولان موضوع ،

- كقولنا : الطبيب هو وابن عبد الله واحد ، إذ عرض أن كان شيء واحد

طبيبا وابن عبد الله ؛ أو موضوعان في محول واحد عرضي ، كقولنا : الثلج

والجص واحد ، أي في البياض ، إذ قد عرض أن حمل عليهما عرض واحد .

لكن الواحد الذي بالذات ، منه واحد بالجنس ، ومنه واحد بالنوع

وهو الواحد بالفصل ، ومنه واحد بالمناسبة ، ومنه واحد بالموضوع ، ومنه

واحد بالعدد .

(٣) في ... الواحد : ساقطة من د || في الواحد : وحده ج (٤) بالتشكيك :

لتشكيك د || تنفق : متفق د (٥) بالفعل : ساقطة من ط ، م || وتأخر : وتأخر

(٨) وأنهما : فإنهما د (٩) موضوع : موضع ط ، م (١٠) كقولنا : + إن ج ، د ، ص ||

واحد إذ : واحداني م (١١) موضوعان : موضوعات م (١٢) حمل : يحمل ط .

والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال ، وقد يكون بالتماس ، وقد يكون لأجل نوعه ، وقد يكون لأجل ذاته . والواحد بالجنس قد يكون بالجنس القريب ، وقد يكون بالجنس البعيد . والواحد بالنوع كذلك قد يكون بنوع قريب لا يتجزأ إلى أنواع ، وقد يكون بنوع بعيد فيوافق أحد قسمي الباب الأول ، وإن كان هناك اختلاف في الاعتبار .

وإذا كان واحداً بالنوع فهو لا محالة واحد بالفصل ، ومعلوم أن الواحد بالجنس كثير بالنوع ، وإن الواحد بالنوع قد يجوز أن يكون كثيراً بالعدد ، وقد يجوز أن لا يكون إذا كانت طبيعة النوع كلها في شخص واحد ، فيكون من جهة نوما ومن جهة لا يكون نوما ، إذ هو من جهة كل ومن جهة ليس بكل . وتأمل هنا في الوضع الذي نتكلم فيه من الكل ، أو تذكر مواضع صلفت لك .

وأما الواحد بالاتصال فهو الذي يكون واحداً بالفعل من جهة ، وفيه كثرة أيضاً من جهة .

أما الحقيقي فهو الذي تكون فيه الكثرة بالقوة فقط ، وهو إما في الخطوط : فالذي لا زاوية له ، وفي السطوح أيضاً : البسيط المسطح ، وفي المجسمات : الجسم الذي يحيط به سطح ليس فيه انفراج على زاوية ، ويليه ما يكون فيه كثرة بالفعل إلا أن أطرافها تتقيد عند حد مشترك مثل جملة الخططين المحيطين

(٢) والواحد : فالواحد بـ ، ص ، ط ، م (٤) لا يتجزأ : ولا يتجزأ بـ ، ص ، ط ، م || فيوافق : ويوافق د (٥) اختلاف : خلاف م (٧) الواحد بالنوع : + فهو لا محالة واحد بالفعل وأن الواحد بالجنس كثيراً بالنوع وأن الواحد بالنوع د || كثيراً : ساطعة من د (٨) كانت : كان م || كلها : كله د ، م (٩) ومن جهة لا يكون : ومن لا يكون د (١٥) أيضاً : + من د ؛ ساطعة من م (١٦) الجسم : الجسم أيضاً م .

بالزاوية ، ويليهِ أن تكون الأطراف متماسة تماما يشبه المتصل في تلازم حركة بعضها لبعض فتكون وحدتها كأنها تابعة لوحدة الحركة لأن هناك التماسا ، وذلك كالأعضاء المؤلفة من أعضاء ، وأولى ذلك ما كان التماسه طبيعيا لا صناعيا .

- الوحدة بالجملة في هذه أضعف ، وتخرج عن الوحدة الانصلابية إلى الوحدة الاجتماعية . فالوحدة الانصلابية أولى من الاجتماعية بمعنى الوحدة ، وذلك أن الوحدة الانصلابية لا كثرة فيها بالفعل ، والوحدة الاجتماعية فيها كثرة بالفعل . فهناك كثرة غشيتها وحدة لا تزيل عنها الكثرية .

- والوحدة بالانصال إما معتبرة مع المقدار فقط وإما أن تكون مع طبيعة أخرى مثل أن تكون ماء أو هواء . ويعرض للواحد بالانصال أن يكون ١٠ واحدا في الموضوع ، فإن الموضوع المتصل بالحقيقة جسم بسيط متفق الطبع ، وقد علمت هذا في الطبيعيات . فيكون موضوع وحدة الانصال واحدا أيضا في الطبيعة من حيث أن طبيعته لا تنقسم إلى صور مختلفة ؛ بل نقول : إن الواحد بالعدد لا شك أنه غير منقسم بالعدد من حيث هو واحد ، بل ولا غيره مما هو واحد منقسم من حيث هو واحد ، لكنه يجب أن ينظر فيه من حيث ١٥ الطبيعة التي عرض لها الوحدة ، فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس من طبيعته التي عرض لها الوحدة أن يتكرر مثل : الإنسان الواحد ، ومنه ما من طبيعته ذلك كالماء الواحد والخط الواحد فإنه قد يصير الماء مياها والخط خطوطا .

(٣) أعضاء : الأعضاء ط (٦) فالوحدة : والوحدة ج (٧) بالفعل : + هناك كثرة بالفعل د (٨) كثرة : + بالفعل ج ، ص ، ط || غشيتها : غشيتها ج || لا تزيل : لا تزيد ط || الكثرية : الكثرة ب ، د ، د ، ص ، ط (٩) أن تكون : ساقطة من د ، ص ، م (١١) المتصل : متصل ص ، م || بالحقيقة : بالفعل د (١٢) علمت : + أن م (١٥) من حيث هو واحد : + به م || لكه : لكن د (١٨) كالماء الواحد والخط الواحد : كالواحد د .

والذى ليس من طبيعته ذلك فلما أن يكون قد يتكرر من وجه آخر ، وإما أن لا يكون . مثال الأول : الواحد بالمدد من الناس ، فإنه لا يتكرر من حيث طبيعته ، أى من حيث هو إنسان إذا قسم ، لكنه قد يتكرر من جهة أخرى إذا قسم إلى نفس وبدن ، فيكون له نفس وبدن وليس واحد منهما بإنسان . وأما الذى لا يكون فهو على قسمين : إما أن يكون موجودا له — مع أنه شئ ليس بمنقسم — طبيعة أخرى ، وإما أن لا يكون . فإن كان موجودا له مع ذلك طبيعة أخرى فلما أن تكون تلك الطبيعة هى الوضع وما يناسب الوضع ، فتكون نقطة والنقطة لا منقسمة من حيث هى نقطة ولا من جهة أخرى ، وهناك طبيعة غير الوحدة المذكورة ؛ وإما أن لا يكون الوضع وما يناسبه ، فيكون مثل العقل والنفس ، فإن العقل له وجود غير الذى يفهم من أنه لا ينقسم ، وليس ذلك الوجود بوضع ، وليس ينقسم فى طبيعته ولا فى جهة أخرى . وأما الذى لا يكون هناك طبيعة أخرى فكيفس الوحدة التى هى مبدأ المدد ، أعنى التى إذا أضيف إليها غيرها صار مجموعهما مددا . فن هذه الأصناف من الوحدة لا ينقسم مفهومه فى الذهن ، فضلا عن قسمة مادية أو مكانية أو زمانية .

ولند قسم الذى يتكرر أيضا من حيث الطبيعة الواحدة بالوحدة ومن حيث الاتصال ، فن ذلك أن يكون تكرر فى الطبيعة التى هى لذاتها معدة لكثرة عن الوحدة ، وهذا هو المقدار ؛ ومن ذلك أن يكون تكرر فى طبيعة

(٣) لد : ساقطة من م (٦) له : ساقطة من ج ، د ، م (١١) من أنه : منه طا ||
الوجود : الموجود م || طبيعته : طبيعة ج ، د ، م ، ط (١٢) فكيفس : كيفس ط
(١٣) التى : الذى د (١٤) الأصناف : الانصاف د || ما لا ينقسم : لا ينقسم ج ، ط
(١٥) أرمكانية : مكانية م (١٦) حيث : + له م .

إنما لها الوحدة المدة للتكثر بسبب غير نفسها ، وذلك هو الجسم البسيط مثل الماء . فإن هذا الماء واحد بالعدد وهو ماء وفي قوته أن يصير مياهها كثيرة بالعدد لا لأجل المائية ، بل لمقارنة السبب الذي هو المقدار . فتكون تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة بالنوع وواحدة أيضا بالموضوع ، لأن من طبع موضوعها أن تتحد بالفعل واحدا بالعدد .

ولا كذلك أشخاص الناس ، فإنها ليس من شأن مدة موضوعات منها أن يتحد موضوع لإنسان واحد نعم كل واحد منها واحد بموضوعه الواحد ، ولكن ليس المجتمع من الكثرة واحدا بالموضوع ، وليس حاله حال كل قطعة من الماء ، فإنها واحدة في نفسها بموضوعها .

والجملة يقال إنها واحدة في الموضوع ، إذ من شأن موضوعاتها أن تتحد موضوعا واحدا بالاتصال ، فيكون حملتها حيلث ماء واحدا .

لكن كل واحد من هذين القسمين إما أن يكون حاصل فيه جميع ما يمكن أن يكون له أولا يكون ، فإن كان فهو تام وواحد بالتام ، وإن لم يكن فهو كثير ، ومن مادة الناس أن يجعلوا الكثير غير الواحد . وهذه الوحدة التامة إما أن تكون بالفرض والوهم والوضع كدرهم تام ودينار تام ، وإما أن تكون بالحقيقة . وذلك إما بالصناعة كالبيت التام ، فإن البيت ناقص لا يقال له بيت واحد . وإما بالطبيعة كشخص إنسان واحد تام الأعضاء .

(٢) وهو ماء وفي : مآ في ب ؛ وما في د ؛ ماء وفي ص ، م (٤) وواحدة : ووحدة د
(٩) بموضوعها : لموضوعها د ؛ بموضوعه ج (١١) بالاتصال : سافطة من د ، ص ، م
(١٢) لكن : ولكن ب || فيه : في ط (١٣) تام : انتام د (١٤) الواحد : واحد د
، ص ، م || الوحدة : سلفطة من ج || التامة : التامة م (١٥) والوهم : سافطة
من د ، ص ، م ، م .

ولأن الخط المستقيم قد يقبل زيادة في استقامة ليست موجودة له ، فليس
بواحد من جهة التمام .

وأما المستدير فلاذ ليس يقبلها ، بل حصلت له بالطبع الإحاطة بالمركز من
كل جهة ، فهو تام وواحد بالتمام ، ويشبه أن يكون أيضا كل شخص من الناس
واحدا من هذه الجهة ، فيكون بعض الأشياء يلزمه التمام كالأشخاص والخط
المستدير ، وبعضها لا يلزمه التمام كالماء والخط المستقيم .

وأما الواحد بالمساواة فهو بمناسبة ماء مثل أن حال السفن عند الربان وحال
المدينة عند الملك واحدة ، فإن هاتين حالتان متفتتان ، وليس وحدتهما بالعرض ،
بل وحدة ما يقصد بهما بالعرض ، أعني وحدة السفينة والمدينة بهما هي وحدة
بالعرض . وأما وحدة الحاتين فليست الوحدة التي جعلناها وحدة بالعرض .

فقول من رأس : إنه إذا كانت الوحدة إما أن تقال على أشياء كثيرة بالعدد ،
أو تقال على شيء واحد بالعدد ، وقد بينا أنا حصرنا أقسام الواحد بالعدد .

فنل إلى الحيلة الأخرى ، فنقول : وأما الأشياء الكثيرة بالعدد فإنما يقال
لها من جهة أخرى واحدة لاتفاق بينها في معنى . فإما أن يكون اتفاقها في نسبة
أو في محمول غير النسبة ، وإما في موضوع . والمحمول إما جلس ، وإما نوع ،

(٣) حصلت : حصل ب ، ج ، ط || الإحاطة : والإحاطة د ، م . (٤) وواحد :
هو واحد ب ، ج ، ط ، م || بالتام : بالتام د || أيضا : ساطعة من ب (٥) كالأشخاص
والخط المستدير : ساطعة من م (٦) كالماء والخط المستقيم : ساطعة من م (٧) بالمساواة :
بالتسوية من ، بالنسبة هاش من || فهو : فهو ج ، د ، ط ، م || بمناسبة : مناسبة ج ،
د ، م ، ط (٨) عند : من ب ، ط ، م || الملك : الملك د (١٠) وأما :
ساطعة من م ، ط || الحاتين : الحاتين من ، الحاتين ط || ظهت : ظهت ج ، ط
(١١) نقول : نقول من || كثيرة : هي كثيرة ج ، م ، م هي كثرة د ، ط (١٢) أنا :
إذا من || حصرتنا : حصرتنا ب (١٤) لا تفاق : لاتفاق د ، ط || بينها : بينها ب ، ط ، م
|| نسبة : بالنسبة د ، النسبة من ، ط ، م (١٥) موضوع : الموضوع ط .

وإما فصل ، وإما عرض ، فيكون مهلا طيك من هذا الموضع أن تعرف أنا
قد حققنا أقسام الواحد ، وأنت تعرف مما قد عرفت أيها أولى بالوحدة وأسبق
استحقاقا لها ، فتعرف أن الواحد بالجنس أولى بالوحدة من الواحد بالمناسبة ،
وأن الواحد بالنوع أولى من الواحد بالجنس ، والواحد بالعدد أولى من الواحد
بالنوع ، والبسيط الذي لا ينقسم بوجه أولى من المركب ، والتمام من الذي
• ينقسم أولى من الناقص .

والواحد قد يطابق الموجود في أن الواحد يقال على كل واحد من المقولات
كالموجود ، لكن مفهومهما — على ما علمت — مختلف ، ويتفقان في أنه
لا يدل واحد منهما على جوهر بشيء من الأشياء ، وقد علمت ذلك .

(١) وإما فصل : فصل م (٢) وأنت : فأنت د ، وأنت ج ، ط (٨) مفهومهما :
مفهومها ط ، م || على ما علمت : كما علمت د ، ص ، م (٩) بشيء : على م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في تحقيق الواحد والكثير وإثبات أن العدد مرض

والذى يصعب علينا تحقيقه الآن ماهية الواحد . وذلك أنا إذا قلنا : إن
الواحد هو الذى لا يتكرر ضرورة ، فأخذنا في بيان الواحد الكثرة .

وأما الكثرة فمن الضرورة أن نُحد بالواحد ، لأن الواحد مبدأ الكثرة ، ومنه
وجودها وماهيتها ، ثم أى حد حددنا به الكثرة استعملنا فيه الواحد بالضرورة .

فمن ذلك ما نقول : إن الكثرة هي المجتمع من وحدات ، فقد أخذنا الوحدة
في حد الكثرة ، ثم عملنا شيئا آخر وهو أنا أخذنا المجتمع في حدها ، والمجتمع

يشبه أن يكون هو الكثرة نفسها . وإذا قلنا من الوحدات أو الواحدات أو الآحاد
فقد أوردنا بدل لفظ الجمع هذا اللفظ ، ولا يفهم معناه ولا يبرى إلا بالكثرة .

وإذا قلنا : إن الكثرة هي التي تعد بالواحد ، فنكون قد أخذنا في حد الكثرة
الوحدة ، ونكون أيضا قد أخذنا في حدها العدد والتقدير ، وذلك إنما يفهم
بالكثرة أيضا .

(٣) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ج ، د ، ط (٤) والذى : الذى ب ، ج ،
ص ، ط ، م || تحقيقه الآن : الآن تحقيق ص ، ط || وذلك : والكثيرين ط
(٥) أخذنا : فإنا أخذنا د (٨) هي : هو ب ، ج ، ص ، ط ، م (٩) عملنا : ملنا د
(١١) أوردنا : أخذنا ج ، د ، ص ، م || بدل : ساقطة من ج ، د ، ص ، ط ، م
|| الجمع : الجمع م ، + مع ج ، ص ، ط ، م || هذا : وهذا د | أولا يفهم : لا يفهم
د ، ص (١٢) وإذا : وإن ج || فنكون : نكون م (١٣) الوحدة : الواحد ط
|| وذلك : + هو ب ، د ، ط .

فما أعسر علينا أن نقول في هذا الباب شيئاً يتد به ، لكنه يشبه أن تكون
الكثرة أيضاً أعرف عند تخيلنا ، والوحدة أعرف عند عقولنا ، ويشبه أن تكون
الوحدة والكثرة من الأمور التي تصورها بدياً ، لكن الكثرة تفعلها أولاً ،
والوحدة نعقلها من غير مبدأ لتصورها عقل ، بل إن كان ولا بد نغالي . ثم يكون
تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفاً عقلياً ، وهناك تؤخذ الوحدة متصورة بذاتها
ومن أوائل التصور ، ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة تنبيهاً يستعمل فيه المذهب
الخيلي لنومي* إلى معقول عندنا لا نتصوره حاضراً في الذهن .

فإذا قالوا : إن الوحدة هي الشيء الذي ليس فيه كثرة دلّوا على أن المراد
بهذه اللفظة الشيء المعقول عندنا بدياً الذي يقابل هذا الآخر أو ليس هو فينبه
عليه بسلب هذا عنه .

والمعجب ممن يحدد العدد فيقول : إن العدد كثرة مؤلفة من وحدات أو من
آحاد ، والكثرة نفس العدد ، ليس كالجنس للعدد ، وحقيقة الكثرة أنها مؤلفة
من وحدات . فقولهم : إن الكثرة مؤلفة من وحدات ، كقولهم : إن الكثرة
كثرة . فإن الكثرة ليست إلا اسماً للأولف من الوحدات .

فإن قال قائل : إن الكثرة قد تؤلف من أشياء غير الوحدات مثل الناس ،
والدواب . فنقول : إنه كما أن هذه الأشياء ليست وحدات ، بل أشياء موضوعة
للوحدات ، كذلك أيضاً ليست هي بكثرة ، بل أشياء موضوعة للكثرة ، وكما
أن تلك الأشياء هي واحداً لا وحدات ، فكذلك هي كثيرة لا كثرة .

(١) يشبه : يشبه ب ، ج ، د ، ط (٢) تخيلنا : تخيلنا ط ؛ تخليته م || والوحدة
أعرف عند عقولنا : ساقطة من ب ، م (٤) نعقلها : + أولاً والوحدة نعقلها ج ،
د ، ص ، ط || بل : ساقطة من م || نغالي : نغالي ط (٥) وهناك : وهناك ب ، ج ،
د ، ص ، ط || بذاتها : بذاتها ط (٩) أوليس : ليس د ؛ إذ ليس هامش ص
(١٦) فنقول : فيقال د ، ص ، م (١٨) واحداً : آحاد ص ، ط || فكذلك :
كذلك ج ، د ، ص ، ط ، م || كثيرة لا كثرة : كثرة لا كثيرة م .

والذين يحسبون أنهم إذا قالوا : إن العدد كمية متفصلة ذات ترتيب ، فقد تخلصوا من هذا ، لما تخلصوا . فإن الكمية يحوج تصورها للنفس إلى أن تعرف بالجزء والقسم أو المساواة . أما الجزء والقسم فإنما يمكن تصورهما بالكمية ، وأما المساواة فإن الكمية أعرف منها عند العقل الصريح لأن المساواة من الأعراض الخاصة بالكمية التي يجب أن توجد في حدها الكمية .

فيقال : إن المساواة هي اتحاد في الكمية والترتيب الذي أخذ في حد العدد أيضا ، هو مما لا يفهم إلا بعد فهم العدد . فيجب أن يعلم أن هذه كلها تنبيهات مثل التنبيهات بالأمثلة والأسماء المتقارنة ، وأن هذه المعاني متصورة كلها أو بعضها لنواتها ، وإنما يدل عليها بهذه الأشياء لينبه عليها وتميز فقط .

١٠ فنقول الآن : إن الوحدة إما أن يقال عليها الأعراض ، وإما أن يقال على الجواهر . فإذا قيلت على الأعراض فلا تكون جوهرًا ، ولا شك في ذلك ، وإذا قيلت على الجواهر فليست يقال عليها كفصل ولا جنس البتة ، إذ لا دخول لها في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر ، بل هو أمر لازم للجوهر ، كما قد علمت . فلا يكون إذن قولها عليها قول الجنس والفصل ، بل قول "عرضي" . فيكون الواحد جوهرًا ، والوحدة هي المعنى الذي هو العرض ، فإن العرض الذي هو أحد الخمسة - وإن كان كونه عرضًا بذلك المعنى - قد يجوز عليه أن يكون جوهرًا ، وإنما يجوز ذلك إذا أخذ مركبًا ، كالأبيض . وأما طبيعة المعنى البسيط منه

(٣) بالكمية : بالكمية ، طامس ص (٤) لأن : ولأن د (٥) الخاتمة : الخاتمة م || توجد : توجد ص (٦) لينبه عليها : ساقطة من د (٧) قولها : قوله ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) جوهرًا والوحدة : ساقطة من د (٩) وإنما : وإنما ج ، د ، ص ، ط ، م || ذلك : + عليه م || المعنى : بالمعنى ج ، ط .

فهى لا محالة عرض بالمعنى الآخر، إذ هو موجود فى الجوهر وليس بجزء منه ولا يصح قوامه مفارقة له .

فلننظر الآن فى الوحدة الموجودة فى كل جوهر التى ليست بجزء منه مقومة له، هل يصح قوامها مفارقة للجوهر ؟

- فنقول : إن هذا مستحيل ، وذلك لأنها إن قامت وحدة مجردة لم يخل إما أن تكون مجرد أن لا تنقسم وليس هناك طبيعة هى المحمول عليها أنها لا تنقسم، أو تكون هناك طبيعة أخرى . والقسم الأول محال ، فإنه لا أقل من يكون هناك وجود ، ذلك الوجود لا ينقسم ، فإن كان ذلك الوجود لا محالة معنى غير الوحدة وأنه لا ينقسم، فإما أن يكون ذلك الوجود جوهرًا أو يكون عرضًا، فإن كان عرضًا فالوحدة فى عرض لا محالة ثم فى جوهر ، وإن كان جوهرًا ١٠ — والوحدة لا تفارقه — فهى موجودة فيه وجود ما فى الموضوع ، وإن كانت مفارقة ، تكون الوحدة — إذا فارقت ذلك الجوهر — يكون لها جوهر آخر تصير إليه وتقارنه إذا فرض وجودها مقارنة لجوهرية ، ويكون ذلك الجوهر — لو لم نصر إليه هذه الوحدة — لم تكن له وحدة ، وهذا محال .
- أو تكون له وحدة كانت ووحدة لحقت ، فتكون له وحدتان لا وحدة ، فيكون ١٥ جوهران لا جوهر واحد ، لأن ذلك الجوهر واحدان ، وهذا محال . وأيضا فإن كانت كل وحدة فى جوهر آخر، فأحد الجوهرين لم تنتقل إليه الوحدة

(٢) ولا يصح : لا يصح ط (٣) مقومة : مقوم ب، ج، ط، م (٤) مفارقة : مفارقات، ج، د، ط، م (٩) الوجود : الموجود من (١٠) عرض : العرض ب، ج، د، ط (١١) والوحدة : فالوحدة ج، ط (١٢) مفارقة : مفارقة من ، ط (١٣) وتقارنه : وتقارنه هاشم من ، م || إذا : وإذا م (١٤) هذه : ذلك ط || لم تكن له وحدة : ساقطة من د (١٥) لا وحدة : ساقطة من د ، م (١٧) فأحد : وأحد م .

وعاد الكلام جذعا فيما انتقل إليه الوحدة وصار أيضا جوهرين ، وإن كانت كل وحدة في الجوهرين جميعا فتكون الوحدة اثنوية ، هذا خلف . فقد بان أن الوحدة ليس من شأنها أن تفارق الجوهر الذي هي فيه .

ونبدئ فنقول : إنه إن كانت الوحدة ليست مجرد أنها لا تنقسم ، بل كانت وجوداً لا ينقسم حتى يكون الوجود داخلاً في الوحدة لا موضوعاً لها ، فإذا فرضنا أنه قد فارقت هذه الوحدة الجوهر إن كانت يمكن أن توجد بذاتها كانت وجوداً لا ينقسم مجرداً ولم تكن وجوداً لا ينقسم فقط ، بل تكون الوحدة وجوداً جوهرياً لا ينقسم إذا قام ذلك الوجود لا في موضوع . فلا تكون للأعراض وحدة بوجه من الوجوه . وإن كان للأعراض وحدة تكون وحدتها غير وحدة الجوهر ، وتكون الوحدة تقال عليها باشتراك الاسم .

فيكون أيضاً من الأعداد ما تأليفه من وحدة الأعراض ، ومن الأعداد ما تأليفه من وحدة الجواهر فننظر هل يشتركان في معنى الوجود الذي لا ينقسم أولاً يشتركان ؟ فإن لم يشتركا فتكون الوحدة في أحدهما وجوداً متقهماً وفي الآخر ليس كذلك . ولنا معنى بوحدة الأعراض أو الجواهر ذلك ، حتى نرى في أحدهما بالوحدة شيئاً غير أنه وجود غير متقسم . وإن اشتركا في ذلك المعنى ، فذلك المعنى هو الوجود الغير المتقسم الذي إياه نرى بالوحدة ؛ وذلك المعنى أعم من المعنى الذي ذكرناه قبيل الآن ، فإن ذلك كان يلزمه

(٢) وحدة : واحدة د || اثنوية : اثني ب ، م || قدبان : فين ج ، د ، ط ،
 فين ص ، م (٤) ونبدئ : وبدأ م (٥) لما : له م (٧) تكن : + أحتاج ، د ،
 ص ، ط ، م (٨) إذا : إذ ج ، د ، ص ، ط (٩) كان : كانت د
 (١١-١٢) الأعراض ... ما تأليفه : ساطعة من م (١٢) من وحدة : ساطعة من م
 (١٤) الآخر : الأخرى ب ، د ، ص ، ط ، ط ، م (١٦) تلك : وذلك د .

مع كونه وجوداً لا ينقسم ، أن يكون وجوداً جوهرياً ، إذ قد كان يمكن فرضه مجرداً ، وذلك المعنى لا محالة إن كان جوهراً لم يمرض للمرض ، وليس يلزم أن نقول إنه إن كان عرضاً لم يمرض للجوهر ، فإن الجوهر يمرض له المرض ويقوم به المرض ، والمرض لا يمرض له الجوهر حتى يكون قائماً فيه .

- فإذاً الوحدة الجامعة أعم من ذلك المعنى وكلامنا فيها ، ومن حيث هي وجود لا ينقسم فقط بلا زيادة أخرى وذلك لا يفارق موضوعاته وإلا صار ذلك المعنى الأخص . فإنه من المحال أن تكون الوحدة وجوداً غير منقسم في الأعراض والجواهر ويموز مع ذلك أن تفارق ، فيكون جوهراً عرض لمرض ، أو أن تكون الوحدة مختلفة في الجواهر والأعراض .

- ١٠ فبين أن الوحدة حقيقتها معنى عرضي ومن جملة اللوازم للأشياء .

وليس لقائل أن يقول: إن هذه الوحدة إنما لا تفارق على سبيل ما لا تفارق المعاني العامة قائمة دون فصولها ، كما لا تفارق الإنسانية الحيوانية . وامتناع هذه المفارقة لا يوجب العرضية ، بل إنما يوجب العرضية امتناع مفارقة يكون للمعنى المحصل الموجود المشخص .

- ١٥ فنقول: ليس الأمر كذلك ، فإن نسبة ما فرضناه أعم إلى ما فرضناه أخص ليس نسبة المنقسم إليه بفصل مقوم . فقد بينا أن الوحدة غير داخلية في حد جوهر أو عرض ، بل نسبة لازم عام . وإذا أشرنا إلى بسيط واحد منه كان

(١) وجوداً : وجودياً د ، م (٢) إن : إذ م (٣) إن : ساقطة من د
(٦) موضوعاته : موضوعاته م (٧) فإنه : فإذا كان هذا ب ، ج ، وإذا كان هذا د ، م ، فإذا كان م || المحال : + أعني ج ، م (٨) الجواهر : الجوهر ط
(١١) إنما : قائماً م (١٢) كما ... الحيوانية : ساقطة من م (١٤) الموجود المشخص : الوجود المشخصة م (١٥) إلى ما فرضناه : ساقطة من م .

متميز الذات عن التخصيص الذي يقارنه ، لا كاللونية التي في الياض ، فإذا
مع أنه غير مفارق مع إن المحمول الذي هو معنى لازم عام مشتق الاسم من
اسم معنى بسيط هو معنى الوحدة، وذلك البسيط عرض . وإذا كانت الوحدة
عرضا ، فالعدد المؤلف من الوحدة عرض .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في أن المقادير أعراض

وأما الكميات المتصلة فهي مقادير المتصلات، أما الجسم الذي هو الكم فهو

- مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة ، على ما عرفت في عدة مواضع ،
وأما الجسم بالمعنى الآخر الداخلى في مقولة الجوهر فقد فرغنا منه .

وهذا المقدار قد بان أنه في مادة ، وأنه يزيد وينقص والجوهر باق ، فهو

عرض لا محالة ، ولكنه من الأعراض التي تتعلق بالمادة وبشيء في المادة ،

لأن هذا المقدار لا يفارق المادة إلا بالتوهم ، ولا يفارق الصورة التي

- للمادة ، لأنه مقدار الشيء المتصل الذي يقبل أبعاد كذا ، وهذا لا يمكن أن

يكون بلا هذا الشيء المتصل كما أن الزمان لا يكون إلا بالمتصل الذي هو المسافة

وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يسمح بكذا كذا مرة ، أو لا ينتهي

المسح إن توهم غير متناه توهما . وهذا مخالف لكون الشيء بحيث يقبل فرض

الأبعاد المذكورة ، فإن ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم . وأما أنه يسمح بكذا

- كذا مرة ، أو أنه لا يغنى مسحه بكذا البتة ، فقد يختلف فيه جسم وجسم .

(٣) المقادير : الكميات د || أعراض : عرض م (٤) المتصلة : ساقطة من ط || فهو :

وهوب (٦) منه : عنه ب ، ج ، ص ، ط (A) وبشيء : وبين د

(١٠) مقدار : + هذا ص || الشيء المتصل : الشيء ب ، ص ، ط ، م و المتصل ج ||

أبعاد : أبعاد ج || لا يمكن : لا يكون د (١١) هذا الشيء المتصل : هذا الشيء ب ، ص ، م

(١٢) كذا مرة : وكذا مرة ج ، ط ، ساقطة من د || أولا ينتهي : منه أولا ينتهي ص ؛

منه أولا ينتهي م (١٣) مخالف : يخالف م (١٤) أنه : + جسم د (١٥) كذا : وكذا ج ،

ط ، بكذا د || أو أنه : وأنه ج ، ط ، م || مسحه : + مسحه د .

فهذا المعنى هو كمية الجسم ، وذلك صورته . وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوهم ألبتة ، لكن هي والصورة تشاركان المادة في الوهم .

وأما السطح والخط فبالحرى أن يكون له اعتبار أنه نهاية ، واعتبار أنه مقدار ، وأيضا للسطح اعتبار أنه يقبل فرض بُعدين فيه على صفة الأبعاد المذكورة ، أعنى بُعدين فقط يتقاطعان على زاوية قائمة ؛ وأيضا أنه يقدر ويمسح ، ويكون أعظم وأصغر ، وأنه يفرض فيه أيضا أبعاد بحسب اختلاف الأشكال .

فلتأمل هذه الأحوال فيه فنقول : أما قبوله لفرض بُعدين فلأنما ذلك له لأنه نهاية الجسم الذى هو قابل لفرض الأبعاد الثلاثة ، فإن كون الشيء نهاية لقابل الثلاثة من حيث هو نهاية لمثل ذلك لا أنه نهاية مطلقا ، ومقتضاه أن يكون قابلاً لفرض بُعدين ، وليس هو بهذه الجهة مقدار ، بل هو بهذه الجهة مضاف . وإن كان مضافاً لا يكون إلا مقداراً ، وقد عرفت الفرق بين المضاف مطلقا وبين المضاف الذى هو المقولة التى لا تجوز ، كل ما يبتأ أن يكون مقداراً أو كيفاً . وأما أنه مقدار فهو بالجهة الأخرى التى بها يمكن أن يخالف فيه من السطوح في القدر والمساحة ولا يمكن أن يخالفها بالمعنى الأول بوجه ، لكنه من الجهتين جميعا عرض ، فإنه من حيث هو نهاية عارض للتناهي ، لأنه موجود فيه بجزء منه ولا يقوم دونه ، وقد قلنا إنه ليس من شرط الموجود فى شيء أن يطابق ذاته ، وأما أين قلنا هذا فنحن الطبعيات ، فليتأمل هناك إن عرضت من هذه الجهة شبهة .

(٢) لكن : هـ م (٣) وأما : فأما د || له : ساقطة من م (٧) فيه : ساقطة من ب || بُعدين : البعدين جـ ، د ، م (٨) الأبعاد : ساقطة من بـ ، جـ ، د ، ط ، م (٩) أنه : أنها م (١٢) المقولة التى : مقولة أى جـ ، د ، ط ، م (١٣) التى : التى جـ || بها : لها ط ، م (١٤) لكه : لكن ط .

وأيضاً من حيث هو مقدار هو عرض ، ولو كان كون السطح بحيث يفرض فيه بعدان أمراً له في نفسه لم تكن نسبة المقدارية في السطح إلى ذلك الأمر نسبة المقدارية إلى الصورة الجسمية ، بل تكون نسبة ذلك المعنى إلى المقدارية في السطح نسبة فصل إلى جنس ، والنسبة الأخرى نسبة عارض إلى صورة . وأنت تعلم هذا بتأمل الأصول .

٥

- واعلم أن السطح لمريضته ما يحدث ويبطل في الجسم بالاتصال والانفصال واختلاف الأشكال والتقاطيع ، وقد يكون سطح الجسم مسطحاً ، فيبطل من حيث هو مسطح ، فيحدث مستدير . وقد علمت فيما سلف من الأقاويل أن السطح الواحد بالحقيقة لا يكون موضوعاً للكرية والتسطيح في الوجود ، ولذلك ليس كما أن الجسم الواحد يكون موضوعاً لاختلاف أبعاد بالفعل تترادف عليه ١٠ فكذلك السطح إذا أزيل عن شكله حتى تبطل أبعاده فلا يمكن ذلك إلا بقطعه . وفي القطع إبطال صورة السطح الواحدة التي بالفعل ، وقد علمت هذا من أقوال أخرى ، وعلمت أن هذا لا يلزم في الميولي حتى تكون الميولي للاتصال غيرها للانفصال ، وقد علمت أنه إذا أُلْفِتْ مَطْوَحٌ ووصل بعضها ببعض تأليفاً ١٥ يبطل الحدود المشتركة . كان الكائن سطحاً آخر بالعدد ، لو أعيد إلى تأليفه الأول لم يكن ذلك السطح الأول بالمدد بل آخر مثله بالعدد ، وذلك لأن المعدوم لا يعاد .

(١) وأيضاً : + هو ج د ، ط ، م (٢) أمراه : أمر إليه ط || نسبة : نسبه ط
(٤) السطح : + إلى ط (٦) ما يحدث : ما يمرض يحدث م (٧) والتقاطيع : والتقاطيع د
(٨) فيحدث : ويحدث م (٩) والتسطيح : وللتسطيح م || ولذلك : وكذلك م
(١١) السطح : لأن السطح ب ، ج ، م ، ط || شكله : أشكاله ط (١٢) إبطال :
إبطاله م || الواحدة : الواحد ج (١٣) وطبت : وقد علمت د ، م ، ط (١٤) ألفت :
ألف ب ، ط (١٦) بل آخر : ساقطة من م .

وإذ قد عرفت صورة الحال في السطح فقد عرفت في الخط فاجعله قياساً عليه .
فقد تبين لك أن هذه أعراض لا تفارق المادة وجوداً ، وعرفت أيضاً أنها لا تفارق
الصورة التي هي في طباعها مادية توهاً أيضاً . فقد بقي أن تعلم كيف ينبغي
أن يفهم قولنا : إن السطح يفارق الجسم توهاً ، وإن الخط يفارق السطح
توها .

فقول : إن هذه المفارقة تفهم في هذا الموضع على وجهين : أحدهما
أن نفرض في الوهم سطح ولا جسم ، وخط ولا سطح ، والآثر أن يلتفت إلى
السطح ولا يلتفت إلى الجسم أصلاً أنه معه أو ليس معه . وأنت تعرف أن الفرق
بين الأمرين ظاهر ، فإنه فرق بين أن ينظر إلى الشيء وحده وإن كان معتقداً
أنه مع غيره لا يفارقه ، وبين أن ينظر إليه وحده مع شرط مفارقه ما هو معه ،
محكوماً عليه بأنه كما التفت إليه وحده حتى يكون هو في وهمك قائم وحده .
فهو مع ذلك يفرق بينه وبين الشيء الآخر محكوماً بأن ذلك الشيء ليس معه .

لمن ظن أن السطح والخط والنقطة قد يمكن أن يتوهم سطحا وخطا ونقطة
مع فرض أن لا جسم مع السطح ولا مع الخط ولا مع النقطة فقد ظن باطلاً ،
وذلك لأنه لا يمكن أن يفرض السطح في الوهم مفرداً ليس نهاية لشيء إلا أن
يتوهم مع وضع خاص ويتوهم له جهران توصلان الصائر إليه إيصالا يلقي جانبيين
ضيرين ، كما علمت . فيكون حينئذ ما توهم سطحا غير سطح .

(٢) أعراض : الأعراض د || وعرفت : وقد عرفت ص ، ط (٣) طباعها : طباعه م
|| تعلم : + أيضا ج (٤) وإن الخط : والخط ب (٤ - ٥) وإن الخط... توها : ساقطة من ط ، م
(٦) الموضع : الموضوع د (٧) فرض : يرض ب ، د ، ط (٨) تعرف : تعلم
ب ، ج ، م (١٠) مفارقه : مفارقة ج ، م || ما هو : هو د (١١) يكون : ساقطة
من د ، م (١٢) يفرق : + فارق ج ، م || محكوماً : محكوم ج ، م ، م (١٥) مفرداً :
مفروط ط (١٦ - ١٧) جانبيين... سطحا : ساقطة من ط .

فإن السطح هو نفس الحد لا ذو الحدين ، وإن توهم السطح نفس النهاية التي تلي جهة واحدة فقط من حيث هو كذلك أو نفس الجهة ، والحد — على أن لا انفصال له من جهة أخرى — كان ماهو نهايته متوهما معه بوجه ما ، وكذلك الحال في الخط والنقطة .

- والذي يقال إن النقطة ترسم بحركتها الخط فإنه أمر يقال للتخيل، ولا إمكان وجوده ، لا لأن النقطة لا يمكن أن تفرض لها مماسة متقلة ، فإننا قد بينا أن ذلك ممكن فيها بوجه ، لكن المماسمة لما كانت لا تثبت وكان لا يبقى الشيء بعد المماسمة إلا كما كان قبل المماسمة ، فلا تكون هناك نقطة بقيت مبدأ خط بعد المماسمة ولا يبقى امتداد بينهما وبين أجزاء المماسمة ، لأن تلك النقطة إنما صارت نقطة واحدة كما علمت في الطبيعيات بالمماسمة لا غير ، فإذا بطأت المماسمة بالحركة فكيف تبقى هي نقطة ؟ وكذلك كيف يبقى ماهي مبدأ له رسما ثابتا ؟ بل إنما ذلك في الوهم والتخيل فقط . وأيضا فإن حركتها تكون لا محالة ، وهناك شيء موجود تكون الحركة عليه أو فيه ، وذلك الشيء قابل لأن يتحرك فيه فهو جسم أو سطح أو بُعْد في سطح أو بُعْد هو خط ، فتكون هذه الأشياء موجودة قبل حركة النقطة ، فلا تكون حركة النقطة صلة لأن توجد هي .

١٥

- (١) قس : + الخط م (٢) والحد : فالحد ب (٥) فإنه أمر : فأمر م ، ط || للتخيل : للتخيل ب ، م ، ط ، التخيل م (٦) له : + بوجه ب || تفرض : يفرض ب (٦-٧) مماسة ... لما : ساقطة من ب (٧) يمكن : جائزة ، د ، م ، م || ركان : فكان ب ، د (٩) يبقى : ين م || أجزاء : الأجزاء م ؛ أنرم (١٠) واحدة : واحدا ب ، ب ، م (١١) بل : + له ط ، م (١٢) في الوهم والتخيل : في التخيل ب ، د ، ط ، م (١٣) أوفيه : وفيه م || فهو جسم : فهو بعد جسم نج ، ب ، ب بعد جسم د (١٣-١٤) فهو جسم ... خط : ساقطة من م (١٤) في سطح أو بعد : ساقطة من د .

فأما وجود المقدار الجسماني فظاهر ، وأما وجود السطح فلوجوب تناهى المقدار الجسماني ، وأما وجود الخط فبسبب جواز قطع السطوح وافترض الحدود لها . وأما الزاوية فقد ظن بها أنها كمية متصلة غير السطح والجسم ، فينبغي أن ينظر في أمرها ، فنقول : إن المقدار جسمًا كان أو سطحًا فقد يمرض له أن يكون محاطًا بين نهايات تلتقي عند نقطة واحدة ، فيكون من حيث هو بين هذه النهايات شيئًا ذا زاوية من غير أن ينظر إلى حال نهاياته من جهة فكأنه مقدار أكثر من بحدٍ ينتهي عند نقطة ، فإن شئت سميت نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية ، وإن شئت سميت الكيفية التي له من حيث هو هكذا زاوية ، فيكون الأول كالربع والثاني كالتربيع . فإن أوقعت الاسم على المعنى الأول قلت : زاوية مساوية وناقصة وزائدة لنفسها ، لأن جوهرها مقدار ، وإن أوقعت على المعنى الثاني قلت ذلك لها بسبب المقدار الذي هي فيه كالمربع ، ولأن هذا الذي هو الزاوية بالمعنى الأول يمكن أن يفرض فيه إما أبعاد ثلاثة أو بعدان ، فهو مقدار جسم أو سطح .

والذي يظنه من يقول : إنه إنما يكون سطحًا إذا تحرك الخط الفاعل إياه في الوهم بكنتي نقطتيه حتى أحدثه ، حتى كانت قد يحرك الطول عرضًا بالحقيقة فحدث عرض بعد الطول فكان طول وعرض ، بل لم يتحرك الخط المحدث للزاوية لا في الطول وحده كما هو ولا في العرض حتى يحدث سطح ، وإنما تحرك بأحد رأسيه فحدثت الزاوية . فجعل الزاوية جنسًا رابعًا من المقادير .

(٢) فيسبب : يسبب (٨) له : ساقطة مزد (٩) هكذا : كذاب ، جـ ، ص (١١) هي : هـ ، جـ ، ص ، ط (١٢) ولأن : فلا نـ ، جـ ، ص ، م (١٤) إذا : لوب ، لأن لود ، أوم (١٦) الخط : ساقطة من ط .

والسبب في هذا جهله بمعنى قولنا : إن للشيء ثلاثة أبعاد أو بُعدين حتى يكون
 مجسماً أو مصطحباً . فإذا قد عرفت ذلك عرفت أن هذا الذي قانه لا يلزم ، ولا ينبغي
 أن يكون للماقل إليه إصغاء ، وإنما هو شروع من ذلك الإنسان فيما لا يعنيه .
 وهذا الغافل الحيران قد يذهب إلى أن السطح بالحقيقة هو المرجح أو المستطيل
 لا غير . وليس كلامه مما يهيم فضل شغل به . فقد عرفت وجود الأقدار وأنها
 أعراض وأنها ليست مبادئ للأجسام ، إذ الغلط في ذلك إنما عرض لما عرفت .

وأما الزمان فقد كان تحقق لك عرضيته وتملقه بالحركة فيما سلف ، فبقى أن تعلم
 أنه لا مقدار خارجاً عن هذه المقادير ، فنقول : إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون
 قاراً حاصل الوجود بجميع أجزائه ، أولاً يكون ، فإن لم يكن ، بل كان متجدد
 الوجود شيئاً بعد شيء فهو الزمان .

وإن كان قاراً وهو المقدار ، فلما أن يكون إتم المقادير وهو الذي يمكن فيه
 فرض أبعاد ثلاثة ، إذ ليس يمكن أن يفرض فيه فوق ذلك ، وهذا هو المقدار
 المجسم ، وإما أن يفرض فيه بُدْآن فقط ، وإما أن يكون ذا بُعْدٍ واحد فقط
 إذ كل متصل فله بعد ما بالفعل أو بالقوة ، ولما كان لا أكثر من ثلاثة ولا
 أقل من واحد فالمقادير ثلاثة والكليات المتصلة لذاتها أربعة . وقد يقال لأشياء
 آخر أنها كليات متصلة وليست كذلك .

(١) للشيء : الشيء د ، ط ، م (٢) ذلك عرفت : ساقطة من د (٥) بما : فباد ،
 ص ، ط ، م (٧) فيق : فيق ص || أن تعلم : ساقطة من ط (٨) إن : لأن ب ، م
 (١٠) فهو : وهو م (١١) وهو المقدار : فهو المقدار د ، ط (١١) فيه : ساقطة من ب
 (١٢—١٣) فوق... يفرض فيه : ساقطة من م (١٣) واحد : ساقطة من ط (١٤) بالقوة :
 القوة ب ، م (١٥) والكليات : فالكليات ب ، ج ، ط (١٦) وليست :
 وليس ب .

أما المكان فهو السطح ، وأما الثقل والخفة فإنها توجب بحركاتها مقادير في الأزمنة والأمكنة ، وليس لها في نفسها أن تجزأ بجزء بعدها ، وإن تقابل بالمساواة والمقاومة بأن يفرض لها حد ينطبق على حد ما يجافسه ، حتى ينطبق ما يليه منه على ما يليه مما يجافسه ، فينطبق عليه الحد الآخر فيساوى أو يختلف فلا يساوى ، بل يفوت ، فلنا نمنى بالمساواة والمقاومة المعرفتين للقدار هذا المعنى . وأما التجزئة التي تعرض للخفة والثقل بأن يكون ثقل نصف ثقل فإن ذلك لأنه يتحرك في الزمان نصف المسافة ، أو في المسافة ضعف الزمان ، أو يتحرك الأعظم إلى أسفل في آلة حركة يلزم معها أن يتحرك الأضعف إلى العلو أو أصرا مما يجري هذا المجرى .

١٠ فهو كالحرارة التي تكون ضعف الحرارة لأجل أنها ثقل في الضعف أو لأنها في ضعف الجسم الحار المتشابه في الحرارة . وكذلك حال الصغير والكبير والكثير والقليل فإن هذه أعراض أيضا تلحق الكميات من باب المضاف ، وأنت قد حصلت الكلام في جميع هذه في موضع آخر .

١٥ فالكية بالجملة حدها هي أنها التي يمكن أن يوجد فيها شيء منها يصعب أن يكون واحدا عاذا ، ويكون ذلك لذاته سواء كانت الصحة وجودية أو فرضية .

- (١) فإنها توجب بحركاتها : فإنها يوجب بحركاتها ط (٢) لها : لها ص ، ط || قدها : قسمها ص ، ط || بعدها : بعدها ط م (٣) والمقاومة : والمقاومة د || لها : لها ج ، ص ، ط || حتى ينطبق : فينطبق ب ، وينطبق ج ، د ، ويطبق م (٤) مل : ساقطة من ص (٧) يتحرك : يتحرك م (٨) في آلة : وآلة م (١٠) تكون : ساقطة من م || في الضعف : بالضعف د || أولاتها : ولأنها ط (١١) الحار : + بالحاد || المتشابه : المتشابه || في الحرارة : الحرارة د (١٢) هذه : هذا ط (١٣) موضع آخر : مواضع أخرى (١٤) حدها : ساقطة من م || أنها : إنا ب ، ساقطة من ج ، د ، ط ، م .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

في تحقيق ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، وبيان أوائله

- وبالحرى أن نحقق هنا طبيعة الأعداد ، وخاصياتها ، وكيف يجب أن يتصور حالها ووجودها ، نقد انتقلنا عنها إلى الكميات المتصلة مستعجلين ، لأن غرضنا كان يوجب ذلك . فنقول : إن العدد له وجود في الأشياء ، ووجود في النفس . وليس قول من قال : إن العدد لا وجود له إلا في النفس بشيء يعتد به ، أما إن قال : إن العدد لا وجود له مجرداً عن المعدودات التي في الأعيان إلا في النفس ، فهو حق . فإنا قد بينا أن الواحد لا يتجرد عن الأعيان قائماً بنفسه إلا في الذهن ؛ فكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد . وأما أن يكون في الموجودات أعداد فذلك أمر لا شك فيه إذا كان في الموجودات وحدات فوق واحدة ، وكل واحد من الأعداد فإنه نوع بنفسه ، وهو واحد في نفسه من حيث هو ذلك النوع ، وله من حيث هو ذلك النوع خواص . والشئ الذي لا حقيقة له محال أن تكون له خاصية الأولية أو التركيبية أو التمامية أو الزايدية أو الناقصية أو المربعية أو المكعبة أو الصم ومائر الأشكال التي لها .

(٤) نحقق : نحقق به ، د ، ص ، ط ، م (٥) منها : منه ط (٩) فلما : + إذ م

(١١) يكون : ساقطة من م || إذا : إذ به ، ص ؛ أورد (١٢) الأعداد : الوحدات طا

(١٤) خاصة : خاصيته : ص ، ط || التركيبية : التركيب به ، د ، ص ، م (١٥) الزايدية :

الزايدة م .

فإن لكل واحد من الأعداد حقيقة تخصه وصورة يتصور منها في النفس ،
وتلك الحقيقة وحدته التي بها هو ما هو . وليس العدد كثرة لا تجتمع في وحدة
حتى يقال : إنه مجموع آحاد . فإنه من حيث هو مجموع هو واحد يحتمل
خواص ليست لغيره . وليس بمجيب أن يكون الشيء واحدا من حيث له صورة
ما كالعشرية مثلا أو الثلاثية وله كثرة ، فمن حيث العشرية ما هو بالخواص
التي للعشرة ، وأما لكثرتة فليس له فيها إلا الخواص التي للكثرة المقابلة للوحدة ،
ولذلك فإن العشرة لا تنقسم في العشرية إلى عشرين لكل واحدة منهما خواص
العشرية .

وليس يجب أن يقال : إن العشرة ليس هي إلا تسعة وواحد ، أو خمسة
ونحمة ، أو واحد وواحد وواحد كذلك حتى نتمى إلى العشرة . فإن قولك :
العشرة تسعة وواحد ، قول حملت فيه التسعة على العشرة وعطفت عليه الواحد ،
فتكون كأنك قلت : إن العشرة أسود وحلو ، فيجب أن تصدق عليه الصفتان
المعطوفة إحداهما على الأخرى ، فتكون العشرة تسعة وأيضا واحدا . فإن لم
ترد بالمطف تمريفا ، بل عبت ما يقال : إن الانسان حيوان وناطق ،
أى حيوان ذلك الحيوان الذى هو ناطق . تكون كأنك قلت : إن العشرة
تسعة ، تلك التسعة التي هي واحد ، وهذا أيضا مستحيل . وإن عبت

- (١) فإذن : فإن م || واحد : ساقطة من ج ، ص ، ط || نخمسة : شخصية د ، ط (٤) لغيره
وليس : ساقطة من د || وليس : ليس م || بمجيب : مجيب ص ، م (٩) التي للعشرة :
إلى العشرة م (٧) فإن : فال د || واحدة : واحد ب ، ج ، د ، م (٩) هي إلا : هو الألب ،
ج ، د ، م ؛ إلا هو ط || وواحد : وواحدة ج ، ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد ج ، د ؛
رواحد واحد ص ، م || كذلك : ساقطة من م || إلى العشرة : ساقطة من م (١١) وواحد :
رواحدة ص ، ط (١٢) فتكون كأنك : فكأنك ج || إن العشرة : العشرة ب ، ج ، ط ، م
(١٣) إحداها : أحدهما م || فتكون : + كأنك تلك واحد ط (١٥) ناطق : الناطق ج ، ط .

أن العشرة تسعة مع واحد ، وكان مرادك أن العشرة هي التسعة التي تكون مع واحد ، حتى إن كانت التسعة وحدها لم تكن عشرة ، فإذا كانت مع الواحد كانت تلك التسعة عشرة ، فقد أخطأت أيضا . فإن التسعة إذا كانت وحدها أو مع أى شيء كان معها فإنها تكون تسعة ولا تكون عشرة البتة . فإن لم تجعل "مع" صفةً للتسعة ، بل للوصف بها ، فتكون كأنك قلت : إن العشرة تسعة ، ومع كونها تسعة هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ ، بل هذا كله مجاز من اللفظ مغلط ، بل العشرة مجموع التسعة والواحد إذا أخذنا جميعا فصار منهما شيء غيرهما .

- وحد كل واحد من الأعداد — إن أردت التحقيق — هو أن يقال : إنه عدد من اجتماع واحد وواحد وواحد ، وتذكر الآحاد كلها . وذلك لأنه لا يخلو إما أن يحد بالعدد من غير أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه ، بل بخاصية من خواصه ، فذلك يكون رسم ذلك العدد لا حده من جوهره ، وإما أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه . فإن أشير إلى تركيبه من عددين دون الآخر مثلا أن تجعل العشرة من تركيب خمسة وخمسة لم يكن ذلك أولى من تركيب ستة مع أربعة ، وليس تعلق هويته بأحدهما أولى من الآخر . وهو بما هو عشرة ماهية واحدة ، وعالم أن تكون ماهية واحدة ، وما يدل على ماهية من حيث هي واحدة حدود مختلفة .

(٢) كانت : كان به ، ص ، ط (٣) أخطأت : أخطأ د (٥) للتسعة : التسعة د ، ط (٦) هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ : أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ د ، م ؛ أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد واحد ب ؛ واحد وواحد ب ؛ وواحد د || لأنه : أنه ب ، د ، ص ، م (١١) بخاصية : بخاصية ب ، م (١٣) منه : عنه د ، م (١٤) خمسة : + عشرة م (١٥) هويته : هويتها ب ، د ، ط || وهو : وهي د ، ص (١٥-١٦) عشرة ماهية : عشرة ماهيتها د ، ط ؛ عشرة ماهية م (١٦) ماهية واحدة : ماهيتها واحدة ب ، ص ، م ؛ ماهيتها واحدة ب ، د || هل ماهية : هل ماهيتها ب ، د ، م ؛ هل ماهيتها د ، ص .

إذا كان كذلك فلهذا ليس بهذا ولا بذاك ، بل بما قلنا . ويكون -
إذا كان ذلك كذلك - وقد كان له التركيب من خمسة وخمسة ، ومن ستة
وأربعة ، ومن ثلاثة وسبعة ، لازماً لذلك وتابعا ، فتكون هذه رسوما له .
على أن تحديدك بالخمسة يحوج إلى تحديد الخمسة فيحل ذلك كله إلى الآحاد
وحيلث يكون مفهوم قولك : إن المشرة من خمسة وخمسة ، هو مفهوم قولك :
من ثلاثة وسبعة ، وثمانية واثنين ، أعني إذا كنت تلحظ تلك الآحاد .
فأما إذا لحظت ضرورة الخمسة والخمسة ، والثلاثة والسبعة ، كان كل اعتبار غير
الآخر . وليس للذات الواحدة حقائق مختلفة المفهومات ، بل إنما تتكثر
لوازمها وعوارضها ، ولهذا ما قال الفيلسوف المقدم : لا تحسب أن ستة
ثلاثة وثلاثة ، بل هو ستة مرة واحدة .

ولكن اعتبار العدد من حيث آحاده مما يصعب على التخييل وعلى العبارة فيصار
إلى الرسوم .

ومن الواجب ، ومما يجب أن يبحث عنه من حال العدد حال الاثنوة .
فقد قال بعضهم : إن الاثنوة ليست من العدد ، وذلك لأن الاثنوة هي الزوج
الأول ، والوحدة هي الفرد الأول ، وكما أن الوحدة التي هي الفرد الأول ليس

(١) كذلك : ذلك د || فلهذا : فلهذا ص || بهذا ولا بذاك : بهذه أولا بذاك د ، بهذا أول
بذاك ج || ويكون : يكون د (٢) ذلك : ساطعة من ج || كذلك : ساطعة من د ، م ||
وله : قد ب ، د ، ط ، فلهذا ص ، م || التركيب : التركيب ط (٣) له : له د
(٤) يحوج : يحوج ج ، ط || فيحل : فيستحيل د (٥) من : ساطعة من ص || هو مفهوم
قولك : ساطعة من ص (٦) فاما إذا : فإذا ج ، د || لحظت : لاحظت ج || والخمسة : ساطعة من م
|| كل : ساطعة من د ، + ذلك الاعتبار ط (٩) لوازمها وعوارضها : لوازمها وعوارضها
ب ، ج ، م (١١) ولكن : لكن ب ، ج ، م (١٢) الرسوم : + "ل" د (١٣) ومن :
من ب ، ج ، د ، ص ، م || حال العدد : أحوال العدد د || حال الاثنوة : حال الاثنوة ج ،
ص ، وحال الاثنوة د (١٤) الاثنوة : الاثنوة د ، ص || لأن الاثنوة : لأن الاثنوة د .

بعدد ، فكذلك الاثنوة التي هي الزوج الأول ليس بعدد . وقال : ولأن العدد كثرة مركبة من الآحاد ، والآحاد أقلها ثلاثة ، ولأن الاثنوة لا تتخلو إن كانت عددا إما أن تكون مركبة أو لا تكون ، فإن كانت مركبة فنعدّها غير الواحد ، وإن كانت عددا أولاً فلا يكون لها نصف . وأما أصحاب الحقيقة فلا يشتغلون بأمثال هذه الأشياء بوجه من الوجوه ، فإنه لم تكن الوحدة غير عدد لأجل أنها فرد أو زوج ، بل لأنها لا انفصال فيها إلى وحدات .

ولا إذا قالوا : مركبة من وحدات ، يعنون بها ما يعنيه النحويون من لفظ الجمع وأن أقله ثلاثة بعد الاختلاف فيه ، بل يعنون بذلك أكثر وأزيد من واحد . وقد جرت عادتهم بذلك ، ولا يبالون أن لا يوجد زوج ليس بعدد ، وإن وجد فرد ليس بعدد ؛ لما فرض طيهم أن يدأبوا في طلب زوج ليس بعدد .
 ١٠ وليسوا يشترطون في العدد الأول أن يكون لا نصف له مطلقا ، بل لا نصف له عددا من حيث هو أول ، وإنما يعنون بالأول أنه غير مركب من عدد .
 وإنما يعني بالعدد ما فيه انفصال ويوجد فيه واحد ، فالاثنوة أول العدد ، وهو الغاية في القلة في العدد . وأما الكثرة في العدد فلا تنتهي إلى حد ، وقلة الاثنوة ليست مما تقال بذاتها ، بل بالقياس إلى العدد .

١٥

(١) الاثنوة : الاثنوي د ، ص ، + ليست م || ونال : قال ب ، ج ، د ، ص || ولأن : لأن ط (٢) الآحاد : آحاد د ، م || والآحاد : فالآحاد ج || الاثنوة : الاثنوية د || كانت : كان ط ، م (٣) تكون مركبة : تكون مركبا ب ، د ، ط ، طاء م || ألا تكون : أولا ب ، أو تكون أولاد ، ط ، م (٤) يشتغلون : يشتغلون ج (٥) فإنه : فإن م (٦) لأنها : لأجل أنها نجح (٧) يعنون بها : لا يعنون به ب || يعنون بها ما يعنيه : يعنون ما يعنوه د ؛ يعنون ما يعنيه م (٨) الاختلاف : الخلاف د || وأزيد : أو أزيد م (٩) واحد : وحدة ب ، ص ، ط ؛ واحدة ط (١٠) ليس : وليس م || بعدد : + إذ وجدوا فردا ليس بعدد ب ، م ؛ وإن وجد فرد ليس بعدد ج ؛ إذا وجدوا فردا ليس بعدد ص ؛ إذ وجدوا فردا وليس بعدد ط ؛ إذ وجدوا فردا وليس بعدد ط (١١) يكون لا نصف : يكن نصف ط (١٢) ما فيه : ما هو فيه ب ، ط || فالاثنوة : فالاثنوية ج ، د ، ص (١٤) في العدد : من العدد ج (١٥) الاثنوة : الاثنوية ج ، د ، ص || ليست : ليس د .

وليس إذا لم تكن الانثوية أكثر من شيء يجب من ذلك أن لا تكون قلة
 بالقياس إلى غيرها ، فليس يجب أن يكون ما يعرض له إضافة إلى شيء يلزم
 أن تكون له إضافة أخرى إلى شيء آخر ، فإن تلك الإضافة ، فإنه ليس يجب
 إذا كان شيء من الأشياء تعرض له إضافتان إضافة قلة وإضافة كثرة معاً — حتى
 يكون كما أنه قليل بالقياس إلى شيء فهو كثير بالقياس إلى شيء آخر — فيلزم
 من ذلك أن تكون كل قلة تعرض لشيء يعرض له معها الكثرة ، كما أنه ليس
 إذا كان شيء هو مالكا ومملوكا يجب أن لا يكون شيء مالكا وحده ، أو شيء
 هو جنس ونوع يلزم أن لا يكون شيء هو جلس وحده ، فإنه ليس إنما
 صار القليل قليلا لأجل أن له شيئا هو أيضا عنده كثير ، بل لأجل الشيء الذي
 ١٠ ذلك الشيء بالقياس إليه كثير .

فالانثوية هي القلة الأقلية ، أما قلة بالقياس إلى كل عدد لأنها تنقص
 من كل عدد ، وأما الأقلية فلائها ليست بكثير عند عدد ، وإذا لم تقس الانثوية
 إلى شيء آخر لا تكون قليلة .

والكثرة يفهم منها معنيان : أحدهما أن يكون الشيء فيه من الأحاد فوق
 واحد ، وهذا ليس بالقياس إلى شيء آخر البتة ، والآخر أن يكون الشيء فيه
 ما في شيء آووزيادة ، وهذا هو الذي بالقياس .

(١) الانثوية : الانثوية بـ ، د ، ص || أكثر : أكثر بـ ، د ، ص || (٥) فيلزم : يلزم هـ ، م ، ن
 (٦) لشيء : لشيء ص ، م (٧) ومملوكا : مملوكا د (١٠) كثير : كثيرة بـ (١١) فالانثوية ،
 فالانثوية بـ ، د ، ص ، الانثوية ط || هـ : + مقابلاط || الأقلية : الأقلية د ، ص ،
 ط || أما : مام || قلة : قلته ص ، ط (١٢) الأقلية : الأقلية بـ ، د ، ص ، ط || فلائها :
 لائها ط || وإذا : فإذا د || الانثوية : الانثوية بـ ، ص ، ط ، م (١٣) لا تكون :
 لم تكن م (١٥) أكثر : صافطة من ط ، م .

وكذلك العظم والطول والمرض ، فالكثرة مطلقة تقابل الوحدة مقابلة الشيء مع مبدئه الذى يكيّله ، والكثرة الأخرى تقابل القلة مقابلة المضاف ، ولا تضاد بين الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه ، وكيف والوحدة تقوم الكثرة ، ويجب أن نحقق القول فى هذا .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في تقابل الواحد والكثير

وبالحرى أن نتأمل كيف تجري المقابلة بين الكثير والواحد، فقد كان التقابل عندنا من أصناف أربعة ، وقد تحقق ذلك . وسنحقق بعد أيضا أن صورة التقابل توجب أن تكون أصنافه من هذه الجملة ، وكان من ذلك تقابل التضاد . وليس يمكن أن يكون التقابل بين الوحدة والكثرة من هذه الجملة ، وذلك أن الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من الأضداد يقوم ضده ، بل يبطله وينفيه . لكن لفائل أن يقول : إن الوحدة والكثرة هذا شأنهما ، فإنه ليس يجب أن يقال : إن الضد يبطل الضد كيف كان ، بل إن قال : إن الضد يبطل الضد بأن يحمل في موضوعه ، فالوحدة أيضا من شأنها أن تبطل الكثرة بأن تحمل الموضوع الذي للكثرة ، من ما جوزت أن يكون الموضوع نمرض له الوحدة والكثرة .

فنقول في جواب هذا الإنسان : إن الكثرة كما أنها إنما تحصل بالوحدة فكذلك الكثرة إنما تبطل ببطان وحداتها ، ولا تبطل الكثرة أئنة لذاتها بطلانا أوليا ، بل يمرض لوحداتها أولا أن تبطل ، ثم يمرض لها أن تبطل معها بطلان وحداتها . فتكون الوحدة إذا أبطلت الكثرة فليس بالقصد الأول تبطلها ، بل إنما تبطل أولا الوحدات التي للكثرة عن حالها بالفعل إلى أن

(٣) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ط (٦) من ذلك : ذلك من م (٧) الوحدة والكثرة : الواحد والكثير ج ، ص ، م || الجملة : الجملة ط (٩) لكن : بل ط (١١) في : ساقطة من ص || في ٠٠ تحمل : ساقطة من ج ، ط (١٥) أولا أن : أولان م || معها : معان ج ، د ، م (١٦) بطلان : بطلان ط || وحداتها : وحدتها ج || فليس : فليس ج ، ص ، م || الأول : - أن ط (١٦-١٧) فليس ٠٠٠ لكثرة : ساقطة من م .

تصير بالقوة ، فيلزم أن لا تكون الكثرة . فإذاً الوحدة إنما تبطل أولاً الوحدة
على أنها ليست تبطل الوحدة كما تبطل الحرارة البرودة . فإن الوحدة لا تضاد
الوحدة ، بل على أن تلك الوحدات يعرض لها سبب مبطل بأن تحدث عنه هذه
الوحدة وذلك ببطلان سطوح .

- فإن كان لأجل هذه المماثلة التي على الموضوع يجب أن تكون الوحدة ضد الكثرة ،
فالأولى أن تكون الوحدة ضد الوحدة وعلى أن تكون الوحدة ليست تبطل الوحدة
إبطال الحرارة للبرودة ، لأن الوحدة الطارئة إذا أبطلت الوحدة الأولى أبعثتها
عما ليس هو بعينه موضوع الوحدة الأخرى ، بل الأخرى أن يظن أنه جزء
موضوعه .

- ١٠ وأما الكثرة فليست تبطل عن هذه الوحدة بطلاناً أولياً ، بل ليس يكفي
في شرط المتضادين أن يكون الموضوع واحداً يتعاقبان فيه بل يجب أن تكون
— مع هذا التعاقب — الطبائع متنافية متباعدة ، ليس من شأن أحدهما أن يتقوم
بالآخر لاختلاف الذات فيهما وأن يكون تنافيهما أولياً .

- وأيضاً فلقائل أن يقول : إنه ليس موضوع الواحد والكثير واحداً ، فإن
١٥ شرط المتضادين أن يكون للثنين منهما بالعدد موضوع واحد ، وليس لوحدة
بعينها وكثرة بعينها موضوع واحد بالعدد ، بل في موضوع واحد بالنوع .
وكيف يكون موضوع الوحدة والكثرة واحداً بالعدد ؟

(٢) كما : + أنه د (٣) مبطل : + يبطله ج || أن : بل م (٤) يبطلان : كبطلان ط
(٥) هذه : هذه هذه ط (٦) وعلى أن تكون الوحدة : وعلى أن الوحدة ج ، ص ، م
(٧) البرودة : البرودة ط (٨) موضوع الوحدة الأخرى : موضوع الأخرى ط || الأخرى
أخرى ج (١٢) متنافية متباعدة : المتنافية المتباعدة د (١٣) فيهما : فيهاب ، ج ، د ، ص ||
تنافيهما : تنافيهاب د ، ص ، م (١٤) وأيضا : أيضا ط || الواحد والكثير : الوحدة والكثرة
ج ، ص ، الواحد والكثرة م (١٥) منهما : منها د ، م (١٧) الوحدة والكثرة : الكثرة د ، م .

ثم لا يخفى عليك أن تعلم مما سلف لك حقيقة هذا وما فيه وطيه وله ، فقد ظهر وبأن أن التقابل الذى بين الواحد والكثير ليس بتقابل امتضاد . فلتنظر هل التقابل بينهما تقابل الصورة والعدم ؟

فقول : إنه يلزم أول ذلك أن يكون العدم منهما عدم شئ من شأنه أن يكون للوضع أولنوعه أو لجنسه ، على ما قد مضى لك من أمر العدم . ولك أن تتحمل وجهها تجعل به الوحدة عدم الكثرة فيما من شأنه بنوعه أن يتكرر ، وأن تتحمل وجهها آخر تجعل به الكثرة عدم للوحدة في أشياء في طبيعتها أن تتوحد . لكن الحق لا يجوز أن يكون شيان كل واحد منهما عدم وملكة بالقياس إلى الآخر ، بل الملكة منهما هو المقول بنفسه الثابت بذاته ، وأما العدم فهو أن لا يكون ذلك الشئ الذى هو المقول بنفسه الثابت بذاته فيما من شأنه أن يكون ، فيكون إنما يعقل ويحد بالملكة .

وأما القدماء فقوم جعلوا هذا التقابل من العدم والملكة ، وجعلوها هي المضادة الأولى ، ورتبوا تحت الملكة والصورة : الخير والفرد والواحد والنهاية واليمين والنور والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر ، وفي حيز العدم مقابلات هذه كالشر والزوج والكثرة واللانهاية واليسار والظلمة والمتحرك والمنحني والمستطيل والظن والأنتى .

وأما نحن فقد يصعب علينا أن نجعل الملكة هي الوحدة ونجعل الكثرة هي العدم . أما أولاً ، فإننا هو ذا نحد الوحدة بعدم الانقسام أو عدم الجزء بالفعل ،

(١) لا يخفى : ساطعة من ج ، ص ، م (٢) والكثير : وبين الكثيرم || فتنظر :

فتنظر ج ، م (٤) منها : بينهما ج ، م (٦) وجهها : + آخرد (٨) وملكة : ملكة م

(٩ — ١٠) وأما العدم . . . بذاته : ساطعة من م (١٣) الأول : الأول ط || والصورة الخير :

الخبر والصورة د || الخير : والخير ب ، ص ، م (١٤) وفى : ومن ب ، ج ، د ، ص ، م .

ونأخذ الانقسام والتجزء في حد الكثرة ، وقد ذكرنا ما في هذا . وأما ثانيا ، فإن الوحدة موجودة في الكثرة مقومة لها ، وكيف تكون ماهية الملكة موجودة في العدم حتى يكون العدم يتألف من ملكات تجتمع ؟ وكذلك إن كانت الملكة هي الكثرة فكيف يكون تركيب الملكة من أهدامها ؟ فليس يجوز أن تجعل المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة .

وإذ لا يجوز هذا فليس يجوز أن يقال : إن المقابلة بينهما هي مقابلة التناقض ، لأن ما كان من ذلك في الألفاظ فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار ، وما كان منه في الأمور العامة فهو من جنس تقابل العدم والملكة ، بل هو جنس هذا التقابل . فإن بإزاء الموجبة الثبوت ، وإزاء السالبة العدم ، ويعرض في ذلك من المحال ما يعرض فيما قلنا . فلننظر أنه : هل التقابل بينهما تقابل المضاف ؟

فنقول : ليس يمكن أن يقال : إن بين الوحدة والكثرة في ذاتيهما تقابل المضاف ، وذلك لأن الكثرة ليس إنما تعقل ماهيتها بالقياس إلى الوحدة حتى تكون إنما هي كثرة لأجل أن هناك وحدة ، وإن كان إنما هي كثرة بسبب الوحدة . وقد علمت في كتب المنطق الفرق بين ما لا يكون إلا بشيء وبين ما لا يقال ماهيته إلا بالقياس إلى شيء . بل إنما تحتاج الكثرة إلى أن يفهم لها أنها من الوحدة ، لأنها معلولة للوحدة في ذاتها ، ومعنى أنها معلولة غير معنى أنها كثيرة ، والإضافة لها إنما هي من حيث هي معلولة ، والمعلولة لازمة للكثرة

(١) مافى : في ج ، د ، ط ، ما ط (٢) فإن : فإن ، يه ؛ فلا ن ص (٣) تجتمع : تجمع ب (٤) تجعل : تحصل د (٦) وإذ : إذ ج || فليس : فلا ط (٧) من : في ج ، ص ، ط (١٣) إنما : + يكون د || أن : لأن ط || كثرة : الكثرة ج ، د (١٥) يفهم : + أن م (١٧) كثيرة : كثرة ص || لازمة : لازم ج ، م .

لا نفس الكثرة . ثم لو كانت من المضاف لكان كما يقال ماهيتها بالقياس إلى الوحدة لكان يقال ماهية الوحدة من حيث هي وحدة بالقياس إلى الكثرة على شرط انعكاس المضافين ، ولكافا متكافئين في الوجود من حيث هذا وحدة وتلك كثرة ، وليس الأمر كذلك .

٥ نأخذ قد بان لك جميع هذا ، فبالحرى أن تجزم أن لا تقابل بينهما في ذاتيهما ولكن يلحقهما تقابل وهو : أن الوحدة من حيث هي مكبال تقابل الكثرة من حيث هي مكبال . وليس كون الشيء وحدة ، وكونه مكبالا ، شيئا واحدا بل بينهما فرق . والوحدة يعرض لها أن تكون مكبالا ، كما أنها يعرض لها أن تكون طلة . ثم الأشياء يعرض لها — بسبب الوحدة التي توجد لها — أن تكون مكبالا ، لكن واحد كل شيء ومكباله هو من جنسه . فالواحد في الأطوال ١٠ طول ، وفي العروض عرض ، وفي المجمعات مجسم ، وفي الأزمنة زمان ، وفي الحركات حركة ، وفي الأوزان وزن ، وفي الألفاظ لفظ ، وفي الحروف حرف . وقد يجتهد أن يجعل الواحد في كل شيء أصغر مما يمكن ليكون التفاوت فيه أقل ما يكون ، فبعض الأشياء يكون واحده مفترضا بالطبع مثل : جوزة وبطيخة ، وبعضها يفرض فيه واحد بالوضع . فإذا زاد على ذلك الواحد أخذ ١٥ أكثر من من الواحد ، وما نقص منه لم يؤخذ واحدا ، بل يكون الواحد هذا المفروض بتمامه ، ويجعل هذا الواحد أيضا من أظهر الأشياء في ذلك الجنس

(١) لا نفس الكثرة : ساقطة من جـ
(٢) لكان يقال : فكان يقال جـ ، حاشى صر
(٣) متكافئين : متكافآن م (٥) نأخذ : إذ جـ ، وإذ ط (٦) تقابل : يقال د
(٧) شيئا واحدا بل : ساقطة من م (٨) بينهما . . . مكبالا : ساقطة من م
|| أنها يعرض لها : أنها يعرض ط ، م (١٠) كل شيء : كالشيء ط ، كل ط || الأطوال : الأطول م
(١٢) وفي الألفاظ . . . حرف وفي الألفاظ الحروف حرف م (١٣) التفاوت فيه : التفاوت
من ب (١٤) واحده : واحدا د (١٥) وبعضها : وفي بعضها جـ ، ط || بالوضع : بالطبع م
(١٦) واحدا : واحدا د || يكون : يجعل حـ ، ط .

•

10

10

(١-٢) وفي الحركات : + مئلاص ؛ والمجتمات د ؛ ساقطة من م (٢) شر ... شر ؛ ساقطة من د ، م ؛ شبر في شبر ط || مقدرة : متقدرة به ، ط (٤) حتى تيق : تيق ب ، ط (٦) فالأقل : والأقل د ، ص ، م (٧) طيه ؛ عليها به ، ط (٨) تجده : مجده م (٩) الموجود : ألوجود م (١٠) الحركات ... مكال ساقطة من د || زمانها : بزمانها (١١) المسافات : المساقب ، ص ، ط (١٣) ففرض : ظنرط ، م || أجاد : الأجاد به ، د (١٤) إرخاء النعمة : الإرخاء به ، ص ، م || طين : طين به ، ص (١٥) الحرف المصوت : الحروف المصوت د ، م || المصوت : المصوطة (١٦) مقصور : + كقولنا أأفك تن به .

وليس يجب أن يكون كل واحد من هذه الأوضاع واقعا بالضرورة ، بل يقع بالفرض . ويمكن أن يفرض الواحد من كل باب ما هو أنقص وأزيد بمافرض ، ومع هذا فليس يجب إذا كان في هذه الأشياء واحد منه مفروض أن يكال به جميع ما هو من ذلك الجنس ، فإنه يجوز أن يكون الآخر مائنا لكل ما كـل به أولا .

فهنا خط مـاين لخط ، وسطح مـاين لسطح ، وجسم مـاين لجسم . وإذا كان الخط والسطح والجسم ثـباين جسمـا وسطحا وخطا ، فكذلك الحركة قد ثـباين الحركة . وإذا كان كذلك فالزمان والنقل أيضا يباين الزمان والنقل أيضا ، ويجوز أن يكون لهذا الذى يباين ذلك مـاين غير ذلك ، وقد علمت جميع هذا في صناعة التاليم .

وإذا كان كذلك فستكون إذن الوحدات التى تفرض لكل جنس من هذه كثيرة وتكاد أن لا تنهاى . وإذا كان هناك واحد يصلح لكيل شيء فستكون أشياء تكاد أن لا تنهاى لأن نكل به ، ولما كان المكيال يعرف به المكيل ، عد العلم والحس كالمكاييل للأشياء ، فإنها تـلم بهما . فقال بعضهم : إن الإنسان يكيل كل شيء ، لأن له العلم والحس ، وبهما يدرك كل شيء . وبالحرى أن كون العلم والحس مكيلين بالمعلوم والمحسوس ، وأن يكون ذلك أصلا له ، لكنه قد يقع أن يكال المكيال أيضا بالمكيل ، فهكذا يجب أن يتصور الحال في مقابلة الوحدة والكثرة .

(١) بل : + قدم (٣) منه : ساقطة من ب ، ص (٤) لكل : لما م (٩) مـاين : ساقطة من جـ (٧) ثـباين : مـاين جـ (٩) يباين : يتباين ص ، ط ، م || ذلك مـاين : ساقطة من د || هذا : ذلك ص ، ط (١١) فستكون : فتكون جـ ، ص ، ط ، م || للوحدات : الواحدات ب ، ط ، للوحدات جـ (١٢) وتكاد : تكاد ص || لكيل : لكل ب || فستكون : فتكون جـ ، ص ، ط || لأن يكال : لا يكال ص (١٤) عد : وعد جـ ، عدد || فقال : وقال ط (١٥) له : ساقطة من ط .

وقد يشكل من حال الأعظم والأصغر أنهما كيف يتقابلان وكيف يقابلان المساواة . فإن المساوى يقابل كل واحد منهما ، فإنه لا يجوز أن يكون المساوى والأعظم إلا متخالفين ، وكذلك المساوى والأصغر ، أما الأعظم والأصغر فإنهما إن تقابلا فن المضاف ، فكان هذا أعظم بالقياس إلى ما هو أصغر ، فليس المساوى مضايقا لأحدهما ، بل لما هو مساو له . ويظن أنه ليس يجب • حيث كان أعظم وأصغر أن يكون بينهما مسار موجود . فإن هذا قد علمته في موضع آخر .

فإذا كان الأمر على هذا ، فبالجزم أن يكون المساوى ليست مقابله الأولى للأعظم والأصغر ، بل لنير المساوى ، وهو عدمه ، مما شأنه أن تكون فيه المساواة . وليس عدمه في النقطة والوحدة واللون والعقل بأشياء لا تقدير لها ، بل في أشياء لها تقدير وكية . ١٠

فالمساوى إنما يقابل عدمه وهو اللامساواة ، لكن اللامساواة تلزم هذين أعنى الأعظم والأصغر . كالجنس لست أعنى أنه جنس ، بل أعنى أنه يلزم كل واحد منهما ، فإن واحدا منهما هو عظيم ، والعظيمة معنى وجودى يلزمه هذا العدم ، والآخر صغير ، والصغيرة من تلك الحثيثة كذلك . ١٥

(٨) فن : من ب ، ج ، د ، هـ ، م || إلى : + كل د (٩) بينهما : منهما م
(٨) ليست مقابله : ليس لمقابلة د || الأولى : الأول م (٩) والأصغر ، ولا أصغر م || ما : فها
د ، ص ، م (١٠) وليس : ليس ب ، د ، م || بأشياء : وأشياء ب ، ج ، د ، ص ، ط
(١٣) أعنى الأعظم : أى الأعظم ج ، ص ، م || بل أعنى : بل نقى ب ، ج ، د ، ط ، م
(١٤) واحدا منهما هو عظيم : كل واحد منهما عظيم م || عظيم : عظمى نج || والعظيمة : والعظيم
ب ، ط (١٥) والمنع : والصغير ب ، ط ، الصغيرة د .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في أن الكيفيات أعراض

فتكلم الآن في الكيفيات . أما الكيفيات المحسوسة والجسمانية فلا يقع شك في وجودها ، وقد تكلمنا أيضا في وجودها في مواضع آخر ، ونقضنا مشاغبات من تمارى في ذلك .

لكنه إنما يقع الشك في أمرها ، أنها هل هي أعراض أو ليست بأعراض . فإن من الناس من يرى أن تلك جواهر تحالط الأجسام وتسرى فيها ، فاللون بذاته جوهر ، والحرارة كذلك ، وكل واحد من هذه الآخر ، فهي عنده بهذه المنزلة . وليس يقتضيه أن هذه الأشياء توجد تارة وتعدم تارة ، وأنشئ المثار إليه قائم موجود . فأنهم يقولون : إنه ليس بعدم ذلك ، بل يأخذ يفارق قليلا قليلا ، مثل الماء الذي يتبل به ثوب ، فإنه بعد ساعة لا يوجد هناك ماء ، ويكون الثوب موجودا بحاله ، ولا يصير الماء بذلك عرضا ، بل الماء جوهر له أن يفارق جوهر آخر لا قد فرجا فارق مفارقة لا يحس فيها بالأجزاء المفارقة منه ، لأنها فارقت وهي أصغر مما يدركه الحس مفارقة مفترقة ؛ ويقول بعضهم : إنها قد تكن . فبالحرى أن نرين أن ما يقولونه باطل ، فنقول : لا يخلو إن كانت هذه جواهر إما أن تكون جواهر هي أجسام ، أو تكون

(٤) والجسمانية : الجسمانية د ، ص ، ط (٧) هل : بل ج (١١) إنه : إته ج
(١٢) يتبل : يتبل ج ، ص ، م || ثوب : الثوب ص (١٣) ويكون : وأن يكون ج (١٤) يفارق :
+ به ط || فرجا : ساعة من ص ، ط || فارق : فارقت ص ، ص ، يفارق م
(١٥) مما : ما ب .

- جواهر ليست بأجسام . فإن كانت هذه جواهر غير جسمانية فلما أن تكون بحيث يمكن أن تؤلف منها أجسام ، وهذا محال ، إذ ما يتجزأ في أبعاد جسمانية فليس بالمتكسر أن يؤلف منه جسم ، وإما أن لا يمكن ، وإنما يكون وجوده بالمقارنة للأجسام والسريان فيها . فأول ذلك لأنه يكون لهذه الجواهر وضع ، وكل جوهر ذي وضع فإنه منقسم ، وقد بين ذلك . وثانيا ، أنه لا يخلو لما أن يكون كل واحد من هذه الجواهر من شأنه أن يوجد مفارقا للجسم الذي يكون فيه ، أو لا يكون ؛ فإن لم يكن يوجد مفارقا ، وكان وجوده في الأجسام على أنها موضوعات له ، إذ ليست فيه كالأجزاء ، ولا هي مفارقتها ، والجسم الموصوف بها مستكمل الجوهرية بنفسه ، فليست إلا أعراضا ، وإنما لها اسم الجوهرية فقط . وإن كانت تفارق أجسامها فلما أن تكون مفارقة تنتقل بها من جسم إلى جسم من غير أن يصح لها قوام مجرد ، أو تكون لها مفارقة قوام مجرد . فإن كانت إذا لم توجد في جسم وكانت فيه ، فلما يكون ذلك بأن ينتقل إلى الآخر ، فيجب من ذلك أن يكون كل جسم نسد بياضه فقد انتقل بياضه إلى جسم يحاسه ، أو يبقى مجردا إلى أن يحصل في جسم بعيد ، وهو غير مقارن جسما في مدة قطع المسافة ، وليس الأمر كذلك . وأما الكون فقد فرغنا منه وبيننا استحالته ، فإنه يجب من ذلك أن يكون كل جسم يستغن جسما فإنه ينتقل إليه من حرارة نفسه ، فيبرد هذا الذي يستغن .

(٢) أجسام : جسم ص ، م (٢) منه : منها ب ، د ، ط (٥) ولد : ولد ب ، ج ، د ص ، م || ذلك : + فيكون ط (٧) يمكن : ساقطة من ج ، ط ، م (٨) له : + باقية د || إذ ليست : وليست ج || كالأجزاء : كالأجزاء ج || مفارقتها : مفارقة ب ، ج ، ص ، م (٩) أعراضا : أعراض ص || وإنما : فلانما ط (١٠) تنتقل : تنتقل د (١٢) وكانت فيه : ساقطة من م (١٤) مقارن : مفارق ص (١٥) الكون : الكون ط (١٦) فإنه يجب : ويجب ج ، د ، ص ، ط ، م || ينتقل : ينتقل ج ، د ، ص ، ط ، م (١٧) فيبرد : فيبرد ط .

ثم هذا النوع من الانتقال لا تبطل عرضيته ، إذ كثير من الناس جوز
 في الأعراض أنفسها هذا الانتقال ، أعني : الانتقال في إجراء الموضوع ،
 والانتقال من موضوع إلى موضوع ، وإنما كان لا يكون عرضاً لوضح قوامه
 لا في موضوع . أما قائم في الموضوع إذا ظفر فيه أنه هل يصح له أن ينتقل
 إلى موضوع آخر من غير أن يجرده عنهما ، فهذا الاعتبار ليس يصح إلا بعد
 القوام في الموضوع . ثم هذا لا يصح البته ، لأنه لا يخلو إما أن يكون الذي
 وجد في موضوع ما يتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصي ، أولا
 يتعلق ، فإن كان يتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصي لمعلوم أنه
 لا يجوز أن يبقى شخصه إلا في ذلك الموضوع الشخصي ، وإن كان إنما أوجده
 في ذلك الموضوع سبب من الأسباب وليس ذلك السبب مقوماً له من حيث
 هو ذلك الشخص ، فقد يمكن أن يزال عنه ذلك السبب وسائر الأسباب حتى
 لا يحتاج في قوامه إلى ذلك الموضوع . وزوال ذلك السبب ليس يكون سبب
 احتياجه إلى موضوع آخر ، لأن السبب في أن لا يحتاج شيء إلى موضوع آخر ،
 هو عدم السبب في أن كان يحتاج ، وهو في ذاته ليس يحتاج . فزوال ذلك
 السبب ليس هو نفس وجود السبب الآخر إلا أن يكون مستحيلاً زوال ذلك
 السبب إلا لوجود هذا السبب الآخر لا غير .

فإذا عرض هذا السبب زال ذلك السبب ، فيكون الشيء قد فارقه الحاجة
 إلى الموضوع الأول واحتاج إلى الموضوع الآخر لأمرين : أما الأول ، فزوال

(٢) أنفسها : فمصاب به ، د ، ص ، م (٤) أما : وأما به ، ص ، ط (٥) يصح :
 + فيه ص ، م (٨) الشخصية : بشخصته م (١٠) سبب : بسبب به (١١) هو ذلك
 الشخص : هو شخص به ، م ؛ ذلك وهو الشخص م || الشخص : شخص به ؛ شخص ط (١٢) زوال :
 حينئذ زوال به (١٦) لوجود : بوجود ص ، || لا غير : ساقطة من ص (١٧) فيكون :
 به ذلك د ، ص ، ط (١٨) فزوال : فيزوال به ، د ، ص ، ط .

- السبب الأول ؛ وأما الثانى ، فوجود السبب الثانى . لكن جملة هذه الأسباب تكون أمورا خارجة عن طباعه ليس يحتاج إليها فى تحقيق ذاته موجودا ذلك اللون مثلا ، بل إنما يحتاج إليها فى أن تخصص بموضوع . فكونه لونا ، وكونه هذا اللون بعينه إن كان يغنيه عن الموضوع ، فليس يحوجه إلى أن يجعله متاجا إلى الموضوع ، فإن الفنى بوجوده عن الموضوع لا يعرض له ما يحوجه إلى الموضوع إلا بانقلاب عينه . وإن كان لا يغنيه ، بل يملقه بموضوع فيكون ذلك الموضوع متعينا له ، لأنه يقتضى أمرا متعينا بعينه . فإن المتعين لا يقتضى أى شىء اتفق مما لا نهاية له بالقوة مما ليس بمضه يخالف الآخر فى حكمه . فإن قيل : فكيف يقتضى الواحد المعين ؟ فيقال : يقتضى الذى تعلق به صحة وجوده أولاً فيتعين له بذلك . فهذا اللون من حيث هو هذا اللون إما غنى عن الموضوع ، وإما مقتصر على موضوع واحد .

- وأما انقلاب العين فقد تلزما من ذكره عهدة يجب أن نخرج منها . فإن انقلاب العين يعنى به أن يعدم هذا ويوجد ذلك من غير أن يدخل من الأول شىء فى الثانى ، فإنه إن كان هكذا فيكون الأول قد عدم والآخر قد حصل ، ولا يكون الأول هو الذى انتقل إلى الثانى . بل إنما نعنى بالانقلاب أن الموصوف ١٥ بالأول صار موصوفاً بالثانى ، وذلك أنه يبقى من الأول شىء فى الثانى ، فيكون

(١) فوجود : فوجود ج ، د ، ص ، ط || لكن : ساقطة من ط || الأسباب : الأشياء ط
(٢) تحقيق : تحقيق ج ، ص ، م (٣) فكونه : ركونه ب (٤) إلى : شىء ط ، م ،
(٥) وجوده : لوجوده د || لا يعرض : يعرض ط (٧) يقتضى : مقتضى ب ، ج ، د ،
ص ، ط || أمرا متعينا : أمر متعين ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) مما : قام
(٩) الواحد المعين : المعين الواحد ب (١٠) فيتعين : فيعين ج ، ص ، م ، يقتصر ط || إما :
ما ط (١١) مقتصر : مقيم ط (١٢) من : عن ج ، ط || اذكره : رحله د || عهدة : عدة ط
(١٣) العين : + ليس ص ، م || ذلك : ذلك م (١٥) بالانقلاب : بالانتقال م
(١٦) الثانى : الآخر ص ، م .

مركبا من مادة و شيء فيها . فإن كان هذا صفة اللونية مثلا في مسائلنا فيكون في اللونية شيء يبطل و شيء يبقى ، فيكون هذا الذي بطل هو الذي صار به الشيء لونا ، بل هو اللونية وهو الصورة المادية أو المرض وكلامنا فيها .

وزجع فنقول : وأما إن كان يجوز له أن يفارق هذه الجواهر ويقوم مثلا بياضا أو شيئا آخر بذاته ، فلا يغفلوا إما أن يكون حينئذ إليه إشارة ويكون البياض الذي من شأنه أن يدرك إلا أن يعجز عن إدراكه للقلة الفاحشة ، ويكون على الجملة التي تعرف البياض عليها . فإن كان كذلك فيلزم أن يكون خلاء موجودا حتى يكون فيه مشار إليه وإيس في الأجسام ، ويلزم أن يكون له وضع ما وتقديرا ، فيكون له في ذاته مقدار يكون إلا القليل منه محسوسا ، فإننا لا نقبل بياضا لا وضع له ولا مقدار ، فضلا عن أن نراه . وإذا كان له مقدار ووضع وزيادة هي هيئة البياضية كان جها أبيض لا مجرد البياض ، فإننا نمنى بالبياض هذه الهيئة الزائدة على المقدار والجمع ، وإن كان لا يبقى على الجملة التي كان يعرف البياض عليها ، بل قد انتقل عن هذه الصورة وصار شيئا آخر روحانيا . فيكون البياض مثلا له موضوع يعرض له أن تكون فيه البياضية التي على النحو المعروف ، ويعرض له أن يصير مرة أخرى بصورة أخرى روحانية فيكون أولا ما نعرفه بياضا قد فسد وزالت صورته .

وأما المفارق العقل فقد أشرنا - فيما سلف - إلى أنه لا يجوز أن ينتقل مثل هذا الشيء مرة أخرى ذا وضع وغالطا للأجسام .

(١) فيكون : فتكون ب ، د ، م (٢) هذا : ذلك ج ، د ، م ، ط ، م || بطل : يبطل ج ، د ، م (٤) فنقول : وقول د ، ط ، م (٧) عليها : + حتى يكون بهيه هو البياض الذي من شأنه أن يدرك ج (٨) وضع ما : وضع ج ، ط ؛ وضهاد || وتقدير : تقدير د (٩) لا تخيل : لا تخيل ط (١٠) وإذا : وإن ب (١١) هي : هو ط ، سافطة من ب ، ج ، د (١٣) آخر : سافطة من ج ، د ، م ، م (١٥) بصورة : صورة م (١٧) المفارق : مفارق ج (١٨) ذا : إذا م .

- وأما إن جعل جاعلاً البياض شيئاً في نفسه ذا مقدار ، فيكون له وجودان :
- وجود أنه بياض ، ووجود أنه مقدار . فإن كان مقداره بالعدد غير مقدار الجسم الذي هو فيه بالعدد ، فإذا كان في الأجسام وسارياً فيها فيكون قد دخل بُعد في بُعد ، وإن كان هو نفس الجسم منحاذاً فيكون الأمر قد عاد إلى أن الشيء الذي هو البياض جسم وله بياضيته . فتكون البياضية موجودة في ذلك الجسم
- ٥ إلا أنها لا تفارق ، ولا يكون البياض مجموع ذلك الجسم والكيفية ، بل شيء في ذلك الجسم . إذ حد البياض وماهيته ليس ماهية الطويل العريض العميق ، بل تكون ماهية الطويل العريض العميق للحرارة أيضاً على هذا الرأي ، فيكون البياض مقارناً لهذا الشيء ناعماً له . وهذا معنى قولنا : الصفة في الموصوف ، وتكون مع ذلك لا تفارقه وليست جزءاً من ذلك الشيء الذي هو الطويل
- ١٠ العريض ، فيكون البياض والحرارة عرضاً إلا أنه لازم .

فيبقى الكلام في أن من طبيعته أن يفارق أيضاً ، فقد تبين أن الكيفيات التي هي المحسوسة أعراض ، وهذا مبدئاً للطبيعات .

- وأما الاستعدادات فأمرها أوضح ، وأما التي تتعلق بالنفس وذوات الأنفس فقد تبين في الطبيعيات أنها أعراض تقوم في أجسام ، وذلك حين نكلنا
- ١٥ في أحوال النفس .

(٢) أنه مقدار: أنه ذو مقدار م || بالعدد غير مقدار: بالعدد غير المتدارج، د: يرا بالعدد لمقدار ط
(٣) بالعدد: ساقطة من ج، ص، ط، م || فإذا كان: وكان د (٤) في بد: ساقطة من د
(٥) ذلك: ساقطة من ب (٧) ليس: ليست ج، ط (٨) الحرارة: ثلاثة ج، د، ص، ط، م (١٠) وليست: وليس ص، م (١٢) فقد: وقد ص (١٤) الاستعدادات: الاستعداديات ب، د، ط || أوضح: واضح ب .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في العلم وأنه عرض

وأما العلم فإن فيه شبهة ، وذلك لأن لقائل أن يقول : إن العلم هو المكنسب من صور الموجودات مجردة عن موادها ، وهي صور جواهر وأعراض . فإن كانت صور الأعراض أعراضاً ، فصور الجواهر كيف تكون أعراضاً ؟ فإن الجوهر لذاته جوهر فماهيته جوهر لا تكون في موضوع ألبته وماهيته محفوظة سواء نسبت إلى إدراك العقل لها أو نسبت إلى الوجود الخارجي .

ف نقول : إن ماهية الجوهر جوهر بمعنى أنه الموجود في الأعيان لا في موضوع ، وهذه الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة ، فإنها ماهية شأنها أن تكون موجودة في الأعيان لا في موضوع ، أي أن هذه الماهية هي معقولة عن أمر وجوده في الأعيان أن يكون لا في موضوع . وأما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر ، أي ليس حد الجوهر أنه في العقل لا في موضوع ، بل حده أنه سواء كان في العقل أو لم يكن فلو أن وجوده في الأعيان ليس في موضوع .

فإن قيل : فالعقل أيضاً من الأعيان ، قيل : يراد بالعين التي إذا حصل فيها الجوهر صدرت عنه أفاعيله وأحكامه . والحركة كذلك ماهيتها أنها كمال

(٤) لقائل : قائل ط (٧) قاهيته : وماهية د || جوهر : قاهيته ب ، + وماهية د ؛ ساقطة من ج ، م || وماهية : ساقطة من د (٨) لها : ساقطة من ج ، د ، ط || أو نسبت : + لها ط (٩) جوهر : ساقطة من ط (١٠) لماهية : لهية ط || الجواهر : الجومرد (١٢) أن : ساقطة من ج (١٤) فإن : ساقطة من د ، + يكون م (١٦) بالعين : العين م (١٧) صدرت : صدرت م .

مابالقوة ، وليست في العقل حركة بهذه الصفة حتى يكون في العقل كمال مابالقوة من جهة كذا حتى تصير ماهيتها حركة للعقل ، لأن معنى كون ماهيتها على هذه الصورة هو أنها ماهية تكون في الأعيان كالألما بالقوة وإذا عقلت فإن هذه الماهية تكون أيضا بهذه الصفة ، لأنها في العقل ماهية تكون في الأعيان كمال مابالقوة ، ليس يختلف كونها في الأعيان وكونها في العقل ، فإنه في كليهما على حكم واحد فإنه في كليهما ماهية توجد في الأعيان كالألما بالقوة .

فلو كما قلنا : إن الحركة ماهية تكون كالألما بالقوة في الأئين مثلا لكل شئ توجد فيه ، ثم وجدت في النفس لا كذلك ، لكانت الحقيقة تختلف . وهذا كقول القائل : إن حجر المغناطيس حقيقته أنه حجر يجذب الحديد ، فإذا وجد مقارنا لجسمية كف الإنسان ولم يجذبه ، ووجد مقارنا لجسمية حديد مابجذبه ، فلم يجب أن يقال : إنه يختلف بالحقيقة في الكف وفي الحديد ، بل هو في كل واحد منهما بصفة واحدة وهو : أنه حجر من شأنه أن يجذب الحديد ، فإنه إذا كان في الكف أيضا كان بهذه الصورة ، وإذا كان عند الحديد أيضا كان بتلك الصفة . فكذلك حال ماهيات الأشياء في العقل ، والحركة في العقل أيضا بهذه الصفة ، وليس إذا كانت في العقل في موضوع بطل أن تكون في العقل ليست ماهية ما في الأعيان ليست في موضوع .

(٢) محرركة : متحركة ط (٣) لما : ما ج (٣-٥) وإذا عقلت .. بالقوة : ساقطة من ط (٥) على .. كليهما : ساقطة من ص ، ط || فإنه : فإنها ص (٧) الحركة ماهية : الماهية حركة م || لما : ساقطة من ط (٩) حقيقة : حقيقة ساقطة من د || فإذا : وإذا ص ، ط (١٠) ووجد : ثم وجد د || لجسمية (الثانية) : لجسميته ج ، ص ، م (١١) وفي الحديد : والحديد ص ، ط (١٢) وهوانه : ذاته د (١٣) الصورة : الصفة ج ، م || وإذا كان عند : وإذا عند م (١٤) : تلك : بهذه ج || فكذلك : وكذلك ب ، ص (١٥) موضوع : + فقد ج ، ص ، ط ، م (١٦) ليست : ليس ج .

فلان قيل ، قد قلتم : إن الجوهر هو ما ماهيته لا تكون في موضوع أصلا ، وقد صيرتم ماهية المعلومات في موضوع . فنقول ، قد قلنا : إنه لا يكون في موضوع في الأعيان أصلا . فلان قيل : قد جعلتم ماهية الجوهر أنها تارة تكون عرضا وتارة جوهر ، وقد منعتم هذا . فنقول : إنا منعنا أيضا أن تكون ماهية شيء توجد في الأعيان مرة عرضا ومرة جوهر ، حتى تكون في الأعيان تحتاج إلى موضوع ما وفيها لا تحتاج إلى موضوع البتة ، ولم نمنع أن يكون معقول تلك الماهيات بصير عرضا ، أي تكون موجودة في النفس لا بجزء .

ولقائل أن يقول : فماهية العقل الفعال والجواهر المفارقة أيضا كذا يكون حالها ، حتى يكون المعقول منها عرضا ، لكن المعقول منها لا يخالفها لأنها لذاتها معقولة . فنقول : ليس الأمر كذلك ، فلان معنى قولنا : إنها لذاتها معقولة هو أنها تعقل ذاتها ، وإن لم يعقلها غيرها ، وأنها أيضا مجردة عن المادة وعلاقتها لذاتها لا بتجريد يحتاج أن يترواه العقل . وأما إن قلنا : إن هذا المعقول منها يكون من كل وجه هو أو مثله ، أو قلنا : إنه ليس يحتاج في وجود المعقول منها إلا أن توجد ذاتها في النفس ، فقد أخطأ . فلان ذاتها مفارقة ، ولا تصير نفسها صورة لنفس إنسان ، ولو صارت لكانت تلك النفس قد حصلت فيها صورة الكل وعلمت كل شيء بالفعل ، ولكانت تصير كذلك لنفس واحدة ، وتبقى النفوس الأخرى ليس لها الشيء الذي تعقله ، إذ قد استبد بها نفس ما .

(١) ما ماهيته : ماهيته به ، ماهية د ، ص ، ط (٢) وقد : قد ب ، ج (٣) قد : قد ب ، د ، ص ، م (٤) وتارة : + تكون ص ، ط (٥) لا تحتاج إلى موضوع : + ما م (٦) وأنها أيضا : وأيضاً أنها ب ، ص ، م (٧) وجه : جهة ط ، م || في : إلى ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) إلا : إلى هاشم ص ، ط (٩) حصلت فيها : حصل منها ب ، د ، ج ، م ؛ حصل فيها (١٠) ص وعلمت : وقد علمت ب ، ص ، ط ، قد علمت د || ولكانت : ولكان ب ، د ولكانت د (١١) تعقله : تعقلها د || إذ : أو ب ، د || استبد بها : استبدتها م .

والذى يقال : إن شيئا واحدا بالعدد يكون صورة لمواد كثيرة لا بأن يؤثر فيها ، بل بأن يكون هو بعينه منطبعاً في تلك المادة وفي أخرى وأخرى ، فهو محال يعلم بأدنى تأمل . وقد أشرنا إلى الحال في ذلك عند كلامنا في النفس ، وسنخرج من بعد إلى خوض في إثبات ذلك .

- ٥ فلأذن تلك الأشياء إنما تحصل في العقول البشرية معاني ما هياتها لا ذاتها ، ويكون حكمها حكم سائر المعقولات من الجواهر إلا في شئ واحد وهو أن تلك تحتاج إلى تفسيرات حتى يتجرد منها معنى يعقل ، وهذا لا يحتاج إلى شئ غير أن يوجد المعنى كما هو فتطبع به النفس .

- فهذا الذى قلناه إنما هو نقض حجة المحتج ، وليس فيه إثبات ما تذهب إليه ، فنقول : إن هذه المعقولات سنيين من أمرها بعدد ، أن ما كان من الصور الطبيعية والتعليميات فليس يجوز أن يقوم مفارقة بذاته ، بل يجب أن يكون في عقل أو نفس . وما كان من أشياء مفارقة ، فنفس وجود تلك المفارقات مباينة لنا ، ليس هو علمنا لها ، بل يجب أن نتأثر عنها فيكون ما يتأثر عنها هو علمنا بها ، وكذلك إن كانت صوراً مفارقة وتعليميات مفارقة فلنأما يكون علمنا بها ما يحصل لنا منها ، ولا تكون أنفسها توجد لنا متقلة إلينا ، فقد بينا
- ١٥

(٢) هو بعينه منطبعاً : هو بعينه منطبعة به ، د ، ص ، ط ، بعينه منطبعاً م (٣) يعلم : نعلمها ط
(٥) فإذا : فإن د ؛ فإذا تكون ط || ما هياتها : ما هيها به ، د ، ط ؛ ما هياتها ط (٦) حكم : حكم به ، م (٧) يعقل : معقول ط (٨) به : بهاب به ، د ، ص ، م (٩) فهذا : وهذا به ، د ، ص ، ط ، م (١٠) ما كان : كانت د (١١) والتعليميات : والتعليميات ب ، نجح ، ط ، ط || يقوم : يكون م (١٢) أو نفس : أو في نفس د (١٣) لها : بها ، ص ، ط || متأثر : فغارد || فيكون ما يتأثر عنها : ساقطة من به ، ص ، ط (١٤) إن : لود ، ص ، م || وتعليميات : وتعليميات ب ، نجح ، د ، ط ، ط || يكون : كان به ، ط (١٥) ولا تكون : ولم تكن به . د ، ص ، ط ، م ولا تكون ط || أقصها : أقصا به . ط || متقلة : متقلة م .

بطلان هذا في مواضع . بل الموجود منها لا هي الآثار المحاكية لها لا محالة . وهي علما . وذلك يكون إما أن يحصل لنا في أبداننا أو في نفوسنا . وقد بينا استحالة حصول ذلك في أبداننا ، فيبقى أنها تحصل في نفوسنا . ولأنها آثار في النفس ، لا ذوات تلك الأشياء ، ولا أمثال لتلك الأشياء قائمة لا في مواد بذية أو نفسانية ، فيكون مالا موضوع له يتكرر نوعه بلا سبب يتعلق به بوجه ؛ فنهى أعراض في النفس .

(١) المحاكية : المحاكية د ، م (٢) وذلك يكون إما : وإما ب ، د ، م ؛ ويكون إما من ؛ وذلك إما ط || لا : ساقطة من د || في (الثانية) : ساقطة من د ، م (٢-٣) أو في نفوسنا . . . أبداننا : ساقطة من ب || أو في نفوسنا . . . نفوسنا : ساقطة من ج .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

في الكيفيات التي في الكيات وإثباتها

هذا الفصل يليق بالطبيعات ، وقد بقي جنس واحد من الكيفيات يحتاج

- ٥ إلى إثبات وجوده وإلى التنبيه على كونه كيفية ، وهذه هي الكيفيات التي في الكيات .

أما التي في العدد كالزوجية والفردية وغير ذلك ، فقد علم وجود بعضها وأثبت وجود الباقي في صناعة الحساب . وأما أنها أعراض ، فلائها متعلقة بالعدد ، وخواص له ، والعدد من الكم ، والكم عرض .

- ١٠ وأما التي تعرض للقادير فليس وجودها يبين ، فإن الدائرة والخط المنحني والكرة والأسطوانة والمخروط ليس شيء منها يبين الوجود ، ولا يمكن للمهندس أن يبرهن على وجودها . لأن سائر الأشياء إنما تبين له بوضع وجود الدائرة ، ولأن ذلك المثلث يصح وجوده إن صحت الدائرة ، وكذلك المربع ، وكذلك سائر الأشكال .

- (٣) في التّبيّيات : في الكلام في الكيفيات ب ، ج ، د ، ص || الكيات : الكية ج ، ص ، م
(٤) هذا : وهذا ب ، ج ، ص ، م || يليق : يجب أن يلحق م || يحتاج : محتاجة ج ، د
محتاج ص ، محتاجة ط (٥) التنبيه : البية ص || وهذه هي : وهي هذه ج ، ص (٧) أما :
وأما ط (٩) والكم عرض : ساقطة من ب ، د ، ط ، م (١٠) تعرض : ساقطة من ج ، م
للقادير : المقادير ج ، ص ، ط || يبين : ساقطة من م (١١) للمهندس : المهندس ج ، م
(١٢-١٣) ولأن ذلك : وذلك لأن ج ، م (١٤) الأشكال : الأشياء ط .

وأما الكرة، فانما يصح وجودها على طريقة المهندس إذا أدار دائرة في دائرة على نحو ما علمت والاسطوانة إذا حركت دائرة حركتها يلزم فيها مركزها خطأ مستقيماً طرفه مركزها في أول الرضع لزوماً على الاستقامة . والمفروض إذا حركت مثلنا قائم الزاوية على أحد ضلعي القائمة حافظاً بطرف ذلك الضلع مركز الدائرة ودائراً بالضلع الثاني على محيط الدائرة . ثم الدائرة مما ينكر وجودها من يرى تأليف الأجسام من أجزاء لا تتجزأ، فيجب أن يبين وجود الدائرة . وأما عرضيتها فتظهر لنا ثلثها بالمقادير التي هي أعراض .

فقول : أما على مذهب من يركب المقادير من أجزاء لا تتجزأ فقد يمكن أن يثبت عليه أيضاً وجود الدائرة من أصوله، ثم ينقض بوجود الدائرة جزئه الذي لا يتجزأ . وذلك لأنه إذا فرضت دائرة على النحو المحسوس، وكانت على مائة ولون غير دائرة في الحقيقة، بل كان المحيط مضرباً . وكذلك إذا فرض فيها جزء على أنه المركز، وإن لم يكن ذلك الجزء مركزاً بالحقيقة، فقد يكون عندهم مركزاً في الحس، ويجعل المفروض مركزاً في الحس طرف خط، مؤلف من أجزاء لا تتجزأ، مستقيم، فإن ذلك صحيح الوجود مع فرض مالا يتجزأ . فإن طوى بطرفه الآخر جزء من الذي عند المحيط، ثم أزيل وضعه، وأخذ الجزء الذي يل الجزء الذي من المحيط الذي احتسبناه وطابقنا به الخط أولاً فطوى به رأس الخط المستقيم مطابقة مماسة أو موازية إلى جهة المركز . فإن طوى المركز

(١) على طريقة المهندس : ساقطة من ط || طريقه : طريق م || المهندس : المهندس ج ، د ، م || أدار : أدبرت ج ، دارت د ، دارس ، ط (٢) والاسطوانة : والاسطواني ص . م (٣) حركت : حرك ص . م (٤) وجودها : وجوده جمع ب ، ج ، وجودها جمع د (٥) قد يمكن : فيمكن ب ، ويمكن ط (٦) فتظهر : فتظهر (٧) الجزء الذي : الجزء ب ، ج ، د ، ص ، م ، || الخط : ساقطة من ب (٨) أو موازية : وموازية ب || طابق المركز : طابق ط .

فذلك الغرض ، وإن زاد أو نقص فيمكن أن يتم ذلك بالأجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد ، لأنه إن زاد أزيل ، وإن نقص تم وإن نقص بإزالته وزاد بإلحاقه فهو منقسم لاحالة وقد فرض غير منقسم . فإذا جلد كذلك بجزء جزء تمت الدائرة .

ثم إن كان في سطحها تضريس أيضا من أجزاء . فإن كانت موضوعة في فرج ادخلت تلك الأجزاء الفرغ ليسد بها الخلل من السطح كلها ، وإن كانت لا تدخل الفرغ فالفرغ أقل منها في القدر فهي إذن منقسمة إذ الذي يتلا الفرغ أقل حجماً منها ، وما هو كذلك ، فهو في نفسه منقسم وإن لم يمكن فصله . وإن لم تكن موضوعة في فرج أزيلت من وجه السطح من غير حاجة إليها .

فإن قال قائل : إنه إذا طوبق بين الجزء المركزي وبين المحيط مرة ، فليس يمكن التطبيق لاجتماع ولا بموازاة مع المركزي ، والذي يلي ذلك الجزء من المحيط . فإنا نقول له : أرأيت لو أدمت هذه الأجزاء كلها وبقي الذي في المركز والمحيط ؟ أهل كان بينهما استقامة يمكن أن يطبق عليه هذا الخط ؟ فإن لم يجوزوا ذلك فقد خرجوا عن البين بنفسه ، وأوقدوا أنفسهم في شغل آخر وهو أنه يمكن أن تفرض مواضع مخصوصة فيها تتم هذه الاستقامة في الخلاء الذي لهم ، حتى يكون بين جزئين في الخلاء استقامة ، وبين جزئين آخرين لا يكون . وهذا شطط من يتكلفه ويجوز القول به ، فلا ضير ، وإنما ينبع عقله بضمن بنحس . فإن البديهة أيضا تشهد أن بين كل جزئين تنفق مازادة لا مالة يتلاها من الملا أقصر الملا ، أو أقصر بمد

(١) فذلك : فذلك د ، م (٣) وقد فرض : وفرض ب ، ج ، ص ، ط ، م || جزء : بجزء ج (٥) إن : ساقطة من ط ، م (٦) الخلل : الخلل ب || وإن ، فإن ب (٧) فالفرج : فإن الفرغ د || إذن : ساقطة من ج (٨) لم يمكن فصله وإن : ساقطة من ج ، د ، ص ، م (٩) من : عن ص (١١) والمحيط : الذي في المحيط ط (١٣) أهل : ب ج (١٣) فقد : ساقطة من ب (١٦) من : فن ج ، ص ، ط || يتكلفه : يتكلفه د (١٧) أيضا : بالضرورة ب ، د ، ص (١٨) أقصر الملا : أقصر من الملا ج ، ص ، ط و ساقطة من د .

في الملا. وإن قالوا : إن ذلك يكون ، ولكن مادامت هذه الأجزاء موجودة فلا يكون بينهما هذه المحاذاة ، ولا يجوز أن يوازي طرفها طرفا مستقيم ، فهذا أيضا من ذلك .

فكون كُن تلك الأجزاء إن وجدت تغير حكم المحاذاة عن حكمه أو كانت معدومة ، وجميع هذا مما لا يشكل على البديهة بطلانه ولا الوهم — الذي هو القانون في الأمور المحسوسة وما يتعلق بها ، كما علمت — يتصوره . على أن الأجزاء التي لا تتجزأ لا تألف منها بالحقيقة لدائرة ولا غير دائرة ، وإنما هذا على قانون القائلين به .

وإذا صحت دائرة صحت الأشكال الهندسية فيبطل الجزء ويعلم ذلك من أن كل خط ينقسم بقسمين متساويين وأن قطراً لا يشارك ضاماً وما أشبه ذلك ، فإن الخط الفرد الأجزاء لا ينقسم بقسمين متساويين ، وكل خط مؤلف من أجزاء لا تتجزأ يشارك كل خط ، وهذا خلاف ما يبرهن عليه بمد وضع الدائرة ، وكذلك أشياء أخرى غير هذا .

وأما إثبات الدائرة على أصل المذهب الحق فيجب أن نتكلم فيه ، وأما الاستقامة ووجوب محاذاة بين طرفي خط إذا لزمه المتحرك لم يكن حائدا ، وإن فارقة كان حائدا عادلا ، فذلك أمر لا يمكن دفعه .

(١) ولكن : لكن م (٢) بينهما : بينهما ص || طرفها : طرفها د || طرفا : طرف ط || مستقيم : مستقيم ص (٣) أيضا : + أقصرد (٥) هذا : ذلك ب || عمالا : فلام (٦) يتصوره : تصور ط || التي : الذي ج ، ط (٧) لا تألف : لا تألف ط (٨) به : بهاب ، د (٩) وإذا : فإذا ج || دائرة : الدائرة ص || فيبطل : فيبطل ص ، ط ، م || ويعلم : يعلم ص ، م (١٠) خط : + مستقيم ط || وأن : ساقطة من ج ، ط ، م || حالما : حالما د (١٠) — (١١) قطرا ... متساويين : ساقطة من ج || فإن الخط : فالخط ص ، ط ، م (١١) بنسبين متساويين : بنسبين ب ، بنسبين م (١٢) ما يبرهن : ما يبرهن ص || وكذلك : وكذلك (١٥) ووجوب : ووجوب ج ، ص ، م (١٦) وإن : فإن ج ، ط .

فنقول : قد بين في الطبيعيات من وجه وجود الدائرة ، وذلك لأنه تبين لنا أن جميعاً بسيطاً ، وتبين أن كل جسم بسيط فله شكل طبيعي ، وتبين أن شكله الطبيعي هو الذي لا يختلف ألونه في أجزائه ، ولا شيء من الأشكال الغير المستديرة كذلك . فقد صح وجود الكرة وقطعها بالمستقيم هو الدائرة فقد صح وجود الدائرة .

- وأيضاً يمكننا أن نصح ذلك فنقول : من البين أنه إذا كان خط أو سطح على وضع ما فليس من المستحيل أن يفرض لسطح آخر أو خط آخر أن يكون وضعه بحيث يلاقيه من أحد طرفيه على زاوية . ومن البين أنه يمكننا أن ننقل هذا الجسم أو هذا الخط نقلًا كيف شئنا إلى أن يصير ملاقيًا لذلك الآخر أو موضوعا في موضعه ، كأنه يحاذيه بجميع امتداده ملاقياً له أو موضوعا في موضعه أو موزابا .
- ويمكن لجسم واحد بعينه أن يوضع على وضع ثم يوضع على وضع آخر يقاطعه ١٠ والكلام في الجسمين والجسم الواحد واحد . فإن كانت استقامة ولم تكن استدارة لم يمكن هذا ألونه ، لأنه إذا كانت الحركة إلى الانطباق على الاستقامة ذاهبة في الطول ثم راجعة أي الرجوعات كانت ، أو ذاهبة في السمك راجعة كيف كانت ، أو ذاهبة عرضاً من الجهتين أو كيف فرضت ، فإنه إذا كان يحفظ النقطة التي تفرض على واسطة السطح أو الخط في تحركها خطاً مستقيماً ، فإنه لا يلحق ألونه ذلك الجسم ، بل يقاطعه كيف كان . وأنت يمكنك أن تفرض

(١) قد تبين : قد بين م || لأنه تبين : + لاط (٢) بسيطاً : ساقطة من ب || وتبين...طبيعي : ساقطة من م || وتبين (الثانية) : وبين م (٣) ألونه : أبداً ط || ولا شيء : ولا شكل شيء ط (٤) كذلك : كذلك م || الكرة : الكرة م (٥) لسطح : بسطح ط ، سطح م (٦) ومن : من م من م ، د ، م ، م (٨) كذلك : كذلك د (٩) في (الأولى) : ساقطة من د || موضعه كأنه : وضعه كأنه ب ، د ، م ، م (١٠) الجسم : بجسم ب || بعينه : نفسه م || ثم يوضع : + ثم يوضع ب ، د ، ط ، م (١١) والجسم : وفي الجسم ب ، م : في الجسم د (١٢) لم : ولم م (١٣) أو الخط : والخط ب ، ط || تحركها : تحريكها ب ، د ، ط .

كل واحد من هذه الأقسام بالفعل وتعتبره، بل يجب أن الأمر أن تتفق حركته على صفة أذكرها . إما أن يكون أحد الطرفين فيها من الخط أو السطح أو الجسم لازماً موضعه ، والآخر ينتقل ، وذلك على الدور ، أو كلاهما ينتقلان ، ولكن على صفة أن يكون أحدهما أبداً والآخر أسرع ، فيكون الطرفان أو المتحرك وحده على كل حال يفعل قوس دائرة . وإذا مع وجود قوس دائرة مع أن يضمف إلى التام . وهذا على الأصول الصحيحة . وأما إن قال أحد بالتفكيك ، فالطريقة الأولى تناقضه .

وأيضاً لنفرض جسماً ثانياً ونجعل أحد طرفيه أثقل من الآخر ، ونجعله قائماً على سطح مسطح مما لا بطرفه الأخف حتى يقوم قائماً عليه بجيلة ، وأنت تعلم أن قيامه إذا عدل ميله إلى الجهات مما يستمر ، وأنه إذا أميل إلى جهة وزال الداعم حتى سقط فتحدث دائرة لا محالة أو منحني .

أما كيف نكون ، فلنفرض نقطة في الرأس الخامس للسطح ، وهي أيضاً تلي نقطة من السطح ، حينئذ لا يخلو إما أن تثبت النقطة في موضعها ، فتكون كل نقطة نفرضها في رأس ذلك الجسم قد فعلت دائرة ، وأما أن يكون — مع حركة هذا الطرف إلى أسفل — يتحرك الطرف الآخر إلى فوق ، فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دائرة ، ومركزها النقطة المتعددة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط ، وإما أن تتحرك النقطة منجزة على طول السطح ، فيفعل الطرف الآخر

(١) هذه : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م || وتعتبره : ومعتبرة م (٤) صفة : وضع ب (٦) إل : على ط || بالتفكيك : بالتفكيك د ، ط ، م (٨) لنفرض : لنفرض ب ، ص ؛ نفرض ط (٩) بجيلة : ساقطة من ب ، ص ، م (١٠) وأنه : ثم ب ؛ فإنه د || وزال : زال ب ، د ، ص ، ط ، م (١٣) موضعها : ووضعها ط (١٤) الجسم : الجسم د || قد : فقد ب ، د ، ط ، م || فعلت : فعل ب ، ج ، د ، ط ، م (١٦) ومركزها : ومركزها م .

قطعا أو خطأ متحنيا ، ولأن الميل إلى المركز إنما هو على المحاذاة ، فحال أن تتجبر النقطة على السطح . لأن تلك الحركة إما أن تكون بالقسر أو بالطبع ، وليست بالطبع وليست بالقسر ، لأن ذلك القسر لا يتصور إلا عن الأجزاء التي هي أثقل ، وتلك ليست تدفعها إلى تلك الجهة ، بل إن دفعها على حفظ الاتصال دفعها على خلاف حركتها ونقلتها ليتمكن أن تنزل هي ، كأن العالية منها إذ هي أثقل .
تطلب حركة أسرع ، والمتوسطة أبطأ . وهناك اتصال يمنع ميلا من أن ينعطف فيضطر العالي إلى أن يشيل السافل حتى ينحدر ، فيكون حينئذ الجسم منقسما إلى جزئين : جزء يميل إلى العلو قسرا ، وجزء يميل إلى السفل طبعيا ، وبينهما حد هو مركز للحركتين ، وقد نخرج منه خط مستقيم ما فيفعل الدائرة .

١٠. فبين أنه إن لزم عن انحدار الجسم زوال فهو إلى فوق ، وإن لم يزل منه فوجود الدائرة أصح . فإذا ثبتت الدائرة ثبت المنحنى ، لأنه إذا ثبتت الدائرة ثبتت المثلثات والقائم الزاوية أيضا ، وثبت جواز دور أحد ضلعي القائمة على الزاوية فصح مخروط ، فإن فصل مخروط بسطح محارف صح قطع ، فصح منحني .

(١) أو خطأ : وخطام || الميل إلى : ساقطة من ط ، م || حل : حل سبيل م ؛ سبيل ط
(٢) بالقسر : بالقصر ج ، د ، ط (٣) من : حل م (٥) ونقلتها : فنقلها ب || يمكن : فيمكن د || كانت العالية : كالعالية د || إذ : أود (٤-٦) الاتصال : . . . أبطأ ساقطة من م (٦) من : ساقطة من ب ، ج ، م ، ط ، م (٧) يشيل : ينقل د || ينحدر : ينحدر م (٨) جزئين : قسمين ط || وجزء : أو جزء ج ، ط || السفل : أسفل ب ، د ، ج ، م (٨-٩) حد هو : هو حد ط (١٠) وإن : فإن د (١١) فإذا : وإذا ب ، ج ، م || ثبت : ثبت ج ، د ، م ، ط || ثبت الدائرة : ثبت د ، م ، ط (١٢) ثبت المثلثات : ثبت المثلثات د ، م ، ط (١٣) فصح مخروط : فصح مخروط صنع ج ؛ فصح المخروط ط ؛ ساقطة من ب ، م || بسطح محارف : بسطح محارق د ؛ بدسم محارق ط || صح : حتى د || فصح : ساقطة من ط ، م .

[الفصل العاشر]

(ي) فصل

في المضاف

وأما القول في المضاف ، وبيان أنه كيف يجب أن تتحقق ماهية المضاف والإضافة وحدهما ، فالذي قدمناه في المنطق كاف لمن فهمه . وأما أنه إذا فرض للإضافة وجود كان عرضاً ، فذلك أمر لا شك فيه ، إذ كان أمراً لا يعقل بذاته ، إنما يعقل دائماً لشيء إلى شيء ، فإنه لا إضافة إلا وهي عارضة .

أول عروضها للجوهر مثل : الأب والابن ، أولكم لهنه ما هو مختلف في الطرفين ، ومنه ما هو متفق بالمختلف مثل : الضمف والنصف ، والمتفق مثل : المساوي والمساوي والموازي والموازي والمطابق والمطابق والمماس والمماس .

ومن المختلف ما اختلافه محدود ومحقق كالنصف والضمف ، ومنه ما هو غير محقق إلا أنه مبني على محقق كالكثير الأضماف والكل والجزء ، ومنه ما ليس بمحقق بوجه مثل الزائد والناقص والبعض والجملة . وكذلك إذا وقع مضاف في مضاف كالأزيد والأنقص فإن الأزيد إنما هو زائد بالقياس إلى زائد أيضاً مقيس إلى ناقص .

(٥) قدمناه : قد بيناه ط || وأما أنه : عروضها د (٦) إذ : إذا د || بذاته : + بل كان ص (٧) وهي عارضة : وهو عارض ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) أول : ساقطة من د || الجوهر : الجوهر ب ، د ، ص ، م (١٠ — ١١) واناس واناس : واناس ب (١٣) الأضماف : والأضماف د (١٤) بمحقق : محقق ط ، م (١٥) زائد : أزيد ط ، م || زائد : أزيد م ، + هو ص .

ومن المضاف ما هو في الكيف لفته متفق كالمتشابهة، ومنه مختلف كالمرج والبطيء في الحركة، والثقل والخفيف في الأوزان، والحاد والثقل في الأصوات وكذلك قد تقع فيها كلها إضافة في إضافة ، وفي الإين كالأصل والأسفل ، وفي المتى كالمتقدم والمتأخر، وعلى هذه الصفات، وتكاد تكون المضافات منحصرة في أقسام المعادلة ، والتي بالزيادة والتقصان، والتي بالفعل والانفعال ومصدرها هـ من القوة ، والتي بالمحاكاة .

فأما التي بالزيادة فأما من الكم كما تعلم ، وإما في القوة مثل الغالب والقاهر والمنايع وغير ذلك . والتي بالفعل والانفعال كالأب والابن والقاطع والمنقطع وما أشبه ذلك ، والتي بالمحاكاة فكالعلم والمعلوم والحس والمحسوس ، فإن بينهما محاكاة ، فإن العلم يحاكي هيئة المعلوم ، والحس يحاكي هيئة المحسوس ، على أن هذا لا يضبط تقديره وتحديدته .

لكن المضافات قد تنحصر من جهة ، فقد يكون المضافان شئيين لا يحتاجان إلى شيء آخر من الأشياء التي لها استقرار في المضاف حتى تعرض لأجله لها إضافة ، مثل التيامن والتياسر ، فليس في التيامن كيفية أو أمر من الأمور مستقر صار به مضافا بالتيامن إلا نفس التيامن . وربما احتيج إلى أن يكون في كل واحد من الأمرين شيء حتى يصير به منقاسا إلى الآخر ، مثل العاشق

(١) ما هو : ماب ، ج ، د ، ص ، م || كالمتشابهة : كالمتشابه هاش ص (٢) في الحركة : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط ، م (٣) فيها : منها د (٤) المتى : متى ج ، ص ، م || كالمتقدم : كالمتقدمة ط || الصفات ، الصفة ج ، د ، ط ، م || وتكاد : + في أن د || منحصرة : ساقطة من ج ، د ، ط (٥) والتقصان : ساقطة من ب ، ج ، ص ، ط ، م (٦) فكالعلم : كالعلم ب ، ج (٧) قس التيامن : قس ج || وربما : + كان في كل واحد ط .

والمشوق . فإن في العاشق هيئة إدراكه هي مبدأ الإضافة، وفي المشوق هيئة مدركة هي التي جعلته معشوقا لعاشقه .

وربما كان هذا انتهى في إحدى الجهتين دون الأخرى مثل العالم والمعلوم . فإن العالم قد حصل في ذاته كغاية هي العلم، صار بها مضافاً إلى الآخر . والمعلوم لم يحصل في ذاته شيء آخر، إنما صار مضافاً لأنه قد حصل في ذلك الآخر شيء هو العلم .

والذي بقي لنا ههنا من أمر المضاف أن نعرف محل الإضافة معنى واحداً بالعدد وبالموضوع، موجود بين شيئين وله اعتباران كما ظنه بعض الناس، بل أكثرهم ؟ أو لكل واحد من المضافين خاصية في إضافته ؟ فنقول : إن كل واحد من المضافين فإن له معنى في نفسه بالقياس إلى الآخر، ليس هو المعنى الذي للآخر في نفسه بالقياس إليه . وهذا يتن في الأمور المختلفة الإضافة كالأب فإن إضافته للأبوة — وهي وصف وجوده — في الأب وحده ، ولكن إنما هو للأب بالقياس إلى شيء آخر في الأب ، وليس كونه بالقياس إلى الآخر هو كونه في الآخر، فإن الأبوة ليست في الابن وإلا لكانت وصفاً له يشق له منه الاسم، بل الأبوة في الأب . وكذلك أيضاً حال الابن بالقياس إلى الأب فليس ههنا شيء واحد أبته هو في كليهما، فليس ههنا إلا أبوة أو بنوة . وأما حالة موضوعة للأبوة والبنوة فلست نعرفها ولا لها اسم .

(١) فإن ... المشوق : ساقطة من م (٢) لعاشقه : لهذا (٣) الأخرى : الآتية (٤) بها : ههنا || الآخر : شيء آخر م (٥) شيء : ساقطة من ط (٨) وله : له ص ، له ط (٩) إضافته : إضافته ب (١٣) آخر : + فهو ب ، ج ، د ، ص ، م || الآخر : آتية ، ط ، م (١٤) الآخر : آتية ب (١٥) ظن : وليس ج ، ص (١٦) هو : فهو م (١٧) فلست : ظن ط ، م .

فإن كان ذلك كون كل واحد منهما بحال القياس إلى الآخر، فهذا ككون كل واحد من الققنس والثلج أبيض، فإنه ليس يجب أن يكون شيئا واحدا، وليس كونه بالقياس إلى الآخر يجعله واحدا، لأن ما لكل واحد بالقياس إلى الآخر فهو لذلك الواحد لا للآخر، لكنه بالقياس إلى الآخر.

- ٥ فإذا فهمت هذا فيما مثلناه لك، فأعرف الحال في سائر المضافات التي لا اختلاف فيها. وإنما يقع أكثر الإشكال في هذا الموضع، فإنه لما كان لأحد الأخوين حالة بالقياس إلى الآخر، وكان للآخر أيضا حالة بالقياس إلى الأول، وكانت الحالتان من نوع واحد حُصِبَتَا شخصا واحدا وليس كذلك. فإن للأول أخوة الثاني أى له وصف أنه أخو الثاني، ذلك الوصف له ولكن بالقياس إلى الثاني. وليس ذلك وصف الثاني بالعدد، بل بالنوع، كما لو كان الثاني أبيض ١٠ والأول أبيض، بل الثاني أيضا أنه أخو هذا الأول لأن له حاله في ذاته مقولة بالقياس إلى الأول.

- وكذلك الخامسة في المتماسين، فإن كل واحد منهما مماس لصاحبه بأن له مماسته التي لا تكون إلا بالقياس إلى الآخر إن كان الآخر مثله. فلا تظن البتة أن عرضا واحدا بالعدد يكون في محلين حتى يحتاج أن تعتذر من ذلك في جعلك العرض اسما ١٥ مشككا كما فعله ضعفاء التمييز.

(١) واحد : ساقطة من جـ (٥) فإذا : فإن جـ ، ص || لك : + فكذلك ب ؛ فذلك د (٧) الأخوين : الآخرين ط م (٩) ذلك : وذلك ط (١٠) وصف : بوصف جـ ، ص (١١) مقولة : مقولة جـ ، ص ، ط (١٢) وكذلك : فذلك د ؛ كذلك ط (١٣) مماسته : مماسة جـ ، ط م (١٤) إن : إذا ب ، جـ ، د ، ص || الآخر : للآخر د ، ص ، ط م (١٥) واحدا بالعدد : ساقطة من ب || جـ : جـ ط ، م (١٦) مشككا : معتذر د || ضعفاء : للضعفاء ب ، جـ ، م ؛ ضعفاء د ، ط ؛ ضعيفا ط || التمييز : التمييز ص .

لكن الأشد اهتماماً من هذا، معرفتنا هل الإضافة في نفسها موجودة في الأعيان أو أمر إنما يتصور في العقل، ويكون ككثير من الأحوال التي تلزم الأشياء إذا عقلت بعد أن تحصل في العقل، فإن الأشياء إذا عقلت تحدث لها في العقل أمور لم يكن لها من خارج، فتصير كلية وجزئية وذاتية وعرضية وتكون جلس وفصل وتكون محمول وموضوع وأشياء من هذا القبيل .

٥

فقوم ذهبوا إلى أن حقيقة الإضافات إنما تحدث أيضاً في النفس إذا عقلت الأشياء . وقوم قالوا : بل الإضافة شيء موجود في الأعيان ، واحتجوا وقالوا نحن نعلم أن هذا في الوجود أب ذلك ، وأن ذلك في الوجود ابن هذا ، عقل أولم يعقل ، ونحن نعلم أن النبات يطلب الغذاء ، وأن الطلب مع إضافة ما ، وليس للنبات عقل بوجه من الوجوه ولا إدراك ، ونحن نعلم أن السماء في نفسها فوق الأرض ، والأرض تحتها، أدركت أولم تدرك، وليست الإضافة إلا أمثال هذه الأشياء التي أو مانا إليها وهي وتكون للأشياء وإن لم تدرك .

١٠

وقالت الفرقة الثانية : إنه لو كانت الإضافة موجودة في الأشياء لوجب من ذلك أن لا تنتهي الإضافات، فإنه كان يكون بين الأب والابن إضافة ، وكانت تلك الإضافة موجودة لها أولاً أحدهما أولكل واحد منهما . فمن حيث الأبوة للأب وهي عارضة له ، والأب معروض لها ، فهي مضافة ، وكذلك البنوة . فهنا إذن صلاقة للأبوة مع الأب والبنوة مع الابن خارجة عن العلاقة التي بين الأب والابن فيجب أن تكون للإضافة إضافة أخرى وأن تذهب إلى غير النهاية ، وأن تكون

١٥

(٢) يتصور : منصرفاً ط || العقل : الفعل د || ككثير : لكثير م (٤) وجزئية : جزئية ج ، د ، ساقطة من ب ، ط ، م (٧) وقالوا : فقالوا د (٨) الوجود : الموجود م || أب : أبوم || ابن هذا : ابنه ب (١٠) قدما : قدس د (١١) وليست : وليس د || إلا أمثال : إلا في أمثال د ؛ إلا ج ؛ إلا مثال ط (١٢) التي : ساقطة من ط ، م (١٣) في الأشياء : للأشياء ج (١٦) لها : له ب ، ج ، د (١٧) للأبوة : الأبوة ص || والبنوة : والابنوه ط || مع الابن : + وليست العلاقة التي بين الأب والابن ب .

أيضا من الإضافات ما هي علاقة بين موجود ومعدوم ؛ كما نحن متقدمون بالقياس إلى القرون التي تخلفنا وعالمون بالقيامة .

- والذي تخلف به الشبهة من الطريقتين جميعا أن نرجع إلى حد المضاف المطلق فنقول : إن المضاف هو الذي ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، فكل شيء في الأعيان يكون بحيث ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره فذلك الشيء من المضاف .
 لكن في الأعيان أشياء كثيرة بهذه الصفة ، فالمضاف في الأعيان موجود ، فإن كان للمضاف ماهية أخرى فينبغي أن يجرى ما له من المعنى المعقول بالقياس إلى غيره وغيره ، إنما هو معقول بالقياس إلى غيره بسبب هذا المعنى ، وهذا المعنى ليس معقولا بالقياس إلى غيره بسبب شيء غير نفسه ، بل هو مضاف لذاته على ما علمت .
 فليس هناك ذات وشيء هو الإضافة ، بل هناك مضاف بذاته لا بإضافة أخرى فتنتهي من هذا الطريق الإضافات .

- وأما كون هذا المعنى المضاف بذاته في هذا الموضوع ، فهو من حيث إنه في هذا الموضوع ماهيته معقولة بالقياس إلى هذا الموضوع ، وله وجود آخر مثلا وهو : وجود الأبوة ، وذلك الوجود أيضا مضاف . ولكن ليس ذلك هذا ، فليكن هذا عارضا من المضاف لزم المضاف ، وكل واحد منهما مضاف

(٢) بالقيامة : بالقيمة د ، م (٣) الطريقتين : الطرفين د ، هامش ص ؛ الفريقين ط
 (٤) إنما تقال : معقولة ج ، د ، ص ، م ؛ مقولة هامش ج ؛ تكوّن معقولة ط || شيء : +
 يكون ج ، ص ، ط (٥) تقال : تعقل : ص ، ط || فذلك : فذلك د || الشيء : + المضاف م
 (٧) غيره : + فذلك المعنى هو الحقيقة المعنى المعقول بالقياس إلى د ، ص ؛ فذلك المعنى هو بالحقيقة المعقول بالقياس إلى ج ، ط ، م (٨) وغيره : غيره ج ، د ، ص ، ط ؛ غيره وغيره م
 (١٠) وشيء : + ما ص (١١) تنتهي : ساقط من ط (١٣) مقولة : مقولة م (١٤) وهو :
 وهي ج ، د ، م || ولكن : لكن ج ، م (١٥) المضاف (الأول) : + والمضاف ج .

لذاته إلى ما هو مضاف إليه بلا إضافة أخرى . فالكون محمولاً مضاف لذاته ، والكون أبوة صارت مضافة لذاته . فإن نفس هذا الكون مضاف بذاته ليس يحتاج إلى إضافة أخرى بصير بها مضافاً ، بل هو لذاته ماهية معقولة بالقياس إلى الموضوع ، أى هو بحيث إذا عقلت ماديته كانت بحاجة إلى أن يحضر في الذهن شيء آخر يعقل هذا بالقياس إليه .

بل إذا أخذ هذا مضافاً في الأعيان فهو موجود مع شيء آخر لذاته لا لمعية أخرى تتبعه ، بل نفسه نفس المع أو الملية المخصصة بنوع تلك الإضافة . فاذا عطل احتيج إلى أن يعقل مع إحضار شيء آخر ، كما كانت ماهية الأبوة من حيث هي أبوة ، فذاتها مضافة بذاتها لا بإضافة أخرى رابطة ، وللعقل أن يخترع أمراً بينها كأنه معية خارجة منهما لا يضطر إليه نفس التصور ، بل اعتبار حر من الاعتبارات اللاحقة التي يقطعها العقل . فإن العقل قد يقرن أشياء بأشياء لأنواع من الاعتبارات لا للضرورة ، فأما في نفسها فهي إضافة ، لا بإضافة لأنها ماهية لذاتها تعقل بالقياس إلى الغير .

وهنا إضافات كثيرة تلحق ببعض الذات لذاتها لا لإضافة أخرى حارضة ، بل مثل ما يجري عليه الأمر من لحوق هذه الإضافة للإضافة الأبوية . وذلك

(١) مضاف لذاته : مضافاً لذاته ذ (٢) صارت : ساقطة من م || فإن : فإذا || الكون مضاف : الكون مضافاً ص (٤) ماهيته : ماهية ب ، ج ، د ، ط (٥) هي : ساقطة من د || بالقياس : القياس ط (٦-٧) لذاته لالمعية أخرى : يعقل هذا بالقياس إليه ط (٨) فإذا : وإذا ، ص ، ط ، م || إل ساقطة من ب (٩) أبوة : + بنوع تلك الإضافة ط || بذاتها : لذاتها ص ، م (١٠) لا يضطر : لا يضطره ص ، م || التصور : المصور م (١١) الاعتبارات : الاعتبار ب ، ج ، د (١٢) للضرورة : بالضرورة د (١٣) الغير : غير د (١٤) وهما : فهو تاجد || بعض : بعضها ط (١٥) للإضافة : لإضافة ط || الأبوية : الأبوة هامش ص || وذلك : + بحقق م .

مثل لحوق الإضافة لطبيعة العلم فإنها لا تكون لاحقة بإضافة أخرى في نفس الأمور ، بل تلحقها لذاتها ، وإن كان العقل ربما اخترع هناك إضافة أخرى .

- وإذ قد عرفت هذا فقد عرفت أن المضاف في الوجود موجود بمعنى أن له هذا الحد ، وهذا الحد لا يوجب أن يكون المضاف في الوجود إلا عرضاً إذا عقل كان بالصفة المذكورة ، ولا يوجب أن يكون أمراً قائم الذات واحداً ٥ واصلاً بين الشئيين .

- وأما القول بالقياس وإنما يحدث في العقل ، فيكون ذلك هو بالإضافة العقلية والإضافة الوجودية ما يبناه ، وهو كونه بحيث إذا عقل كان معقول الماهية بالقياس ، وأما كونه في العقل فأن يكون عُدْلَ بالقياس إلى غيره ، فله في الوجود حكم ، وله في العقل حكم ، من حيث هو في العقل لا من حيث الإضافة . ١٠ ويجوز في العقل إضافات مختزعة وإنما يفعلها العقل بسبب الخاصية التي للعقل منها .
- فالمضاف إذن موجود في الأعيان وبأن أن وجوده لا يوجب أن يكون هناك إضافة إلى إضافة بغير نهاية . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما يعقل مضافاً يكون له في الوجود إضافة .

- وأما المتقدم والمتأخر في الزمان ، وأحدهما معدوم وما أشبه ذلك ، فإن ١٥ التقدم والتأخر متضايفان بين الوجود إذا عُدِلَ ، وبين المعقول الذي ليس مأخوذاً عن الوجود الخاص ، فاعلمه .

(٢) أخرى : ساقطة من ب ، م (٣) وإذا : فإذا ، ص ، م || قد : ساقطة من د ، م ||
عرفت : طلبت هاشم ج (٤) وهذا الحد : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط (٥) الشئيين :
شئيين ج ، ص ، م (٦) فأن : بأن ج (٧) للعقل : في العقل (٨) إلى إضافة :
ساقطة من ط || نهاية : النهاية ج || ما يعقل : ما يفعل م (٩) إذا : وإذا د (١٠) الخاص :
الحاضر ج ، ص ، م || فاعلمه : فاعلم د .

فإن الشيء في نفسه ليس بمتقدم إلا بشيء موجود معه ، وهذا النوع من المتقدم والتأخر موجود للطرفين معاً في الذهن ، فإنه إذا أحضرت في الذهن صورة المتقدم وصورة التأخر عقلت النفس هذه المقايسة واقعة بين موجودين فيه ، إذ كانت هذه المقايسة بين موجودين في العقل . وأما قبل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدماً ، فكيف يتقدم على لا شيء موجود ؟ فما كان من المضافات على هذه السبيل وإنما تضافها في العقل وحده ، وليس في الوجود لها معنى قائم من حيث هذا التقدم والتأخر ، بل هذا التقدم والتأخر بالحقيقة معنى من المعاني العقلية ومن المناسبات التي يفرضها العقل والاعتبارات التي تحصل للأشياء إذا قايست بينها العقل وأشار إليها .

(١) فإن : إن د ، ط ، م || بشيء : شيء م (٢) الطرفين : الطرفين ب ، ص || أحضرت : أحضرت ، د ، ط ، م (٣) موجودين : الموجودين ب ، ص ، ط (٧) التقدم والتأخر : المتقدم والتأخر ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) معنى : ساقطة من ب ، د ، ط ، م || ومن المناسبات : والمناسبات ب ، د ، ط ، م || يفرضها العقل : يفرضها ص (٩) إليها : إليها ط

المقالة الرابعة

وفيها ثلاثة فصول

-
- (١) المقالة الرابعة : ساقطة من د ؛ + من الجملة الأولى من الكتاب ثلاثة فصول م
(٢) وفيها ثلاثة فصول : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م .

[الفصل الأول]

(١) فصل

في المتقدم والتأخر ، وفي الحدوث

- لما تكلمنا على الأمور التي تقع من الوجود والوحدة موقع الأنواع ، فبالحرى
 ٥ أن نتكلم في الأشياء التي تقع منها موقع الخواص والمواضع اللازمة ، ونبدأ
 أولا بالتي تكون للوجود ومنها بالتقدم والتأخر .

- فنعول : إن التقدم والتأخر وإن كان مقولاً على وجوه كثيرة فإنها تكاد أن
 تجتمع على سبيل التشكيك في شيء ، وهو أن يكون للتقدم ، من حيث هو متقدم ،
 شيء ليس للتأخر ، ويكون لا شيء للتأخر إلا وهو موجود للتقدم . والمشهور
 ١٠ عند الجمهور هو المتقدم في المكان والزمان . وكان التقدم والقبول في أشياء لها
 ترتيب ، فما هو في المكان فهو الذي أقرب من ابتداء محدود ، فيكون له أن يلى
 ذلك المبدأ حيث ليس يلى ما هو بعده ، والذي بعده يلى ذلك المبدأ وقد ولىه
 هو . وفي الزمان كذلك أيضاً بالنسبة إلى الآن الحاضر أو آن يفرض مبدأ
 وإن كان مبدأ مختلفاً في الماضي والمستقبل كما تعلم .

- ثم نقل اسم القبل والبعد من ذلك إلى كل ما هو أقرب من مبدأ محدود .
 ١٥ وقد يكون هذا التقدم المرتبى في أمور بالطبع ، كما أن الجسم قبل الحيوان

(٣) المتقدم والتأخر : التأخر والمتقدم من || وفي الحدوث : والحدوث م (٥) منها : منها من
 (٧) وإن : إن ط (٨) شيء : + واحد ج || وهو : هـ ج (١٠) والزمان : وفي
 الزمان م || وكان : فكان من || التقدم : المتقدم ب ، ص ، ط ، م (١١) فما : كما ج ، د ،
 ص ، ط ، م || المكان : + وما هو في المكان ج + فما كان في نسبة المكان د || فهو : هـ ج ||
 الذي : + هو م (١٣) مبدأ : ساقطة من ص ، م (١٦) المرتبى : الرتبي ج ، د ، ص ، ط

بالقياس إلى الجوهر ووضع الجوهر مبدأ . ثم إن جعل المبدأ الشخص اختلف ، وكذلك الأقرب من المحرك الأول ، كالصبي يكون قبل الرجل . وقد يكون في أمور لا من الطبع ، بل إما بصناعة كنغم الموسيقى ، فإنك إن أخذت من الحدة كان المتقدم غير الذي يكون إذا أخذت من الضل ، وإما يحث واتفاق كيف كان .

ثم نقل إلى أشياء أخرى بفعل الفائق والفاضل والسابق أيضاً ولو في غير الفضل متقدماً ، بفعل نفس المعنى كالمبدأ المحدود . فما كان له منه ما ليس للآخر ، وأما الآخر فليس له إلا ما لذلك الأول فإنه جعل متقدماً . فإن السابق في باب ما له ما ليس للثاني ، وما للثاني منه فهو للسابق وزيادة . ومن هذا القيل ما جعلوا المخدوم والرئيس قبل ، فإن الاختيار يقع للرئيس وليس للرؤوس ، وإنما يقع للرؤوس حين وقع للرئيس فيتحرك باختيار الرئيس .

ثم نقلوا ذلك إلى ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس إلى الوجود ، بفعلوا الشيء الذي يكون له الوجود أولاً وإن لم يكن للثاني والثاني لا يكون له إلا وقد كان للأول وجوداً متقدماً على الآخر مثل : الواحد ، فإنه ليس من شرط الوجود للواحد أن تكون الكثرة موجودة ، ومن شرط الوجود للكثرة أن يكون الواحد موجوداً . وليس في هذا أن الواحد يفيد الوجود للكثرة أولاً يفيد ، بل إنه يحتاج إليه حتى يفاد للكثرة وجود بالتركيب منه .

ثم نقل بعد ذلك إلى حصول الوجود من جهة أخرى ، فإنه إذا كان شيطان وليس وجود أحدهما من الآخر ، بل وجوده له من نفسه أو من شيء ثالث ،

(١) الشخص : الشخص به ، ط ، م (٢) المحرك : المتحرك د ، ط (٨) الأول : سابقة من د || فإنه : سابقة من ب || في : من ط (٩) لثاني وما لثاني : لثاني وما لثالث د ، ط ، م ؛ لثاني وما لثالث به ، م || ومن : من به ، م (١٤) وجوداً متقدماً : وجود متقدم - || فإنه : وأنه م (١٦) إنه : إنها ط (١٧) إليه : إليها ط .

لكن وجود الثانى من هذا الأول ، فله من الأول وجوب الوجود الذى ليس له لذاته من ذاته ، بل له من ذاته الإمكان على تجويز من أن يكون ذلك الأول مهما وجد لازم وجوده أن يكون علة لوجوب وجود هذا الثانى ، فإن الأول يكون متقدماً بالوجود لهذا الثانى . ولذلك لا يستنكر العقل البتة أن نقول :

لما حرك زيد يده تحرك المفتاح ، أو نقول : حرك زيد يده ثم تحرك المفتاح . ٥

ويستنكر أن نقول : لما تحرك المفتاح حرك زيد يده ، وإن كان يقول : لما تحرك المفتاح علمنا أنه قد حرك زيد يده . فالعقل مع وجود الحركتين معا فى الزمان يفرض لأحدهما تقدماً وللآخر تأخراً إذ كانت الحركة الأولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية ، والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الأولى . ولا يبعد أن يكون

الشيء مهما وجد وجب ضرورة أن يكون علة لشيء . وبالحقيقة فإن الشيء لا يجوز أن يكون بحيث يصح أن يكون علة للشيء إلا ويكون معه الشيء . فإن كان من شرط كونه علة نفس ذاته ، فإدام ذاته موجوداً يكون علة وسبباً لوجود الثانى ؛ وإن لم يكن شرط كونه علة نفس ذاته ، فذاته بذاته ممكن أن يكون عنه الشيء وممكن أن لا يكون وليس أحد الطرفين أولى من الآخر .

وكذلك المتكون هو كذلك ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون . فلا من حيث هو ١٥ ممكن أن يكون هو بموجود ، ولا من حيث ذلك ممكن أن يكونه ، فذلك معط للوجود . وذلك لأن كون الشيء عن الممكن أن يكونه ليس لذاته أنه ممكن أن يكونه ،

(١) وجود : + الشيء ج ، د ، ص ، ط (٤) وذلك : ولهذا م (٥) تحرك المفتاح أو نقول يده : ساقطة من م (٧) الزمان : زمان د ، ط (٨) إذ : إذا د ، ص ، إذ لو ط || الحركة : حركة د || ليس : ليست ج ، ص (١٠) لشيء : لشيء ج ، د ، ص ، ط || بالحقيقة : بالحقيقة ط ، م (١١) لشيء : + بالحقيقة ب (١٢) من : ساقطة من ب ، م (١٣) فذاته بذاته : ساقطة من د || يمكن : يمكن د (١٤) الطرفين : + له ج ، + ب ، ص (١٥) وكذلك : وكذلك د ، ط ، م || المتكون : المتكون ط ، فلتحرك (١٦) موجود : موجود ب || يمكن أن يكونه : أن يكونه يمكن ط (١٧) كون : يكون ط .

ففس كونه ممكلا ليس كافيا في أن يكون الشيء عنه . فإن كان نفس كونه ممكلا
 أن يكونه ، وإن لم يكن كافيا ، فقد يكون معه الشيء موجوداً مرة ، ومرة
 لا يكون ؛ ونسبته إلى الذي يكون والذي لا يكون ، في الحالتين ، نسبة
 واحدة . وليس في الحالة التي تتميز فيها أن يكون من أن لا يكون تميزاً بغيره
 يوجد المعلول مع إمكان كونه عن العلة تمييزاً يخالف به حال لا وجود المعلول
 عن العلة مع إمكان كونه عن العلة . فتكون نسبة كونه عن العلة إلى وجود
 الشيء عنه ولا وجوده عنه واحدة ، و النسبة إلى وجود الشيء عنه ونسبته
 إلى لا وجوده عنه واحدة . فليس كونه علة أولى من لا كونه علة ، بل العقل
 الصحيح يوجب أن يكون هناك حال يتميز بها وجوده عنه عن لا وجوده .
 فإن كانت تلك الحال أيضاً توجب هذا التمييز ، فهذه الحال إذا حصلت للعلة
 وجدت تكون جملة الذات وما اقترن إليها هو العلة ، وقبل ذلك فإن الذات
 كانت موضوع الية . وكذا الشيء الذي يصح أن يصير علة ولم يكن ذلك
 الوجود وجود الية ، بل وجوداً إذا انضاف إليه وجود آخر كان مجموعهما
 العلة ، وكان حينئذ يجب عنه المعلوم سواء كان ذلك الشيء إرادة أو شهوة
 أو غضباً أو طبعاً حادثاً أو غير ذلك ، أو أمراً خارجاً متظراً لوجود العلة .
 فإنه إذا صار بحيث يصلح أن يصدر عنه المعلوم من غير نقصان شرط باقٍ وجب
 وجود المعلول .

(٢) يكونه : يكون ط + وإلا كان عنه مادام ذاته موجوداً ويكون واجباً أن يكونه
 لا يمكنه || مع : مع ط (٣) والذي لا يكون : ولا يكون ص ، م (٤) فيها :
 منها ب ، د ، م || تميز : تميز ط (٥) إمكان كونه : إمكانه د || تميزاً : تميزاً ص
 (٥ - ٦) تميزاً . . . مع إمكان كونه عن العلة : ساقطة من م (٧ - ٨) ونسبته
 إلى : ساقطة من ب (٩) تميز : تميز ج ، م || بها وجوده : به وجوده ب ، د بها وجودها ط
 (١١) وجدت : وجدت م + هي ج ، د ، ص ، ط (١٢) وكان : + من ط
 (١٣) وجوداً : وجود ج ، د ، ص ؛ وجود العلة وجود ط (١٥) متظراً : فينظر الوجود
 ج ، د ، ط ، م (١٦) نقصان : نقص - .

فإذن وجود كل معلول واجب مع وجود علته ، ووجود علته واجب عنه وجود المعلول . وهما معاً في الزمان أو الدهر أو غير ذلك ، ولكن ليساً معاً في القياس إلى حصول الوجود . وذلك لأن وجود ذلك لم يحصل من وجود هذا ، فذلك له حصول وجود ليس من حصول وجود هذا ، ولهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك ، فذلك أقدم بالقياس إلى حصول الوجود . ٥

ولقائل أن يقول : إنه إذا كان كل واحد منهما إذا وجد وجد الآخر ، وإذا ارتفع ارتفع الآخر ، فليس أحدهما علة والآخر معلولاً ، إذ ليس أحدهما أولى أن يكون علة في الوجود دون الآخر .

ونحن نجيب عن ذلك دون أن ننظر فيما يتضمنه مفهوم هذه القضية ، وذلك لأنه ليس إذا وجد كل واحد منهما فقد وجد الآخر بلا تفصيل واختلاف . ١٠ وذلك لأن معنى " إذا " لا يخلو إما أن يعني به أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في الوجود نفسه أن يحصل الآخر ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في الوجود أن يكون قد حصل وجود الآخر ، أو أن وجود كل منهما إذا حصل في العقل يجب عنه أن يحصل الآخر في العقل ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في العقل أن يكون قد حصل الآخر في الوجود أو حصل في العقل ، فإن لفظة " إذا " في مثل هذه المواضع مشتركة مغلطة .

(١) واجب عنه : وجب عنه د (٢) وجود : موجود د (٣) الوجود : الموجود ط || ذلك : + الأول ج (٤-٣) من وجود هذا : من هذا ب ، ط ، م (٥) فذلك : فذلك م (٧) وإذا : وإن ج || ارتفع ارتفع : رفع ارتفع م (٩) ونحن نجيب عن ذلك : فنقول في جوابه ب ؛ ونحن نبحث عن ذلك هاشم ص (١١) معنى : المعنى د (١٢) حصل : + نفسه في الوجود عنه ح (١٢-١٣) نفسه . . . الوجود : ساقطة من ب (١٣) عنه في الوجود : ساقطة من ج (١٤) كل : + واحد ج || عنه : + في العقل د (١٥) أو أن : لو أن ص ، ط || يجب عنه في العقل : في العقل يجب عنه ج ، د ، ١٤١

فنقول : إن الأول كاذب غير مسلم ، فإن أحدهما هو الذي إذا حصل يجب عنه حصول الآخر بعد إمكانه وهو العلة . وأما المملول فليس حصوله يجب عنه حصول العلة ، بل العلة تكون قد حصلت حتى حصل المملول .

وأما القسم الثاني فلا يصدق في جانب العلة ، فإنه ليس إذا وجدت العلة وجب في الوجود إن كان المملول قد حصل من تلقاء نفسه أو بنير العلة ، وذلك لأنه إن كان قد حصل فلم يجب في الوجود من حصول العلة إذا وجدت العلة وكانت تلك قد حصلت مستغنية الوجود ، إلا أن لا يبنى "بمحصلت" ماضى . ولكن تغنى المقارنة ولا تصدق من جانب المملول من وجهين : وذلك لأن العلة وإن كانت حاصلة الذات فليس ذلك واجب من حصول المملول . والوجه الثاني أن الشيء الذي قد حصل يستحيل أن يجب وجوده بمحصول شيء يفرض حاصلاً إلا أن لا يبنى بلفظ "حصل" مفهومه .

وأما القسمان الآخران فالأول منهما صحيح ، فإنه يجوز أن يقال : إذا وجدت العلة في العقل وجب عند العقل أن يحصل المملول الذي تلك العلة علته بالذات في العقل ، وأيضاً إذا وجد المملول في العقل وجب أن يحصل أيضاً وجود العلة في العقل .

وأما الثاني منهما وهو القسم الرابع فيصدق منه قولك : إنه إذا وجد المملول شهد العقل بأن العلة قد حصلت لها وجود لا محالة مفروغ عنه حتى يحصل

(٥) قد : ساقطة من م || بنير : لغير من (٦) إذا : إذب ، م (٨) تغنى : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط ، م || المقارنة : + تصح ب ، د ، ص ، ط || ولا تصدق : فلا تصدق ب ، ص ، ط ، م || من (الأول) : في ط (١٢) يقال : تقول ب ، ج ، د ، م || إذا : إذ ط (١٣) العلة . . . المملول : ساقطة من د || الذي : التي || العلة : ساقطة من ب ، ط ، م (١٣ - ١٤) الذي . . . وجد : ساقطة من د (١٤) في : ساقطة من ص ، ط ، م (١٧) مفروغ : مفروغ د || يحصل : حصل من ص ، م .

المعلول ، وربما كانت في العقل بعد المعلول لا في الزمان فقط ، ولا يلزم أن يصدق القسم الآخر من هذين القسمين الداخلين في الرابع لما قد عرفت .

وكذلك في جانب الرفع ، فإنه إذا رفعنا العلة رفعنا المعلول بالحقيقة ، وإذا رفعنا المعلول لم نرفع العلة ، بل عرفنا أن العلة تكون قد ارتفعت في ذاتها أولا حتى أمكن رفع المعلول . فلما لم فرضنا المعلول مرفوعا فقد فرضنا ما لا بد من فرضه معه بالقوة ، وهو أنه كان ممكنا رفعه . وإذا كان ممكنا رفعه فلانما أمكن بأن رفع العلة أولاً ، فرفع العلة وإثباته سبب رفع المعلول وإثباته ، ورفع المعلول دليل رفع ذلك ، وإثباته دليل إثباته .

فترجع إلى حيث فارقتاه ، فنقول في حل الشبهة : إنه ليست المعية هي التي أوجبت لأحدهما العلية ، حتى يكون ليس أحدهما أولى بالعلية من الآخر لأنهما في المعية سواء ، بل إنما اختلفا لأن أحدهما فرضناه أنه لم يجب وجوده بالآخر ، بل مع الآخر ، والثاني فرضناه أنه كما أن وجوده مع وجود الآخر فكذلك هو بالآخر .

فهكذا يجب أن تتحقق هذه المسألة . ومما يشكل ههنا أمر القوة والفعل ، وأنه أيهما أقدم وأيها أشد تأثرا ، فإن معرفة ذلك من المهمات في أمر معرفة التقدم والتأخر ، وعلى أن القوة والفعل نفسه من عوارض الوجود ولواحقه ، والأشياء التي يجب أن تعلم حيث تعلم أحوال الموجود المطلق .

(٣) الرفع : الرابع م || فإنه : فلانما ج ، ط ، م || العلة رضا : ساقطة من ط (٤) العلة : علة ج || ارتفعت : ارتفع ج (٥) فلانما : فلانما ط ، م (٦) وإذا : وإن ط ، م || بأن : ساقطة من ج ، ص ، ط (٩) فترجع : فترجع ص || فارقتاه : فارقتاه ؛ ما فارقتاه ص ، ط || هي التي : التي ج ، التي هي ، ط (١٠) المعية : + العلية د (١٢) أنه : فإنه د || أن : كان ط || مع وجود : مع وجود م (١٤) فهكذا : فكذلك د (١٥) أيهما : أيها ص (١٧) الموجود : الوجود ط .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في القوة والفعل والقدرة والعجز وإثبات المادة لكل متكون

إن لفظة القوة وما يرادفها قد وضمت أول شيء للمعنى الموجود في الحيوان ، الذي يمكنه بها أن تصدر عنه أفعال شاقة من باب الحركات ليست بأكثرية الوجود عن الناس في كبتها وكيفيتها ، ويسمى ضدها الضعف ، وكأنها زيادة وشدة من المعنى الذي هو القدرة ، وهو أن يكون الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل إذا شاء ، ولا يصدر عنه إذا لم يشأ ، اتى ضدها العجز .

ثم نقلت عنه بفعلت للمعنى الذي لا يفعل له وبسببه الشيء بسهولة ، وذلك لأنه كان يعرض لمن يزاول الأعمال والتحريكات الشاقة أن يفعل أيضا منها ، وكان أفعاله والألم الذي يعرض له منه يصدره عن إتمام فعله . فكان إن أقفل أفعالا محسوسا قيل له : ضعف وليست له قوة ، وإن لم يفعل قيل : إن له قوة . فكان أن " لا يفعل " دليلا على المعنى الذي سميناه أولاً قوة .

ثم جعلوه اسم هذا المعنى حتى صار كونه بحيث لا يفعل إلا يسيراً يسمى قوة ، وإن لم يفعل شيئاً . ثم جعلوا الشيء الذي لا يفعل البتة أولى بهذا

(٣) في : + أحوال م (٤) إن : واعلم أن ط || القوة : + والفعل ط || قد : قد ج د ، ص || أول : + كل معنى د (٥) بها : ب ب (٦) الناس : الحيوان د || ضدها : ض د ب ، ج ، ط ، م ، م ؛ ضد د || وكأنها : وكأنه م (٨) ولا يصدر عنه : ولا يصدر ط ، م || التي : التي د ، ص ، م || العجز : عجز ب ، ج ، د ، ص ، م (٩) وبسببه : بسببه ط (١٠) فكان : فكانه د || إن : ساقطة من ط ، م || أقفل : القفل د (١٢) قيل له : قيل ب ، ج ، م || وليست : وليس ب ، ج ، د (١٣) لا يفعل : لا يفعل ط ، م || دليلا : دليل ب (١٤) جعلوه : جعل د (١٥) قوة : + ثم جعلوه ط || شئنا : + وحدا ط ، م .

الاسم ، فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة . ثم صيروا القدرة نفسها —
وهى الحال التى للحيوان ، وبها يكون له أن يفعل ، وأن لا يفعل ، بحسب
المشيئة ، وعدم المشيئة ، وزوال العوائق — قوة ، إذ هو مبدأ الفعل .

- ثم أن الفلاسفة نقلوا اسم القوة ، فأطلقوا لفظ القوة على كل حال تكون
في شيء هو مبدأ تغير يكون منه في آخر من حيث ذلك آخر ، وإن لم يكن هناك
إرادة ، حتى سمو الحرارة قوة لأنها مبدأ التغير من آخر في آخر بأنه آخر .
حتى أن الطبيب إذا حرك نفسه أو عالج نفسه وكان مبدأ التغير منه فيه ، فليس
ذلك فيه من حيث هو قابل للعلاج أو الحركة ، بل من حيث هو آخر ، بل كأنه
شئان : شئ له قوة أن يفعل ، وشئ له قوة أن يفعل ، ويشبه أن يكون
الأمران منه مفترقين في جزئين . فيكون مثلاً المحرك في نفسه ، والمتحرك
في بدنه ، وهو المحرك بصورته والمتحرك في مادته . فهو من حيث يقبل العلاج
غير لذاته من حيث يعالج .

- ثم بعد ذلك لما وجدوا الشيء الذى له قوة بالمعنى المشهور — قدرة كانت
أو شدة قوة — ليس من شرط تلك القوة أن يكون بها فاعلاً بالفعل ، بل له
من حيث القوة إمكان " أن يفعل " وإمكان أن " لا يفعل " نقلوا اسم القوة
إلى الإمكان . فسموا الشيء الذى وجوده في حد الإمكان موجوداً بالقوة ،
وسموا إمكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعالية ، ثم سمو تمام هذه القوة فعلاً
وإن لم يكن فعلاً ، بل انفعالاً ، مثل تحرك أو تشكل أو غير ذلك . فإنه لما

(١) نفسها : بنفسها ج ، ط (٢) الحال : الحالة ج ، د ، ط (٤) لفظ : لفظة م
(٥) ذلك آخر : ذلك الآخر ج (٧) أن الطبيب : ساقطة من ب ، د ؛ أنه ج ، م
(١٠) فيكون : فكان ب ؛ ساقطة من ط (١١) في مادته : بمادته ج ، ص ، ط (١٤) القوة :
+ هو د ، ص ، ط ، م (١٧) انفعالية : انفعاله ط || تمام : إتمام ج ، ط ، م .

كان هناك المبدأ الذى يسمى قوة ، وكان الأصل الأول فى المسمى بهذا الاسم إنما هو على ما هو بالحقيقة فعل ، سموا هذا الذى قياسه إلى ما سموه الآن قوة ، كقياس الفعل إلى المسمى قديماً قوة باسم الفعل ، ويمنون بالفعل حصول الوجود . وإن كان ذلك الأمر انفعالاً ، أو شيئاً ليس هو فعلاً ولا انفعالاً ، فهذه هى القوة الانفعالية ، وربما قالوا قوة لجودة هذه وشدتها .

والمهندسون لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه أن يكون ضلع مربع ، وبعضها ليس ممكناً له أن يكون ضلع ذلك المربع ، جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كأنه أمر ممكن فيه . وخصوصاً إذ تخيل بعضهم أن حدوث هذا المربع هو بحركة ذلك الضلع على مثل نقطة .

١٠ وإذا قد عرفت القوة ، فقد عرفت القوى ، وعرفت أن غير القوى إما الضعيف وإما العاجز وإما السهل الانفعال وإما الضروري ، وإما أن لا يكون المقدار الخطى ضلعاً لمقدار سطحى مفروض .

وقد يشكل من هذه الجملة أمر القوة التى بمعنى القدرة ، فلأنها يظن أنها لا تكون موجودة إلا لما من شأنه أن يفعل ، ومن شأنه أن لا يفعل . فإن كان لما من شأنه أن يفعل فقط فلا يرون أن له قدرة ، وهذا ليس بصادق . فإنه إن كان هذا الشيء الذى يفعل فقط يفعل من غير أن يشأ ويريد ، فذلك ليس له قدرة ولا قوة بهذا المعنى ، وإن كان يفعل بإرادة واختيار إلا أنه دائم الإرادة

(١) هناك : ساقطة من ط || الأول : ساقطة من ط (٦) ضلع مربع : ضلع المربع جـ ، ص (٧) ذلك : ساقطة من د (٨) فيه : م م || إذ : إذاب ، إن د ، ص || بعضهم : لبعضهم ب ، جـ ، ط ، م (٩) مثل : ضلع ط (١٠) غير : الغير جـ (١٤) لما : ساقطة من ب ، د (١٤ — ١٥) ومن شأنه ... يفعل : ساقطة من م (١٥) للذة : + فقط د (١٦) له : ساقطة من م (١٧) واختيار : ساقطة من ب ، د ، م .

- ولا يتغير ، وإرادته وجودا اتفاقيا أو استحليل تنويرها استحالة ذاتية ، فإنه يفعل بقدرة . وذلك لأن حد القدرة التي يؤثرون هؤلاء أن يحدها به موجود ههنا ، وذلك لأن هذا يصح عنه أنه يفعل إذا شاء وأن لا يفعل إذا لم يشأ ، وكلا هذين شرطيان ، أى أنه إذا شاء فعل ، وإذا لم يشأ لم يفعل . وإنما هما داخلان في تحديد القدرة على ما هما شرطيان ، وليس من صدق الشرطى أن يكون هناك استثناء بوجه من الوجوه ، أو صدق حلى ، فإنه ليس إذا صدق قولنا : إذا لم يشأ لم يفعل ، يلزم أن يصدق : لكنه لم يشأ وقتا ما ، وإذا كذب : أنه لم يشأ أبنة ، يوجب ذلك كذب قولنا : وإذا لم يشأ لم يفعل . فإن هذا يقتضى أنه لو كان لا يشاء لما كان يفعل ، كما أنه إذا يشاء فيفعل . وإذا صح أنه إذا شاء فعل ، صح أنه إذا فعل فقد شاء أى إذا فعل فعل من حيث هو قادر .
- ١٠ . فيصح أنه إذا لم يشأ لم يفعل ، وإذا لم يفعل لم يشأ ، وليس في هذا أنه يلزم أن لا يشأ وقتا ما . وهذا بين لمن عرف المنطق .

- وهذه القوى التي هي مبادئ للحركات والأفعال ، بعضها قوى تقارن النطق والتخيل ، وبعضها قوى لا تقارن ذلك . والتي تقارن النطق والتخيل تجانس النطق والتخيل ، فإنه يكاد أن يعلم بقوة واحدة الإنسان واللا إنسان ، ويكون لقوة واحدة أن تتوهم أمر اللذة والألم ، وأن تتوهم بالجملة الشيء وضده .

(١) ولا يتغير : لا يتغير || وإرادته : إرادته م (٢) به : ساقطة من ط (٤) شرطيان : شرطى ب || وإنما هما : وإنما ج ، د ؛ وإنما ص ، ط (٦) ليس : ساقطة من ب ، د ، ط (٧) وإذا : وأنه إذا ج ، د ، ص ، أ وإذا م (٧ - ٨) لم يشأ : لا يشأ ج ، د ، ص ، م (٨) وإذا : أ وإذا ط (٩) إذا يشاء : إذا يشاء م || وإذا : فإذا د ، ص ، ط ، م (١١) وليس : + يلزم ط || يلزم : يلزمهم د (١٢) لمن عرف المنطق : لما عرفت في المنطق ط (١٣) مبادئ : مبادئ || للحركات : للحركات ط ، م . (١٤) والتخيل : أو التخيل د ، ص ، ط ، م || والتي : والذي د ، م || تقارن : لا تقارن ب || النطق : المنطق د (١٥) النطق : المنطق د || والتخيل : والتخيل ط (١٦) أمر : إمرة ج ، ط || بالجملة الشيء : بالشيء ط .

وكذلك هذه القوى أنفسها أو حادها تكون قوة على الشيء وعلى ضده ، لكنها بالحقيقة لا تكون قوة تامة أى ، بدأ تغير من أمر آخر فى آخر بأنه آخر بالتام وبالفعل إلا إذا اقترن بها الإرادة منبئة عن اعتقاد وهى تابع لتخيل شهوانى أو غضبى ، أو عن رأى عقل تابع لفكرة عقلية أو تصور صورة عقلية . فتكون إذا اقترن بها تلك الإرادة ولم تكن إرادة مميلة بعد ، بل إرادة جازمة ، وهى التى هى الإجماع الموجب لتحريك الأعضاء ، صارت لا محالة مبدأ للفعل بالوجوب ، إذ قد بينا أن العلة ما لم تصر علة بالوجوب حتى يجب عنها الشيء لم يوجد عنها المملول ، وقبل هذه الحال فإنما تكون الإرادة ضعيفة لم يقع إجماع . فهذه القوى المقارنة للنطق - بأفرادها - لا يجب من حضور متفعلها ووقوعه منها بالنسبة التى إذا فعلت فيه فعلا ، فلت بها أن يكون يفعل بها . وهى بعد قوة .

وبالجملة لا يلزم من ملاقاتها للقوة المتفعلة أن تفعل ذلك ، وذلك لأنه لو كان يجب عنها وحدها أن تفعل لكان يجب من ذلك أن يصدر عنها الفعلان المتضادان والمتوسطات بينهما ، وهذا محال ، بل إذا صارت كما قلنا فإنها تفعل بالضرورة .

وأما القوى التى فى غير ذوات النطق والتخيل فإنها إذا لاقت القوة المتفعلة وجب هناك الفعل ، إذ ليس هناك إرادة واختيار تنتظر ، فإن انتظر هناك فيكون طبع ينتظر . فإذا كان يحتاج إلى طبع فذلك الطبع هو إما المبدأ للأمر ،

(١) هذه : هذا ط || أو حادها : أو حادها ج ، د ، ص (٢) أمر : ساقطة من م (٣) إلا إذا : إذا ط || الإرادة : إرادة ط (٤) مميلة : مخبئة ج ، د ، ص || جازمة : حادثة هاش ص (٦) الإجماع : بالإجماع د || لفعل : بالفعل ط (١٠) إذا فعلت : إذا فعل هاش ج || فعلا : ساقطة من ب ، ج ، م (١١) قوة : القوة د (١٨) فإذا : فإذا م || المبدأ : مبدأ د || للأمر : للاتمرط .

- وإما جزء من المبدأ . والمبدأ مجموع ما كان قبل وما حصل ويكون حينئذ نظيرا للإرادة المنتظرة . لكن الإرادة تفارق هذا من حيث تسلم ، والقوة الانفعالية أيضا التي يجب إذا لاقت الفاعل أن يحدث الانفعال في هذه الأشياء هي القوة الانفعالية التامة ، فإن القوة الانفعالية قد تكون تامة وقد تكون ناقصة ، لأنها قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة . فإن في المني قوة أن يصير رجلا ، وفي الصبي ٥ أيضا قوة أن يصير رجلا ، لكن القوة التي في المني تحتاج إلى أن تلقاها أيضا قوة محركة قبل المحرك إلى الرجولية ، لأنها تحتاج أن تخرج إلى الفعل شيئا ما غير الرجل ، ثم بعد ذلك يتبأن أن تخرج إلى الفعل رجلا ، وبالحقيقة فإن القوة الانفعالية الحقيقية هي هذه . وأما المني فبالحقيقة ليست فيه بعد قوة انفعاليه ، فإنه يستحيل أن يكون المني وهو مني ينفع رجلا ، لكنه لما كان في قوته أن ١٠ يصير شيئا من قبل غير المني ثم ينتقل بعد ذلك إلى شيء آخر ، كان هو بالقوة أيضا ذلك الشيء ، بل المادة الأولى هي بالقوة كل شيء . فبعض ما يحصل فيها يعوقها عن بعض ، فيحتاج المعوق عنه إلى زوائه ، وبعض ما فيه لا يعوق عن بعض آخر ولكنه يحتاج إلى قرينة أخرى حتى يتم الاستعداد ، وهذه القوة هي قوة بعيدة .

١٥

وأما القوة القريبة فهي التي لا تحتاج إلى أن تقارنها قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية التي تنفعل عنها ، فإن الشجرة ليست بالقوة مفتاحا لأنها تحتاج إلى أن

(١) ويكون : يكون ط (١ - ٢) نظيرا للإرادة : نظير الإرادة ج ، ص ، ط (٢) المنتظرة : المتظرد || لكن : ولكن ص ، ط (٥) يصير : يكون م (٦) تحتاج : احتاج د ، + أيضا ط || إلى : ساقطة من ج ، د (٧) المحرك : الحركة د (٩) ليست : ليس ج || انفعاليه : الانفعاليه ط (١٤) ولكنه : ولكن ط || قرينة : مرتبة هاش ج ، هاش ص || حتى : ثم د || القوة : القوى م (١٦) القوة : ماطة من ب ،

تلقاها أولا قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية للفتاحية وهي القوة القالصة والناشرة والناحنة ، ثم بعد ذلك تنبأ لأن تنفعل من ملاقات القوة الفاعلية للفتاحية .

والقوى بعضها يحصل بالطباع وبعضها يحصل بالمادة وبعضها يحصل بالصناعة وبعضها يحصل بالاتفاق . والفرق بين الذي يحصل بالصناعة والذي يحصل بالمادة أن الذي يحصل بالصناعة هو الذي يقصده استعمال مواد وآلات وحركات فتكتسب النفس بذلك ملكة كأنها صورة تلك الصناعة ، وأما الذي يحصل بالمادة فهو ما يحصل من أفاعيل ليست مقصورة فيها ذلك فقط ، بل إنما تصدر عن شهوة أو غضب أو رأى أو يتوجه فيها القصد إلى غير هذه الغاية . ثم قد تبعها غاية هي المادة ، ولم تقصد ، ولا تكون المادة نفس ثبوت تلك الأفاعيل في النفس ، وربما لم يكن للمادة آلات ومواد معينة ، فإنه لا سواء إن يعتاد إنسان المشي وإن يعتاد التجارة من الجهة التي قلنا وبينهما تفاوت شديد . ومع ذلك فإنك إذا دقت النظر عاد حصول المادة والصناعة إلى جهة واحدة .

والقوى التي تكون بالطبع منها ما يكون في الأجسام الفسيرة الحيوانية ومنها ما يكون في الأجسام الحيوانية وقد قال بعض الأوائل ، وغاريقوا منهم : إن القوة تكون مع الفعل ولا تسدده ، وقال بهذا أيضا قوم من الواردين بعلمه

(١) قيل : غير ص ط || قبل القوة الفاعلية : ساقطة من د || وهي : وهو ب || القالصة : القالصة د (٢) تنبأ : تنبأ ط || تنفعل : تنفعل ط || للفتاحية : + فتحتاجه ، د ، ص ، ط ، م (٥) هو الذي : + يحصل د || وآلات وحركات : والآلات والحركات د (٦) الذي : التي ب ، د ، ص ، ط ، م || فهو : فهي ب ، ج ، ص ، ط ، م (٧) فقط : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م (٨) فيها : فيه د || هذه : ساقطة من ط (٩) ولم : + يحصل د (١٠) للمادة : لها ج || لا سواء : سواء م || إنسان : الإنسان ط ، م ؛ ساقطة من د (١١) فإنك : فأنت ط (١٢) دقت : رقت د ، ص (١٤) الأوائل : ساقطة من ب || وغاريقوا : وغاد يخرجه ، د ، ط (١٥) بهذا : بهذا د || أيضا : ساقطة من ج ، ط .

بحين كثير . فالقائل بهذا القول كأنه يقول : إن القاعد ليس يقوى على القيام
أى لا يمكن فى جبلته أن يقوم مالم يقم ، فكيف يقوم ؟ وأن الخشب ليس
فى جبلته أن ينحت منه باب ، فكيف ينحت ؟ .

وهذا القائل لاعالة غير قوى على أن يرى وعلى أن يبصر فى اليوم الواحد

- مرارا ، فيكون بالحقيقة أعمى ، بل كل ما ليس موجوداً ولا قوة على أن يوجد
فإنه مستحيل الوجود . والشئ الذى هو ممكن أن يكون فهو ممكن أن لا يكون
وإلا كان واجباً أن يكون ، والممكن أن يكون لا يخلو إما أن يكون ممكناً
أن يكون شيئاً آخر ، وأن لا يكون ، وهذا هو الموضوع للشئ الذى من شأنه
أن تحله صورته . وإما أن يكون كذلك باعتبار نفسه ، كالبياض إذا كان يمكن
أن يكون ويمكن أن لا يكون فى نفسه ، فهذا لا يخلو إما أن يكون شيئاً إذا وجد
كان قائماً بنفسه ، حتى يكون إمكان وجوده هو أنه يمكن أن يكون قائماً مجرداً
أو يكون إذا كان موجوداً وجد فى غيره .

- فإن كان الممكن ، بمعنى أنه يمكن أن يكون شيئاً فى غيره ، فإن إمكان وجوده
أيضاً فى ذلك الغير . فيجب أن يكون ذلك الغير موجوداً مع إمكان وجوده
وهو موضوعه . وإن كان إذا كان قائماً بنفسه لافى غيره ولا من غيره بوجه
من الوجود ، ولا علاقة له مع مادة من المواد علاقة ما يقوم فيها أو يحتاج فى أمرها
إليها ، فيكون إمكان وجوده سابقاً عليه غير متعلق بمادة دون مادة ولا جوهر
دون جوهر . إذ ذلك الشئ لاعلاقة له مع شئ ، فيكون إمكان وجوده
جوهرراً لأنه شئ موجود بذاته . وبالمجسلة إن لم يكن إمكان وجوده حاصلاً
كان غير ممكن الوجود ممتنعاً ، وإذ هو حاصل موجود قائم بذاته — كما فرض —

(٢) فكيف : + أن جـ (٦) والشئ : فالتى د ، ص ، ط (٩) إذا : وإذا جـ ،
ص || يمكن : يمكن م (١٦) أمر ما : أمرها ط (١٧) وجوده : + وكان جـ ؛ + إن كان ط .

فهو موجود جوهرأ ، وإذ هو جوهر فله ماهية ليس لها من المضاف إذ كان الجوهر ليس بمضاف الذات ، بل يمرض له المضاف فيكون لهذا القائم بذاته وجود أكثر من إمكان وجوده الذي هو به مضاف . وكلاما في نفس إمكان وجوده ، وعليه - كئنا أنه ليس في موضوع ، والآف فقد صار أيضا في موضوع ، هذا خلف .

فإذن لا يجوز أن يكون ما يبقى قائما بنفسه لافي موضوع ولا من موضوع بوجه من الوجوه وجود بدوالم يكن ، بل يجب أن يكون له طلاقة ما مع الموضوع حتى يكون . وأما إذا كان الشيء الذي يوجد قائما بنفسه لكنه يوجد من شيء فيه أو مع وجود شيء فيه ، أما الأول فكالحسم من هوى وصورة ، وأما الثاني فكلا نفس الناطقة مع تكون الأبدان ، فإن إمكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشيء لعل أن ذلك الشيء بالقوة هو كون الجسم أبيض بالقوة ولا أن فيه قوة أن يوجد هو . نطبا فيه كون إمكان البياض في الموضوع الذي ينطبع فيه البياض ، بل على أن يوجد معه أو عند حال له .

فالجسم الذي يحدث كئنا حادثة إنما إمكان وجوده هو أن يحدث من المادة والصورة ، فيكون لإمكان وجوده محل بوجه ما وهو مادته ، فيكون الشيء الذي يحدث منه أولاً وهو الصورة يحدث في المادة ويحدث الجسم لاجتماعهما من المادة بوجه ومن الصورة بوجه . وأما النفس فإنها لا تحدث أيضا إلا بوجود موضوع بدو . وحينئذ يكون إمكان وجوده في ذلك قائما به لاختصاص تلك المادة به ، فإن النفس إنما يمكن وجودها بدو ما لم تكن ،

(١) لها : بهام || إذ : إذا ، طا (٩) هوى : الهوى (١١) متعلقا : متعلقا
ب ، د ، م (١٢) هو : فيه د (١٤) يحدث : يحدث ط (١٥) مادة : المادة ط
(١٦) ويحدث : + في د (١٨) يوجد : لوجود ط .

وهو إمكان حدوثها عند وجود أجسام على نحو من الامتزاج تصلح أن تكون آلة لها ويتميز بها استحقاق حدوثها من الأوائل من لا استحقاقه عنها . فإذا كان فيها إمكان هذا الامتزاج فهو إمكان لوجود النفس .

- وكل جسم فإنه إذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فإنه يفعل بقوة ما فيه ، أما الذى بالإرادة والاختيار فلا أن ذلك ظاهر . وأما الذى ليس بالإرادة والاختيار فلا أن ذلك الفعل إما أن يصدر عن ذاته أو يصدر عن شيء مباين له جسمانى أو عن شيء مباين له غير جسمانى . فإن صدر عن ذاته وذاته تشارك الأجسام الأخرى فى الجسمية وتحالفها فى صدور ذلك الفعل عنها فلاذن فى ذاته معنى زائد على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنه ، وهذا هو الذى يسمى قوة ؛ وإن كان ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم يفسر أو عريض ، وقد فرض لا بقسر من جسم آخر ولا عرض . وإن كان عن شيء مفارق فلا يخلو إما أن يكون اختصاص هذا الجسم بهذا التوسط عن ذلك المفارق هو بما هو جسم ، أو لقوة فيه ، أو لقوة فى ذلك المفارق . فإن كان بما هو جسم ، فكل جسم يشاركه فيه ، لكن ليس يشاركه فيه . وإن كان لقوة فيه فتلك القوة مبدأ صدور ذلك الفعل عنه ، وأيضا إن كان قد يفيض ١٥ من المفارق وبمعاونته ، أو لكونه المبدأ الأول فيه .

(٥) فلا أن ذلك : فذلك د ، ص ، م ؛ فإن ذلك ط (٦) فلا أن : فإن ط ، م
(٨) تشارك الأجسام : تشارك للأجسام ج ، ص ، م (١٠) عن : من ب (١١) من :
من ط (١٢) شيء : + آخر ص || التوسط : + لقبول هذا التأثير ط (١٣) هو بما ،
وهو بما ط || أو لقوة فيه أو لقوة : أو بقوة فيه أو بقوة ص || لقوة : بقوة ص (١٥) فيه فتلك
القوة : ساقطة من د || وأيضا : أيضا ج ، د ، ط ، م || إن : وإن ط ، م || كان : +
أيضا ج (١٦) وبمعاونته : وبمعاونته م .

وأما إن كان لقوة في ذلك المفارق فاما أن تكون نفس تلك القوة توجب ذلك ، أو اختصاص لإرادة . فإن كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو أن يكون لميحاب ذلك عن هذا الجسم بعينه لأحد الأمور المذكورة ، ويرجع الكلام من رأس . وإما أن يكون على سبيل الإرادة ، فلا يخلو إما أن تكون تلك الإرادة ميزت هذا الجسم بخاصية يختص بها من سائر الأجسام ، أو جزافا وكيف اتفق . فإن كان جزافا كيف اتفق لم يستمر حل هذا النظام الأبدي والأكثرى ، فإن الأمور الاتفاقية هي التي ليست دائمة ولا أكثرية ، لكن الأمور الطيبة دائمة وأكثرية فليست باخفاقية .

ففي أن يكون بخاصية يختص بها من سائر الأجسام ، وتكون تلك الخاصية مراداً منها صدور ذلك الفعل ، ثم لا يخلو إما أن يراد ذلك لأن تلك الخاصية توجب ذلك الفعل ، أو تكون منه في الأكثر ، أو لا توجب ولا تكون منه في الأكثر . فإن كان يوجب فهو مبدأ ذلك . وإن كان في الأكثر ، والذي في الأكثر - كما علمت في الطبيعيات - هو بعينه الذي يوجب لكن له عائق لأن اختصاصه بأن يكون الأمر أكثر يكون بميل من طبيعته إلى جهة ما يكون منه ، فإن لم يكن فيكون لعائق ، فيكون الأكثرى أيضاً في نفسه موجباً إن لم يكن عائق ، ويكون الموجب هو الذي يسلم له الأمر بلا عائق وإن كانت تلك الخاصية لا توجه ولا تكون منه في الأكثر ، فكونه عنه وعن غيره واحد ، فاختصاصه به جزاف ، وقيل إنه ليس بجزاف .

(١) لقوة : بقوة ج (٢) ذلك : + واختصاص م || فلا يخلو : + إمام (٣) عن : من م || ويرجع : يرجع ج ، ص (٤) رأس : الرأس ص || الإرادة : إرادة م (٦) وكيف : كيف ج ، م (٧) دائمة ولا أكثرية : بدائمة ولا أكثرية م (١١) أو تكون منه : أو تكون عنه د ، ط (١٢) يوجب : + زياد (١٤) يكون : + هو ج ، ص (١٦) ويكون : يكون ج ، د ، ص ، ط ، م || يعلم : مسلم ط || بلا : ساقطة من د ، فلام (١٨) إنه : ساقطة من ب ، ج ، ص ، م .

وكذلك إن قيل: إن كونه صاحب تلك الخاصية أولى، فعناه أن صدوره عنها أوفق. فهو إذن موجب له أو ميسر أوجوبه، والميسر إما علة بالذات وإما بالعرض، فإذا لم تكن علة أخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض، لأن الذي بالعرض هو على أحد النحوين المذكورين، فبقى أن تلك الخاصية بنفسها موجبة. فانخاصية الموجبة تسمى قوة، وهذه القوة عنها تصدر الأفاعيل الجسمانية. وإن كان بمعونة من مبدأ أبعد.

- ولنتأكد بيان أن لكل حادث مبدأ مادياً، فنقول بالجملة: إن كل حادث بعد ما لم يكن فله لا محالة مادة، لأن كل كائن يحتاج إلى أن يكون — قبل كونه — ممكن الوجود في نفسه، فإنه إن كان ممتنع الوجود في نفسه لم يكن البتة. وليس إمكان وجوده هو أن الفاعل قادر عليه، بل الفاعل لا يقدر عليه إذا لم يكن هو في نفسه ممكناً. ألا ترى أننا نقول: إن المحال لا قدرة عليه، ولكن القدرة هي على ما يمكن أن يكون فلو كان إمكان كون الشيء هو نفس القدرة عليه، كان هذا القول كأننا نقول: إن القدرة إنما تكون على ما عليه القدرة، وكأننا نقول: إن المحال ليس عليه قدرة لأنه ليس عليه قدرة، وما كنا نعرف أن هذا الشيء مقدور عليه أو غير مقدور عليه بنظرنا في نفس الشيء، بل بنظرنا في حال قدرة القادر هل عليه قدرة أم لا. فإن أشكل علينا أنه مقدور عليه أو غير مقدور

(١) وكذلك: ولذلك م || كونه: كونها ط؛ + من ب، ج، د، ط || الخاصية: + منه ب، ج، د، ص، ط، م || صدوره: مدورها ج، د، ص || عنها: منه ج، د، من ب، ص، م (٢) موجب: يوجب ج || له: ساقطة من ب || ميسر: يسر ج || إما علة: إما ص، ط، م (٣) فإذا: وإذا ب، فإن إذا د، وإن م || الذي: + هو ج، د، ص، ط، م (٤) فيق: فيق ط (٥) فانخاصية: وانخاصية د، ط || عنها: عنه د، ساقطة من ط (٦) كان: كانت ص (٧) ولتؤكد: ولتؤكد ط || فنقول: ونقول ص، م (٨) يحتاج: فيحتاج ب، ص، م (٩) فإنه إن: فإنه من ط (١٣) كأننا نقول: ساقطة من د || إنما: فإنما ط || ما عليه: ما هي عليه د، م (١٦) هل: بل ج || غير: غيره ص، ط.

عليه لم يمكننا أن نعرف ذلك البته ، لأننا إن عرفنا ذلك من جهة أن الشيء محال أو ممكن وكان معنى المحال هو أنه غير مقدور عليه ومعنى الممكن أنه مقدور عليه ، كما عرفنا المجهول بالمجهول . فبين واضح أن معنى كون الشيء ممكناً في نفسه هو غير معنى كونه مقدوراً عليه وإن كانا بالموضوع واحداً ، وكونه مقدوراً عليه لازم لكونه ممكناً في نفسه ، وكونه ممكناً في نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدوراً عليه هو باعتبار إضافته إلى موجد .

وإذا قد تغزر هذا ، فلما نقول : إن كل حادث فإنه قبل حدوثه إما أن يكون في نفسه ممكناً أن يوجد أو محالاً أن يوجد . والمحال أن يوجد لا يوجد . والممكن أن يوجد قد سبقه إمكان وجوده ، وأنه ممكن الوجود ، فلا يخلو إمكان وجوده من أن يكون معنى معدوماً أو معنى موجوداً ، ومحال أن يكون معنى معدوماً وإلا فلم يسبقه إمكان وجوده ، فهو إذن معنى موجود . وكل معنى موجود فلما قائم في موضوع أو قائم لافي موضوع ، وكل ماهو قائم لافي موضوع فله وجود خاص لا يجب أن يكون به مضافاً . وإمكان الوجود إنما هو بالإضافة إلى ماهو إمكان وجوده ، فليس إمكان الوجود جوهر لافي موضوع ، فهو إذن معنى في موضوع وعارض لموضوع .

ونحن نسمى إمكان الوجود قوة الوجود ، ونسمى حامل قوة الوجود الذي فيه قوة وجود الشيء موضوعاً وهيولى ومادة وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة ، فإذا ن كل حادث فقد تقدمته المادة . فنقول : إن هذه الفصول التي أوردناها

(٥) لازم لكونه : لأنه كونه ط || هو : ساقطة من ط (٦) هو : ساقطة من د (٧) وإذا : د ، ص ، ط ، م || قد : ساقطة من ج ، د ، ص ، م (٨) في نفسه : ساقطة من م || أو محالاً : أولاً ط || والمحال : ساقطة من د || أن يوجد ولا يوجد : وأن لا يوجد ؛ أن لا يوجد ط (٩) رآه : أرائه م (١٢) فله : فإنه ط (١٥) في : ساقطة من ط .

توهم أن القوة — على الإطلاق — قبل الفعل ومتقدمة عليه لافي الزمان وحده ، وهذا شيء قد مال إليه عامة من القدماء ، فبعضهم جعل للهيبولى وجودا قبل الصورة ، وأن الفاعل ألبسها الصورة بعد ذلك إما ابتداءً من نفسه وإما لداع دعاه إليه ، كما ظنه بعض الشارعين فيما لا يعنيه ولا له درجة الخوض في مثله .

- فقال : إن شيئاً كالتفس وقع له فلتة أن اشتغل بتدبير الهيبولى وتصويرها فلم يحسن التدبير ولا كل لحسن التصوير ، فتداركها البارى تعالى وأحسن تقويمها . ومنهم من قال : إن هذه الأشياء كانت في الأزل تتحرك بطباعها حركات غير منتظمة ، فأعان البارى تعالى طبيعتها ونظمها . ومنهم من قال : إن القديم هو الظلمة أو الهاوية أو شيء لا يتناهى لم يزل ساكناً ، ثم حرك ، أو الخليط الذى يقول به أنكساغورس . وذلك لأنهم قالوا : إن القوة تكون قبل الفعل ، كما في البذور والمنى وفي جميع ما يصنع ، فبالحرى أن نتأمل هذا ونتكلم فيه .

- فنقول : أما الأمر في الأشياء الجزئية الكائنة الفاسدة فهو على ما قالوا ، فإن القوة فيها قبل الفعل قبلية في الزمان ؛ وأما الأمور الكائنة أو المؤبدة التي لا تفسد وإن كانت جزئية فإنها لا تتقدمها التي بالقوة ألبنة . ثم القوة متأخرة بعد هذه الشرائط من كل وجه ، وذلك لأن القوة إذ ليست تقوم بذاتها فلا بد لها من أن تقوم بجوهر يحتاج أن يكون بالفعل ، فإنه إن لم يكن صار بالفعل فلا يكون مستعداً لقبول شيء ، فإن ما هو ليس مطلقاً فليس ممكناً أن يقبل شيئاً .

(٢) للهيبولى : الهيبولى ط (٥) فلة : قلبه ص ؛ قلبه م (٦) كلى : لعل ج ، كل ط
|| لحسن : يحسن ج ، ص ، م ؛ يحسن ط (٧) الأشياء : + كالتفس ج || بطباعها :
لطبائعها ط (٨) تعالى : ساقطة من ب ، ج ، د ، م || القديم : القدرط (١١) تتأمل :
+ في ج (١٢) فنقول : وقول د || أما : إن ج ، د ، ط || الأشياء : أشياء ط
(١٣) أو المزیدة : والمزیدة د (١٤) التي : إلى ط (١٦) صار : حيا ط (١٧) ففى :
الشيء د ، ط .

ثم قد يكون الشيء بالفعل ولا يحتاج إلى أن يكون بالقوة شيئاً كالأبديات فإنها دائماً بالفعل . فمن هذه الجهة حقيقة ما بالفعل قبل حقيقة القوة بالذات ، ومن وجه آخر أيضاً فإن القوة تحتاج أن تخرج إلى الفعل بشيء موجود بالفعل وقت كون الشيء بالقوة ، ليس إنما يحدث ذلك الشيء حدوثاً مع الفعل فإن ذلك أيضاً يحتاج إلى أن يخرج آخر وينتهي إلى شيء موجود بالفعل لم يحدث . وفي أكثر الأمر فإنما يخرج القوة إلى الفعل شيء مجانس لذلك الفعل موجود قبل الفعل بالفعل كالحار يسخن والبارد يبرد . وأيضاً فكثيراً ما يوجد ما هو بالقوة من حيث هو حامل القوة عن الشيء الذي هو بالفعل ، حتى يكون الفعل بالزمان قبل القوة لأمع القوة ، فإن المني كان عن الإنسان والبذر عن الشجرة حتى كان من ذلك إنسان وعن هذا شجرة . فليس أن يفرض الفعل في هذه الأشياء قبل القوة أولى من أن يفرض القوة قبل الفعل .

وأيضاً فإن الفعل في التصور والتحديد قبل القوة ، لأنك لا يمكنك أن تعد القوة إلا أنها للفعل وأما الفعل فأنك لا تحتاج في تحديده وتصويره أنه للقوة . فإنك تعد المربع ونمقله من غير أن يخطر ببالك قوة قبوله ، ولا يمكنك أن تعد القوة على الترتيب إلا أن تذكر المربع لفظاً أو عقلاً وتجعله جزء حده .

وأيضاً فإن الفعل قبل القوة بالكل والغاية ، فإن القوة نقصان والفعل كمال ، والخير في كل شيء إنما هو مع الكون بالفعل ، وحيث الشرف هناك ما بالقوة

- (١) ولا يحتاج : فلا يحتاج ط (٢) فإن : إن ج ، د ، ص ، ط ، م || بشيء : شيء .
 د ؛ + يكون ج ، د ، ص ، ط ، م || موجود : موجودا ج ، د ، ص ، ط ، م ||
 بالفعل : الفعل ط (٤) الشيء : ساقطة من د (٧) كالحار : كالنار ص || والبارد : وكالبارد ||
 ما : ساقطة من د || يوجد : يحدث هاء مش ج || ما هو : + يكون د ، ص ، ط ، م
 (١٠) عن : من ط || إنسان : الإنسان ص ، ط || هذا شجرة : هذه الشجرة ط || فليس :
 وليس ط || الفعل : الفعل ط (١٢) لأنك : بل د ، ط || لا يمكنك : لأنك د
 (١٤) قوة : ساقطة من م (١٥) وتجعله : وتجعل ط .

- بوجه ما ، فإن الشيء إذا كان شراً فإما أن يكون لذاته شراً ومن كل وجه ، وهذا محال . فإنه إن كان موجوداً فمن حيث هو موجود ليس بشراً ، وإنما يكون شراً من حيث هو فيه عدم كمال مثل الجهل للجاهل ، أو لأنه يوجب في غيره ذلك مثل الظلم للظالم . فالظلم إنما هو شراً لأنه ينقص من الذي فيه الظلم طبيعة الخير ، ومن الذي عليه الظلم السلامة أو الغنى ، أو غير ذلك . فيكون من حيث هو شراً مشوباً بعدم وبشيء بالقوة ، ولو أنه لم يكن معه ولا منه ما بالقوة لكانت الكالات التي يجب للأشياء حاضرة لما كان شراً بوجه من الوجوه .

- فبين أن الذي بالفعل هو الخير من حيث هو كذلك ، والذي بالقوة هو الشر أو منه الشر . واعلم أن القوة على الشر خير من الفعل ، والكون بالفعل خيراً خير من القوة على الخير ، ولا يكون الشرير شراً بقوة الشر ، بل بملكة الشر . ١٥

- ونرجع إلى ما كنا فيه ، فنقول : قد علمت حال تقدم القوة مطلقاً ، وأما القوة الجزئية فيتقدم الفعل الذي هو قوة عليه ، وقد يتقدمها فعل مثل فعلها حتى تكون القوة منه ، وقد لا يجب لكن يكون معها شيء آخر به تخرج القوة إلى الفعل وإلا لم يكن فعل ألبتة بموجود . إذ القوة وحدها لا تكفي في أن تكون فعل ، بل تحتاج إلى مخرج للقوة إلى الفعل . ١٥

فقد علمت أن الفعل بالحقيقة أقدم من القوة ، وأنه هو المتقدم بالشرف والتمام .

(٢) فن : فهو من ط (٣) حيث هو : حيث ب ، ص ، ط ، م || الجاهل : ساقطة من ب (٤) ذلك : وذلك ب ، ص || للظالم : ساقطة من ب ، د || فالظلم : والظلم ج ، فإن الظلم ص (٧) التي : ساقطة من د (١٠) خير : ساقطة من د (١١) إلى : إليه د (١٢) فيتقدم : فيقدم ب ، د ، ص ، ط م || هو : هي ب ، ص ، ط || وقد يتقدمها : ويتقدمها ص || يتقدمها : تقدمها ب ، ط ، م (١٤) بموجود : بوجوده د ، وجود ط (١٥) للقوة : القوة ب ، ب .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في التام ، والناقص ، وما فوق التام ، وفي الكل ، وفي الجميع .

التام أول ما عرف عرف في الأشياء ذوات العدد ، إذا كان جميع ما ينبغي أن يكون حاصلًا للشيء قد حصل بالعدد ، فلم يبق شيء من ذلك غير موجود . ثم نقل ذلك إلى الأشياء ذوات الكم المتصل ، فقليل : تام في القامة إذا كانت تلك أيضا عند الجمهور معدودة لأنها إنما تعرف عند الجمهور من حيث تقدر ، وإذا قدرت لم يكن بد من أن تمتد . ثم نقلوا ذلك إلى الكيفيات والقوى ، فقالوا : كذا تام القوة وتام البياض وتام الحسن وتام الخير ، كأن جميع ما يجب أن يكون له من الخير قد حصل له ولم يبق شيء من خارج . ثم إذا كان من جلس الشيء شيء ، وكان لا يحتاج إليه في ضرورة أو منفعة أو نحو ذلك ، أوه : إذا ورأوا الشيء تاما دونه ، ثم إن كان ذلك الذي يحتاج إليه الشيء في نفسه قد حصل وحصل معه شيء آخر من جلسه ليس يحتاج إليه في أصل ذات الشيء إلا أنه وإن كان ليس يحتاج إليه في ذلك الشيء فهو نافع في بابه ، قيل : بجملة ذلك : إنه فوق التام ووراء الغاية . فهو هو التام والتام . فكأنه اسم للنهاية ، وهو أولا للعدد ، ثم لغيره على الترتيب .

(٥) قسنى قد : لشيء . زيد د (٦) تام : تمام د (٧) وإذا : وإنما

(٨) الكيفيات والقوى : القوة والكيفيات د ، القوى والكيفيات م (٩) في : من ج

|| منفعة : + أو حفيظة د || زائدا : زيدا د (١٢) الذى : + قد وجد ما ج ،

د ، ص ، ط ، م (١٤) بجملة : بجملة م (١٥) التام : التام م .

وكان الجمهور لا يقولون لذى العدد إنه تام أيضا إذا كان أقل من ثلاثة ، وكذلك كأنهم لا يقولون له كل وجميع . وكأن الثلاثة إنما صارت تامة لأن لها مبدأ وواسطة ونهاية ، وإنما كان كون الشيء له مبدأ وواسطة ونهاية يجعله تاما لأن أصل التمام كان في العدد .

- ثم لم يكن هذا في طبيعة عدد من الأعداد من حيث هو عدد أن يكون تاما •
 على إلا طلاق ، فإن كل عدد فن جنس وحدانياته ما ليس موجودا فيه ، بل إنما يكون تاما في العشرية والتسمية ، وأما من حيث هو عدد فليس يجوز أن يكون تاما من حيث هو عدد ، وأما من حيث له مبدأ ومنتى وواسطة فهو تام ، لأنه من حيث يكون له مبدأ ومنتى يكون ناقصا من جهة ما ليس فيها بينهما شيء .
 ١٠ من شأنه أن يكون بينهما وهو الواسطة . وقس عليه سائر الأقسام أى أن يكون واسطة وليس منتى ، أو واسطة ومنتى وقد فقد ما يجب أن يكون مبدأ .
 ثم من المحال أن يكون مبدأ في الأعداد ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددتين ولا متبنيان ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددتين .

- وأما الوسائط فقد يجوز أن تكثر إلا أنها تكون جملتها في أنها واسطة كشيء واحد ، ثم لا يكون للتكثر حد يوقف عليه . فإذا حصل المبدئية والنهاية ١٥

(٢) وكذلك : فذلك د ، ط ، م || لأن : لأنها ط (٣) تجعله : بجمعه د ، ط
 (٤) التمام : التام ج (٦) فن : من د || وحدانياته : واحدانياته د ، م ||
 موجودا : موجود د || فيه : + نعم د (٧) إنما : إنما أن ج ، أن ط ، إنما أن م
 || وأما : أو أما م (٨) يكون : ساقطة من ط ، م (٧-٨) من حيث ... وأما :
 ساقطة من م (٩) لأنه : ساقطة من م || فيا : في ط || شيء : شأن ط (١٠) يكون : +
 فيها || أى أن يكون : + له ج (١١) مبدأ : مبتدئ م (١٢) الأعداد : العدد ج || لعددتين
 للعددتين د ، بعددتين ط (١٣) ولا متبنيان ... لعددتين : ساقطة من د || واسطة : بواسطة ج ،
 د ، ص ، ط ، م || لعددتين : بعددتين ط (١٤) تكون : ساقطة من ص || أنها : + تكون ج ، ط
 (١٥) للتكثر : { للتكثر } ج ، للتكثير ص || فإذا : فإن د .

والتوسط هو أتم ما يمكن أن يقع في ترتيب مثله ، ولا يكون ذلك إلا للعدد ولا يكون منحصرأ إلا في الثلاثية .

وإذا أشرنا إلى هذا المبلغ فلنعرض عنه ، فليس من هادتنا أن نتكلم في مثل هذه الأشياء التي تبني على تخينات إقناعية وليست من طرق القياسات العلمية .

بل نقول : إن الحكماء أيضا قد قفلوا التام إلى حقيقة الوجود ، فقالوا من وجه : إن التام هو الذي ليس شيء من شأنه أن يكمل به وجوده بما ليس له بل كل ما هو كذلك فهو حاصل له وقالوا من وجه آخر : إن التام هو الذي بهذه الصفة مع شرط أن وجوده بنفسه على أكمل ما يكون له هو وحده حاصل له وليس منه إلا ماله ، وليس ينسب إليه من جنس الوجود شيء فضل على ذلك الشيء نسبة أولية لا بسبب غيره .

وفوق التمام ماله الوجود الذي ينبئ له ، ويفضل عنه الوجود لسائر الأشياء كأن له وجوده الذي ينبئ له ، وله الوجود الزائد الذي ليس ينبئ له ، ولكن يفضل عنه للأشياء وذلك من ذاته .

ثم جعلوا هذا مرتبة المبدأ الأول الذي هو فوق التمام ، ومن وجوده في ذاته لا بسبب غيره يفرض الوجود فاضلا عن وجوده على الأشياء كلها .

(٢) الثلاثية : الثلاثة ط (٣) من : في ب || تكلم : تنظرد ، م (٤) تبني : تخيند ، ص ، ط || تخينات : تخمينات ب ، هاشم ص || طرق : طريق ب (٥) قد : فقدد || التام : التمام ط (٦) شيء : ساطعة من م || وجوده : وجود م || بما : ما ج ، ساطعة من ب ، ص ، م (٧) التام : التمام د (٨) هو وحده : هو ب ، م ، وحده هو د (٩) الشيء : ساطعة من ب ، شيء ج ، د || نسبة : نسبت ب ، د ، ط ، بسببه م || أولية : أوله ب ، د ، م (١١) التام : التام ج (١٢-١١) له ويفضل ... يبنى : ساطعة من م (١٤) هذا : هذه ج ، ط (١٥) الوجود : الموجودد || على : عن ط .

وجعلوا مرتبة التمام لعقل من العقول المفارقة الذى هو فى أول وجوده بالفعل لا يخاطله ما بالقوة ، ولا ينتظر وجودا آخر يوجد عنه ، فإن كل شيء آخر ، فذلك أيضا من الوجود الفاض من الأول .

- وجعلوا دون التمام شيئين : المكتنى والناقص . والمكتنى هو الذى أعطى مابه يحصل كمال نفسه فى ذاته ، والناقص المطلق هو الذى يحتاج إلى آخر يعمده الكمال بعد الكمال . مثال المكتنى : النفس النطقية التى للكل ، أعنى السموات ، فإنها بذاتها تفعل الأفعال التى لها وتوجد الكمالات التى يجب أن يكون لها شيء بعد شيء لا تجتمع كلها دفعة واحدة ، ولا تبقى أيضا دائما إلا ما كان من كمالاتها التى فى جوهرها وصورتها ، فهو لا يفارق ما بالقوة وإن كان فيه مبدأ يخرج قوته إلى الفعل ، كما تعلم هذا بعد . وأما الناقص فهو مثل هذه الأشياء التى فى الكون والفساد .

- ولفظ التمام ولفظ الكل ولفظ الجميع تكاد أن تكون متقاربة الدلالة . لكن التمام ليس من شرطه أن يحيط بكثرة بالقوة أو بالفعل . وأما الكل فيجب أن يكون لكثرة بالقوة أو بالفعل ، بل الوحدة فى كثير من الأشياء هو الوجود الذى ينبئ له . وأما التمام فى الأشياء ذوات المقادير والأعداد فيشبه أن يكون هو بعينه الكل فى الموضوع . فالشيء "تام" من حيث إنه لم يبق شيء خارجا عنه وهو "كل" لأن ما يحتاج إليه حاصل فيه فهو بالقياس إلى الكثرة الموجودة المحصورة فيه "كل" وبالقياس إلى ما لم يبق خارجا عنه "تام" .

(١) التمام : التام م || لعقل : للعقل ب ، ح ، ص ، ط ، م || الذى : التى ص ، ط
 (٢) لا يخاطله : لا يخاطله م || ولا ينتظر : ولا ينتظر د || كل : كان ب ، ج ، د ، م
 (٣) لها : بها ج (٨) واحدة : واحدا ط (٩) فهو لا : فلا ط || يخرج : يخرج د
 (١٢) ولفظ : فلفظ د (١٢ — ١٣) ولفظ الكل ... انمام : ساقطة من م (١٤) لكثرة :
 الكثرة د ، للكثرة ص (١٥) له : ساقطة من ط (١٨) يبق : + شيء د ، م .

ثم قد اختلف في لفظي الكل والجميع على اعتباريهما، فتارة يقولون: إن الكل يقال للتصل والمنفصل، والجميع لا يقال إلا للمنفصل، وتارة يقولون: إن الجميع يقال خاصة لما ليس لوضعه اختلاف والكل لما لوضعه اختلاف، ويقال: "كل" "وجميع" معاً لما يكون له الحالان جميعاً.

وأنت تعلم أن هذه الألفاظ يجب أن تستعمل على ما يقع عليه الاصطلاح والأخرى من وجه إن يقال: "كل" لما كان فيه انفصال حتى يكون له جزء فإن الكل يقال بالقياس إلى الجزء، والجميع أيضاً يجب أن يكون كذلك. فإن الجميع من الجمع، والجمع إنما يكون لأحاد بالفعل أو وحدات بالفعل، لكن الاستعمال قد أطلقه على ما كان أيضاً جزءه وواحده بالقوة. فكان الكل يعتبر فيه أن يكون في الأصل بإزاء الجزء، والجميع بإزاء الواحد، كأن الكل يعتبر فيه أن يكون له ما بعده، وإن لم يلتفت إلى وحدته، وكان الجميع يعتبر فيه أن يكون فيه آحاد وإن لم يلتفت إلى عده.

وكان هذا القول كله من الفضل، فإن الاصطلاح أبراهما بعد ذلك مجرى واحداً حتى صار أيضاً يقال الكل والجميع في غير ذوات الكمية، إذ كان لها أن تتكلم بالعرض كالبياض كله والسواد كله، أو كان لها أن تشتد وتضعف كالحرارة كلها والقوة كلها. ويقال للركب من أشياء تختلف كالحَيوان "كل" إذ هو من نفس وبدن.

(١) والجميع: والجمع د (١ - ٢) أن ... يقولون: ساقطة من م (٣) لوضعه: لوضعه د || اختلاف: ساقطة من ص، ط، م || والكل لما: والكل ماد (٧) كذلك: كل ط (٨) الجميع والجميع: الجميع والجميع د || لأحاد: من آحاد د (٩) جزءه: جزء ط || وواحد: واحد د، ووحداته حاشي ص || فكان: وكان د (٩ - ١٠) يعتبر فيه أن يكون: ساقطة من ج، ط، ص، م (١١) كان: فكان من ج (١٢) لم: ساقطة من د (١٣) وكان: ساقطة من ج || كله: كل د || أبراهما: أبراهاد (١٤) حتى: وحتى ب، ص، ط || غير: غيره د || إذ: إذا د || لها: لها ص، ط (١٥) كله والسواد كله: كلية والسواد كلية د || لها: لها ط، م (١٦) من: ساقطة من ج، م.

وأما الجزء فإنه تارة يقال لما يمد وتارة لما يكون شيئا من الشيء وله ضيره معه وإن كان لا يمدّه ، وربما خُصّ هذا باسم البعض .

ومن الجزء ما ينقسم إليه الشيء لا في الكم ، بل في الوجود ، مثل النفس والبدن للحيوان ، والهوى والصورة للركب ، وبالجملة ما يتركب منه المركب لمختلف المبادئ .

(١) يقال : ساقطة من ب (٢) لا يمدّه : لا يمدد || خصص : ط (٣) ما : وما د
(٥) المبادئ : البادئ ؛ + لا في الكم ص ، ط .

المقالة الخامسة

وفيه تسعة فصول

(٢) تسعة فصول : وفيها ثمانية فصول

(١) الخامسة : + من جملة الرابعة من الكتاب م

ص ١ ساقطة من - د ، د ، ص ، ط .

[الفصل الأول]

(١) فصل

في الأمور العامة وكيفية وجودها

وبالحري أن نتكلم الآن في الكلى والجزئى، فإنه مناسب أيضا لما فرغنا منه، وهو من الأعراض الخاصة بالوجود، فنقول : إن الكلى قد يقال على وجوه ثلاثة :

١٠ فيقال كلى للعنى من جهة أنه مقول بالفعل على كثيرين ، مثل الإنسان . ويقال كلى للعنى إذا كان جائزا أن يعمل على كثيرين وإن لم يشترط أنهم موجودون بالفعل ، مثل معنى البيت المسبج ، فإنه كلى من حيث أن من طبيعته أن يقال هل كثيرين، ولكن ليس يجب أن يكون أولئك الكثيرين لا محالة موجودين بل ولا الواحد منهم .

ويقال كلى للعنى الذى لا مانع من تصويره أن يقال على كثيرين؛ إنما يمنع منه إن منع سبب ويدل عليه دليل ، مثل الشمس والأرض ، لأنها من حيث تعقل شمساً وأرضاً لا يمنع الذهن عن أن يجوز أن معناه يوجد فى كثير، إلا أن يأتيه دليل أو حجة يعرف به أن هذا ممنوع . ويكون ذلك ممنوعاً بسبب من خارج لا لنفس تصويره .

١٥

(٣) وكيفية : وكيف ب، د، م (٦) كثيرين كثير ب، ج، د، ط، م (٧) كثيرين : كثير ب، د (٨) المسبج : المبسج ب || فإنه : + كان ج || أن (الأول) : ساقطة من ب، ج، د، ص، م || من : هـ د؛ ساقطة من ص || طبيعته : طبيعة د (٩) كثيرين : كثير ب، ج، ط، م (١١) كثيرين : الكثيرين ط (١٢) فإنها : فإنها ج، د، ص، ط (١٣) يجوز أن : يجوز د || يأتيه : يأتيك ط (١٤) به : ساقطة من ط || ممنوع : المنع د .

وقد يمكن أن يجمع هذا كله في أن هذا الكلى هو الذى لا يمنع نفس
تصوره عن أن يقال على كثيرين . ويجب أن يكون الكلى المستعمل في المنطق
وما أشبهه هو هذا .

وأما الجزئى المفرد فهو الذى نفس تصوره يمنع أن يقال معناه من كثيرين
كذات زيد هذا المشار إليه ، فإنه مستحيل أن تتوهم إلا له وحده .

فالكلى من حيث هو كلى شئ ، ومن حيث هو شئ تلحقه الكلية شئ .
فالكلى من حيث هو كلى هو ما يدل عليه أحد هذه الحدود، فإذا كان ذلك إنسانا
أو فرسا فهناك معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرسية . فإن حد الفرسية ليس حد
الكلية، ولا الكلية داخلية في حد الفرسية، فإن الفرسية لها حد لا يقتصر إلى حد الكلية
لكن تعرض له الكلية . فإنه في نفسه ليس شئ من الأشياء البتة إلا الفرسية، فإنه
في نفسه لا واحد ولا كثير ولا موجود في الأعيان ولا في النفس ولا في شئ من
ذلك بالقوة ولا بالفعل على أن يكون داخلا في الفرسية، بل من حيث هو فرسية
فقط . بل الواحدية صفة تقترب إلى الفرسية، فتكون الفرسية مع تلك الصفة واحدة .

كذلك للفرسية مع تلك الصفة صفات أخرى كثيرة داخلية عليها ، فالفرسية
— بشرط أنها تطابق بعدها أشياء كثيرة — تكون عامة ، ولأنها مأخوذة بخواص
وأعراض مشار إليها تكون خاصة . فالفرسية في نفسها فرسية فقط .

- (١) يجمع : يجمد (٢) وما أشبهه : وما أشبهه ، د ، ط (٤) كثيرين : كثير
ج ، د ، م (٥) زيد : + هو د || مستحيل : يستحيل ط (٦) كلى : كل ط ، م
(٨) آخر : ساطعة من ط (٩) لا يقتصر : لا يقتصر ط (٩) حد (الثالث) : ساطعة من ب ،
ج ، ص ، ط ، م (١٠) له : لها د (١١) موجود : + لا د || ولا في شئ : ولا شئ .
ب ، ج ، د ، ص || من : في د (١٢) بالقوة : القوة ط || يكون : + ذلك د ، ص
م || من حيث هو فرسية : هي من حيث هي فرسية ج ، د ، هـ من حيث فرسية ص ، ط ، م
(١٣) تقترب : تقترب ط || فتكون الفرسية مع : فتكون مع ط (١٤) كذلك للفرسية : وكذلك
الفرسية د (١٥) بعدها : بعدها ج ، ص ، م .

فإن سئلنا عن الفرنسية لطرفي التقيض ، مثلاً : هل الفرنسية ألف أم ليس بألف ؟ لم يكن الجواب إلا السالب لأى شيء كان . ليس على أن السلب يعهد "من حيث" ، بل على أنه قبل "من حيث" . أى ليس يجب أن يقال : إن الفرنسية من حيث هي فرنسية ليست بألف ، بل ليست من حيث هي فرنسية بألف ولا شئ من الأشياء .

- فإن كان طرفا المسألة عن موجبتين لا يخلو منهما شئ ، لم يلزم أن نجيب عنهما البتة . وبهذا يفترق حكم الموجبة والسالبة والموجبتين اللتين في قوة التقيضين . وذلك لأن الموجب منهما الذى هو لازم للسالب معناه أنه إذا لم يكن الشئ موصوفاً بذلك الموجب الآخر كان موصوفاً بهذا الموجب ، وليس إذا كان موصوفاً به كان ماهيته هو ، فإنه ليس إذا كان الإنسان واحداً أو أبيض كانت هوية الإنسانية هي هوية الوحدة أو البياض ، أو كانت هوية الإنسانية هي هوية الواحد أو الأبيض .

فإذا جعلنا الموضوع في المسألة هوية الإنسانية من حيث هي إنسانية كثرة واحد ، وسئل عن طرفي التقيض ، فقل : أواحد هو أم أكثر ؟ لم يلزم أن يجاب

- (١) سئلنا : سألنا د || بطرفي : لطرفي ط || مثلاً : ساقطة من د ، م || ألف : ألفا ط || أم : أوب ، ج ، ط (٢) بألف : ألفا ط ، ساقطة من ب ، د || يكن : ساقطة من د || لأى : أى ب ، د ، م (٣) من حيث بل : ساقطة من ط (٤) فرنسية (الأول) : + هي م (٦) موجبتين : موجبتين ط (٧) وبهذا التقيضين : ساقطة من م || يفترق : يفترق د ، ص ، ط || الموجبة والسالبة : الموجب والسالب ب ، ج ، د ، ص (٨) لأن : أن ب ، د ، م || أنه ساقطة من ط (٩) الآخر : ساقطة من ط || بهذا الموجب : + الآخر ط (١٠) كان كان : كان ص ، ط || ماهيته : ماهية ج ، ط || كانت : كان ب ، ج ، ط (١١) الإنسانية (الأول) : الإنسان ص ، ط ، م || هي : ساقطة من ط || "الوحدة هوية" : ساقطة من ط || كانت : كان ب ، ج ، م || هوية الإنسانية : هوية الإنسان ج ، م (١١ - ١٢) هي هوية الواحد : هو هوية الواحد ب ، ج ، م (١٣) الإنسانية : الإنسان ط .

لأنها من حيث هي هوية الإنسانية شيء غير كل واحد منهما، ولا يوجد في حد ذلك الشيء إلا الإنسانية فقط .

وأما أنه هل يوصف بأنه واحد أو كثير على أنه وصف يلحقه من خارج ، فلا محالة أنه يوصف بذلك ، ولكن لا يكون هو ذلك الموصوف من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يكون من حيث هو إنسانية هو كثيرا بل إنما يكون كأن ذلك شيء يلحقه من خارج .

فإذا كان نظرا إليه من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يجب أن نشوبه بنظر إلى شيء من خارج يجعل النظر نظرين : نظر إليه بما هو هو، ونظر إلى لواحقه . ومن حيث النظر الواحد الأول لا يكون إلا الإنسانية فقط، فلهذا إن قال قائل : إن الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية هل هي غير التي في عمرو؟ فيلزم أن يقول : لا . وليس يلزم من تسليمه هذا أن يقول : فإذاً تلك وهي واحدة بالعدد، لأن هذا كان سلباً مطلقاً، وعينا بهذا السلب أن تلك الإنسانية من حيث هي إنسانية هي إنسانية فقط ، وكونها غير التي في عمرو شيء من خارج. فإنه إن لم يكن ذلك خارجا عن الإنسانية لزم أن تكون الإنسانية من حيث هي إنسانية ألفا مثلا أو ليست بألف ، وقد أبطلنا ذلك ، وإنما أخذنا الإنسانية من حيث هي إنسانية فقط .

١٠

١٥

- (١) هي : ساقطة من ب ، ج ، د ، هـ ص || الإنسانية : الإنسان ص ، ط || هي : + هي د || حد : ساقطة من د (٣) من خارج : ساقطة من م (٤) من حيث هو : من حيث هي م (٥) فقط : ساقطة من ب ، ج ، د م || فقط إنسانية : ساقطة من د (٦) شيء : الشيء م (٧) كان : ساقطة من ط (٨) هو هو : هو ص ، م || ونظر : ونظرا ص ، م (٩) إلا الإنسانية : إلا إنسانية ط ، الإنسانية م (١١) من : ساقطة من م || تلك وهي : ساقطة من م || وهي : وهذه ص (١٣) هي : ساقطة من ج || إن : وإن ج (١٤) لزم أن تكون الإنسانية : ساقطة من د || إنسانية : + كان د (١٥) أوليست : وليس ب ، ج ، د ، ط || أخذنا : أخذت ب || الإنسانية : إنسانية ب ، د ، ط ، م (١٣ - ١٥) فإنه إن ذلك ساقطة من م (١٦) فقط : ساقطة من د ، م .

على أنه إذا قيل : الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية يكون قد جعلها اعتباراً من حيث هي إنسانية، ساقطاً عنها أنها في زيد وأنها التي في زيد، وإلا فتكون قد أخذنا الإنسانية على أنها في زيد، فلما قد جردناها وتكلمنا على أنها تلتفت إليها وهي إنسانية . ثم لا يخلو إما أن نرجع الكناية التي في أنها إلى الإنسانية التي في زيد، فيكون هذا مالا من القول، فإنه لا يتجمع أن تكون إنسانية في زيد وهي باعتبار أنها إنسانية فقط . وإن رجعت إلى الإنسانية فقط فذكر زيد لغوا إلا أن تعني أن الإنسانية التي عرض لها من خارج أن كانت في زيد وقد أسقطنا عنها أنها في زيد، فهل هي هكذا ؟ وهذا أيضاً فيه اعتبار غير الإنسانية .

فإن سألنا سائل وقال : ألسم تجيبون وتقولون : إنها ليست كذا وكذا ،
وكونها ليست كذا وكذا غير كونها إنسانية بما هي إنسانية . فنقول : إنا لانجيب
بأنها من ، حيث هي إنسانية ، ليست كذا ، بل نجيب أنها ليست من
حيث إنسانية كذا ، وقد علم الفرق بينهما في المنطقي .

وهنا شيء آخر وهو أن الموضوع في مثل هذه المسائل يكاد يرجع إلى
الإهمال إذا لم تعلق بمحصر ولا يكون عنها جواب ، اللهم إلا أن تجعل تلك

(١) على . . . إنسانية : ساقطة من م (٢) جعلها : جعلنا ط ؛ + لها خ || اعتباراً :
اعتباراً ، ص || زيد : عمرو ط (٣) فتكون : تكون م || أخذنا : أخذ م || فلما قد : فإذا
ج ، د ، ص ، ط ؛ ساقطة من م || جردناها : جردنا ص ، ط (٤) أنا : أنا د ، م
|| تلتفت : لا تلتفت د ، ط || إنسانية : + فقط فلا يخلو ما جردنا جردنا وقد تكلمنا على أن لا تلتفت
إليها وهي إنسانية ج ؛ + فقط ص (٥) لا يتجمع : لا يجمع م || لا يتجمع أن تكون :
لا يكون أن يتجمع د (٦) وهي : فهي م || فقط : وإلا ج || وإن : فإن
ج ، ط (٧) فقط : ساقطة من م || تنو أن : يعني م || أن كانت : إن كان د .
(٨) ألسم : ساقطة من ط || وتقولون : فنقولون ج ، ص ، م (٩) إنا : ساقطة من د
(١٠) بأنها : أنها ب ، ص ، ط || ليست : ليس ب ، ج ، ص ، ط (١١) ١٢ - ١٣ : بل . . .
كذا : ساقطة من ب (١٢) علم : علم ب ؛ حرف ط (١٣) نجعل : نرجع ط .

الإنسانية كأنها مشار إليها أو لا كثرة فيها . فحينئذ لا يكون قولنا : " من حيث هي إنسانية " جزءا من الموضوع ، لأنه لا يصلح أن يقال : إن الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية إلا وقد عادت مهملة . فإن قيل : تلك الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية ، يكون قد وقع إليها الإشارة فزادت على الإنسانية .

ثم إن سألنا في ذلك فيكون الطرفان من المسألة مسلويين عنها، ولم يجب أن يكون واحدا أو كثيرا هو أو غير إلا على معنى أنه لا بد له أن يكون هو أو غير . فحينئذ نقول : لا بد لما من أن نصير غيراً بالأعراض التي معها، إذ لا توجد البتة إلا مع الأعراض . وحينئذ لا تكون مأخوذة من حيث هي إنسانية فقط ، فإذا ليست إنسانية عمرو فهي غير إنسانية بالأعراض ، فيكون لهذه الأعراض تأثير في شخص زيد بأنه مجموع الإنسان أو الإنسانية وأعراض لازمة كأنها أجزاء منه ، وتأثير في الإنسان أو الإنسانية بأنها منسوبة إليه .

ونعود من رأس ونجمع هذا ونخبر عنه بعبارة أخرى كالمذكور مسلف من قولنا، فنقول : إن ههنا شيئا محسوسا هو الحيوان أو الإنسان مع مادة وعوارض، وهذا هو الإنسان الطبيعي . وههنا شيء هو الحيوان أو الإنسان منظورا إلى ذاته بما هو هو ، غير مأخوذ معه ماخالطه ، وغير مشروط فيه شرط أنه عام أو خاص

(١) كأنها : كلها ط || مشار : شيئا م || أو : إذ به ، ص ، ط ، م (٣) فإن : وإن ط ، م || قيل : + إن ص ، ط (٤) إليها : عليها ص ، ط ، إليهم (٦) ثم إن : وإن م || سألنا : سألنا م (٧) أو غير : ونيزم || أنه : أنها ص ، ط (٩) الأعراض : أعراض به ، ص ، م (١٠) إنسانية : إنسانية ص ، ط ، م (١١) الإنسان : ساقطة من د ؛ الإنسانية ص ، ط || وأعراض : أعراض ط (١٢) وتأثير : وتأثير به || أو الإنسانية : الإنسانية ص ، ط || إليه : إليها ص (١١ - ١٢) وأعراض : أو الإنسانية : ساقطة من م (١٤) ههنا : ساقطة من ط (١٥) وههنا : وهي ط || أو الإنسان : والإنسان د ، م (١٦) مشروط : مشروط د || شرط : ساقطة من ط .

أو واحد أو كثير بالفعل ولا باعتبار القوة أيضاً من حيث هو بالقوة. إذ الحيوان بما هو حيوان، والإنسان بما هو إنسان أى باعتبار حده ومعناه ، غير ملتفت إلى أمور أخرى تقارنه ، ليس إلا حيواناً أو إنساناً .

- وأما الحيوان العام، والحيوان الشخصى، والحيوان من جهة اعتبار أنه بالقوة، عام أو خاص، والحيوان باعتبار أنه موجود فى الأعيان ، أو معقول فى النفس ، هـ
هو حيوان وشئ، وليس هو حيواناً منظوراً إليه وحده. ومعلوم أنه إذا كان حيوان وشئ كان فيهما الحيوان كالجزم منهما . وكذلك فى جانب الإنسان .

- ويكون اعتبار الحيوان بذاته جائزاً وإن كان مع غيره، لأن ذاته مع غيره ذاته. فذاته له بذاته ، وكونه مع غيره أمر عارض له أو لازم مالم طبيعته كالحوانية والإنسانية. فهذا الاعتبار متقدم فى الوجود على الحيوان الذى هو شخصى بموارضه ١٠
أو كلى وجودى، أو عقلى ، تقدم البسيط على المركب، والجزء على الكل. وبهذا الوجود لا هو جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير، بل هو بهذا الوجود حيوان فقط وإنسان فقط .

- لكنه يلزمه لامحالة أن يكون واحداً أو كثيراً، إذ لا يخلو عنهما شئ موجود ، على أن ذلك لازم له من خارج . وهذا الحيوان بهذا الشرط وإن كان موجوداً ١٥

(١) واحد أو كثير : أحد كثير ط || باعتبار : اعتبار م (٢) ملتفت : + إليه م (٦) وشئ، وليس : وليس شئ، م || وليس : ليس ج، د، ص، ط || حيواناً : حيوان ط، م || منظوراً : منظور ص، ط، م (٨) لأن ذاته مع غيره : ساقطة من د (٩) له بذاته : ساقطة من د || مالم طبيعته : فالتبيعة ج، د، ص، ط، م || كالحوانية : الحوانية ص، م . (١٠) والإنسانية : أو الإنسانية ص || فهذا : ب، ج، د، ص، ط || متقدم : متقدمة ط || شخصى : شخص د . (١٢) ولا نوع : ولا هو نوع ط || الوجود : + هو ب ، ج، د، ص، م . (١٥) الشرط : + موجود ج .

في كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيوانا، وإن كان يلزمه أن يصير حيوانا ما لأنه في حقيقته وماهيته بهذا الاعتبار حيوان ما .

وليس يمنع كون الحيوان الموجود في الشخص حيوانا ما أن يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار أنه حيوان بحال ما موجودا فيه، لأنه إذا كان هذا الشخص حيوانا ما، فحيوان ما موجود، فالحيوان الذي هو جزء من حيوان ما موجود، كاليأس فإنه وإن كان غير مفارق للسادة فهو ببياضيته موجود في المادة على أنه شيء آخر معتبر بذاته وذو حقيقة بذاته، وإن كان عرض لتلك الحقيقة إن تقارن في الوجود أمرا آخر .

ولقائل أن يقول : إن الحيوان بما هو حيوان غير موجود في الأشخاص، لأن الموجود في الأشخاص هو حيوان ما لا الحيوان بما هو حيوان . ثم الحيوان بما هو حيوان موجود، فهو إذن مفارق للأشخاص. ولو كان الحيوان بما هو حيوان موجودا لهذا الشخص، لم يخل إما أن يكون خاصا له أو غير خاص، فإذا كان خاصا له لم يكن الحيوان بما هو حيوان هو الموجود فيه أو هو، بل حيوان ما، وإن كان غير خاص كان شيء واحد بعينه بالعدد موجودا في الكثرة، وهذا محال .

وهذا الشك وإن كان ركيكا مخيفا فقد أوردناه بسبب أنه قد وقعت منه الشبهة في زماننا هذا لطائفة ممن تشحط في التفلسف. فنقول : إن هذا الشك قد وقع

(١) أن يصير حيوانا ما : أن يصير حيوانا ط، م (٢) بهذا : هذا ص، ط || بهذا : هذا ص، ط || ما : ساقطة من د (٣) ببياضيته : بياضه ط || موجود : موجودا د || أنه : أنها ج، د، م (٤) وذو حقيقة بذاته : ساقطة من د (٥) خاص : + له ج، د، م، ص || فإذا : وإذا ج، ط (٦) أو هو : أو هو له ج، م، ص ؛ ساقطة من م || بل : + هو ج، م، ص، ط (٧) شيء واحد : الشيء واحد د || بعينه بالعدد : بالعدد بعينه ب || الكثرة : الكثير ط (٨) قد : ساقطة من د، ط || وقعت : وقع ب، ج، ط (٩) زماننا : وقتنا ب، ج || هذا : ساقطة من ج، د، م || لطائفة : لبعض ب، د، م، ص || قد : ساقطة من ب .

فيه الغلط من وجوه عدة. أحدها الظن بأن الموجود من الحيوان إذا كان حيوانا ما فإن طبيعة الحيوانية معتبرة بذاتها لا بشرط آخر لا تكون موجودة فيه. وبيان غلط هذا الظن قد تقدم. والثاني، الظن بأن الحيوان بما هو حيوان يجب أن يكون خاصاً أو غير خاص بمعنى العدول، وليس كذلك، بل الحيوان إذا نظر إليه بما هو حيوان ومن جهة حيوانيته لم يكن خاصاً ولا غير خاص الذي هو العام، بل كلاهما يسلبان عنه. لأنه من جهة حيوانيته حيوان فقط، ومعنى الحيوان في أنه حيوان غير معنى الخاص والعام، وليس أدخالين أيضاً في ماهيته. وإذا كان كذلك لم يكن الحيوان بما هو حيوان خاصاً ولا عاماً في حيوانيته، بل هو حيوان لا غيره من الأمور والأحوال، لكنه يلزمه أن يكون خاصاً أو عاماً.

فقوله لم يخل إما أن يكون خاصاً أو يكون عاماً: إن عني بقوله إنه لا يخلو عنهما ١٠ في حيوانيته فهو خال عنهما في حيوانيته، وإن عني أنه لا يخلو عنهما في الوجود أى لا يخلو عن لزوم أحدهما فهو صادق. فإن الحيوان يلزمه ضرورة أن يكون خاصاً أو عاماً وأيهما عرض له لم يبطل عنه الحيوانية التي هي باعتبار ما ليس بخاص ولا عام، بل يصير خاصاً أو عاماً بعدها بما يعرض لها من الأحوال.

وهنا شيء يجب أن نفهمه وهو أنه حق أن يقال: إن الحيوان بما هو حيوان ١٥ لا يجب أن يقال عليه خصوص أو عموم، وليس بمحق أن يقال: الحيوان بما هو حيوان يوجب أن يقال عليه خصوص أو عموم، وذلك أنه لو كانت الحيوانية توجب

(٣) قد : فقد ب || والثاني : + في ب ، د || بأن : + المبرد من ط

(٥) العام : عام م (٩) أو عام : وعام ب ، م (١٠) أو يكون عام : أو عام د ||

إنه : إن ب ، ص ، ط (١١) وإن : + بقوله د (١٣) هي : هود || باعتبار ما :

باعتبارها ط (١٥) وهنا : وهي ص ، ط .

أن لا يقال عليها خصوص أو عموم لم يكن حيوان خاص أو حيوان عام . ولهذا
 المعنى يجب أن يكون فرق قائم بين أن نقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بلا شرط
 شيء آخر ، وبين أن نقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شيء آخر .
 ولو كان يجوز أن يكون الحيوان بما هو حيوان مجردا بشرط أن لا يكون شيء
 آخر وجود في الأعيان ، لكان يجوز أن يكون للثل الأفلاطونية وجود في الأعيان ؛
 بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده في الذهن فقط . وأما الحيوان مجردا
 لا بشرط شيء آخر فله وجود في الأعيان ، فإنه في نفسه وفي حقيقته بلا شرط
 شيء آخر ، وإن كان مع ألف شرط يقارنه من خارج . فالحيوان مجرد الحيوانية
 موجود في الأعيان ، وليس يوجب ذلك عليه أن يكون مفارقا بل هو الذي
 هو في نفسه خال من الشرائط اللاحقة موجود في الأعيان . وقد اكتشفه من
 خارج شرائط وأحوال ، فهو في حد وحدته التي بها هو واحد من تلك الجملة
 حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر ، وإن كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانيته
 ولكنها غير اللواحق الأخرى . ولو كان ههنا حيوان مفارق كما يظنون ، لم
 يكن هو الحيوان الذي نطلبه ونتكلم عليه ، لأننا نطلب حيوانا مقولا على كثيرين
 بأن يكون كل واحد من الكثيرين هو هو . وأما المبين الذي ليس محمولا على هؤلاء
 إذ ليس شيء منها هو هو ، فلا حاجة بنا إليه فيما نحن بسبيله . فالحيوان
 مأخوذا بعوارضه هو الشيء الطبيعي ، والمأخوذ بذاته هو الطبيعة التي يقال إن

(١) أو حيوان : حيوان د ، م (٣) شيء : ساقطة من ص ، ط (٦) وأما الحيوان :
 والحيوان م (٧) وجود : وجوده د || نفسه وفي : ساقطة من ب ، م || حقيقته :
 نفسه د (٨) ألف شرط : + شيء آخر ط (٩ - ١٠) بل هو الذي هو : هو الذي
 في ط ، بل هو الذي في م (١٠) موجود : موجوده د (١٣) حيوان : + مجرد ج
 (١٤) هو : هذا ج ، م ؛ هذا هو ص || نطلبه : نطلبه ج ، د ، ص ، ط ، م
 (١٦) بسيله : في سيله ط (١٧) هو (الأول) : هي د .

وجودها أقدم من الوجود الطبيعي بقدم البسيط على المركب ، وهو الذى يخص وجوده بأنه الوجود الإلهى لأن سبب وجوده بما هو حيوان عناية الله تعالى . وأما كونه مع مادة وعوارض وهذا الشخص وإن كان بعناية الله تعالى فهو بسبب الطبيعة الجزئية ، فبما أن للحيوان في الوجود أنحاء فوق واحد ، كذلك له

- في العقل . فإن في العقل صورة الحيوان المجرد على النحو الذى ذكرناه من ٥ التجريد ، وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية ، وفي العقل أيضا صورة الحيوان من جهة ما يطابق في العقل بحد واحد بعينه أعيانا كثيرة ، فتكون الصورة الواحدة مضافة عند العقل إلى كثرة ، وهو بهذا الاعتبار كلى ، وهو معنى واحد في العقل لا تختلف نسبته إلى أى واحد أخذته من الحيوانات ، أى أى واحد منها أحضرت صورته في الخيال بحال ، ثم اترع العقل مجرد معناه عن العوارض ١٠ حصل في العقل هذه الصورة بعينها ، وكانت هذه الصورة هى ما يحصل هن تجريد الحيوانية عن أى خيال شخصى مأخوذ عن موجود من خارج أو جار مجرى الموجود من خارج وإن لم يوجد هو بعينه من خارج ، بل اخترعه الخيال .

وهذه الصورة وإن كانت بالقياس إلى الأشخاص كلية ، فهى بالقياس

- إلى النفس الجزئية التى انطبعت فيها شخصية ، وهى واحدة من الصور التى ١٥ في العقل . ولأن الأنفس الشخصية كثيرة بالعدد ، فيجوز إذن أن تكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التى هى بها شخصية ، ويكون لها معقول

(١) الوجود : وجود ج ، ص ، ط (٣) بناية : لعناية ج || تعالى : ساقطة من ب ، ج (٤) بسبب : ينسب إلى د ، ط (٤) واحد : واحدة د : ص ، ط ، م (٥) فى (الأول) : ساقطة من ج ، ط || فإن فى العقل : فإن العقل يعقل د (٧) فتكون : فتكون م || الصورة : للصورة ط (٩) أى أى : أى إلى م (١٠) منها : منها ص ، ط (١٠) أحضرت : حضرت د (١١) حصل : وحصل ج ، ط ، م (١٣) يوجد : يؤخذ ج ، ص || اخترعه : أنخرجه م (١٤) كانت : كان ط || نهى : فهو د (١٦-١٧) فيجوز بالعدد : ساقطة من ب (١٧) هى : ساقطة من ط .

كلّ آخر هو بالقياس إليها مثلها بالقياس إلى خارج ، ويميّز في النفس عن هذه الصورة التي هي كلية بالقياس إلى خارج بأن تكون مقولة عليها وعلى غيرها .
وسنجد الكلام في هذا عن قريب بعبارة أخرى .

فالأمر العامة من جهة موجودة من خارج ، ومن جهة ليست . وأما شيء واحد بينه بالمدد محمول على كثير ، يكون هو محمولاً على هذا الشخص بأن ذلك الشخص هو ، وعلى شخص آخر كذلك ، فامتناعه بين ، وسيزداد يائناً . بل الأمور العامة ، من جهة ماهي عامة بالقل ، موجودة في العقل فقط .

(٢) الصورة : ماضية من ص ، ط ، م (٤) موجودة من : مأخوذة في هامش ص
|| وأما : أ ، ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) ويزداد : ويزداد (٧) موجودة :
موجود ، ص .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في كيفية كون الكلية للطبائع الكلية وإتمام القول في ذلك ، وفي الفرق بين الكل والجزء ، والكلّي والجزئي

- ٥ فقد تحققت إذن أن الكلّي من الموجودات ماهو، وهو هذه الطبيعة عارضا لها أحد المعاني التي سميها كلية . وذلك المعنى ليس له وجود مفرد في الأعيان البتة ، فإنه ليس الكلّي بما هو كلي موجودا مفردا بنفسه ، إنما يتشكك من أمره أنه هل له وجود على أنه عارض لشيء من الأشياء ، حتى يكون في الأعيان مثلا شيء هو إنسان وهو ذاته بعينه موجودا لزيد وعمرو وخالد .
- ١٠ فنقول : أما طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان فيلحقها أن تكون موجودة وإن لم يكن أنها موجودة هو أنها إنسان ولا داخلا فيه ، وقد تلحقها مع الوجود هذه الكلية ولا وجود لهذه الكلية إلا في النفس . وأما الكلية من خارج فعلى اعتبار آخر مخرجها في الفنون السابقة . بل هذه الطبائع ما كان منها غير محتاج إلى مادة في أن يبقى، ولا في أن يتبدل لها وجود فيكون من المستحيل أن يتكرر، بل إنما يكون النوع منه قائما واحدا بالعدد . لأن مثل هذه الطبيعة ليست ١٥ تتكرر بالفصول ولا بالمواد ولا بالأعراض . أما بالفصول فلتوعيته ، وأما

(٣) كون : لحوق م || وإتمام : وفي إتمام م (٥) قد : وقد ب ، ط || إذن : وإذن د ؛ ساقطة من د ، ص || من : في د ، ط ، م (٦) كلية : كلياً ط ، م (٧) الكلّي : كلّي د (٨) أنه (الثانية) : ساقطة من ط || أي : بشئ د (٩) بعينه : بعيناً ج ، د ، ص ، ط || موجودا : موجود م (١٠) طبيعة : الطبيعة ج (١٣) الفنون : الفصول د ، ط || السابقة : السابقة ب ، ج ، م (١٥) إنما : + هو ط .

بالمواد فلنجرده ، وأما بالأعراض فلا نالأعراض إما أن تكون لازمة للطبيعة فلا تختلف فيها الكثرة بحسب النوع وإما أن تكون عارضة غير لازمة للطبيعة فيكون عروضها بسبب يتعلق بالمادة ، فيكون حق مثل هذا إذا كان نوعا موجودا ، أن يكون واحدا بالعدد . وما كان منها محتاجا إلى المادة فإما يوجد مع أن نرجد المادة مهابة فيكون وجوده مستلحقا به أعراضا وأحوالا خارجة يشخص بها ، وليس يجوز أن تكون طبيعة واحدة مادية وغير مادية ، وقد عرفت هذا في خلال ما علمت . وأما إن كانت هذه الطبيعة جنسية فسنين أن طبيعة الجنس محال أن تقوم إلا في الأنواع ثم يقوم قوام الأنواع . فهذه حال وجود الكليات .

وليس يمكن أن يكون معنى هو بنية موجودا في كثيرين ، فإن الإنسانية التي في عمرو إن كانت بذاتها لا بمعنى الحد موجودة في زيد ، كان ما يمرض لهذه الإنسانية في زيد لا محالة يمرض لها وهي في عمرو ، إلا ما كان من العوارض ماهية موقولة بالقياس إلى زيد . وأما ما كان يستقر في ذات الإنسان ليس استقراره فيه محجوبا إلى أن يصير مضافا مثل أن يبيض أو يسود أو يعلم ، فإنه إذا علم لم يكن به مضافا إلا إلى المعلوم . ويلزم من هذا أن تكون ذات واحدة قد اجتمع فيها الأضداد وخصوصا إن كان حال الجنس عند الأنواع حال النوع عند الأشخاص ، فتكون ذات واحدة هي موصوفة بأنها ناطقة وغير ناطقة ، وليس يمكن أن يعقل من له جيلة سليمة أن إنسانية واحدة اكتفتها أعراض عمرو وإياها بينما اكتفت

(٢) بحسب : تحت ص ، م (٤) موجودا : ساقطة من ج ، د ، ص ، م ، + بوجود ج ، د ، ص ، ط ، م (٥) به : ساقطة من د (٦) بها : به ج (١٠) معنى : + واحد ط (١٣) وأما ما : ساقطة من ط (١٤) أوريد : ويسود ، م (١٨) أن إنسانية : أن الإنسانية ج ، الإنسانية د || واحدة : + واحدا || اكتفتها : اكتفها ج ، د ، ص ، ط || وإياها : إياها ط || اكتفت : اكتف ج ، د ، ص ، ط ، م .

أعراض زيد . فإن نظرت إلى الإنسانية بلا شرط آخر فلا تنظرون إلى هذه الإضافات ، فهي على ما علمناك .

- فقد بان أنه ليس يمكن أن تكون الطبيعة توجد في الأعيان وتكون بالفعل كلية ، أى هي وحدها مشتركة للجميع . وإنما تعرض الكلية لطبيعة ما إذا وقمت في التصور الذهني ، وأما كيفية وقوع ذلك فيجب أن تتأمل ما قلناه في كتاب النفس . فالمعقول في النفس من الإنسان هو الذي هو كلي ، وكلية لا لأجل أنه في النفس ، بل لأجل أنه مقيس إلى أعيان كثيرة موجودة أو متوهمة حكمها عند حكم واحد . وأما من حيث أن هذه الصورة هيئة في نفس جزئية فهي أحد أشخاص العلوم أو التصورات ، وكما أن الشيء باعتبارات مختلفة يكون جنساً ونوعاً ، فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كلياً وجزئياً . فن
- ١٠ حيث أن هذه الصورة صورة ما في نفس ما من صور النفس فهي جزئية ، ومن حيث أنها يشترك فيها كثيرون على أحد الوجوه الثلاثة التي يتنا فيها مضي فهي كلية ، ولا تناقض بين هذين الأمرين . لأنه ليس بممتنع اجتماع أن تكون الذات الواحدة تعرض لها شركة بالإضافة إلى كثيرين . فإن الشركة في الكثرة لا يمكن إلا بالإضافة فقط ، وإذا كانت بالإضافة لذوات كثيرة لم تكن شركة ،
- ١٥ فيجب أن تكون إضافات كثيرة لذات واحدة بالعدد . والذات الواحدة بالعدد

(٢) الإضافات فهي : ساقطة من ص || فهي : هي م ؛ ساقطة من ب ؛ بوجه د ، ط
(٣) أن تكون : ساقطة من م (٤) لطيفة : الطبيعة د (٥) وأما : فأما ص ، ط ، م
(٦) من : عن ج ، ط || الإنسان : الإنسانية ص (٨) حكمها : وحكمها ط || عنده : عند
|| أن : ساقطة من ب ، ج ، د ، م || هيئة : ماهية ج ، د (٩) باعتبارات : باعتبار م
(١٠) اعتبارات : الاعتبار د || كلياً : كلية د (١١) نفس ما من صور : ساقطة من د ،
ص ، ط ، م (١٢) يشترك : مشترك ط || كثيرون : كثير ب || يتنا : فيها ط || مضي :
سلف ب ، ج . (١٣) بممتنع : يتمتع ج ، ص ، م (١٥) إلا : لما لا ينقسم ط
|| بالإضافة : بالإضافة ص || وإذا : وإن د .

من حيث هي كذلك فهي شخصية لا محالة ، والنفس نفسها تتصور أيضا كليا
أخرى مع هذه الصورة ، وأخرى في تلك النفس أو في نفس غيرها ، فإنها كلها من
حيث هي في النفس متحد بمحد واحد .

وكذلك قد توجد اشتراكات أخرى ، فيكون الكل الآخر يماز هذه الصورة
بحكم له خاص وهو نسبته إلى أمور في النفس ، وهذه إنما كانت نسبتها إلى الجماعة
إياها كلية هي إلى أمور من خارج على وجه أن أي تلك الخارجات سبقت إلى الذهن
بفائز أن يقع عنها هذه الصورة بعينها . وإذا سبق واحد فآثرت النفس منه بهذه
الصفة لم يكن لها خلاه تأثير جديد إلا بحكم هذا الجواز المعبر ، فإن هذا الأثر
هو مثل صورة السابق قد جرد عن العوارض وهذا هو المطابقة . ولو كان بل
أحد هذه المؤثرات أو المؤثر بها شيء غير تلك الأمور المعروفة وغير مجانس لها
لكان الأثر غير هذا الأثر ، فلا يكون مطابقة .

وأما الكلي الذي في النفس بالقياس إلى هذه الصور التي في النفس ، فهذا
الاعتبار له بحسب القياس إلى أي صورة سبقت من هذه الصور التي في النفس
إلى النفس . ثم هذه أيضا تكون صورة شخصية من حيث هي على ما قلناه ، ولأن
في قوة النفس أن تعقل ، وتعقل أنها عقلت ، وتعقل أنها عقلت ، ولأن
وإن تتركب إضافات في إضافات ، وتجعل للشيء الواحد أحوالا مختلفة من المناسبات
إلى غير النهاية بالقوة . فيجب أن لا تكون لهذه الصور العقلية المترتب بعضها على
بعض وقوف ، ويلزم أن تذهب إلى غير النهاية ، لكن تكون بالقوة لا بالفعل .

(٢) يجمع : بجميع ج ، ط (٧) عنها : + فيه ج ، د ، ص ، ط || وإذا : فإذا ط
(١٠) أو المؤثر : والمؤثر ب || تلك : ذلك ص || المعروفة : المفروضة ج ، ص (١٢) التي :
ساقطة من م (١٢ - ١٣) فهذا الاعتبار : بهذه الاعتبارات د (١٣) الصور : الصورة د
(١٥) وتعقل أنها عقلت أنها عقلت : ساقطة من . ب وأنها عقلت ص ، وتعقل أنها عقلت ج ، ط
(١٧) المترتب : المرتبة د ، ص ، المرتبة ط ، م .

- لأنه ليس يلزم النفس إذا عقلت شيئا أن تكون بالفعل تعقل معه الأمور التي
 تلزمه لزوما قريبا ، وأن تخطر بها بالبال فضلا عما يعنى في البعد . فإن ههنا
 مناسبات في الجذور الصم وفي إضافات الأعداد كلها قريبة المثال من النفس ،
 وليس يلزم أن تكون النفس في حال واحدة تعقل تلك كلها أو أن تكون مشتتة
 على الدوام بذلك ، بل في قوتها القريبة أن تعقل ذلك مثل إخطار المضلعات
 التي لانهاية لها بالبال ، ومزاوجة عدد بأعداد لانهاية لها بالبال ، بل بوقوع
 مناسبة عدد مع مثله مرارا لانهاية لها بالتضعيف . فإن هذا أشبه شيء بما نحن
 في ذكره . فاما أنه هل يجوز أن تقوم المعاني العامة للكثرة مجردة عن الكثرة
 وعن التصورات العقلية ، فأمر سنتكلم فيه من بعد . فإذا قلنا : إن الطبيعة الكلية
 موجودة في الأعيان فلسنا نعى ، من حيث هي كلية بهذه ، الجهة من الكلية ، بل
 نعنى أن الطبيعة التي تعرض لها الكلية موجودة في الأعيان . فهى من حيث هي
 طبيعة شيء ، ومن حيث هي محتملة لأن تعقل عنها مودة كلية شيء ، وأيضا
 من حيث عقلت بالفعل كذلك شيء ، ومن حيث هي صادق عليها أنها لو
 قارنت بعينها لاهذه المادة والأعراض ، بل تلك المادة والأعراض ، لكان
 ذلك الشخص الآخر شيء . وهذه الطبيعة موجودة في الأعيان بالاعتبار الأول ،
 وليست فيه كلية موجودة بالاعتبار الثانى والثالث والرابع أيضا في الأعيان .

(١) مع : معهاب ، ج ، د ، ط ، م (٢) تلزمه : تلزمهاب ، ج ، د ، ط || عما : عماط
 || ههنا : ساقطة من ط (٣) المثال : المتناول ب ، ج ، ص ، م ؛ تناول ط (٤) حال :
 حالة ب ، ج ، ص ، ط || أو أن تكون : أو تكون ب ، ط (٥) المضلعات : المضافات
 (٨) فاما : وأما ط (١٠) الجهة : الصفة م (١٤) قارنت : + طها م || هذه : بهذه م
 (١٥) بالاعتبار : باعتبار د ، ط (١٦) وليست : وليس ب || فيه : قبله ب || موجودة : +
 موجودة د || بالاعتبار : وبالاعتبار ص ، ط || الثالث : ساقطة من ج ، د ، ص ، ط ، م .

فإن جعل هذا الاعتبار بمعنى الكلية كانت هذه الطبيعة مع الكلية في الأعيان ،
وأما الكلية التي نحن في ذكرها فليست إلا في النفس .

وإذ قد عرفنا هذه الأشياء فقد، سهل لنا الفرق بين الكل والجزء وبين الكل
والجزء ، وذلك أن الكل من حيث هو كل يكون موجودا في الأشياء، وأما
الكل من حيث هو كل فليس موجودا إلا في التصور . وأيضا الكل بعد
بأجزائه ويكون كل جزء داخلا في قوامه ، وأما الكل فإنه لا يسد بأجزائه ،
ولا أيضا الجزئيات داخلة في قوامه . وأيضا فإن طبيعة الكل لا تقوم الأجزاء
التي فيه، بل يتقوم منها، وأما طبيعة الكل فإنها تقوم الأجزاء التي فيه . وكذلك
فإن طبيعة الكل لا تصير جزءا من أجزائه البتة ، وأما طبيعة الكل فإنها جزء من
طبيعة الجزئيات لأنها إما الأنواع فتقوم من طبائع الكليين أعني الجنس والفصل،
وإما الأشخاص فتقوم من طبيعة الكليات كلها ومن طبيعة الأعراض التي
تكتنفها مع المادة . وأيضا فإن الكل لا يكون كلا لكل جزء وحده أو انفراد،
والكل يكون كليا معمولا على كل جزئ . وأيضا فإن أجزاء كل كل متناهية ،
وليس أجزاء كل كل متناهية . وأيضا الكل يحتاج ، إلى أن تحضره أجزاؤه
معا ، والكل لا يحتاج إلى أن تحضره أجزاؤه معا . وقد يمكنك أن تجد فروقا
أيضا غير هذه فتعلم أن الكل غير الكل .

١٠

١٥

(١) الطبيعة : + الكلية ص (٢) فليست : ليست م (٣) وإذا : فإذا ج ، د ، ح
(٤) بأجزائه : بأجزاء د ، ص ، ط (٥) طبيعة الكل : طبيعة ط || الأجزاء : الجزئيات ج
|| التي : + م ج || وكذلك : وأيضا ب ، ج ، د ، هـ ، ز ، ح ، ط (٦) ألتة : ساقطة من ط
(٧) فتقوم : فتقوم د (٨) ولو : لو ب ، د ، هـ ، ص ، ط ، م (٩) كليا : ساقطة
من م || عل : في ب ، د ، م || جزئ : جزء ج ، ط ، م ، هـ ، ز ، ح ، ط (١٠) أجزاؤه معا
والكل : أجزاؤه معا والكل د ، ط (١١) والكل ... معا : ساقطة من د || معا وقد : وقد ط
(١٢) الكل : الكل ج .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في الفصل بين الجنس والمادة

والذي يلزمنا الآن هو أن نعرف طبيعة الجنس والنوع . فأما أن الجنس على كم شيء يدل فقد كان يدل في زمان اليونانيين على معانٍ كثيرة، وقد ذهب استعمالها في زماننا . فالجنس في صناعتنا لا يدل إلا على المعنى المنطقي المعلوم، وعلى الموضوع ، وربما استعملنا لفظ الجنس مكان النوع فقلنا : ليس كذا من جنس كذا أى من نوعه أو من جملة ما يشاركه في حده . والنوع أيضاً ليس يدل عندنا الآن في زماننا وعادتنا في الكتب العلمية إلا على النوع المنطقي ، وعلى صور الأشياء .

١٠

وغرضنا الآن فيما يستعمله المنطقيون من ذلك فنقول : إن المعنى الذي يدل عليه بلفظة الجنس ليس يكون جنساً إلا على نحوٍ من التصور ، إذا تغير عنه ولو بأدنى اعتبار لم يكن جنساً ، وكذلك كل واحد من الكليات المشهورة . ولنجعل ياننا في الجنس وفي مثال يكثر إشكاله على المتوسطين في النظر فنقول : إن الجسم قد يقال له إنه جنس الإنسان وقد يقال له إنه مادة الإنسان ، فإن كان مادة الإنسان كان لا محالة جزء من وجوده واستحال أن يحمل ذلك الجزء

١٥

(٥) كان يدل : كان ط || كثيرة : ساقطة من ص ، م (٦) فالجنس : والجنس ص
(٧) مكان النوع : ساقطة من م || قلنا : قلنا ط (٨) ليس : ساقطة من ط (١٢) بلفظة :
بلفظ ج ، د (١٣) المشهورة : المشهورات ج ، ط (١٤) الجنس : الجسم ط || وفي : في د
(١٥) له (الأول) : ساقطة من د ، ط ، م || وقد يقال له : ويقال له ب ؛ وقد ج ، ص ، ط .

على الكل . فلننظر كيف يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر مادةً ، وبينه وقد اعتبر جنساً ، فهناك يصير لنا سبيل إلى معرفة ما نريد يانه . فاذا أخذنا الجسم جوهرًا إذا طول وعرض وعمق من جهة ماله هذا ، وبشرط أنه ليس داخله معنى غير هذا ، وبحيث لو انضم إليه معنى غير هذا ، مثل حس أو تقيّد أو غير ذلك ، كان معنى خارجا عن الجسمية ، محمولًا في الجسمية ، مضافًا إليها . فالجسم مادة وإن أخذنا الجسم جوهرًا إذا طول وعرض وعمق بشرط ألا يتعرض بشرط آخر أبته ولا يوجب أن تكون جسميته لجوهرية متصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصوره ، ولكن معها أو فيها الأقطار . فللجملة أقطار ثلاثة على ما هي للجسم ، وبالجملة أى مجتمعات تكون بعد أن تكون مجتمعات جوهرًا إذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات - إن كانت هناك مجتمعات - داخلية في هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم لحقت تلك المعاني خارجة عن الشيء الذى قد تم ، كان هذا الماخود هو الجسم الذى هو الجنس .

فالجسم بالمعنى الأول إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصورة اتى بعد الجسمية اتى بمعنى المادة فليس بمحمول ، لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذى طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثانى فإنه محمول على كل مجتمع من مادة ، وصورة واحدة كانت أو ألفاء ، وفيها الأقطار الثلاثة ، فهو إذن محمول

(١) وبيده : رين الجسم ج (٢) فهناك : فهناك ج ، ص ، ط || أخذنا : أخذ ط ، م (٣) وبشرط : ريشترط ج ، د ، ط ، م (٥) محمولًا : ومحلولًا || الجسمية : الجسم ط (٦) وإن : وإذا ؛ فإن م (٧) لجوهرية : لجوهرية ج ، ط (٩) لخاصية : لخاصية ج ؛ لخاصية د ، ط ، م || فالجملة : فالجملة ط (١٠) ماهى : ماهية ط (١١) إن : وإن ط (١٦) التى بعد : التى هى بعد (١٧) هذا : على د || فإنه محمول : فمحلول ط (١٧ - ١٨) على . . . محمول : ساقطة من د .

هل المجتمع من الجسمية التي كالعادة ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر
وإن اجتمع من معاني كثيرة . فإن تلك الجملة موجودة لا في موضوع ، وتلك
الجملة جسم لأنها جوهر ، وهو جوهر له طول وعرض وعمق .

- وكذلك فإن الحيوان إذا أخذ حيوانا بشرط أن لا يكون في حيوانيته
إلا جسمية وتنفيذ وحس ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه ، فربما كان
لا يبعد أن يكون مادة للإنسان أو موضوعا وصورته النفس الناطقة . وإن
أخذ بشرط أن يكون جمما بالمعنى الذي يكون به الجسم جنسا ، وفي معاني ذلك
الجسم على سبيل تمييز الجنس لا غير ذلك من الصور ، ولو كان النطق أو فصل
يقابل النطق غير متعرض لرفع شيء منها أو وضعه ، بل يجوز وجود أى ذلك
كان في هويته ، ولكن هناك بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة
ولا ضرورة في أن لا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانا بمعنى الجنس . وكذلك
فافهم الحال في الحساس والناطق ، فإن أخذ الحساس جمما أو شيئا له حس
بشرط أن لا يكون زيادة أخرى لم يكن فصلا وإن كان جزءا من الإنسان .
وكذلك فإن الحيوان غير محمول عليه وإن أخذ جمما أو شيئا يجوز له وفيه ومعه ،
أى الصور والشرائط كانت بعد أن يكون فيها حس ، كان فصلا وكان الحيوان
محمولا عليه .

فإذن أى معنى أخذته مما يشكل الحال في جنسيته أو ماديته من هذه فوجدته
قد يجوز انضمام الفصول إليه أيها كان على أنها فيه ومنه ، كان جنسا . وإن

(٢) من : عن د (٣) جسم : جسمية ط (٤) فإن : ساقطة من د (٦) أو موضوعا :
وموضوعا (٨) لا غير : وغيره ، حس ، ط ، م || كان : + وجود ط (٩) رفع :
برفع ط (١٠) بالضرورة : الضرورة ط (١٢) له حس : لحس ط (١٤) ومعه :
ومن معه ط (١٥) الصور : الصورة ط || وكان : لكان د .

أخذته من جهة بعض الفصول وتممت به المعنى وختمته حتى لو دخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة ، بل مضافاً من خارج ، لم يكن جنساً ، بل مادة . وإن أوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل ، صار نوعاً . وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تنعرض لذلك ، كان جنساً . فإذاً باشرط أن لا تكون زيادة تكون مادة ، وباشرط أن تكون كل واحد من الزيادات نوعاً . وإن لا تنعرض لذلك ، بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلية في جملة معناه ، يكون جنساً . وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركبة ، وأما فيما ذاته بسيطة فمعى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات في نفسه على النحو الذي ذكرنا قبل هذا الفصل .

- ١٠ . وأما في الوجود فلا يكون منه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة ، فنقول :
إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور إذا أخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس ، وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية التي تفرض مع جواز أن توضع متضمنة لكل معنى مقروناً بها وجوباً أن يتضمن الأقطار الثلاثة ، فإنها لم توجد للشيء الذي هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية . فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك الجسم بالفعل بعد أن كان مجزئاً في نفسها تضمنها لإياه ، فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك

(١) أخذته : أخذتها ج ، د ، م ، م (٢) الجملة : الجهة م (٣) وإن لا تنعرض : فإن لا يعرض د || لذلك : لذلك د (٤) مركبة : مركب ب ، ج ، د (٥) فبا : في د ، م || بسيطة : بسيط ب ، ج ، د ، م (٦) شيء : ساقطة من د || متميز : متميز ب ، م || شيء : ساقطة من م (٧) أخذت : أخذت (٨) لا معنى يحمل عليه : ساقطة من د ، م (٩) بها : به د ، م ، م مع ج ، م ، ط (١٠) فإنها ، فإن د ؛ فإن به ، م ، ط (١١) فيكون معنى الحيوانية : ساقطة من ب ، د ، م .

الجسم بمكس حال الجسم إذا حصل . كما أن الجسم الذى هو بمعنى المادة جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذى ليس بمعنى المادة إنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه ، وما توضع تحته فهى أسباب لوجوده ، وليس هو سببا لوجودها . ولو كان للجسمية التى بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية ، وإن كانت قبلته قبلية لا بالزمان بل بالذات ، لكان سببا لوجود النوعية ، مثل الجسم الذى بمعنى المادة ، وإن كانت قبلته لا بالزمان بل وجود تلك الجسمية فى هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير .

- وفى العقل أيضاً فإن الحكم فيه كذلك . فإن العقل لا يمكنه أن يضع فى شئ من الأشياء للجسمية التى لطبيعة الجنس وجوداً يحصل هو أولاً وينضم إليه شئ آخر حتى يحدث الحيوان النوعى فى العقل . فإنه لو فعل ذلك لكان ذلك المعنى الذى للجنس فى العقل غير محمول على طبيعة النوع ، بل كان جزءاً منه فى العقل أيضاً . بل إنما يحدث للشئ الذى هو النوع طبيعة الجنسية فى الوجود وفى العقل ممّا إذا حدث النوع بتمامه . ولا يكون الفصل خارجاً عن معنى ذلك الجنس ومضافاً إليه ، بل متضمناً فيه وجزء منه من الجهة التى أوامناً إليها . وليس هذا حكم الجنس وحده من حيث هو كلى ، بل حكم كل كلى من حيث هو كلى .

(١) المادة : + فإنه ج ، د ، ص ، ط ، م (٣) فهى : فهو د || أسباب : إثبات ط (٤) التى : الذى ط (٥) وإن : إن ب || وإن بالذات ساقطة من ج ، م || قبلته قبلية : قبله ب ؛ قبلته ص ؛ قبلته ج ، ط (٦) المادة : + ولكن قبلها ص ، ط ؛ + الجنسية م || وإن بالزمان : ساقطة من د || قبلته : قبلية ص || الجسمية : الجنسية د ، ص (٩) يحصل : يحصل ط || هو أولاً : أولاً هـ م || وينضم : ينضم د (١٠) النوعى : النوع ب ، (١٢) بل إنما : إنما د (١٣) حدث : أخذت ج (١٤) متضمناً : متضمناً ب ؛ متضمناً ص || التى : الذى ط || وليس : وليست ج (١٥) وحده : وبعده ط || من حيث هو كلى : ساقطة من د ، ص ، م || هو كلى : هو كلى م .

فبين من هذا أن الجسم إذا أخذ على الجهة التي يكون جلسا يكون كالمجهول بعد ، لا يدري أنه على أى صورة، وكى صورة يشتمل ، وتطلب النفس تحصيل ذلك ، لأنه لم يتقرر بعد بالفعل شيء هو جسم محصل . وكذلك إذا أخذنا اللون واطرناه ببال النفس ، فإن النفس لا تقنع بتحصيل شيء متقرر لا بالفعل ، بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لون .

وأما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها ، بل تحصيل الإشارة .
وأما طبيعة الجنس فإنها وإن كانت النفس إذا طلبت فيها تحصيل الإشارة كانت قد فعلت الواجب وما يجب أن يقع معه . فإن النفس قد تطلب أيضا مع ذلك تحصيل معناه قبل هذا الطلب ، حتى إنما يبقى له أن يستمد لهذا الطلب أكثر ويكون إلى النفس أن يفرضه أى مشار إليه شاء . فلا يمكن النفس أن تجعله بحيث يجوز أن يكون أى مشار إليه شاء إلا بعد أن تضيف إليه معانى أخرى بعد اللونية قبل الإشارة . فإنه ليس يمكنه أن يجعل اللون وهو لون بعد بلا زيادة شيء مشار إليه أنه لون في هذه المادة ، ذلك الشيء ليس إلا لونا فقط . وقد يخصص بأمور عرضية عرضت من خارج يجوز أن يتوهم هو جنبه باقيا مع زوال واحد واحد منها ، كما يكون في غصصات طبيعة النوعية . وكذلك في المقدار أو الكيفية أو غيرها ، وكذلك في الجسم الذى نحن بسبيله ليس يمكن أن يجعله

- (١) بين : فبين ج ، د (٢) يشتمل : يشتمل ط ، يشتمل د || تحصيل : تحصل ط
(٣) وكذلك : وكذلك م (٤) اللون : الكون م || فإن النفس : ساطعة من ب || لا باقيل ،
ولا بالفعل ط (٦-٧) النوع : طبيعة : ساطعة من ب (٨) وما يجب :
ووجب د (١٠) ويكون : فيكون ج ، أو يكون ط (١١) تضيف : يضاف ص ||
أخرى : أخرى ج ، د ، ص ، ط ، م (١٢-١٠) فلا : الإشارة : ساطعة من م
(١٣) ذلك : وذلك ص (١٤) عرضت : نقطة من د ، ص ، ط ، م زوال : زواله ط
(١٥) طبيعة : الطبيعة ط ، طبيعة م (١٦) ليس : + أن د .

الذهن مشاراً إليه مقتصرًا على أنه جوهر يتضمن أى شيء اتفق بهد أن تكون الجملة طويلة عريضة عميقة على جلته لم يتحدد الأشياء التي يتضمنها أو لا يتضمنها فيصير نوعاً .

فإن قال قائل : فيمكننا أن نجعل مثل هذا الجمع أى الأشياء شيئاً ، فنقول :

٥. إن كلامنا في نحو من الاجتماع مخصوص ، يكون اجتماع الأشياء فيه على نحو الاجتماع في طبيعة الجنس من حيث هو جنس ، وذلك النحو هو أن تكون المجتمعات فصولاً تنضم إليه ، إلا أنه ليس كلامنا ههنا في الدلالة على طبيعة الجنس أنه كيف تحوى الفصول وغير الفصول ، وأى الأشياء يجتمع فيه على نحو الفصول ، بل كلامنا فيها على النحو المؤدى إلى الفرق بين الجنس والمادة .
١٠. وليس إذا أردنا أن نفرق بين شيئين يلزمنا أن نتعدى التفريق إلى بيانات أحوال أخرى ، وإنما غرضنا أن نعرف أن طبيعة الجنس الذى هو الجسم هو أنه جوهر يجوز فيه اجتماع أشياء من شأنها أن تجتمع فيه . فتكون الجملة طويلة عريضة عميقة ، وتكون وإن كانت لا تكون إلا أشياء معلومة الشروط مجهولة بعد . وإلى هذا الحد ما نتكلم في هذا الفصل .

(١) مقتصر : مقصراط ، م (٤) مثل : ساقطة من م (٥) مخصوص : + نيا ، د ، ص ، ط || اجتماع الأشياء فيه : ساقطة من م (١٣) إلا أشياء : الأشياء د (١٤) هذا : ساقطة من ب .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في كيفية دخول المعاني الخارجة من المجلس على طبيعة الجنس

فلنتكلم الآن في الأشياء التي يجوز اجتماعها في المجلس ، ويكون التوقف
 ٥ في إثبات طبيعته وماهيته محصلة بالفعل إنما يقع لأجلها . فنقول : إن هذا
 المطلوب ينقسم إلى قسمين : أحدهما ، أنه أي الأشياء هي الأشياء التي يجب
 أن يحصرها الجنس في نفسه وتجتمع ، فتكون تلك الأشياء جاعلة لإياه نوعا .
 والثاني ، أنه أي الأشياء يكون واقعا في حصره مما ليس كذلك .

وذلك أن الجسم إذا انحصر فيه البياض على النحو المذكور لم يجعله نوعاً ،
 ١٠ والحيوان إذا قسم إلى ذكر وأنثى لم يتنوع بذلك ، وهو مع ذلك يتنوع بأشياء
 أخرى . ثم الحيوان يجوز أن يقع على شخص فيه أعراض كثيرة تكون تلك الجملة
 حيوانا مشارا إليه .

فنقول أولا : ليس يلزمنا أن نتكاف إثبات خاصية فصل كل جلس عند كل
 نوع ولا أيضا فصول أنواع جنس واحد ، فإن ذلك ليس في مقدورنا ،
 ١٥ بل الذي في مقدورنا هو معرفة القانون في ذلك ، وأنه كيف ينبغي أن يكون الأمر
 في نفسه . وأما إذا نظرنا في معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس
 أنه هل هذا المعنى للجنس على شرط ذلك القانون أو ليس ، فربما جهلناه
 في كثير من الأشياء ، وربما علمناه في بعضها ، فنقول : إن المعنى العام إذا

(٣) على : في ط (٥) طبيعته وماهيته : طبيعة وماهيته ج (٨) والثاني : الثاني ج ، ط

(٩) فيه : في ط || النحو : النوع د ، م (١٣) كل جنس : جنس ب (١٦) في معنى :

إلى معنى ج ، د ، ص ، ط ، م (١٨) المعنى : معنى د .

- انضافت إليه طبيعة فيجب أول شيء أن يكون انضافها إليه على سبيل القسمة حتى ترده إلى النوعية ، وأن تكون القسمة مستحيلة أن تتقلب وذلك المشار إليه باق الجواهر ، حتى يصير مثلا المتحرك منهما غير متحرك وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك متحركا وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك والمتحرك قسما
- التقسيم الذاتي ؛ بل يجب أن تكون القسمة لازمة فيكون المعنى الخاص لا يفارق قسطه الخاص من الجنس وبعد ذلك فيجب أن يكون الموجب من القسمين أو كلاهما ليسا عارضين له بسبب شيء قبلهما وتتضمن طبيعة الجنس أن يكون له ذلك المعنى أولاً . فإنه إن كان ثانياً جاز أن لا يكون ذلك المعنى فصلا البتة ، بل كان أمرا لازما للأمر الذي هو الفصل مثل أن يكون قاسم قد غير حكمه فلم يهضم الجوهر إلى جسم وإلى غير جسم ، بل يقسم إلى قابل الحركة وإلى غير قابل للحركة . فإن القابل للحركة لا يلحق الجوهر أول الحقوق ، بل بعد أن يصير مكانيا جسمانيا . فقابل الحركة يلزم الجسم ، ويلزم الجسم أشياء كثيرة كل واحد منها يذكر الجسم ، لكنها ليست فصولاً بل أموراً ألزمت الفصول . لأن الجوهر يتوسط الجسمية ما تعرض له تلك المعاني ، وانقسامه إلى أن يكون ذا جسمية أو غير ذي جسمية فهو لما هو جوهر لا لتوسط شيء آخر .

١٥

وقد يجوز أن يكون بعض ما لا يعرض أولاً فصلا ، ولكن لا يكون فصلا قريبا لذلك الجنس ، بل فصلا بعد فصل ، مثل أن يقال : إن الجسم منه ناطق

(١) طبيعة : طبيعة م (٢) مستحيلة : مستحيلة ط م (٣) متحرك : المتحرك ج (٤) متحركا : متحرك ج (٥) فيكون : وذلك ج (٦) بسبب : لسبب ط || قبلهما : له قبلها د || وتتضمن : وانت يتضمن د (٨) له ذلك : ساقطة من د (٩) مثل : مثل ص ، ط ، م || غير : واع يـ ج || حكمه : ساقطة من ب ، ج ، ص (١٠) يقسم : قسم ج ، د ، ط ، م || الحركة : الحزم ط (١١) الحركة : الحركة ج ، د ، ص (١٢) جسمانيا : جسمانيا ، د ، م (١٣) ألزمت : ألزمت ط (١٤) ما تعرض : ما تعرض د ، ط ، م . (١٥) لما هو : إلى د

ومنه غير ناطق ، لأن الجسم بما هو جسم فقط ليس مستعدا لأن يكون ناطقا وغير ناطق ؛ بل يحتاج إلى أن يكون أولا ذا نفس حتى يكون ناطقا . وإذا وجد الجنس فصلا فيجب أن تكون تلك الفصول التي بده فصولا تعرف تخصيص ذلك الفصل ، فإن ذا النطق وعديم النطق تعرف حال فصل كونه ذا نفس ، فإنه ذو نطق وعديم النطق من جهة ما هو ذو نفس ، لا من جهة أنه أبيض أو أسود أو شيء آخر البتة بالفعل . وكذلك كون الجسم ذا نفس أو غير ذي نفس ليس له هذا بسبب شيء البتة من الأجناس المتوسطة ، فإذا عرض لطبيعة الجنس أيضا عوارض يتفصل بها لم يخل إما أن يكون الاستعداد للانفصال بها إنما هو لطبيعة الجنس ، أو لطبيعة أعم منها ، كما كان قبل لطبيعة أخص منها . فإن كان لطبيعة أعم منها ، مثل أن الحيوان منه أبيض وأسود ، والإنسان منه ذكر وأنثى ، فليس ذلك من فصوله بل الحيوان إنما صار أبيض وأسود لأجل أنه جسم طبيعي ، وقد صار ذلك الجسم الطبيعي قائما بالفعل ثم وضع بهذه العوارض ، وهو يقبلها ، وإن لم يكن حيوانا ، والإنسان إنما صار مستعدا للذكر والأنثى لأجل أنه حيوان ، فهذا لا يكون فصلا للجنس .

وأبضا قد تكون أشياء خاصة بالجنس تقسمه كالذكر والأنثى بالحيوان ، ولا تكون فصولا بوجه من الوجوه ، وذلك لأنها إنما كانت تكون فصولا لو كانت عارضة للحيوان من جهة صورته حتى انقسمت بها صورته أقساما أوليا ، ولم تكن

(١) مستعدا : مستعجا ، م (٢) وغير : أو غير م || يحتاج : محتاج ج (٣) الجنس : نفس ج || تلك : ساقطة من د || تعرف : + فصول ط (٤) تخصيص : تخصص د ، ط || ذلك : تلك ج ، م || الفصل : الفصول ج ، د ، ط ، م (٥ — ٤) تعرف : ... وعديم نطق : ساقطة من م || وعديم النطق : وعديم نطق ط ، م (٦) بالفعل : بالفعل ط (٨) بها : فيها ج ، ط ، م (١٠) وأسود : أو أسود ط ، والأسود م (١٢) وأسود : أو أسود ط (١٥) قد : فقد د || بالجنس : بالجسم م ، + نفسه ج ، د ، م ، ط (١٦) فصولا : فصلا د ، ط .

- لازمة لشيء يقومه فصل أولا ، فأما إذا لم تكن كذلك بل إنما عرضت للحيوان لأن مادته التي يكون منها عرض لها عارض فصارت بحال من الأحوال لا تمنع حصول صورة الجنس وماهيته ولا طرفا القسمة في المادة ، ولا أيضا تمنع أن يقع للجنس اقتراق آخر من حيث صورته بالفصول ، فليس طرفا القسمة من الفصول ، بل من الموارد اللازمة فيه أعني مثل الذكورة والأنوثة . فإن
- المنى الذى كان صالحا لصورة الحيوان وكان متعينا لفصل خاص من الحيوان الكلى عرض له انفعال حار فصار ذكرا ، وكان يجوز أن يعرض له بعينه انفعال مبرد في المزاج فيكون أنثى ، وذلك الانفعال وحده لا يمنعه من حيث نفسه أن يقبل أى فصل يعرض للحيوان من جهة صورته ، أى من جهة كونه ذا نفس دراك متحركا بالإرادة ، فكان يجوز أن يقبل النطق وغير النطق .
- فلم يكن ذلك مؤثرا في تنويحه . وحتى لو توهمناه لا أنثى ولا ذكرا ولم نلتفت إلى ذلك البتة لقام نوعا بما ينوعه ، فلا ذلك يمنع عن التنوع دون الالتفات إليه ولا يفيد التنوع بالالتفات إليه . وليس كذلك إذا توهمناه لا ناطقا ولا أعجم أو توهمنا اللون لا أبيض ولا أسود بوجه .

- وليس يكفى إذا أردنا أن نفرق بين الفصول والخواص القاسمة أن نقول :
- إن الذى عرض من جهة المادة فليس بفصل . فإن كونه قاذيا أو غير قاذ إنما يعرض من جهة المادة لكن يجب أن تراعى الشرائط الأخرى التي وصفناها .

(١) لازمة : لازم ب (٣) وماهية : + في المادة ط || ولا طرفا القسمة : ساقطة من ص || القسمة : لقسمة ط || ولا طرفا القسمة في المادة : ساقطة من م (٤) اقتراق : اقتران ج ، د (٥) الموارد : الأمراض ج || الذكورة : المذكور ط (٦) الحيوان : + أولا ط ، م || لفصل : فصل ج ؛ لفصول م (٧) وكان : أركان ط (٨) مبرد : بارد ص (٩) ذلك : ذلك م || توهمناه : توهمنا ط (١٠) عن : من د ، ص ، ط ، م || التنوع : النوع ط ، م (١٢) بالالتفات : الالتفات ط (١٦) فليس : ساقطة من ط || أرقير قاذ : وغير قاذ ب ، م (١٧) الأخرى : الأخر ج .

ولهذا لا نجد شيئا من جملة ما هو معتد من أنواع الجسم يدخل في جملة ما هو غير معتد ، ونجد الإنسان وهو نوع لا محالة من الحيوان يدخل في جملة الذكر والأنثى جميعاً ، وكذلك الفرس وغيره ، والذكر والأنثى قد تدخل أيضا في الإنسان وفي الفرس . هل أن هذا المافى وهو ملازم ما به تقع القسمة للقسوم — وإن كان من شرائط الفصل — فقد يكون في غير الفصل . فربما لم ما ليس بفصل نوعا واحدا لا يتعداه ، وذلك إذا كان من لوازم الفصل .

ونرجع فنقول : وأنت تعلم أن المادة إذا كانت تتحرك إلى قبول حقيقة صورة ليحدث نوع ، فقد يعرض لها هوارض من الأمزجة وغيرها تختلف بها حالها في أفعال تصدر عنها لا من حيث تقبل صورة الجلس أو صورة الفصل ، إذ ليس كل ما تقبله من الأحوال وما يعرض لها إنما يكون من جملة ما هو داخل في الغاية التي إليها تتحرك في التكون . فقد طلت مصادمات الأمور الطبيعية ، وممارسة بعضها لبعض ، والانفعالات التي تقع بينها ، فربما كانت الانفعالات المترضة صارفة عن الغاية المقصودة ، وربما كانت موقفة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة ، بل في أمور تناسب الغاية مناسبة ما ، وربما كانت في أمور خارجة عنها جدا . فإعرض للسادة من هذه الجهة وتبين مع المادة مستمرة إلى الصورة فذلك خارج عن معنى الغاية ، والذكورة والأنوثة إنما تؤثر في كيفية حال الآلات التي بها يكون التناسل ، والتناسل

(١) الجسم : + نوع به (٢) غير : ساطعة من به ، ص ، ط (٣) والذكر والأنثى : ساطعة من د || قد : وقد د (٤) ملازم : ملازمة ص ، م || ما به : فانه م || لقسوم : لقوم به ، م (٥) فقول : وقول م || وأنت : فأنت د ، م (٦) التكون : التكوين د السكون ط || قد : وقد به (٧) والانفعالات : واقتمالات د || بينها : بينهما به ، ص ، ط ؛ + في الطبيعي هاش ص (٨) صارفة : صادقة ب ، به ، ط (٩ — ١٠) وربما : المقصودة : ساطعة من م (١١) مناسبة ما : مناسب به ، ط (١٢) والذكورة : والذكورة به ، د ، ص ، ط ، م (١٣) والأنوثة : والأنثوية د ، والأنثوية ص ، ط ، م || كيفية : كفته م .

لا محالة أمر عارض بعد الحياة وبعد تنوع الحياة شيئا محصلا بينه . فيكون ذلك وأمثالها من جملة الأحوال اللاحقة بعد تنوع النوع نوعا ، وإن كانت مناسبة للغاية . فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة فليعلم أنها ليست من الفصول للأجناس .

- قد عرفنا طبيعة الكلّي وأنه كيف يوجد وأن الجنس منها كيف يفارق المادة تعريفاً من وجه يمكن أن يتفرع منه وجوه سنوردها بعد ، وعرفنا أي الأشياء يتضمنها الجنس مما يتنوع بها . وبقى بحثان متصلان بما نحن بسبيله . أحدهما ، أي الأشياء يتضمنها الجنس مما ليس بتنوع إياه . والثاني ، أن هذا التوحيد كيف يكون وكيف يكون عن الجنس وعن الفصل ، وهما شيان ، شيء واحد متحصل بالفعل .

١٠

فأما البحث الأول فنقول فيه : إن تلك الأشياء إذ لا تكون فصولاً فهي لا محالة عوارض . والعوارض إما لازمة وإما غير لازمة . واللازمة إما لازمة لأجناس الجنس — إن كانت له أجناس — وإما لفصول أجناسه وإما للجنس نفسه من فصله ، وإما لفصول تحته ، وإما لمادة شيء منها . وأما ما كان منها من فوق فإن اللزومات للأجناس الفوقانية والفصول التي لها الفصل المقوم الذي للجنس نفسه واللزومات لمواد هذه ولأعراضها — إذ قد يلزم الأعراض أعراض — بجميع ذلك يكون لازماً للجنس ولما تحته .

١٥

(١) عارض : عارضة ج (٢) جملة : جملة ج ، ط . (٣) فليعلم : فليعلم ج (٤) للأجناس م (٥) قد : وقد م (٦) ربق : وقد بق ج ، د ، ص ، ط ، م || بسيله : في سيله ب ، ج ، د ، ص ، م (١٠) متحصل : محصل ج ، د || يحصل د (١١) فصولا : أصولا ط (١٢) واللازمة : واللازم ج (١٣) لأجناس : الأجناس ج || لفصول : الفصول م (١٥) منها : منها ط .

وأما التي نرى الوصول التي تحت الجنس فلا يلزم الجنس شيء منها ، إذ يلزم من ذلك أن يلزمه القيضان ، بل قد يجوز أن يقع فيه كلاهما .

وأما البحث الثاني فلنفرض مشاراً إليه وهو مجموع محصل من فصول الأجسام وأعراض كثيرة . فإذا قلنا له جسم ، فلنأني بذلك مجرد مجموع الصورة الجسمية مع المادة التي هذه الأشياء كلها عارضة لها خارجة ، بل لنأني شيئاً لا في موضوع له طول وعرض وعمق سواه كان هذا الحمل عليه أولياً أو غير أولى . فكون هذه الجملة من حيث هي جملة معينة يقع عليها حمل الجسم بهذا المعنى ، ولا يحمل عليها الجسم بالمعنى الآخر الذي هو مادته . فإذا قيل له جسم ، لم يكن ذلك الجسم إلا هو نفسه ، لا الجزء منه ولا شيء خارج عنه .

- ١٠ ولكن لقائل أن يقول : قد جدتم طبيعة الجنس ليست في طبيعة الشخص ، وقد أجمع الحكماء على أن للشخص أعراضاً وخواص خارجة عن طبيعة الجنس .
- فقول : معنى قولهم أن للشخص أعراضاً وخواص خارجة عن طبيعة الجنس هو : أن طبيعة الجنس المقولة على الشخص لا تحتاج في أن تكون لها طبيعة الجنس من حيث تم إلى تلك الأعراض بالفعل ، لا أن طبيعة الجنس لا يقال على الجملة . فإنه لو كان لا يقال على الجملة لم يكن محمولا على الشخص ، بل كان يكون جزءاً من الشخص . لكنه لو لم تكن هذه الأعراض والخواص لكان يكون أيضاً هذه الطبيعة التي قلناها موجودة بهذا المعنى المذكور ،
- ١٥

(١) التي : الذي ج || الفصول : الفصل د (٢) من : ساقطة من م || أن يلزم : يلزم م || القيضان : القيضان ط ، م (٣) وأما البحث الثاني : ساقطة من م || الأجسام : الأجسام م (٤) مجموع : ساقطة من ب (٥) هذا : ذلك د (٦) معينة : + ه ج ، د ، م (٨) مادته : مادته م (٩) أجمع الحكماء على : صح د ، م (١٠) قولهم : قولنا د || مقوله . . . الجنس : ساقطة من م (١١) من الشخص : م د .

وهو أنها طبيعة جوهر كيف كانت جوهرية يتقوم بكذا وكذا مما يجب له
في أنه جسم .

فهذه الأعراض والخواص خارجة عن أن يحتاج إليها الجسم من الأجناس
مثلاً في أن يكون جسماً على ما قيل ، إلا أن يكون غصصاً . وليس في ذلك
إذا كانت هذه ، فليس يقال عليها الجسم ، ففرق بين أن يقال : إن طبيعة
لا يحتاج في معناها إلى شيء ، وبين أن يقال : لا يحمل عليه . فقد يحمل على
ما لا يحتاج إلى معناه . وأما إذا حمل فقد تخصص به بالفعل ، بعد أن كان
يجوز أن يتخصص بغيره . وكذلك حاله مع الفصول . ولولا هذا الوجه من
الاعتبار في حمل الجنس لكان طبيعة الجنس جزءاً لا يتجزأ .

(١) أنها : أنه ب ، ج ، د ، هـ ، م || جوهرية : جوهرية ط || يتقوم : + تقوم به
(٢) عن أن : حتى ط (٤) وليس : فليس ط (٦) عليه فقد يحمل : ساطعة من د ||
قد : وقد جـ (٧) بالفعل : بالفعل م .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في النوع

وأما النوع فإنه الطبيعة المتحصلة في الوجود وفي العقل جميعا ، وذلك لأن الجنس إذا تحصل ماهيته بأمور تحمله يكون العقل إنما يبنى له بعد ذلك أن يحصلها بالإشارة فقط ، ولا يطلب شيئا في تحصيلها إلا الإشارة فقط بعد أن تحصلت الطبيعة نوع الأنواع . ويكون حينئذ تعرض له لوازم من الخواص والأعراض تنمين بها الطبيعة المشار إليها ، وتكون تلك الخواص والأعراض إما إضافات فقط من غير أن تكون معنى في الذات البتة ، وهي ما يمرض اشخصيات الأمور البسيطة والأعراض ، لأن تشخصها بكونها محمولة على موصوفاتها ، وتشخصها بالموضوع يكون بالمرض كالصور الطبيعية مثل صورة النار ؛ وإما أن تكون أحوالا زائدة على الإضافات ، لكن بعضها بحيث لو توهم صرفوعا عن هذا المشار إليه لوجب أن لا يكون هذا المشار إليه الذي هو مفاير لآخرين موجودا ، بل يكون قد فسد نحو مفايرته اللازمة ،

(٥) ماهية : ماهية ج ، ص ، ط || تحمله : محمله ج ، د ، ص ، ط || له : ساقطة من ص ، م (٧) نوع : + من ج || له : ط ج ، ص ، م (٨) المشار : مشارب ، د ، ص ، ط ، م || وتكون : تكون ج ، ص ، م (١٠) والأمراض : والأمراض ج ، د ، م || بكونها : لكونها د (١١) على موصوفاتها : أي في موصوفاتها ج ، د ، ص ، ط ، م || بالموضوع : بالوضع ب ، ج (١٢) أن تكون : + أيضا ج ، ط || أحوالا : + أيضا د ، ص ، م (١٤) يكون قد : قد يكون ج || مفايرته : المفايرة ج ، هاشم ص .

وبعضها بحيث لو توهم مرفوعاً لم يجب به لا بطلان ماهيته بعد وجودها ولا فساد ذاته بعد تخصصها ، ولكن بطلت مغايرته ومخالفته لآخرين إلى مغايرة أخرى من غير فساد .

لكننا ربما أشكل علينا ذلك فلم يحصل ، وليس كلامنا فيما نعلمه نحن ، بل فيما الأمر في نفسه طيه .

(٤) لكنا : لكننا به ، لكن طه ، ولكنا م || ذلك : ساقطة من طه || نحن : نحن ١ +
في ذلك ٢

[الفصل السادس]

(و) فصل

في تعريف الفصل وتحقيقه

والفصل أيضا يجب أن نتكلم فيه ونعرف حاله . فنقول : إن الفصل بالحقيقة ليس هو مثل النطق والحس . فإن ذلك غير محمول على شيء إلا على ما ليس فصلا له ، بل نوعا مثل الحس على ما علمت في موضع آخر ، أو شخصا مثل حل النطق على نطق زيد وعمرو . فإن أشخاص الناس لا يحمل عليها النطق ولا الحس فلا يقال لشيء منها إنه نطق أو حس ، لكن يشتق له من اسمائها اسم . فإن كانت هذه فصولا فهي فصول من جهة أخرى ، وليست من الجهة التي هي أقسام المقول على كثيرين بالتواطؤ . فالأولى أن تكون هذه مبادئ الفصول لا الفصول ، فإنها إنما تحمل بالتواطؤ على غير أشخاص النوع التي يقال إنها فصولها . وذلك لأن النطق يحمل على نطق زيد ونطق عمرو بالتواطؤ ، والحس يحمل على البصر والسمع بالتواطؤ .

فالفصل الذي هو كالنطق والحس ليس هو بحيث يقال كل شيء من الجنس ، فليس الحس ولا النطق حيوانا ألبة . وأما الفصل الذي هو الناطق والحساس فالجنس بالقوة هو ، وإذا صار هو بالفعل صار نوعا . وأما كيف ذلك فقد

(٣) تعريف : ساقطة من م (٤) يجب : يجب ب ، ج ، د ، ط ، م (٥) والحس : والجنس ب ، ج ، د ، ط (٦) على : وعلى د ، م || موضع آخر : مواضع أخرى (٨) لشيء : شيء ، الشيء ص ، شيء د ، م || لكن : ولكن ب ، د ، م (٩) أسمائها : أسماء د (١٠) الجهة : جهة ط || فالأول : الأول به (١٠-١١) فالأول : بالتواطؤ : ساقطة من م (١٢) يحمل : + إنما ص (١٥) الناطق : كالناطق به ، د ، م .

تكلّمنا فيه وبينّا أنّه كيف يكون الجنس هو الفصل وهو النوع في الوجود بالفعل وكيف تفرّق هذه بعضها من بعض ، وأن النوع بالحقيقة شيء هو الجنس إذا صار موصوفاً بالفعل ، وأن ذلك التمييز والتفريق هو عند العقل ، فإذا احتيل وفصل وتميز في الوجود في المركبات صار الجنس مادةً والفصل صورة ، ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولاً على النوع .

ثم من الشكوك التي تعرض على هذا الكلام ، بل على وجود طبيعة الفصل ما أقوله : إنه من البين أن كل نوع منفصل عن شركائه في الجنس بفصل . ثم ذلك الفصل معنى أيضاً من المعاني ، فإما أن يكون أعم المحمولات ، وإما أن يكون معنى واقعاً تحت أعم المحمولات . ومحال أن يقال : إن كل فصل هو أعم المحمولات . فإن الناطق وأشياء كثيرة مما يجري مجراه ليس مقولة ولا في حكم مقولة ، فينبغي أن يكون واقعاً تحت أعم المحمولات وكل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو منفصل عما يشترك فيه بفصل يختص به ، فيكون إذن لكل فصل فصل ، ويذهب هذا إلى غير النهاية .

والذي يجب أن يعلم حتى ينحل به هذا الشك أن من الحل ما يكون المحمول فيه مقوماً لماهية الموضوع ، ومنه ما يكون أصراً لازماً له غير مقوم لماهيته كالوجود . وأنه ليس يجب أن يكون كل معنى يكون أخص ويقع تحت معنى أعم ، إنما ينفصل عن شركائه فيه بفصل في العقل ، هو معنى يباير ذاته وماهيته

(٢) تفرّق : تفرّق د (٣) بالفعل : بالفعل ج ، ص ، ط || هو : + له ط (٤) فإذا : وإذا ج ، د || احتيل : أحس م || في المركبات : وفي المركبات د (٩ - ١٠) ومحال ... المحمولات : ساقطة من ص ، ط (١٠) ليس : ليست ط (١١) فينبغي : فينبغي ص || تحت : تحت ط (١٢) منفصل : ساقطة من د ، || فيه : ساقطة من ب (١٥) مقوماً لماهية : مقوم الماهية م || لماهية : لماهية ط || لماهية : لماهية ط (١٦) وأنه : فإنه د ، ص (١٧) يباير : يباير ج .

وإنما يجب ذلك إذا كان ما يحمل عليه مقوما لماهيته فيكون كالجزء في العقل والذهن لماهيته ، فإشارة عند العقل والذهن والتحديد في ذلك المعنى شاركة في شيء هو جزء ماهيته ، فإذا خالفه يجب أن يخالفه في شيء لا يتشارك فيه ، ويكون ذلك جزءا آخر عند العقل والذهن والتحديد من ماهيته . فتكون مخالفته الأولية له بشيء من جملة ماهيته ، ليس بجميع ما يدخل في ماهيته ، أعني عند الذهن والتحديد .

والجزء غير الكل تكون مخالفته له بشيء غيره وهو الفصل . وأما إذا كانت المشاركة في أمر لازم وكان لا يشترك في أجزاء حد الماهية أصلا وكانت الماهية بنفسها منفصلة لا يجزئ منها ، مثل انفصال اللون عن العدد ، فإنها وإن اشتركا في الوجود ، فالوجود — كما انضج في سائر ما تعلمت من الفلسفة — لازم غير داخل في الماهية . فلا يحتاج اللون في انفصاله من العدد عند التحديد والذهن إلى شيء آخر غير ماهيته وطبيعته . وأو شاركة العدد في معنى داخل في ماهيته لكان يحتاج إلى أن يفصل عنه بمعنى آخر غير جملة ماهيته . لكن جملة ماهية اللون غير مشاركة ألينة لماهية العدد ، وإنما تشاركها بشيء خارج عن الماهية . فلا يحتاج إذن اللون إلى فصل يخالف به العدد .

ونقول أيضا إن الجنس يحمل على النوع على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الفصل على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته ، مثاله الحيوان يحمل على

(٢) شاركة : يشترك د ، ط (٣) فإذا : وإذا ج || يجب : فيجب د ، ط || يخالفه : يخالف د (٥) ما يدخل : ما يدل ط (٨) وكانت : كانت ب ، ج ، د ، ص (١٢) إلى شيء : لا شيء ط (١٣) إلى : ساقطة من ب ، د ، ص ، م || غير : ساقطة من د ، ط ، ع من م || ماهية : ماهية اللون ط (١٣-١٤) لكن : اللون : ساقطة من م (١٤) شيء : شيء ج .

- الإنسان على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الناطق على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته . فلأنما يعنى بالناطق شيء له نطق وشيء له نفس ناطقة من غير أن يتضمن نفس قولنا الناطق بيانا لذلك الشيء أنه جوهر أو غير جوهر . إلا أنه يلزم أن لا يكون هذا الشيء إلا جوهرًا وإلا جسمًا وإلا حساسًا ، فتكون هذه الأمور مقولة عليه قول اللازم على الملزوم لأنها غير داخلية في مفهوم الناطق أى الشيء ذى النطق .

- فنقول الآن : أما الفصل فإنه لا يشارك الجنس الذى يحمل عليه فى الماهية فيكون إذن انفصاله عنه بذاته . ويشارك النوع على أنه جزء منه فيكون انفصاله عنه لطبيعة الجنس التى هى فى ماهية النوع وليست فى ماهية الفصل . وأما حاله مع سائر الأشياء ، فإن الفصل إن شاركها فى الماهية وجب أن ينفصل عنها ١٠ بفصل ، وإن لم يشاركها فى الماهية لم يجب أن ينفصل عنها بفصل . وليس يجب أن يكون كل فصل يشارك شيئًا فى ماهية ، فليس يجب لا محالة إذا وقع الفصل تحت ما هو أعم منه أن يكون وقوده تحته هو وقوعه تحت الجنس ، بل قد يمكن أن يقع تحت ما هو أعم منه ويكون الأعم داخلًا فى ماهيته . ويمكن أن لا يقع تحت ما هو أعم منه إلا وقوع المعنى تحت اللازم له دون الداخل ١٥ فى ماهيته ، مثل الناطق مثلا ، فإنه يقع تحت المدرك على أن المدرك جنس له ، والمدرك يقع تحت الجوهر على أنه — أعنى الجوهر — لازم له لا جنس على الوجه الذى أومأنا إليه ، ويقع أيضا تحت المضاف — لا على أن الإضافة جوهره أو داخلية فى ماهيته — بل على أنها لازمة له .

(١-٢) لا على . . . ماهيته : ساقطة من م (٢) فلأنما : فلأنما به ، فإنه إنما د ، ص ، ط (٩) عنه : منه ص || لطبيعة : بطبيعة ص ، م || ماهية : ماهيته به ، ط (١٠-١١) وجب . . . الماهية : ساقطة من ب (١١) وإن لم . . . فصل : ساقطة من م || عنها : عنه ب ، هـ ص ، منها هـ (١٩) أوداخله : أوداخل به .

فالفصل ليس يحتاج في انفصاله عن النوع إلى فصل آخر ، وليس يحتاج في انفصاله عن الأشياء المشاركة له في الوجود وسائر اللوازم إلى معنى غير نفس ماهيته ، وليس يجب أن يقع لا ءالة تحت ما هو أعم منه وقوع الزرع تحت الجنس ، بل قد يقع وقوع الملزوم الأخص تحت اللازم الذي لا يدخل في الماهية .

وأما إذا أخذت الفصل كالنطق مثلا ، فأنما يجب أمثاله في فصول الأشياء المركبة . فإن عتيت بالنطق كونه ذا نفس ناطقة كان من المعاني المولفة من نسبة وجوهر ، حل ما علمت من حكمه في مواضع أخرى . وإن عتيت نفس النفس الناطقة كانت جوهرًا وكانت جزء جوهر مركب تخالفه بالفصل الواقع بين البسيط والمركب في الجواهر ، على نحو ما تحققت كثيرا .

ولنرجع الآن إلى المقدمات التي في الشك ، فنقول : أما المقدمة القائلة ١٠ إن الفصل لأنه معنى من المعاني فإما أن يكون أعم المحمولات ، وإما أن يكون معنى واقعا تحت أعم المحمولات ، فمسألة . وأما الأخرى وهي القائلة إن كل ما هو أعم المحمولات فهو مقولة كذب ، وإنما المقولة أعم المحمولات الجسمية المقومة للماهية لا التي هي أعم المحمولات ، وليس تقوم ماهية كل ما تحتها ، بل تلزم الأشياء . والقائلة الأخرى إن كل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو ١٥ منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به ، كاذبة . لأن المشاركات إذا كانت مشاركة في اللازم دون المعنى الداخل في الماهية ، لم يكن الانفصال هنا بفصل بل يجرى الماهية .

(١) وليس يحتاج : وليس يحتاجا ج (٢) اللوازم : اللازم ط (٤) الذى : ماضية من د || لا يدخل : لا يدخله ط (٨) الناطقة : ماضية من ب ، د ، م || كانت : كان د ، م (٩) كثيرا : ماضية من ب ، د ، م (١٠) وترجع : قترج د || المقدمات : المقدمات د || الشك : الشكل ط (١٤) نفوم : مقوم ج ، يقوم ص ، ط || ماهية : ماهية ج ، ص ، ط || ما : + هو ج (١٥) م : ماضية من ب (١٧) المعنى : معنى ج .

- فتمين بمد هذا أنه لا يجب أن يكون لكل فصل فصل. ويجب أن يعلم أن الذي يقال من أن فصول الجوهر جوهر، وفصول الكيف كيف، معنى ذلك، أن فصول الجوهر يلزم أن تكون جوهرًا، وفصول الكيف يلزم أن تكون كيفًا، لا أن فصول الجوهر يوجد في مفهوم ماهياتها حد الجوهر على أنها جواهر في أنفسها، وفصول الكيف يوجد في ماهيتها حد الكيفية على أنها كيفية. إلا أن نمنى بفصول الجوهر مثلًا لا الفصل المقول على الجوهر بالتواطؤ، بل الفصل المقول عليه بالاشتقاق؛ أعني لا الناطق بل النطق؛ فيكون حينئذ ما علمت ويكون فصلًا بالاشتقاق لا بالتواطؤ، والفصل الحقيقي الذي يقال بالتواطؤ. وليس يجب إذا كان الفصل الذي بالتواطؤ موجودًا، أن يكون أيضًا الفصل الذي بالاشتقاق موجودًا، إنما يكون هكذا لافي كل ما هو نوع، بل فيما هو نوع جوهرى دون الأنواع العرضية، وليس أيضا في كل نوع جوهرى، بل فيما كان مركبا ولم يكن جوهرًا بسيطًا.

- فالفصل الذي يقال بالتواطؤ معناه شيء بصفة كذا مطلقًا، ثم بمد ذلك حل سبيل النظر والتأمل يعلم أنه يجب أن يكون هذا الشيء الذي بصفة كذا جوهرًا أو كيفًا. مثاله، أن الناطق هو شيء له نطق. فليس في كونه شيئًا له نطق هو أنه جوهر أو عرض، إلا أنه يعرف من خارج أنه لا يمكن أن يكون هذا الشيء إلا جوهرًا أو جسمًا.

(١) فتمين : وبين جـ (٢) الكيف : كيف ص (٤) لا أن : ساقطة من م ||
 أنها جواهر : أنه جوهر م (٥) أقصاها : قصها جـ ، ص ، م ، ن ، هـ ، د ، ط
 (٦) فصول : + الكيفية م (٧ - ٨) أعني : بالاشتقاق : ساقطة من م
 (٨) الحقيقي : ساقطة من ط (٩) أيضا : ساقطة من جـ ، د ، م (١٠) بل :
 ساقطة من ط (١٣) فالفصل : والفصل ص (١٤) والتأمل : أو التأمل جـ ، م
 (١٥) مثاله : أمثاله ط || نطق : النطق ص || كونه : كونها د .

الفصل السابع

(ز) فصل

في تعريف مناسبة الحد والمحدود

- ولقائل أن يقول: إن الحد كما وقع عليه الاتفاق من أهل الصناعة مؤلف من جنس وفصل، وكل واحد منهما مفارق للآخر، ومجموعهما هو جزء الحد، وليس الحد إلا ماهية المحدود، فتكون نسبة المعاني المدلول عليها بالجنس والفصل إلى طبيعة النوع كنسبتها في الحد إلى المحدود. وكأن الجنس والفصل جزءا الحد، وكذلك مباحثهما جزءا المحدود. وإذا كان كذلك لم يصح حمل طبيعة الجنس على طبيعة النوع لأنه جزء منه. فنقول: إنا إذا حددنا قلنا: الإنسان — مثلا — حيوان ناطق، فليس مرادنا بذلك أن الإنسان هو مجموع الحيوان والناطق، بل مرادنا بذلك أنه الحيوان الذي ذلك الحيوان ناطق، بل الذي هو بينه الناطق. كأن الحيوان في نفسه أمر لا يحصل وجوده على النحو الذي قلنا قبل. فإذا كان ذلك الحيوان ناطقا حتى يكون هذا الذي نقول له: إنه ذو نفس ذرأكة مجعلا الذي هو غير محصل، أي أنه ذو نفس هو قد صار محصلا من حاله أن نفسه حساسة ناطقة، فيكون هذا تحصيلًا لكونه ذا نفس ذرأكة. فليس يكون الجسم ذو النفس الدراكة شيئا، وكونه ذا نفس ناطقة شيئا ينضم إليه خارجا عنه، بل

(٤) ولقائل: لقائل ب، ج، ص، م (٥) فصل: ومن فصل ج (٧) كنسبتها: ونسبتها ط (٧) جزء الحد: جزء الحد م || معيها: معيها ج، ص، م || جزءا المحدود: جزء المحدود ط، م (١٠—١١) والناطق: الناطق: ناطق به م (١٢) قلنا: قلنا ج || فإذا وإذا د (١٤) أي أنه: أنه أي د، أنه أي ط، أي م (١٦) ناطقة: ناطق ج .

يكون هذا الذي هو حيوان هو الجسم ذو النفس الدراكة . ثم كون نفسه دراية أمر مبهم ، ولا يكون بالفعل في الوجود مبهما البتة كما علمت ، بل يكون فيه محصلا ، وإنما يكون هذا الإيهام في الذهن ، إذ يكون مشكلا عليه حقيقة النفس الدراكة حتى يفصل ، فيقال دراية بالحس والتخيل والنطق .

- وإذا أخذ الحس في حد الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل ، بل هو دليل على الفصل . فإن فصل الحيوان أنه ذو نفس دراية متحركة بالإرادة وليس هوية نفس الحيوان أن يحس ، ولا هويته أن يتخيل ، ولا هويته أن يتحرك بالإرادة ، بل هو مبدأ لجميع ذلك ، وهذه كلها قواه ، ليس أن ينسب إلى بعضها أولى من أن ينسب إلى الآخر ، لكنه ليس له في نفسه اسم ، وهذه توابعه ، فنضطر إلى أن نختار له اسما بالنسبة إليها . ولهذا نجعل الحس والتحرك معاً في حده ، ١٠ ونجعل الحس كأنه معنى يجمع الحس الظاهر والباطن ، أو يقتصر على الحس فيكون دالا على جميع ذلك لا بالتضمن بل بالالتزام .

- وقد سلف لك بيان هذا وما أشبهه ، فليس الحس بالحقيقة فصل الحيوان ، بل أحد شعب فصله وأحد لوازمه . وإنما فصله وجود النفس التي هي مبدأ هذا كله له ، وكذلك الناطق للإنسان . لكن عدم الأسماء وقلة شعورنا بالفصول يضطرنا — إما هذا وإما ذاك — إلى الانحراف عن حقيقة المصل إلى لازمه . ١٠
- فربما اشتققنا اسمه من لازمه ، فعيننا بالحساس الذي له المبدأ الذي ينبعث منه

(٣) وإنما : وإنما ط (٥) وإذا : إذا ط (٧) أن يتخيل ولا هويته : ساقطة من م (٩) لكنه : + شيء ط (١١) يجمع : بجميع ط || الظاهر : + والحس ط || والباطن : الباطن ط || أو يقتصر : أو يقتصر ص (١٤) أحد : واحد د || واحد : واحد من د (١٥) شعورنا : + في الأسماء د (١٧) بالحساس : بالحاس ب || منه : عنه ب ، د ، ص .

الحس وغيره ، وربما كان الفصل نفسه مجهولاً عندنا ، ولم نشعر إلا بـلأزمه .
وليس كلامنا في هذه الأمور على حسب ما نقل نحن ونصنع نحن ونشعر فيها
نحن ، بل من جهة كيفية وجودها في أنفسها . ثم لو كان ليس للحيوان نفس إلا
الحاسة كان كونه جسماً ذا حس ليس جنساً بمعنى مجرد الطبيعة الجسمية والحسية
بشرط أن يكون هو فقط ، بل على النحو الذي قلنا . فاتحاد الفصل بالجنس ليس
إلا على أنه شيء كان يتضمن الجنس بالقوة لا يلزم الجنس بالقوة ، واتحاد المادة
بالصورة أو الجزء بالجزء الآخر في المركب فإنما هو اتحاد شيء بشيء خارج عنه
لازم أو عارض .

- فكون الأشياء التي يكون فيها اتحاد على أصناف . أحدها ، أن يكون كاتحاد
المادة والصورة فتكون المادة شيئاً لا وجود له بانفراد ذاته بوجهه ، وإنما
يصح بالفعل بالصورة على أن يكون الصورة أمراً خارجاً عنه ، ليس أحدهما
الآخر ، ويكون المجموع ليس ولا واحد منهما . والثاني ، اتحاد أشياء يكون
كل واحد منها في نفسه مستغنياً عن الآخر في القوام ، إلا أنها تتحد فيحصل
منها شيء واحد إما بالتركيب وإما بالامتزاج والامتزاج . ومنها ، اتحاد
أشياء بعضها لا يقوم بالفعل إلا بما انضم إليه ، وبعضها يقوم بالفعل ، فيقوم
الذي لا يقوم بالفعل بالذي يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة متحدة ، مثل
اتحاد الجسم والياض . وهذه الأقسام كلها لا تكون المتحدات منها بعضها

(١) الفصل : + قد ، ط ، م (٣) إلا : ساقطة من د (٤) الحاسة : الحاسة
د ، م ، الحواس ط || الجسمية والحسية : الحسية ط (٥) فاتحاد : واتحاد ص ، ط
(٦) يتضمن : يتضمن ب ، م ، يتضمن ص ، ط || لا يلزم : لا يلزم ج ، ص ، ط ، م
(٧) أو الجزء بالجزء : والجزء يلزم ج ، والجزء د ، والجزء بالجزء م (٨) يكون : ساقطة
من ص ، ط ، م (٩) لا يوجد : لا يوجد ط (١٠) أشياء : شيئاً (١١) منها : منها
ب ، د ، ط ، م (١٢) واحد : آخر ط .

- بعضاً ، ولا جعلتها أجزاءها ، ولا يحمل البنية شيء منها على الآخر حمل النواطئ .
ومنها اتحاد شيء بشيء ، قوة هذا الشيء منهما أن يكون ذلك الشيء ، لا أن
ينضم إليه . فإن الذهن قد يعقل معنى يجوز أن يكون ذلك المعنى نفسه أشياء
كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود ، فيضم إليه معنى آخر تعين وجوده
بأن يكون ذلك المعنى متضمناً فيه ، وإنما يكون آخر من حيث التعيين والإيهام
لا في الوجود . مثل المقدار فإنه معنى يجوز أن يكون هو الخط والسطح والعمق ،
لا على أن يقارنه شيء فيكون مجموعهما الخط والسطح والعمق ، بل على أن يكون
نفس الخط ذلك أو نفس السطح ذلك . وذلك لأن معنى المقدار هو شيء
يحتمل مثلاً المساواة ، غير مشروط فيه أن يكون هذا المعنى فقط . فإن مثل
هذا لا يكون جنساً كما علمت ، بل بلا شرط غير ذلك ، حتى يجوز أن يكون
هذا الشيء القابل للمساواة هو في نفسه أي شيء كان ، بعد أن يكون وجوده
لذاته هو الوجود ، أي يكون محمولاً عليه لذاته أنه كذا ، سواء كان في بُعد
أو بُعْدَيْن أو ثلاثة .

- فهذا المعنى في الوجود لا يكون إلا أحد هذه ، لكن الذهن يخلق له من
حيث يعقل وجوداً مفرداً . ثم أن الذهن إذا أضاف إليه الزيادة لم يضيف
الزيادة على أنها معنى من خارج لاحق بالشيء القابل للمساواة حتى يكون ذلك
قابلاً للمساواة في حد نفسه وهذا شيء آخر مضاف إليه خارجاً عن ذلك ، بل
يكون ذلك تحصيلاً لقبوله للمساواة أنه في بعد واحد فقط أو في أكثر منه .

(٢) ومنها : ومنه ج ، ط (٤) منها : منها ج ، ط || فيضم : فينضم ص ، ط ||
تعين : وتعين ج (٥) متضمناً : مضمناً ج ، د ، ص ، ط || التعيين : التعيين ج (٦) الخط :
والخط ج ، ط (٨) هو : هي ط (٩) غير : أو غير ط || مشروط : مشروطة ج
(١١) شيء : معنى ط (١٢) هو : هذا ج ، ص ، م (١٣) أو : + في ط (١٨) ذلك :
ساقطة من م || للمساواة : المساواة ط .

فيكون التباين للساواة في بُعْد واحد في هذا الشيء هو نفس القابل للساواة، حتى يجوز لك أن تقول : إن هذا التباين للساواة هو هذا الذي هو ذو بُعْد واحد وبالعكس ، ولا يكون هذا في الأشياء التي مضت . وههنا وإن كانت كثرة ما لا شك فيها فهي كثرة ليست من الجهة التي تكون من الأجزاء بل كثرة تكون من جهة أمر غير محصل وأمر محصل . فإن الأمر المحصل في نفسه يجوز أن يعتبر من حيث هو غير محصل عند الذهن فتكون هناك فبيرة ؛ لكن إذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر إلا بالاعتبار المذكور الذي ذلك للمقل وحده .

فإن التحصيل ليس يغيره بل يحققه .

فهكذا يجب أن يعقل التوحيد الذي من الجنس والفصل . وإنه وإن كان مختلفا وكان بعض الأنواع فيها تركيب في طبائعها وتبث فصولها من صورها وأجناسها من المواد التي لصورها ، وإن لم يكن لا أجناسها ولا فصولها موادها وصورها من حيث هي مواد وصور ، وبعضها ليس فيها تركيب في طبائعها بل إن كان فيها تركيب فهو على النحو الذي قلنا ، وإنما يكون أحد الشئيين منهما في كل نوع غير الآخر، لأنه قد أخذ مرة لا يحاله من التحصيل، بل على أنه بالقوة محصل، وأخذ مرة وهو محصل بالفعل . وهذه القوة له ليس بحسب الوجود، بل بحسب الذهن . فإنه ليس له في الوجود حصول طبيعة جسمية هي بدد بالقوة محصلة نوعا ، وسواء كان النوع له تركيب في الطبائع أو لم يكن .

(٢) لك : ذلك ج ، د ، ط || هذا : + الشيء ج ، ص (٤) تكون من : ومن ط
(٥) وأمر محصل : + عند الذهن ط || في : وفي د (٩) من : ساقطة من ج ، ص ؛
+ بين ج ، ص ، ط || وإنه : فاته ج ، د (١٠) طبائعا : طبائعا ص (١١) لا أجناسها :
إلا أجناسها م (١٢) طبائعا : طبائعا ج || في : تركيب : ساقطة من د
|| وإنما ص ، ط (١٤) مرة : ساقطة من م (١٥) أنه : + هو ص ||
له : ساقطة من د (١٦) الوجود : الموجود ج (١٧) هي : ساقطة من م || تركيب :
التركيب ص ؛ تركيب ج ، ط (١٧) الطبائع : للطابع ج ، م .

- والجنس والفصل في الحد أيضا من حيث كل واحد منهما هو جزء للحد من حيث هو حد، فإنه لا يحمل على الحد ولا الحد يحمل عليه. فإنه لا يقال للحد أنه جنس ولا فصل ولا بالعكس، فلا يقال لحد الحيوان إنه جسم ولا أنه ذو حس ولا بالعكس. وأما من حيث الأجناس والفصول طبائع تبعث طبيعة على ما علمت فإنها تحمل على المحدود، بل نقول: إن الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة. مثلا
٥. إنك إذا قلت: الحيوان الناطق، يحصل من ذلك معنى شيء واحد هو بعينه الحيوان الذى ذلك الحيوان هو بعينه الناطق. فإذا نظرت إلى ذلك الشيء الواحد لم يكن كثرة في الذهن، لكنك إذا نظرت إلى الحد فوجدته مؤلفاً من عدة هذه المعاني واعتبرتها من جهة ما كل واحد منها على الاعتبار المذكور معنى في نفسه غير الآخر، وجدت هذه الكثرة في الذهن. فإن عنت بالحد المعنى القائم في النفس
١٠. بالاعتبار الأول، وهو الشيء الواحد الذى هو الحيوان الذى ذلك الحيوان هو الناطق، كان الحد بعينه هو المحدود المعقول. وإن عنت بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الثانى المفصل، لم يكن الحد بعينه معناه معنى المحدود، بل كان شيئاً مؤدياً إليه كاسباً له. ثم الاعتبار الذى يوجب كون الحد بعينه هو المحدود لا يحمل الناطق والحيوان جزئين من الحد، بل محوain عليه بأنه هو لا أنهما شيئان من حقيقة متغايران ومغايران للجتمع. لكن نغنى به في مثالنا الشيء الذى هو بعينه الحيوان الذى ذلك الحيوان حيوانيته مستكملة متحصلة بالنطق. والاعتبار الذى يوجب كون الحد غير المحدود يمنع أن يكون الجنس

(١) والجنس: فالجنس د (٣) جنس: + فقط ج، ص || الحد: في حد ط
 (٤) تبعث: تبعث د، ص، م، لمث ط || طبيعة: طبيعت ج، د (٥) مثلا: مثل ط
 (٨) فوجدته: ووجدته ج (١٢) المحدود: المحدود ط (١٤) كان: + الثانى ط ||
 الاعتبار: + الثانى ط (١٦) ومغايران: أ. مغايران ص، ط || للجمع: المجتمع ص، ط
 (١٧) حيوانيته: حيوانية ط، ساقطة من د (١٨) يمنع: + من ج، ط || أن يكون: كون م.

والفصل محولين على الحد ، بل جرتين منه . فذلك ليس الحد بمجنس ولا الجنس
بحد ولا الفصل واحدا منهما ولا جملة معنى الحيوان مؤلفا مع الناطق هو معنى
الحيوان غير مؤلف ولا معنى الناطق غير مؤلف . ولا يفهم من معنى مجموع
حيوان وناطق ما يفهم من أحدهما ، ولا يحمل أحدهما عليه ، فليس مجموع
حيوان وناطق هو حيوان وناطق لأن المجموع من شئتين غيرهما ، بل ثالث .
لأن كل واحد منهما جزء منه ، والجزء لا يكون هو الكل ، ولا الكل يكون
هو الجزء .

(١) ليس : فليس من (٢) الحيوان : حيوانات ، حيوان م || مع اناطق : مع النطق
(٣) الحيوان غير مؤلف : الحيوان غير المؤلف به ، ط || مؤلف : مؤلف . ساطقة من ب
|| الناطق غير مؤلف : الناطق غير المؤلف به (٤) ما يفهم : ما يفهم به (٥) شئتين : امرتين
ص ، ط ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط || غيرهما : غير هـ ب ، د ، هـ .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في الحد

والذى ينبغى لنا أن نعرفه الآن أن الأشياء كيف تتحدد ، وكيف نسبة الحد إليها ، وما الفرق بين الماهية لشيء وبين الصورة . فنقول : كما أن الموجود والواحد من الأشياء العامة للقولات ولكن على مسيل تقديم وتأخير ، فكذلك أيضا كون الأشياء ذوات ماهية وحد ، فليس ذلك في الأشياء كلها على مرتبة واحدة .

- فأما الجوهر فإنه مما يتناوله حده تناولا أوليا وبالْحَقِيقَة ، وأما الأشياء الأخرى فلما كانت ماهيتها متعلقة بالجوهر أو بالصورة الجوهرية على نحو ما حددناه ، أما الصورة الطبيعية فقد عرفت حالها ، والمقادير والأشكال ١٠ قد عرفت أيضا ، فيكون تلك الأشياء الأخرى أيضا من وجه لا تتحدد إلا بالجوهر فيعرض من ذلك أن تكون . أما الأعراض فإن في حدودها زيادة على ذواتها ، لأن ذواتها وإن كانت أشياء لا يدخل الجوهر فيها على أنه جزء لها بوجه من الوجوه ، وذلك لأن ما جزؤه جوهر فهو جوهر ، فإن حدودها يدخل الجوهر فيها على أنه جزء إذ كانت تتحدد بالجوهر لا محالة . وأما المركبات فلأنها ١٥ يمرض فيها تكرر شيء واحد بعينه مرتين ، فإنه إذ فيها جوهر فلا بد من إدخاله

(٣) الحد : + وأجزائه جـ ، ص (٤) لنا : ساقطة من د || نسبة : ينسب د (٦) فكذلك : وكذلك جـ (٨) فأما : فإن م (٩) نحو : ساقطة من ط (١٠) ما حددناه : ما حددنا م (١١) قد : قد جـ ، ص ، ط ، م (١٢) بالجوهر : بالجواهر ط || أن تكون : ساقطة من ب (١٣) لأن : ساقطة من ب || ذواتها : ساقطة من ب (١٤) فإن : بأن ط (١٥) أنه : إلهاب || وأما : فأما د (١٦) يمرض فيها : ساقطة من ط .

في الحد ، وإذ نبدأ عرض يتحدد بالجوهر فلا بد من دخوله في حد العرض مرة أخرى لتكون جملة الحد مؤلفة من حد الجوهر وحد العرض لا محالة وعائد إلى اثنيبة وكثرة . ويتبين إذا حلل حد ذلك العرض ورد إلى مضمراته ، فيكون حد هذا المركب قد وجد فيه الجوهر مرتين ، وهو في ذات المركب مرة واحدة ، فيكون في هذا الحد زيادة على معنى المحدود في نفسه . والحدود والحقيقية لا يجب أن تكون فيها زيادات . ومثال هذا أنك إذا حددت الأنف الأفطس فيجب أن تأخذ فيه الأنف لا محالة ، وتأخذ فيه الأفطس فتكون أخذت فيه حد الأفطس ، لكن الأفطس هو أنف عميق ، ولا يجوز أن تأخذ عميقاً وحده . فإنه لو كنت العميق وحده هو الأفطس لكنت الساق المعمقة أيضاً فطساء ، بل يجب لا محالة أن تأخذ الأنف في حد الأفطس . فإذا حددت الأنف الأفطس تكون قد أخذت فيه الأنف مرتين ، فلا يخلو إما أن لا تكون أمثال هذه حدوداً وإنما تكون الحدود للباسائط فقط ، أو تكون هذه حدوداً على جهة أخرى . وليس ينبغي أن تقتصر من الحد على أن يكون شرح الاسم ، فتجعل أمثال هذه لذلك حدوداً حقيقية ، لأن الحد هو ما يدل على الماهية ، وقد عرفته . ولو كان كل قول يمكن أن يفرض بإزائه اسماً حداً لكان جميع كتب الجاحظ حدوداً .

فإذا كان الأمر على هذا ، فيبين أن هذه المركبات حدودها حدود على جهة أخرى . وكل بسيط فإن ماهيته ذاته لأنه ليس هناك شيء قابل لمماهية ،

(١) الحد : المحدود م (٢) لتكون : فتكون به ، د || مؤلفة : مؤلفاب (٣) ويتبين : يتبين د (٧) فتكون : وتكون ب ، د ؛ فتكون قد ص ، ط (٨) لكن الأفطس : ساقطة من د (٩) المعمقة : المعمقة م (١٠) فطساء : فطسة ط (١١) إما : ساقطة من ص ، ط || لا تكون : تكون ط (١٢) للباسائط : الباسائط ط (١٤) لذلك به ، د ، ص ، ط || حقيقة : حقيقة ط (١٧) هذه : هذا ؛ ساقطة من به (١٨) هي : + هو به .

ولو كان هناك شيء قابلاً للماهية، لم يكن ذلك الشيء ماهيته ماهية المقبول الذي حصل له، لأن ذلك المقبول كان يكون صورته، وصورته ليس هو الذي يقابله حده، ولا المركبات بالصورة وحدها هي ماهي، فإن الحد للمركبات ليس هو من الصورة وحدها، بل حد الشيء يدل على جميع ما يتقوم به ذاته، فيكون هو أيضاً يتضمن المادة بوجه. وبهذا يعرف الفرق بين الماهية في المركبات والصورة والصورة دائماً جزء من الماهية في المركبات، وكل بسيط فإن صورته أيضاً ذاته لأنه لا تركيب فيه، وأما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها ذاتها، أما الصورة فظاهر أنها جزء منها، وأما الماهية فهي ما بها هي ماهي، وإنما هي ماهي بكون الصورة مقارنة للسادة، وهو أزيد من معنى الصورة. والمركب ليس هذا المعنى أيضاً، بل هو مجموع الصورة والمادة، فإن هذا هو ماهو المركب، والماهية هذا التركيب. فالصورة أحد ما يضاف إليه التركيب، والماهية هي نفس هذا التركيب الجامع للصورة والمادة، والوحدة الحادثة منهما لهذا الواحد.

فالجنس بما هو جنس ماهية. وللنوع بما هو نوع ماهية، ولل فرد الجزئي أيضاً بما هو مفرد جزئي ماهية مما يتقوم به من الأعراض اللازمة. فكان الماهية إذا قبلت كل التي في الجنس والنوع وعلى التي لل فرد الشخصي كان باشتراك الاسم. وليست هذه الماهية مفارقة لما هو بها ماهو، وإلا لم تكن ماهية. لكنه لا حد لل فرد بوجه من الوجوه، وإن كان للمركب حد ما. وذلك

(١) المقبول : ساقطة من م (٢) له : + أبيضاد، ص، ط، م (٥) أيضاً : + قد ج، د، ص، ط، م || وهذا ط (٧) لأنه : لأن ج، ط (٨) أنها : أنه د || ما بها : ما به ج، د، ص، ط، م (١١) ما يضاف : ما يضاف د (١٢) إليه : + هذا ج، د، ص، ط، م (١٥) فكان : فكانت ج، وكان ط (١٦) قبلت على : + نحو ج، النفس د || الشخصي : الشخص ج (١٧) وليست : ليس ط || لما : بماد || بها : به ج (١٨) بوجه : إلى توجه د (١٧ - ١٨) وإلا... حد ما : ساقطة من م .

لأن الحد مؤلف من أسماء ناعية لا محالة ليس فيها إشارة إلى شئ معين ، ولو كانت إشارة لكانت تسمية فقط ، أو دلالة أخرى بحركة وإشارة وما أشبه ذلك ، وليس فيها تعريف المجهول بالمت .

وإذا كان كل اسم بمحصر في حد المفرد يدل على نعت ، والنعت يحتمل الوقوع على عدة ، والتأليف لا يخرجها من هذا الاحتمال ، فإنه إذا كان آمناً كلياً وأضيف إليه ب - وهو معنى كل - جاز أن يكون فيه تخصيص ما . ولكن إذا كان تخصيص كل بكلى يبقى بعده الشئ الذى هو آوب كلياً يجوز أن يقع فيه شركة . ومثال ذلك : "هذا سقراط" ، إن حددته فقلت : إنه الفيلسوف ، ففيه شركة ؛ وإن قلت : الفيلسوف الدين ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف الدين المقتول ظمدا ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : ابن فلان ، كان فيه احتمال شركة أيضاً ، وكان فلان شخصاً تعريفه كتعريفه ، فإن عرف ذلك الشخص بالإشارة أو باللقب عاد الأمر إلى الإشارة واللقب ، وبطل أن يكون بالتحديد . وإن زيد ظيل : هو الذى قتل في مدينة كذا يوم كذا ، فهذا الوصف أيضاً مع تشخيصه بالحيلة كل يجوز أن يقال على كثرين إلا أن يسند إلى شخص . فإن كان المسند إليه شخصاً من جملة أشخاص نوع من الأنواع لم يكن السبيل إليه إلا بالملاحظة ولم يحد العقل عليه وقوفاً إلا بالحمس ، فإن كان المسند إليه من الأشخاص - التى

(١) ناعية : ناعية ص ، ط (٢) تسمية : تسمية ج ، ط || وإشارة : أو إشارة ج || وليس : فليس د ، ص ، ط (٣) بالمت : ساقط من د (٦) إذا : ساقطة من ج || كان : ساقطة من ج (٩) الدين ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف : ساقطة من ج || فإن قلت : الفيلسوف : وإن قلت : الفيلسوف ط (١٠) كان فيه : فيه ب ، ج (١١) شخصاً : شخصاً || فإن عرف : وإن عرفت د ؛ وإن عرفت م (١٢) واللقب : ساقطة من ب || وبطل : فبطل ج ، د (١٣) تشخيصه : تشخيصه م (١٤) بالحيلة : بالحيلة د ؛ بالحيلة م || يسند : يسند ج ، ص ، ط || المسند : المسند ج ، د ، ط .

كل شخص منها مستوف لحقيقة النوع — فلا شخص نظيرا له ، وكان قد عقل العقل ذلك النوع بشخصه . فإذا جمل الرسم مسندا إليه كان للعقل وقوف عليه ولم يخف العقل تغير الحال بلحواز فساد ذلك الشيء ، إذ مثل هذا الشيء لا يفسد . ولكن المرسوم لا يوثق بوجوده ودوام قول الرسم عليه ، وربما عرف العقل مدة بقائه ، فلم يكن هذا أيضا حاداً حقيقياً . فبين أنه لا أحد حقيقى للفرد ، إنما يعرف بلقب أو إشارة أو نسبة إلى معروف بلقب أو إشارة .

وكل حد فإنه تصور عقل صادق أن يحمل على المحدود ، والجزئى فاسد إذا فسد لم يكن محدوداً بحده . فيكون حمل الحد عليه مدة ما صادقاً وفى غيرها كاذباً ، فيكون حمل الحد عليه بالظن دائماً ، أو يكون هناك غير التحديد بالعقل زيادة إشارة ومشاهدة ، فيصير بتلك الإشارة محدوداً بحده ، وإذا لم يكن ذلك يكون مظلوناً به أن له حده . وأما المحدود بالحقيقة فيكون حده له يقيناً . فمن شاء أن يحد الفاسدات فقد تعرض لإبقائها ، ويركب شططا .

(٢) وقوف : ساقطة من د (٣) يخف : يشكّل طاء ، + على د || الحال : + فلم يكن هذا أيضاً حد لحقيقة لاد || بلحواز : بجواز ط ، م || هذا الشيء : ذلك الشيء ط (٤) ولكن : لكن ط (٥) حقيقى : حقيقياً ج ، ص ، م (٦) أونسبة : أونسبته ص ، ونسبة م || معروف : معروفة ج || بلقب أو إشارة : بلقب وإشارة د (٧) حد : نسبة طاء || فاسد : + لهام (٨) وفى غيرها : وبغيرها ط (١٠) فيصير : ليصيرم || بحده : يحد ج || يكون : ساقطة من ج ، فيكون د (١٢) ويركب شططا : ساقطة من د ، ط .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

في مناسبة الحد وأجزائه

ونقول : إنه كثيرا ما يكون في الحدود أجزاء هي أجزاء المحدود . وليس إذا قلنا : إن الجنس والفصل لا يتفومان جزئين للنوع في الوجود ، نكون كأننا قلنا : إنه لا يكون للنوع أجزاء . فإن النوع قد يكون له أجزاء ، وذلك إذا كان من أحد صنفى الأشياء ، أما في الأعراض فمن الكميات ، وأما في الجواهر فمن المركبات . وظاهر الحال يوصى إلى أن أجزاء الحد أقدم من المحدود ، لكنه قد يتفق أن يكون في بعض المواضع بالخلاف . فإنا إذا أردنا أن نحدد قطعة الدائرة حددناها بالدائرة ، وإذا أردنا أن نحدد أصبح الإنسان حددناها بالإنسان ، وإذا أردنا أن نحدد الحادة وهي جزء من القائمة حددناها بالقائمة ، ولا نحدد البتة القائمة بالحادة ولا الدائرة بقطعتهما ولا الإنسان بالأصبع .

فيجب أن نعرف العلة في هذا . فنقول : إن هذه ليس شيء منها أجزاء النوع من جهة ماهيته وصورته ، ثم إنه ليس من شرط الدائرة أن تكون فيها قطعة بالفعل تتألف منها صورة الدائرة ، كما من شرطها أن يكون لها محيط ، ولا من شرط الإنسان — من حيث هو إنسان — أن يكون له أصبح بالفعل ، ولا من شرط القائمة أن تكون هناك حادة هي جزء منها . فهذه كلها ليست أجزاء للشيء من حيث ماهيته بل من حيث مادته وموضوعه . فإنا نعرض

(٤) ونقول : فنقول بـ ، د || هي أجزاء : ساقطة من ص ، ط (٦) وذلك : ساقطة من م
 (٨) الحد : المحدود م (٩) قطعة : + من بـ (١١) أن نحدد : + زاوية بـ
 (١٤) النوع : الموضوع د ، ط (١٥) بالفعل : + حق م (١٦) ولا من شرط :
 ولا شرط ط (١٨) فإنا : وإنا د ، ص .

- القائمة أن تكون فيها حادة ، وللدائرة أن تكون فيها قطعة لانفعال يعرض لمادتها ، ليس ذلك مما يتعلق به استكمال مادتها بصورتها ولا استكمال صورتها في نفسها . واعلم أن السطح مادة عقلية لصورة الدائرة وبسببه يقع لها الانقسام ، ولو كان يتعلق بها استكمال مادتها لكان من اللازمات أن لا يخلو الشيء عنها ، لامن المقومات كما مضى لك شرحه . وليس ما نحن فيه كذلك ، بل يخلو الشيء منها .

- وما يجري مجرى الأصبع أيضاً فإنه ليس يحتاج الإنسان في أن يكون حيوانا ناطقا إلى أصبع ، بل هذا من الأجزاء التي لمادته ليحسن بها حال مادته . فما كان من الأجزاء إنما هو بسبب المادة ، وليس تحتاج إليه الصورة ، فليست هي من أجزاء الحد البتة . لكنها إذا كانت أجزاء المادة ولم تكن أجزاء للمادة مطلقا ، بل إنما تكون أجزاء لتلك المادة لأجل تلك الصورة ، وجب أن تؤخذ في حدها تلك الصورة . وذلك النوع فيكون أيضا مع المادة مثلما أن الأصبع ليس جزءا مناسباً للجسم مطلقا ، بل للجسم الذي صار حيوانا أو إنسانا . وكذلك الحادة والقطعة ليس جزءا للسطح مطلقا ، بل للسطح الذي صار قائمة أو دائرة . فذلك تؤخذ صورة هذه الكلات في حدود هذه الأجزاء . ثم تفرق هذه الأمثلة الثلاثة . فإن الإصبع في الإنسان جزء بالفعل ، فإذا حد أو رسم الإنسان

(٢) بصورتها : لصورتها م || ولا استكمال صورتها : ساقطة من د (٥) لامن : فضلا من ط
 || المقومات : المقولات د (٨) لمادته : لمادتها د (٩) إليه : إليها د ، د ، ط
 || فليست هي : فليس هو ب ، ج ، د ، م ، و فليس ص ، ط (١٠) المادة : المادة ب ، ج
 || للمادة : المادة ب (١١) تلك : تلك ب (١٣) ليس جزءا : ليست جزءا د ، ط ، م
 (١٣) أو إنسانا : وإنسانا د ، ط ، م (١٤) والقطعة : والقطع د || بل للسطح : ساقطة
 من ب || للسطح : لسطح ص ، ط ، م || الذي : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م || صار : ساقطة
 من م (١٥) الكلات : الكلات ص ، ط ؛ للكلات ب ، ج ؛ الكليات م || تفرق : تفرق د ؛
 تفرق م || الأمثلة : ساقطة من ص .

من حيث هو شخص كامل إنسانى وجب أن يوجد الأصبع حينئذ في رسمه لأنه يكون له ذلك جزءا ذاتيا في أن يكون شخصا كامل الأعراض ولا يكون مفعوما لطبيعة نوعه . إذ قلنا مرارا : إن ما يتقوم ويتم به الشخص في شخصه هو غير ما تنقوم به طبيعة النوع . فهذا القسم من الجملة التي الجزء فيها جزء بالفعل ، وأما ذاك الآخران فليس الجزء فيهما جزء بالفعل .

وشبه أن تكون الدائرة إذا قسمت بالفعل إلى قطع بطلت الوحدة لسطحها وبطل عنها أنها دائرة ، إذ لا يكون المحيط خطا واحدا بالفعل بل كثيرا ، اللهم إلا أن تكون الأقسام بالوهم وبالفرض لا بالفعل وبالقسط . وكذلك حكم القائمة . ثم الدائرة والقائمة يختلفان في شيء وهو أن قطعة الدائرة لا تكون إلا من دائرة بالفعل . والحادة ليس من شرطها في الوجود أن تكون جزء زاوية أخرى ، ولا أنها هي حادة بالقياس إلى المنفرجة والقائمة ، بل هي في نفسها حادة بسبب وضع أحد ضلعيها عند الآخر . لكنها من جهة أن ذلك الوضع من حيث هو وضع وقعت فيه إضافة ، لأن الميل والقرب بين الخطوط بعضها إلى بعض أو البعد فيما بينهما تتلاقى به إضافة ما عرض أن يتعلق البيان بمادة بالإضافة ، وإن لم يدل على هذه الإضافة بالفعل لصورتها فقد دل عليها بالقوة في إدخال إضافة بالفعل . ثم لما كانت الزاوية السطحية إنما تحدث عن قيام خط على خط ، وكان الميل الذي يحدث هو ميل عن

(٢) له : ساقطة من د (٣) ما يتقوم : ما يقوم ط || شخصه : شخصته ب ، ج
(٧) وبطل : أو بطل د || عنها : ساقطة من ط (٨) اللهم : ساقطة من م || الأقسام :
الأقسام د ، ص ، ط || وبالفرض : بالفرض د || وبالقسط : بالقسط ب ، ج ، ط ، م ؛
كالمقطع من (٩) يختلفان : يختلفان ج || وهو : هو ط (١٠) ليس : وليس م (١١) زاوية :
زاوية د ، ط (١٢) أحد : ساقطة من م (٤) بينها : بينهما م (١٥) أن يتعلق : أى يتعلق م
|| لم : + يكن ج (١٧) وكان : فكان ج .

- اعتدال ما وعن جهة ما ، لأننا لو أخذنا قرب أحد الخطين من الآخر مطلقاً وأخذنا ميله إليه مطلقاً من غير تعيين الميل عنه لم يكن إلا ميل مطلق يوجد ذلك للحادة وللقائمة وللانفرجة . فإن خطوطها أيضاً فيها ميل لبعضها إلى بعض ، فإنك إذا اعتبرت اتصال خطين على الاستقامة لوجدت المنفرجة وفيها ميل لأحد خطيها إلى الآخر . لكن هذا الميل هو ميل مطلق يقتضيه انفراج خطي كل زاوية ، فيجب ضرورة أن يكون هذا الميل محدوداً عن شئ . ولما كان ذلك الشئ يجب أن يكون بُعْداً خطياً ، ولم يمكن أن تتوهم خطوط يميل عنها هذا إلا الخط المتصل على الاستقامة بالخط الثانى ، والذي يفعل زاوية منفرجة أو الذى يفعل زاوية قائمة أو الذى يفعل زاوية حادة . فأما الخط الغير المتصل بهذا الخط فإنه لا يحدد به شئ ، وكان اعتبار الميل من الخط المستقيم مطلقاً غير صحيح في هذا الباب ، وإلا فالمنفرجة والقائمة أيضاً حادة . وكذلك اعتبار الميل عن الخط الفاعل للمنفرجة ، لأن الميل عن الانفراج قد يحفظ الانفراج ، إذ تكون منفرجة أصغر من منفرجة . وكذلك حكم الحادة هذه مع أن الحادة لا يمكن أن تدرك بالحادة فيكون تعريف مجهول بمجهول . فيبقى ضرورة أن يكون تعريفها بالقائمة ، التى ليس يبقى قوامها مع الميل عنها محفوظاً .
- فكأنه يقول : إن الحادة هى التى عن خطين قام أحدهما على الآخر ، ومال أقرب من خط قائمة لو قامت حتى هى أصغر من القائمة لو كانت . وليس نغنى بها أنها بالفعل موجودة مقيسة بقائمة تريد عليها حينئذ يكون الحد كاذباً ، ولكن بقائمة

(٢) الميل : ميل ط || يكن : ساقطة من م (٣) خطوطها : خطوطها ط (٤) لوجدت : وجدت د ، ص ، ط ، م (٧) ولم : فلم ط || خطوط : خطوطه ج (٨) والذي : أو الذى م (٩) أو الذى يفعل زاوية حادة : والذي يفعل زاوية حادة ط || فأما : وأما ج ، ص (١٠) وكان : فكان م (١٢) وكذلك : ولذلك م (١٣) قد يحفظ الانفراج : ساقطة من د (١٦) التى : + هى م || ومال : ومال د ، ص ، ط (١٧) بها : ساقطة من م (١٨) قائمة : لقائمة ج ، بقائمة ط .

بهذه الصفة . والقائمة بهذه الصفة من حيث هي بالقوة الموجودة بالفعل قوة هي قائمة بالقوة ، فإن القوة من حيث هي قوة وجود الفعل . وربما كانت القوة أيضا موجودة بالقوة وهي القوة البعيدة من الفعل ، ثم تصير بالفعل قوة قريبة . فإن القوة القريبة على تكون الإنسان في الغذاء تكون بالقوة ، ثم إذا صار ميتا صارت تلك القوة القريبة موجودة بالفعل ، وإنما يكون فعلها غير موجود .

فإن الحادة تعد بقائمة لا بالفعل مطلقا ، بل بالقوة . فلا تعد بنظير لها ولا أيضا بما ليس له حصول . فإن المحدود به قائم بالقوة ، وذلك له من حيث هو كذلك حصول بالفعل ، وبالحري إن عزفت الحادة والمنفرجة بالقائمة فإن القائمة تحقق من المساواة والمماثلة والوحدانية ، وتلك تتحققان من الخروج عن المساواة . وأما القائمة فتتحقق بذاتها . ولقد كان يمكن أن يقال : إن الحادة أصغر زاويتين مختلفتين متحدتان من قيام خط على خط ، والمنفرجة أعظمهما ، وكان حينئذ إذا حقق فقد أشير إلى القائمة ، لأن الأكبر هو الذي يكون مثلا وزيادة ، والأصغر هو الذي ينقص من المثل . فبالمثل تتحقق معرفة الصغر والكبر ، وبالواحد المتشابه تتحقق المتكرر الغير المتشابه المختلف .

فهكذا يجب أن يتصور الحال في أجزاء المحدودات ، ثم يجب أن يتذكر ما قلناه قبل أيضا في حال أجزاء المادة وعلاقتها .

(١) والقائمة بهذه الصفة : ساطعة من ج ، ص ، ط (٣) البعيدة : القريبة م (٥) صارت : صارت || موجود : موجودة ج (٦) تعد : لا تعد ط || لا بالفعل : بالفعل ط || فلا تعد : ولا تعد ص || بنظيرها : بنظيرها ج ، د ، ص ، م ، هـ . بالقوة ج ، هـ ، م ص (٨) حصول : حصول ص ، ط (١١) أعظمهما : أعظمها ج ، د ، ص ، ط || وكان : فكان ج ، ص (١٣) فبالمثل : وبالمثل ط || الصغر : الصغير ط || والكبير : الواحد : والكبير بالواحد ط || المتشابه : التكرار ج (١٥) أن يتذكر : أن تكون تذكره || ما قلناه : ما قلناه .

تم طبع هذا الكتاب في يوم الاثنين ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ هـ
(الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٠ م)

محمد الفنايح عمر
عضو مجلس الإدارة المتدب

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٩٥٨-١٩٥٩-١٩٦٠

IBN SĪNĀ

AL-SHIFĀ'

**Al-Ilāhiyyāt (1)
(LA MÉTAPHYSIQUE)**

TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ

PAR

G. C. ANAWATI et SA'ID ZAYED

REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

RÉPUBLIQUE ARABE UNIE
MINISTÈRE DE LA CULTURE ET DE L'ORIENTATION
RÉGION DU SUD
DÉPARTEMENT CULTUREL

A l'occasion du Millénaire d'Avicenne

LE CAIRE
Organisation Générale
des Imprimeries Gouvernementales
1968

ابن سينا

الشفاء

الالهيات (٢)

راجعته وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الأستاذة

سعيد زايد

سليمان دنيا

محمد يوسف مومى

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والإرشاد القومى
الإقليم الجنوبي
الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م

مَشْهُورَاتُ مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى الْمُرَعَّثَى النَجَفِي
قَمِ الْقَدَسَةِ - اِيْرَانِ ١٤٠٤ ق

المقالة السادسة

وفيها خمسة فصول

(٢) وفيها : ساقطة من

(١) السادسة + من الجملة الرابعة من الكتاب ب ، ج ، ص ، ط ، م
ج ، م || تحة : ساقطة من ب || وفيها خمسة فصول : ساقطة من د

[الفصل الأول]

(١) فصل

في أقسام العلة وأحوالها

قد تكلمنا في أمر الجواهر والأعراض ، وفي اعتبار التقدم والتأخر فيها ، وفي معرفة مطابقة الحدود للحدودات الكلية والجزئية . فبالحرى أن نتكلم الآن في العلة والمعلول ، فإنهما أيضا من اللواحق التي تلحق الموجود بما هو موجود .

والعلل كما سمعت ، صورة وعنصر وفاعل وغاية . فنقول : إنا نعني بالعلة الصورية ، العلة التي هي جزء من قوام الشيء ، يكون الشيء بها هو ما هو بالفعل ؛ وبالعنصرية العلة التي هي جزء من قوام الشيء ، يكون بها الشيء هو ما هو بالقوة ، وتستقر فيها قوة وجوده ؛ وبالفاعل ، العلة التي تفيد وجودا مابيننا لذاتها ، أي لا تكون ذاتها بالقصد الأول محلا لما يستفيد منها وجود شيء يتصور بها ، حتى يكون في ذاتها قوة وجوده إلا بالعرض ، ومع ذلك فيجب ألا يكون ذلك الوجود من أجله من جهة ما هو فاعل ، بل إن كان ولا بد فاعتبار آخر ، وذلك لأن الفلاسفة الإلهيين ليسوا يمتنعون بالفاعل مبدأ التحريك فقط ، كما يمتنع الطبيعيون ، بل مبدأ الوجود ومفیده ، مثل البارئ للعالم ؛ وأما العلة التفاعلية الطبيعية فلا تفيد وجودا غير التحريك بأحد أنحاء التحريكات ؛ فيكون مفيد الوجود في الطبيعيات مبدأ حركة ؛ ونعني بالغاية ، العلة التي لأجلها يحصل وجود شيء مابين لها .

(١) فصل : الفصل الأول ط ، ساقطة من د (٤) الجواهر : الجواهر || اعتبار : ساقطة من ص || فيها : ساقطة من - (٥) في العلة : في العلية د ، ص ، ط (٧) سمعت : سمعت ب ، ص ، ط ، م || فنقول : والدليل د ، د ، ص ، م || إنا : إنا د ، د (٨) يكون الشيء : يكون به الشيء د ، م : يكون بها الشيء ب ، ص ، ط || وبالعنصرية : وبالعنصر د ، ص ، ط ، م (٩) هي جزء من قوام الشيء : ساقطة م || بها : به د (١٠) لذاتها : لذاته || أي لا تكون ذاتها : ليس يكون ذاته - (١١) بها : به ب ، ج || حتى : وحتى ب ، د ، م || ذاتها : ذاتها د ، د ، ط ، م (١٢) من جهة : من جهته ب ، د ، ط (١٣) الية : ساقطة من د .

وقد يظهر أنه لا علة خارجة عن هذه ، فنقول . إن السبب للشيء لا يخلو إما أن يكون داخلا في قوامه وجزءا من وجوده ، أو لا يكون . فإن كان داخلا في قوامه وجزءا من وجوده ، إما أن يكون الجزء الذي ليس يجب من وجوده وحده له أن يكون بالفعل ، بل أن يكون بالقوة فقط ، ويسمى هبولى ، أو يكون الجزء الذي وجوده هو صيرورته بالفعل ، وهو الصورة . وإما إن لم يكن جزءا من وجوده ، فإما أن يكون ما هو لأجله ، أو لا يكون . فإن كان ما هو لأجله ، فهو الغاية ، وإن لم يكن ما هو لأجله ، فلا يخلو إما أن يكون وجوده منه بالأى يكون هو فيه إلا بالعرض ، وهو فاعله ، أو يكون وجوده منه بأن يكون هو فيه ، وهو أيضا عنصره أو موضوعه .

فتكون المبادئ إذن كلها من جهة خمسة ، ومن جهة أربعة . لأنك إن أخذت العنصر الذى هو قابل ، وليس جزءا من الشيء ، غير العنصر الذى هو جزء ، كانت خمسة . وإن أخذت كليهما شيئا واحدا ، لاشتراكهما في معنى القوة والاستعداد ، كانت أربعة . ويجب ألا تأخذ العنصر بمعنى القابل الذى هو جزء ، مبدأ للصورة بل للركب . إنما القابل يكون مبدأ بالعرض ، لأنه إنما يتقوم أولا بالصورة بالفعل ، وذاته باعتبار ذاته فقط تكون بالقوة ، والشيء الذى هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ، لا يكون مبدأ البتة . ولكنه إنما يكون مبدأ بالعرض ، فإن العرض يحتاج إلى أن يكون قد حصل الموضوع له بالفعل ، ثم صار سببا لقوامه ، سواء كان العرض لازما فتكون الأولية بالذات ، أو زائلا فتكون الأولية بالذات والزمان . فهذه هى أنواع الملل . وإذا كان الموضوع طلة لمرض بقيمه ، فابس ذلك على النوع الذى يكون فيه الموضوع طلة للركب ، بل هو نوع آخر .

- (١) هذه : هذا ، د || السبب : + المطلق د
 وجوده : ساقطة من د (٥ - ٦) فإما أن يكون . . . فلا يخلو : فإما أن يكون
 ما لأجله وهو الغاية ، أو لا يكون ما هو لأجله فلا يخلو (٧ - ٨) بالأى يكون . . . وهو أيضا :
 أن يكون فيه ، هو أيضا ط (٩) إن : إذا ، ح ، ط ، م (١٣) بالعرض :
 للعرض م (١٤) والشيء الذى هو بالقوة : ساقطة من ط || هو : ساقطة من د
 (١٥) بالعرض : للعرض ، د ، ح ، ط ، م (١٦ - ١٧) أزائلا . . . بالذات : ساقطة من ط
 (١٧) الموضوع : الموضوع ط (١٨) بقيمه : بقيته د .

وإذا كانت الصورة علة للمادة فقيمتها ، فليست على الجهة التي تكون الصورة علة للركب ، وإن كانا يتفقان من جهة أن كل واحد منهما علة لشيء لا تباينه ذاته . فإنهما وإن اتفقا في ذلك ، فإن أحد الوجهين ليس تنفيذ العلة للآخر وجوده ، بل إنما يفيد الوجود شيء آخر ولكن فيه ؛ والثاني يكون العلة فيه هو المبدأ القريب لإفادة المعلوم وجوده بالفعل ، ولكن ليس وحده ، وإنما يكون مع شريك وسبب يوجد هذه العلة ، أعني الصورة ، فتقيم الآخر به ، فتكون واسطة مع شريك في إفادة ذلك وجوده بالفعل وتكون الصورة للمادة كأنها مبدأ فاعل لو كان وجودها بالفعل يكون عنه وحده ، ويشبه أن تكون الصورة جزءا للعلة الفاعلية ، مثل أحد محركي السفينة على ما سيوضح بعد . وإنما الصورة ، علة صورية للركب منها ومن المادة ، فالصورة إنما هي صورة للمادة ولكن ليست علة صورية للمادة .

١٠

والفاعل يفيد شيئا آخر وجودا ليس للآخر من ذاته ، ويكون صدور ذلك الوجود عن هذا الذي هو فاعل ، من حيث لا تكون ذات هذا الفاعل قابلة لصورة ذلك الوجود ، ولا مقارنة له مقارنة داخلية فيه ، بل يكون كل واحد من الذاتين خارجا عن الآخر ، ولا يكون في أحدهما قوة أن يقبل الآخر . وليس يبعد أن يكون الفاعل يوجد المفعول حيث هو ، وملاقيا لذاته ؛ فإن الطبيعة التي في الخشب هي مبدأ فاعل للحركة ، وإنما تحدث الحركة في المادة التي الطبيعة فيها وحيث ذاته ، ولكن ليس مقارنتهما على سبيل أن أحدهما جزء من وجود الآخر أو مادة له ، بل الذاتان متباينتان في الحقائق ، ولهما محل مشترك ، فمن الفاعل ما يتفق وقتا أن لا يكون فاعلا ، ولا مفعوله مفعولا ، بل يكون مفعوله معدوما ، ثم يعرض للفاعل الأسباب التي يصير بها فاعلا بالفعل .

١٥

(١) كانت : كان د . (١-٢) كانت الصورة . . . للركب : جاءت هذه العبارة في هامش من (٢) ذاته : ساقطة من ب . (٣) فإن : + في ب ، ح ، ص ، ط || للآخر : الآخر ب ، ح ، د ، ط ، م . || يفيد : يفيد - ، د ، ص ، ط ، م (٤) هو : ساقطة من م . (٥) بالفعل : + فيه ط . || شريك : الشريك ط || وسبب : ولبيب ط (٧) وتكون : فتكون ب ، ح ، ص ، ط ، م || ويشبه : أو يشبه ب ، ح ، ط ، م (٨) جزءا للعلة : جزء علة ص . || على : وعلى ب ، ح ، ص ، ط ، م (١١) والفاعل : وفاعل ح (١٢) قابلة : قابلا - ، د ، م (١٣) ولا مقارنة : ولا مقارنا - ، د ، م : (١٦) مقارنتهما : مقارنتها ط (١٧) أحدهما : أحدهما - ، د ، ص ، ط . || متباينتان : متباينتان د ، ط .

وقد تكلمنا في هذا فيما سلف، فحينئذ بصير فاعلا، فيكون عنه وجود الشيء بعد ما لم يكن، فيكون لذلك الشيء وجود، ولذلك الشيء أنه لم يكن، وليس له من الفاعل أنه لم يكن، ولا أنه كان بعد ما لم يكن، إنما له من الفاعل وجوده. وإذن فإن كان له من ذاته اللاوجود، لزم أن صار وجوده بعد ما لم يكن، فصار كاشنا بعد ما لم يكن.

فالذي له بالذات من الفاعل الوجود، وأن الوجود الذي له، إنما هو لأن الشيء الآخر مل حمله يجب عنها أن يكون لغيره وجود عن وجوده الذي له بالذات. وأما أنه لم يكن موجودا فليس من صلة فعلته، فإن كونه غير موجود قد ينسب إلى صلة ما، وهو عدم صلة، فأما كون وجوده بعد المدم فأمر لم يصير لصلة، فإنه لا يمكن ألينة أن يكون وجوده إلا بعد عدم. وما لا يمكن فلا صلة له، نعم وجوده يمكن أن يكون، وأن لا يكون، فلو وجوده صلة، وعدمه قد يكون وقد لا يكون، فيجوز أن يكون لعدمه صلة، وأما كون وجوده بعد ما لم يكن فلا صلة له.

فإن قال قائل: كذلك وجوده بعد عدمه، يجوز أن يكون، ويجوز أن لا يكون، فنقول: إن غيب وجوده من حيث هو وجوده، فلا مدخل للمدم فيه، فإن نفس وجوده يكون غير ضروري، أي ممكن، وليس هو غير ضروري من حيث هو بعد عدم، ولكن الغير الضروري، وجوده هذا الذي اتفق الآن، وقد كان معدوما. وأما من حيث أخذ وجوده وجودا بعد عدم، فيلحظ كونه بعد عدم، لا كونه موجودا فقط، الذي كان بعد عدم، واتفق بعد عدم، وذلك لاسبب له، فلا سبب لكون وجوده بعد عدم،

- (١) وقد تكلمنا في هذا: وقد تكلمنا فيه ب: هل ما تكلمنا فيه د، ط، م
(٢) فإن: ساطعة من ب، ح، ص، ط، م (٤) اللاوجود: أن لا وجود (٦) يكون: + لا -
(٨) فأما: + أن - || لم يصير: لا بصير -، ص، ط (٩) ومالا: وما لم -، ص، ط
|| صلة: + فيجوز أن لا يكون لعدم صلة ج: ساطعة من ص (١١) فلا: فاعلا م
|| له: ساطعة من - (١٢) كذلك: كل من، ط (١٣) هو: ساطعة من ب، ح، ص || وجوده:
+ وحده ط (١٤) أي يمكن: ساطعة من -، د، ص، ط، م || وليس هو: وليس د، م
|| ضروري: + فيه -، د (١٥) لكن: ولكل ب || الضروري: كضروري ط
|| وقد: ساطعة من ب، ح، ص، ط، م (١٦) أخذ: بأخذ، -، د، ص، م
|| فيلحظ: فيلحظ -، ص: تلحظ، م || عدم: ساطعة من -، د، ص، م (١٧) وذلك: وذلك
ص، م، م، م || فلا سبب: فذلك لا سبب م || لكون: لكونه -.

وإن كان سببا لوجود، الذى كان بعد عدم من حيث وجوده . لحق أن وجوده جائز أن يكون وأن لا يكون بعد عدم الحاصل ، وليس يحق أن يكون وجوده بعد عدم من حيث هو وجود بعد عدم جائز أن يكون وجودا بعد عدم وأن لا يكون بعد عدم ، اللهم إلا أن لا يكون وجودا أصلا فيكون الاعتبار للوجود .

- وربما ظن ظان أن التماثل والملة إنما يحتاج إليه ليكون للشيء وجود بعد ما لم يكن ، وإذا وجد الشيء ، فلو فقدت الملة ، لوجد الشيء مستغنيا بنفسه ، فظن من ظن أن الشيء إنما يحتاج إلى الملة في حدوثه ، فإذا حدث ووجد فقد استغنى عن الملة ، فتكون عنده الملة طلل الحدوث فقط وهى متقدمة لا معا ، وهو ظن باطل لأن الوجود بعد الحدوث لا يخلو إما أن يكون وجودا واجبا أو وجودا غير واجب ؛ فإن كان وجودا واجبا ، فلما أن يكون وجوبه لتلك الماهية لذات تلك الماهية حتى تقتضى تلك الماهية وجوب الوجود فيستحيل حينئذ أن تكون حادثة ، وإما أن يجب لها بشرط ، وذلك الشرط إما الحدوث ، وإما صفة من صفات تلك الماهية ، وإما شيء مابين ، ولا يجوز أن يكون وجوب وجوده بالحدوث ؛ فإن الحدوث نفسه ليس وجوده واجبا بذاته ، فكيف يجب به وجود غيره . والحدوث قد بطل فكيف يكون عند عدمه ملة لوجوب غيره ، إلا أن يقال إن الملة ليست هى الحدوث ، بل كون الشيء قد حصل له الحدوث ، فيكون هذا من الصفات اتى للشيء الحادث فيدخل في الجملة الثانية من القسمين .

فتقول : إن هذه الصفات لا تخلو إما أن تكون للماهية بما هى ماهية ، لا بما هى قد وجدت ، فيجب أن يكون ما قد يلزمها يلزم الماهية ، فتكون الماهية يلزمها وجوب الوجود ؛ أو تكون هذه الصفات حادثة مع الوجود ، فيكون الكلام فى وجوب وجودها

- (٢) يكون : ساقطة من ب (٣) وجود : + إلى د || بعد عدم : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (٦) وإذا : فإذا ب ، ح ، د ، ص ، م || من ظن : ساقطة ب ، ص ، ط ، م || ظن : خلق - (٨) وهو : فهو - د || باطل : + لما طلت ب ، ح ، د ، ص ، ط || لأن : ولأن د (١٠) وجوبه : وجوده د || الماهية : الماهية - (١٣) فإن : لأن - (١٤) ملة : ساقطة من ب (١٥) يقال إن الملة : يقال الملة ط || ليست : ليس ب || كون : يكون د . (١٧) هى : ساقطة من - د ، ح ، ص ، م . (١٨) قد : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م .

كالكلام في الأول ، فإما أن يكون هناك صفات بلا نهاية كلها بهذه الصفة ، فتكون كلها ممكنة الوجود ، غير واجبة بذاتها ، وإما أن تنتهي إلى صفة تجب بشئ خارج .
والقسم الأول يجعل الصفات كلها ممكنة الوجود في أنفسها ، وقد بان أن الممكن الوجود في نفسه ، موجود بذاته ، فتكون جميع الصفات تجب بغير خارج عنها . والقسم الثاني يوجب أن الوجود الحادث إنما يبقى وجودا بسبب من خارج وهو العلة .

هل أنك قد علمت أن الحدوث ليس معناه إلا وجودا بعد ما لم يكن ، فهناك وجود ، وهناك كون بعد ما لم يكن ، وليس للعلة المهدنة تأثير وغناء في أنه لم يكن ، بل إنما تأثيرها وغناؤها في أن منه الوجود . ثم عرض أن كان ذلك ، في ذلك الوقت ، بعد ما لم يكن ، والعارض الذي عرض بالاتفاق لا دخول له في تقوم الشئ ، فلا دخول للمستم المتقدم في أن يكون للوجود الحادث علة ، بل ذلك النوع من الوجود بما هو لذلك النوع من المساهبات مستحق لأن يكون له علة وإن استمر بقاء . ولهذا لا يمكنك أن تقول : إن شيئا جعل وجود الشئ بحيث يكون بعد ما لم يكن ، فهذا غير مقدور عليه ، بل بعض ما هو موجود واجب ضرورة أن لا يكون بعد عدم ، وبعضه واجب ضرورة أن يكون بعد عدم .

فإما الوجود ، من حيث هو وجود هذه المساهبة ، فيجوز أن يكون من علة ، وإما صفة هذا الوجود ، وهي أنه بعد ما لم يكن ، فلا يجوز أن تكون من علة ، فالشئ من حيث وجوده حادث ، أي من حيث أن الوجود الذي له موصوف بأنه بعد عدم

- (٢) بشئ : كشيء ب (٤) موجود : وجوده ب ، ص ، ط ، | بغيره : لغيره -
(٥) الوجود : الموجود ط || من : ساقطة من - ، د ، م (٦) هناك وجود : ساقطة من م
(٧) كون : كونه ب ، ص ، م || وغناء : وغنى ب ، ص ، د ، ص ، ط (٨) تأثيرها :
تأثيره ب ، ص ، د ، م || وغناؤها : وغناء ب ، ص ، د ، م || أن كان : ساقطة من د
(٩) لذلك : بذلك - ، ط ، د (١٠) أن : ساقط من د (١١) وبهذه : وبهذه - || | ، | ، |
أن يكون : أن يكون ضرورة د || أن : ساقطة من ط (١٢) هو : هو - د ، د || أن
كون : ساقطة من ص (١٣) حيث (الأول) : + هو ص .

لا صلة له بالحقيقة ، بل العلة له من حيث للماهية وجود ، فالأمر بعكس ما يظنون بل العلة للوجود فقط ، فإن اتفق أن سبقه عدم كان حادثا ، وإن لم يتفق كان غير حادث .

- والفاعل ، الذى تسميه العامة فاعلا ، فليس هو بالحقيقة علة من حيث يجعلونه فاعلا ، فإنهم يجعلونه فاعلا من حيث يجب أن يعتبر فيه أنه لم يكن فاعلا ، فلا يكون فاعلا من حيث هو علة ، بل من حيث هو علة وأمر لازم معه ، فإنه يكون فاعلا من حيث اعتبار ماله فيه أثر مقروفا باعتبار ما ليس له فيه أثر ، كأنه إذا اعتبرت العلة من حيث ما يستفاد منها مقارنا لما لا يستفاد منها سمي فاعلا . فذلك كل شيء يسمونه فاعلا يكون من شرطه أن يكون بالضرورة قد كان مرة غير فاعل ، ثم أراد أو قسر ، أو عرض حال من الأحوال لم يكن ، فلما قارنه ذلك المقارن كان ذاته مع ذلك المقارن علة بالفعل ، وقد كان خلا عن ذلك ، فيكون فاعلا عندهم من حيث هو علة بالفعل بعد كونه علة بالقوة ، لا من حيث هو علة بالفعل فقط .

- فيكون كل ما يسمونه فاعلا يلزم أن يكون أيضا ما يسمونه متفعلا ، فإنهم لا يخلونه عن مقارنة ما يقارنه من حال حادثة لأجلها ما صدر عنه وجوده بعد ما لم يكن . فإذا ظهر أن وجود الماهية يتعلق بالغير من حيث هو وجود لتلك الماهية لا من حيث هو بعد ما لم يكن ، فذلك الوجود من هذه الجهة معلول ما دام موجودا . كذلك كان معلولا متعلقا بالغير ، فقد بان أن المعلول يحتاج إلى مفيدة الوجود لنفس الوجود بالذات ، لكن الحدوث وما سوى ذلك أمور تعرض له ، وأن المعلول يحتاج إلى مفيدة الوجود دائما سرمدًا ما دام موجودا .

(١) حيث : + أن د || للماهية : الماهية م : للماهية ب ، ح ، ط || بعكس ما : بالعكس ما ط : بعكس مما ص (٣) والفاعل : وفاعل ب ، ح ، د : فالفاعل د (٤) فإنهم : فلا أنهم ح || يجعلونه : يجعلون ح || فلا يكون فاعلا : ساقط من ب ، ح ، ص (٥) أمر : ساقط من د (٦) له : ساقطة من ص || اعتبرت : اعتبر ب ، ح ، د ، ص ، م || يستفاد : استفاد ح (٧) فذلك : فذلك د (٨) أو عرض حال : أو عرض أحوال ب (٩) وجوده : وجود ب ، ح ، د ، ط ، م || فإذا : فإذا د ، م : فإذا ب ، ح : فإذا ص (١٥) مادام : وما دام ب .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في حل ما يتشكك به على ما يذهب إليه أهل الحق من أن كل علة
هي مع معلولها ، وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية

والذي يظن من أن الابن يبقى بعد الأب ، والبناء يبقى بعد البناء ، والسخونة
تبقى بعد النار ، والسبب فيه تخطيط واقع من جهة جهل العلة بالحقيقة ، فإن البناء والأب
والنار ليست عللا بالحقيقة لقوام هذه المعلولات ، فإن الباني العامل له المذكور ، ليس علة
لقوام البناء المذكور ، ولا أيضا لوجوده .

أما البناء فحركته علة لحركة ما ، ثم سكونه وتركه الحركة أو هدم حركته ونقله بعد
ذلك النقل علة لانهاء تلك الحركة ، وذلك النقل بعينه وانتهاء تلك الحركة علة لاجتماع ما ،
وذلك الاجتماع علة لتشكك ما ، وكل واحد مما هو علة فهو ومعلوله معا .

وأما الأب فهو علة لحركة المني ، وحركة المني إذا انتهت على الجهة المذكورة علة
لحصول المني في القمار ، ثم حصوله في القمار علة لأمره ، وأما تصويره حيوانا وبقاؤه
حيوانا فله علة أخرى ، فإذا كان كذلك كان كل علة مع معلولها .

وكذلك النار علة لتسخين عنصر الماء ، والتسخين علة لإبطال استعداد الماء بالفعل
لقبول صورة المائية أو حفظها ، وذلك أن شيئا آخر علة لإحداث الاستعداد التام
في مثل هذه الحال لقبول ضدها وهي الصورة النارية ، وعلة الصورة النارية هي العلة
التي تكسو العناصر صورها وهي مفارقة .

(٢) فصل : الفصل الثاني ط ، ساطع من د (٣) في حل ما يتشكك به : في حد ما
يتشكك ط || إليه : به - || من : في م (٤) هي : فهي ب ، ح ، د ، ص ، ط
(٥) البناء : الباني ب ، د ، م (٦) جهة : حيث د (٧) هذه المعلولات فإن : ساطعة من م
(٨ - ٧) ليس علة لقوام البناء المذكور : ساطعة من م (٩) أما : وأما ح || وقلة : وقلة ب ،
ح ، د ، ص ، م (١٠) ذلك : تلك ب ، ح || النقل : النقل د ، ص ، ط ، م || علة لانتهاء . . .
وانتهاء تلك الحركة : ساطعة من م || تلك (الأول) : ساطعة من ط (١٢) وحركة المني : ساطعة
من ب ، د (١٣) لأمر : الأمور د (١٤ - ١٣) وبقاؤه حيوانا : ساطعة من - (١٥) الماء :
النار م (١٦) أرعظها : أرعظها ط || أن شيئا : أرعظها ب ، ح ، ص ، م : إقشيع .
(١٧) الصورة النارية : صورة النارية ب ، ح ، د ، ص ، م (١٧) الصورة : صورة ح ، ط .

فتكون العلة الحقيقية موجودة مع المعلول ؛ وأما المتقدمات فهي علل ، إما بالعرض وإما معينات . فلهذا يجب أن يعتقد أن علة شكل البناء هو الاجتماع ، وعلة ذلك طبائع المجتمعات وثباتها على ما أُلْقَتْ ، وعلة ذلك السبب المفارق الفاعل للطبائع . وعلة الولد اجتماع صورته مع مادته بالسبب المفيد للصور . وعلة النار السبب المفيد للصور وزوال الاستعداد التام لضد تلك الصور معا . فنجد إذن أن العلة مع المعلولات .

وإذا قضينا فيما يتصل به كلامنا بأن العلة متناهية ، فإنما نشير إلى هذه العلة ولا نمنع أن تكون طلائعاً مُعَيَّنَةً ومُعَدَّةٌ بلا نهاية ، بعضها قبل بعض ، بل ذلك واجب ضرورة ، لأن كل حادث فقد وجب بعد ما لم يجب لوجوب علته حينئذ كما بينا ، وطلته ما كان أيضاً واجب . فوجب في الأمور الجزئية ، أن تكون الأمور المتقدمة التي بها تجب في العلة الموجودة بالفعل ، أن تصير طلائعاً بالفعل أمورا بلا نهاية ، ولذلك لا يقف فيها سؤال لِمَ أُلْتِ .

ولكن الإشكال ههنا في شيء ، وهو أن هذه التي بلا نهاية لا يخلو إما أن يوجد كل واحد منها آناً فتتوالى آنات متشافة ليس بينها زمان وهذا محال ؛ وإما أن يبقى زماناً فيجب أن يكون لإيجابها في كل ذلك الزمان لا في طرف منه ، ويكون المعنى الموجب لإيجابها أيضاً معها في ذلك الزمان ، ويكون الكلام في إيجاب إيجابها كالکلام فيه ، وتحصل علل بلا نهاية معا .

وهذا هو الذي نحن في منعه فنقول : إنه لولا الحركة لوجب هذا الإشكال ، إلا أن الحركة تبقى الشيء الواحد لا على حالة واحدة فلا يكون ما يتجدد من حالة بعد حالة في آن بعد آن يشافعه ويماسه ، بل كذلك على الاتصال ، فتكون ذات العلة غير موجبة

(٤) للصور (الثانية) : للصورة د (٥) الصور : الصورة ب، د، هـ، ط، م || إذن : ساقطة من هـ || أن : ساقطة من ب، د، هـ، م (٦) وإذا : فإذا د || قضينا : فصلنا هـ || بأن : بأن م (٩) فوجب : + فيجب م (١١) ولذلك : وكذلك ب || سؤال : سؤالها هـ (١٣) منها : ساقطة من م (١٤) المعنى : معنى د (١٤ - ١٥) لا في طرف منه . . . الزمان ساقط من م (١٥) لإيجابها : إيجابها ب، د (١٧) نحن : ساقطة من م (١٨) حالة : حال د، م || فلا : ولا ب، ج، د، م (١٩) فتكون : + كون هـ، د، م، ط .

لوجود المعلول بل لكونها على نسبة ما ، وتلك النسبة تكون ملتها الحركة أو شريكه ملتها أو التي بها الملة مله بالفعل الحركة ، فتكون حينئذ الملة لا ثابتة الوجود على حالة واحدة ولا باطلة الوجود حادثة في آن واحد ، فباضطرار إذن تكون الملة الحافظة أو المشاركة لنظام هذه الملل التي بسببها تحمل الإشكالات هو الحركة ، وسنوضح ذلك في موضعه .
 ٥. إيضاحاً أشنى من هذا . فقد بان ووضح أن الملل الذاتية للشيء التي بها وجود ذات الشيء بالمل يجب أن تكون معه لا متقدمة في الوجود تقدماً يكون زواله مع حدوث المعلول ، وإن هذا إنما يجوز في حال غير ذاتية أو غير قريبة ، والملل غير الذاتية أو الغير القريبة لا يمنع ذهابها إلى غير النهاية بل يوجهه .

وإذ قد تقرر هذا ، فإذا كان شيء من الأشياء لذاته سبباً لوجود شيء آخر دائماً كان سبباً له دائماً ما دامت ذاته موجودة . فإن كان دائم الوجود كان معلوله دائم الوجود ، فيكون مثل هذا من الملل أولى بالملة لأنه يمنع مطلق المدم للشيء فهو الذي يعطى الوجود التام للشيء . فهذا هو المعنى الذي يسمى إبداعاً عند الحكماء وهو تأييس الشيء بعد ليس مطلق ، فإن للمعلول في نفسه أن يكون "ليس" ويكون له من ملته أن يكون "أيس" . والذي يكون للشيء في نفسه أقدم عند الذهن بالذات لا في الزمان ، من الذي يكون عن غيره ، فيكون كل معلول "أيساً" بعد "ليس" بعدية بالذات .
 ١٥

فإن أطلق اسم المحدث على كل ما له "أيس" بعد "ليس" وإن لم تكن بعدية بالزمان كان كل معلول محدثاً ، وإن لم يطلق ، بل كان شرط المحدث أن يوجد زمان ووقت كان قبله

(١) لوجود : الوجود - ، ط ، هـ || لكونها : تكون د (٢) أو التي : والتي ط || التي : + هي ط || الملة (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، د ، ص ، ط || لا ثابتة : لا بالية ب ، هـ ، ص || حالة : حال د ، م (٣) إذن : + إن ، ب ، هـ ، ص ، م (٤) ذلك : هذا - ، د ، ص ، ط ، م (٥) ووضح : وضح - ، د ، م (٦) لا متقدمة : لا تتقدم ب ، هـ ، د ، ص ، م || تقدماً : مقدمات ، هـ (٧) غير ذاتية : غير الذاتية ب ، هـ || غير قريبة : غير القريبة ب ، هـ || غير الذاتية : الغير الذاتية ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) قد : ساقطة من ب (٩) تأييس : تلييس ب (١٠) للمعلول : المعلول ب ، د ، هـ (١١) من : عن - ، د ، ص ، م (١٢) ليس : ليس ط (١٣) المحدث : المحدث ب ، هـ ، م (١٤) وث : و الحمد || بالزمان : في الزمان ب ، هـ ، د ، ص ، م .

فبطل لهيئته بعده ، فتكون بعديته بعدية لا تكون مع القلبية موجودة ، بل تكون ممايزة لها في الوجود ، لأنها زمانية . فلا يكون كل معلول محدثا ، بل المعلول الذي سبق وجوده زمان سبق وجوده لا محالة حركة وتغير كما علمت ، ونحن لا نناقش في الأسماء .

ثم المحدث بالمعنى الذى لا يستوجب الزمان لا يخلو إما أن يكون وجوده بعد "ليس" مطلقا ، أو يكون وجوده بعد "ليس" غير مطلق بل بعد عدم مقابل خاص في مادة موجودة على ما عرفته . فإن كان وجوده بعد "ليس" مطلقا كان صدوره عن العلة ، ذلك الصدور إبداعا ، ويكون أفضل أنحاء إعطاء الوجود ، لأن عدم يكون قد منع ألبنة ، وسلط عليه الوجود ، ولو مكن عدم تمكيننا فسبق الوجود كان تكوينه ممتنا إلا عن مادة ، وكان سلطان الإيجاد ، أعنى وجود الشئ من الشئ ضعيفا قصيرا مستأنفا .

- ١٠ ومن الناس من لا يجعل كل ما هذا صفته مبدعا ، بل يقول ، إذا توهمنا شيئا وجد عن علة أولى بتوسط علة ومطى فاعلية ، وإن لم يكن عن مادة ، ولا كان لعدم سلطان ، ولكن كان وجوده عن العلة الأولى الحقيقية بعد وجود آخر انساق إليه ، فليس تأييده عن "ليس" مطلقا ، بل عن "ليس" وإن لم يكن ماديا . ومن الناس من يجعل الإبداع لكل وجود صورى كيف كان ، وأما المادى ، وإن لم تكن المادة سبقت فيخص نسبته إلى العلة باسم التكوين .

١٥

ونحن لا نناقش في هذه الأسماء ألبنة بعد أن تحصل المعانى متميزة ، فنجد بعضها له وجود عن علة دوماً بلا مادة ، وبعضها بمادة ، وبعضها بواسطة ، وبعضها بغير واسطة ، ويحسن أن يسمى كل ما لم يوجد عن مادة سابقة غير متكون بل مبدعا ، وأن نجعل أفضل ما يسمى مبدعا ما لم يكن بواسطة عن عاته الأولى مادية كانت أو فاعلية أو غير ذلك .

- (١) لهيئته : يجهه ط || فتكون : إذ يكون ب ، ح ، ص ، ط : وإذا يكون م || بعدية : ساقطة من ص ، ط ، م || لها : ساقطة من ط (٢) سبق : يسبق ط (٣) سبق : يسبق د ، ط (٨) سبق : يسبق ح ، د ، ص ، ط ، م (١٠) هذا : هذه ب ، ح ، ص ، ط ، م (١١) بتوسط : بتوسطه د (١٢) الحقيقة : + الحقيقة (١٣) ماديا : مادته ب (١٤) وأما المادى : وأما مادى ط || وإن : فإن د (١٦) متميزة : ساقطة من م (١٧) وجود : الوجود || درما : دراماد || وبعضها بمادة : ساقطة من د (١٨) نجعل : نجعله د (١٩) مالم : لم ، ح ، ص ، ط || بواسطة : بواسطة ب .

ونرجع إلى ما كنا فيه فنقول : أما الفاعل الذى يعرض له أن يكون فاعلا فلا بد له من مادة يفعل فيها ، لأن كل حادث ، كما علمت ، يحتاج إلى مادة فربما فعل دفعة ، وربما فعل بالتحريك فيكون مبدأ الحركة ، وإذا قال الطبيعيون للفاعل ، مبدأ الحركة ، حثوا به الحركات الأربع ، وتساهلوا في هذا الموضع فجعلوا الكون والفساد حركة . وقد يكون الفاعل بذاته فاعلا ، وقد يكون بقوة ، فالذى بذاته ، فمثل الحرارة لو كانت موجودة مجردة تفعل ، فكان يصدر عنها ما يصدر لأنها حرارة فقط ، وأما الفاعل بقوة ، فمثل النار بحرارتها وقد ملدنا في موضع آخر أصناف القوى .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في مناسبة ما بين الملل الفاعلية ومملولاتها

نقول إنه ليس الفاعل كل ما أفاد وجودا أذاده مثل نفسه ، فربما أفاد وجودا مثل نفسه وربما أفاد وجودا ، لا مثل نفسه ، كالنار تسود ، أو كالحرارة تسخن ، والفاعل الذى يفعل وجودا مثل نفسه ، فإن المشهور أنه أولى وأقوى في الطبيعة التي يفيدها من غيره ، وليس هذا المشهور بيّن ولا يحق من كل وجه ، إلا أن يكون ما يفيد هو نفس الوجود والحقيقة ، فحينئذ يكون المفيد أولى بما يفيد من المستفيد .

ولنعتمد من راس فنقول : إن الملل لا تخلو إما أن تكون مللا للملولات في نحو وجود أنفسها ، وإما أن تكون مللا للملولات في وجود آخر ، مثلاً الأول : تسخين النار ، ومثال الثاني : تسخين الحركة ، وحدوث التخلخل من الحرارة ، وأشياء كثيرة مشابهة لذلك .

- (١) أما : وأما ب ، ح ، د ، ص || فلا بد له : فلا بد ج ، ص ، م (٢) فل : كان فعله ب (٣) فاعلى : والفعل ب ، ط ، م (٤) فكان : وكان ح ، ط ، م (٥) كان : كان ب (٦) فاعلى : والفعل ب ، ط ، م (٧) في موضع آخر : في مواضع أخرى ، ص (٨) فصل : الفصل الثالث ط ، ساطعة من د (٩) مناسبة : المناسبة م (١٠) إنه : ساطعة من ح ، ص (١١) لا مثل : كذا || أو كالحرارة : أو كالحرارة ط ، م : وكالحركة ب ، ح (١٢) بحق : حق م (١٣) النار : ساطعة من ب .

ولتكلم على الملل والمعلولات التي تناسب الوجه الأول . ولنورد الأقسام التي قد يظن في الظاهر أنها أقسامه ، فنقول : قد يظن في الوجه الأول أنه قد يكن المعلول في كثير منه أنقص وجودا من العلة في ذلك المعنى ، إن كان ذلك المعنى يقبل الأشد والأنقص مثل الماء إذا تسخن عن النار ، وقد يكون في ظاهر النظر مثله أيضا ، قيل ذلك أو لم يقبل ، مثل النار فإنها يعتقد فيها ، في الظاهر ، أنها تُحْمِلُ غيرها مثل نفسها نارا في الظاهر فيكون مساويا لها في صورة النارية ، لأن تلك الصورة لا تقبل الأزيد والأقل ، ومساويا له في العرض اللازم من السخونة المحسوسة إذ كان صدور ذلك الفعل عن الصورة المساوية لصورته وعنه أيضا ، والمادة مساوية في التهيؤ .

وأما كون المعلول أزيد في المعنى الذي هو من العلة ، فهو الذي يرى أنه لا يمكن البتة ولا يوجد في الأشياء المظنونة عللا ومعلولات ، لأن تلك الزيادة لا يجوز أن يكون حدوثها بذاتها ، ولا يجوز أن يكون حدوثها لزيادة استعداد المادة ، حتى يكون قد أوجب ذلك خروج الشيء إلى الفعل بذاته ، فإن الاستعداد ليس سببا للإيجاد ، فإن جعل سببها العلة والأثر الذي وجد عن العلة معا ، فتلك الزيادة تكون معلولة أمرين لا معلولة أمر واحد ، وهما مجموعين يكونان أكثر وأزيد من المعلول الذي هو الزيادة .

فإن سلمنا هذه الظنون إلى أن نستبين حالها ، ساغ لنا أن نقول : إنه إذا كان المعنى في المعلول والعلة متساويا في الشدة والضعف فإنه يكون للعلة ، بما هي صلة ، التقدم الذاتي لأحالة في ذلك المعنى . والتقدم الذاتي ، الذي له في ذلك المعنى معنى من حال ذلك

(٢) (الأولى) قد : ساقطة من ب || الوجه : وجه د (٣) إن كان ذلك المعنى : ساقطة من ط || مثل : + ذلك ط (٤) وقد يكون : فإنه قد يكون ص ، ط : وأنه قد يكون : ب ، د (٥) في (الأولى) : من ط || أنها : أنه ح (٦) مساويا : مساوية ب ، ص || في صورة : في الصورة ح ، ص ، ط || والأقل : ولا الأقل ح : والأنقص ط (٧) إذ : إذا د (٨) لصورته : لصورته ب (٩) هو : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٠) زيادة : بزيادة ح ، د ، ط || استعداد : واستعداد د (١١) أوجب : أوجبت د || التي : التي د ، م (١٢) معلولة : معلول ب ، ح ، د ، ص ، م (١٣) سببها : التي هو : التي هي ب (١٤) فإن : وإن ط || سببها : أسببها د ، م || هذه : فهذه ب || نستبين نستبين ب ، ح ، ص ، ط ، م || حالها : أحوالها د (١٥) والضعف : والقص ب .

المعنى ، غير موجود للثاني ، فيكون ذلك المعنى مساويا للاول إذا أخذ بحسب وجوده وأحواله التي له من جهة وجوده أقدم منه للآخر . فيزول إذن مطلق المساواة ، لأن المساواة تبقى في الحد ، وهما من جهة ما لهما ذلك الحد متساويان ، وليس أحدهما علة ولا معلول . فاما من جهة ما أحدهما علة والآخر معلول فواضح أن اعتبار وجود ذلك الحد لأحدهما أولى ، إذ كان له أولا لا من الثاني ولم يكن الثاني إلا منه . فظاهر من هذا أن هذا المعنى إذا كان نفس الوجود لم يمكن أن يساويا فيه ألبته إذ كان إنما يمكن أن يساويه باعتبار الحد ويفضل عليه باعتبار استحقاق الوجود . والآن فإن استحقاق الوجود هو من جلس استحقاق الحد بعينه ، إذ قد أخذ هذا المعنى نفس الوجود ، فبين أنه لا يمكن أن يساويه إذا كان المعنى نفس الوجود ففيد وجود الشيء من حيث هو وجود أولى بالوجود من الشيء .

ولكن هنا تفصيل آخر بنوع من التحقيق يجب أن لا نغفله ، وهو أن الملل والمعلومات تنقسم في أول النظر عند التفكير إلى قسمين :

قسم تكون طباع الملل فيه ونوعيته وماهيته الذاتية توجب أن يكون معلولا في وجوده لطبيعة أو لطابع ، فتكون الملل مخالفة لنوعيته ، لا محالة ، إذ كانت طلاله في نومه لا في شخصه . وإذا كان كذلك لم يكن النوعان واحدا ، إذ المطلوب طلة ذلك النوع ، بل تكون المعلولات تجب عن نوع غير نوعها ، والملل يجب عنها نوع في نوعها ، تكون طلالا للشيء الملل ذاتية القياس إلى نوع الملل مطلقا .

(١) المعنى : ساطعة من ب ، د ، م || مساويا للأول : للأول ب ، د ، م : الأول د ، ط || أخذه أخذت د (٢) من جهة : في جهة ط || من الآخر : من الأنوط || المساواة : المساوي م (٤) وجود : + وجود م ، وجود ب (٥) إذ : إذا د || ولم يكن الثاني : ولم يكن الثاني ب ، د ، م ، م || من هذا : م ، م ، م (٦) لم يكن : لم يكن د || إذ : إذا د (٧-٥) أولا ، لا من الثاني ... ألبته إذ كان : ساطعة من ط (٧) الوجود : الثاني ب || استحقاق : ساطعة من ب ، د ، م ، م ، م (٨) فين : فن ب (٩، ٨) فين أنه لا يمكن ... الوجود : ساطعة من م (٩) ففيد : ففيد م (١٠) بالوجود : في الوجود م (١١) لكن : ساطعة من ب || بنوع : بنوع ب ، د ، م ، م || بنوع من : من ونوع م || يجب : ويجب د (١٢) عند التفكير : ساطعة من م || التفكير : الفكر ب ، د ، م ، م (١٥) إذ : إذا د ، م (١٨) تكون : وتكون ب ، د ، م ، م .

وقسم منه يكون المعلول ليس معلول العلة، والعلة علة المعلول في نوحه بل في شخصه .
ولنأخذ هذا على ظاهر ما يقتضيه الفكر من التقسيم ، وظاهر ما يوجد له من الأمثلة وعلى
سبيل التوسع ، إلى أن تبين حقيقة الحال الواجبة فيه من نظرنا في السبب المعطى لصورة
كل ذي صورة من الأجسام . فتال الأول كون النفس علة للحركة الاختيارية ، ومثال
الثاني كون هذه النار علة لتلك النار . والفرق بين الأمرين معلوم ، فإن هذه النار ليست علة
لتلك النار على أنها علة نوعية النار بل على أنها علة تارما ، فإذا اعتبر من جهة النوعية كانت
هذه العلة للنوعية بالعرض ، وكذلك الأب لابن لا من جهة ما هو أب وذلك ابن ، ما
من جهة وجود الإنسانية . وهذا القسم يتوهم على وجهين :

أحدهما أن تكون العلة والمعلول مشتركين في استعداد المادة كالنار والنار .

١٠. والآخر أن لا يكونا فيه مشتركين كضوء الشمس الذي في جوهره الفاعل للضوء ههنا
أو في القمر، وإذ ليس استعداد المادتين فيهما متساويا ولا المادتان من نوع واحد ،
فبالحرى أن لا يتساوى الشخصان في ذلك ، أعني هذا الضوء الذي في الشمس وهذا
الضوء الحادث عنه ، فيكاد لذلك أن لا يكون الضوءان من نوع واحد عند من يشترط
في تساوى نوعية الكيفيات أن لا يكون أحدهما أنقص والآخر أزيد ، على ما علمت
١٥ في موضعه من صفته، ويكونان نورا واحدا عند من يرى المخالفة بالنقص والاشتداد بخالفة
بالمعارض والتشخيصات .

وأما القسم الأول وهو أن يكون الأمران مشتركين في استعداد المادة ، فهو أيضا
على قسمين ؛ لأن ذلك الاستعداد إما أن يكون استعدادا في المفعول تاما ، أو يكون
استعدادا ناقصا . والاستعداد التام أن لا يكون في طباع الشيء معاوق ومضاد لما هو

(١) منه : ساقطة من م (٣) نبين : نبين - ص ، ط || لصورة : الصورة ب ، د
(٤) فتال : مثال د (٧) العلة للنوعية : النوعية للملاد (٨) يتوهم : متوهم ب (٩) المادة كالنار :
ما كالنار د ، م (١٠) في جوهره : في جوهر م (١١) في : + آخر ط || وإذ : إذ ب ، د ، ص ، ط
(١٢) فبالحرى : + من ذلك - ص (١٣) الضوءان : ضوءان - (١٤) ويكونان : ويكون م
|| بالنقص : التفتض ب ، د ، ص ، ط ، م (١٨) استعدادا يكون : ساقطة من ب .

بالقوة فيه ، كاستعداد الماء المسخن للتبرد لأن فيه نفسه قوة طبيعية - كما علمناه في الطبيعيات - تعاوق القوة الخارجة في التبريد أولا تعاوقه ، وأما الاستعداد الناقص فهو كاستعداد الماء للتسخن ، لأن فيه قوة تعاوق التسخن الذي يحدث فيه من خارج ، وتوجد مع التسخن باقية فيه ولا تبطل . والقسم الأول على أقسام ثلاثة :

فإنه إما أن يكون في المستعد قوة معاونة ، تبقى وتعين كما في الماء إذا برد عن مهيونة .

وإما أن يكون في المستعد قوة مضادة للأمر ، إلا أنها تبطل مع وجود الأمر كما في الشعر إذا شاب عن سواد .

وإما أن لا يكون في المستعد ولا واحد من الأمرين لاضد ولا معين ، ولكن عدم الأمر والاستعداد له فقط ، مثل حال التفه في قبول الطعم ، وعدم الرائحة في قبول الرائحة . فإن سئنا عن استعداد الماء لأن يصير نارا أنه من أى الأقسام الخمسة هو ، لم يشكل علينا أنه من قسم المشاركة في استعداد تام للمادة ولكن به في المادة ضده .

ولقائل أن يقول : إنكم قد تركتم اعتبار قسم واحد ، وهو أن لا يكون هناك مشاركة في المادة أصلا إذ لا يكون لها مادة ، فالجواب عن هذا أن هناك لا يمكن أن يكون اتفاق في النوع البتة ، فإنه قد استبان أن الأشياء المتفقة في النوع البريئة عن المادة أصلا يكون وجودها عينا واحدا ، ولا يجوز أن يقال معنى الواحد منها على كثيرين .

فإذ قد دللنا على هذه الأقسام التي حاصلها خمسة ؛ فإننا نورد الحكم في قسم قسم منها فنقول :

أما القسم من هذا الباب الذي لا مشاركة فيه في استعداد المادة لا القرينة ولا البعيدة ، فليس يجب فيه أن يكون ما يحدثه الفاعل من الآثار القابلة للزيادة والتقصان

(١) علمناه : علمناك حـ ، د ، ص ، م : علمناهما ط (٢) تعاوق : تعاون ب ، ص ، ط : تعاون - || تعاوق : تعاون ط (٣-٢) تعاوق القوة الخارجة . . . فيه قوة : ساقطة من م (٣) التسخن : التسخن - || يحدث فيه : يحدث فيها - (٧) شاب : شابه - (٨) لا ضد : لا ضد م : لا يحدد (٩) والاستعداد : في الاستعداد د || التفه [من الطعام الذي ليس له طعم حلالة أو حموضة أو مرارة] (السان) || وعديم : وعدم د (١٠) الأقسام : + وله د (١١) استعداد : الاستعداد د || به : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (١٤) المتفقة : متفقة ط (١٨) استعداد : الاستعداد د .

مساويا لنفسه ، لأنه يمكن أن يكون بما افترقا فيه من جوهر المادة افترقا في الاستعداد لقبول الأمر فلم يقبله بالسوية ، وليس أيضا يجب أن لا يتساويا فيه ، بل قد يجوز أن يكون الحال في ذلك مثل الحال في اتباع سطح فلك الأنير لسطح فلك القمر في الحركة التي بالعرض ، وذلك حيث يمكن أن لا يكون في هذا مانع من قبول التأثير مساويا لما يؤثره الفاعل وهو في مثل هذا الموضع إحداث مثل نفسه .

- وأما القسم من هذا الباب الذى هناك استعداد تام كيف كان ، فالأمر ظاهر في أن المتفعل قد يجوز أن يتشبه بالفاعل تشبها تاما ، وذلك مثل النار تحيل الماء نارا والملح يحيل العسل ملحا ، وما أشبه ذلك . وقد يجوز أن يزيد فيه المتفعل على الفاعل في الظاهر غير المتحقق ، مثل الماء الذى يجمده الهواء ولا يكون برد ذلك الهواء برد ذلك الجمد ؛ إلا أنك إذا تحققت لم يكن الفاعل وجده هو البرد الذى فى الهواء ، بل والقوة المبردة الصورية التى فى جوهر الماء — الذى دللنا عليه فى الطبيعيات — إذا عاونها ولم يعاوقها برد الهواء .

- وأما القسم من هذا الباب الذى يكون استعداد المتفعل فيه ناقصا ، فليس يمكن ألبة أن يتشبه فيه المتفعل بالفاعل التام القوة ويساويه ، فإنه لا يمكن أن يكون الشيء الحاصل من قوة فى الشيء لا مضاد لها والحاصل من قوة أخرى ، وهناك مضاد ممانع ، متساوين ألبة ، أو يبطل الممانع . ولهذا لا يمكن أن يكون شيء غير النار يتسخن من النار وتكون صفوته مثل صفوة تلك النار ، أو شيء غير الماء يبرد عن الماء وتكون برودته أكثر من برودة ذلك

(١) بما : ساقطة من د (٢) أن لا يتساويا : أن يتساويا م || فيه : ساقطة من ب || له : ساقطة من ب (٣) سطح فلك الأنير : سطح الأنير : ب ، ح ، ص ، ط ، م || التى : الذى - (٥) وهو : وهى د || فى : ساقطة من د || مثل : ساقطة من ب ، ح ، ص ، م (٧) تشبها : شبها - تشبها ط (٩) غير المتحقق : الغير المحقق ب ، ح ، ص ، ط : غير المحقق م (٩) برد ذلك الهواء : برد الهواء - د ، د ، ص ، ط ، م (١٠) والقوة : فى القوة - د (١٣) يمكن : يمكنه ط (١٤) ألبة : + بين د (١٤) فإنه : ساقطة من د (١٥) من : فى - د ، ط ، د ، ص ، م || فى : ساقطة من - د ، د ، ص ، ط ، م || الشيء : بشي ط || والحاصل : والحاصلة د ، م || من (الثانية) : فى - د ، د ، ص ، ط ، م (١٦) أو يبطل : إذ يبطل د || النار (الأول) : النارية - د ، ص ، ط (١٧) يبرد : يبرده || برودته أكثر من برودة : ساقطة من د .

الماء ، لأن استعداد النار للتسخن والماء للتبرد حال غير مضاد في جوهره ، والقوة الفاعلة داخلية في جوهره غير غريبة منه ، فأما ما ينفعل منها ففيه مانع عنه مضاد . والفاعل الأول للانفعال خارج عن جوهره ويفعل فيه بمأسته ويتوسط أمر ، كالسخونة المحسوسة في النار المسخنة ، والبرودة المحسوسة في الماء المبرد ، فليس يمكن أن يساويه .

فإن قال قائل : إن النار قد تذيب الجواهر فتجعلها أمحن منها ، لأننا ندخل أيدينا في النار ونمرها فيها بجملة فلا تحترق احتراقها في المسبوكات لو فعل بها ذلك بعينه ، فيعلم من ذلك يقينا أن المسبوكات أمحن من النار ومع ذلك فإنما سخنت من النار . فإنما نجيب ونقول : إن ذلك ليس بسبب أن المسبوكات أمحن ، ولكن لما أن ثلاثة ، منها ما هو أقرب إلى الظهور : أحدها في المسبوك . والآخر في النار ، والثالث في اللامس ، وكلها متعاونة متقاربة . أما الذي في المسبوك ، فلأنه غليظ فيه تشبث ما ولزوجة وبطء انفصال ، فإذا لمس ذهب مع اللامس ولم يمكن أن يفارق إلا في زمان ذي قدر في نفسه بالقياس إلى زمان مفارقة اللامس النار ، وإن كان الحس لا يضبط ذلك الاختلاف ، لكن العقل والذهن يوجه . ومن شأن الفاعل الطبيعي أن يفعل في المتفعل في مدة أطول فعلا أكد وأحكم ، وأن يفعل الضعيف في مدة أطول ما لا يفعله القوي في مدة قصيرة . وأما الذي في النار ، فلأن النار المحسوسة إنما هي أجزاء من النار الحقيقية مع أجزاء من الأرض منصعدة متحركة ، واجتماعها على سبيل التجاور لا على سبيل الاتصال ، بل هي في أنفسها متفرقة ، ويختلطها الهواء تخلافا على سبيل التجدد ، فيكسر ما بداخله فيها من صرافة حرة ، لأنه أبرد منها ، ولأنه ليس ينفعل في تلك المجلة انفعالا يصير به ذرا محضا ،

- (١) لتسخن : التسخن د ، ب || لتبرد : التبرد د (١ - ٢) والقوة ... جوهره : ساقطة من د (٣) بمأسته : بمأسة ، د ، ص ، م (٤) المبرد : المبردة ب (٥) الجواهر : الجواهر - (٦) فلا تحترق : تحترق ط || المسبوكات : + والفعل ط || أو فعل : أو فعل ب : فلفعل د : ساقطة من ط || فيلم : فلم - (٧) فإنما : إنما : فإذا (٨) ونقول : نقول ص ، ط || المسبوكات : المسبوك ب ، د ، ص ، ط ، م || ما هو : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٩) أحدها : أحدها ب (١٠) متقاربة : ومتقاربة - (١١) ذهب : ذهب د || ولم يمكن : ولم يمكن د (١٢) النار : النار ، ص ، ط ، م (١٣) مدة : ساقطة من د (١٤) أكد : وآكد ب || في مدة : + أفضل م (١٦) واجتماعها : واجتماعها م (١٧) فيها : منها - د ، ص ، ط ، م (١٨) منها : منه م || ينفل : + منه م || في : من ص .

ومع ذلك فإنها سريعة الحركة في نفسها لا يكاد يبقى جزء منها مماسا لجزء من اليد زمانا يؤثر فيه تأثيرا محسوسا بل يتجدد ، فما لم تجتمع تأثيرات غير محسوسة كثيرة لا يؤدي إلى قدر محسوس وذلك في مدة لها قدر . وأما المسبوك ، فإن جوهره مجتمع متحد ثابت قائم بالاتصال ؛ وإذا كان كذلك كان ما يلاقى سطح اليد من المسبوك سطحاً واحداً مطابقاً بالكلية ، وما يلاقيه من النار المحسوسة سطوح صغار غالبة لما دوا بالقياس إليها .
 ٥ برد ، فيختلف بذلك التأثير ، إلا أن يبقى مدة تتوالى فيها المماسات فيكثر ويفعل كل سطح فيما يماسه فعلاً ، ثم يتسلط الفعل على ما هو عليه الأمر في الاستحالات الطبيعية .
 وأما النار المحقونة في مثل الكيران للحدادين فإنها أعظم تأثيراً فيما يماسه من المسبوكات وغيرها ، وأسرع مدة لاجتماعها وصراقتها . وأما الحال التي في اليد ، فلأن اليد قادرة على
 ١٠ قطع الهواء والنار والأجسام اللطيفة بأسرع حركة ، وليست قادرة على قطع المسبوك الكثيف بأسرع حركة ، لأن المقاومة للدفع والحرق في اللطيف قليل ، وفي الكثيف كثير ، ويكاد أن يكون هذا يسمى كثيفاً وذلك لطيفاً بسبب اختلافهما في هذا المعنى ، فلو كان المسبوك ليس الزج وأكثر تشبهاً لما يلامسه ، وليس أيضاً أشد اجتماعاً واتحاداً ، ثم كان قطعة في مدة أطول لمقاومته ، وكان ثابتاً لازماً غير هارب عن المماس ، لكفاه ذلك في جواز
 ١٥ أن يؤثر تأثيراً أشد من تأثير اللطيف بحسب نسب الأزمنة إذ كان ذا أثر في مثل زمان ملاقة اللطيف أثراً ما ، فإذا ضوعف الزمان أمكن أن يساويه في بعض الأضعاف ، وإذا زيد في الأضعاف أمكن أن يزيد عليه ، وربما لم يكن زمانه المضاعف مع عظم نسبته محسوس القدر لما تعرفه . ومن حق هذا الموضع أن يسطر بسطاً أكثر مما بسطناه ، لكنه

- (١) فإنها : فانه : د ، م || بجزء : بجزء : ح ، ص ، ط (٢) فا : فباط || لم : ساقطة من د
 (٤) وإذا : فإذا ب ، د ، ص ، ط ، م || ما يلاقى : + في ب (٥) بالكلية : بكيته : ب لكيته ب ، د ، ص ، م (٦) برد : مبرد : ح ، ص ، ط || ويفعل : أو يفعل ب ، ح ، ص ، ط ، م (٧) يماسه : يجامسه د || هو : ساقطة من ب || الطبيعية : + فيورد ط
 (٩) حل : ساقطة من ح ، د ، م (١٠) والأجسام : في الأجسام د : وفي الأجسام ب ، م ||
 بأسرع : أسرع ط (١٠-١١) وليست ... حركة : ساقطة من د (١٢) أن يكون : يكون د ، م || هذا : ساقطة من د || بسبب اختلافها : بسببه اختلاف د (١٥) نسب : نسبة د || إذا كان : إذا كان د : إذا كانا : ح ، ص ، ط || إذا أثر : إذا أثر ب ، ص ، م : ساقطة من د
 (١٦) الأضعاف : ساقطة من د (١٧) لم يكن : لم يكن ص || المضاعف : المضاف د || عظم : ساقطة من د
 (١٨) لكنه : ولكنه ب ، د .

أولى بالصناعة الطبيعية وإنما يجب أن نذكر هنا قدر ما تحل به الشبهة ويظهر وجهها ، ثم إن شاء مستقص أن يستقصي ذلك استقصاء من الأقوال المستقصاة في علم الطبيعة وخصوصا ما عسى يحده من جهتنا . فقد ظهر من جملة هذه التفصيلات الموضع الذي نظن فيه أنه يجوز أن يتساوى الفاعل والمنفعل فيه ، والموضع الذي يظن فيه أنه يجوز أن يزيد عليه ، والموضع الذي لا يجوز إلا أن يقصر عنه . وظهر في خلال ذلك أنه وإن كان كذلك فوجود المعنى من جهة نفس الوجود لا يتساوى فيه الفاعل والمنفعل إذا لم يكن فاعلا للمعنى بما هو وجود المعنى بالعرض كما بيناه .

ثم الفاعل والمبدأ الذي ليس منفعله مشاركا له في النوع ولا في المادة ، وإنما يشاركه بوجه ما في معنى الوجود ، وليس يمكن أن يعتبر فيه حال المعنى الذي له الوجود لأنهما ليسا يشتركان فيه ، فبقى فيه حال اعتبار الوجود نفسه ، وقد كان في سائر ذلك ما كان من التساوية والزائدة على المبدأ الفاعل إذا رجع إلى حال اعتبار الوجود كان المبدأ الفاعل غير مساو له لأن وجوده بنفسه ، ووجود المنفعل من حيث ذلك الارتفاع مستفاد منه .

ثم الوجود بما هو وجود لا يختلف في الشدة والضعف ، ولا يقبل الأقل والأقصى وإنما يختلف في مدة أحكام وهي : التقدم ، والتأخر ، والاستثناء والحاجة ، والوجوب والإمكان . أما في التقدم والتأخر ، فإن الوجود ، كما علمت ، للعلة أولا ، وللملول ثانيا . وأما الاستثناء والحاجة ، فقد علمت أن العلة لا تنفرد في الوجود إلى الملول ، بل يكون موجودا بذاته أو بعلة أخرى ، وهذا المعنى قريب من الأول وإن خالفه في الاعتبار .

(١) وإنما : وإنما - تخلل : تخلل م || الشبهة : قضية - ، الشبه د (٢) علم : العلم د (٣) جهتنا : جهتنا - ، ص (٤) ظن فيه أنه : ظن أنه ب ، - ، د ، ط ، م || أن يشارى الفاعل . . . أنه يجوز : ساقطة من ب ، د || يظن فيه أنه : يظن أنه - ، م (٥) لا يجوز إلا أن يقصر عنه : لا يقصر بجوز أن يقصر عنه م || ظهر : ظهر - (٦) فوجود المعنى : فوجود للمعنى د (٨) ولا في المادة : لاق المادة (٩) وليس : ليس ب ، - ، ص ، ط ، م (١٠) فبقى : فبقى - ، ص ، ط || ذلك : تلك - (١١) التساوية : التساوية ط || الفاعل : الفاعل ط بالفاعل د (١٢) مدة : ثلاثة - ، د ، ص ، ط ، م (١٣) أما في التقدم : فإن اعتبر التقدم د ، ص ، ط ، فإن اعتبر في التقدم - || فإن : كان - ، د ، ص ، ط (١٤) وأما الاستثناء : فأما الاستثناء د ، ط (١٥-١٦) والوجوب والإمكان . . . وأما الاستثناء والحاجة : ساقط من م .

وأما الوجوب والإمكان، فإنا نعلم أنه إن كانت صلة هي صلة لكل ما هو معلول فهي واجبة الوجود بالقياس إلى الكل من كل المعلولات وعلى الإطلاق، وإن كان علة للمعلول ما فهي واجبة الوجود بالقياس إلى ذلك المعلول، وذلك المعلول كيف كان فهو ممكن الوجود في نفسه.

وتلخيص هذا : هو أن المعلول هو في ذاته بحيث لا يجب له وجود، وإلا لوجب من دون علته إذا فرض واجبا لذاته وبحيث لا يتمتع له وجود، وإلا لما وجد بالعلة بذاته بذاته بلا شرط كون صلة له أو لا كون صلة له ممكنة الوجود، وإنما يجب لا محالة بالعلة.

ثم العلة كما قد تبين لا يجوز أن يجب بها، بل يكون إما واجبا بذاته وإما واجبا من شيء غيره، فإذا حصل له الوجوب به فحينئذ يصح أن يكون عنه وجوب غيره، فيكون المعلول باعتبار ذاته ممكنا وأما العلة فباعتبار ذاتها إما واجبا وإما ممكنا، فإن كان واجبا فوجوده أحق من وجود الممكن وإن كان ممكنا وليس يجب بالمعلول، والمعلول يجب به وبعد وجوبه، فتكون العلة إذا صار ذاتها واجبة لم يكن بالقياس إلى المعلول، والمعلول لا يصير ذاته واجبة إلا بالقياس إليها، فيكون إلى ذات العلة نظر قد وجب به لا يتناول ذات المعلول بل يكون به هو واجبا، والمعلول غير ملحوظ بعد، وذات المعلول لا تكون إلا ممكنة، ولا يجب إلا أن تلحظ مقيسة بالعلة، فيكون للعلة اختصاص بوجوب، ولا يكون للمعلول إلا الإمكان فقط عند ذلك الاختصاص، ويكون إذا كان للمعلول وجوب كان للعلة أولا وإلا لكانت العلة بعد ممكنة لم يجب وجودها ووجب وجود المعلول، فيكون وجب لاعت ذات العلة وهذا محال، فيكون للعلة وجوب باعتبار ذاته ومن حيث

- (١) فإنا نعلم : فإنك تعلم د، ص، ط || كانت : كان د || هي صلة : ساقطة من م || واجبة : واجب
(٢) من كل : مع د، ص، ط || وإن كان : فإن كانت د، ص، ط، وإن كانت م
(٣) واجبة : واجب د (٤) هو في ذاته : في ذاته ط (٥) من دون : مع دون د، ص، ط ||
إذا : إذ د، ص، ط، م (٦) ممكنة : ممكن د، ص، م (٧) بها : به ص || إما :
ساقطة من د، ص، ط (٨) فإذا : فإن ط || حينئذ يصح : حينئذ فصح م (٩) ذاتها : ذاته د، ص، ط، م
(١٠) فتكون : وتكون د (١١) واجبة : واجب د، ص، م || إليها : إليه د، ص، م
د، ص، م || نظر : فإن د، ط || وجب : وجبت ص : توجب ط (١٢) به : ساقطة د، ص، م
م (١٣) ممكنة : ممكن د، ص، م (١٤) ولا يكون : فلا يكون د، ص، م || إلا
الإمكان ... المعلول : ساقطة من د (١٥) لكانت : كانت د، م .

لم نضف إلى المعلول ، والمعلول بعد ثابت على مقتضى إمكانه إذ كانت العلة لا تجب عنه بل بذاته أو بإضافة إلى غيره لا إليه ، ومن حيث العلة غير مضافة إلى المعلول بعد. فالمعلول ليس يجب وجوده ، بل إنما يجب وجوده من حيث العلة مضافة إليه ، فتصير العلة ، لهذه المعاني الثلاثة ، أولى بالوجود من المعلول ، فالعلة أحق من المعلول ، ولأن الوجود المطلق إذا جعل وجود شيء صار حقيقيا. فبين أن المبدأ المعطى للحقيقة المشترك فيما أولى بالحقيقة ، فإذا صح أن ههنا مبدأ أولا هو المعطى لغيره الحقيقة ، صح أنه الحق بذاته ، وصح أن العلم به هو العلم بالحق مطلقا ، وإذا حصل العلم به كان العلم الحق مطلقا بالنحو الذي يقال للعلم حق ، وهو الذي بالقياس إلى المعلوم .

الفصل الرابع

(د) فصل

في الملل الأخرى العنصرية والصوربة والغائبة

فهذا ما قوله في المبدأ الفاعل ، ولشرح الآن القول في المبادئ الأخر . فاما
العنصر فهو الذي فيه قوة وجود الشيء ، فنقول : إن الشيء تكون له هذه الحالة مع شيء
آخر على وجوده :

فأما يكون كما ألوح إلى الكتابة ، وهو أنه مستعمل لقبول شيء يعرض له من غير تغيير فيه ولا زوال أمر كان له عنه .

(١) إذ : إذا - || لا تجب به : تجب لاحت ب ، ح ، د ، ط ، م (٢) الملول : ملول -
 || فالملول : والملول - م (٣) حقيبا : حيا ب ، ح : حقيقته ص ، ط || المعلى : المعلى - ||
 الحقيقة : الحقية ب ، ح ، ص || بالحقية : بالحقيقة - ح ، د ، ص ، ط ، م (٤) الحقيقة : الحقية ب ،
 ح ، ص || الحقية : طا (٥) بالحق : + حقيقة د || وإذا : فإذا ب ، ح ، ص ، ط || الحق :
 بالحق ب ، د ، ط (٦) بالقياس إلى المعلوم : بياس المعلوم : ب ، ح ، د ، ط ، م ؛ بقياس الملول ص
 (٧) فصل : الفصل الرابع ط ؛ ساطعة من د (٨) الأخرى : الأخر - ط (٩) المبدأ : مبدأ د
 || ونشرح : فنشرح - د ، ص ، ط ، م || المبادئ : مبادئ د (١٠) الشيء : شيء - ح ، د ، ص ، ط ، م
 (١١) آخر : ساطعة من ب (١٢) كالألوح : كالألوح د || تغير : تغير ص .

وتارة يكون كما للشعلة إلى الصنم ، وللصبي إلى الرجل ، وهو أنه مستند لقبول شيء بعرض له من غير أن يتغير من أحواله شيء ، إلا حركة في « أين » أو « كم » أو غير ذلك .

وتارة يكون كما للخشب إلى السرير ، فإنه يُنقصه بالنحت شيئا من جوهره .

- وتارة يكون مثل ما للأسود إلى الأبيض ، فإنه يستحيل ويفقد كیفيته من غير فساد جوهره .

وتارة يكون كالماء إلى الهواء ، فإنه إنما يكون الهواء عنه بأن يفسد .

وتارة يكون كاللحم إلى الحيوان ، فإنه يحتاج أن ينسلخ عن صور له انسلاخات حتى يستند لقبول صورة الحيوان . وكذلك الحصرم للتمر .

- ١٠. وتارة يكون كاللادة الأولى إلى الصورة ، فإنها مستعدة لقبولها متقومة بها بالفعل .

وتارة يكون مثل الهائلة إلى المعجون ، فإنه ليس عنه وحده يكون المعجون ، بل عنه وعن غيره فيكون قبل ذلك جزءا من أجزائه بالقوة .

وتارة يكون كالخشب والحجارة إلى البيت ، فإنه كالأول ، إلا أن الأول إنما يكون عنه المعجون بضرب من الاستحالة ، وهذا ليس فيه إلا التركيب . ومن هذا الجنس أيضا الآحاد للعدد ، وقد يجعل قوم المقدمات كذلك للنتيجة ، وذلك غلط . بل المقدمات كذلك لشكل القياس ، وأما النتيجة فليست صورة في المقدمات ، بل شيئا يلزم عنها ، كأن المقدمات تفعلها في النفس .

(١) وللصبي : والصبي = د ، ص ، م (٢) يتغير : يغير ، د || من : ساطعة من م (٤) كما : مثل ما ب (٥) ويفقد : ساطعة من ب ، د ، ط || كیفيته : كیفية له ب ، د ، م ؛ كیفيته له = ط (٧) كما : ساطعة من د || كالماء : كالماء ب || إلى : ساطعة من ب (٨) صور : صورة = ، ص ، ط || له : ساطعة من د (٩) لقبول صورة : لصورة ب ، د ، ص ، م || وكذلك : كذلك د || للتمر : للتمر د (١١) الهائلة : أهليج وقد تحذف الهزة عقار من الأدوية (تاج العروس) || عنه : منه ب ، د ، ص ، م || المعجون : المعجونة د (١٥) المقدمات : المتفدمات د (١٦) وأما : وأن د || ظهرت : ظهرت ب .

فصل هذه الأنحاء نجد الأشياء الحاملة للقوة ، فإنها إما أن تكون حاملة للقوة بوحدها أو بشركة غيرها .

فإن كانت بوحدها إنما لا يحتاج فيها أن يكون منها إلا إلى الخروج بالفعل لذلك فقط ، وهذا هو الذى بالحرى أن يسمى موضوعا بالقياس إلى ما هو فيه ، ويجب أن يكون لمثل هذا بنفسه بالفعل قوام ، فإنه إن لم يكن له قوام لم يميز أن يكون متبعا لقبول الحاصل فيه ، بل يجب أن يكون قائما بالفعل ، فإن كان إنما يصير قائما بما يحمله فقد كان فيه شئ يحمله قبل ما حله ثانيا به يقوم ، وإما أن يكون الثانى ليس مما يقوم به بل مضافا إليه أو يكون وروده يبطل ما كان بقيمه قبله فيكون قد استحال ، وقد فرضناه لم يستحل . فهذا قسم . وأما إن كان يحتاج إلى زيادة شئ ، فإما أن يكون إلى حركة فقط ، إما مكانية وإما حركة كيفية أو حركة كمية أو وضعية أو جوهرية ، وإما إلى قوات أمر آخر من جوهره من كم أو كيف أو غير ذلك .

وأما الذى يكون بمشاركة غيره فيكون لا محالة فيه اجتماع وتركيب ، فإما أن يكون تركيب من اجتماع فقط ، وإما أن يكون مع ذلك استعالة في الكيف . وكل ما فيه تغير فإما أن ينتهى إلى الغاية بتغير واحد ، أو بتغيرات كثيرة . وقد جرت العادة بأن يسمى الذى يكون الكون منه بالتركيب وهو فى الشئ أسطقساً ، وهو الذى ينحل إليه أخيرا ، فإن كان جسمانيا فهو أصغر ما ينتهى إليه القاسم فى القسمة إلى المختلقات الموصورة الموجودة فيه وقد حد بأنه الذى منه ومن غيره تركيب الشئ وهو فيه بالذات ولا ينقسم بالصورة .

(٣) ألا يحتاج : أن يكون يحتاج د (٤) لمثل : بمثل - (٥) متبعا : متبعا ، - ، د ، م ، || لقبول : لخصول ، - ، م ، + وحول م (٧) شئ : + بقوله د || يقوم : يقوم د ، ص ، ط || وإما : فإما د ، ص ، ط ، م (٨) أو يكون : ويكون د || وقد فرضناه : وفرضناه ، د ، م (٩) إن كان : كان - ، ص ، ط || إما : ساطعة د ، - ، ص ، ط ، م (١٠) أمر : ساطعة م || آخر من : آخر عرض د ، ص : آخر من - ، ط (١٠ - ١١) آخر من جوهره : آخر عرض بمرة م (١١) أركيف : ساطع م ، د ، م || ذلك : + عرض مرة من كم أو غير ذلك د (١٣) تغير : تغير د (١٥) منه : + يتغير || أخيرا : أجزاء د (١٦) أصغر : أصغر د || الصورة : الصورة - ، د ، ص ، ط ، م (١٧) تركيب : تركيب د ، - ، ص ، ط .

ومن رأى أن الأشياء إنما تتكون من الأجناس والفصول جعلها الاسطغسات الأولى ،
وخصوصا الواحد والهووية فقد جعلوها أولى المبادئ بالمبدئية ، لأنها أشدها كلية وجنسية .
ولو أنصفوا لعلموا أن القوام بالذات إنما هو للأشخاص ، فما يليها أولى بأن يكون جواهر
وقائعات بأنفسها ، وأنها أولى بالوجود أيضا .

ولنعد إلى أمر العنصر فنقول : قد جرت العادة في مواضع بأن يقال : إن الشيء كان
عن العنصر في مواضع ، ولم يجر في مواضع ، فإنه يقال : إنه كان من الخشب باب ،
ولا يقال : كان من الإنسان كاتب . وأن ينسب الكائن إلى الموضوع في مواضع ، وأن
لا ينسب في مواضع ، فيقال ، تارة ، إن هذا باب خشبي ، ولا يقال : إن هذا كاتب
إنساني . فاما الأول ، فإذا وجدوا الموضوع لم يتحرك إليه ألبة ولم يتغير في قبول الشيء ،
فإنهم حينئذ لا يقولون إنه كان عنه ، بل إنما يقولون دائما إنه كان عن العدم ، كما يقولون
عن غير الكاتب . وإذا تغير وخصوصا فيما لا يجدون للعدم منه اسما ، فيقولون : كان عن
غير الموضوع . وأما بالنسبة إلى الموضوع فإنما يستعمل في الأكثر إذا كان الموضوع قد
يصلح غيره للصورة . وأما الصورة فلا ينسب إليها ، ولا يقال كان منها ، إنما يشتق منها
الاسم ، والموضوع قد يكون مشتركا للكل وقد يكون مشتركا لعدة أمور ، مثل العصير
للغل والنخمر والطلا والرُّب وغير ذلك .

وكل عنصر فإنه من حيث هو عنصر ، إنما له القبول فقط ، وأما حصول الصورة
فله من غيره ، وما كان من العناصر أو القوابل مبدءا للحركة إلى الأثر موجود في نفسه

(١) تتكون : تكون ط (٢) أشدها : أشد ، د ، ط (٣) ولو : فلو - د ، د ، ص (٤) بالوجود :
بالوحدة ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) أمر العنصر : الأمر العنصري د || في مواضع : ساقطة من ب
|| بأن : أن ب ، د ، م (٦) عن العنصر في مواضع : عن العنصر د ، م || ولم يجر في مواضع : ولم يجر - ح ، ص
(٧) ولا يقال كان : ولا يقال م (٧) الموضوع في مواضع : الموضوع م (٨) تارة : فاقصة
من ط (٩) وجدوا الموضوع : وجدوا الموضوع ب || إليه : ساقطة من ب ، ح ، د ، م
(١٠) حينئذ : ساقطة من ب ، م (١١) للعدم : للعدم ب || منه : فيه ب ، ح ، ص ، ط
(١٢) غير : ساقطة من م || بالنسبة : النسبة ب ، د ، ص ، ط ، م (١٣) للصورة : للصورة د
(١٤) والموضوع قد : والموضوع وقد || العصير : العصير (١٥) وازب : والازب ب ط
(الرُّب ما يطبخ من النمر - تاج العروس) (١٧) أو : "و" - ح ، ص ، ط .

ظن أنه متحرك إليه بنفسه ، وليس كذلك . فقد تبين لنا في مواضع أخرى أنه لا يجوز أن يكون شيء واحد فاعلا وقابلا لشيء واحد من غير أن يقبضاً ذاته ، لكن العنصر إذا كان مبدأ حركته فيه بذاته كان متحركاً عن الطبيعة : وكان ما يكون منه طبيعياً ، وإذا كان مبدأ الحركة فيه من خارج ولم يكن له أن يتحرك إلى ذلك الكمال من نفسه كان ما يكون منه صناعياً أو جارياً مجراه ، فهذا جعل ما نقوله في العنصر .

وأما الصورة فنقول : قد يقال صورة لكل معنى بالفعل يصلح أن يفعل حتى تكون الجواهر المفارقة صوراً بهذا المعنى .

ويقال صورة لكل هيئة وفعل يكون في قابل وحداني أو بالتركيب حتى تكون الحركات والأعراض صوراً . ويقال صورة لما تقوم به المادة بالفعل فلا تكون حينئذ الجواهر العقلية والأعراض صوراً . ويقال صورة لما تكمل به المادة وإن لم تكن متقومة بها بالفعل ، مثل الصورة وما يتحرك بها إليها بالطبع ، ويقال صورة خاصة لما يحدث في المواد بالصناعة من الأشكال وغيرها . ويقال صورة لنوع الشيء ولجنسه ولفصله ولجميع ذلك . وتكون كلية الكلى صورة للأجزاء أيضاً ، والصورة قد تكون نافصة كالحركة وقد تكون نامة كالتربيع والتدوير .

وقد علمت أن الشيء الواحد يكون صورة وغاية ومبدأ فاعلياً من وجوه مختلفة . وفي الصناعة أيضاً ، فإن الصناعة هي صورة المصنوع في النفس ، فإن البناء في نفسه صورة الحركة إلى صورة البيت ، وذلك هو المبدأ الذي يصدر عنه حصول الصورة في مادة البيت ، وكذلك الصحة هي صورة البرء ، ومعرفة العلاج هي صورة الإبراء . والفاعل الناقص يحتاج إلى حركة وآلات حتى يصدر مافي نفسه محصلاً في المادة ،

(١) كذلك : ذلك د || فقد : ف د ب ، ح ، د ، م || تين : ي نين م || لا : ك ح - (٣ - ٤) حركته فيه بذاته ... مبدأ الحركة : ساطعة من م (٤) فيه : ساطعة من د || ولم يكن : وأن لم يكن م || من نفسه : بنفسه د ، م ، ط ، م (٨) ويقال : وقد يقال ب ، ح ، م ، ط || أو بالتركيب : وبالتركيب د (٩) تنقوم : تكمل مقومة د (١١) الصورة : الصحة ب ، ح ، م ، ط ، م || بها : ساطعة من ب ، ح ، م ، ط ، م (١٢) ويقال : أو يقال ب || الشيء : شيء ب (١٣) للأجزاء : في الأجزاء ب ، ح ، د ، م ، ط ، م (١٤) كالحركة : كحركة د (١٦) فإن الصناعة : ساطعة من ب (١٨) هي : هو : د ، م (١٩) والفاعل : فالفاعل ح || والآلات : والآلات ح ، م .

والكامل فإن الصورة التى فى ذاته يتبعها وجود الصورة فى مادتها ويشبه أن تكون الأمور الطبيعية صورها عند العلل المتقدمة للطبيعة بنوع، وعند الطبيعة على طريق التسخير بنوع، وأنت تعلم هذا بعد .

وأما الغاية فهى ما لأجله يكون الشيء ، وقد علمت فيما سلف ، وقد تكون الغاية فى بعض الأشياء فى نفس الفاعل فقط كالفرح بالغلبة، وقد تكون الغاية فى بعض الأشياء فى شيء غير الفاعل ، وذلك تارة فى الموضوع مثل غايات الحركات التى تصدر عن روية أو طبيعة ، وتارة فى شيء ثالث كمن يفعل شيئاً ليرضى به فلان ، فيكون رضاء فلان غاية خارجة عن الفاعل والقابل، وإن كان الفرح بذلك الرضى أيضاً غاية أخرى. ومن الغايات التشبه بشيء آخر، والمتشبه به من حيث هو متشوق إليه غاية ، والتشبه نفسه أيضاً غاية.

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

فى إثبات الغاية وحل شكوك قيلت فى إبطالها، والفرق بين الغاية وبين الضرورى وتعريف الوجه الذى تتقدم به الغاية على سائر العلل والوجه الذى تتأخر به

فنقول : إنه قد بان ، مما سلف لنا من القول ، أن كل معلول فله مبدأ ، وكل حادث فله مادة وله صورة ، ولم يتبين بعد أن كل تحريك فله غاية ما ، فإن ههنا ما هو عبث، وههنا ما هو اتفاق، وأيضاً ههنا مثل حركة الفلك ، فإن لا غاية لها فى ظاهر الأمر،

(١) وجود : وجوه = د ، ص ، ط (٥) الأشياء : + أقص ط || فى نفس الفاعل ...
الأشياء ساقطة من م (٧) أو طبيعة : والبيعة م || فيكون : فلان ص : يكون ب ، د
(٩) والمتشبه : والتشبه ط || هو : + إليه د || إليه : + هو ب ، د ، ص (٨ - ٩) ومن الغايات ...
إليه غاية : ساقطة من م (١١) فصل : الفصل الخامس ط ؛ ساقطة من د (١٤) بما :
فهاب ، د ، ص ، م (١٥) فإن : وإن ط (١٦) لها : ساقطة من د .

والكون والفساد لا غاية لهما في ظاهر الظن . ثم لقائل أن يقول : قد يجوز أن يكون لكل غاية غاية ، كما يكون لكل ابتداء ابتداء ، فلا يكون بالحقيقة غاية وتمام ، لأن الغاية بالحقيقة ما يسكن لديه ، وقد نجد أشياء هي غايات ولها غايات أخرى إلى غير النهاية ، فإن ههنا أشياء يظن أنها غايات ولا تنهاى ، كتأنيج تترادف عن القياسات ولا تنهاى . ثم لقائل أن يقول : لترك أن الغاية موجودة لكل فعل ، فلم جعلت علة متقدمة وهي بالحقيقة معلولة الملل كلها ؟ وما يليق أن نتكلم فيه بعد حل هذه الشبهة أنه هل الغاية والخير شيء واحد أم يختلف ؟ وإيضاً ما الفرق بين الجود والخيرية ؟ فنقول :

أما الشك الأول المنسوب إلى الاتفاق والعبث فنحلّه ونقول : أما حال الاتفاق وأنه غاية ما فقد فرغ منه في الطبعيات . وأما بيان أمر العبث فيجب أن نعرف أن كل حركة إرادية فلها مبدأ قريب ، ومبدأ بعيد ، ومبدأ أبعد . فالمبدأ القريب هو القوة المحركة التي في عضلة العضو ، والمبدأ الذي يليه هو الإجماع من القوة الشوقية ، والأبعد من ذلك هو التخيل أو التفكير . فإذا ارتسم في التخيل أو في الفكر النطق صورة ما ، فتحركت القوة الشوقية إلى الإجماع ، خدمتها القوة المحركة التي في الأعضاء ، وربما كانت الصورة المرسمة في التخيل أو الفكر هي نفس الغاية التي تنتهي إليها الحركة ، وربما كانت شيئاً غير ذلك ، إلا أنه لا يتوصل إليه إلا بالحركة إلى ما تنتهي إليه الحركة ، أو تدمر عليه الحركة .

مثال الأول : أن الإنسان ربما يخرج عن المقام في موضع ما ، وتخيل في نفسه صورة موضع آخر ، فاشتاق إلى المقام فيه ، فتحرك نحوه ، فانتبه حركته إليه ، فكان مثاقفة نفس ما انتهى إليه تحريك القوى المحركة للمضلة .

(١) يجوز أن : + به ب (٢) كما يكون لكل : كالكل ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) حلة : ملته ، ص ، ط (٦) معلولة : معلود || وما : وما م || الشبهة : الشبه ، د ، ص ، ط (٧) يختلف : يختلف ب ، ح ، ص ، ط ، م || فنقول : + الآن ، د ، ص ، ط ، م (٨) ونقول : + الآن ، ص ، ط ، م (٩) مبدأ : + ومبدأ أبعد ، ص ، ط (١٠) أو التفكير : والفكر ب || الفكر : ساطعة من ط || النطق : المنطق د (١١) فتحركت : للحركة ب ، ح ، د ، ص ، م (١٢) أو : أو ب ، ح ، د ، ص ، م || الفكر : التفكير د (١٣) وتخيل : وتخيل د (١٤) أو : أو ب ، ح ، د ، ص ، م || فانتبه : وانتبه ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م .

ومثال الثاني : أن الإنسان قد يتخيل في نفسه صورة لقائه لصديق له ، فيشتاقه ، فيتحرك الى المكان الذي يقدر مصادفته فيه ، فتنتهي حركته الى ذلك المكان ، ولا تكون نفس ما انتهت إليه حركته نفس المتشوق الأول الذي نزع إليه بل معنى آخر ، لكن المتشوق يتبعه ، ويحصل بعده ، وهو لقاء الصديق .

- ٥ فقد عرفت هذين القسمين ، وتبين لك من ذلك بأدنى تأمل أن الغاية التي تنتهي إليها الحركة في كل حال من حيث هي غاية حركة ، هي غاية أولى حقيقية للقوة الفاعلة المحركة التي في الأعضاء ، وليس للقوة المحركة التي في الأعضاء غاية غيرها ، لكنه ربما كان للقوة التي قبلها غاية غيرها ، فليس يجب دائماً أن يكون ذلك الأمر غاية أولى للقوة الشوقية : تخيلية كانت أو فكرية ، ولا أيضاً دائماً يجب أن لا يكون ، بل ربما كان ، وربما لم يكن ، كما قد تبين لك في التاليين .

١٠ أما الأول منهما فكانت الغاية فيهما واحدة ، وأما الثاني فكانت مختلفة .

- والقوة المحركة التي في الأعضاء مبدأ حركة لا محالة ، والقوة الشوقية أيضاً مبدأ أول لتلك الحركة ، فإنه لا يمكن أن تكون حركة نفسانية لا عن شوق ألبتة ، لأن الشيء الذي لا تنبثق إليه القوة ثم تنبثق إليه انبعاثاً نفسانياً يكون بتشوق نفساني لا محالة قد حدث بعد ما لم يكن . فإذاً كل حركة نفسانية مبدؤها الأقرب قوة محركة في عضل الأعضاء ، ١٥ ومبدؤها الذي يليه شوق ، والشوق — كما علم في علم كتاب النفس — تابع لتخيل أو فكر لا محالة ، فيكون المبدأ الأبعد تخيلاً أو فكراً .

فإذاً ههنا مبادئ للحركات النفسانية .

منها واجبة بأعيانها ضرورة .

(٣) المتشوق (الأول) : المتشوق || نزع : يتزعج بـ ، د ، د (٤) ويحصل : أو يحصل بـ ، د ، د : أن يحصل من || وهو : هود (٦) حركة : وحركة || الفاعلة : الفاعلية بـ ، د ، د ، م || الحركة : لمركم (٧) كان : كانت بـ ، د ، د ، د ، م (١١) فيها : غياط (١٤) يشوق : يشوق : لشوق بـ ، م : يشوق بـ ، م (١٥) فإذاً : فإن || نفسانية : + فيكون بـ ، د ، م ، م (١٦) علم : علمت || كتاب : سافطة من م (١٨) لحركات : لمركم بـ ، د ، د ، م ، م .

ومنها غير واجبة بأعيانها ضرورة ،

وواجبة ضرورة : هي القوى المحركة في الأعضاء ، والقوة الشوقية .

وغير الواجبة : هي التخيل والفكر ، فإنه ليس يجب لا محالة أن يكون تخيل ولا فكر أو فكر ولا تخيل ولكل مبدأ حركة غاية لا محالة والمبدأ الذي لا بد منه في الحركة الإرادية له غاية لا بد منها ، والمبدأ الذي منه بد قد توجد الحركة خالية عن غايته ، فإن اتفق أن ينطبق المبدأ الأقرب - وهو القوة المحركة - والمبدءان اللذان بعده - أعني الشوقية مع التخيل أو الشوقية مع الفكرية - كانت نهاية الحركة هي الغاية للبادئ كلها ، وكان ذلك غير عبث لا محالة .

وإن اتفق أن يختلف ، أعني أن لا يكون ما هو الغاية الذاتية للقوة المحركة غاية ، ذاتية للقوة الشوقية ، وجب ضرورة أن يكون للقوة الشوقية غاية أخرى بعد الغاية التي في القوة المحركة ، وذلك لأننا قد أوضحنا أن الحركة الإرادية لا تكون بلا شوق وكل ما هو شوق فهو شوق لشيء ، وإذا لم يكن لمنتهى الحركة كان لشيء آخر غير لا محالة ، وإذا كان ذلك شيء يراد لأجله الحركة فيجب أن يكون بعد انتهاء الحركة .

وكل نهاية تنتهي إليها الحركة أو تحصل بعد نهاية الحركة ، ويكون الشوق التخيل وفكر قد تطابقا عليهما ، فين أنها غاية إرادية ، وليست بعث البتة ، وكل نهاية تنتهي إليها الحركة وتكون هي بعينها الغاية المنشوقة المتخيلة ولا تكون المدة : وبقية بمسب الفكرة ، فهي التي تسمى العيث .

وكل غاية ليست هي نهاية الحركة ومبدؤها تشوق تخيل غير فكري ، فلا يغلو : إما أن يكون التخيل وحده هو المبدأ لحركة الشوق .

(٢) هي : هوب (٣) والفكر : والتفكر - (٤) ولكل : فكل - ط (٥) والمبدأ : فالمبدأ : + الأولد ، ط (٦) ينطبق : ساطعة من د (٧) الفكرية : الفكرة ب ، م (٩) أن لا يكون : أن ما لا يكون م (١٢) فهو شوق : فتشوق د || لشيء : بشي ط || وإذا : إذا د (١٣) انتهاء الحركة : + نهاية د (١٤) وكل : فكل م || إليها : إليه م || الحركة : + وكون انتهاء الحركة ب (١٥) قد تطابقا : والتطابق د || طليا : طليه م ، م || وليست : وليس د (١٦) إليها : إليه د || المتخيلة : التخيلية ب ، د ، م ، ط ، م || المنشوقة (الثانية) : المنشوقة ب ، د ، م (١٨) يغلو : يختلف م ، م ، ط (١٩) المبدأ : مبدأ م || الشوق : المنشوق د .

أو التخيل مع طبيعة أو مزاج مثل التنفس أو حركة المريض .

أو التخيل مع خلق وملكة نفسانية داهية إلى ذلك الفعل بلا روية .

فإن كان التخيل وحده هو المبدأ للشوق سمي ذلك الفعل جزافا ، ولم يسم عبثا .

وإن كان تخيل مع طبيعة مثل التنفس ، سمي ذلك الفعل قصداً ضرورياً أو طبعياً .

وإن كان تخيل مع خلق وملكة نفسانية سمي ذلك الفعل عادة ، لأن الخلق إنما يتقرر باستعمال الأفعال ، فما يكون بعد الخلق يكون عادة لا محالة .

وإذا كانت الغاية التي للقوة المحركة وهي نهاية الحركة موجودة ولم توجد الغاية الأخرى التي بعدها وينحو التشوق وهي غاية الشوق فيسمى ذلك الفعل باطلاً ، كنـصل في المكان الذي قدر فيه مصادفة الصديق ولم يصادفه هناك ، فسَمِيَ فعله باطلاً بالقياس إلى القوة المتشوقة دون القوة المحركة وبالقياس إلى الغاية الأولى دون الغاية الثانية .

وإذا تقررَت هذه المقدمات فنقول : قول من يقول إن العبث فعل من غير غاية ألبتة هو قول كاذب .

وقول القائل أيضاً إن العبث فعل من غير غاية ألبتة هي خير أو مظنونٌ خيراً ، هو قول كاذب .

أما الأول فإن الفعل إنما يكون بلا غاية إذا لم يكن له غاية بالقياس إلى ما هو مبدأ حركته ، لا بالقياس إلى ما ليس مبدأ حركته ، وإلى أي شيء اتفق . وما مثل به في الشك من اللعب بالحيلة ، فبدأ حركته القريبة هو القوة التي في العضلة ، والذي قبله

(٢) وملكة : أو ملكة حـ ، د ، ص ، م (٤) وإن : فإن ب ، ط || تخيل : التخيل د

(٥) قصداً ضرورياً . . . ذلك الفعل : ساقطة من م (٦) الأفعال فـ : الاتعمال فإنما م

(٧) التي : ساقطة من ط (٨) وينحو : وينحوا ب ، د ، ص ، ط ، م || التشوق : بالتشوق

ب ، م || الشوق : التشوق ب ، د ، ط ، م || فسي : فيسي حـ (١١) وإذا : فإذا

حـ ، ط : فإذا ب || قول من يقول : قول القائل حـ ، د ، ص : القائل م || هو : فهو ب (١٣) أيضاً :

ساقطة من بـ || هي : هو ط || هو : وهو ص (١٢—١٣) قول كاذب . . . ألبتة هي : ساقطة من م

(١٧) من : في ط (١٧) حركته : الحركة د || القريبة : القريب ص .

تتوق تخيل بلا فكر ، وليس مبدؤه فكراً ألبتة ، فليس فيه غاية فكرية ، وقد حصلت فيه الغاية التي للتتوق التخيلى وللغوة المحركة ، فين^ك أن هذا الفعل بحسب مبدئه المحرك ، مته إلى غاية ، وأنه إنما لا يتحرك إلى غاية بحسب ما ليس مبدؤه المحرك .

ولا يجب أن يظن أن هذا يصدر لا عن شوق تخيل ، فإن كل فعل نفساني كان بعد ما لم يكن ، فهناك شوق ما لا محالة ، وطلب نفساني ، وذلك مع تخيل ما ، إلا أن ذلك التخييل ربما كان غير ثابت بل سريع البطلان ، أو كان ثابتاً ولكن لم يشعر به ، فليس كل من تخيل شيئاً يشعر مع ذلك ويحكم أنه قد تخيل ؛ وذلك لأن التخييل غير الشعور بأنه قد تخيل . وهذا ظاهر ، ولو كان كل تخيل يتبعه شعور بالتخييل لذهب الأمر إلى غير النهاية .

وأما الثانى فلأن لانبعث هذا الشوق علة ما لا محالة : إما عادة ، وإما منجر عن هيئة وإرادة انتقال إلى هيئة أخرى ، وإما حرص من القوى المحركة والحسة على أن يتجدد لها فعل تحريك وإحساس .

والعادة لذينة ، والانتقال عن الملل لذيد ، والحرص على الفعل الجليل لذيد ، أعنى بحسب القوة الحيوانية والتخيلية . واللذة هي الخير الحسى ، والتخييل ، والحيوانى ، بالحقيقة وهى المظنونة خيراً ، بحسب الخير الإنسانى فإذا كان المبدأ تخيلاً حيوانياً فيكون خيره لا محالة خيراً تخيلاً حيوانياً فليس إذن هذا الفعل خالياً عن خير بحسبه ، وإن لم يكن خيراً حقيقياً أى بحسب العقل ثم وراء هذا طلل لتخصيص هيئة دون هيئة من الحركات جزئية لا تضبط .

وأما الشك الذى يليه فيكتشف بأن نعرف الفرق بين الغاية بالذات وبين الضرورى الذى هو أحد الغايات التى بالمرض . والفرق بينهما أن الغاية بالذات هى الغاية التى تطلب لذاتها ، والضرورى أحد ثلاثة أمور .

- (١) نفس : فليست بـ ، د ، ص ، ط ، م (٢) للتشوق : الشوق ص (٤) تخيل :
 + ألبتة - د ، ص ، ط ، م (٧) قد تخيل : قد يتخيل د (١٠) القوى : القوة -
 (١١) لها : بها ط || وإحساس : أو إحساس - د ، ص ، ط ، م (١٢) الخير : + من ط
 (١٤) تخيلاً : تخيلاً ب ، م : تخيلاً - د ، ص ، ط (١٥) خيره : خيره || تخيلاً : تخيلاً ب ، د ، ص ،
 ط ، م (١٦) دون هيئة : ساقط من د (١٨) فيكتشف : فيكتشف د || بين : من ب .

إما أمر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية على أنه حلة للغاية بوجه ، مثل صلاحية الحديد حتى يتم القطع به .

وإما أمر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية لا على أنه حلة للغاية ، بل على أنه أمر لازم للعلة ، مثل أنه لا بد من أن يكون جسم أدكن حتى يتم القطع به ، وإنما لم يكن بد من جسم أدكن لا لدكته ، لكن لأنه كان لازماً للحديد الذى لا بد منه .

وإما أمر لا بد من وجوده لازماً للعلة الغائية نفسها ، مثل أن العلة الغائية فى الترويج مثلاً التوليد ، ثم التوليد يتبعه حب الولد ويلزمه ، لأن الترويج كان لأجله . فهذه كلها ظايات بالعرض الضرورى ، لا العرض الاتفاقى . وقد علمت الغايات المرضية الاتفاقية فى موضع آخر .

- واعلم أن وجود مبادئ الشر فى الطبيعة ، هو من القسم الثانى من هذه الأقسام ، فإنه مثلاً لما كان يجب فى الغاية الإلهية — التى هى الجود — أن يؤتى كل ممكن الوجود وجوده الخيرى ، وكان الوجود الذى للمركبات من العناصر ، وكان لا يمكن أن تكون المركبات إلا من العناصر وكان لا يمكن أن تكون العناصر لها إلا الأرض والماء والنار والهواء ، وكان لا يمكن أن تكون النار على الجهة المؤدية إلى الغاية الخيرية المقصودة بها إلا أن تكون محرقة مفرقة ، لزم ذلك ضرورة أن يكون بحيث تضر الصالحين وتفسد كثيراً من المركبات .

وكأننا قد خرجنا عن غرضنا ، فلنعد إليه ، ولنجب عن الشك المورد فنقول :

أما أشخاص الكائنات الغير المنتهية فليست هى بظايات ذاتية فى الطبيعة ، ولكن الغايات

(٣) للناية : ساقطة من د ، م || أمر (الثانية) : ساقطة من ص ، م (٥) لدكته : دلالة م
(٦) قلعة : للطل ط || قسماً : بنفسها ، د ، ص ، م || فى : + أمر ب ، د ، ص ، ط ، م
(٧) مثلاً : مثلاً د || التوليد : للتوليد ب || ثم التوليد : ساقطة من م || لأن : لا أن ب ، م : أن د :
لا لأن ، ص || هذه : وهذه ب (٨) ولد : قد ب ، د ، ص ، م || الاتفاقية : والاتفاقية ، د ، ط
(٩) موضع : مواضع د (١١) الناية : الناية ص ، ط ، م || التى هى : والذى هو د || يؤتى : يؤتى د ؛
يعطى م || الوجود : + الخيرى ب ، د ، ص ، ط ، م (١٢) الخيرى : ساقطة من م || وكان : + منها
مبدأ د ، ط ، + مبدأ د ، ص ، ط ، + مبدأ د ، ط ، م (١٣-١٢) المركبات :
لا يمكن أن تكون : ساقطة من ب (١٤) الجهة : جهة د (١٦) وكأننا : فكاناد || ولنجب :
ولنبحث ب ، د (١٧) الغايات : الناية ب ، د ، م .

لهذا تارة هي مثلا أن يوجد الجوهر الذي هو الإنسان أو الفرس أو النحلة ، وأن يكون هذا الوجود وجوداً دائماً ثابتاً ، وكان هذا ممتنعاً في الشخص الواحد المشار إليه ، لأن كل كائن يلزمه ضرورة الفساد ، وأعني الكائنات من الهوى البشرية ، ولما امتنع في الشخص استنبق بالنوع ، فالفرض الأول إذن هو بقاء الطبيعة الإنسانية مثلا ، أو غيرها ، أو شخص منتشر غير معين ، وهو الملة التامة لفعل الطبيعة الكلية ؛ وهو واحد ، لكن هذا الواحد لا بد له في حصوله باقياً من أن يكون أشخاص بعد أشخاص بلا نهاية ، فيكون لا تنامي الأشخاص بالعدد فرضاً على المعنى الضروري من القسم الأول ، لا مل أنه عرض بنفسه ، لأنه لو أمكن أن يبقى الإنسان دائماً كما تبقى الشمس والقمر لما احتج إلى التوالد والتكاثر بالنسل .

١٠ على أنه وإن سلمنا أن الفرض لا تنامي الأشخاص كان لا تنامي الأشخاص غير معنى كل شخص ، وإنما يذهب بلا نهاية شخص بعد شخص ، لا لانهاء بعد لا تناء ؛ فإذا الغاية بالحقيقة ههنا موجودة ، وهي وجود شخص منتشر ، أولاً تنامي الأشخاص ثم الشخص الذي يؤدي إلى شخص آخر إلى ثالث إلى رابع ليس هو بمبته غاية للطبيعة الكلية ؛ بل للطبيعة الجزئية فذ هي غاية للطبيعة الجزئية فليس غيرها بعدها فرضاً وغاية لتلك الطبيعة الجزئية التي هي غايتها .

(١) هي : هوب || أو الفرس : والفرس د (٢) وكان : فكان - ، د ، ط ، م (٣) وأعني : أعني ، د ، ص ، ط ، م || البشرية : البشريات ط (٤) معين : معين م (٥) يكون : + له - ، ص ، ط (٦) المعنى : معنى م ، ص (٨) والقمر : والفلك ب || والقمر لما احتج : ساطع من د (٩) لا تنامي الأشخاص : كان لا تنامي الأشخاص - || كان لا تنامي الأشخاص : ولا تنامي الأشخاص معنى - ، م || الأشخاص : + معنى د ، ص (١٠) بعد شخص : ساطع من م (١١) بالحقيقة : لا الحقيقة ص : ساطع من د ، ص ، ط || موجودة : + بالحقيقة ط (١٢-١١) إذن الغاية . . . شخص منتشر : ساطع من د ، م (١٣) الطبيعة : الطبيعة م (١٤) الطبيعة : الطبيعة || غاية الطبيعة : غاية الطبيعة د || "فإن غاية الطبيعة الجزئية" : ساطع من ص || وغاية : أربعة ب .

وأعنى بالطبيعة الجزئية القوة الخاصة بالتدبير بشخص واحد .

وأعنى بالطبيعة الكلية القوة القابضة من جواهر السماوات كشيء واحد وهي المدبرة لكلية ما في الكون . وأنت تعلم هذه كلها بعد هذا

وأما الحركة الداهية إلى غير النهاية فإنها واحدة بالاتصال كما علمت في الطبيعيات .

- وأيضاً فإن الغرض في تلك الحركة ليس هو نفس الحركة بما هي هذه الحركة ، بل الغرض هـ هناك الدوام الذي نصفه بعد ، وهذا الدوام معنى واحد إلا أنه متعلق الوجود بأشياء لنسلم أن مددها بغير نهاية .

وأما حديث المقدمات والنتيجة ، فيجب أن يعلم أن المراد بقولنا : إن العلة الغائية تنهاى وتقف ، أن العلة الغائية التي بحسب فاعل واحد وفعل واحد تنهاى ، ولا يجوز أن يكون فاعل طبيعي أو اختياري يفعل فعلاً يروم به بعينه غاية بعد غاية من غير أن يقف عند نهاية . ١٠

وأما المبدأ الواحد إذا كان قد يصدر عنه فعل بعد فعل ، ويصير بحسب كل فعل فاعلاً غير الفاعل الذي كان بحسب الفعل الآخر ، وإن لم يكن بالذات والموضوع غيره ، فيجوز أن تتكرر غاياته ويكون له بحسب كل كون منه فاعلاً غاية أخرى ، وإن جاز أن يعتبر له كونه فاعلاً بعد كونه فاعلاً إلى غير النهاية ، كانت غاياته بغير نهاية .

- ثم النتيجة هي صلة غاية تامة للقياس الذي يكون على مطلوب محدود ، وكل تركيب ١٥ قياس فعل مبتدأ ، وللنفس بحسب كل قياس فعل مستأنف يصدر عنه استحقاق أن يقال له فاعل مستأنف ، وفي كل واحد من -مرات كونه فاعلاً غاية محدودة بعينها لا يجوز أن تكون داهية إلى غير النهاية إذ لكل قياس واحد نتيجة واحدة لا محالة .

(١) التدبير : للتدبير || بشخص واحد : بالشخص الواحد ، د ، د ، ص ، ط
(١-٢) بالطبيعة الجزئية . . . وأعنى : ساقطة من م (٢) بالطبيعة : طبيعة د || من : ف ، ب ، د ، ط ، م
|| وهي المدبرة : والمدبرة ب ، م : هي المدبرة ط (٣) لكلية ما : الكلية ب ، د ، ط
|| وأنت : فأنت د || كلها : ب ، م ، د ، ص ، ط ، م (٤) فإنها : فإنه د
(٨) بقولنا : في قولنا ب ، ص ، م (٩) بحسب : غلب ص ، ط (١٣) تتكرر : تكثر م : تتكرر ب ، ص || فاعلاً : ب ، وغيره ط (١٤) غاياته : غايته ب (١٥) غاية : ساقطة من ب ، د ، ص ، م || للقياس : القياس ط (١٦) فعل : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (١٧) له : لها ب ، د ، ط
(١٨) إذ : أورد || واحدة : واحد .

وأما الشك الذى يليه فينحل بأن يعلم أن الغاية تفرض شيئاً . وتفرض موجوداً ، وفرق بين الشيء والموجود ، وإن كان الشيء لا يكون إلا موجوداً ، كالفرق بين الأمر ولازمه ، وقد علمت هذا وتحققته فاستأنف تأمله من الإنسان . فإن للإنسان حقيقة هى حده وماهية من غير شرط وجود خاص أو عام فى الأعيان أو فى النفس بالقوة شيء من ذلك أو بالفعل .

وكل صفة فلانها من حيث هى تلك الصلة لها حقيقة وشيئية ، فالصلة الغائية هى فى شيئيتها سبب لأن تكون سائر الملل موجودة بالفعل عللاً ، والصلة الغائية فى وجودها مسببة لوجود سائر الملل عللاً بالفعل ، فكان الشيئية من الصلة الغائية صلة وجودها ، وكان وجودها معلول معلول شيئيتها ، لكن شيئيتها لا تكون صلة ما لم تحصل متصورة فى النفس أو ما يجرى مجراها ، ولا صلة للصلة الغائية فى شيئيتها إلا صلة أخرى غير الصلة التى تحرك إليها أو تحرك إليها .

واعلم أن الشيء :

يكون معلولاً فى شيئيته .

ويكون معلولاً فى وجوده .

فالمعلول فى شيئيته مثل الاتيالية ، فإنها فى حد كونها اتيلية معلولة للاحدة .

والمعلول فى وجوده ظاهر لا يخفى .

وكذلك قد يكون للشيء أمر حاصل موجود فى شيئيته مثل الصلدية للاتينية .

(١) تفرض : تفترض م (٢) إلا : + يكون م (٣) وتحققته : ساطقة م (٤) وجود : وجوده م (٥) فاستأنف تأمله : فاستأنف تأمله م ، فاستأنف تأمله م (٦) لأن تكون : لا يكون م (٧) لوجود : + سبب م (٨) فكان : فكان م ، ص ، ط || الشيئية : + بالفعل م || وجودها : لوجودها م ، د ، ص ، ط ، م || وكان : فكان م ، د ، ص ، ط ، م (٩) لكن شيئيتها : ساطقة من د || النفس : نفس م ، د ، ص ، ط ، م || ما يجرى : وما يجرى م (١٠) مجراها : مجراها م ، د ، م || شيئيتها : شيئية م (١١) فالمطلوب : والمطلوب م || الاتينية : تنبئة م ، ص ، ط || فإنها : فإنها م || كونها : كونها م (١٢) وجوده : وجوده م (١٣) لشيء : لشيء م || موجود : لوجوده م .

وقد يكون الأمر زائداً لأمر زائد على شئيته مثل كون التبرع في الخشب أو الحجر .

والأجسام الطبيعية علة لشئيتها كثير من الصور والأعراض ، أعني التي لا يتجدد إلا بها ، وعلة لوجود بعضها دون شئيته كما يظن أن الحكم في التعليمات كذلك .

- فقد سهل لك أن تفهم أن العلة الغائية في الشئيتها قبل العلة الفاعلة والفاعلة ، وكذلك قبل الصورة من جهة ما الصورة علة صورية مؤدية إليها ، وكذلك أيضاً العلة الغائية في وجودها في النفس قبل العلة الأخرى . أما في نفس الفاعل فلا تنها توجد أولاً ثم يتصور عنده الفاعلية ، وطلب القابل ، وكيفية الصورة . وأما في نفس غير الفاعل فليس لبعضها ترتيب على الآخر ضروري ، فإذن في اعتبار الشئيتها واعتبار الوجود في العقل ليست علة أقدم من الغائية بل هي علة لصيرورة سائر العلة حالا ، ولكن وجود العلة الأخرى بالفعل حالا ، علة لوجودها ؛ وليست العلة الغائية علة على أنها موجودة ، بل على أنها شيء . فبالجهة التي هي علة ، هي علة العلة ؛ وبالجهة الأخرى هي معلولة العلة .

- هذا إذا كانت العلة الغائية في الكون ، وأما إذا كانت العلة الغائية ليست في الكون ولكن وجودها أعلى من الكون على ما سيوضح في موضعه فلا يكون شيء من العلة الأخرى علة لها ولا في الواحد الذي هو الحصول والوجود ؛ فتكون إذن العلة الغائية ليست معلولة لسائر العلة لا لأنها علة غائية ولكن لأنها ذات كون ؛ ولو كانت ليست ذات كون ، لما كانت معلولة ألبتة ، وأما إذا اعتبرت كونها علة غائية فتجدها علة لسائر العلة في أن تكون حالا مثل أن تكون علة فاعلية وعلة قابلية وعلة صورية ، لا في أن تكون كائنة

(١) لأمر زائد : الأمر زائد على الخشب أو الحجر : خشب أو حجر ، م (١ - ٢) مثل كون التبرع لشئيتها : ساقطة من ب (٢) أعني : ساقطة من ط (٣) شئيته : شئيتها ط (٤) سهل : اتضح ب || أن تفهم : إذن ب || العلة : العلة ط || الفاعلة : الفاعلية ب ، م ، د ، م ، م || الفاعلة : الفاعلية ب ، م ، د ، م || الفاعلة : الفاعلية ب ، م ، د ، م || كيفية : كيفية ط (٨) الآخر : الأخرى ط (٧ - ٨) وأما في نفسه ضروري : ساقطة من م (٩) ولكن : لكن ب ، م ، م ، م ، م (١٠) موجودة : موجود = (١١) هي (الثانية) : ساقطة من د || علة العلة : علة هي علة ط || هي (الثالثة) : وهي ب ، م ، د ، م ، م || معلولة العلة : الأخرى د (١٥) معلولة : معلولاد || لأنها : لأنها ب ، م ، م ، م ، م .

وموجودة في أنفسهما ؛ فإذا الذي بالذات للعلّة الغائية بما هي علّة غائية ، أن تكون علّة لساير العلل ويعرض لها من جهة أن معناها قد يكون واقعاً في الكون أن يكون معلولاً من جهة الكون .

فقد تبين لك أنه كيف يكون الشيء علّة ومعلولاً ، عل أنه فاعل وغاية ، وهذا من المبادئ للطبيين .

وأما البحث الذي بعد هذا فيكشف بما نقوله : إن الغاية التي تحصل في فعل الفاعل تنقسم إلى قسمين :

غاية تكون صورة أو عرضاً في متفعل قابل للفعل .

وغاية لا تكون صورة ولا عرضاً في متفعل قابل ألبته فتكون في الفاعل لا محالة ؛ لأنها ١٠ إن لم تكن في الفاعل ولا في المتفعل ، وليس يجوز أن يكون ما يقوم بنفسه جوهرًا حدث لا من مادة ولا في مادة ، فلا يكون لها وجود ألبته .

فمثال الأول صورة الإنسانية في المادة الإنسانية ، فإنها غاية للقوة الفاعلة للتصوير في مادة الإنسان ، وإليها يتوجه فعلها وتحريكها .

ومثال الثاني الاستكان ، فإنه غاية لمستبني البيت الذي هو مبدأ للحركة كونه ، وليس هو ألبته صورة في البيت . ويشبه أن تكون غاية الفاعل القريب الملاصق لتحريك المادة ١٥ صورة في المادة ، وأن يكون ما ليس غايته صورة في المادة ليس مبدأ قريباً للحركة بما هو كذلك ، فإن عرض أن يكون ما غايته صورة في المادة المتعاطاة وما غايته معنى ليس صورة في تلك المادة شيئاً واحداً ، فإن وحدته تكون بالعرض ، مثل أن يكون

(١) في أنفسهما : لا في أنفسهما (٣) جهة : جملة ط (٤) قد : لدم (٥) لطبيين :
الطبيط ط (٦) فيكشف : يكشف || إن : الد (٧) تنقسم : مقسمة - ، د ، ص ، م
(٩) لا تكون صورة : لا صورة ط : تكون لا صورة م (١٠) ما يقوم : بما يقوم ط ، ثم
(١٢) في المادة : في مادة - || الفاعلة : الفاعلة - ، د (١٣) مادة : المادة د (١٤) فإنه : فإنها -
|| مبدأ : + الحركة - ، د ، من (١٧) المتعاطاة : التواطأة د (١٨) صورة : صورة ط .

الإنسان يبنى بيتا ليستكن فيه ؛ فإنه من جهة ما هو طالب الكنّ داع إلى البناء وعلة أولى للبناء ، ومن جهة ما هو بناء معلول لما هو مستكن ، فيكون الغاية لما هو مستكن ، غير الغاية لما هو بان . وإذا كان كذلك فيكون أيضا في الإنسان الواحد المستكن الباني غايته بما هو مستكن غير غايته بما هو بان .

- وإذ قد تقرر هذا فنقول : أما في القسم الأول فإن للغاية نسبة إلى أمور كثيرة هي قبلها في الحصول بالفعل والوجود ؛ لأن لها نسبة إلى الفاعل ، ونسبة إلى القابل ، وهي بالقوة ؛ ونسبة إلى القابل ، وهي بالفعل قابل ، ونسبة إلى الحركة ؛ فهي بقياسها إلى الفاعل غاية وبقياسها إلى الحركة نهاية وليست بغاية ؛ لأن الغاية التي لأجلها الشيء ويؤتمها الشيء لا يبطل مع وجودها الشيء ، بل يستكمل بها الشيء والحركة تبطل مع انتهائها ؛ وهي بقياسها إلى القابل المستكمل به وهو بالقوة خير يصلحه ؛ لأن الشر هو العدم لكأله ، والخير الذي يقابله هو الوجود والحصول بالفعل ، وبالقيااس إلى القابل وهو بالفعل صورة .

- وأما الغاية التي بحسب القسم الثاني فيبين أنها ليست صورة للسادة المنفعلة ، ولا هي نفس نهاية الحركة . وقد بان أنها تكون صورة أو عرضاً في الفاعل ، ويكون لا محالة قد نخرج بها الفاعل من الذي بالقوة إلى الذي بالفعل ، والذي بالقوة هو لأجل العدم الذي يقارنه شر ، والذي بالفعل هو الخير الذي يقابله . فتكون إذن هذه الغاية خيراً بالقياس إلى ذات الفاعل ، لا إلى ذات القابل ؛ فإذا نسبت إلى الفاعل من جهة ما هو مبدأ حركة وفاعل ، كانت غاية ، وإذا نسبت إليه من جهة ما هو خارج بها من القوة إلى

(١) ليستكن : ليستكن م || فيه : ساقطة من م ، م (٢-٣) فتكون الغاية لما هو بان : ساقطة من م (٥) قد : ساقطة من ط ، م

(٦) ونسبة إلى القابل : ساقطة من م || وهي : وهو ط (٧) وهي : وهو ، ب ، ط || قابل : ساقطة من م || قيامها : بقياسها - (٨) قيامها : بقياسها د || وقيامها إلى الحركة : ساقطة من ط || وليست بنائية : + لنهاية الحركة - (٩) بها : به د (١٠) وهي : وهو ب ، م ، د ، ط ، م || بقياسها : بقياسه ب ، م ، د ، ط ، م (١١) وبالقيااس : والقيااس د (١٥) هو : + هو د (١٦) الخير : ساقطة من م || هذه : هي د (١٧) ذات الفاعل : للفاعل د || لا : + بالقيااس د || فإذا : وإذا د || نسبت : نسب ب ، م ، م (١٨) وإذا : فإذا م || نسبت : نسب ب ، م ، م .

الفعل ومستكمل ، كانت خيراً إذا كان ذلك الخروج من القوة إلى الفعل في معنى نافع في الوجود أو بقاء الوجود ، وكانت الحركة طبيعية أو اختيارية عقلية ، وأما إن كانت تخيلية فليس يجب أن يكون خيراً حقيقياً ، بل قد يكون خيراً مظنوناً ، فيكون إذن كل غاية فهي باعتبار غاية ، وباعتبار آخر غير إما مظنون وإما حقيق ، فهذا هو حال الخير والمنة التامة .

وأما حال الجود والخير فيجب أن يعلم أن شيئاً واحداً له قياس إلى القابل المستكمل به ، وقياس إلى الفاعل الذي يصدر عنه ، وإذا كان قياسه إلى الفاعل الذي يصدر عنه ، بحيث لا يوجب أن يكون الفاعل متفعلاً به أو بشيء يتبعه كان قياسه إلى الفاعل جوداً وإلى المتعمل خيراً ، ولفظة الجود وما يقوم مقامها موضوعها الأول في اللغات إفادة المفيد لغيره فائدة لا يستمض منها بدلاً ، وأنه إذا استفاض منها بدلاً قيل له مباح أو معاوض ، وبالمجمل معاملة ، ولأن الشكر والثناء والصيت وسائر الأحوال المستحسنة لا تعد عند الجمهور من الأعراض ، بل إما جواهر وإما أعراض يقررونها في موضوعات يظن أن المفيد غيره فائدة يرجع منها شكراً هو أيضاً جواد وليس مباحاً ولا معاوضاً ، وهو في الحقيقة معاوض ، لأنه أفاد واستفاد سواء استفاد عوضاً مالياً ، إما من جلسه ، وإما من غير جلسه ، أو شكراً ، أو ثناء يفرح به ، أو استفاد أن صار فاضلاً محموداً ، بأن فعل ما هو أولى وأحرى الذي لو لم يفعله لم يكن جميل الحال في فضيلته .

لكن الجمهور لا يعدون هذه المعاني في الأعراض ، فلا يمتنعون عن تسمية من يحسن إلى غيره بشيء من هذه الخيرات المظنونة أو الحقيقية التي يحصل له بذلك ثناء ، جواذاً ،

(١) إذا : وإذا ، ب ، د ، ص || كان : كانت ، ح ، ص ، ط (٢) تخيلية : تخيلية ط || فليس : فليست د (١٠) لغيره : لغير ص (١١) الأحوال : الأحوال - || المنفعة : المنفعة ، ح ، د ، ص ، م (١٢) الأعراض : الأمراض || يقرؤها : يقرؤها د ، م (١٣) أن : ساقطة من ب ، د ، د ، ط || يرجع : يرجع د || معاوض : معاوض م (١٤) معاوض : معاوض م || استفاد : ساقطة من ح || عوضاً : + ما ح ، ص ، م || مالياً : ساقطة من د ، م || إما : ساقطة من ب ، د ، حود (١٥) وإما : + حود د ، أوط ، م || يفرح : ويفرح د (١٦) لو لم : + يكن د (١٧) تمنية : تمنية د (١٨) يتي : لتي ، ب ، ح ، د ، م || هذه : هذا د || الخيرات : الحركات م || ثناء : ساقطة من ب ، م .

ولو فطنوا لهذا المعنى لم يسموه جواداً، إذ الواحد منهم إذا أحسن إليه اموض وإن كان شيئاً غير المال، ففطن له، استخف المنة أو أنكرها وأبى أن يكون المحسن إليه جواداً إذ كان فعله ائمة، فإذا حقق وحصل معنى الجود كان إفادة الخير كمالاً في جوهره أو في أحواله من غير أن يكون بإزائه، عوض بوجه من الوجوه، فكل فاعل يفعل فعلاً لغرض يؤدي إلى شبه عوض فليس بجواد، وكل مفيد للقابل صورة أو عرضاً وله غاية أخرى يحصل بالخير الذي أفاده إياه فليس بجواد.

بل نقول: إن الغرض والمراد في المقصود لا يقع إلا للشيء الناقص الذات، وذلك لأن الغرض إما أن يكون بحسب نفسه في ذاته، أو بحسب مصالح ذاته، أو بحسب شيء آخر في ذاته، أو في مصالحه. ومعلوم أنه إن كان بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته أو بحسب شيء آخر في مصالحه، وبالجملة بحسب أمر يعود إلى ذاته بمائدة ما، فذاته ناقصة في وجودها، أو في كمالاتها. وإن كان بحسب شيء آخر فلا يخلو إما أن يكون صدور ذلك المعنى عنه إلى غيره بحيث كونه عنه له ولا كونه عنه بميزة، حتى إنه لو لم يصدر عنه ذلك الخير الذي هو خير بحسب غيره كانت حاله من كل جهة كحال لو صدر عنه ذلك، فلم يكن ذلك أجمل به وأحسن به وأجلب إليه لمحمدة أو غيرها من الأغراض الخاصة في ذاته ولا ضده غير الأجل به وغير الجالب إليه محمدة أو غيرها من الأغراض الماثورة والنافعة، وحتى لو لم يفعل ذلك لما ترك ما هو الأولى والأحسن به، فيكون لا داعي له إلى ذلك ولا مرجح لأن يصدر عنه ذلك الخير إلى غيره على مقابلة.

- (١) إذ : وب || لغرض : لغرض من م، م + أيضاً (٢) أو أنكرها : وأنكرها م
 || وأبى : وإل د || إليه : ساقطة من م || إذ : إذا ط (٣) وحصل : واجمل د
 (٤) عوض : غرض ب || يؤدي : ويؤدي (٥) وكل : فكل ب، ط || وله : لله د
 (٦-١٨) بل نقول : مقابلة : ساقطة من م (٨) ذاته (الأولى) : وذاته د (٩) إن كان : +
 غرضه ط (٩-١٠) إنه إن كان : ساقطة من ب (١٠) أو بحسب شيء
 آخر في مصالحه : ساقطة من ب، ح، ص، ط || إلى : على ب، د، ص، ط || بمائدة : بمائدة د
 (١٢) بحيث : بحسب د || عنه : ساقطة من ب، ح، د، ص || حتى : وحتى ب، ح، د، ص
 (١٣) ذلك : ساقطة من ب، ح، د، ص (١٤) إليه : ساقطة من ب، د، ص، ط (١٥) الخامة :
 الخامة ب || محمدة : لمحمدة ط (١٦) الأولى : + بد، ص (١٦-١٧) والأحسن به :
 ولا حين لله د (١٧) به : لله ح، ص || ولا مرجح : والمرجح ح، ص، ط

ومثل هذا إن لم يكن شيئاً يصدر عن طبع وعن إرادة ليست على سبيل إجابة داع بل على وجه آخر موقوف عليه فلا يكون مصدراً لأمر من الأمور عن صلة من العلل ، بل يجب أن يكون الأولى بالفاعل القاصد بالقصد المذكور أن يكون إنما يفيض خيراً على غيره ؛ لأنه أولى به ، وضده غير الأولى به ، ويرجع آخر الأمر إلى غرض يتصل بذاته ويمود على ذاته ويرجع إلى ذاته ، وحيلته لا يكون وجود ذلك الغرض ولا وجوده بمنزلة واحدة بالقياس إلى ذاته وكالات ذاته ومصالحها ، بل يكون كونه عن ذاته كونه الأغراض التي تختص بذاته فيمود إلى أن ذاته تنال بذلك كمالاً وحظاً خاصاً .

وكذلك فإن سؤال الله لا يزال يتكرر إلى أن يبلغ المبلغ الراجح إلى الذات . مثله إذا قيل للفاعل : لم فعلت كذا ؟ فقال : لينال فلان غرضاً ؛ فيقال له : ولم طلبت أن ينال فلان غرضاً ؟ فقال : لأن الإحسان حسن ، لم يقف السؤال ؛ بل قيل : ولم تطلب ما هو حسن ؟ فإذا أجيب حينئذ بغير يمود إليه أو شر ينفي عنه ، وقف السؤال ، فإن حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه هو المطلوب لذاته مطلقاً .

وأما الشفقة والرحمة والمطف على الغير والفرح بما يحسن إلى الغير ، والنم بما يقع من التنصير وغير ذلك ، فهي أغراض خاصة للفاعل ، ودواع يذم طامها أو تحبط به منزلة كماله . فالجود لإفادة الغنى في جميع الجهات من الإفادة كمالاً فيكون ذلك المعنى بالقياس إلى القابل خيراً ، وبالقياس إلى الفاعل جوداً ، وكل لإفادة كمال فإنه يكون بالقياس إلى القابل خيراً ، سواء كان بعوض أو لا بعوض ولا يكون بالقياس إلى الفاعل جوداً إلا أن يكون لا بعوض . فهذا هو البيان للحقيقة الخيرية والجود .

وقد تكلمنا على الحال وأحوالها ، وبقي أن نكمل فيها القول فقول : إن هذه العلل الأربع وإن كان يظن بها أنها تجتمع في كثير من الأمور الموجودة في العلوم ، فإن الأمور

(١-١٥) ومثل ... كاله : ساطعة من م (١) ومن : أو من - د ، د ، س ، ط || ليست : وليست (٢) مصدراً لأمر : مصدر أمر - (٣) بالفاعل : للفاعل || بالقصد : القصد - د ، ه : المقصد (٤) على غيره : + جهة خيرية ط || الأمر : الأمور || يتصل : + ب (٥) إلى : على ط ، د (٦) بالقياس : وبالقياس د (٧) تنال : تال د || خاصاً : خاصة - د (٨) وكذلك : وكذلك - د ، ط ، ه (٩) فقال : فيقول له ص (١٠) فقال : فيقول له ص (١١) عنه : منه ب (١٢) الشر : شره || لذاته : بذاته ب ، د ، س ، ط (١٣) وأما : فأما د ، ط || والرحمة : والرحمة - د ، د (١٤) التنصير : القصور || ودواع : ودواع د || طامها : طامها ب ، د ، د ، ط (١٥) فالجود : + هو ب ، د ، س ، ط ، م || المعنى : المعنى د : ساطعة من ص ، ط (١٦) جوداً : جوداً م (١٧) بعوض : لمعوض ب ، د ، ه : هذا هو : هذا هو د (١٨) بعوض : لمعوض ب ، د ، ه : هذا هو : هذا هو د (١٩) وقد : قد د ، س ، م || نكل : نكل ب ، د ، د ، ط ، م || فيها : فيها ب || إن : ساطعة من م || هذه : هذا د (٢٠) تجتمع : لا تجتمع ب ، د ، د ، س ، ط ، م .

انتي "تتحرك والتعليميات لا يظن أن فيها فاعلا أى مبدأ حركة، ولا أيضاً يظن أن فيها غاية لأن الغاية يظن أنها للحركة ، ولا أيضاً لها مادة بل إنما يبحث عن صورها ، فلذلك استخف بها من استخف ، قائلًا : إنما لا تدل على علة تمامية ، فالنظر فيها لهذا العلم لا أن علماً واحداً يتناولها ، كما للتقابلات فليست متقابلة ، ولكن لأن علماً واحداً بالوجه الذى به هذا العلم واحد يشرح أمرها .

- وذلك لأننا وإن سلمنا أن هذه العلل لا تجتمع في المعلوم كلها حتى تكون من الأمور العامة الواقعة في موضوعات للعلوم مختلفة ، فإنها أيضاً قد توجد في علوم متفرقة مختلفة ، ولو كانت أيضاً في علم واحد لم يكن في منة صاحب ذلك العلم الواحد كالطبيعى مثلاً الذى في صناعته هذه المبادئ كلها ، أن يبينها ، لأنها مبادئ للعلم الطبيعى ويتكلم فيما يعرض لها على أنه ليس الأمر كذلك . فليس كل فاعل مبدأ حركة على ما قيل ، فالأمور التعليمية في طبائعها إنما يجب وجودها بغيرها ، وطبائعها لا تنفارق المادة وإن جردت عن المادة في الوهم فقد يلزمها في الوهم من القسمة ومن التشكل ما يكون بسبب المادة ، ويكاد أن تكون المقادير هيولات قريبة للأشكال المقدارية والوحدات أيضاً للعدد ، والعدد لخواص العدد ، فهذه يوجد لها مبدأ فاعل ومبدأ قابل وحيث كانا ، كان تمام ، والتمام هو الاعتدال ، والتحديد والترتيب اتى بها يكون لها ما يكون من الخواص ، وإنما هى لأجل أن يكون على ما هى عليه من الترتيب والاعتدال والتحديد ، فإن منع أن يكون هذا تماماً أى غاية حركة فلا يمنع أن يكون خيباً ويكون علة لأنه خير، وهناك أيضاً إنما كان علة لأنه خير ثم كان اتفق لذلك الخير إن كان تماماً للحركة ، إذ كان السبيل إليه بحركة .

- (١) والتعليميات : والتعليميات د ، ط ، م || أى : + أود (٢) فلذلك :
فذلك ب ، د (٣) علة : طه ، ص ، ط (٤) لا : لإلام (٥) هذا : وهذا
(٦) سلنا : أسلنا د (٧) العلوم : + في علوم ط || قد توجد : + متفرقة د || في علوم : على علوم د
(٨) ولو : فلود || أيضاً : ساقطة من ط || منة : منه ، د ، ص ، ط || الواحد : ساقطة من ط
(٩) مبادئ : مبادئ ، د ، ص || لأنها مبادئ للعلم الطبيعى : ساقطة من م (١١) طبائعها : طبائعها ، د ، ص ، م || بغيرها : لغيرها = (١٢) عن المادة : ساقطة من ب ، ص || المادة : في : ساقطة من د ، ص ||
من : من د || التشكل : التشكل م (١٣) أن : ساقطة من م || هيولات : هيولات د ، ط ، م
(١٤) مبدأ : منتهى د || وحيث : حيث م (١٥) لها : ساقطة من م (١٧) ويكون : أو يكون
ب || علة : غائية ط (١٨) وهناك : أو هناك د || ثم : + إن د (١٨) كان : يكون د (١٩) إذ : أود .

ولولا أن الخواص واللوا في التي لهذه هي غايات تتأدى إليها هيئاتها لما كان الطالب يطلبها في المواد تلك الغايات، فإن الصانع يحرك المادة إلى أن تكون مستديرة، ولا تكون الغاية هي الاستدارة نفسها بل شيء من خواصها ولواحقها، فطلب الدائرة لها، فقد صارت هذه الملل أيضا مشتركة فيجب أن ينظر فيها صاحب هذا العلم، وليس ينظر في المشترك فقط بل ينظر فيها ينقص علما علما، لكنه مبدأ لذلك العلم وغرض لل مشترك، فإن هذا العلم قد ينظر في الواراض المخصصة للجزيئات إذا كانت لذاتها أولا وكانت لم تتأدى بعد إلى أن تكون أعراضا ذاتية لموضوعات العلوم الجزئية، ولو كانت هذه علوما مفردة لكان أفضلها علم الغاية وكان يكون ذلك هو الحكمة. والآن فذلك أيضا أفضل أجزاء هذا العلم، أعني العلم الناظر في الملل الغائية للأشياء.

(١) هيئاتها : مبادئها ، د ، د ، ص (٢) مستديرة : مستديرات ، د ، د ، م
(٣) أيضا : ساطعة من م || وليس : + إنما ، د ، د ، ص ، ط ، م || مشتركة
فيجب هذا العلم : ساطعة من م (٥) علما (الثانية) : ساطعة من د || ومارض : ومارد
(٦) جزيئات : في الجزئيات د || كانت : كان د || أولا : وأول ، د ، د ، ط ، م ||
وكانت : كانت م (٩) للأشياء : الشيء ط || للأشياء : + بل قول إن الفرض والمراد
في المقصود لا يقع إلا الشيء الخاص الذات وذلك لأن الفرض إما أن يكون بحسب نفسه في ذاته أو بحسب مصالح
ذاته أو بحسب شيء آخر في ذاته أو في مصالحه ومعلوم أنه إن كان مرضه بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته
وبالجملة بحسب أمر يعود على ذاته بحد ذاته ما ، فذاته فاقصة في وجودها أو في كالاتها وإن كان بحسب شيء آخر
فلا يتخلل إما أن يكون صدوره ذلك الشيء من غير بحث كونه من له ولا كونه بمنزلة وحسب أنه لو لم يصدره
ذلك الجزء الذي هو غير بحسب غيره كانت حاله من كل جهة كماله لو صدره فلم يكن ذلك أجمل به وأحسن به
وأجلب لمصلحة أو غيرها من الأمراض الخاصة في ذاته ولا ضده غير الأجمل به وغير الجالب إليه محدة أو غيرها من
الأمراض الماثرة والثابتة وحتى لو لم يفعل ذلك لما ترك هو الأول به والأحسن به فيكون له داعي له ولا مرجع
لأن مصدره ذلك الخير إلى غيره على مقابلة ومثل هذا إن لم يكن شيئا يصدر من طبع أو من إرادة ليست على سبيل
إجابة داع بل على وجه آخر سيؤلف عليه فلا يكون لأن مصدر الأمر من الأمور من طلة من الطل بأن يجب وإما
أن لا يكون الأول بالفاعل القاصد القصد المذكور أن يكون إنما يفيض جزاء على غيره لأنه أول به وضده من
الأول به ويرجع آخر الأمر إلى غرض مقبل بذاته ويوجد على ذاته ويرجع على ذاته ويحفظ ولا يكون وجود ذلك
المرض ولا وجوده بمنزلة واحدة بالقياس إلى ذاته وكالات ذاته ومصلحتها بل يكون كونه من ذاته كون الأمراض
التي يختص بذاته فيعود إلى أن ذاته تال بذلك كالا وحظا خاما وكذلك فإن سؤال الكم لا يزال يتكرر إلى أن
يبلغ المبلغ الرابع إلى الذات مثاله إذا قيل للفاعل لم فعلت كذا فقال لئال فلا من غرضنا فقال له ولم طلبت أن يقال
فلا من غرضنا فقال لأن الإحسان حسن لم يقف السؤال بل قيل ولم طلب ما هو حسن فإذا أجيب حفظت بخير يعود عليه
أو فريضته من وقف السؤال فإن حصول الخير لكل في. وزوال الشرع هو المطلوب بذاته مطلقا وأما الشفقة
والرحمة والطفل على الغير والفرح بما يحسن إل الغير والتهنئة بما يقع من الانصهار وغير ذلك فهي أمراض خاصة
للفاعل ودواعي دم ماصها أمر تخط به منزلة كاله م .

المقالة السابعة

وفيها ثلاثة فصول

(١) المقالة السابعة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م (٢) ثلاثة فصول : صاطلة من ب ع هـ ، ص ،

[الفصل الأول]

(أ) فصل

في لواحق الوحدة من الهوية وأقسامها ولواحق الكثرة
من الغيرية والخلاف وأصناف التقابل المعروفة

- يشبه أن يكون قد استوفينا الكلام بحسب غرضنا هذا في الأمور التي تختص بالهوية من حيث هي هوية أو تلحقها ، ثم الواحد والموجود قد يتساويان في الحمل على الأشياء حتى أن كل ما يقال إنه موجود باعتبار يصح أن يقال له إنه واحد باعتبار ، وكل شيء فله وجود واحد ولذلك ربما ظن أن المفهوم منهما واحد وليس كذلك ، بل هما واحد بالموضوع ، أي كل ما يوصف بهذا يوصف بذلك ، ولو كان المفهوم من الواحد من كل جهة مفهوم الموجود لما كان الكثير من حيث هو كثير موجودا ، كما ليس واحدا ، وإن كان يعرض له الواحد أيضا ، فيقال للكثرة إنها كثرة واحدة ولكن لا من حيث هي كثرة .

- فغري بما أن نتكلم أيضا في الأمور التي تختص بالوحدة ومقابلاتها أي الكثرة مثل الهوية والمجانسة والموافقة والمساواة والمثابة ومقابلاتها ، بل الكلام في الجانب المقابل لها أكثر ، فإن الوحدة متشابهة وما يضادها متفنن متغير متشعب ، فالهوية هو أن يحصل للكثرة وجه وحدة من وجه آخر ، فن ذلك ما بالعرض وهو على قياس الواحد

(٢) فصل سابقة من د (٣) الوحدة : الواحد م || الهوية : الهوية ب ، د ، ص ، ط ، م || وأقسامها : سابقة من ح ، ص ، ط (٤) من الغيرية : من الغيوب ، ح ، د ، ص ، م (٦) هي : حوط || أو تلحقها : وتلحقها ب ، ح ، د ، ص (٧) أن يقال : أن قول ب ، م (٨) ولذلك : وكذلك م (٩) بذلك : بذلك ب ، ح ، د ، ط ، م || المفهوم من : مفهوم ب ، م (١٠) الموجود : الوجود (١١) للكثرة : للتكثير د (١٢) كثرة : كثير د (١٣) بنا : بناء ط || أيضا : سابقة من د || بالوحدة : بالوجود || ومقابلاتها : ومقابلاتها ب ، ح ، د ، م ، ط ، م || ومقابلاتها : ومقابلاتها ب ، ح ، د ، م ، ط ، م (١٤) الهوية : الهوية ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م ، + هوية د (١٥) أكثر : في الأكثرد : في الكثرة - || متغير : سابقة من ب ، د ، ص ، ط ، م || فالهوية : فالهوية ب ، م (١٦) يحصل : يحصل ط ، م || للكثرة : للتكثير ب ، د ، م ، + من ط ، م || ما بالعرض : بالعرض ب ، ح ، د ، ص ، م .

بالمرض فكما يقال هناك واحد يقال ههنا هو هو ، وما كان هو هو في الكيف فهو شبهه ، وما كان هو هو في الكم فهو مساو ، وما كان هو هو في الإضافة يقال له مناسب ، وأما الذي بالذات فيكون في الأمور التي تقوم الذات ، فما كان هو هو في المجلس قيل مجانس ، وما كان هو هو في النوع قيل مماثل . وأيضا ما كان هو هو في الخواص يقال له مشا كل . ومقابلات هذه معروفة من المعرفة بهذه .

ومقابل الموهو هو على الإطلاق الغير . والغير منه غير في الجنس ومنه غير في النوع ، وهو بعينه الغير بالفصل ومنه غير بالعرض ، ويجوز أن يكون الغير بالمرض شيئا واحدا وهو غير لنفسه من وجهين . وأما الآخر فاسم خاص في الاصطلاح للمخالف بالعدد ، والغير يفارق المخالف بأن المخالف مخالف بشيء ، والغير قد يفاير بالذات ، والمخالف أخص من الغير وكذلك الآخر . والأشياء المتغايرة بالمجلس الأعلى إذا كانت مما يحمل المواد فتفص تغايرها بالمجلس الأعلى لا يوجب أن لا يجتمع في مادة واحدة .

وأما المتغايرات التي تختلف بالأنواع تحت الأجناس القريبة التي دون الأعلى ، فيستحيل ألينة أن تجتمع في موضوع واحد ، وكل الأشياء التي لا تجتمع في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد فإنها تسمى مقابلات وقد علمت في المنطقى عندها وخاصياتها والقنية ، والعدم منها ، تدخل بوجه تحت التناقض ، والأضداد تدخل بوجه تحت العدم والقنية . ووجه دخول العدم تحت السالبة ، غير وجه دخول العدم تحت العدم .

ولكن يجب أن تعلم أن العدم يقال على وجوه: فيقال لما من شأنه أن يكون لموجود ما وليس له ، لأنه ليس من شأنه أن يكون له ، وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما

(١) فكما : كما (٢) التي : + تقدم د || الذات : بالذات ، ص || هو (الثانية) : ساقطة من د (٤) ما كان : فإن كان ط (٥) المرة : المروقة م (٦) الموهو : هو م د || عل : لا عل - (٧) وهو : هو ، د ، د ، ص ، ط ، م (٨) وأما : فأما د ، ص ، م || في الاصطلاح للمخالف : في إصلاح ما للمخالف ، د ، د ، ص ، م (٩) بأن : فإن ، د ، ص || بخالف بشيء : بخالف لشيء : بخالف بشيء م (١٢) المتغايرات : المتغايرات م || تحت : بمحسب د || التي : ساقطة من د ، ص ، ط || الأعلى : العلل (١٤) مقابلات : مقابلات ، د ، د ، ط (١٥) وخاصياتها : وخاصياتها م : وخاصياتها ط || والقنية : فاقنية ط || بوجه : ساقطة من - || التناقض : + بوجه - (١٦) والقنية : والوجود (١٨) من : ساقطة من م (١٨ - ١٩) لموجود ما . . . أن يوجد لأمر ما : له وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما وليس له من شأنه ط : له وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما ، ص .

كالبصر فإنه من شأنه أن يكون لشيء ما ، لكن الحائط ليس من شأنه أن يكون البصر له . ويقال لما من شأنه أن يكون بلجنس الشيء وليس للشيء ولا من شأنه أن يكون له جنسا قريبا أو بعيدا .

- ويقال لما من شأنه أن يكون لنوع الشيء وليس من شأنه أن يكون لشخصه كالأنوثة . ويقال لما من شأنه أن يكون للشيء وليس له مطلقا أو في وقته أو لأن وقته لم يجم كالمرد أو لأن وقته قد فات كالدرد؛ والضرب الأول يطابق السالبة مطابقة شديدة وأما الوجوه الأخرى فيخالقها ، ويقال عدم لكل فقد بالقسر ، ويقال عدم لما يكون قد فقد الشيء لا بتمامه ، فإن الأعور لا يقال له أعمى ولا هو أيضا بصير مطلق لكن هذا إنما يكون بالقياس إلى الموضوع البعيد أعني الإنسان لا العين .

- ١٠ ثم إن عدم يحمل عليه السلب ، ولا ينعكس . وأما عدم فلا يحمل على الضد لأنه : ليس المرارة عدم الحلاوة ، بل هي شيء آخر مع عدم الحلاوة ؛ فإن عدم وحده قد يكون في المادة وقد يكون مصاحبا لذات توجب في المادة عدم ذات أخرى أولا يكون لإمع عدم . وهذه هي الأضداد ، وليس السبب في تقابلها تفاير الأجناس وقد بينا ذلك ؛ بل السبب في ذلك أن ذاتها في حد أنفسها وحد فصولها تمنع عن الاجتماع وتنفاسد ،

(١) كالبصر : كان كبصر د || فإنه : فإن كان د || ما : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط || لكن : ولكن ب ، د ، ص ، ط (١-٢) كالبصر فإنه . . . البصر له : ساقطة من م (٢) بلجنس : ساقطة من ح ، د ، ط || بلجنس الشيء . . . أن يكون : ساقطة من د (٣) له : + كان ب ، د ، م || أو : + جنسا ط (٢-٣) ويقال لما من شأنه . . . جنسا قريبا أو بعيدا : ويقال لما من شأنه أن لم شأنه أن يكون له كان جنسا بعيدا أو قريبا ص (٤) وليس : فليس ح (٦) لأن : ساقطة من م || كالدرد : كالدرط || السالبة : بالسالبة ط (٧) فيخالقها : فيخالقه ط (٨) فقد : قد ب ، ح ، ص ؛ قد ب ، د ، م || لا بتمامه : بتمامه د ، ط ، م || هو : ساقطة من ح ، ص || مطلق : ساقطة من ح ، ص ، ط (١٠) حل الضد : عليه الضد ح ، ص ، ط (١١) المرارة : المرة ط || هي : هو ب ، ط || فإن عدم : فالعدم م (١٢) أولا : ولا ب (١٣) وقد : قد ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٤) الاجتماع : الإجماع م || وتنفاسد : وينفاسد ط .

وإذ ليس شئ من الأجناس العالية بمتضادة فيجب أن تكون الأضداد الحقيقية والقيمة تحت جنس ، وأن يكون جلسا واحدا ، فيجب أن يكون الأضداد تتخالف بالفصول ، وتكون الأضداد من جملة الغير في الصورة مثل السواد والبياض تحت اللون ، والحلاوة والمرارة تحت الذوق .

وأما الخير والشر فايضا بالحقيقة أجناسا عالية ولا الخير يدل على معنى متواطىء ولا الشر ، ومع ذلك فالخير يدل في كل شئ بوجه ما على عدم الكمال الذى له ، والخير على وجوده ، فينبغي مخالفة المدم والوجود ، وأما الراحة والألم وأمثال ذلك فإنها تشترك في غير جلس الخير والشر ، وإنما تشترك في المحسوس أو في التخيل وغير ذلك ، فليست أنواط الخير والشر ويشبه أن يكون أهل الظاهر من النظر عمدوا إلى الأشياء التى هى متضادة ولها أجناس قريبة تدخل فيها ، وطبقة منها موافقة للحاسة أو العقل وطبقة مخالفة وطبقة منها موافقة للإيجاب ، والأخرى للفصل ، وطبقة مخالفة لأيهما كان ، فالتقطوا منها المعنى الموافق والمعنى المخالف فعملوا أحدهما جنسا لطبقة ، والآخر لطبقة أخرى ، وليس الواجب كذلك ، بل دلالة الموافقة والمخالفة دلالة للوازم لأنها ليست للأشياء في أنفسها بل بالإضافة .

ثم إن الأمور الموافقة والمخالفة إذا جمعا كطبيعتين وجد لهما أشياء يصلح أن تجعل بحسب الاعتبارات المختلفة كالأجناس لما فإنها تدخل في جملة الأفعال والافعال من جهة ، وفي الكيفيات من جهة أخرى ، وفي المضافات باعتبارات أخرى ، فإنها من حيث

- (١) بمتضادة : لمتضادة د : بمتضاد (١-٢) واحدة تحت جنس : واحدة في الجنس ط ؛
 واحدة في جنس ب (٢) جنسا : جنسها ب ، د ، ط ، م || وتكون : فتكون ب ، د ، م ، ط ، م ؛
 (٣) الغير : + في الجملة ط || في المودة : مودة ط (٥) متواطىء : المتواطىء ط : متواطىء د ، م ؛
 + به د ، م (٧) غير : ساقطة من د (٨) وإنما : فإنها د ، م ، ط
 || في : ساقطة من ب ، د ، م ، ط (٩) النظر : النظرى ط (١٠) فيها : فيها ط || لقاسة
 أو العقل : ساقطة من د (١١) للإيجاب : الإيجاب د || والأخرى : أخرى د ، د ، م ، ط || لقصل :
 الفصل د || لأيهما : لأيهما د (١٠-١١) وطبقة مخالفة . . . وطبقة مخالفة لأيهما : وطبقة مخالفة
 لأيهما ط ، م (١٢) بفعل د || أحدهما : أحدهما د ، د ، م ، ط ، م || والآخر :
 والأخرى ب ، د ، م ، ط ، م || لطبقة أخرى : لطبقة الأخرى ب ، د ، م ، ط ، م || الواجب :
 مشطوبة من م (١٣) ليست : ليس ب || بالإضافة : الإضافة م (١٤) جعلوا : جعلوا م
 || كليتين : كليتين د || أشياء : الأشياء د (١٥) بحسب : تحت ط || لها : لها د || لأنها :
 فإنها د ؛ + لـ د ، م ، ط (١٦) باعتبارات : باعتبار د ، د ، م || أخرى : أخرى د ، د ، م ، ط ؛

هي صادرة من أشياء هي أفعال ، ومن حيث هي حاصلة عن أشياء في أشياء هي
 أفعالات ، ومن حيث يتقرر عنها هيآت قارة في حواملها فهي من الكيفيات ، ومن
 حيث أن الموافق موافق لموافقة فهي من المضاف ، فإذا كان اسم الموافقة والمخالفة
 مصروفا إلى أحد هذه المعاني بعينه دخل في الجنس الخاص له ، لست أقول إن شيئا
 واحدا يدخل في أجناس مختلفة فهذا مما نحرمه ، بل كل اعتبار هو شيء آخر ، وهو
 الداخل في جنس آخر ولا هذه بالحقيقة أجناس بل كأجناس ، لأنها أمور مركبة من معنى
 ومن فعل أو انفعال أو إضافة أو غير ذلك ، ويشبه أن تكون في ذاتها كيفيات وتكون
 سائر الاعتبارات تلزمها ، ثم مع الاجتماع كله في أن تجعل الموافقة والمخالفة مما يسندها
 إلى الأجناس العالية فإن لتلك الطبائع الأضداد التي جعلت طبيعتين أجناسا حقيقية غير
 الموافقة والمخالفة هي تدخل فيها وقد علمت هذا في موضعه .

١٠

وأما القول بوجود الضمدين في جنسين متضادين مثل الشجاعة والتهور فهو أيضا
 قول متوسع فيه ، فإن الشجاعة في نفسها كيفية ، وباعتبارها تكون فضيلة ، وكذلك التهور
 في نفسه كيفية ، وباعتبارها يكون رذيلة ، فالفضيلة والرذيلة ليستا من الأجناس لهذه
 الكيفيات ، كما أن الطيب وغير الطيب ليسا جنسين للروائح والمذوقات بل لوازم لها
 بحسب اعتبارات تلحقها .

١٥

فالشجاعة في ذاتها لا تضاد التهور ولا الجبن وإنما المتضادان هما التهور والجبن
 الداخلان في باب الملكة من الكيف ، وأما الشجاعة فتقابل اللامشجاعة كما قلنا في المساوي

- (٢) أضداد : الأفعالات ط || عنها : منها ب ، ح ، ص ، ط ، م || قارة : قادرة د
 (٣) موافق : ماوافق د || فإذا : وإذا ، ص || اسم : + الشيء ، د ، ص ، ط ، م (٤) لست :
 ليست م (٥) فهذا : وهذا ، ح ، ص ، م || هو شيء : وهو شيء م (٦) في جنس آخر : في الجنس الآخر ط
 || بالحقيقة : وبالحقيقة د (٧) أوإضافة : وإضافة ح (٨) مع : + وضع ط
 || عما : قاد || يسند : يسندهما ، ص ، ط (٩) الطبائع : لطائع د || الأضداد : للأضداد ب
 || طبيعتين : طبيعتين ص (١٠) فيها : فيها ط || في موضعه : في موضع
 ب ، د ، م ، في مواضع أخرى ط (١١) فهو : وهو ، م (١٢) وباعتبار : وهي باعتبار ب ،
 ح ، ط ، م ، هـ (١٣) في نفسه : في نفسها ، د ، ص ، ط ، م || ليستا : ليسا ، ص ، ط
 (١٤) وغير الطيب : ساقطة من د || ليسا : + من ص || والمذوقات : والمذاقات ب ، د ، م
 (١٦) هما : هو ح (١٧) المساوي : الماوي د ، + في آخر الفصل السادس من المقالة الثالثة د .

وما يقابله ، ثم اللاتجانبة كالجلس للتهور والجبن ، فإذا ضادت الشجاعة التهور فتضاده لا لطبيعة ذاتها بل لأنها تضاده لعارض فيها هو أن هذه محمودة وفضيلة وثافمة . وذلك مذموم ورذيلة وضار ، فالأضداد بالحقيقة هي التي تتفق في الجلس وتتفق في الموضوع الواحد ، فهما ما يكون الموضوع الواحد يقبل الضدين جميعا من غير استحالة في غيرهما ، ومنها ما يكون الموضوع يستحيل أولا في غيرهما حتى يعرض له أحدهما فإن مزاجا ما يحلوه الشيء ، وإذا أمر احتاج إلى مزاج آخر وليس كذلك الحال في استحالة الحار إلى البارد .

ولما كان الضدان يكونان في الجلس فلا يخلو إما أن يكون عدم كل واحد منهما في طبيعة الجلس يلزمه الآخر فقط فيكون لا واسطة بينهما ، وإما أن يكون ليس كذلك . فلا يخلو : إما أن يكون مخالفة تلك الكثرة للواحد منهما مخالفة واحدة ليس مخالفة بعضها أقل أو أكثر أو يكون ذلك مختلفا ، فإن كان مختلفا في ذلك فيكون بعضها أقرب إلى مشابهته والأقرب إلى مشابهته فيه شيء من صورته وبعضها في غاية الخلاف له فيكون الضد ذلك ، ويكون التضاد غاية الخلاف للتقابلات المتفقة في الجلس والمادة ، وذلك لأنه يصدق أن يقول غاية الخلاف من حيث كان متوسطا وحيث لم يكن ، لأنه إن كان اثنان كل واحد منهما في غاية البعد عن الآخر فالتضاد خلاف تام ، ولذلك فإن ضد الشيء واحد .

وأما إن جعل جاصل غاية الخلاف والبعد قد يقع بين الواحد وبين آخرين اثنين متخالفين فذلك محال ، لأن التخالف بين الواحد وبينهما إما أن يكون في معنى واحد من

- (١) فإذا : فإن ، د ، د ، ص ، ط م || ضادت : ضاد ، ب ، ح ، ط ، م || ذاتها : ذاتها
|| فيها : فيه ب || هو : وهوب ، د ، ص ، ط ، م (٢) وثافمة : وثافع ، ح ، ص ، ط (٣) في الموضوع الواحد ذاتها : في الموضوع فثبات ، م (٤) وإذا : فإذا ط ، وإذا د (٥) وليس : وليس ص
|| في استحالة الحار : ساقطة من ص || البارد : البرد ، ح ، ص ، ط ، م (٦) الضدان : الضد ب ، م || يكونان : يكون ب ، د ، د ، م || إما : أو م (٧) فلا يخلو إما : فإما م
|| منها : منها ب ، ح ، د ، ص ، م || مخالفة : بخالفة م || بعضها : بعض ب ، ح ، ط ، م (٨)
(٩) أو أكثر : وأكثر ب ، ح ، د || مشابهته : مشابهة د ، ط : المشابهة ط
(١٠) في الجنس : الجنس ب ، ط ، م : بالجنس - (١١) من : ساقطة من د ، ص ، ط
|| بين لفظ "لأنه" ولفظ "إن" : يباين في ب ، د ، ط || كان : كانت د || كل : نكل ب ، ح ، ط
(١٢) منها : ساقطة من ب || ولذلك : وكذلك د ، ط (١٣) الآخرين : الآخرين ح
(١٤) متخالفين : متخالفين د ، ط || المتخالفة : المتخالفة ب ، ح ، د ، ط .

- جهة واحدة فتكون المخالافات للواحد من جهة واحدة متفقة في صورة الخلاف، ويكون نوتا واحدا لا أنواعا كثيرة؛ وإما أن يكون من جهات فيكون ذلك وجوها من التضاد لا وجها واحدا، فلا يكون ذلك بسبب الفصل الذي إذا لحق المجلس فعل ذلك النوع من غير انتظار شيء، وخصوصا في البسائط، وقد علمت هذا، بل يكون من جهة لواحق وأحوال تلزم النوع. وكلامنا في نمط واحد من التضاد وفي التضاد الذي بالذات ليس نعتي بقوله بالذات الجوهر والموضوع، بل نعتي به ما يقع به التضاد ولو كان كيفية أيضا، فقد بان أن ضد الواحد واحد.

- والتوسط في الحقيقة هو الذي مع أنه يخالف يشابه، فحينئذ يجب أن يكون الانتقال إليه أولا في التغير إلى الضد؛ فإن الأسود لذلك يغبر أو ينحضر أو يحمر أولا ثم يبيض، وقد يعرض للأضداد متوسطات بسلب الطرفين، فربما كان ذلك لعدم الاسم، والمتوسط متوسط، ونعتي به متوسطا حقيقيا مثل الاحار واللابارد، وإذا لم يكن للفاتر اسم فمثل هذا أيضا يكون في المجلس، وإذا أخرج عن المجلس كقوله لا خفيف ولا ثقيل فذلك ليس بالتوسط الحقيقي إنما ذلك متوسط باللفظ، وأما الملكة والعدم فلا يكون لهما في الموضوع متوسط لأنهما هما الموجبة والسالبة بينهما مخصصة بمجلس أو موضوع، وأيضاً في وقت وحال، فتكون نسبة الملكة والعدم إلى ذلك الشيء والحال نسبة التقيضين إلى الوجود كله، وإذا لا واسطة بين التقيضين فكذلك لا واسطة بين العدم والملكة.

(٢) من جهات : في جهات ب ، ح ، د ، ط ، م (٣) لحق : تحقق م (٥) وفي التضاد : والتضاد ط (٦) والموضوع : أو الموضوع د ، ص ، ط || التضاد : + وفي التضاد الذي بالذات ليس إلى - || كيفية : كيفية ص ، ط || أيضا : + إلى د (٥ - ٦) ليس نعتي بقوله كيفية أيضا : ساطعة من ب ، م (٨) والمتوسط : والمتوسطة د || في الحقيقة : بالحقيقة ص || يخالف : يخالف - || يشابه : + به ط (٩) أو ينحضر أو يحمر : وينحضر ويحمر ، ط || ثم : لم د (١٠) للأضداد : الأضداد م || والمتوسط : والمتوسط د (١١) ونعتي به متوسطا : ساطعة من د ، م || وإذا : إذا م (١٢) وإذا : إذا ط || أخرج : تخرج م || فذلك : فذلك د (١٤) هما : ساطعة من ط || الموجبة والسالبة : موجبة وسالبة ط || بهنهما : بهنهما ، - ، د ، ص ، م (١٥) الملكة : الملكة ب (١٦) وإذا : إذا ، د ، ح

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في اختصاص مذاهب الحكماء الأقدمين في المثل ومبادئ التعليمات والسبب الداعي إلى ذلك وبين أصل الجهل الذي وقع لهم حتى زاعقوا لأجله

قد حان لنا أن نتجرد لمناقضة آراء قبلت في الصور والتعليمات والمبادئ المفارقة والكليات مخالفة لأصولنا التي قد قررناها ، وإن كان في صحة ما قلناه وإعطائنا القوانين التي أعطيناها تنبيه للنصر على حل جميع شبههم وإفسادها ومناقضات مذاهبهم ، لكنا مستظهرون شكك ذلك بأنفسنا لما نرجو أن يجرى في ذلك من فوائد نذكرها في خلال مقاوماتنا لإياهم يكون قد ذهب علينا فيما قدمناه وشرحناه .

ونقول : إن كل صناعة فإن لها نشأة تكون فيها نيئة بلغة غير أنها تنضج بمدحهم ثم إنها تزداد وتكمل بعد حين آخر ؛ ولذلك كانت الفلسفة في قديم ما اشتغل بها اليونانيون خطية ، ثم خالطها فلفظ وجلد ، وكان السابق إلى الجمهور من أقسامها هو القسم الطبيعي ، ثم أخذوا ينتبهون للتعليمي ، ثم للإلهي ، وكانت لهم انتقالات من بعضها إلى بعض غير سديدة ، وأول ما انتقلوا عن المحسوس إلى المعقول تشوشوا فظن قوم أن القسمة توجب وجود شيئين في كل

(١) فصل : الفصل ط : صناعة من د (٢) الميكاء : القدماء ، د ، ص ، م || ومبادئ : المبادئ ، د : صناعة من ب ، م (٣) التعليمات : التعليمات ، د ، م || الجهل : الجهلة د (٤) حتى : حين م (٥) حان : جازد || في الصور : في الصورة د || والتعليمات : التعليمات ، د ، م (٦) لأصولنا : أصولنا م || قد : سابقة من ب ، د ، ص ، ط ، م || كان : كانت ، د ، ط (٧) التي : سابقة من د (٨) بأنفسنا : لأنفسنا ط || نذكرها : نذكر ، م || في خلال : بما خلال م (٩) ذهب : ذهب م ؛ أذهب د (١٠) لها : + ابتداء ، د ، ص ، ط ، م || إنما : إنما ، د (١١ - ١٠) ثم إنها تزداد وتكمل بمدحهم : سابقة من د ، ص ، ط (١١) ولذلك : وكذلك ، د || في قديم : في القديم ط || اشتغل : استعمل د || بها : به ب ، د ، ص ، ط (١٣) الإلهي : للإله ط ، الإلهي ب || من بعضها : سابقة من ب : من بعضهم د (١٤) تشوشوا : تشوشوا ، د || وجود : + وجود ، د .

ثىء ، كائناتين فى معنى الإنسانية : إنسان فاسد محسوس ، وإنسان معقول مفارق أبدي لا يتغير ، وجعلوا لكل واحد منهما وجودا ، فسموا الوجود المفارق وجودا مثاليا ، وجعلوا لكل واحد من الأمور الطبيعية صورة مفارقة هى المعقولة ، وإياها يتلقى العقل ، إذ كان المعقول أمرا لا يفسد ، وكل محسوس من هذه فهو فاسد ، وجعلوا العلوم والبراهين تنمو نحو هذه وإياها تناول .

- وكان المعروف بأفلاطون معلمه سقراط يفرطان فى هذا الرأى ويقولان إن الإنسانية معنى واحدا موجودا يشترك فيه الأشخاص ويبقى مع بطلانها ، وليس هو المعنى المحسوس المتكرر الفاسد فهو إذن المعنى المعقول المفارق . وقوم آخرون لم يروا لهذه الصورة مفارقة بل لمبادئها ، وجعلوا الأمور التعليمية التى تفارق بالحدود مستحقة للمفارقة بالوجود ، وجعلوا ما لا يفارق بالحد من الصور الطبيعية لا يفارق بالذات ، وجعلوا الصور الطبيعية إنما تتولد بمقارنة تلك الصور التعليمية للمادة ، كالتقدير فإنه معنى تعليمى ، فإذا قارن المادة صار فطوسة ، وصار معنى طبيعيا ، وكان للتقدير من حيث هو تعليمى أن يفارق وإن لم يكن له من حيث هو طبيعى أن يفارق .

- وأما أفلاطون فأكثر ميله إلى أن الصور هى المفارقة ، فأما التعليميات فإنها عنده معان بين الصور والماديات ، فإنها وإن فارت فى الحد فليس يجوز عنده أن يكون بعد قائم لا فى مادة ، لأنه إما أن يكون متاهيا ، أو غير متناه ، فإن كان غير متناه ، وذلك

(٢) الوجود : الموجود د ، ط || وجودا : موجود د ، ط (٢-٣) منها وجودا . . . لكل واحد : ساقطة من د (٣) العقل : العقول ط (٤) إذ : إذا د ، د (٦) أفلاطون : أفلاطون د ، ص ، ط : أفلاطون م || ويقولون : ويقولون د || للإنسانية : الإنسانية د (٧) فيه : فيها د (٨) المعنى : ساقطة من د ، م || مفارقة : + مالوجود د (١١) الصور : الصورة د (١٢) فطوسة : فطوسة ط || وكان : فكان ب ، ولأن د ، م || حيث : ساقطة من د ، ص ، ط || يفارق : يقارن م (١٣) وإن لم : ب ، د ، ط ، م || وإن لم يكن : ليس ب || له : ساقطة من م || هو : ساقطة من د || يفارق : يقارن م (١٤) أفلاطون : أفلاطون م || المفارقة : المتفارقة د || فأما : وأما ب ، د ، ص ، ط ، م (١٥) الصور : + وبين م || والماديات : والماديين ب ، د ، ص ، ط (١٦) لأنه إما أن يكون متاهيا أو غير متناه : لأنه يكون إما متاهيا أو غير متناه ط ، لأنه إما أن يكون متاهيا أو غير متناه د ، لأنه إما أن يكون متاهيا وإما غير متناه م (١٦) فإن كان غير متناه : وإن كان غير متناه د ، ساقطة من ب || وذلك : ذلك د .

يلحقه لأنه مجرد طبيعة ، كان حيثئذ كل بعد غير متناه ، وإن لحقه لأنه مجرد عن المادة كانت المادة مفيدة للحصر والصورة ، وكلا الوجهين محال ؛ بل وجود بعد غير متناه محال ، وإن كان متناهيا فانهحصاره في حد محدود وشكل مقدر ليس إلا لانفعال عرض له من خارج ، لا لنفس طبيعته ، ولن تنفعل الصورة إلا لمادتها ، فتكون مفارقة وغير مفارقة ، وهذا محال فيجب أن تكون متوسطة .

وأما الآخرون فإنهم جعلوا مبادئ الأمور الطبيعية أمورا تعليمية ، وجعلوها المعقولات بالحقيقة ، وجعلوها المفارقات بالحقيقة ، وذكروا أنهم إذا جردوا الأحوال الجسمانية عن المادة لم يبق إلا أقطار وأشكال وأعداد ؛ وذلك لأن المعقولات التسع فإن الكيفيات الانفعالية والانفعالات منها والملكات والقوة واللافة أمور تكون لذوات الانفعالات والملكات والقوى ، وأما الإضافة لما يتعلق بأمثال هذه فهي أيضا مادية ؛ فيبقى الأين وهو كى ، ومتى وهو كى ، والوضع وهو كى ، وأما الفعل والانفعال فهو مادية ، فيحصل من هذا أن جميع ما ليس بكى فهو متعلق بالمادة ، والمتعلق بالمادة مبدؤه ما ليس متعلقا بالمادة ، فتكون التعليميات هي المبادئ ، وتكون هي المعقولات بالحقيقة ، وصار ذلك غير معقول ؛ ولذلك فليس واحد يحد اللون والطعم وغير ذلك حدا يعبا به ، إنما هو نسبة إلى قوة مدركة فلا يعقلها عندهم العقل إنما يتخيلها الخيال تبعاً للحس .

قالوا وأما الأعداد والمقادير وأحوالها فهي معقولة لذاتها ، فهي إذن المفارقة . وقوم جعلوها مبادئ ، ولم يجعلوها مفارقة ، وهم أصحاب فيثاغورث ، وركبوا كل شيء من الوحدة والثنائية ، وجعلوا الوحدة في حيز الخير والحصر ، وجعلوا الثنائية في حيز الشر وغير الحصر .

(١) وإن : فإن د ، ط ، م || مجرد : + حيثئذ د (٢) للحصر : الحصر ب ، م || والعودة : العودة ب
(٣) طبيعة : ط ، م ، ط (٤) وجعلوها : جعلوها ب ، م (٥) وجعلوها المفارقات بالحقيقة : ساقطة من م (٦) أقطار وأشكال وأعداد : أضلاماً وأشكالاً وأعداداً ب ، م ، ط ، م ، م || التسع : التسع ب ، م ، م || الكيفيات : المكيفيات م (٧) منها : ساقطة من د (٨) فما : فإنما ط (٩) مبدؤه : مبدؤه ب ، م ، م ؛ مبدؤه : مبدؤه ب ، م ؛ متعلق : متعلق ب ، ط (١٠) التعليميات : التعليميات ب ، م || هي : ساقطة من م || بالحقيقة : الحقيقة ب ، م ، م (١١) معقول : + له ب || ولذلك : يتصور ب ، م || غلب : وليس م || به : ساقطة من م || إنما : وإنما ب ، م ؛ نسبة : يشبه د (١٢) فلا : ولا ب ، م ، د ، م ، م || يتخيلها : يتخيلها ب (١٣) مفارقة : مفارقات ب (١٤) وجعلوا : واجعلوا ب || الوحدة : الواحدة د || الخير : الخواطر ، د || والحصر : والحصر د .

وقوم جعلوا المبادئ الزائد والناقص والمساوى، وجعلوا المساوى مكان الهوى، إذعته الاستحالة إلى الطرفين .

وقوم جعلوه مكان الصورة ؛ لأنها المحصورة المحدودة ولا حد للزائد والناقص .

ثم تشعبوا في أمر تركيب الكل من التعليميات، بفعل بعضهم العدد مبدأ للقداو، فركب الخط من وحدتين ، والسطح من أربع وحدات . وبعضهم جعل نكل واحد منها حيناً على حدة ، وأكثرهم على أن العدد هو المبدأ ، والوحدة هي المبدأ الأول ، وأن الوحدة والهوية متلازمان أو مترادفتان، وقد رتبوا العدد وإنشاءه من الوحدة على وجوه ثلاثة :

أحدها على وجه العدد العددي .

والثاني على وجه العدد التعليمي .

والثالث على وجه التكرار .

أما وجه العدد العددي فجعلوا الوحدة في أول الترتيب ، ثم الثنائية ، ثم الثلاثية .

وأما العدد التعليمي : فجعلوا الوحدة مبدأ ، ثم الثاني ، ثم الثالث ، فرتبوا العدد على توالى وحدة وحدة .

وأما الثالث فجعلوا إنشاء العدد بتكرار وحدة بعينها لا بإضافة أخرى إليها .

والمعجب من طائفة فيثاغورية ترى أن العدد يتألف من وحدة وجوهر، إذ الوحدة لا تقوم وحدها ، فإنها وحدة شيء ، والمحل جوهر ، وحينئذ يكون التركيب ، فتكون الكثرة . ومن هؤلاء من يجعل لكل رتبة تعليمية من المسدد صورة مطابقة لصورة

(٣) ولاحد : ولاحد ط (٤) التعليميات : التعليميات م || بعضهم : التعليميات م
|| فركب : فركب ب ، د ، ط (٥) لكل : لكل م || منها : منها ب ، ص || حيناً : حيناً ب ، ص ، ط
(٦) المبدأ الأول : المبدأ الأول م || وإن : وإن م (٧) متلازمان : متلازمان د || مترادفتان : مترادفتان د
(٨) العدد : ساطعة من م (٩) ساطعة من م (١٠) أما : وأما د (١١) فيثاغورية : فيثاغورية
ب ، د ، ص ، ط ، فيثاغورية م (١٢) لكل : الكل م || صورة : ساطعة من ب ، د ، ص ، م ، م .

موجودة ، فيكون عند التجريد رتبة عدد وعند الخلط بالمادة صورة إنسان ، أو فرس ، وذلك للمعنى الذى أشرنا إليه فيما سلف ، وقوم يرون أن بين هذه الصور المتدرجة وبين المثل فرقا ، ومن هؤلاء من جعلها متوسطات على ما سلف قبل .

وأكثر الفيتاغوريين يرون أن العدد التعليمى هو المبدأ ولكنه غير مفارق ، ومنهم من يجوز تركيب الصور الهندسية من الأحاد فيمتنع تصنيف المقادير ، ومنهم من لا يرى بأسا بأن تكون التعليميات مركبة من أعداد يعرض لها بعد التركيب أن تنقسم إلى غير نهائية ، ومنهم من يجعل الصور العددية مباينة للصور الهندسية .

وأنت إذا فكرت وجدت أصول أسباب الخلط فى جميع ماضل فيه هؤلاء القوم خمسة :
أحدها ، ظنهم أن الشيء إذا جرد من حيث لم يقترب به اعتبار غيره كان مجردا في الوجود عنه ، كأنه إذا انتفت إلى الشيء وحده ومعه قرين اتفانا خلا عن الالتفات إلى قرينه فقد جعل غير مجاور لقرينه ، وبالجمله إذا نظر إليه لا بشرط المقارنة فقد ظن أنه نظر إليه بشرط غير المقارنة ، حتى إنما صلح أن ينظر فيه ، لأنه غير مقارن بل مفارق ، فظن لهذا أن المقولات الموجودة فى العالم لما كان العقل يراها من غير أن يتعرض لما يقارنها أن العقل ليس يتأل إلا المفارقات منها وليس كذلك ، بل لكل شيء من حيث ذاته اعتبار ، ومن حيث إضافته إلى مقارن اعتبار آخر .

وإننا إذا عقلنا صورة الإنسان مثلا من حيث هى صورة الإنسان وحده فقد عقلنا موجودا وحده من حيث ذاته ، ولكن حيث عقلناه فليس يجب أن يكون وحده مفارقا ،

(١) صورة : صورة م (٢) المعنى : معنى م ، ص ، ط ، المعنى د || بين : من ب || الصور : الصورة د ؛ ساطعة من ب (٣) متوسطات : متوسط ط (٤) وأكثر : فأكثر د || ولكنه : ولكن ب (٥) فيمتنع : فيمتنع ب ، ص ، ط ، م || من لا : لا د (٦) التعليميات : التعليمات م || نهاية : النهاية م ، ص ، ط (٧) الصور : الصورة م (١٠) الشيء : شيء م ، ص ، ط (١١) قد : وقد م (١٢) لأنه : لأن د (١٣) ظن : وظن ط ، م (١٥) آخر : ساطعة من ب ، ص ، ط ، م (١٦) وإنما إذا : وإنما إذا د ؛ وإذا م ؛ وإنما إذا م ، ص ، ط || الإنسان وحده : إنسان وحده ب ، ص ، ط (١٧) من حيث : ومن حيث م || ولكن : ساطعة من د ، م || عقلناه : عقلنا ب ، ص ، ط ، م || فليس : وليس م ، ص ، ط ، م || مفارقا : ومفارقا د ، م .

فإن الخاطئ من حيث هو هو غير مفروق على جهة السلب لاعلى جهة العدول الذى يفهم منه
المفارقة بالقوام وليس يعسر علينا أن نقصد بالإدراك أو بغير ذلك من الأحوال واحدا
من الاثنين ليس من شأنه أن يفارق صاحبه قواما وإن فارقه حدا ومعنى وحقيقة ،
إذ كانت حقيقته ليست مدخولة فى حقيقة الآخر ، إذ المعية توجب المقارنة لا المداخلة
فى المعاني .

والسبب الثانى ، غلطهم فى أمر الواحد ؛ فإننا إذا قلنا إن الإنسانية معنى واحد
لم تذهب فيه إلى أنه معنى واحد وهو بعينه يوجد فى كثيرين فيكثر بالإضافة كأب واحد
يكون لكثيرين ، بل هو كالأباء لأبناء متفرقين ، وقد استقصينا القول فى هذا فى مواضع
آخر . فهو لاء لم يعلموا أنا نقول لأشياء كثيرة إن معناها واحد ، ونعنى بذلك أن أى واحد منها
لو توهمناه سابقا إلى مادة هى بالحالة التى للآخر ، كان يحصل منه هذا الشخص الواحد ،
وكذلك أى واحد منها سبق إلى الذهن منتظما فيه كان يحصل منه هذا المعنى الواحد ،
وإن كان إذا سبق واحد تعطل الآخر فلم يعمل شيئا كالحرارة التى لو طرأت على ملدة
فيها رطوبة أثرت معنى آخر أو تعرضت لذهن سبق إليه معنى رطوبة ومعقولها لفعلت
معنى آخر ، ولو أنهم فهموا معنى الواحد فى هذا لكفاهم . ذلك ما أضلهم .

والثالث جهلهم بأن قولنا : إن كذا من حيث هو كذا شئ آخر مبين فى الحدله ، قول متناقض ؛
كقول المسئول الغلط إذا مثل هل الإنسان من حيث هو إنسان ، إنسان واحد أو كثير ؟

(١) مفارق : مقارن م ؛ + ومهم من فهم هكذا فإن ليس بمفارق لأن يقال إنه غير مفارق
لأن العدول عبارة عن عدم صفة موجودة ضد ما فرع وجودها فالعدم يستلزم الوجود بخلاف السلب المطلق .
(٢) من : ساقطة من م ، م . (٣) إذ : إذا ب ، د || حقيقته : حقيقة ط || ليست : غير ح ، د ،
م ، ط ، م || فى : ساقطة من ب ، م (٤) أنه معنى : + عدده ب ، د ، م ؛ + عدديا - ، م
(٥) يكون : ساقطة من ب ، د || لكثيرين : لكثيرين د || كالأباء لأبناء : كآباء لأبناء م : كآباء لأولاد
ب ، ط || القول : الكلام ط || مواضع : موضع ح ، د ، م ، ط ، م (٦) لاآخر :
لاآخرى - ، د ، ط ، م || منه : منها ب ، د ، ط ، م ؛ فيها م (٧) فلم : ولم - || كالحرارة :
لا كالحرارة ب ، ح ، م ، ط ، م (٨) إليه : إليها ط || لعلت : إن ضلت ذ (٩) ولو :
فلو ب ، ح ، م ، ط ، م (١٠) بأن : أن - (١١) الغلط : الغلط ط || لسان
(الثانية) : ساقطة من د ، ح ، م ، ط ، م || أو كثير : أم كثير د ، ط ، م .

نقال : واحد أو كثير ؛ فإن الإنسان من حيث هو إنسان ، إنسان فقط ، وليس هو من حيث هو إنسان ، شيئاً غير الإنسان . والوحدة والكثرة غير الإنسان ، وقد فرغنا أيضاً من تفهيم هذا .

والرابع ، ظنهم أنا إذا قلنا : إن الإنسانية توجد دائماً باقية ، أن هذا القول هو قولنا إنسانية واحدة أو كثيرة ، وإنما يكون هذا لو كان قولنا الإنسانية وإنسانية واحدة أو كثيرة معنى واحداً ، وكذلك لا يجب أن يحسبوا أنهم إذا سلموا لأنفسهم أن الإنسانية باقية فقد لزمهم أن الإنسانية الواحدة بينها باقية حتى يضموا إنسانية أزلية .

والخامس ظنهم أن الأمور المادية إذا كانت معلولة يجب أن تكون علالها أئى أمور يمكن أن تفارق ؛ فإنه ليس إذا كانت الأمور المادية معلولة وكانت التعليميات مفارقة يجب أن تكون علالها التعليميات لا محالة ، بل ربما كانت جواهر أخرى ليست من المقولات التسع ؛ ولم يتحققوا كنه التحقيق أن الهندسيات من التعليميات لا تستغنى حدودها عن المواد مطلقاً ، وإن امتنعت عن نوع ما من المواد ، وهذه أشياء يشبه أن يكفى في تحقيقها أصول سلفت لنا ، فلتجرد للقاتلين بالتعليميات .

(١) قال : نقال : || قال واحد أو كثير : ساقطة من م || إنسان إنسان فقط : إنسان فقط م || وليس هو : وليس م (٢) تفهيم : تفهيم م ؟ تفهيمهم م ، ص ، ط (٣) وإنما : وإنما م || وإنسانية : وإنسانيه ط (٤) وكذلك : وكذلك م ، ص ، ط ، م (٥) فقد : ساقطة من م || بينهما : ساقطة من م (٦) الأمور المادية : أمور مادية م ، ص ، م (٧) — (٩) أى أمور يمكن أن تكون علالها : ساقطة من م (١٠) التعليميات : التعليميات م (١١) التحقيق : التحقيق م (١٢) التعليميات : التعليميات م (١٣) نوع ما : نوع م ، م (١٤) التعليميات : التعليميات م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في إبطال القول بالتعليمات والمثل

فقول : إنه إن كان في التعليمات تعليمى مفارق للتعليمى المحسوس ، فإما أن لا يكون في المحسوس تعليمى ألبتة أو يكون ؛ فإن لم يكن في المحسوس تعليمى وجب أن لا يكون مريع ولا مدور ولا ممدود محسوس ، وإذا لم يكن شئ من هذا محسوسا فكيف السبيل إلى إثبات وجودها بل إلى تخيلها ، فإن مبدأ تخيلها كذلك من الوجود المحسوس حتى لو توهمنا واحدا لم يحس شيئا منها لحكمنا أنه لا يتخيل بل لا يعقل شيئا منها ، على أنها أثبتنا وجود كثير منها في المحسوس .

وإن كانت طبيعة التعليمات قد توجد أيضا في المحسوسات فيكون لتلك الطبيعة بذاتها اعتبار ، فتكون ذاتها إما مطابقة بالحد والمعنى للفارق أو مباينة له ، فإن كانت مفارقة له فتكون التعليمات الممتولة أميرا غير التي تتخيلها ونعتلها ونحتاج في إثباتها إلى دليل مستأنف . ثم نشغل بالنظر في حال مفارقتها فلا يكون ما عملوا عليه من الإخلاد إلى الاستغناء عن إثباتها والاشتغال بتقديم الشغل في بيان مفارقتها عملا يستنام إليه .

وإن كانت مطابقة مشاركة له في الحد فلا يخلو : إما أن تكون هذه التي في المحسوسات إنما صارت فيها لطبيعتها وحدها ، وكيف يفارق ماله حدها ؟ وإما أن يكون ذلك أمرا يعرض لها بسبب من الأسباب ، وتكون هي معرضة لذلك ، وحدودها غير مانعة عن لحوق ذلك لإياها ، فيكون من شأن تلك المفارقات أن تصير مادية ومن شأن هذه المادية أن تفارق ، وهذا هو خلاف ما عقدوه وبنوا عليه أصل رأيهم .

(٢) فصل : الفصل ط ؛ ساطعة من د (٢) التعليمات : التعليمات م (٤ - ٥) المحسوس ماما في المحسوس تعليمى : ساطعة من ط || لا يكون في المحسوس : يكون في المحسوس - ، ص ، م (٥) أو يكون : أو لا يكون - ، ص ، م (٦) السبيل : السبيل م (٧) تخيلها : تخيلها د || كذلك : كذلك ب ، - ، ص ، ط ، || الوجود : الوجود د (٨) يحس : يحس م (١٠) التعليمات : التعليمات د ، م || بذاتها : لذاتها - ، ص ، ط (١١) والمعنى : والمعنى ط || مباينة : مباينة ط (١٢) التعليمات : التعليمات م (١٣) فلا : ولا ص ، م (١٥) في : فيه د (١٦) صارت : صارت ب || وكيف : فكيف ب - ، ص ، ط ، م (١٧) معرضة : معرضة - ، ط (١٨) عقدوه : عقدوه د ، ط .

وأبضا فإن هذه المادة التي مع العوارض إما أن تحتاج إلى المفارقات أو لا تحتاج إليها ، فإن كانت تحتاج إلى مفارقات ، فإنما تحتاج إلى مفارقات غيرها لطوائمها ، فتحتاج المفارقات أيضا إلى أخرى ، وإن كانت هذه إنما تحتاج إلى المفارقات لما عرض لها حتى لولا ذلك العارض لكنت لا تحتاج إلى المفارقات ألبته ، ولا كان يجب أن يكون للمفارقات وجود ألبته ، فيكون العارض للشيء بوجوب وجود أمر أقدم منه وضمنه ، ويعمل المفارقات محتاجة إليها حتى يجب لها وجود .

فإن لم يكن الأمر كذلك ، بل كنت وجود المفارقات بوجوب وجودها مع هذا العارض فلم يوجب العارض في غيرها ولا يوجب في أنفمها والطبيعة متفقة ، وإن كانت غير محتاجة إلى المفارقات فلا تكون المفارقات عللا لها بوجه من الوجوه ولا مبادئ أولى ويلزم أن تكون هذه المفارقات ناقصة ، فإن هذا المفاوق للادة تلحقه من القوى والأفعال مالا يوجد للفارق ، وكما الفرق بين شكل إنسانى ساذج وبين شكل إنسانى حى كامل .

والعجب منهم إذ يعملون الخط منجردا في قوامه من السطح ، والنقطة من الخط ، فما الذى يجمعها في الجسم الطبيعى ؟ طبيعة واحدة منهما توجب ذلك ؟ فكذلك يجب أن يجمعهما لو كانت مفارقة أو قوة أخرى نفس أو عقل أو بارى ، ثم الخط كيف يتقدم الجسم التام تنعدم العلل وليس هو صورته ، فليس الخط صورة الجسمية ولا هو فاعله ولا هو غايته ، بل إن كان ولا بد للجسم التام الكامل في الابداد هو غاية الخط وغيره ولا هو هيلواه ، بل هو شئ يلحقه من جهة ما يتناهى ويتقطع ، وأبضا يلزم القائل

(٢) مفارقات (الأول) : المفارقات - ، ص ، ط || فإنما وإتمام ؛ + كانت م (٣) أخرى : الأخرى د || المفارقات : + ألبته ط (٤) العارض : ساقطة من ط || المفارقات : المفاوقين د || ولا كان ، ولما كان ص ؛ وإن كان - (٨) في غيرها : + في م || في أقدمها : في قدامها ص (١٠) المفاوق : المفاوق ب - ، د ، ط ، م (١٢) حى : ساقطة من ط || كامل : فاعل - ، د ، ص ، ط ، م (١٤) فا : فالذى ط ، في الذى د || الطبيعة : طبيعة ب || واحدة : واحد ، د ، م || منها : منها - ، ص ، ط ، م || فكذلك يجب : فيجب د (١٥) يجمعها : يجمعها - ، م || كانت : كان د (١٧) غاية : الغاية - ، د ، ص ، ط ، م || الخط : لخط - ، د ، ص ، ط ، م (١٨) ولا هو : ولا - ، ط .

بالاحداد أن يجعل التفاوت بين الأمور بزيادة كثرة وتقصانها ، فيكون الخلاف بين الإنسان والفرس أن أحدهما أكثر والآخر أقل ، والأقل دائماً موجود في الأكثر فيكون في أحدهما الآخر ، فيلزم من ذلك دخول بعض المتباينات تحت بعض وهو خلف فاسد .

ومن هؤلاء من يجعل الوحدات متساوية فيكون ما خالف به الأكثر الأقل جزءاً من الأقل ، لكن منهم من يجعل الوحدات أيضاً غير متساوية ؛ فإن كانت تختلف بالحد فليست وحدات إلا باشتراك الاسم وإن كانت لا تختلف بالحد لكنها بعد اتفاق في الحد تزيد وتنقص ، فإما أن يكون زيادة الزائد منها بشيء فيها بالقوة كالمقادير ، فتكون الوحدة مقدراً لامبداً مقدار ، وإن كانت زيادة الزائد بشيء فيها بالفعل كالأعداد فتكون الوحدة كثرة .

- ١٠ ويلزم القائلين بالعدد العددي المركبين منها صور الطبيعيات أن يعملوا أحد شيئين : إما أن يعملوا للعدد المفارق الموجود نهاية ، فيكون تنافيه عند حد من الحدود دون غيره من الاختراع الذي لا محصول له .

- أو يجعلوه غير متناه فيجعلوا صور الطبيعيات غير متناهية ، وهؤلاء يعملون الوحدة الأولى غير كل وحدة من الوجدتين اللتين في الثنائية ، ثم يعملون الثنائية الأولى غير الثنائية التي في الثلاثية وأقدم منها ، وكذلك فيما بعد الثلاثية ، وهذا محال ؛ فإنه ليس بين الثنائية الأولى ، والثنائية التي في الثلاثية فرق في الذات بل في عارض ، وهو مقارنة شيء له . ومقارنة الشيء للشيء لا يجوز أن تبطل ذاته ، ولو أبطل ذاته لم يكن مقارناً ، لأن المقارن مقارن للوجود ، وأما المفسد فغير مقارن ، وكيف تكون الوحدة مفسدة للوجدتين

- (١) كثرة : كثيرة د ، م (٢) والآخر أقل : سافطة من ب ، د ، ط ، م (٣) فإلزم من ذلك خلف فاسد : سافطة من ب ، ص ، ط ، م (٤) الأقل : الأولاد (٦) الاسم : اسم د || الحد : الحدين م (٧) الزائد : الزائدات ط || ينشئ : شيء د ، م (٨) لا مبدأ مقدار : لا مبدأ مقدار يا د ، م : لا مبدأ مقادير ص (١٠) المركبين : والمركبين د || منها : م د ، د ، ص ؛ منها هاشم ص (١٢) الاختراع : الاجتماع د ، ط (١٥) الثلاثة : الثالث د (١٧) لم يكن : لما كان ب ، د ، ط ، م .

إلا بإفسادها واحدا واحدا منها ، وكيف تكون الوحدة مفسدة للوحدة ؟ ولو أفسدتها لم تكن ثنائية . بل الثنائية بمقارنة الوحدة بإياها لا تصير مباينة في الذات للثنائية بوجودها غير مقارنة للوحدة ، فإن الوحدة لا تتغير بالمقارنة حالا ، بل تجعل الكل أكثر وتذر الجزء على حاله .

و بالجملة إذا كانت الوحدات متشاكلة والتركيب واحداً كانت العليمتان متفتحتين ، إلا أن يمرض شيء ، يغير ويبدل ، ولا يجوز أن لا تكون الوحدات متشاكلة ، فإن الممد يحدث من وحدات متشاكلة لا غير .

على أن قوماً منهم يقولون إن الثنائية يلحقها من حيث هي ثنائية وحدة غير وحدة الثلاثية ، فذلك تكون وحدة الثنائية غير وحدة الثلاثية ، فيلزم أن تكون المشارية مركبة لا من خماسيتين على ما تكون به الخماسيتان ، لأن آحاد العشرة غير آحاد الخماسية ، فلا يتركب المشارية من خماسيتين ، ويلزم أن تكون آحاد الخماسية إذا كانت جزء عشرة مخالفة لآحادها إذا كانت جزء خمسة عشر ، لكنهم عظام يقولون : إن الخماسية التي في خمسة عشر غير الخماسية التي في المشارية البسيطة ، لأنها خماسية عشارية هي جزء من خمسة عشر ، فيلزم أن تكون العشارية إذا أضيف إليها الخماسية لا تصير خمسة عشر أو تستحيل آحادها ، وذلك كله محال .

ثم إن لم تكن خماسية العشرة مساوية للخماسية المطلقة فلا تكون خماسية إلا باشتراك الاسم ، فبالحرى أن يفهم معنى الخماسية فيما بعد المشاركة في اللفظ ، وإن كانت مساوية

(١) إلا بإفسادها . . . مفسدة للوحدة : ساقطة من م || منها : منها ط (٢) الوحدة : وحدة ب ، || في الذات : الذات د || الثنائية : الثانية د (٣) لا تتغير : لا تتغير د ، د ، ص ، م أكثر : ساقطة من د (٤) وتذر : وتثبت د ، د ، هـ ، ط ، م (٥) الوحدات : الوحدات د ، د ، وحدات ص || والتركيب : والتركيب هـ || العليمتان : العليمتان د ، ط ، م (٦) فذلك : فذلك ب ، د ، ط || فذلك تكون وحدة الثنائية غير وحدة الثلاثية : ساقطة من ب (٧) خماسيتين : خماسيتين م (٨) خماسيتين : خماسيتين د || جزء من عشرة : جزء من عشرة ط (٩) جزء عشرة : جزء عشرة د إذا كانت : ساقطة من م (١٠) كانت : كانت د || عظام يقولون : عظام أن يقولوا د ، ص ، ط ، م : عظام أن يقولوا د ، د (١١) التي في خمسة عشر : الخماسية : ساقطة من د ، ص ، ط (١٢) العشرة : العشرة ط (١٣) فبالحرى : وبالحري ب ، د || فيها : منها د .

فنفكر إذن الآحاد في جميعها متساوية والثنائيات والثلاثيات، فتكون أيضا صورة الثلاثية موجودة في الرباعية، لكن الثلاثية صورة لنوع طبيعي، والرباعية كذلك، فتكون الأنواع الطبيعية موجودة فيها أنواع أمور أخرى مخالفة. مثلا إذا كان عددا ما هو صورة للإنسان ثم عدد آخر صورة للفرس إما أكثر منه وإما أقل، فإن كان أكثر منه كان نوع الإنسان موجودا في الفرس وإن كان أقل منه كان نوع الفرس موجودا في الإنسان، فيلزم أن تكون صورة أنواع قبل أنواع وصورة أنواع بعد أنواع إذا كانت أشد تركيبا منها وإن لم يأخذ تركيب الأنواع من الأنواع مأخذا غير متناه. ثم كيف يكون عدد موجود له ترتيب ذاتي من الوجدانية والثنائية يذهب إلى غير النهاية بالفعل وقد تبين استحالة هذا.

- ١٠ وأما الذين يولدون العدد بالتكرير مع ثبات الوحدة للواحد فليس يفهم للتكرير فيه معنى إلا إيجاد شيء آخر غير الأول بالعدد، فإن كان العدد يفعله التكرير وليس كل واحد من الأول والثاني فيه وحدة فليس الوحدة مبدأ تأليف عدد، فإن كان الأول من حيث هو أول وحدة، والثاني من حيث هو 'ن' وحدة، فهناك وحدتان، فإن الوحدة لا تتكرر إلا بأن تكون هناك مرة بعد مرة، وهذه المرة إما أن تكون زمانية أو ذاتية، فإن كانت زمانية ولم تعدم في الوسط فهي كما كانت إلا أنها كررت، وإن عدمت ثم أوجدت ١٥ فالوحدة شخصية أخرى، وإن كانت ذاتية فذلك أين. وقوم جعلوا الوحدة كالميلوى للعدد وقوم جعلوها كالصورة لأنها تقال على الكل. والمعجب من الفيثاغوريين إذ جعلوا الوحدات الغير المتجزئة مبادئ للقادير، وعلموا أن المقادير تذهب إلى مذهب في التجزؤ إلى غير النهاية.

(١) أيضا: إذن م (٤) آخر: أخرى ب، ح، ص، ط || فإن: وإن م (٧) م:
ساقطة من ب، ح، ص، ط، م (٨) النهاية: نهاية م || تبين: بين د، م (٩) استحالة:
فساد (١٠) بالتكرير للتكرير، د || الوحدة: وحدة ح || الواحد: للوحدة د: الوحدة
ب، ص، م، الواحد ح (١٢) فيه: م م (١٣) الوحدة: + الواحد ب، د،
ص، ط، م (١٥) إلا أنها: لا أنها ح، ص، ط، م || عدمت: عددت د || أوجدت: وجدت
ح، ص، ط (١٦) فالوحدة: فالوحدة ح، د، ص، ط || وإن: فإن ط (١٧) كالصورة:
كصورة ب، م || الفيثاغوريين: الفيثاغورس د || جعلوا: جعل د (١٨) المقادير: المقادير
|| أن المقادير تذهب إلى مذهب: أن المقادير تذهب م، أنها تذهب ب، ح، ص، ط.

وقال قوم : إن الوحدة إذا قارنت المادة صارت نقطة ، والذاتية على ذلك القياس إذا قارنتها فمات خطأ والثلاثية سطحا والرابعة جسما ، ولا يخلو إما أن تكون المادة لها مشتركة ، أو تكون لكل واحد منها مادة أخرى ، فإن كانت لها مادة واحدة فتصير المادة نارة نقطة ، ثم تنقلب جسما ، ثم تنقلب نقطة ، وهذا مع استحالة يوجب أن لا يكون كون النقطة مبدأ للجسم أولى من أن يكون الجسم مبدأ للنقطة ، بل ربما يكونان من الأمور المتعاقبة على موضوع واحد وإن كانت موادها مختلفة فلا توجد في مادة الثنائية وحدة ، فلا تكون في مادة الثنائية ثنائية ، ويلزم أن لا تكون هذه الأشياء البتة مما .

وأما على مذهب التحقيق فليست النقطة موجودة إلا في الخط ، الذي هو في السطح ، الذي هو في الجسم ، الذي هو في المادة ، وليست النقطة مبدأ إلا بمعنى الطرف ، وأما الحقيقة فالجسم هو المبدأ ، بمعنى أنه معروض له التناهي به . والعجب ممن جعل المبدأ الزيادة والقصان ، فجعل المضاف مبدأ ، والمضاف هو أمر عارض لغيره من الموجودات ومنازع عن كل شيء .

نم كيف يمكنهم أن يجعلوا في الوجود كثرة؟ فإن الوحدة الثانية التي توجد في الكثرة مضافة إلى الأولى إن كانت موجودة لذاتها ، فبإذا تبين وحدة وحدة ؟ وواجب الوجود بذاته لا يتكرر ولا يباين شيئا إلا بالجوهر لا بالعدد ، وإن جاءت بانقسام وحدة فليست الوحدة إلا مقدارا ، وإن جاءت بسبب آخر فالوحدة لها علة موجودة في طبيعتها وليست من الأمور التي بذاتها ومن المبادئ التي توجد ولا سبب لها .

(١) الثانية : ساقطة من ه ، م || الياس : + فإن الثانية ه ، د ، ص ، ط ، م
(٢) ولا : فلا ب ، ه ، ص ، ط ، م (٣) لما مادة : + أخرى م || تصير : فتصير م (٤) المادة :
المادتان م || ثم تغلب جهما : ساقطة من د || استحالته : استحال م (٥) أولى من أن
يكون : أولى من كون د ، ص ، م ؛ أولى من أن كون ه || للقطعة : لقطعة ه ، ص ، ط || وربما
ب ، د ، ص ، ط ؛ ساقطة من ب ، م (٦) وإن كانت : فإن كان ه ، ص ، ط ||
الثانية : الثانية ب (٧) ثمانية : وحدتان ه : وحدة ص : ساقطة من ط ؛ وحدتان فلا يوجد في مادة
الثانية ثمانية د ، م (٨) الجسم : صورة الجسم ه ، د ، ص ، ط ، م (٩) المبدأ :
كبدأ ه ، ص ، ط (١٣) الثانية : الثانية ه ، د ، ص (١٤) الأولى : الأولى د ، م (١٥) جاءت :
جاء م (١٦) فليست : ليست ه ، ص ، ط || وإن جاءت : فإن جاءت ه ، د ، ص ، ط ؛ وجاءت ط
|| موجودة : موجودة ب ، ه ، ص ، ط .

ثم كيف جعلوا الوحدة والكثرة من الأضداد وقدموها الى الخير والشر، فمنهم من مال الى أن يجعل العدد من الخير لما فيه من الترتيب والتركيب والنظام ، ومنهم من مال الى أن يجعل الوحدة من الخير ، فإذا كانت الوحدة من الخير، فكيف تولد من خير شر؟ وكيف صار ازدياد الخير شرا ؟ وإن كانت الكثرة خيرا والوحدة شرا ، فكيف حصل من ازدياد الشر خير؟ وكيف كان الأول والمبدأ شرا حتى صار الأفضل معلوما والأقصر ملة ؟

ومنهم من جعل العدد والوحدة من باب الخير، وجعل الشر الهوى ، والهوى وإن كانت معلولة فيكون لها علة تستند الى هوى أو الى صورة ، فإن كانت تستند الى هوى فستقف على ما يقصد بالكلام ، وإن كانت تستند الى صورة فكيف يولد الخير الشر ؟ وإن لم تكن معلولة فهي واجبة بذاتها ، فلما أن تكون قابلة للانقسام أو مجردة ؛ فإن كانت قابلة للانقسام في نفسها فهي مقدار مؤلف من آحاد على رأيهم ، فهي أيضا من الخير؛ وإن كانت غير منقسمة في ذاتها فذاتها وحدانية، والوحدانية - بما هي وحدانية - خير؛ إذ ليس عندهم لتغير معنى إلا كونه وحدة ونظاما من العدد، والوحدة أولى عندهم بذلك .

فإن جعلوا كون الوحدة وحدة غير كونها خيرا انتقضت أصولهم كلها ، وإن جعلوا الوحدانية خيرية لزم من ذلك أن تكون الهوى - لأنها وحدانية - خيرية ، ثم إن كانت الوحدانية فيها خيرية ، ولكنها لاحق لها غريب ، فلتجرد الملحق به ، يلزمه هذا البحث بعينه ؛ ثم كيف يتولد من الأعداد حرارة وبرودة وثقل وخفة حتى يكون عدد يوجب أن يتحرك الشيء الى فوق وعدد يوجب أن يتحرك الشيء الى أسفل ؟ فإن بطلان هذه مما يفنى عن تكلف إبانة .

(٢) يجعل : + الوحدة ص (٣) فإذا : وإن ، فإن ب ، ص ، ط (٣) فإذا كانت الوحدة من الخير : ساقطة من م || شر : وشرم (٤) وكيف صار : ومن شر خير وكيف ط ؛ ومن شر خير وكيف حصل د || والوحدة : أو الوحدة د || فكيف : وكيف د (٧) جعل : يجعل ط (٨) أو الى : وإلى د || أو الى صورة فإن كانت تستند الى هوى : ساقطة من م || فإن : وإن ب (٩) يولد : ولد ، م || الشر : شراب ، د ، ص ، ط ، م (١١) رأيهم : آرائهم د ، م (١٣) كونه : كونها ، د || نظاما : أو نظاما د ، م (١٥) لزم : يلزم ب ، د ، ص ، ط (١٦) لاحق لها : ملحق || الملحق : الملحق ، م || به : ساقطة من ، م (١٧) يتولد : لا يتولد م (١٨) فإن : + كان م (١٩) تكلف إبانة : تكلفاته .

عل أن قوما منهم جعلوا الأشياء تتولد من عدد يطابق كيفية ويوجد معها ، فتكون المبادئ ليست أعدادا ، بل أعدادا ، وكيفيات وأمورا أخرى ، وهذا حال عندهم .

واعلم بعد هذا كله أن التعليميات لا تفارق الحيرية ، وذلك لأنها في أنفسهم انزوات حظ وافر من الترتيب والنظام والاعتدال ، فكل شيء منها على ما ينبغي أن يكون له ، وهذا خير كل شيء .

٥

(١) يكون : فيكون ب ، م (٢) ليست : ليس - || وكيفيات : أو كيفيات د ، م || وأمورا : وأمور ب ، د ، م (٣) - التعليميات : التعليميات ب || في أنفسها : في نفسها ص (٤) والنظام : سادة مرب || بكل : وكل ب ، م | منها : منهما ب ، ص ، ط (٥ - ٣) واهم بعد هذا كل شيء : ساطعة من د ، م .

المقالة الثامنة

في معرفة المبدأ الأول للوجود كله ومعرفة صفاته

سبعة فصول

الفصل الأول

(١) فصل

في تنهى العلل الفاعلية والقابلية

وإذ قد بلغنا هذا المبلغ من كتابنا فبالحرى أن نختمه بمعرفة المبدء الأول للوجود كله وأنه هل هو موجود ، وهل هو واحد لا شريك له في مرتبته ولا ندله ؟ وندل على ٥
مرتبته في الوجود ، وعلى ترتيب الموجودات دونه ومراتبها ، وعلى حال العود إليه ،
مستعينين به .

فالول ما يجب علينا من ذلك أن ندل على أن العال من الوجوه كلها متناهية ، وأن
في كل طبقة منها مبدأ أول ، وأن مبدأ جميعها واحد ، وأنه مبين لجميع الموجودات ،
واجب الوجود وحده ، وأن كل موجود فنه ابتداء وجوده . ١٠

فنقول : أما أن علة الوجود للشيء تكون موجودة معه فقد سلف لك وتحقق .

ثم نقول : إنا إذا فرضنا معلولا ، وفرضنا له علة ، واعلته علة ، فليس يمكن أن
يكون لكل علة علة بغير نهاية ، لأن المعلول وعالته وعلة عالته إذا اعتبرت مجتمعا في القياس
الذي لبعضها إلى بعض كانت علة العلة علة أولى مطلقة للآمرين ، وكان للآمرين نسبة
المعلولية إليها ، وإن اختلفا في أن أحدهما معلول بمتوسط والآخر معلول بغير متوسط ، ١٥
ولم يكن كذلك الأخير ولا المتوسط لأن المتوسط — الذي هو العلة الخامسة للمعلول — علة

(١) فصل : ساقطة من د (٤) قد : ساقطة من م || للوجود : للوجوه ط (٥) له : ساقطة

من د ، م || ولا ندله وندل : ولا ندل د (٥) ومراتبها : مراتبها م (٨) الوجوه : الوجود

(٩) الموجودات : الوجودات د (١١) ثم نقول : فنقول د ، د ، م : ونقول : ص

(١٤) كانت : كان ب ، د ، ص ، ط (١٥) معلول بغير متوسط : غير معلول بمتوسط د

(١٦) الأخير : لا الأخير ب ، د ، د .

لشيء واحد فقط ، والمالمول ليس علة لشيء ، ولكل واحد من الثلاثة خاصة ، فكانت خاصة الطرف المالمول أنه ليس علة لشيء ، وخاصة الطرف الآخر أنه علة لكل غيره ، وكانت خاصة المتوسط أنه علة لطرف ومعلول لطرف .

وسواء كان الوسط واحداً أو فوق واحد ، فإن كان فوق واحد فسواء ترتب ترتيباً متناهياً أو ترتب ترتيباً غير متناه ، فإنه إن ترتب في كثرة متناهية كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة تشترك في خاصة الواسطة بالانحياز إلى الطرفين ، ويكون لكل واحد من الطرفين خاصة ، وكذلك إن ترتب في كثرة غير متناهية ولم يحصل الطرف كان جميع الطرف غير المتناهي مشتركاً في خاصة الواسطة ، لأنك أي جملة أخذت كانت علة لوجود المالمول الأخير ، وكانت معلولة ، إذ كل واحد منها مالمول ، والجملة متعاقبة الوجود بها ، ومتعلق الوجود بالمالمول مالمول ، إلا أن تلك الجملة شرط في وجود المالمول الأخير ، وعلة له ، وكلما زدت في الأمر كان الحكم إلى غير انهاء باقياً ، فليس يجوز إذن أن تكون جملة علل موجودة وليس فيها علة غير معلولة ، وعلة أولى ، فإن جميع غير المتناهي يكون واسطة بلا طرف وهذا محال ، وقول القائل إنها — أعني المال قبل المال — تكون بلا نهاية مع تسايه لوجود الطرفين ، حتى يكون طرفان وبينهما وسائط بلا نهاية ، ليس يمنع غرضنا الذي نحن فيه ، وهو إثبات العلة الأولى .

مل أن قول القائل : أن ههنا طرفين ووسائط بغير نهاية قول يقوله باللسان ، دون الاعتقاد ، وذلك لأنه إذا كان له طرف فهو متناه في نفسه ، فإن كان الموصى

- (١) علة: العلة - ح ، ص ، ط || ولكل : وكان لكل ط (٢) خاصة : خاصة ح ، د ، ص ، ط || المتوسط : الوسط (٣) فإن : وإن ب ، ح ، د ، م || ترتيباً : ترتيبات ح ، د ، ص ، ط (٤) ترتيباً : ترتيبات ب ، ح ، د ، ص ، ط || ترتيب (الثانية) : ترتيبت م (٥) ويكون : فيكون - د ، ص ، ط ، م (٦) ترتيب : ترتيبت د ، م || ولم : فلم - ح ، د ، ص ، ط ، م (٧) الطرف : ساطعة من ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م + كان جميع د || مشتركة : ساطعة من ب ، د ، ط ، م || كانت : كان د ، م (٨) زدت : زادت د || في الحصر : + والأخذ - ح ، د ، ص ، ط ، م (٩) غير : الغير ط (١٠) أي : أي - ح ، ص ، ط (١١) ١٤ - ١٣ : بلا نهاية : لانهاية د (١٢) مع تسليمه : بلا نهاية : ساطعة من ط (١٣) يمنع : لمنع د (١٤) ههنا : بينهما ص (١٥) طرف : طرفان ح || فإن كان : وإن كان ب ، ح ، د ، ص ، م .

لا ينتهي إلى طرفه ، فإن ذلك معنى في المحصى لا معنى في الشيء نفسه ، وكون الأمر في نفسه متناهياً ، هو أن يكون له طرف ، وكل ما بين الطرفين فهو محدود ضرورة بهما .
فقد تبين من جميع هذه الأقاويل أن هنا علة أولى ، فإنه وإن كان ما بين الطرفين غير متناه ، ووجد الطرف ، فذلك الطرف أول لما لا يتناهى ، وهو علة غير معلول .

وهذا البيان يصلح أن يجعل بياناً لتناهى جميع طبقات أصناف العلل ، وإن كان استعمالنا له في العلل الفاعلية ، بل قد علمت أن كل ذى ترتيب في الطبع ، فإنه متناه وذلك في الطبيعيات ، وإن كان كالدخيل فيها فلنقبل على بيان تناهى العلل التي تكون أجزاء من وجود الشيء ومتقدمة في الزمان ، وهي العلل التي تختص باسم المنصرية ، وهي ما يكون عنه الشيء ، بأن يكون هو جزءاً ذاتياً للشيء .

وبالجملة اعتبر بقولنا شيء من شيء أن يكون قد دخل في وجود اتناهي أمر كان للشيء الأول ، إما الجوهر والذات الذي للشيء الأول ، مثل الإنسان في العبي ، إذا قيل : إنه كان منه رجل ، أو جزء من الجوهر والذات الذي للشيء الأول ، مثل الهيولى في الماء ، إذا قيل : إنه كان منه هواء ، ولا تعتبر المفهوم من قول القائل : كان كذا من كذا ، إذا كان بعده ، ولم تدل لفظ " من " على شيء من ذات الأول ، بل دل البعدية فقط .

فنقول : إن كون الشيء من الشيء ، لا بمعنى بعد الشيء ، بل بمعنى أن في الثاني أمراً من الأول داخلاً في جوهره ، يقل على وجهين :

أحدهما بمعنى أن يكون الأول إنما هو ما هو بأنه بالطبع يقصر إلى الاستكمال بالثاني ، كالصبي إنما هو صبي لأنه في طريق السلوك إلى الرجالية مثلاً ، فإذا صار رجلاً لم

(١) لا معنى في الشيء نفسه : لا في الشيء نفسه ، لا في معنى الشيء نفسه ط (٢) بهما : بينهما ح ، ص ، م (٣) فذلك الطرف أول : فهو أول د ، ص ، م ، فذلك الطرف أول ب : فهو الطرف الأول ط (٤) استعمالنا له : استعماله لنا ح ، ص ، ط (٥) وإن - إن - فيها : فيه ط ، م || غنقيل : غنقيل ح ، ه ، م || المتفرد - (٨) وجود : موجود د || ومنقدمة : ومنقدمة ص ، م || في الزمان : بالزمان ط || تختص : تختص ب ، ح ، د ، ط ، م (٩) بقولنا : لقولنا د ، ط (١٠) الجواهر : بالجواهر ح (١١) في الماء : للماء ب ، ط || منه : عنه ط (١٢) لفظة : لفظ د || ذات : ذات ب (١٣) من : بين ب || الشيء لا بمعنى : الأول لا بمعنى م || بعد الشيء : + بل بمعنى بعد الشيء ط (١٤) بمعنى : لمعنى م (١٥) طريق : الطريق م || السلوك : السلوك م .

يفسد ، ولكنه استكمل ، لأنه لم يزل عنه أمر جوهرى ، ولا أيضا أمر عرضى ،
إلا ما يتعلق بالنقص ، وبكونه بالقوة بعد ، إذا ليس إلى الكمال الأخير .

والثانى أن يكون الأول ليس فى طباعه أن يتحرك إلى الثانى ، وإن كان يلزمه
الإستعداد لقبول صورته ، لا من جهة ماهيته ، ولكن من جهة حامل ماهيته . وإذا
كان منه الثانى ، لم يكن من جوهره الذى بالفعل إلا بمعنى بعد ، ولكن كان من جزء
جوهره ، وهو الجزء الثانى الذى يقارن القوة ، مثل الماء إنما يصير هواء بأن تتخلع عن
هيولاه صورة المائية ، ويحصل لها صورة الهوائية ، والقسم الأول كما لا يخفى عليك ،
يحصل فيه الجوهر الذى للأول بعينه فى الثانى ، والقسم الثانى لا يحصل الجوهر الذى
فى الأول بعينه فى الثانى ، بل جزء منه ويفسد ذلك الجوهر .

ولما كان فى أول القسمين جوهر ما هو أقدم موجوداً فى ما هو أشد تأخرًا كان هو
بعينه ، أو هو بعض منه ، وكان الثانى هو مجموع جوهر الأول وكال مضاف إليه ، ولما
كان قد طم فيما سلف أن النشء المتناهى الموجود بالفعل لا يكون له أباض بالفعل كانت
أباضاً مقدارية أو معنوية لها ترتيب غير متناهية ، فقد استغنينا بذلك عن أن نشغل
بيان أنه هل يمكن أن يكون موضوع من هذا القليل قبل موضوع بلا نهاية، أو لا يمكن .

وأما الثانى من القسمين فإنه من الظاهر أيضاً وجوب التناهى فيه ، لأن الأول إنما
هو بالقوة الثانى لأجل المقابلة أتى بين صورته وبين صورة الثانى ، وتلك المقابلة تقتصر
فى الإستحالة على الطرفين بأن يكون كل واحد من الأمرين موضوعاً للآخر ، فيفسد

(٣) والثانى أن : والثانى بأن - د ، ص ، ط ، م || فى : ساقطة من - ح ، ص ، م || أن يتحرك ،
أنه متحرك ، ص ، م ، أنه يتحرك - ح ، ط (٤) صورته : صورة - ح ، ص ، ط (٥) بمعنى : لفتى د
(٦) الثانى : الباقى - ح ، ساقطة من ب ، ص ، ط (٧) لها : له - ح ، ص ، ط (٨) فى الثانى ،
لثانى د - ح ، م ، ص (٩) أول : ساقطة من م || هو : ساقطة من ط || كان : كأنه ب
(١٠) وكان : كان - ح ، ص ، ط | هو مجموع : مجموع ب || مضاف : مضاف - ح (١٢) ترتيب :
ترتيب ب ، ح ، د ، ص ، ط || فقد استغنينا : وقد استغنى ب || عن : من - ح ، د || نشغل : استعمل د
(١٣) أنه : ذاته د (١٥) بين (الثانية) : ساقطة من م (١٦) بأن يكون : أى يكون ب ، ص ، م ،
أى أن يكون - ح ، د .

هذا إلى ذاك ، وذلك إلى هذا ، فليكنذ بالحقيقة لا يكون أحدهما بالذات متقدما
 على الآخر ، بل يكون تقدمه عليه بالعرض ، أى باعتبار الشخصية دون النوعية ، ولهذا
 ليس طبيعة الماء أولى بأن تكون مبدأ للهواء من الهواء للماء ، بل هما كالتكافئين
 في الوجود . وأما هذا الشخص من الماء فيجوز أن يكون لهذا الشخص من الهواء ،
 ولا يمنع أن يتفق أن لا يكون لتلك الأشخاص نهاية أو بداية .

وليس كلامنا ههنا فيما هو بشخصيته مبدأ لا بنوعيته ، وفيما هو بالعرض مبدأ
 لا بالذات ، فإننا نجوز أن تكون هناك حل قبل حل بلا نهاية في الماضى والمستقبل ،
 وإنما علينا أن نبين التناهى في الأشياء التى هى بذواتها حل ، فهذا هو الحال في ثانى
 القسمين ، بعد أن نستعين أيضا بما قيل في الطبيعيات . والقسم الأول هو الذى هو بذاته
 علة موضوعية ، ولا ينعكس فيصير الثانى علة للأول ، فإن الثانى لما كان عند الاستكمال ،
 والأول عند الحركة إلى الاستكمال ، لم يجوز أن تكون حركة إلى الاستكمال بعد حصول
 لاستكمال ، كما يجوز أن يكون الاستكمال بعد الحركة إلى الاستكمال ، بخلاف رجل من صهي
 ولم يجوز من رجل .

(١) ذاك : ذلك د || وذلك د || فليكنذ : حيثذب (٣) الماء : المياه ، د ، د ، م ||
 للماء : بل للماء ، د (٥) ولا يمنع : ولا ينعقد (٦) بشخصيته : لشخصيته ، د ، د
 لشخصية ، ص ، ط || لا بنوعيته : لالنوعية ، ص ، ط : لالنوعيته م (٧) فإننا نجوز : فإنه يجوز د ||
 يكون : يقع ب ، ص ، ط || والمستقبل : أو المستقبل ، ص ، ط ، م (١٠) موضوعية :
 موضوعية د || كان : ساقطة من م (١١) حركة : الحركة ب ، ص ، ط ، م (١٢) كما يجوز :
 وكما يجوز د .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في شكوك تلزم ما قيل وحلها

ونحن قد آثرنا في هذا البيان أن نحاذي المذكور منه في التعليم الأول و المقالة
الموسومة بألف الصغرى ، ثم حل هذا الموضوع شكوك يجب أن نوردتها ثم نقبردها لها .
فن ذلك ، أن لفائل أن يقول : إن المعلم الأول لم يستوف القصة في كون الشيء
من شيء آخر ، لأنه ذكر ذلك على وجهين :

أحدهما ، كون الشيء عن آخر يضاده ، وبالجمله الكون الذى على سبيل الاستعالة .
والثانى ، كون الشيء المستكمل عن المتحرك إليه والذى في طريق الكون .

وهذا غير مستوف للقصة ، لأن كل ما يكون عن الشيء يكون أولا على وجهين ،
وهو أنه لا يخلو :

إما أن يكون الأول المكون منه هو على وجود ذاته لم يبتل منه شيء ، ولم يفسد
إلا معنى الاستعداد أو ما يتعلق به .

و إما أن يكون الأول إنما أمكن أن يكون منه الثانى بزوال شيء من الأول .

والقسم الأول لا يخلو :

أن يكون عنه الشيء ، وقد كان مستعداً فقط ، فخرج إلى الفعل دفعة من غير سلوك .

أو يكون قد كان مستعداً فقط فخرج إلى الفعل بحركة متصلة كان فيها بين الاستعداد
الصرف وبين الاستكمال الصرف .

- (٢) فصل : ساقطة من د ، م (٣) في . . . وحلها : ساقطة من م || وحلها : رجل طاد (٤) في التليم : في
تليم ط (٦) لفائل : الفائد (٨) عن : + شيء - ، ص ، ط (٩) الشيء : ساقطة من م
(١٠) للقصة : السعة ب || الشيء يكون أولا : الشيء أولا د (١٢) شيء : ساقطة من ط
(١٣) أو ما يتعلق : وما يتعلق - ، ص ، ط (١٤) أمكن : يمكن - ، ص ، م ، يكون ط ||
منه الثانى : من الأرب || من : عن - ، د ، م (١٥) لا يخلو : + أما ب - ، د ، ص ، ط
(١٦) سلوك : شكوك م (١٧) يكون قد : ساقطة من م || فخرج : ونخرج ب .

فيكون الكائن في القسم الأول ينسب أنه كان من حالة واحدة ، كقولنا : كان من الجاهل بامرٍ كذا عالم .

والكائن في القسم الثاني ينسب أنه كان نارة عن حالة مالكا ، كقولنا كان من الصبي رجل ، ونارة عن حالة مستعدة فقط كقولنا : كان عن المنى رجل ، فإن اسم الصبي هو للاستعداد أن يستكمل رجلا ، وهو في السلوك ، واسم المنى للاستعداد أن يكون إنسانا لا بشرط ٥ أن يكون في السلوك .

فقد ترك المعلم الأول من الأقسام ما كان استكمالاً ، وكان الكون منه غير منسوب إلى الحركة نحو الاستكمال .

وأيضاً فإنه ليس كل خروج عن استعداد صرف إلى فعل استكمالاً ، فإن النفس ١٠ تمتدق الرأي الخطأ فيخرج إلى الفعل فيه من القوة ، ويكون ليس على سبيل الاستكمال ، ولا أيضاً على سبيل الاستحالة .

وأيضاً فإن العناصر تتكون منها الكائنات فتكون مستحيلة عند الامتزاج غير فاسدة في صورها الذاتية على ما علمت ، فيكون المزاج غير كائن فيها لزوال ضد المزاج بل مدمه فقط ، فيكون هذا القسم ليس هو من القسم الذي مثل له بكون الهواء من الماء ، وذلك لأن العناصر لا تفسد في أنواعها عند المزاج بل تستحيل ، ولا من القسم الذي مثل له ١٥ بكون الرجل من الصبي ، لأنه كان لا ينعكس ، فلا يكون الصبي بفساد الرجل ، وههنا ينعكس فيكون من المترج شيء عنه امترج بعد فساد المزاج .

وأيضاً فإنه إنما تكلم لا على الموضوع ، بما هو الموضوع ، بل بما يدل عليه لفظ الكون من الشيء ؛ ومعلوم أن هذا لا يقال لكل نسبة للكون إلى موضوعه ؛ فإن ما كان من

(١) ينسب : + إلى ، ص ، ط (٢) كذا : + كان م (٣-٤) من الصبي . . . كقولنا كان : ساقطة من م (٤-٥) هو المستند : هو المستند ط (٥) يستكمل المستند ساقطة من ب (٦) السلوك : السلوك م (٧-٩) وكان الكون منه . . . استكمالاً : ساقطة من م (١٢) فيكون المزاج : ويكون الامتزاج ح (١٦) لا ينعكس : ينعكس ب || فلا يكون : ولا يكون ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٧) عنه : عد ، ص ، ط || امتزج : امتزاج ح ، د ، ص ، ط ، م (١٨) تكلم : يتكلم ط || لفظ : لفظ ب ، د ، م || الكون : للكون ب (١٩) هذا : هذه م || موضوعة : موضوعاته د .

المستندات التي يكون منها الشيء بالاستكمال لا اسم له من جهة ما هو مستند، ولا يلحقه تغير عن حالته اتى له قبل الخروج إلى الفعل؛ فلا يقال إن الشيء كان منه، فلا يقال كان من الإنسان رجل، ولكن من الصبي، لأن الصبي اسم له من جهة ما هو ناقص، ولأنه لا يتم إلا باستحالات أيضا في طريق السلوك؛ فكانه لما سمي كان له معنى يدل عليه لاسم يزول عنه عند الخروج إلى الفعل؛ كأنه ما لم يتوهم فيه زوال أمر ما، كان له بسببه استحقاق الاسم، لم يقل إنه يكون منه شيء، فيعرض من هذا أن تكون ما لا يسمى فيه نسبة الكائن إلى الموضوع غير داخل في هذه القسمة ويعرض منه أن تكون النسبة إلى الموضوع بالعرض لا الذي بالذات، لأن الصبي بما هو صبي لا يجوز أن يصير رجلا، حتى يكون هو صبيا ورجلا، بل يفسد المعنى المفهوم من اسم الصبي حتى يصير رجلا فيكون الكون من الصبي آخر الأمر بمعنى بعد ويكون أيضاً إنما يتكلم هل الموضوعات التي بالعرض.

وأيضاً فإنه لا يخلو :

إما أن يكون الماء إذا كان منه الهواء عنصراً له بوجه ما .

أولا يكون .

فإن لم يكن فلاشتغال بذكره باطل .

وإن كان فليس يجب إذا كان الهواء يستحيل في كفيته التماسطة إلى المائية، فيصير عنصراً له أن لا يستحيل في كيفية أخرى، فيصير عنصراً لشيء آخر، مثلاً في رطوبته فيصير عنصراً للنار من غير أن يرجع ماء؛ ثم كذلك النار في كيفية أخرى غير مقابلة للتي فيها استحال إليها الهواء فتكون العلل المادية تذهب إلى غير نهاية، من غير أن ترجع؛ فإذا

(١) ولا يلحقه : أولاً يلحقه ب، د، م (٢) له : الشيء ب، د، م (٣) ع : ساطعة من م || ما : ساطعة من د (٤) باستحالات : بالاستحالات د، م، ع، ط (٥) ع : ساطعة من م || ما : ساطعة من د (٦) فلاشتغال : ما اشتغال ط (٧) وإن : فإن د || كفيته : كيفية د، الكيفية ط (٨) أن : أم د (٩) إلى : ساطعة من ب || نهاية : النهاية ب، د، م، ع، ط .

لم يتبين من وضعه أنه يجب أن يرجع لا محالة ، بل إن إمكان الرجوع ، ويتعلق بذلك إمكان التناهي ، فليس ذلك مطلوبه ، بل مطلوبه وجوب التناهي .

ولنشرع الآن في حل هذه الشكوك فنقول : الأولى أن يكون كلام المعلم الأول ، إنما هو في مبادئ الجوهر — بما هو جوهر — لا بما هو جوهر معروض له ما لا يقوم جوهريته ، ولا أيضاً يكمله ، فيكون كلامه في كون الجوهر من عنصريه ، أو من موضوع له ، إما على سبيل كون نوع الجوهر مطلقاً ، وأما على سبيل كون كمال نوع الجوهر .

والأولى أيضاً أن يكون كلامه في الكون الطبيعي دون الصناعي ، وإذا كان كذلك كان المنصر جزءاً ذاتياً في وجود الكائن وأيضاً في وجود المتكون منه ، لست أعني بالذاتي أنه يكون ضرورياً لوجود المركب منه ومن غيره ، فإن هذا أيضاً موجود للمنصر في الأكوان غير الذاتية ، مثل المنصر في الجسم الأبيض .

ولكن أعني بالذاتية أن يكون كون المنصر جزءاً أمراً ذاتياً له ، فلا يقوم ذلك المنصر بالفعل إلا أن يكون جزءاً لذلك الشيء أو لما الشيء كما له الطبيعي ، إذ يكون جزءاً لجوهر أو لآخر ، حكمه حكمه ، لا أن يكون المنصر يقوم دون ذلك ، ثم عرض له أن صار جزءاً من مركب منه ومن عرض فيه ليس هو مقوماً له ولا مكلاماً يقومه ، فيكون كونه جزءاً هو ذاتي بالقياس إلى المركب ، وليس ذاتياً بالقياس إلى ذاته ، بل يجب أن لا يعبري عن كونه جزءاً .

وإذا كان كذلك ، لم يخل الموضوع من أحد أمرين :

إما أن يكون متقوماً بهذا الشيء أو بآخر يقوم مقامه ، فيكون قد كان فيه قبل حصول الصورة الحادثة فيه شيء آخر يقوم مقامها في تقويمه إلا أنها لا تجتمع مع هذا ، فيكون

- | | | |
|---|--|--|
| (١) إمكان : كان ط | (٢) فليس : وليس م | (٤) لا بما هو جوهر : ساقطة من م |
| (٥-٦) من عنصريه نوع الجوهر : ساقطة من ط | (٦) إما على سبيل كون : أما كون على سبيل | (٤) كمال نوع : نوع كمال د ، م ، م |
| (٧) والأول : + له د | (٨) المتكون : المتكون ب ، د | (٩) أنه : أن د لوجود : بالوجود |
| (١١) يقوم : + من م | (١٢) أذ يكون : أر أن يكون د ؛ أن يكون د ؛ أر يكون م جنا : | (١٣) أر : + لأمر ط لآخر : آخر ب ، د ، م ، ط حكمه حكمه : حكمه |
| (١٤) يقومه : يقوم منه ب | (١٦) عن : من د ، م | (١٨) فيه : + فيكون فيه د ، م ، ط |
| (١٩) الصورة : الصور د | | |

قد كان حصل من المنصر ومن ذلك الشيء جوهر ، فلهذا كان الثاني فسد ذلك الجوهر المركب ، وهذا أحد القسمين .

و إما أن يكون المنصر قد يقوم لا بهذا الشيء الذي حدث ، ولكن بصورة غير مستحكمة فيما لها بالطبع ، ولكنها قد حدث بحيث يقوّم المادة فقط ، ولم يحصل الأمر الذي هو علة غائية لهذه الصورة بالطبع ، فيكون الجوهر قد حصل ولم يحصل كاملاً بالطبع ، وإذا كان ذلك الكمال كماله بالطبع ، والقوة الطبيعية مبدأ الحركة إلى الكمال الذي بالطبع فيلزم ضرورة أن لا يكون هذا الشيء موجوداً على سلامته الطبيعية زماناً لا عائق له فيه وهو غير متحرك بالطبع إلى ذلك الكمال ، فإذن يلزم ضرورة في هذا القسم أن يكون المستند متحركاً إلى الكمال .

فقد ظهر إذن أن جميع أصناف كون الجوهر الذي بحسب هذا النظر هو داخل تحت أحد هذين القسمين ضرورة ، وكذلك جميع أصناف ما هو كون الشيء عن شيء يكون ذلك القابل وكليهما جزءاً ذاتياً باعتباره في نفسه ، وباعتباره بالقياس إلى المركب .

و ليس لقائل ، أن يقول : إنه يجوز أن تكون القوة الطبيعية لا تتحرك إلى كمالها لإعواز معين من خارج أو عائق مانع .

مثال الأول فقدان ضوء الشمس في الحبوب والبدور ، ومثال الثاني الأمراض المذبذبة .

فالجواب عن ذلك أن كلام المعلم الأول ليس في الذي يكون لا محالة يتحرك بالفعل ، بل في الذي لو لم يكن عائق لطبيعته ، وكانت الأسباب الطبيعية المعاضدة بالطبع لطبيعته موجودة ، كان متحركاً إلى الكمال وكان في طريق السلوك .

(١) كان (الأول) : + قد ح ، د ، ط (٢) ولدان : لكن م || غير : ساقطة من م (٦) كماله : ساقطة من د (٨) متحرك : متحركة د ، ط || ضرورة : ساقطة من ط (١١) ما هو : ما يكون ح ، ص ، ط (١٣) تكون : ساقطة من د || القوة الطبيعية : قوة الطبيعة د ، ط || لا تتحرك : لا تتحرك د ، ط ، م (١٤) معين : معنى ح ، ص ، ط ، م || من : ساقطة من ح ، ص ، ط (١٨) يكن : + له أ (١٩) كان : وكان ب .

فقد ظهر إذن أن سائر الأقسام غير مقصودة في هذا البحث إلا القسم المذكور ، بل هذا الحكم غير صحيح في سائر الأقسام ، فإنه يجوز في غير كون الجوهر إذا فرضنا موضوعاً مبتدأ أن لا يزال يكتسب استعداداً بعد استعداد لأمر عرضية من غير أن ينأى ، كالخشب فإنك كلما شككته بشكل استعداد بذلك لأمر ، وإذا خرج استعداده إلى الفعل ، استعداد لأمر آخر ، وكذلك النفس في إدراك المعةولات ، ويشبه أن تكون الاستعدادات الطبيعية لا يمنع فيها هذا المعنى .

وأما الشبهة المذكورة في كون الأشياء من العناصر ، وأنه ليس على أحد القسمين ، فخلها يظهر أيضاً مما قد قيل ، وهو أن العنصر مفرداً ليس مستعداً لقبول الصور الحيوانية والنباتية ، بل يحصل له ذلك الاستعداد بالكيفية التي يحدث فيه المزاج ، والمزاج يحدث فيه لا محالة استعالة ما في أمر طبيعي له ، وإن لم يكن مقوماً ، فتكون نسبته إلى صورة ١٠ المزاج من القسم الذي يكون بالاحتعالة ، وإذا حصل فيه المزاج كان قبول صورة الحيوانية له استكمالاً لذلك المزاج ، ويتحرك الطبع به إليه ، فتكون نسبته إلى صورة الحيوانية نسبة الصبي إلى الرجل ، فلذلك ليست تنسد الصورة الحيوانية إلى أن تصير مجرد مزاج ، كما لا يكون الصبي من الرجل ، ويفسد المزاج إلى موجب الصورة البسيطة ، كما يستحيل ١٥ الماء إلى الهواء ، وليس الحيوان عنصراً لجوهر العناصر ، بل يستحيل إليها من حيث هي بسيطة .

فيكون إذن الامتزاج والبساطة يتعاقبان على الموضوع . والبساطة ليست تقوم جوهر العناصر ولكن تكمل طبيعة كل واحد منها ، من حيث هو بسيط ، فتكون النار ناراً صرفة في الكيفية التي فيها ، اللازمة لصورتها وكذلك الماء . وكذلك كل واحد من العناصر ، فإذا كان الحيوان يتعلق بكونين ، ولكل واحد منهما حكم يخصه من وجوب التناهي ، فهو داخل أيضاً في القسمين المذكورين .

(٢) الجوهر : الجواهر ، د ، ص ، ط ، م (٥) المعنويات : المعلومات ، د ، ص ، م
(٧) على : ساقطة من د (٨) يظهر : ساقطة من د || الصور : الصورة ، ص ، ط ، صورة د ، م
(١١) الحيوانية : + التي (١١ - ١٢) المزاج من القدم نسبته إلى صورة ساقطة من م
(١٢) نسبته : نسبة د (١٣) ليست : ليس ب ، د ، ص ، ط || الصورة : صورة ب ، د ، ص
د ، ص (١٤) يستحيل : فيحصل د (١٥) - وليس : فليس ص ، ط (١٨) بسيط : بسيطة د

وأما الشبهة التي تعرض من جهة أنه إننا أخذ من العناصر ما جرت به العادة بأن يقال: إن الشيء منه دون ما لم تجر به العادة ، فالجواب عن تلك الشبهة هو أنه ليس بتغير أحكام الأشياء من جهة الأسماء ، ولكن يجب أن يقصد المعنى ؛ فلتقصد ولنعرف الحال به فنقول :

إن العنصر أو الموضوع الذي يكون منه الشيء ، إذا كان يتقدمه في الزمان ، فإن له من جهة تقدمه له خاصية لا تكون مع حصوله له ، وهي الاستعداد القوي ، وإنما يكون الجوهر منه لأجل استعداده لقبول صورته . وأما إذا زال الاستعداد بالخروج إلى الذمّل وجد الجوهر وكان محالاً أن يقال إنه متكون منه .

فإذا لم يكن له من جهة الاستعداد اسم ، بل أخذ له اسمه الذي لذاته الذي يكون له أيضاً عندما لا يجوز أن يكون منه الشيء ، لم يكن هو الاسم الذي يتعلق بمعناه التكون .
فإن لم يكن له من جهة الاستعداد اسم ، لم يمكن أن يقال باللفظ وإن كان المعنى حاصلًا في الوجود ؛ وإذا كان المعنى الذي يكون للشيء حاصلًا في غير المسمى كان حكمه في المعنى حكم ذلك ، وإن كان عدم الاسم يمنع أن يكون حكمه في اللفظ حكم ذلك .

فإذا أخذنا القول الذي يكون لذلك الاسم لو كان موضوعاً أمكننا حينئذ أن نقول في كل شيء : إنه يكون من العنصر له ؛ مثلاً أمكننا أن نقول : إن النفس العاقلة تكون من نفس جاهلة مستعدة للعالم ، إلا أن نمنع استعمال لفظ يكون فيها خلا التكون الذي في الجوهر . فلا يجوز أن نقول في النفس العاقلة : إنها كانت من نفس مستعدة للعلم ؛ ولكن يجوز لا عاقلة في الجواهر ، وكلامنا فيها . عل أنه فيما أحسب لا يختلف هذا الحكم في الجواهر مع ذواتها ، وفي الجواهر مع أحوالها .

(١) بأن : أن د (١ - ٢) بأن يقال . . . تجرّية العادة : ساقطة من - ، ص ، ط ، ع (٣) ولكن : لكن د || ولنعرف : ولنعرف ، م (٥) أو الموضوع : أو أن الموضوع د (٦) له : ساقطة من - ، د ، ص ، ط (٧) يتكون : يكون د ، م (١٠) الشيء : شيء د (١١) له : ساقطة من د (٩ - ١١) بل أخذه . . . الاستعداد اسم : ساقطة من م (١٣) وإن : وإذا د ، م || كان : ساقطة من م (١٣) يكون : ساقطة من د (١٥) العاقلة : العاقلة د ، د ، م (١٦) نمنع : نمنع د (١٧) العاقلة : العاقلة ، - ، د ، ص || من نفس : ساقطة من م (١٨ - ١٩) الجواهر مع ذواتها : الجواهر ذواتها د ، د ، ص ، ط ، م .

وأما قول هذا القائل: إن هذا يكون كوناً من الشيء بمعنى بعد ، فليس إذنه كان بمعنى بعد كيف كان ، لم يكن الكون الذى تقصده ؛ فإنه لا بد فى كل كون عن شيء أن يكون الكائن بعد ما عنه كان ، إنما الذى يزيفه المعلم الأول ولا يتعرض له هو أن لا يكون هناك معنى غير البعدية ، مثل المثل الذى يضربه ويشرحه ، وأما إذا كان من الشيء بمعنى أن كان بعده ، بأن بقى له من جوهره الذى كان أولاً ما دو أيضاً من جوهر الثانى لم يكن بمعنى بعد فقط ، وكان الذى كلامنا فيه .

وأما قول هذا القائل: إنه تكلم فى العنصر الذى بالعرض دون العنصر الذى بالذات ، فقد وقعت فيه مغالطة ؛ بسبب أن العنصر للكون ليس هو بعينه العنصر للقوام والاعتبار ، وإن كان هو هو بالذات ، فإن العنصر بالذات للكون هو ذات مقارنة للقوة ، والعنصر بالذات للقوام هو ذات مقارنة للفعل ، وكل واحد منهما هو عنصر بالعرض. لما ليس هو عنصراً له بالذات ، وكلامه فى العنصر الذى للكون ، لا فى الذى للقوام ، فيكون إنما أخذ العنصر بالعرض لو أخذ العنصر الذى للكون مبدأ للقوام ؛ فإن الصبي ليس عنصراً لقوام الرجل ولا يكون منه قوام الرجل ، ولكنه عنصر لكون الرجل ويكون منه كون الرجل .

فإن قال قائل: إن المدعى الأول إنما يتكلم فى مبادئ الجوهر مطلقاً ، فلم أعرض عن العنصر الذى للجوهر فى قوامه ، مثل موضوع السماء ؛ واقتصر على العنصر الذى للجوهر فى كونه .

فالجواب عن ذلك أن عنصر قوامه جزء منه ، وهو معه بالفعل ، ولا يشكل تناهى الأمور الموجودة بالفعل فى شيء متناه موجود بالفعل . على أن من بلغ أن يتعلم هذا العلم ،

- (١) قول هذا القائل : قول القائل - ص ، ط || هذا : ساقطة من د (٢) الذى : ساقطة من ب || فى : + كون م (٣) أن لا يكون : أنه لا يكون د (٤) معنى : بمعنى م (٥) من جوهره : فى جوهره ط (٦) وكان : فكان - د ، ص ، م (٨) مغالطة : المغالطة - د ، ص ، ط ، م || للكون : الكون د (٩-١٠) للقوة ٠٠٠ هو ذات مقارنة : ساقطة من - د ، ص ، ط (١٠) مقارنة : بذارة - د ، ص ، ط || للفعل : بالفعل - د ، ص ، ط (١١) وكلامه : وكلامنا د (١٢) أخذ العنصر : أخذ للعنصر د (١٣) ولا يكون منه قوام الرجل : ساقطة من ط (١٤) أن : لأذن - د ، ط ، م ، ه || عند : العنصر د || وهو : هو م (١٥) على أن من : على من ب - د ، ص ، ط

ووقف على سائر ما ساف فإنما يشكل عليه من أمر تنهى اللعل ولا تنهيا أنه هل يمكن أن يكون كذلك في العاشر حتى بالقوة واحداً بعد آخر شئنة بالقرب والبعد .

وأما ذلك الآخر في حديث الماء والهواء فله سهل على من وقف على كلامنا في العاشر ، حيث تكلمنا في الكون والفساد ؛ على أن الكلام ههنا في كون الشيء من الشيء بالذات ، وكل تغير من الذي بالذات فهو في مضادة واحدة مقتصر عليها ، فيكون الذي كان عنها بالذات يفسد إليها ضرورة ، وفي الأخرى كذلك ، فتكون جملة التغيرات بصورة ، وكل طبقة منها مختصرة على طرفين نرجع بأحدهما على الآخر ، فقد انحلت جميع الشبه المذكورة .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في إثبات تنهى اللعل الغائية والصورية وإثبات المبدأ الأول مطلقاً ،
وفصل القول في العلة الأولى مطلقاً ، وفي العلة الأولى مقيداً ،
وبيان أن ما هو علة أولى مطابقة علة لسائر اللعل .

وأما تنهى اللعل الغائية فيظهر لك من الموضع الذي حاولنا فيه إثباتها وحالنا الشكوك في أمرها ؛ فإن العلة الغائية إذا ثبت وجودها ثبت تنهياها ؛ وذلك لأن العلة التامة هي التي تكون سائر الأشياء لأجلها ، ولا تكون هي من أجل شيء آخر ؛ فإن كان وراء العلة التامة علة تامة كانت الأولى لأجل الثانية ، فلم تكن الأولى علة تامة ،

(١) وإنما : وإنما ، ص ، ط || عليه من أمر : عليه أمر م || ولا تنهياها : وغير تنهياها ، ص ، ط
(٢) كذلك : لذلك || واحداً : واحد ، ص ، ط ، م || بعد : قبل ط (٣) الشك :
الشبهة ، ط || الآخر : الأخير ، ص ، في الأخيرة ؛ الأخرى ط || حديث : حيث د || فله : فلهها
ب ، ص ، د ، ط (٤) الكلام : كلاماً ط (٥) تغير : تغيره د ؛ تغيير م || مقتصر : مقتصرات ،
د ، ط ، هـ (٦) كذلك : لذلك || التغيرات : التغيرات ، ط ، م (٧) الآخر :
الأخيرة م || انحلت : انحلت ، م (٨) الشبه : الشبه ، (٩) فصل : ساخلة من د (١٠) الغاية :
الداخلية م (١١) أن : ساخلة من د || أول : الأولى ، ص ، ط || مطلقة : مطلقاً م || علة : طه م
(١٢) في : ساخلة من د (١٣) سائر : جميع ، ص ، د ، م ؛ جميع سائر م || ولا تكون هي من :
وتكون هي من م (١٤) فلم : ولم ط .

وقد فرضت غلة تمامية فإذا كان كذلك فمن جوز أن تكون الملل التمامية تستمر واحدة بعد أخرى ، فقد رفع الملل التمامية في أنفسها ، وأبطل طبيعة الخير التي هي العلة التمامية ، إذ الخير هو الذي يطلب لذاته ، وسائر الأشياء تطالب لأجله ، فإذا كان شيء يطلب لشيء آخر كان نافعاً لاخيراً حقيقياً ، فقد اتضح أن في إيجاب لا تنأى الملل التمامية رفع الملل التمامية ؛ فإن من جوز أن وراء كل تمام تماماً فقد أبطل فعل العقل ؛ فإنه من البين بنفسه أن العاقل إنما يفعل ما يفعل بالعقل ؛ لأنه يؤم مقصوداً بغاية ؛ حتى إنه إذا كان فاعل ما منا يفعل فعلاً وليس له غاية عقلية ، قيل إنه يعبت ويمجازف ويفعل لا بما هو ذو عقل ، ولكن بما هو حيوان ، وإذا كان هذا هكذا فيجب أن تكون الأمور التي يفعلها العاقل بما هو عاقل محدودة ، تفيد غايات مقصودة لأنفسها ، وإذا كان الفعل العقلي لا يكون إلا محدود الغاية ، وليس ذلك للفعل العقلي من جهة ما هو فعل عقلي ، بل من جهة ما هو فعل يؤم به الفاعل الغاية ، فهو إذن كذلك من جهة ما هو ذو غاية ، فإذا كان كونه ذا غاية يمنع أن يكون لكل غاية غاية ؛ فظاهر أنه لا يصح قول القائل : إن كل غاية ورامها غاية ، وأما الأفعال الطبيعية والحيوانية ، فقد علم أيضاً في مواضع أخرى أنها لغايات .

وأما العلة الصورية للشيء فيفهم عن قريب تنأىها بما قيل في المنطق ، وبما علم من تنأى الأجزاء الموجودة للشيء بالفعل على ترتيب طبيعي ، وأن الصورة التامة للشيء واحدة ، وأن الكثير يقع منها على نحو العموم والخصوص ، وأن العموم والخصوص يقتضي الترتيب الطبيعي ، وماله ترتيب طبيعي فقد علم تنأىها ، وفي تأمل هذا القدر كفاية وغنية عن التطويل .

- (١) وقد فرضت غلة تمامية : ساقطة من م || فرضت : + أنه د || غلة : ملته د || جوز : زعم د (٢) أخرى : واحدة ط || في : ساقطة من م ، ط || أقصاها : قصها د || العلة : للغة د (٤) حقيقياً : ساقطة من م (٥) أن : + يكون م (٦) إنما يفعل : ساقطة من د ، ط || ما يفعل : بالفعل م || وثابة : + نفوذ || إنه : إن م ، م ، م ، ساقطة من ب || إذا كان : كل د ، م (٧) يفعل : + الد || ويمجازف : ساقطة من ب (٩) عاقل : فاعل د (١٠ - ١١) بل من جهة ما وصل : ساقطة من م ، م ، ط (١٢) لكل غاية غاية : لكل غاية د || (١٣) وأما : فأما م || أيضا : ساقطة من م || في : مزد || لغايات : الغايات م ، ط ، م ، م (١٦) منها : فيها م ، د ، م ، ط ، م (١٧) علم : حرف م ، معرفت م || وفي تأمل : ويتأمل م ، م .

ونبتدى فنقول : إذا قلنا مبدأ أول فاعل ، بل مبدأ أول مطابق فيجب أن يكون واحدا .
وأما إذا قلنا ثلة أولى عنصرية ، وثلة أولى صورية ، وغير ذلك ، لم يجب أن تكون
واحدة وجوب ذلك في واجب الوجود ، لأنه لا تكون ولا واحد منها ثلة أولى مطلقا ،
لأن واجب الوجود واحد ، وهو في طبقة المبدأ الفاعل ، فيكون الواحد الواجب الوجود
هو أيضا مبدأ وعة لتلك الأوائل .

فقد بان من هذا ومما سلف لنا شرحه ، أن واجب الوجود واحد بالمبدأ ،
وإن أن ما سواه إذا اعتبر ذاته كان ممكنا في وجوده ، فكان معلولا ، ولاح أنه يتهمى
في المعلولية لا محالة إليه ، فإذا كل شيء إلا الواحد الذى هو لذاته واحد ، والموجود
الذى هو لذاته موجود ، فإنه مستفيد الوجود عن غيره ، وهو أينس به ، وليس في ذاته ؛
وهذا معنى كون الشيء مبدعا أى تأمل الوجود عن غيره ، وله عدم يستحقه في ذاته
مطلق ، ليس إنما يستحق عدم بصورته دون مادته ، أو بمادته دون صورته ، بل بكيته ،
فكيته إذا لم تقتزن بإيجاب الموجد له ، واحتسب أنه منقطع عنه وجب عدمه بكيته ،
فإذا لم يجده عن الموجد له بكيته ، فليس جزء منه يسبق وجوده بالقياس إلى هذا المعنى ،
لا مادته ولا صورته ، إن كان ذا مادة وصورة .

فالكمل إذن بالقياس إلى العلة الأولى مبدع ، وليس لإيجاده لما يوجد عنه إيجادا
يمكن عدم البتة من جواهر الأشياء بل لإيجادا يمنع عدم مطلقا فيما يحتمل السرمد ، فذلك
هو الإبداع المطلق ، والتأيس المطلق ليس تأيسا ما ، وكل شيء حادث عن ذلك الواحد .
وذلك الواحد محدث له إذ المحدث هو الذى كان بعد ما لم يكن ، وهذا البعد إن كان
زمانيا سبه القبل وعدم مع - موته ، فكان شيء هو الموصوف بأنه قبله ، وليس الآن ،

(١) إذا : فإذا م || مطلق : ساطعة من ط (٢) أول عنصرية وعة : ساطعة من د
|| لم يجب : فلم يجب ، ط (٣) في واجب : في الواجب ، د ، م || لأنه : ولأنه د || ولا واحد :
ولا واحدا ، ح ، ص ، ط (٤) واجب : الواجب ، م (٥) أيضا مبدأ وعة : مبدأ أيضا ، ح ، د ، م ،
عة أيضا ، ص (٦) أن : ساطعة من ح ، ص ، ط (٧) ذاته : بذاته ط (٨) هو : ساطعة
من م (٩) الوجود : الوجود ، ح ، ص ، ط || وأينس : ليس ، م : أينس ، ح ، ص ، ط
(١١) بصورته : ضرورته م || بمادته : مادته د ، || بكيته : بكية ، ح ، د ، ص ، ط (١٢) فكيته :
وكية ، ح ، ص ، ط ، وكية م ، ولكيته د || تقتزن : تقتزن ، ح ، ص ، ط (١٤) ولا صورته :
وصورته م (١٦) إيجادا : إيجاد ، || فذلك : فذلك ، ح ، د ، م (١٧) ليس : ساطعة من د
(١٩) فكان في : فكان الشيء ، ط ، وكان في : في ، || قبله : - زمانا ، ح ، ط .

- فلم يكن يتبنا أن يحدث شيء إلا وقبله شيء آخر يعدم بوجوده ، فيكون الإحداث من الاليس المطلق وهو الابداع باطلا لا معنى له بل البعد الذى ههنا هو البعد الذى بالذات ، فإن الأمر الذى للشيء من تلقاء نفسه قبل الذى له من غيره ، وإذا كان له من غيره الوجود والوجوب فله من نفسه العدم والامكان ، وكان عدمه قبل وجوده ، ووجوه بعد عدمه قبلية وبعدية بالذات ، فكل شيء غير الأول الواحد فوجوده بعد ما لم يكن بامتحاق نفسه .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في الصفات الأولى للبدأ الواجب الوجود

- ١٠ فقد ثبت لك الآن شيء واجب الوجود، وكان ثبت لك أن واجب الوجود واحد ، فواجب الوجود واحد لا يشاركه في رتبته شيء ، فلا شيء سواء واجب الوجود ، وإذا لا شيء سواء واجب الوجود ، فهو مبدأ وجوب الوجود لكل شيء ، ويوجه إيجابا أوليا أو بواسطة، وإذا كان كل شيء غيره فوجوده من وجوده فهو أول. ولا نغنى بالأول معنى ينضاف إلى وجوب وجوده حتى يتكرر به وجوب وجوده، بل نغنى به اعتبار إضافته إلى غيره .

١٥

وأعلم أنا إذا قلنا بل يتبنا أن واجب الوجود لا يتكرر بوجه من الوجوه ، وأن ذاته وحداني صرف محض حتى ، فلا نغنى بذلك أنه أيضا لا يسلب عنه وجودات ، ولا تقع

(٢) الذى بالذات : بالذات ب (٣) قبل : + الإبداع - || الذى : القى || غيره : غيرد (٥) فكل : وكل ، ط || فوجوده : موجود ب ، ح ، ص ، ط ، م || يكن : - موجودا ب ، ح ، ص ، ط ، م (٨) فصل : ساقطة من د (٩) في الصفات الأولى : في الصفات الأولى ، في صفات الأولى ص || الواجب : لواجب م (١٠) الآن : ساقطة من م (١١) فواجب الوجود واحد : ساقطة من د ، م (١٢) وجوب : الوجوب د || الوجود لكل : وجود كل ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٤) ينضاف : مضاف ب .

له إضافة إلى وجودات ، فإن هذا لا يمكن . وذلك لأن كل موجود فيسلب عنه انحاء من الوجود مختلفة كثيرة ، ولكل موجود إلى الموجودات نوع من الإضافة والنسبة ، وخصوصا الذى يفيض عنه كل وجود ، لكننا نغنى بقولنا إنه وحداني الذات لا يتكرر أنه كذلك في ذاته ، ثم إن تبعته إضافات إيجابية وسلبية كثيرة فذلك لوازم للذات معلولة للذات ، توجد بعد وجود الذات ، وليست مقومة للذات ولا أجزاء لها .

فإن قال قائل : فإن كانت تلك معلولة فلها أيضا إضافة أخرى ، ويذهب إلى غير النهاية .

فإننا نكلفه أن يتأمل ما حققناه في باب المضاف من هذا الفن ، حيث أردنا أن نبين أن الإضافة تنهى وفي ذلك انحلال شكك .

- ونعود فنقول : إن الأول لا ماهية له غير الإنية ، وقد عرفت معنى الماهية ، وبماذا تفارق الإنية فيما تفارقه في افتتاح تبياننا هذا فنقول : إن واجب الوجود لا يصح أن يكون له ماهية يلزمها وجوب الوجود ، بل نقول من رأس : إن واجب الوجود قد يعقل نفس واجب الوجود ، كالواحد قد يعقل نفس الواحد ، وقد يعقل من ذلك أن ماهيته هي مثلا إنسان أو جوهر آخر من الجواهر ، وذلك الإنسان أو الذى هو واجب الوجود ، كما أنه قد يعقل من الواحد أنه ماء أو هواء أو إنسان وهو واحد .

وقد تتأمل فطم ذلك مما وقع فيه الاختلاف في أن المبدأ في الطبيعيات واحد أو كثير .

فبعضهم جعل المبدأ واحدا ، وبعضهم جعله كثيرا .

- (١) انحاء : أحوال (٢) إلى : من د ، ص ، ط (٣) وحداني : أحدي - ، ص ، ط
(٤) سلبية : أرسلية || فذلك : لوازم (٥) وليست : ليست د || ولا أجزاء لها :
والأجزاء لها (٦) معلولة : + لها د (٩) وفي : بق د ، ضم (١٠) وبماذا : بماذا م (١١) فيما
تفارقه في افتتاح : ساطعة من د || افتتاح : ابتداء م || تبياننا : بياننا (١٢) قد : ساطعة من ب
(١٤) بذلك : ذلك ب ، م (١٦) تتأمل فطم : يتأمل || في : وفي - (١٨) وبعضهم جعله :
بعضهم جعله .

والذى جعله منهم واحدا فنهم من جعل المبدأ الأول لآفات الواحد ، بل شيئا هو الواحد ، مثل ماء أو هواء أو نار أو غير ذلك .

ومنهم من جعل المبدأ ذات الواحد من حيث هو واحد ، لاشيء عرض له الواحد ، ففرق إذن بين ماهية يعرض لها الواحد والموجود ، وبين الواحد والموجود من حيث هو واحد وموجود .

فقول : إن واجب الوجود لا يجوز أن يكون على الصفة التى فيها تركيب حتى يكون هناك ماهية ما ، وتكون تلك الماهية واجبة الوجود ، فيكون لتلك الماهية معنى غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب الوجود مثلا إن كانت تلك الماهية أنه إنسان ، فيكون أنه إنسان غير أنه واجب الوجود ، فحينئذ لا يخلو إما أن يكون لقولنا وجوب الوجود هناك حقيقة ، أو لا يكون ، ومحال أن لا يكون لهذا المعنى حقيقة ، وهى مبدأ كل حقيقة ، بل هى تؤكد الحقيقة وتصحيحها .

فإن كان له حقيقة وهى غير تلك الماهية ، فإن كان ذلك الوجوب من الوجود يلزمه أن يتعلق بتلك الماهية ولا يجب دونها ، فيكون معنى واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود يوجد بشيء ليس هو ، فلا يكون واجب الوجود ، من حيث هو واجب الوجود ، والنظر إلى ذاته من حيث هو واجب الوجود ليس بواجب الوجود ، لأن له شيئا به يجب ، وهذا محال إذا أخذ مطلقا غير مقيد بالوجود الصرف الذى يصدق الماهية ، وإذا أخذ لاحقا للماهية فإنه وإن كان قد يقارن ذلك الشيء فليست تلك الماهية البتة

- (١-٣) لآفات الواحد . . . من جعل المبدأ : ساطعة من م (٢) أو نار : نار ه
 (٤) ماهية : ماهيته ص ، م . || لها : له ، د ، م . || وبين : ومن م (٥) واحد : واجب د || وموجود :
 ساطعة من : د ، د ، ص ، ط ، م (٧) ماهية : ماهيته م || واجبة : واجب ح (٩) غير أنه : غير ه
 || حينئذ : محال ، ص ، ط ، محال د || لا يخلو : ولا يخلو د (١١) وتصحيحها : تصحيحها م
 (١٢) كان له : كانت له م || تلك : ذلك ه (١٤) فلا يكون : فيكون ب ، ح ، ص ، ط (١٥)
 إلى : في ب ، د ، م || ليس : ساطعة من د (١٦) أخذ : أخذ ه (١٧) لماهية :
 لماهية م ، لماهية د || يقارن : يقارن د ، م || ذلك : ذلك ح || ظهرت : ظهر ب ، ط .

واجبة الوجود مطلقا ، ولا عارضا لها وجوب الوجود مطلقا ، لأنها لا تجب في كل وقت ، وواجب الوجود مطلقا يجب في كل وقت ، وليس هكذا حال الوجود إذا أخذ مطلقا غير مفيد بالوجوب الصرف الذي يلحق الماهية ، فلاضير لو قال قائل : إن ذلك الوجود معلول للماهية من هذه الجهة أو لشيء آخر .

وذلك لأن الوجود يجوز أن يكون معلولا ، والوجوب المطلق الذي بالذات لا يكون معلولا ، فبق أن يكون واجب الوجود بالذات مطلقا متحققا من حيث هو واجب الوجود بنفسه ، واجب الوجود من دون تلك الماهية ، فتكون تلك الماهية عارضة لواجب الوجود المتحقق انقوام بنفسه إن كان يمكن ، فواجب الوجود مشار إليه بالعقل في ذاته ، ويتحقق واجب لوجود وإن لم تكن تلك الماهية العارضة ، فإذا لم تكن تلك الماهية ماهية للشيء المشار إليه بالعقل أنه واجب الوجود ، بل ماهية لشيء آخر لاحق له ، وقد كانت فرضت ماهية لذلك الشيء لاشيء آخر ، هذا خلف ، فلا ماهية لواجب الوجود غير أنه واجب الوجود ، وهذه هي الإنية .

ونقول : إن الإنية والوجود لو صاروا عارضين للماهية فلا يخلو إما أن يلزمها لذاتها ، أو لشيء من خارج ، ومحال أن يكون لذات الماهية ، فإن التاج لا يتبع إلا موجودا فيلزم أن يكون للماهية وجود قبل وجودها ، وهذا محال . ونقول إن كل ماله ماهية غير

(١) واجبة : واجب د ، م : واجب ح ، ص ، ط || كل : ساطعة من م (٢) وواجب : وهو واجب ط || مطلقا : ساطعة من د || الوجود : الوجوب ب ، ص (٣—٢) إذا أخذ . للمتنا ... يلحق الماهية : ساطعة من م (٣) الذي يلحق الماهية : إذا أخذ لاحقا لماهية د ، ط || فلاضير : فإنه لاضير ط || قائل : النازل د ، م (٤) الوجود : الوضع ط || قائمة : ماهية ب ، د ، م || لشيء : بشيء ح (٥) الذي بالذات : الذي لذات د (٧) الوجود من : الوجود م || لواجب : لوجوب م (٨) مشار : المشار ب ، د ، ص ، ط || بالفعل : بالفعل د (٩) ويتحقق : يتحقق ب ، ص ، ط || لم : ساطعة من ط || تلك : ساطعة من م || العارضة : العرضية د (٩—١٠) ماهية للشيء : ماهية الشيء ط ، م (١٠) لشيء : شيء م (١١) ماهية : + له د || لاشيء : آخر : ساطعة من ب ، ص ، ط ، وشيء آخر م ، وشيء آخر د (١٣) وقول : بل قول ب ، ط || (١٣—١٤) وتقول أن الإنية : ... يكون لذات : ساطعة من م (١٣) لو صار : ساطعة من ط || فلا يخلو : ولا يخلو || إما : ساطعة من ب || يلزمها : يلزمه د (١٤) التاج : البالغ ب (١٥) وهذا محال : ساطعة من ب (١٤—١٥) الماهية ... محال : ساطعة من م (١٥) وقول : مفقود .

الإينية فهو معلول ؛ وذلك لأنك علمت أن الإينية والوجود لا يقوم من الماهية التي هي خارجة عن الإينية مقام الأمر المقوم ، فيكون من اللوزام ، فلا يخلو :

لما أن يلزم الماهية لأنها تلك الماهية

وإما أن يكون لزومها لها بسبب شيء . ومعنى قولنا اللزوم اتباع الوجود ، ولن يتبع موجود إلا موجودا ، فإن كانت الإينية تتبع الماهية وتلزمها لنفسها ، فتكون الإينية قد تبعت في وجودها وجودا ، وكل ما يتبع في وجوده وجودا فإن متبوعه موجود بالذات قبله ، فتكون الماهية موجودة بذاتها قبل وجودها ، وهذا خلف . فبقى أن يكون الوجود لها عن علة ، فكل ذي ماهية معلول ، وسائر الأشياء غير الواجب الوجود فلها ماهيات ، وتلك الماهيات هي التي بأنفسها ممكنة الوجود ، وإنما يمرض لها وجود من خارج .

- ١٠ فالأول لا ماهية له ، وذوات الماهيات يفيض عليها الوجود منه ، فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم وسائر الأوصاف عنه ؛ ثم سائر الأشياء التي لها ماهيات فإنها ممكنة توجد به ، وليس معنى قولي : إنه مجرد الوجود بشرط سلب سائر الزوائد عنه أنه الوجود المطلق المشترك فيه إن كان موجود هذه صفته ؛ فإن ذلك ليس الموجود المجرد بشرط السلب بل الموجود لا بشرط الإيجاب ، أعني في الأول أنه الموجود مع شرط لا زيادة تركيب ، وهذا الآخر هو الموجود لا بشرط الزيادة ، فلماذا ما كان الكلي يحمل على كل شيء ، وذلك لا يحمل على كل ما هناك زيادة ، وكل شيء غيره فهناك زيادة .

والأول أيضا لا جنس له ؛ وذلك لأن الأول لا ماهية له ، ومالا ماهية له فلا جنس له ؛ إذ الجنس مقول في جواب ما هو والجنس من وجه هو بعض الشيء ، والأول قد تحقق أنه غير مركب .

- (٤) وزن : وزن د (٧) وجودها : + أى وجود الماهية ، ح ، ص ، ط || فبقى : فبقى ط
(٨) فكل : وكل د || ماهية : + هـ د ، م (٩) وتلك : تلك ب ، د ، ص ، ح ، م
|| الماهيات : الماهية ب || التي : + هـ ص ، ط (١٠) الماهيات : الماهية ب ، ح ، ص ، ط
|| عليها : عليه د (١١) فإنها : وأنها ص (١٢) الوجود (الأول) : الموجود م || بشرط : وبشرط هـ
|| الوجود (الثانية) : الوجود ب ، ح ، د ، م (١٣) إن : إذا د (١٤) لا زيادة : لا زيادات د
(١٥) وهذا : وهذه د (١٦) وذلك : وهذا ب ، د ، ص ، ط ، م || على كل : + في ب ؛
مل - ، ص ، ط ، م (١٧) له (الأول) : حافظة من ب .

وأيضاً أن معنى الجنس لا يخلو :

إما أن يكون واجب الوجود فلا يتوقف إلى أن يكون هناك فصل .

وإن لم يكن واجب الوجود وكان مقوماً لواجب الوجود كان واجب الوجود مقوماً بما ليس بواجب الوجود ، وهذا خلف ، فالأول لا جنس له .

ولذلك فإن الأول لا فصل له ، وإذ لا جنس له ولا فصل له فلا حد له ، ولا برهان عليه ، لأنه لا علة له ، ولذلك لا لم له ، وستعلم أنه لا لية لعمله . ولقائل أن يقول : إنكم إن نحاشيتم أن تطلقوا على الأول اسم الجوهر فليست تتحاشون أن تطلقوا عليه معناه ، وذلك لأنه موجود لافي موضوع ، وهذا المعنى هو الجوهر الذي جنستموه له . فنقول : ليس هذا معنى الجوهر الذي جنسناه ، بل معنى ذلك أنه الشيء ذو الماهية المتفردة الذي وجوده ليس في موضوع بحكم أو نفس ؛ والدليل على أنه إذا لم يكن بالجوهر هذا لم يكن جنساً ألبتة ، هو أن المدلول عليه بلفظ الموجود ليس يقتضي جنسيته ، والسلب الذي يلحق به لا يزيد على الوجود إلا نسبة مباينة : وهذا المعنى ليس فيه إثبات شيء محصل بعد الوجود ، ولا هو معنى لشيء بذاته ، بل هو بالنسبة فقط ، فالموجود لافي موضوع إنما المعنى الإثباتي فيه الذي يجوز أن يكون لذات ما ، هو الموجود ؛ وبعده شيء صلي ومضاف خارج عن الهوية التي تكون لشيء . فهذا المعنى إن أخذ على هذا الوجه لم يكن جنساً ، وأنت قد علمت هذا في المنطق علماً متقناً .

وقد علمت في المنطق أيضاً أنا إذا قلنا : كل "١" مثلاً ، عينا كل شيء موصوف بأنه "١" ولو كانت له حقيقة غير الأنفية ، فقولنا في حد الجوهر : إنه الموجود لافي موضوع ،

(٢) فصل : ساطعة من ط (٣) لواجب : بواجب - ، ص ، ط (٥) ولذلك ؛ وكذلك ، ص (٦) ولذلك ؛ وكذلك ، ص ، ط ، م || وستعلم : وستعلم (٧) إن نحاشيتم : إن نحاشيتم م || فليست : ساطعة من ط (٨) وهذا : هذا م || المعنى هو : معنى ط ؛ المعنى د ؛ المعنى م معنى م || جنستموه : جنستموه له ب ، د ؛ جنستموه ب (٩) جنسناه : جنسناه ب ، د || المتفردة : المتفردة د ؛ ساطعة من م || الذي : التي له في د (١٠) وجوده : وجوده ب ، د ، ص ، م || بحكم : بحكم م (١١) هو أن : وأن د || بلفظ : بلفظة م || جنسيته : جنسيته ، م || السلب : ساطعة من ط (١٢) إثبات : الثبات ط || يحصل : يحصل د (١٣) التي : التي ب ، د ، ص ، م || متقناً : متقناً (١٤) علمت : علمت ب ، د ، ص ، ط ، م (١٥) كانت : كان . . .

- معناه أنه الشيء الذي يقال عليه موجود لافي موضوع ، على أن الموجود لافي موضوع محمول عليه ، وله في نفسه ماهية مثل الإنسان والحجر ، والشجر ، فهكذا يجب أن يتصور الجواهر حتى يكون جنساً . والدليل على أن بين الأمرين فرقا وأن الجنس أحدهما دون الآخر ، أنك تقول لشخص إنسان ما مجهول الوجود : إنه لا محالة هو ما وجوده أن لا يكون في موضوع ، ولا تقول : إنه لا محالة موجود الآن لافي موضوع ، وكأنا قد
- بالفنا في تعريف هذا حيث تكلمنا في المنطق .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

كأنه توكيد وتكرار لما سلف من توحيد واجب الوجود
وجميع صفاته السلبية على سبيل الإنتاج

١٠

وبالحري أن نعبد القول في أن حقيقة الأول موجودة للأول دون غيره ؛ وذلك لأن الواحد — بما هو واجب الوجود — يكون ماهو به هو ، وهو ذاته ؛ ومعناه إما مقصوفاً عليه لذات ذلك المعنى ، أو لعلته ، مثلاً : لو كان الشيء الواجب الوجود هو هذا الإنسان ، فلا يخلو إما أن يكون هو هذا الإنسانية ولأنه إنسان ، أو لا يكون .

١٥

فإن كان لأنه إنسان هو هذا ، فالإنسانية تقتضي أن يكون هذا فقط ؛ فإن وجدت لغيره فما اقتضت الإنسانية أن يكون هذا ، بل إنما صار هذا لأمر غير الإنسانية .

وكذلك الحال في حقيقة واجب الوجود، فإنها إن كانت لأجل نفسها هي هذا المعين استعمال أن تكون تلك الحقيقة لغيره ، فتكون تلك الحقيقة أيسر إلا هذا . وإن كان

(٢) وله : ولاد || والحجر : ساقطة من ب ، ط ، ص (٣) فراق : ساقطة من ط (٥) الآن : ساقطة من د (٨) فصل : ساقطة من د || توكيد وتكرار : تأكيد أو تكرار ، د ، د ، م ؛ تكرار وتأكيد : تأكيد وتكرار ص (١٢) بما : بما ، م || يكون : ويكون ط || به هو : به د (١٣) لذات ذلك : لذلك م || ذلك : ساقطة من ب ، د (١٣) كان : + في د || الوجود : + شيطا ؛ + شيء د (١٤) هو هذا : + الإنسان ط (١٦) هذا : + هذا || الأمر : الأمر ، د ، ص ، ط (١٧) الحال : الحالة د || هي : ساقطة من د || المعين : المعنى م || (١٨) لا : بسبب د : ساقطة من ب ، م .

تحقق هذا المعنى لهذا المعين لا عن ذاته ، بل عن غيره ، وإنما هو هو لأنه هذا المعين ، فيكون وجوده الخاص له مستقداً من غيره ، فلا يكون واجب الوجود ، وهذا خاف ؛ فإذا حقيقة الواجب الوجود الواحد فقط . وكيف تكون الماهية المجردة عن المادة لذاتين ، والشئان إنما يكونان اثنين إما بسبب المعنى ، وإما بسبب الحامل للمعنى ، وإما بسبب الوضع أو المكان ، أو بسبب الوقت والزمان ، وبالجملة لعل من العنل ؟ لأن كل اثنين لا يختلفان بالمعنى ، وإنما يختلفان بشيء ماض للمعنى مقارن له ، فكل ما ليس له وجود إلا وجود معنى ، ولا يتعلق بسبب خارج أو حالة خارجة ، فهذا يخالف مثله ؟ فإذا لا يكون له مشارك في معناه ، فالأول لاند له .

وأيضاً ، فإنما نقول : إن وجوب الوجود لا يجوز أن يكون معنى مشتركاً فيه لعدة بوجه من الوجوه ، لا متفق الحقائق والأنواع ولا مختلف الحقائق والأنواع .

أما أول ذلك فإن وجوب الوجود لا ماهية له تقارنه غير وجوب الوجود ، فلا يمكن أن يكون لحقيقة وجوب الوجود اختلاف بعد وجوب الوجود .

وأيضاً ، لا يخلو إما أن يكون ما يختلف به آحاد واجب الوجود بعد الاتفاق في وجوب الوجود أشياء موجودة لكل واحد من المتفقين فيه بها يخالفه صاحبه ، أو غير موجودة لشيء منها ، أو موجودة لبعضها وليس في البعض الآخر إلا عدمها . فإن كانت غير موجودة وليس هناك شيء يقع به الاختلاف بعد الاتفاق ، فلا اختلاف بينهما في الحقائق ، فهي متفقة الحقائق ، وقد قلنا إنها تختلف حقائقها بعد ما اشتركت فيه ، وإن كانت غير موجودة في بعضها وموجودة في بعضها ، مثلاً أن يكون أحدهما

(١) المعين (الأول) : المعنى || المعين (الثانية) : المعنى م (٢) الواجب : واجب ب ، ح ، ط || وهذا هذا م (٥) أو المكان : والمكان ب ، ح ، د ، ص ، م (٦) وإنما : ح ، ص ، ط || بشيء : لشيء م || نكل : وكل د ، ط (٧) معنى : معين د ، + معين ط || أرحالة : رحالة م (١١) نقارنه : نقارنه ب || غير : من م (١٣) به : ساقطة من د (١٤) يخالفه : يخالف ب ، د ، م (١٥) أو غير موجودة : أو غير موجود د (١٥ - ١٦) لشيء منها : غير موجودة : ساقطة من م (١٧) بينهما : ساقطة من م (١٨) وإن : فإن ط ، م || كانت : كان ب ، + فيه د || وموجودة : وموجودا ب ، ط ، م ، أو موجودة د .

انفصل عن الآخر بأن له حقيقة وجوب الوجود ، وشيئا هو الشرط في الانفصال ،
وللاثر حقيقة وجوب الوجود مع عدم الشرط الذي لذلك ، وإنما فارقه لأجل هذا المدم
فقط ، وليس هناك شيء إلا المدم ينفصل به عن الآخر ، فيكون من شأن وجوب
الوجود بالحقيقة اتى له أن تثبت قئمة مع عدم شرط يلحق به ، والمدم لا معنى له
محصولا في الأشياء ، وإلا لكان في شيء واحد ما ن بلا نهاية فإن فيه اختلاف أشياء
بلا نهاية .

فلا يخلو إما أن يكون وجوب الوجود متحققاً في الثاني من دون الزيادة اتى له ،
أو لا يكون . فإن لم يكن ، فيكون ليس له دونه وجوب الوجود ، ويكون شرطاً في وجوب
الوجود في الآخر أيضاً . وإن كان ، فتكون الزيادة فصلاً أيضاً ، وليس من شرط وجوب
الوجود ، وهو مع ذلك مركب ، وواجب الوجود غير مركب . وإن كان لكل واحد
منهما ما ينفصل به عن الآخر ، فهو يقتضى التركيب في كل واحد منهما .

ثم لا يخلو أيضاً ، إما أن يكون وجوب الوجود يتم وجوب وجود دون كل واحد
من الزادتين ، أو يكون ذلك شرطاً له في أن يتم . فإن تم ، فوجوب الوجود لا اختلاف
فيه بالذات ، وإنما الاختلاف في العوارض اتى تلحقه ، وقد قام الوجود واجباً مستغنياً
في قوامه عن تلك اللواحق .

وإن لم يتم فلا يخلو : إما أن لا يتم دون ذلك في أن يكون له حقيقة وجوب الوجود ،
وإما أن يكون وجوب الوجود معنى متحققاً في نفسه ، وليس ذاك ولا أحدهما داخلاً
في هويته من حيث هو واجب الوجود ، ولكنه لا بد من أن يصير حاصل الوجود

(١) انفصل : انفصال د || عن الآخر بأن له : لا يخلو || وشيئا : شيء ، ص ، ط

(٢-١) وشيئا هو الشرط . . . وجوب الوجود : ساقطة من ب (٣) عن : من ب ، د ، ط

(٤) بالحقيقة : والحقيقة ، د ، ص ، ط ، م || والمدم : فانددم ط ، م (٥) اختلاف :

خلاف ب ، د ، ص ، م (٩) الوجود : + ويكون ط || من : ف د

|| شرط : ساقطة من ب ، د ، د (١١) منها : منها ص ، ط || به : ساقطة من د || في كل

واحد منها : في كل واحد منها م (١٢) وجوب وجود : وجوب الموجود ، ساقطة من م

(١٤) بالذات : في الذات ب ، ص ، ط || في : فيه م || العوارض التي تلحقه : عوارض تلحقه ب ، د ،

ص ، ط ، م (١٦) إما أن : + يكون ، د ، م (١٧-١٦) الوجود وإما : وجود وإما م .

بأحدهما ، مثل أن الهبولى — وإن كانت لها جوهريتها في حد هبوليتها — فإن وجودها بالفعل إما بهذه الصورة أو بالأخرى ، وأيضاً اللون ، فإنه وإن كان فصل السواد لا يقومه — من حيث هولون ولا فصل البياض — فإن كل واحد منهما كالملة له في أن يوجد بالفعل ويحصل ، وليس أحدهما علة له بعينه ، بل أيهما اتفق ، ولكن ذلك في حال ، وذلك في حال .

فإن كان الأمر على مقتضى الوجه الأول ، فكل واحد منهما داخل في تقسيم وجوب الوجود وشرط فيه ، بحيث كان وجوب الوجود ، وجب أن يكون معه ؛ وإن كان على مقتضى المعنى الثاني فواجب الوجود يحتاج إلى شيء يوجد به ، فيكون واجب الوجود — من بعد ما ينقرر له معنى أنه واجب الوجود — يحتاج إلى شيء آخر يوجد به ، وهذا محال .

وأما في اللون ، وفي الهبولى ، فليس الأمر هناك على هذه الصورة ؛ فإن الهبولى في أنها هبولى شيء ، واللون في أنه لون شيء ، وفي أنه موجود شيء . ونظير اللون هناك هو واجب الوجود ههنا ، ونظير فصل السواد واليباض هناك هو ما يختص به كل واحد من المفروضين ههنا ، فكأن كل واحد من فصل السواد واليباض لا مدخل لهما في تقرير اللونية ، كذلك يجب أن يكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين لا مدخل لهما في تقرير وجوب الوجود .

(١) كانت : كان د ، م || هبوليتها : هبوليتها - ، م ، م (٢) أو بالأخرى : وأما بالأخرى ، د ، م || وأيضاً : وأما د || وإن : إن - ، م ، ط (٤) جبه : + بالقلب (٦) فكل : وكل - ، م ، ط (٨) فواجب : فوجوب - ، م ، ط ، م (٩، ٨) يحتاج : . . . الوجود : ساقطة من ط (١٢) في أنها هبولى شيء : في أنه هبولى شيء ، م ، في ذاته هبولى ط || ونظير : نظير - ، م ، ط ، م ، م ؛ فيظهر (١٣) هو (الأمل) : ساقطة من د || واجب : الواجب - ، م ، ط ، م || فصل : فصل د || واليباض : أو اليباض م || هو : ساقطة من د (١٤) من : + واحد ط ؛ + واحد واحد من المفروضين : + به م || فكاً : وكاً (الثانية) - ، د ، م ، م || أن : ساقطة من ط || لها : له ط ، م (١٥) تقرير : تقرّب ، د ، م || اللونية : + لونية ، م ، م ، م ؛ + لون ط (١٦) لها : له ، م ، د ، د ، م ؛ لها م || تقرير : تقرّب ، د ، م ؛ + الكونية كذلك يجب أن تكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين إلى د .

وأما هناك ، فكان المدخل للفصلين في أن صار اللون موجوداً ، أى صار اللون شيئاً هو غير اللون ، وزائداً إلى أنه لون ، وههنا ليس يمكن ذلك ؛ لأن وجوب الوجود يكون متقرر الوجود ، بل هو تقرر الوجود ، بل الوجود شرط في تقرير ماهية واجب الوجود ، أو هو نفسه مع عدم عدم ، أو امتناع بطلان .

- وأما في اللون ، فالوجود لاحق لإحدى ماهية هي اللون ، فتوجد الماهية التي هي بنفسها لون عيناً موجودة بالوجود . فلو كانت الخاصة ليست علة في تقرير ماهية وجوب الوجود ، بل في أن يحصل له الوجود ، وكان الوجود أمراً خارجاً عن تلك الماهية نخرجها عن ماهية اللون ، كان الأمر مستمراً على قياس سائر الأشياء العامة المنفصلة بفصول ، وبالجمله المنقسمة في معان مختلفة ؛ لكن الوجود يجب أن يكون حاصلًا حتى يكون وجوبه ، فتكون الخاصة كأنها تحتاج إليها كشيء في أمر هو الذي استغنى فيه عنه ، وهذا خلف ، محال ، بل الوجوب ليس له الوجود كشيء ثان يحتاج إليه ، كما للونية وجود ثان . وبالجمله كيف يكون شيء خارج عن وجوب الوجود شرطاً في وجوب الوجود ؟ ومع ذلك فإن حقيقة وجوب الوجود كيف يتعلق بموجب له ، فيكون وجوب الوجود في نفسه إمكان الوجود ؟

- (١) مار : + ثبت د ، م (٢) هو : + شيء ص || ومها : وهناك ص
(٣) تقرير : تقرر ب ، م || ماهية : الماهية - د ، د || واجب : لوجب - د (٤) أو هو : وهو - د ، ص ، ط ، + في ط (٥-٦) التي هي بنفسها : هي هي بنفسها ط (٦) عينا : + ما هو ط || موجودة بالوجود : موجود بالفعل ط || انقضاء : انقضاء ب ، م || ليست : ليس د || تقرير : تقرر ب ، م (٧) الوجود (الأول) : + الوجوب الوجود د || في : ساقطة من د (٨) ماهية : + تلك د || الأشياء : الأسماء د ، د ، م (٩) وجوبه : وجوده ط || انقضاء : انقضاء - د ، ص ، ط || كأنها : كأنهم || كشيء : ساقطة من - د ، ص ، ط || أمر : آخر م (١٠) محال : ساقطة من - د ، ص ، ط || بل الوجوب : وجوب الوجود ان : ساقطة من م || الوجوب : الوجود د ، د ، ص || ثان : + حتى ص || كاللونة : كاللونة د (١٢) ومع : مع ط (١٢-١٣) خارج عن وجوب الوجود شرطاً في وجوب الوجود ومع ذلك فإن : غير محتاج إلى وجود ثان يلحقها احتياج حقيقة اللونة إلى وجود يكون لأشياء وعلة وجود م (١٣) له : لها - د ، د ، ص ، ط ، م .

ونقرر من رأس فنقول : بالجملة إن الفصول وما يجري مجراها لا يتحقق بها حقيقة
المعنى الجندى من حيث معناه ، بل إنما كانت تلة لتقويم الحقيقة موجودة ، فإن الناطق
ليس شرطاً يتعلق به الحيوان في أن له معنى الحيوان وحقيقته ، بل في أن يكون موجوداً
معيناً . وإذا كان المعنى العام هو نفس واجب الوجود ، وكان الفصل يحتاج إليه في أن
يكون واجب الوجود موجوداً ، فندخل ما هو كالفصل في ماهية ما هو كالجندى ،
والحال فيما يقع به اختلاف غير فصل في جميع هذا ظاهر ، فبين أن وجوب الوجود ليس
مشاركاً فيه ، فالأول لا شريك له ، وإذا هو برىء عن كل مادة وعلائقها وعن الفساد ،
وكلاهما شرط مع ما يقع تحت التضاد ، فالأول لا ضده .

فقد وضع ابن الأول لا جنس له ، ولا ماهية له ، ولا كيفية له ، ولا كمية له ،
ولا أين له ، ولا متى له ، ولا ندله ، ولا شريك له ، ولا ضده ، تعالى وجل ، وأنه
لا حد له ، ولا برهان عايه ، بل هو البرهان على كل شيء ، بل هو إنما عليه الدلائل الواضحة ،
وأنه إذا حقيقته فنما يوصف بعد الإتيان بسلب المشابهات عنه ، ويلجأ إلى الإضافات
كلها إليه ، فإن كل شيء منه وليس هو مشاركاً لما منه ، وهو مبدأ كل شيء . وليس هو
شيئاً من الأشياء بعده .

(١) إن : ساقطة من ط (٢) حيث : + هو ص ، ط || بل : رجات ، د ، ص ، ط ، م
|| لتقويم : بتقويم ط (٣) ليس : ساقطة من ط (٤) المعنى : معنى ، ص ، ط (٥) قد :
ساقطة من ب ، د ، م (٦) ظاهر : أظهر ، د ، ص ، ط ، م (٨) مع : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م
|| يقع : + به ط (٩) ولا كمية له : ولا كمية ب (١٠) شيء بل هو : شيء بل ب ، ح ، د ، ط ، م
(١١) حقيقته : حقيقته ب ، ح ، كان حقيقته د ، ص || فإنما : وإنما ب (١٢) إليه : له ، ح ، + له م
|| لما منه : كالمساهمة د ، ط || مبدأ : ساقطة من ب ، د ، ح ، م .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في أنه تام بل فوق التام ، وخير ، ومفيد كل شيء بعده ، وأنه حق ، وأنه عقل محض ، ويعقل كل شيء ، وكيف ذلك ، وكيف يعلم ذاته ، وكيف يعلم الكليات ، وكيف يعلم الجزئيات ، وعلى أي وجه لا يجوز أن يقال يدركها .

فواجب الوجود تام الوجود ، لأنه ليس شيء من وجوده وكالات وجوده قاصراً عنه ، ولا شيء من جنس وجوده خارجاً عن وجوده يوجد لغيره ، كما يخرج في غيره ؛ مثل الإنسان ، فإن أشياء كثيرة من كالات وجوده قاصرة عنه ، وأيضاً فإن إنسانيته توجد لغيره . بل واجب الوجود فوق التمام ؛ لأنه ليس إنمائه الوجود الذي له فقط ، بل كل وجود أيضاً فهو فاضل عن وجوده ، وله ، وفائض عنه .

وواجب الوجود بذاته خير محض ، والخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء وما يتشوقه كل شيء هو الوجود ، أو كمال الوجود من باب الوجود . والعدم من حيث هو عدم لا يتشوق إليه ، بل من حيث يتبعه وجود أو كمال للوجود ، فيكون المتشوق بالحقيقة الوجود ، فالوجود خير محض وكمال محض .

فالخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء في حده ويتم به وجوده ، والشر لا ذات له ، بل هو إما عدم جوهر ، أو عدم صلاح لحال الجوهر . فالوجود خيرية ، وكمال الوجود

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) التام : ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، || مفيد : ويغيب ، د ، د ، م (٤) ويعقل : يعقل م || شيء : + بعده م (٤) وكيف يعلم الكليات : وأنه كيف يعلم الكليات د (٥) يقال : + أنه م (٦) وكالات وجوده : + شيئاً د ، ص ، م (٧) خارجاً : خارج ب || يوجد : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) فإن أشياء : في أشياء . ح (٩) لأنه : فإنه ط (١١) بذاته : + هو م || والخير : فالخير ، د ، د ، م ، هـ || بالجملة : + ما ب || هو : ساقطة من م (١٢) إليه : ساقطة من ب ، د ، د ، م ، هـ (١٤) للوجود : الموجود ب ، د ، ط ، ساقطة من م (١٥) فالخير : والخير . م ، د ، د ، د ، م .

خيرية الوجود . والوجود الذى لا يقارنه عدم - لا عدم جوهر ، ولا عدم شئ للجوهر ، بل هو دائماً بالفعل - فهو خير ، وضمن ، والممكن الوجود بذاته ليس خيراً محضاً ، لأن ذاته بذاته لا يجب له الوجود بذاته ، فذاته تحتل المدم ، وما احتل المدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريئاً من الشر والنقص ، فإذاً ليس الخير المحض إلا الواجب الوجود بذاته .

وقد يقال أيضاً : خير ، لما كان مفيداً لكالات الأشياء وخيراتها ، وقد بان أن واجب الوجود يجب أن يكون لذاته مفيداً لكل وجود ، ولكل كمال وجود ، فهو من هذه الجهة خير أيضاً لا يدخله نقص ولا شر ، وكل واجب الوجود فهو حق ، لأن حقيقة كل شئ خصوصية وجوده الذى يثبت له ، فلا أحق إذن من واجب الوجود .

وقد يقال : حق ، أيضاً ، لما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا ، فلا أحق بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا ، ومع صدقه دائماً ، ومع دوامه لذاته لا لغيره ، وسائر الأشياء فإن ما هيأتها كما علمت لا تستحق الوجود ، بل هي في أنفسها وقطع إضاعتها إلى واجب الوجود تستحق المدم ، فذلك كلها في أنفسها باطلة ، وبه حقة ، وبالقياص إلى الوجه الذى يليه حاصلة ، فذلك كل شئ هالك إلا وجهه ، فهو أحق بأن يكون حقاً .

وواجب الوجود عقل محض ، لأنه ذات مفارقة للسادة من كل وجه ، وقد عرفت أن السبب في أن لا يعقل الشئ هو المادة وعلاقتها لا وجوده . وأما الوجود الصورى فهو الوجود العقل وهو الوجود الذى إذا تقرر في شئ صار للشئ به عقل ، والذى يحتمل نيله هو عقل بالقوة ، والذى ناله بعد القوة هو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال ، والذى

(٣) بذاته ذاته : ذاته بذاته م ، بذاته ذاته بذاته ب ، د ، د ، ص || وما احتل : وما لا يحتل ط
(٦) أن : ساقطة : د (٦-٧) وخيراتها . . . لكل وجود : ساقطة من م (٧) واجب : الواجب
- ، د ، ص ، ط (٨) خير أيضاً : أيضاً خير - ، ص ، أيضاً خير محض د || حقيقة : حقيقة ب ، - ،
ط ، م (١٠) وقد : ساقطة من ط || يوجد : لوجود ب ، د ، د ، م (١١) يوجد : لوجود ب ، م ،
لوجود د (١٢) علمت : ملئت (١٨) تقرر : تقرر (١٩) هو : هو || ناله : + العقل - ،
ص ، ط ، م ، + العقل بالقوة د || بعد : ساقطة من م .

هو له ذاته هو عقل بذاته . وكذلك هو معقول محض ؛ لأن المانع للشيء أن يكون معقولا هو أن يكون في المادة وعلائقها ، وهو المانع عن أن يكون عقلا .

وقد تبين لك هذا فالبرى عن المادة والعلائق ، المتحقق الوجود المفارق ، هو معقول لذاته ، ولأنه عقل بذاته وهو أيضاً معقول بذاته فهو معقول ذاته ، فذاته عقل وعقل ومعقول ، لا أن هناك أشياء متكررة . وذلك لأنه بما هو هوية مجردة عقل ، وبما يعتبر له أن هويته المجردة لذاته فهو معقول لذاته ، وبما يعتبر له أن ذاته له هوية مجردة فهو عاقل ذاته ؛ فإن المعقول هو الذى ماهيته المجردة لشيء ، والعاقل هو الذى له ماهية مجردة لشيء ، وليس من شرط هذا الشيء أن يكون هو أو آخر ، بل شيء مطلقا ، والشيء مطلقا أعم من هو أو غيره .

١. فالأول باعتبار أن له ماهية مجردة لشيء ، هو عاقل ، وباعتبار أن ماهيته المجردة لشيء ، هو معقول ، وهذا الشيء هو ذاته ، فهو عاقل بأن له الماهية المجردة لشيء هو ذاته ، ومعقول بأن ماهيته المجردة هي لشيء هو ذاته .

وكل من تفكر قليلا علم أن العاقل يقتضى شيئا معقولا ، وهذا الاقتضاء لا يتضمن أن ذلك الشيء آخر أو هو ، بل المتحرك إذا اقتضى شيئا محركا لم يكن نفس هذا الاقتضاء .
١٥. يجب أن يكون شيئا آخر أو هو ، بل نوع آخر من البحث يوجب ذلك ؛ وتبين أنه من المحال أن يكون ما يتحرك هو ما يحرك ؛ ولذلك لم يمتنع أن يتصور فريق لم عدد أن في الأشياء شيئا متحركا عن ذاته ، إلى وقت أن قام البرهان على امتناعه ، ولم يكن نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك ، إذ كان المتحرك يوجب أن يكون له شيء محرك مطلقا بلا شرط أنه آخر أو هو ، والمحرك يوجب أن يكون له شيء متحرك عنه بلا شرط أنه آخر أو هو .

(١) هو عقل : فهو عقل د (٢) المادة : مادة م || من : ساقطة من د (٣) وقد : قد م ؛ قد م ؛ ص || تبين : بين د م (٤) وعقل : ساقطة من د (٥) هوية : هو م د || فهو : هو م ؛ م ؛ ص ، ط م (٦) من (الأول) : ف م ؛ م ؛ ص ، ط م || والشيء : مطلقا : والشيء م (١٠) فالأول : + تعالى ط || باعتبار : باعتبار م ؛ م ؛ ص ، ط م (١١) لشيء : شيء م ؛ ساقطة من م (١٢) ماهيته : ماهية ط (١٣) متحركا عن ذاته : متحركا لذاته م ؛ م ؛ ص ، ط م (١٤) لذاته : إذا د م (١٥) مطلقا : ساقطة من م ؛ م ؛ ص ، ط م .

وكذلك المضافات تعرف إثنين لأمر ، لا انفس النسبة والإضافة المفروضة في الذهب ؛ فإننا نعلم علما يقينا أن لنا قوة نعقل بها الأشياء . فإما أن تكون القوة التي نعقل بها هذه القوة هي هذه القوة نفسها ، فتكون هي نفسها تعقل ذاتها ، أو تعقل ذلك قوة أخرى ، فكون لنا قوتان : قوة نعقل الأشياء بها ، وقوة نعقل بها هذه القوة ، ثم يتسلسل الكلام إلى غير النهاية ، فيكون لنا قوى تعقل الأشياء بلا نهاية بالفعل ؛ فقد بان أن نفس كون الشيء معقولا لا يوجب أن يكون معقولا لشيء ، ذلك الشيء آخر .

وبهذا تبين أنه ليس يقتضى العاقل أن يكون عاقل شيء آخر بل كل ما توجد له الماهية المجردة فهو عاقل ، وكل ماهية مجردة توجد له أو لغيره فهو معقول ، إذ كانت هذه الماهية لذاتها عاقلة ، ولذاتها أيضا معقولة لكل ماهية مجردة تفارقها أو لا تفارقها . فقد فهمت أن نفس كونه معقولا وعاقلا ، لا يوجب أن يكون اثنين في الذات ، ولا اثنين في الاعتبار أيضا ؛ فإنه ليس تحصيل الأمرين إلا اعتبار أن ماهية مجردة لذاته ، وأنه ماهية مجردة ذاته لها ، وهما تقديم وتأخير في ترتيب المعاني ، والفرض المحصل شيء واحد بلا قسمة ، فقد بان أن كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب فيه كثرة البنية .

وليس يجوز أن يكون واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء ، وإلا فذاته إما متقومة بما يعقل ، فيكون تقومها بالأشياء ؛ وإما عارضة لها أن تعقل ، فلا تكون واجبة الوجود من كل جهة ؛ وهذا محال . ويكون لولا أمور من خارج لم يكن هو محال ، ويكون له حال لا يلزم من ذاته بل عن غيره فيكون لغيره فيه تأثير ، والأصول السالفة تبطل هذا

-
- (١) تعرف : تعرف ط || لايتها : اثنتين ب ، د ، د ، ص ، م || والإضافة : أ والإضافة د
(٢) علما : ساطعة من ب ، د ، د ، ط ، م || يثيا : ساطعة من ط (٣) هي هذه القوة : ساطعة من د
|| فتكون هي : + في ص || أخرى : + في هذه القوة ، هي هذه القوة نفسها - (٦) معقولا
لشيء : معقول شيء ب ، د ، د ، ص ، ط ، م (٧) تبين : يثبت م || كل : كان د (٩) لكل :
ولكل ص || تفارقها أو : ساطعة من م (١٠) وما فلا : أو ما فلا د ، ط (١١) تحصيل : يحصل
ب ، د ، د ، ص ، ط || إلا اعتبار : الاعتبار ط || لذاته : لذاتها ب ، د ، ص ، ط (١٢) رأته :
وأن ب ، د ، ص ، م || رأته ماهية : وأن ماهية د || ذاته : ذاتها ب ، د ، ص ، ط (١٤) إما :
ساطعة من ط (١٥) بالأشياء : ساطعة من م || تكون واجبة : يكون واجبا ط (١٦) وهذا : هذا
(١٧) من ذاته : من ذاته د ، - || من غيره : من غيره د .

وما أشبهه ؛ ولأنه مبدأ كل وجود فيعقل من ذاته ما هو مبدأ له وهو مبدأ للوجودات
الثابتة بأعيانها ، والموجودات الكائنة الفاسدة بأنواعها أولا وبتوسط ذلك بأشخاصها .

ومن وجه آخر لا يجوز أن يكون عاقلا لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة
عقلا زمانيا مشخصا بل على نحو آخر نبيته ؛ فإنه لا يجوز أن يكون تارة يعقل عقلا زمانيا
منها أنها موجودة غير معدومة ، وتارة يعقل عقلا زمانيا منها أنها معدومة غير موجودة ،
فيكون لكل واحد من الأمرين صورة عقلية على حدة ، ولا واحدة من الصورتين تبقى
مع الثانية ، فيكون واجب الوجود متغير الذات ، ثم الفاسدات إن عقلت بالماهية
المجردة وبما يتبعها مما لا يتشخص لم تعقل بما هي فاسدة ، وإن أدركت بما هي مقارنة
لمادة وعوارض مادة ووقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة أو متخيلة ؛ ونحن
قد بينا في كتب أخرى أن كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية فإنما تدرك من حيث
هي محسوسة أو متخيلة بآلة متجزئة ، وكما أن إثبات كثير من الأفاعيل للواجب الوجود
نقص له ، كذلك إثبات كثير من التعقلات ، بل واجب الوجود إنما يعقل كل شيء على
نحو كلي ، ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء شخصي ، ولا يعزب عنه مقال ذرة في السموات
ولا في الأرض ، وهذا من العجايب التي يحوج تصورها إلى لطف قريحة .

وأما كيفية ذلك ، فلأنه إذا عقل ذاته وعقل أنه مبدأ كل موجود ، عقل أوائل
الموجودات عنه وما يتولد عنها ، ولا شيء من الأشياء يوجد إلا وقد صار من جهة ما
واجبا بسببه ، وقد بينا هذا ، فتكون هذه الأسباب يتأدى بمصادماتها إلى أن توجد

- (١) كل : لكل ، د ، د ، هـ || وهو : فهو - (٢) الثابتة : الثابتة ط ؛ صافطة من - ، هـ
(٣) لا يجوز : فلا يجوز ، د ، د ، ص || هي : هو - (٤) مشخصا : متشخصا د || نحو : وجه - ،
ص ، ط (٥) عقلية : عقلية - || حدة : وحدة - (٦) متغير الذات : متغير بالذات م
(٧) روقت : ومركب م ؛ (٨) مما لا : مما لم د (٩) المادة : للمادة ، ط (٩) روقت : ومركب م ؛
+ وتركيب ط || وتشخص : وتشخص م ؛ تشخص ب || بل : + هي - ، د ، د ، ص ، م
(٩-١١) « ونحن قد بينا ... أو متخيلة » : صافطة من م (١٠) محسوسة : لمحسوسة ب ، - ،
د ، ص || فإنما : فأنما - (١٢) كذلك : كذلك ص || واجب : الواجب ، ص ، ط || كل : كل م
(١٣) شئ : وشخصي د || ولا يعزب : فلا يعزب ب ، - ، ص ، ط (١٤) ولا في الأرض :
والأرض ، - ، ص ، ط ، م || التي : الذي د || يحوج : يخرج د ، م (١٥) وأما : فأما م
|| موجود : + موجود ط (١٦-١٧) ما واجبا : ما يكون واجبا ، - ، د ، د ، ص ، ط
(١٧) وله : قلب .

عنها الأمور الجزئية . والأول يعلم الأسباب ومطابقتها ، فيعلم ضرورة ما يتأدى إليها ، وما بينها من الأزمنة وما لها من العودات ؛ لأنه ليس يمكن أن يعلم تلك ولا يعلم هذا ، فيكون مدركا للأمر الجزئية من حيث هي كلية ، أعنى من حيث لها صفات . وإن تخصصت بها شخصا بالإضافة إلى زمان متشخص أو حال متشخصة لو أخذت تلك الحال بصفاتها كانت أيضا بمنزلة لكتنا تستند إلى مبادئ كل واحد منها نوعه في شخصه ، فتستند إلى أمور شخصية . وقد قلنا : إن مثل هذا الاستناد قد يحمل للشخصيات رسما ووصفا مقصورا عليها . فإن كان ذلك الشخص مما هو عند العقل شخصي أيضا ، كان للعقل إلى ذلك المرسوم سبيل ، وذلك هو الشخص الذي هو واحد في نوعه لا نظيره ، ككرة الشمس مثلا ، أو كالمشترى ، وأما إذا كان النوع منتشرا في الأشخاص لم يكن للعقل إلى رسم ذلك الشيء سبيل إلا أن يشار إليه ابتداء على ما عرفته .

ونعود فنقول : كما أنك تعلم حركات السماويات كلها ، فأنت تعلم كل كسوف وكل اتصال وكل انفصال جزئي يكون بينه ولكن على نحو كلي ؛ لأنك تقول في كسوف ما إنه كسوف يكون بعد زمان حركة يكون لكذا من كذا شماليا نصفيا يتفصل القمر منه إلى مقابلة كذا ، ويكون بينه وبين كسوف مثله سابق له أو متأخر عنه مدة كذا ، وكذلك بين حال الكسوفين الآخرين حتى لا تقدر عارضا من عوارض تلك الكسوفات إلا علمته ، ولكنتك علمته كليا ، لأن هذا المعنى قد يجوز أن يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله تلك الحال ، لكنتك تعلم لجهة ما إن ذلك الكسوف لا يكون إلا واحدا

(١) والأول : فالأول ب ، ج ، د ، ص ، م || ضرورة : ضروري د || إليها : إليه ، د ، د ، ص ، م
(٤) بها : طاد (٥) لكتنا : لكونها ؛ بكونها م || تستند : مستندة ح (٦) تستند : مستند
|| الاستناد : الأسناد د (٧) عليها ، عليها ، ط || كان : كل م || شخصي : شخص ط (٨) الشخص :
الشخص ب ، د || لا نظيره : ولا نظيره ط (٩) أو كالمشترى : وكالمشترى د (١٠) الشيء :
الشخص ط (١١) ونعود : فنود ح || فتقول : وقول ب ، د || أنك : + إذاب ، ح ، د ، ص ، م
+ إذ م || تعلم : + لذا علمت ط (١٢) وكل اتصال : صالحة من د || وكل انفصال : واقع
ب ، م || جزئي : جز ب || يكون : + يكون ط (١٣) يكون بعد : فيكون بعد د || مع :
صالحة من م (١٤) لا يقدر : لا يعرف ط ، لا يقاد د || علمته : وعلمته ح ، ص ، ط (١٧) منها :
منها ح ، ص ، ط || الحال : الحالة .

بعينه ، وهذا لا يدفع الكلية إن تذكرت ما قلناه من قبل . ولكنك مع هذا كله ، ربما لم
يبرز أن تحكم في هذا الآن بوجود هذا الكسوف أولا وجوده ، إلا أن تعرف جزئيات
الحركات بالملاحظة الحسية ، وتعلم ما بين هذا المشاهد وبين ذلك الكسوف من المدة ،
وليس هذا نفس معرفتك بأن في الحركات حركة جزئية صفتها صفة ما شاهدت ، وبينها وبين
الكسوف الثاني الجزئي كذا ، فإن ذلك قد يجوز أن تعلمه على هذا النوع من العلم ولا
تعلمه وقت ما يشك فيه أنها هل هي موجودة ، بل يجب أن يكون قد حصل لك بالملاحظة
شيء مشار إليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف .

فإن منع مانع أن يسمى هذا معرفة للجزء من جهة كلية ، فلا مناقشة معه ؛ فإن غرضنا
الآن في غير ذلك ، وهو في تعريفنا أن الأمور الجزئية كيف تعلم وتذكر علماء وإدراكا يتغير
معهما العالم ، وكيف يعلم ويدرك علماء وإدراكا لا يتغير معهما العالم ؛ فإنك إذا علمت
أمر الكسوفات كما توجد أنت ، أو لو كنت موجودا دائما كان لك علم لا بالكسوف
المطلق ، بل بكل كسوف كائن ، ثم كان وجود ذلك الكسوف وعدمه لا يغير منك أمرا ؛
فإن علمك في الحالين يكون واحدا ، وهو أن كسوفه له وجود بصفات كذا ، بعد
كسوف كذا ، أو بعد وجود الشمس في الحمل كذا ، في مدة كذا ، ويكون بعد كذا ،
وبعد كذا ، ويكون هذا العقد منك صادقا قبل ذلك الكسوف ومعهم بعده . فاما إن
أدخلت الزمان في ذلك ، فعلمت في آن مفروض أن هذا الكسوف ليس بموجود ، ثم
علمت في آن آخر أنه موجود ، لم يبق علمك ذلك عند وجوده ، بل يحدث علم آخر ،
ويكون فيك التغير الذي أشرنا إليه ، ولم يصح أن تكون في وقت الانجلاء على ما كنت

- (١) لا يدفع : لا رفع د || من : ساقطة من ب د ، د ، ص ، ط ، م (٢) يجوز : نجوم - ، ص ، ب ، تكن
يجز د || في هذا : في الإلهيات د || الكسوف : لكسوف م || وجوده : بوجوده د || أن : أنك م (٣) هذا :
هذه - ، ساقطة من م || المشاهد : المشاهدات - (٥) الثاني : الثاني ط || من : في د
(٨) فلا لا د (٩) يتغير : لا يتغير ، ط (١٠) معهما (الأول) : معهاد || وكيف يعلم : ساقطة
من - || علما + واحدا ص ، ط || معهما (الثانية) : معهاد (١١) أول : ولود ، ط || لك : ذلك د
(١٣) أن : يكون ب ، ط || مجرد : وجوده ب ، ط || بعد : أو بعد - (١٤) أو بعد وبعد
- ، ص ، ط || الشمس : فتلته د (١٥) العقد : العقل ب ، ط || إن : إذا د
(١٦) فعلت : فعلت ص (١٧) بل : كان - ، د ، ص ، ط || فيك : قبل م -

قبل الانجلاء ، هذا وانت زمانى وآنى ، ولكن الأول الذى لا يدخل فى زمان وحكمه ، فهو
بيد أن يحكم حكما فى هذا الزمان ، وذلك الزمان من حيث هو فيه ومن حيث هو حكم منه
جديدا ومعرفة جديدة .

واعلم أنك إنما كنت تتوصل إلى إدراك الكسوفات الجزئية ، لإحاطتك بجميع
أسبابها ، وإحاطتك بكل ما فى السماء ، فإذا وقعت الإحاطة بجميع أسبابها ووجودها ،
انتقل منها إلى جميع المسببات ، ونحن سنين هذا من ذى قبل بزيادة كشف ، فتعلم كيف
يتم الغيب وتعلم من هناك أن الأول من ذاته كيف يعلم كل شيء ، وأن ذلك لأنه مبدأ
كل شيء ، ويعلم الأشياء من حالها ، إذ هو مبدأ شيء أو أشياء حالها وحركاتها
كذا ، وما ينتج عنها كذا ، إلى التفصيل بعده ، ثم على الترتيب الذى يلزم ذلك التفصيل
لزوم البعدية والتأدية ، فتكون هذه الأشياء مفاتيح الغيب التى لا يعلمها أحد إلا هو ،
فإنه أعلم بالغيب وهو عالم الغيب والتمادة وهو العزيز الحكيم .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

فى نسبة المفعولات إليه ، وفى إيضاح أن صفاته الإيجابية والسلبية لا توجب
فى ذاته كثرة ، وأن له البهاء الأعظم والجلال الأرفع والمجد الغير المتناهى ،
وفى تفصيل حال اللذة العقلية

ثم يجب أن يعلم أنه إذا قيل عقل للأول قيل على المعنى البسيط الذى هو
فى كتاب النفس ، وأنه ليس فيه اختلاف صور مرتبة متخالفة كما يكون فى النفس على المعنى

(١) وآنى : حافظة من ، ص || لكن : حافظة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (٢) حكما : حافظة
من ، ح ، ص ، ط (٣) إنما : حافظة من د ، ط || أدراك : إدراكات - ح ، د
(٤) وأحاطتك . . . أسبابها : حافظة من ح || فإذا : وإذا ب ، م || أسبابها :
الأسباب ب ، ح ، ص ، ط (٥) بزيادة : زيادة د || تعلم : وتعلم - ح (٦) الغيب و :
حافظة من د || تعلم : لا تعلم ط || الغيب : + الاحوط || من ذاته : فى ذاته ط || يعلم : +
مبدأ ب ، ط (٧ - ٨) مبدأ كل شيء . ويعلم الأشياء من حالها إذ : مبدأ شيء ب ، ح ، د ، ص ، م
(٩) منها : ح || التفصيل : + الذى لا تفصيل ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٠ - ١١) التى لا يعلمها . . .
الحكيم : حافظة من ب ، ح ، د ، م ، ص (١٢) فصل : حافظة من د (١٣) والجلال الأرفع : حافظة من ط
(١٤) وفى تفصيل : وتفصيل م (١٥) للأول : + تعالى ط (١٦) مرتبة : مرتبة ب ، د || متخالفة : متخالفة .

الذى مضى في سحاب النفس ؛ فهو لذلك يعقل الأشياء دفعة واحدة من غير أن يتكرر بها في جوهره ، أو تتصور في حقيقة ذاته بصورها ، بل تفيض عنه صورها معقولة ، وهو أولى بأن يكون عقلا من تلك الصور الفائضة عن عقليته ، ولأنه يعقل ذاته ، وأنه مبدأ كل شيء ، فيعقل من ذاته كل شيء .

- واعلم أن المعنى المعقول قد يؤخذ من الشيء الموجود ، كما عرض أن اخذنا نحن عن الفلك بالرصد والحس صورته المعقولة ، وقد تكون الصورة المعقولة فبرماخوذة عن الموجود ، بل بالعكس ؛ كما أنا نعقل صورة بنائية نختصرها ، ثم تكون تلك الصورة المعقولة محركة لأعضائنا إلى أن نوجدتها ، فلا تكون وجدت فمقلناها ، ولكن عقلها فوجدت . ونسبة الكل إلى العقل الأول الواجب الوجود هو هذا ؛ فإنه يعقل ذاته وما توجهه ذاته ، ويعلم من ذاته كيفية كون الخير في الكل ، فتنبع صورته المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول عنده ، لا على أنها تابعة اتباع الضوء للضوء والإحاطان للحار ، بل هو عالم بكيفية نظام الخير في الوجود ، وأنه عنه وعالم بأن هذه العالمية يفيض عنها الوجود على الترتيب الذى يعقله خيراً ونظماً .

- وعاشق ذاته التى هى مبدأ كل نظام ، وخير من حيث هى كذلك ، فيصير نظام الخير معشوقاً له بالعرض ، لكنه لا يتحرك إلى ذلك عن شوق فإنه لا ينفع منه البتة ، ولا يشاق شيئاً ولا يطلبه . فهذه إرادته الحالية عن نقص يجلبه شوق وانزعاج قصد إلى غرض .

(١-٢) بها في جوهره : في جوهره بها (٢) بصورها : + من غير أن تتكرر صورتها في حقيقة ذاته بصورها ط (٣) الصور : الصورة ط ، م || ذاته : بذاته م || وأنه : وأنها ، ص ، ط ، م || مبدأ كل : مبدأ لكل د (٩) صورته : صورته م || المعقولة وقد : المعقولة وقد م || المعقولة : الموجودة م || عن : ساقطة من د (٧) الموجود : الوجود ط ؛ الموجودة : المعقولة م (٧) بانية مباينة ط ، تباينة ب ، د || ثم : ساقطة من ط ؛ لم د || تكون : ساقطة من م (١٠) من ذاته : ذاته م | صورته . الصورة ط (١١) للضئ : المضى د (١٢) الوجود : الموجود م (١٤) وغير : غير ، ص ، م ، ط ، م (١٥) منه : منه ، ص ، م ؛ ساقطة من ب (١٦) وانزعاج : وانزعاج ب ، د ، ص ، ط .

ولا يظن أنه لو كانت للمعقولات عنده صور وكثرة ، كانت كثرة الصور التي يعقلها أجزاء لذاته ، وكيف وهي تكون بعد ذاته ؟ لأن عقله لذاته ذاته ، ومنها يعقل كل ما بعده ؛ فعقله لذاته علة عقله ما بعد ذاته ، فعقله ما بعد ذاته معلول عقله لذاته . حل أن المعقولات والصور التي له بعد ذاته إنما هي معقولة على نحو المعقولات العقلية لا النفسانية ، وإنما له إليها إضافة المبدأ الذي يكون عنه لا فيه ، بل إضافات على الترتيب بعضها قبل بعض ، وإن كانت معا لا تتقدم ولا تتأخر في الزمان ، فلا يكون هناك انتقال في المعقولات .

ولا يظن أن الإضافة العقلية إليها إضافة إليها كيف وجدت ، وإلا لكان كل مبدأ صورة في مادة من شأن تلك الصورة أن تعقل بتدبير ما ، من تجريد وغيره ، يكون هو عقلا بالفعل ، بل هذه الإضافة إليها وهي بحال معقولة . ولو كانت من حيث وجودها في الأعيان ، لكان إنما يعقل ما يوجد في كل وقت ولا يعقل المعلوم منها في الأعيان إلى أن يوجد ، فيكون لا يعقل من نفسه أنه مبدأ ذلك الشيء على الترتيب إلا عندما يصير مبدأ فلا يعقل ذاته ، لأن ذاته من شأنها أن يفيض عنها كل وجود ، وإدراكها من حيث شأنها كذا يوجب إدراك الآخروإن لم يوجد ، فيكون العالم الربوبي محيطا بالوجود الحاصل والممكن ، ويكون لذاته إضافة إليها من حيث هي معقولة لا من حيث لها وجود في لأعيان .

فبقى لك النظر في حال وجودها معقولة أنها تكون موجودة في ذات الأول كاللوازم التي تلحقه ، أو يكون لها وجود مفارق لذاته وذات غيره كصور مفارقة على ترتيب موضوعه

- (١) أنه ، له ط || كانت كثرة الصور : كانت الصورة د (٢) وهي : وهو م ، هي ط ||
ومنها : ومثاب ، د ، ط ، م ، هـ (٣) عقله لذاته : عقله بذاته ح || عقله : عقله ط
(٤) هـ : ساطعة من م || معقولة : معقولة ب ، د ، د ، ص || المعقولات العقلية لا النفسانية : المعقول العقل لا النفسانية ب ، د ، د ، د ، ص ، المعقولات العقلية لا النفسانية م (٥) التي : التي ب ، ص : ط ، م || الترتيب : ترتيب ط (٦) لا تتقدم : لا تتقدم ط || انتقال : أفعال ح ، ص ، ط
(٧) إضاه : + له ط ، هـ (٨) الإضافة : + له ح ، د ، ط ، م ، هـ || كانت : كان ح ،
(٩) الأعيان : + أعيان م (١٠) مبدأ : ساطعة من م || الترتيب : ترتيب م (١١) من
ثانها : ثانها د (١٢) ثانها : + إلى دفع د (١٣) والممكن : ولقد (١٤) لك : لها ح
(١٥) التي : ساطعة من ب ، د ، د ، م || وذات : وذوات ط || كصور : كصورة م ، لصورة د .

في صقع الربوبية ، أو من حيث هي موجودة في عقل أو نفس إذا عقل الأول هذه الصور ، ارتسمت في أيها كان ، فيكون ذلك العقل أو النفس كالموضوعة لتلك الصور المعقولة ، وتكون معقولة له على أنها فيه ، ومعقولة من الأول على أنها عنه ، ويعقل الأول من ذاته أنه مبدأ لها ، فيكون من جملة تلك المعقولات ما المعقول منه أن الأول مبدأ له بلا واسطة ، بل يفيض وجوده عنه أولا ، وما المعقول منه أنه مبدأ له بتوسط فهو يفيض عنه ثانيا ، وكذلك يكون الحال في وجود تلك المعقولات ، وإن كان ارتسامها في شيء واحد ، لكن بعضها قبل وبعضها بعد ، على الترتيب السبي والمسبي .

- وإذا كانت تلك الأشياء المرتسمة في ذلك الشيء من معلولات الأول ، فتدخل في جملة ما الأول يعقل ذاته مبدأ لها ، فيكون صدورها عنه ليس على ما قلنا من أنه إذا عقل خيرا وجد ، لأنها نفس عقله للغير ، أو يتسلسل الأمر لأنه يحتاج أن يعقل أنها عقلت ، وكذلك إلى ما لا نهاية ، وذلك محال فهي نفس عقله للغير . فإذا قلنا لما عقلها وجدت ، ولم يكن معها عقل آخر ، ولم يكن وجودها إلا أنها تعقلات ، فإنما يكون كأننا قلنا لأنه عقلها عقلها ، أو لأنها وجدت عنه وجدت عنه .

- وإن جعلت هذه المعقولات أجزاء ذاته عرض تكثر ، وإن جعلتها لواحق ذاته عرض لذاته أو لا يكون من جهتها واجب الوجود للملاصقة ممكن الوجود ، وإن جعلتها أمورا مفارقة لكل ذات عرضت الصور الأفلاطونية ، وإن جعلتها موجودة في عقل ما عرض أيضا ما ذكرنا قبل هذا من المحال .

- (١) صقع : موضع د || المورد : المورد د ، م (٢) أيها : أيها ، ص ، ط ، م || تلك : تلك
(٣) له : ساقطة من م (٤) المعقولات : المعلولات ب ، م || أن الأول : أن المبدأ الأول م
|| له : لها م (٥) وجوده عنه : عنه وجوده د ؛ وجوده م || منه أنه : أنه منه -
(٦) وإن : ساقطة من د (٨) وإذا : وإذا م || معلولات : المعلولات ط (٩) لها : له ب ،
- د ، م || عقل : عقله ، ب ، د ، ص ، ط ، م (١٠) أريتسل : ويتم ط (١٠ - ١١) لأنه
يحتاج ... ما لا نهاية : ساقطة من م (١١) فهو : نفى ب ؛ + في ب ، د ، ط || عقله : ساقطة
من د || عقلا : مطلقا د (١٢) فإنما : فإنما - م ؛ فإنها ب ، د || لأنه : + عقلا د
(١٣) وجدت عنه وجدت عنه : وجدت عنه ب (١٤) وإن جعلت : فإن جعلت ب ، د ، م ، م
(١٦) عرضت الصور : عرضت للصور ط ، م ؛ تعرضت الصور - (١٧) ما ذكرنا : ما ذكرناه
- م ، م || قيل : قيل م ؛ قيل من ب ، د ، د .

فينبى أن تجتهد جهدك في التخلص من هذه الشبهة ، وتحفظ أن لا تكثر ذاته ، ولا تبالى بأن تكون ذاته مأخوذة مع إضافة ما ممكنة الوجود ، فإنها من حيث هي علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاتها . وتعلم أن العالم الربوبى عظيم جدا ، وتعلم أنه فرق بين أن يفيض عن الشيء صورة من شأنها أن تعقل ، وأن يفيض عن الشيء صورة معقولة من حيث هي معقولة بلا زيادة ، وهو يعقل ذاته مبدأ لفيضان كل معقول من حيث هو معقول معلول ، كما هو مبدأ لفيضان كل موجود من حيث هو موجود معلول . ثم تجتهد في تأمل الأصول المعطاة والمستقبلية ليتضح لك ما ينبى أن يتضح .

فالأول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود في الكل أنه كيف يكون بذلك النظام ، لأنه يعقله وهو مستفيض كائن موجود . وكل معلوم الكون ، وجهة الكون عن مبدئه عند مبدئه ، وهو خير غير متاف ، وهو تابع لخيرية ذات المبدأ وكما لها المشوقين لذاتيهما ، فذلك الشيء مراد ، لكن ليس مراد الأول هو على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون عنه غرض ، فكأنك قد علمت استحالة هذا وستعلم ، بل هو لذاته مرید هذا النحو من الإرادة العقلية المحضة ، وحياته هذا أيضا بعينه ، فإن الحياة التي عندنا تكمل بإدراك وفعل هو التحريك ينبعان عن قوتين مختلفتين ، وقد صح أن نفس مدركه - وهو ما يعقله عن الكل - هو سبب الكل وهو بعينه مبدأ فعله ؛ وذلك لإيجاد الكل ، فعنى واحد منه هو إدراك وسبيل إلى الإيجاد ، فالحياة منه ليس مما تقتصر إلى قوتين حتى تم بقوتين ، ولا الحياة منه غير العلم وكل ذلك له بذاته .

وأيا فإن الصور المعقولة التي تحدث فينا فتصير سببا للصورة الموجودة الصناعية لو كانت بنفس وجودها كافية لأن تكون منها الصور الصناعية - بأن تكون صورها بالفعل

- (١) من : هن ط || الشبهة : الشب ب ، م || وتحفظ : وتحفظ (٥) ذاته : +
الأشرف الأمل التي م ط || لفيضان : + وجود ط (٦) هو : ه (٧) ليتضح :
ليفتح ب ، ؛ ليشتق م ؛ يفتح م ، لينتج د || ينبى : + لك ، م ، ط || يتضح : يفتح ب ،
م ، ط ، ؛ يفتح د (٩) وهو (الأول) : موص ، ط ، م : ساقطة من - || وجهة : وجد د || من
مبدئه : عن ذاته م ؛ عن د (٩ - ١٠) وهو خير : وغير د (١٠) المشوقين : المقتولين د ، م || الشيء :
+ هو - (١١) الأول : + تعالى - (١٢) النحو : والنحو (١٤) من : من د || الكل :
الكل د (١٥) إيجاد الكل : إيجاد لكل ب ، م ، ط ، م (١٨) الصور : الصورة د ، م || المعقولة :
المعلولة د || نصير : فكون ب (١٩) كانت : كان د ، ط || بقى : قس د ، ط || يكون :
يشكون م ، د ، م || بأن : أن م || صورها : صورها م : صور ب ، م ، د ، م .

بادئ لما هي له صور — لكان المعقول عندنا هو بينه القدرة . ولكن ليس كذلك بل وجودها لا يكفى في ذلك ، لكن يحتاج إلى إرادة متجددة منبعثة من قوة شوقية تحرك منهما معاً القوة المحركة فتحرك العصب والأعضاء الأدوية ، ثم تحرك الآلات الخارجية ، ثم تحرك المادة ، فلذلك لم يكن نفس وجود هذه الصور المعقولة قدرة ولا إرادة ، بل صمى القدرة فينا عند المبدأ المحرك ، وهذه الصورة محركة لمبدأ القدرة ، فتكون محركة المحرك .

فواجب الوجود ليست إرادته مزايرة الذات لعلمه ، ولا مغايرة المفهوم لعلمه ، فقد بينا أن العلم الذى له بينه هو الإرادة التى له . وكذلك قد تبين أن القدرة التى له هي كون ذاته عاقلة لكل عقلا ، هو مبدأ لكل لا مأخوذاً عن الكل ، ومبدأ بذاته ، لا يتوقف على وجود شيء . وهذه الإرادة على الصورة التى حققناها التى لا تتعاقب بفرض في فيض الوجود ، لا تكون غير نفس الفيض وهو الوجود . فقد كنا حققنا لك من أمر الوجود ما إذا تذكرته علمت أن هذه الإرادة نفسها تكون جوداً ، وإذا حققت تكون الصفة الأولى لواجب الوجود أنه لأن وموجود ثم الصفات الأخرى بعضها يكون المعنى فيها هذا الوجود مع إضافة ، وبعضها هذا الوجود مع سلب ، وإيس ولا واحد منها موجباً في ذاته كثرة ألبنة ولا مغايرة .

فاللواتي تحالط السلب أنه لو قال قائل للأول ، ولم يتحاش ، إنه جوهر ، لم يمن إلا هذا الوجود ، وهو مسلوب عنه الكون في الموضوع . وإذا قال له : واحد ، لم يمن إلا هذا الوجود نفسه مسلوباً عنه القسمه بالكم أو القول ، أو مسلوباً عنه الشريك

- (١) مبادئ : مساو د || له : ساقطة من ب ، ط || صور : صورة ح ، د ، ص ، ط ، م (٣) الآلات : ساقطة من د || الخارجية : الخارجية د ، ص ، ط (٤) الصور : الصورة ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) محركة (الأول) : + محركة د || محركة (الثانية) : محرك ط (٨) بينه هو : هو بينه ب ، ح ، د ، ص ، م || الإرادة : لإرادته ص || له هي : له هو د ، هي له ص (٩) لا يتوقف : لا يتوقف م (١٠) حققناها : حققنا د ، م (١١) لا تكون : تكون د ، م ، + عن ح (١١-١٢) من أمر الوجود . . . وإذا حققت : ساقطة من ط (١٢) تذكرته : تذكره ح ، ص || وإذا : فإذا ب ، ح ، ص ، م (١٣) وموجود : موجود ط (١٤) مغايرة : متغايرة ح (١٦) نالواتي : نالتي د ، ط || نال : قبل ب ، د (١٧) واحد : الواحد د . . (١٧-١٨) : عنه الكون . . . مسلوباً : ساقطة من ط ، م (١٨) هذا : ساقطة من ب || مسلوباً : مسلوب ب ، ح (١٨) أو مسلوباً : أو مسلوب ح .

وإذا قال : عقل وعامل ومقول ، لم يكن بالحقيقة إلا أن هذا المجرد مسلوب عنه جواز مخالطة المادة وملائمتها مع اعتبار إضافة ما . وإذا قال له : أول ، لم يكن إلا إضافة هذا الوجود إلى الكل . وإذا قال له : قادر ، لم يكن به إلا أنه واجب الوجود مضافاً إلى أن وجود غيره إنما يصح عنه على النحو الذي ذكر . وإذا قال له : حي ، لم يكن إلا هذا الوجود العقل مأخوذاً مع الإضافة إلى الكل المقول أيضاً بالقصد الثاني ، إذ الحى هو المتحرك الفعال . وإذا قال له : صريد ، لم يكن إلا كون واجب الوجود مع عقليته — أى سلب المادة عنه — مبدأً لنظام الخير كله وهو يعقل ذلك ، فيكون هذا مؤلفاً من إضافة و سلب . وإذا قال له : جواد ، عناء من حيث هذه الإضافة مع السلب ، بزيادة سلب آخر ، وهو أنه لا يخو غرضاً لذاته . وإذا قال له : خير ، لم يكن إلا كون هذا الوجود مبرأ من مخالطة ما بالقوة والنقص وهذا سلب ، أو كونه مبدأ لكل كمال ونظام وهذا إضافة .

فإذا عقلت صفات الأول الحق على هذه الجهة ، لم يوجد فيها شيء يوجب لذاته أجزاء أو كثرة بوجه من الوجوه .

ولا يمكن أن يكون جمال أو بهاء فوق أن تكون الماهية عقلية محضة ، خيرية محضة ، بريئة عن كل واحد من أنحاء النقص ، واحدة من جهة ، فالواجب الوجود له الجمال والبهاء المحض ، وهو مبدأ جمال كل شيء وبهاء كل شيء . وبهاؤه هو أن يكون على ما يجب له ، فكيف جمال ما يكون على ما يجب في الوجود الواجب ؟ وكل جمال وملاءمة

(١) وإذا : فإذا د || وعامل ومقول : ومقول وعامل ب ، د ، د م || المجرد : + في قه د ، ص ، ط || جواز : بلوز د (٢) مخالطة : مخالطة د || إلا : + أن ، ص ، ط (٣) الوجود : الموجود ب || وإذا : فإذا ط (٣-٢) إلا إضافة . . . بين به : ساقطة من د (٣) مضافا : مضافا د (٤) وجود : وجوب ب || إنما يصح عنه : عنه إنما يصح د ، عنه إنما يصح عنه ص ، عنه إنما يصح عنه م ، إنما يصح د || وإذا : وإذا د || الوجود : + مضافا أن وجود ط (٥) مع : عن ط || المقول : المقولة د ، م || بالقصد : بالتفصل ط || المدرك : الدارك د ، ص ، المدرك ب ، د ، م (٦) كون : كون ط || عقليته : عقلية د (٧) مبدأ لنظام : نظام ط || يعقل : يعلى هامش ص || هذا : هذه (٨) له : ساقطة من م (٩) أنه : لأنه د (١٠) من : منه د (١١) صفات : الصفات ط (١٢) الوجوه : + كل اعتدال لأن كل اعتدال هو في كثرة وتركيب أو مزاج فوجدت وحدة في كثرة د : + فصل في أنه بذاته مشوق ومغشوق ولذيذ ومثل ، وأن القوة هي إدراك الخير الملائم ، هامش ص (١٣) أرباه : رباه م || وخيرية : خيرية ط (١٤) وبهاء : وبها ب ، ص ، ط ، م و ركال ص (١٦) له : طيه د || الواجب : + وجمال م || وملاءمة : بلأفه د

وخير مدرك فهو محبوب معشوق، ومبدأ ذلك كله إدراكه . أما الحسى ، وأما الخيالى
وأما الوهمى وأما الظنى ، وأما العقل ، وكلما كان الإدراك أشد اكتمالاً وأشد تحقيقاً
والمدرك أكمل وأشرف ذاتاً ، فأحباب القوة المدركة إياه والتذاذها به أكثر .

فالواجب الوجود الذى هو فى غاية الكمال والجمال والبهاء الذى يعقل ذاته بتلك الغاية
والبهاء والجمال ، ويتمتع العقل ، ويتمتع العقل والمعقول على أنهما واحد بالحقيقة ،
تكون ذاته لذاته أعظم عاشق ومعشوق وأعظم لاذ وملتذ ؛ فإن اللذة ليست إلا إدراك
الملائم من جهة ما هو ملائم ، فالحسية إحساس الملائم ، والعقلية تعقل الملائم ، وكذلك
فالأول أفضل مدرك بأفضل إدراك لأفضل مدرك ، فهو أفضل لاذ وملتذ ، ويكون
ذلك أمراً لا يقاس إليه شيء . وليس عندنا لهذه المعانى أصنام غير هذه الأصنام ، فمن
استبشعها استعمل غيرها .

ويجب أن يعلم أن إدراك العقل للمعقول أقوى من إدراك الحس للحسوس ، لأنه
— أعنى العقل — يعقل ويدرك الأمر الباقى الكلى ، ويتحد به ويصير هو هو على وجه ما ،
ويدركه بكنهه لا بظاهره ، وليس كذلك الحس للحسوس ؛ فاللذة التى تجب لنا :
بأن نعقل ملائماً ، هى فوق اللذة التى تكون لنا : بأن نحس ملائماً ولا نسبة بينهما . لكنه
قد يعرض أن تكون القوة المدركة لا تمتلذ بما يجب أن تستلذ به لمعارض ، كما أن
المريض لا يستلذ الحلوى ، ويكرهه لمعارض ، فكذلك يجب أن يعلم من حالنا ما دمنا فى البدن .
فإذا حصل لقوتنا العقلية كمالها بالفعل لا تجدد من اللذة ما يجب للشيء فى نفسه ؛ وذلك

(١) مدرك : ومدرك ط || معشوق : ومعشوق د || كله : حافظة من م || الخيال : الخيال د
(٢) الظنى : ظن د || اكتمالها : حازب (٣) والمدرك : المدرك د || أكمل : أبجل م || وأشرف
وأجل د || فأحباب : وأحباب د || أكثر : أكثر د (٤) فالواجب : لواجب د (٥) ويتمتع :
ويعتقل ح ؛ وبه يتعقل د (٦) إحساس الملائم : إحساس بلانم د ، د م || تعقل : تعقل د ||
الملائم : للملائم د ، د ، د ، د م (٨) أفضل (الأول) : أبجل د || إدراك : الإدراك د (٩) أمراً :
الأمرد || غير هذه : غير د (١١) للحسوس : للحسوس د (١٣) التى : التى د
(١٤) تعقل : تعقل م ؛ يتعقل د ، د || اللذة : حافظة من ب || بينهما : منها ج || لكنه : ولكنه د
(١٥) المدركة : المدركة د ، د ، د ، د م (١٦) الحلوى : بالحلوى ط || ويكرهه : أو يكرهه
د ، د || فكذلك : وكذلك د م (١٧) فإذا : فإذا د ، د م ؛ فإذا إذا ب ||
بالفعل : بالفعل د || وذلك : ذلك د ، د م ؛ حافظة من ط .

لعانى البدن . ولو افردنا عن البدن ، كنا بمطالعتنا ذاتنا ، وقد صارت طالما عقليا مطابقا للوجودات الحقيقية ، والجماليات الحقيقية ، والذات الحقيقية ، متصلة بها اتصال معتول بمعتول ، نجد من اللذة والبهاء ما لا نهاية له . وسنوضح هذه المعانى كلها بعد .

• واعلم أن لذة كل قوة حصول كمالها لها ؛ فاللحس المحسوسات الملائمة ، وللغضب الانتقام ، وللرجاء الظفر ، ولكل شيء ما يخصه ، وللنفس الناطقة مصيرها طالما عقليا بالفعل . فالواجب الوجود معتول ، عقل أو لم يعقل ، ومعتوق ، عشق أو لم يعشق .

(١) كذا : الكتاب ، ح ، ص ، ط ، م || بمطالعتنا : بمطابقة || صارت : صارم (٢) مطابقا : ب ، ح ، ص ، م ، مطابقا || والذات : والذات ح ، ص ، م (٧) عقل : + عقل م || ومعتوق : معتوق ب ، م •

المقالة التاسعة

في صدور الأشياء عن التدبير الأول والمعاد إليه

سبعة فصول

(١) التاسعة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م (٢) صدور : صدر - || عن : من م || التدبير :
+ المبدأ - ، ص ، ط (٣) سبعة فصول : صاقلة من ، ب ، ج ، د ، هـ ، ص ، م ، .

[الفصل الأول]

(١) فصل

في صفة فاعلية المبدأ الأول

فقد ظهر لنا أن لكل مبدأ واجب الوجود ، غير داخل في جنس أو واقع تحت حد أو برهان ، برىء عن الكم والكيف والماهية والأين والمتى والحركة ، لا ندله ولا شريك له ولا ضده ، وأنه واحد من جميع الوجوده ؛ لأنه غير منقسم : لا في الأجزاء بالفعل ولا في الأجزاء بالفرض والوهم كالمتمصل ، ولا في العقل بأن تكون ذاته مركبة من معان عقلية متغايرة تتحد منها جملة ؛ وأنه واحد من حيث هو غير مشارك ألبتة في وجوده الذي له ، فهو بهذه الوحدة فرد ، وهو واحد لأنه تام الوجود ما بقى له شيء ينتظر حتى يتم ، وقد كان هذا أحد وجوه الواحد . وليس الواحد فيه إلا على الوجه السلي ، ليس كالواحد الذي للأجسام ، لاتصال أو اجتماع ، أو غير ذلك مما يكون الواحد فيه بوحدة هي معنى وجودى يلحق ذاتا أو ذواتا .

وقد اتضح لك فيما سلف من العلوم الطبيعية وجود قوة غير متناهية غير مجسمة ، وأنها مبدأ الحركة الأولية ، وبأن لك أن الحركة المستديرة ليست متكونة تكونا زمانيا ، وقد بان لك من هناك من وجه ما أنه مبدأ دائم الوجود . وقد بان لك بعد ذلك أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وأنه لا يجوز أن تستأنف له حالة لم تكن ، مع أنه قد بان لك أن العلة لذاتها تكون موجبة المعلول ، فإن دامت أوجبت المعلول دائما . ولو اكتفيت بتلك الأشياء لكفاك ما نحن في شرحه ، إلا أنا نزيدك بصيرة .

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) فاعلية : ماعليه ب ، ح ، د (٥ - ٦) ولا شريك له : ولا شريك م (٦) جميع الوجود : وجوه ب ، ح ، د ، ص ، م || لا في : في - (٧) الأجزاء : أجزاء د (٨) منها : بها ، ح ، د ، م || غير : ساقطة من م (٩) الوحدة : الوجود د : الوجوه - (١٠) إلا : لا ص || السلي : الذي د (١١) لاتصال أرتجاع : بالانفصال والاتصال والاجتماع د (١٢) أو ذواتا : + فصل في إثبات دوام الحركة بقول بجل ، ثم بقول مفصل - ، ص (١٣) لك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط || سلف : + لك ب ، ح ، ط (١٤) الحركة : ساقطة من ب || لك : ذلك د || وقد : قد ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٥) لك : ساقطة من م || واجب : الواجب ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م (١٦) وأنه : فانه د ، ط (١٨) ولو : فلو - ، د -

فتقول : إنك قد علمت أن كل حادث فله مادة ، فإذا كان لم يحدث ثم حدث لم يخل ، إما أن تكون علنا افتاعلية والقابلية لم تكونا لحدثنا ، أو كانتا ، ولكن كان الفاعل لا يحرك والقابل لا يتحرك ، أو كان الفاعل ولم يكن القابل ، أو كان القابل ولم يكن الفاعل . ونقول قولنا بجملنا قبل المود إلى التفصيل ، إنه إذا كانت الأحوال من جهة الملل كما كانت ولم يحدث ألبنة أمر لم يكن ، كانت وجوب كون الكائن عنها ، أولا وجوبه ، هل ما كان ، فلم يجوز أن يحدث كائن ألبنة .

فإن حدث أمر لم يكن ، فلا يخلو :

إما أن يكون حدوثه على سبيل ما يحدث ، لحدوث علته دفعة ، لا على سبيل ما يحدث لقرب عاته أو بعدها .

أو يكون حدوثه على سبيل ما يحدث لقرب عاته أو بعدها .

فأما القسم الأول فيجب أن يكون حدوثه لحدوث العلة ومعها غير متأخر عنها ألبنة ، فإنه إن كانت العلة غير موجودة ثم وجدت ، أو موجودة وتأخر عنها المعلول ، لزم ما قلناه في الأول من وجوب حادث آخر غير العلة ، فكان ذلك الحادث هو العلة القريبة . فإن تمادى الأمر على هذه الجهة ، وجبت علل وحوادث دفعة غير متناهية ، ووجبت معا ، وهذا مما عرفنا الأصل القاضى بإبطاله ، فبقى أن لا تكون العلل الحادثة كلها دفعة لا لقرب من علة أولى أو بعد .

فبقى أن مبادئ الكون تنتهى إلى قرب علل أو بعدها ، وذلك بالحركة . فاذن قد كان قبل الحركة حركة ، وتلك الحركة أوصلت العلل إلى هذه الحركة ، فهما كالتماسين ، وإلا رجع الكلام إلى الرأس في الزمان الذى بينهما . وذلك أنه إن لم تماسه حركة كانت

(٢) علنا : علنا د || لا يحرك : لا يتحرك د (٥) وجوبه : وجوده م (٨) يكون : ساقطة من د (٩) أو بعدها : وبعدها ب (١٠) أو يكون . . . أو بعدها : ساقطة من د (١١) لحدوث : يحدث د ، ص ، ط (١٢) كانت : كان د ، ص ، ط (١٣) فكان : وكان د ، ط (١٤) وجبت : وجب د || ووجبت : ووجب د (١٥) وهذا : وهذه ط || فبق : فبق د ، ط (١٦) أو بعد : أو بعده م (١٧) تنتهى : منه د (١٨) كالتماسين : كالتماسين م (١٩) كانت : تلك ص ، ط .

الحوادث الغير المنتهية منها في آن واحد، إذ لا يجوز أن تكون في آنات متلاحقة متعاقبة ، فاستحال ذلك، بل يجب أن يكون واحد قد قرب في ذلك الآن بعد بعد، أو بعد قرب ؛ فيكون ذلك الآن نهاية حركة أولى ؛ تؤدي إلى حركة أخرى ، أو أمر آخر، فإن أدت إلى حركة أخرى وأوجبت ، كانت الحركة التي هي كعلة قريبة لهذه الحركة بمثابة لها .

- والمعنى في هذه المماسية مفهوم، على أنه لا يمكن أن يكون زمان بين حركتين ولا حركة فيه ، فإنه قد بان لنا في الطبيعيات أن الزمان تابع للحركة، ولكن الاشتغال بهذا النحو من البيان يعرفنا إن كانت حركة قبل حركة، ولا يعرفنا أن تلك الحركة كانت صلة لحدوث هذه الحركة اللاحقة .

فقد ظهر ظهورا واضحاً أن الحركة لا تحدث بعد ما لم تكن إلا لحادث، وذلك الحادث لا يحدث إلا بحركة مماسة لهذه الحركة ، ولا تبالي أي حادث كان ذلك الحادث : كان قصداً من الفاعل ، أو إرادة ، أو علماً ، أو آلة ، أو طبعا ، أو حصول وقت أوفق للعمل دون وقت ، أو حصول تهيؤ أو استعداد من القابل لم يكن ، أو وصول من المؤثر لم يكن ؛ فإنه كيف كان ، لحدوثه متعلق بالحركة لا يمكن غير هذا .

ولنرجع إلى التفصيل فنقول : إن كانت العلة الفاعلية والقابلية موجودتي الذات ، ولا فعل ولا انفعال بينهما ، فيحتاج إلى وقوع نسبة بينهما توجب الفعل والانفعال .

أما من جهة الفاعل ، فنل إرادة موجبة للفعل ، أو طبيعة موجبة للفعل ، أو آلة أو زمان .

-
- (١) المنتهية : المنتهي د || منها : منها د (٢) فاستحال : واستحال د || بل : بأن د || بعد قرب : بعد بعد قرب ب ، د ، د ، م (٣) ذلك : صاطعة من م || أول : أولية د ؛ أولا د ، ط ، ه ، || فإن أدت : فا فادت ط (٤) وأوجبت : أوجبت م || كانت : كان د || كعلة : لعللة د (٥) للحركة : الحركة د (٦) حركة قبل حركة ولا يعرفنا أن : صاطعة من د || لحدوث : الحادث د (٧) اللاحقة : صاطعة من ب ، د ، د ، ص ، م (٨) لحادث : بحادث ط ، م (٩) أي : أمر د (١٠) أول آلة أو طبعا : أو طبعا أو آلة ب ، د ، ص ، ط (١١) ولنرجع : ونرجع د ؛ ونرجع د ، ص || فقول : وقول ب ، د ، د ، ط ، م || والقابلية : والنابلية م || موجودتي : موجود في د ؛ موجودة في م : موجودتي ب (١٢) للفعل (الثانية) : + والأفعال د .

وأما من جهة القابل ، فمثل استعداد لم يكن :

أو من جهتهما جميعا مثل وصول أحدهما إلى الآخر .

وقد وضع أن جميع هذا بحركة ما

وأما إن كان الفاعل مرجودا ولم يكن قابل ألبته ، فهذا محال :

• أما أولا ؛ فلأن القابل كما بينا لا يحدث إلا بحركة أو اتصال فيكون قبل الحركة حركة .

وأما ثانيا ، فإنه لا يمكن أن يحدث ما لم يتقدمه وجود القابل ، وهو المادة ، فيكون قد كان القابل حتى حدث القابل . وأما إن وضع أن القابل موجود والفاعل ليس بموجود ، فالفاعل يحدث ويلزم أن يكون حدوثه بعلة ذات حركة على ما وصفناه .

• وأيضا مبدأ الكل ذات واجبة الوجود ، وواجب الوجود واجب ما يوجد عنه ، وإلا فله حال لم يكن فليس واجب الوجود من جميع جهاته . فإن وضعت الحال الحادثة لا في ذاته ، بل خارجة عن ذاته كما يضع بعضهم الإرادة ، فالكلام على حدوث الإرادة عنها ثابت ، هل هو بإرادة أو طبع ، أو لأمر آخر أرى أمر كان ؟ ومهما وضع أمر حدث لم يكن ؛ فلما أن يوضع حادثا في ذاته ، وإما غير حادث في ذاته ، بل على أنه شيء مبين لذاته ، فيكون الكلام ثابتا .

• وأن حدث في ذاته ، كان ذاته متغيرا ، وقد بين أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته .

(٢) جهتهما : جهتها - ، ص ، ط (٣) وضع : صلح - || هذا : هذه - ، د ، س ، ، ط || بحركة : الحركة || ما : ساقطة من د (٥) بحركة : + طاط ؛ + فيها - ، ص || أو اتصال : واتصال - ، ص ، ط (٧) لم : ساقطة من د (٨) حتى حدث القابل : ساقطة من م || القابل : ساقطة من ط (٩) يحدث : يحدث ص ، ط || بعة : بعدد || وصفناه : وصفناه ، د ، م ، هاشم ص : وضما - ، ص (١٠) واجبة : واجب د (١١) حال : ساقطة من د ماقى ، - || الحادثة : + طاد (١٣) هل هو : أهرم || أو طبع : أو طبعات ، - ، م (١٦) فإن : فإن - || حدث : وجدت - ، د .

وأيضا إذا كان هو عند حدوث المباينات عنه كما كان قبل حدوثها ، ولم يعرض البتة شئ لم يكن ، وكان الأمر على ما كان ولا يوجد عنه شئ ، فليس يجب أن يوجد عنه شئ بل يكون الحال والأمر على ما كان .

فلا بد من مميز لوجوب الوجود عنه ، وترجيح للوجود عنه بمحدث متوسط لم يكن حين كان اترجيح للعدم عنه ، وكان التعطل عن الفعل حاله ، وليس هذا أمرا خارجا عنه ، فإننا نتكلم في حدوث الحادث عنه نفسه بلا واسطة أمر يحدث فيحدث به الثاني ، كما يقولون في الإرادة والمراد .

والعقل الصريح الذي لم يذكر يشهد أن الذات الواحدة إذا كانت من جميع جهاتها كما كانت ، وكان لا يوجد عنها فيما قبل شئ ، وهي الآن كذلك ، فالآن أيضا لا يوجد عنها شئ . فإذا صار الآن يوجد عنها شئ ، فقد حدث في الذات قصد وإرادة ، أو طبع ، أو قدرة وتمكن ، أو شئ مما يشبه هذا لم يكن . ومن أنكر هذا ، فقد فارق مقتضى عقله لسانا ويعود إليه ضميرا ، فإن الممكن أن يوجد وأن لا يوجد ، لا يخرج إلى الفعل ولا يترجح له أن يوجد إلا بسبب ، وإذا كانت هذه الذات التي للعلة كما كانت ولا يترجح ، ولا يجب عنها هذا الترجيح ، ولا داعي ولا مصلحة ولا غير ذلك ، فلا بد من حادث موجب للترجيح في هذه الذات إن كانت هي العلة الفاعلية ، وإلا كانت نسبتها إلى ذلك الممكن على ما كان قبل ، ولا تحدث لها نسبة أخرى ، فيكون الأمر بحاله ، ويكون الإمكان إمكانا صرفا بحاله .

وإذا حدث لها نسبة فقد حدث أمر ، ولا بد من أن يحدث لذاته وفي ذاته ، فإنها إن كانت خارجة عن ذاته كان الكلام ثابتا ، ولم تكن هي النسبة المطلوبة ، فإننا نطلب

(٢) الأمر : لأمر د (٣) يكون : ساقطة من ب (٤) مميز : تميز ب ، د ، د م || لوجوب : لواجب د || عنه : ساقطة من ب || وترجيح : أو ترجيح - ، ص ، ط ، م || الوجود : الوجود ص ، م (٥) كان : ما كان ط (٦) فإنا : وإنا (٨) بكدر : بآذب ط (٩) وكان لا : ولا كان - || وكان : وكانت م || فإنا : ساقطة من ب ، د ، د (٩) شئ : ساقطة من د || يوجد : يحدث ص (١٠) فقد حدث : وجد وحدث د || وإرادة : أو إرادة - ، ص ، ط (١٣) بلا : لا د || كما : ساقطة من د ، م || ولا يترجح : ولا ترجيح ب ، ط (١٤) عنها : ساقطة من د || الترجيح : الترجيح د ، م (١٥) إن : ساقطة من د || هي : ساقطة من د || العلة : الذات ص || الفاعلية : الفاعلة ب ، د ، د م (١٦) ولا : ولم - ، د ، ص ، م (١٨) حدث : حدث ب ، د ، ص ، ط ، م (١٩) إن كانت : وإن كانت - .

النسبة الموافقة لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد ما لم يكن أجمع، كأنها بجملة واحدة وفي حال ما لم يوجد شيء، وإلا فقد أخرج من الجملة شيء ونظر في حال ما بعده. فإن كان مبدأ النسبة مباينا له، فإست هي النسبة المطلوبة؛ فإذا حدث الأول يكون حل هذا القول في ذاته، ولكنه محال فكيف يمكن أن يحدث في ذاته شيء وعن يحدث؟

وقد بان أن واجب الوجود بذاته واحد، فبرى أن ذلك غير الحادث منه فيكون ليست النسبة المطلوبة؛ لأننا نطلب النسبة الموجبة لخروج الممكن الأول إلى الفعل، أمي عن واجب وجود آخر؟ وقد قيل إن واجب الوجود واحد. وعلى أنه إن كان من آخر، فهو العلة الأولى والكلام فيه ثابت، ثم كيف يجوز أن يتميز في المدم وقت ترك ووقت شروع؟ وبماذا يخالف الوقت الوقت؟

وأبضا، إذ بان أن الحادث لا يحدث الا لحدث حال في المبدأ؛ فلا يخلو إما أن يكون حدث ما يحدث عن الأول بالطبع، أو بعرض فيه عن غير الإرادة، أو الإرادة؛ إذ ليس بقسري ولا اتفاق. فإن كان بالطبع، فقد تغير الطبع، أو كان بالعرض فقد تغير العرض.

وإن كان بالإرادة، فلتترك أنها حدثت فيه أو مباينة له، بل نقول: إما أن يكون المراد نفس الإيجاد، أو غرضا، ومنفعة بعده، فإن كان المراد نفس الإيجاد لذاته فلم لم يوجد قبل؟ أترأه استصلحه الآن؟ أو حدث وقته؟ أو قدر عليه الآن؟ ولا معنى

(١) الموافقة: الموافقة ب، د، ص، ط (٢) قد: ساقطة من د || أخرج: فأخرج د || من الجملة شيء: شيء من الجملة ط (٣) النسبة: + موافقا م || له: ساقطة من - || فإذا: فإن م (٤) في ذاته: في حد ذاته - || فكيف: وكيف د، م (٥) بان أن واجب: بان واجب ب، ط || واحد: واحدا -، ص، ط || غير: من ب، د، -، م (٦) أمي: أمي ب، -، ص، ط، م || وعلى: على د (٨) فيه: ساقطة من -، ص || ثابت: + فيه فصل في أن ذلك لم يكن يقع لانظار وقت ولا يكون وقت أول من وقت -، ص (١٠) لحدث: بحدث ب، -، ص، ط؛ لحدث م (١١) بالطبع: بطبع ص، ط || بعرض: عرض ب، د، ص، ط، م || عن: ساقطة من ب، د، ص، ط، م (١٢) كان: ساقطة من ب (١٥) ومنفعة: أو منفعة ب، -، ص، ط (١٦) أترأه: أترأه ب، -، ص، ط || الآن: لأن ص || معنى: معنى ب، م: بمعنى د.

فما يقوله القائل : إن هذا السؤال باطل ؛ لأن السؤال في كل وقت عائد ، بل هذا سؤال حق لأنه في كل وقت عائد ولازم وإن كان لغرض ومنفعة ، فمعلوم أن الذي هو للشيء بحيث كونه ولا كونه بمنزلة فليس افترض ، والذي هو للشيء بحيث كونه منه أولى فهو نافع ؛ والحق الأول كامل الذات لا ينتفع بشيء . وأيضا فإن الأول بماذا سبق أفعاله الحادثة ؟ أبذاته ؟ أم بالزمان ؟ فإن كان بذاته فقط مثل الواحد للآخرين — وإن كانا معا — وحركة المتحرك — بأن يتحرك بحركة ما يتحرك عنه وإن كانا معا — فيجب أن يكونا كلاهما محدثين : الأول القديم ، والأفعال الكائنة عنه وإن كان قد سبق لا بذاته فقط بل بذاته والزمان بأن كان وحده ولا عالم ولا حركة .

ولا شك أن لفظة ” كان ” تدل على أمر مضى وليس الآن ، وخصوصا ويعقبه قولك ثم ، فقد كان كون قد مضى قبل أن خلق الخلق ، وذلك الكون هو متناه ، فقد كان إذن زمان قبل الحركة والزمان ؛ لأن الماضي إما بذاته وهو الزمان ، وإما بالزمان وهو الحركة وما فيها وما معها ؛ فقد بان لك هذا .

فإن لم يسبق بأمر هو ماض للوقت الأول من حدوث الخلق فهو حادث مع حدوثه ، وكيف لا يكون سبق على أوضاعهم بأمر ما للوقت الأول من الخلقة ، وقد كان ولا خلق ، وكان وخلق ؟ وليس ” كان ولا خلق ” ثابتا عند كونه ” كان وخلق ” ولا ” كونه قبل الخلق ” ثابت ” مع كونه مع الخلق ” وليس ” كان ولا خلق ” نفس وجوده وحده ؛ فإن ذاته حاصلة بعد الخلق ، ولا ” كان ولا خلق ” هو وجوده مع عدم الخلق بلا شيء ثالث ؛ فإن وجود ذاته حاصل بعد الخلق ، وعدم الخلق موصوف بأنه قد كان وليس الآن .

(١) يقوله : + قول ب ، ح ، د ، ص ، م (٣) للشيء : الشيء د || كونه : ساقطة من د || لغرض : بعرض ح ، م || للشيء : الشيء د || منه : + ولا كونه بمنزلة فليس ينتفع والذي به د (٤) والحق . فالخلق د ، م || بشيء : + فصل في أنه يلزم على قول المعطلة أن يكون الله تعالى سابق الزمان والحركة بزمان ح ، ص ، || بماذا : ماذا د || سبق : يسبق ب ، ح ، د ، ص ، م (٥) الحادثة : الحوادث د || أبذاته : بذاته د (٦) يكونا : يكون ب ، د ، ط (١٠) هو : ساقطة من م (١٠ - ١١) كون قد مضى ... فقد كان : ساقطة من د (١١) إذن : أدنى م (١٢) وما معها : ومعها ب ، ح ، ص ، ط ، م || فقد : قد ب ، د ، م (١٥) ثابتا : ثابت ح (١٦) وليس : ولا د (١٧) نفس وجوده : ولا نفس وجوده م || نفس : نفس ح (١٨) حاصل بعد الخلق : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م .

وتحت قولنا: "كان" معنى معقول دون معقول الأمرين؛ لأنك إذا قلت: "وجود ذات وعدم ذات" لم يكن مفهوماً منه السبق، بل قد يصح أن يفهم معه التأخر؛ فإنه لو عدت الأشياء مع وجوده وعدم الأشياء، ولم يصح أن يقال لذلك "كان" بل إنما يفهم السبق بشرط ثالث؛ فوجود الذات شيء، وعدم الذات شيء، ومفهوم كان شيء موجود غير المنيين، وقد وضع هذا المعنى الخالق ممتداً لا عن بداية، وجوز فيه أن يخلق قبل أي خلق توهم فيه خلقاً. فإذا كان هكذا، كانت هذه القباية مقدرة مكتمة، وهذا هو الذي نسميه الزمان؛ إذ تقديره ليس تقدير ذي وضع ولا ثبات، بل على سبيل التجدد.

ثم إن شئت فتأمل أقوالنا الطبيعية؛ إذ بينا أن ما يدل عليه معنى "كان ويكون" عارض هيئة غير قارة، والهيئة غير القارة هي الحركة؛ فإذا تحققت علمت أن الأول إنما سبق الخلق عندهم ليس سبقاً مطلقاً، بل سبقاً بزمان معه حركة وأجسام أو جسم.

وهؤلاء المعطلة للذين عطلوا الله عن جوده لا يعلموا؛ إما أن يسألوا إن الله كان قادراً قبل أن يخلق الخلق، أن يخلق جسمًا ذا حركات بقدر أوقات وأزمنة تنتهي إلى وقت خلق العالم، أو يبقى مع خلق العالم ويكون له إلى وقت خلق العالم أوقات وأزمنة محدودة، أو لم يكن الخالق أن يتبدى الخلق إلا حين ابتداء.

وهذا القسم الثاني يوجب انتقال الخالق من العجز إلى القدرة، أو انتقال المخلوقات من الامتناع إلى الإمكان. بلا علة.

(٢) مع التأخر: مع التأخير ب، د، ط، مع التأخير م (٣) حدث: انهدمت ط (٤) شيء: (الثانية): الشيء، د (٥) بداية: بذاته ط، م || وجوز: وجود ط (٦) فإذا: وإذا ط || كان: كانت ط، م || مكتمة: مكتة د؛ ساقطة من ب، ح، ص (٧) بل: ساقطة من ط. || التجدد: + فصل في أن المسئلة يلزمهم أن بضوا وقتاً قبل وقت بلا نهاية، وزمان ممتداً في الماضي بلا نهاية، ص (١٠) سبق: يسبق ح، د || بل سبقاً: ساقطة من ط || بزمان: بزمانهم د (١١) لا يتخلو: فلا يتخلو ح، د (١٢) أن يخلق: أن يبقى ط || أوقات: أوقاته م؛ ساقطة من ح، ص || وأزمنة تنتهي: وأزمته تنتهي ب، ح، د، ص، م (١٣) أو يبقى مع خلق... خلق العالم: ساقطة من د || ويكون له: أو يكون له د (١٤) يكن: يمكن م || الخالق: الخالق ب، ح، ص، ط، م || لاحقين: إلا بعد حين م || ابتداء: ابتداءها ب، د، ص، ط (١٥) الثاني: + مجال، ب، ح، د، ص || من: ساقطة من د || أو انتقال: وانتقال م (١٦) من: من ب، ح، ص.

والقسم الأول يقسم عليهم قسمين، فيقال : لا يخلو إما أن يكون كان يمكن أن يخلق الخالق جسما غير ذلك الجسم إنما ينتهى إلى خلق العالم بمدة وحركات أكثر، أولا يمكن.

ومحال أن لا يمكن ، لما بيناه . فإن أمكن فإما أن يمكن خلقه مع خلق ذلك الجسم الأول الذى ذكرنا قبل هذا الجسم ، أو إنما يمكن قبله . فإن أمكن معه فهو محال ؛ لأنه لا يمكن أن يكون ابتداء خلقين متساويين الحركة فى السرعة والبطء ، ويقع بحيث ينتهيان إلى خلق العالم ، ومدة أحدهما أطول من الآخر . وإن لم يمكن معه ، بل كان إمكانه مبينا له ، متقدما عليه ، أو متأخرا عنه ، يقدر فى حال العدم إمكان خلق شئ . ولا إمكانه ، وذلك فى حال دون حال ، وقع ذلك متقدما ومتأخرا ، ثم ذلك إلى غير نهاية ؛ فقد وضع صدق ما قدمناه من وجود حركة لا بدء لها فى الزمان ، وإنما البدء لها من جهة الخالق ، وإنما هى الحركات السماوية ، فيجب أن يعلم أن العلة القريبة للحركة الأولى نفس لا عقل ، وأن السماء حيوان مطيع لله تبارك وتعالى .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى أن المحرك القريب للسماويات لا طبيعة ولا عقل ، بل نفس ، والمبدأ الأبعد عقل

فنتقول : إنما قد بينا فى الطبيعيات أن الحركة لا تكون طبيعية للجسم على الإطلاق ، والجسم على حالته الطبيعية ، إذا كان كل حركة بالطبع مفارقة ما بالطبع لحالة ، والحالة التى تفارق

(١) عليهم : ساقطة من د (٢) بيناه : بين د || فإما : فلان د (٤) ذكرنا : ذكرناه
 - ، ص ، م || أو إنما : وإنما ، - ، م (٥) متساويين : متساويين ، - ، ص ، ط ،
 متساويين د || والبطء : ساقطة من ب ، - ، ص ، م (٦) من الآخر : ساقطة من ب ،
 - ، د ، م || يمكن : يمكن م (٧) شئ : - ، ب ، ص ، ط ، ط ، م (٨) وقع : وقع ، - ، ص ،
 ط ، م || نهاية : النهاية ، - ، د ، ص ، ط || فقد : وقد ص (٩) لا بدء : لا بدء ، د || وإنما :
 وإنما ، - ، ص ، ط (١٠) الحركات : ساقطة من ب ، د ، م (١١) تبارك وتعالى : جل جلاله ، - ،
 د ، ص ، م ، تعالى ط (١٤) المحرك : المتحرك د || لا طبيعة ولا عقل : لا طبيعة ولا عقلية م || الأبد :
 لا بدء ص ، م (١٥) قد : ساقطة من ب ، - ، ص ، ط ، م || الطبيعيات : - ، أن لكل حركة محركا ،
 فلهذه الحركة محرك ، لا يجوز أن يكون المحرك لهذه قوة طبيعية ، فإنا قد بينا فى الطبيعيات - ، ص
 (١٦) حاله : حاله ب ، ط || الحالة : ساقطة من م .

بالطبع هي حالة غير طبيعية لا محالة ؛ فظاهر أن كل حركة تصدر عن طبع فمن حالة غير طبيعية ، ولو كان شيء من الحركات مقتضى طبيعة الشيء لما كان شيء من نسب الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة ، بل الحركة إنما تقتضيها الطبيعة لوجود حال غير طبيعية : إما في الكيف ، كما إذا سخن الماء بالقمر ، وإما بالكم كما يذبل البدن الصحيح ذبولا مرضيا ، وإما في المكان كما إذا نقلت المدرة إلى حيز الهواء ؛ وكذلك إذا كانت الحركة قد تكون في مقولة أخرى ، والملة في تجدد حركة بعد حركة تجدد الحال الغير الطبيعية ، وتقدير البعد عن الغاية .

فإذا كان الأمر على هذه الصفة لم تكن حركة مستديرة من طبيعة ، وإلا كانت من حالة غير طبيعية إلى حالة طبيعية ، وإذا وصلت إليها سكنت ، ولم يجوز أن يكون فيها بينهما قصد إلى تلك الحالة الغير الطبيعية ؛ لأن الطبيعة ليست تفعل باختيار ، بل على سبيل التسخير ، وسبيل ما يلزمها بالذات ؛ فإن كانت الطبيعة تتحرك على سبيل الاستدارة فهي تتحرك لا محالة : إما من أين غير طبيعي ، أو وضع غير طبيعي ، هربا طبيعيا عنه ، وكل هرب طبيعي عن شيء فمحال أن يكون هو بعينه قصدا طبيعيا إليه ، والحركة المستديرة تفارق كل نقطة ، وتركها ، وتقصد في تركها تلك النقطة ، ولست تهرب من شيء إلا وتقصد ، فليست إذن الحركة المستديرة طبيعية .

- (١) بالطبع : + لحالة ب ، د ، ص ، م || ظاهر : ظهور ب ، د ، ص || نحو : مدوط ||
 فن : ساقطة من ط (٢) مقتضى : يقتضى || طيمة : طبيعة د || نسب : سبب ط (٣) حال :
 حالة ط (٤) كما : فكما ط (٥) في : ساقطة من د (٦) إذا : أن ب ، د ، ص ، م ||
 الحركة : + في م || مقولة : مقالة د || والملة : وأما الملة ب ، د || بعد حركة : ساقطة من ب (٧)
 وتقدير البعد : وقدر تقدير البعد ب : وتقدير البعد ص : والتقدير والبعد ط (٨) الأمر : الأمر ب ، د ، ص ، ط
 (٨) عن : ساقطة من ص (٩) وصلت : وصار ب (١٠) التسخير : تسخير ب ، د ، ص ، ط
 ط ، م ، ه || بالذات : في الذات د || تتحرك : تتحرك د || سبيل : ساقطة من ب ، د ، ه
 (١٣) عن : من ب || يكون : يتكون م (١٤) تركها : + ذلك ب ، ص || تلك : كل ب ؛
 ذلك م || النقطة : القطب ب ، ط ، م || تهوب : هرب ب || من شيء : من كل شيء ط .

إلا أنها قد تكون بالطبع — أى ليس وجودها فى جسمها مخالفا لمقتضى طبيعة أخرى لجسمها — فإن الشيء المحرك لها وإن لم يكن قوة طبيعية كان شيئا طبيعيا لذلك الجسم غير غريب عنه ؛ فكأنه طبيعته .

وأيضا فإن كل قوة فإنما تحرك بتوسط الميل ، والميل هو المعنى الذى يحس فى الجسم المتحرك ، وإن سكن قسرا أحس ذلك الميل فيه يقاوم المسكن مع سكونه طالبا للحركة ، فهو غير الحركة لا محالة ، وغير القوة المحركة ؛ لأن القوة المحركة تكون موجودة عند إتمامها للحركة ولا يكون الميل موجودا ؛ فهكذا أيضا الحركة الأولى ؛ فإن محركها لا يزال يحدث فى جسمها ميلا بعد ميل ، وذلك الميل لا يمتنع أن يسمى طبيعة ، لأنه ليس بنفس ، ولا من خارج ، ولا له إرادة أو اختيار ، ولا يمكنه أن لا يحرك ، أو يحرك إلى غير جهة مدودة ، ولا هو مع ذلك مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم الغريب ، فإن سميت هذا المعنى طبيعة كان لك أن تقول : إن الفلك يتحرك بالطبيعة ، إلا أن طبيعته فيض عن نفس يتجدد بحسب تصور النفس ؛ فقد بان أن الفلك ليس مبدأ حركة طبيعية ، وكان قد بان أنه ليس قسرا ، فهى من إرادة لا محالة .

ونقول : إنه لا يجوز أن يكون مبدأ حركته القريب قوة عقلية صرفة لا يتغير ولا يتغير الجزيئات البتة . وكأنا قد أشرنا إلى حمل مما تعين فى معرفة هذا المعنى فى الفصول المتقدمة ، وأوضحنا أن الحركة معنى متجدد النسب ، وكل شطر منه مخصص بنسب فإنه لا ثبات له ، ولا يجوز أن يكون عن معنى ثابت البتة وحده ؛ فإن كان عن معنى ثابت فيجب أن يلحقه

(١) مخالفا : مخالف د || لمقتضى طبيعة : لطبيعة د (٢) شيئا : شيئا د ، ص ، ط ، م || (٣) فكأنه : وكأنه د ، ط ، م (٥) الميل فيه : كأنه به د ، ص ، ط ، م || ياقوم : ياقوم ط ؛ مذاوم ص (٦) لأن القوة المحركة : ساقطة من د || تكون : قد تكون ط (٨) لا يمتنع : لا يمنع د ، د (٩) ولا يمكنه : ولا يمكنها ط (١٠) مضاد : مضادة د || الغريب : غريب د ، ص ، ط || سميت : سميت د (١١) طبيعته : الطبيعة د ، د ، ص ، ط || فيض : فيض د || نفس : شيء ط (١٢) حركة : حركته د ، م || طبيعية : طبعه ؛ ساقطة من د ؛ طبيعة م || وكان قد : وقد د ، ص ، ط ، م (١٣) إرادة : الإرادة د || لا محالة : فصل فى أنه لا يجوز أن يكون للهاريات عقلا مجردا عن المادة صرفا د ؛ فصل فى أنه لا يجوز أن يكون المحرك للهاريات عقلا مجردا عن المادة صرفا ص (١٥) البتة : ساقطة من م (١٦) وأرضنا : إذا أرضنا م ؛ إذا أرضنا ب ، د ، ص || النسب : السبب د ، ب || شطر : شطر د || مخصص : مخصص د ؛ بسبب ب ، د ، ص ، ط || فإنه : لأنه د .

ضرب من تبديل الأحوال ؛ أما إن كانت الحركة من طبيعة فيجب أن تكون كل حركة تتجدد فيه فتتجدد قرب وبعد من انهاء المطلوبة ، وكل حركة تعدم منه فتعدم قرب وبعد من انهاء ، واولا ذلك التجدد لم يكن بتجدد حركة ؛ فإن التابت من جهة ما هو ثابت لا يكون عنه إلا ثابت .

وأما إن كانت عن إرادة فيجب أن تكون عن إرادة متجددة جزئية ؛ فإن الإرادة الكلية نسبتها إلى كل شطر من الحركة نسبة واحدة ؛ فلا يجب أن تتعين منها هذه الحركة دون هذه ، فإنها إن كانت لذاتها علة لهذه الحركة لم يجوز أن تبطل هذه الحركة ، وإن كانت علة لهذه الحركة بسبب حركة قبلها أو بعدها معدومة كان المعلوم موجبا للموجود ، والمعلوم لا يكون موجبا لموجود ، وإن كان قد تكون الأعدام صلة للأعدام .

وأما أن يوجب المعلوم شيئا فهذا لا يمكن .

وإن كانت صلة لأمر تتجدد ، فالسؤال في تجدها ثابت . فإن كان تتجددا طبيعياً لزم الحال الذي قدمناه ، وإن كان إرادياً يتبدل بحسب تعورات متجددة فهو ثابت الذي نريده .

فقد بان أن الإرادة العقلية الواحدة لا توجب ألبتة حركة ، ولكن قد يمكن أن يتوهم أن ذلك لإرادة عقلية متقلة ؛ فإنه قد يمكن أن ينتقل العقل من معقول إلى معقول آخر ، إذا لم يكن عقلا من كل جهة بالفعل ، ويمكن أن يعقل الجزئى تحت النوع متشراً مخصوصاً بموارض ، عقلا بنوع كلى على ما أشرنا إليه ؛ فيجب إذن أن يتوهم وجود عقل يعقل الحركة الكلية ويريدها ، ثم يعقل انتقاله من حد إلى حد ، ويأخذ تلك الحركات وحدودها بنوع معقول على ما أوضحناه ، وعلى ما من شأننا أن نبرهن عليه

(١) من : من - ص || إن : إذا - كانت : + حركة فيه بعده (٢) فتتجدد : تتجدد د || حركة بدم : جزئية له بدم م || منه فقدم : فالقدم ط (٣) إرادة : الإرادة د (٤) ذاتها : بذاتها - ص ، ط || وإن : فإن د (٥ - ٨) لم يجوز... لهذه الحركة : ساقطة من م (٩) صلة : العلة لأمر ، ص ، د ، م العلة صلة لأمر ط || كان : كانت - ص ، ط (١٠) تعورات : التعورات د (١١) ولكن : ولكنه - ص ، ط ، م ، || أن يتوهم : أن يكون يتوهم - (١٢) لإرادة : الإرادة د || النقل : الذهن د || آخر : ساقطة من ب ، د ، م (١٣) فيجوز : م (١٤) انتقاله : انتقاله ب ، د ، ط ، م ، م (١٥) وحدودها : وجودها ص ، ط || شائتا : شائتا ، - د ، د ، ص ، ط .

من أن حركة من كذا إلى كذا فهو من كذا إلى كذا ؛ فتعين مبدأ ما كلياً إلى طرف آخر كلي بمقدار ما ، موهوم كلي ، وكذلك حتى تنفى الدائرة ؛ فلا يبعد أن يتوهم أن تجدد الحركة يتبع تجدد هذا المعقول .

فقول : ولا على هذه السبيل يمكن أن يتم أمر الحركة المستديرة ؛ فإن هذا التأثير على هذا الوجه يكون صادراً عن الإرادة الكلية ، وإن كانت على سبيل تجدد وانتقال ، والإرادة الكلية كيف كانت فإنما هي بالقياس إلى طبيعة مشترك فيها ؛ وإن كانت إرادة لحركة تتبعها إرادة لحركة ، وأما هذه الحركة التي من ههنا بعينه إلى هناك بعينه فليست أولى بأن تصدر عن تلك الإرادة من هذه الحركة التي من هناك إلى حد ثالث ؛ فنسبة جميع أجزاء الحركة المتساوية في الجزئية إلى واحد واحد من تلك الإرادات الجزئية العقلية المتتلة واحدة ، وليس جزء من ذلك أولى بأن ينسب إلى واحد من تلك التصورات من أن لا ينسب ، فنسبته إلى مبدئه ولا نسبته واحدة ؛ فإنه بعد عن مبدئه ولم يتميز ، ولم يترجح وجوده عن لا وجوده ، وكل ما لم يجب عن طئه فإنه لا يكون ، كما قد علمت .

وكيف يصح أن يقال : إن الحركة من "أ" إلى "ب" لزمت عن إرادة عقلية ، والحركة من "ب" إلى "ج" من إرادة أخرى عقلية ، دون أن يلزم عن كل واحدة من تلك الإرادات غير ما يلزم من الأخرى ، ويكون بالعكس فإن "أ" و"ب" و"ج" متشابهة بالنوع ، وليس شيء من الإرادات الكلية بحيث يعين "أ" دون

(١) فهو من : ومن ب || فهو من كذا إلى كذا : حاظفة من د (٢) موهوم : مرسوم ب ، ح ، ص ، ط ، م . (٣) يتبع ، تبع ، ص ، ط (٤) هذه : هذا ، د ، ص || يتم : يتوهم ، ص (٥) وانتقال : والانتقال د (٦) مشترك : مشتركة ، د ، ص ، ط (٧) لحركة تتبعها : الحركة تتبعها د ، لا بحركة تتبعها ح || لحركة وأما : بحركة وأما ، د ؛ بحركة وأما (٨) بأن : أن ب ، ح ، د ، ص ، م || هناك إلى : حاظفة من ح (٩) الإرادات : الإرادة ، د ، ص ، ط || الجزئية : حاظفة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٠) وليس : فليس ب ، ح ، د ، ص ، م || جزء من ذلك : من ذلك جزء م (١١) عن مبدئه : بإمكان ، د ، ص ، ط (١٢) ولم يترجح : حاظفة من م ؛ بإمكان ب ، ح (١٣) قد : حاظفة من د ، ص ، م (١٤) وكيف : كيف ص (١٥) الإرادات : الإرادة د || من الأخرى : حاظفة من ب ، ح ، د ، ص ، م (١٦) بالنوع : في النوع ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م || أ : الألف م .

”ب“ و”ب“ دون”ج“ وليس”الألف“ أولى بأن يتعين من”الباء“ و”الجيم“ عن تلك الإرادة ما كانت عقلية ، ولا”الباء“ من”الجيم“ إلا أن تصير نفسانية جرتية ، وإذا لم تتعين تلك الحدود في العقل بل كانت حدزدا كلية فقط ، لم يمكن أن توجد الحركة من”١“ إلى”ب“ أولى من التي من”ب“ إلى”ج“ ولا”الألف“ أولى بأن يتعين من”ب“ و”ج“ عن تلك الإرادة ما كانت عقلية ، ولا”الباء“ من”الجيم“ .

ثم كيف يمكن أن نفرض فيها إرادة وتصورا ، ثم إرادة وتصورا يختلفان في أمر متفي ، ولا استناد فيه إلى مخصص شخصي يقاس به ؟ ومع هذا كله فإن العقل لا يمكنه أن يفرض هذا الانتقال إلا مشاركاللتنزيل والحس ولا يمكننا إذا رجعنا إلى العقل الصريح أن نقول بحركة وأجزاء الانتقال العقل فيانقله دائرة معا ، فإذن على الأحوال كلها لا غنى عن قوة نفسانية تكون هي المبدأ القريب للحركة ، وإن كنا لا نمنع أن يكون هناك أيضا قوة عقلية تنقل هذا الانتقال العقل بعد استناده إلى شبه تخيل ، وأما القوة العقلية مجردة عن جميع أصناف التغيرات تكون حاضرة المعقول دائما ، إن كان معقوله كليا عن كلى ، أو كليا عن جزئى ، على ما أوضحناه .

فإذا كان الأمر على هذا ، فالعقل يتحرك بالنفس ، والنفس مبدأ حركته القريبة ، وتلك النفس متجلدة التصور والإرادة، وهي متوهمه : أى لها إدراك للتغيرات كالجزيئات وإرادة لأمر جزئية بأعيانها ، وهى كمال جسم الفلك وصورته . ولو كانت لا هكذا ، بل قائمة بنفسها من كل وجه ، لكأن عقلا محضا لا يتغير ولا ينتقل ولا يخالطه

- (١) ”ب“ ، و”ب“ دون”ج“ : الألف دون ألف لب والـب دون الجـ د || ”ب“ و”ب“ : الباء والـب ، ص ، م || ”ج“ : الجيم ، ص ، م || وليس الألف : ولا ألف م ، فالألف د || بأن يتعين : ساقطة من د || ”الباء“ و”الجيم“ : الباء والجـ د (٢) ولا الباء من الجيم : ولا الباء عن الجيم م ، ولا الباء ولا الجـ د (١-٢) وليس الألف . . . ولا الباء من الجيم : ساقطة من ب ، ح ، ط (٤) ”١“ : ألف ح ، ص ، ط (٥) ”ب“ و”ج“ : الباء والجيم ب ، د || الإرادة : الأرادات د || ولا”الباء“ : والباء ح ، ط ، ساقطة من ص || من : من ب ، ح ، د (٥-٤) ولا الألف . . . من الجيم : ساقطة من م (٦) ثم كيف : كيف م || يختلفان : يختلفان د (٧) متفق : يتفق م || استناد : استناد م || مخصص : مخصوص ب ، ط ، م || يقاس : يقاس د || كله : ساقطة من ط (٩) العقل : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م || على : على م د (١٠) المبدأ : مبدأ ح ، د || الحركة : الحركة ط (١١) استناد : استناد ب (١٢) حاضرة : حاضرت ، ح ، د ، ص ، حاضرام (١٣) كليا : كلية م || على : ساقطة من د || أوضحناه : أوضحناه ، ح ، ص ، ط ، م (١٤) يتحرك : متحرك (١٥) وتكون تلك ح || التصور : التصور || التغيرات : تغيرات د || كالجزيئات : الجزئيات م (١٦) لأمره : الأمر م .

ما بالقوة . والمحرك القريب للفلك وإن لم يكن عقلا ، فيجب أن يكون قبله عقل ، هو السبب المتقدم لحركة الفلك ؛ فقد علمت أن هذه الحركة بحاجة إلى قوة غير متناهية ، مجردة عن المادة لا تتحرك بالذات ولا بالعرض .

وأما النفس المحركة فإنها — كما تبين لك — جسيانية مستجيبة ومتغيرة وليست مجردة عن المادة ، بل ندرتها إلى الفلك نسبة النفس الحيوانية التي لنا إلينا ، إلا أن لها أن تعمل بوجه ما تعقلا مشوبا بالمادة ؛ وبالجملة تكون أوهاما أو ما يشبه الأوهام صادقة وتخيلات أو ما يشبه التخيلات حقيقية ، كالعقل العمل فينا . وبالجملة إدراكاتها بالجسم ولكن المحرك الأول لها قوة غير مادية أصلا بوجه من الوجوه . وإذا ليس يجوز أن يتحرك بوجه من الوجوه في أن يحرك ، وإلا لاستعالت ولكانت مادية — كما قد تبين هذا — فيجب أن يحرك كما يحرك بمحرك بتوسط المحرك الآخر ، وذلك الآخر محال للحركة مرید لها متغير بسببها ، وهذا هو النحو الذي يحرك عليه محرك المحرك .

والذي يحرك المحرك من غير أن يتغير بقصد واشتياق فهو الغاية ، والغرض الذي إليه ينحو المحرك ، وهو المعشوق ، والمعشوق بما هو معشوق هو الخير عند العاشق ؛ بل نقول : إن كل متحرك حركة غير قسرية فهي إلى أمر ما ، ولتشوق أمر ما ، حتى الطبيعة أيضا ؛ فإن شوق الطبيعة أمر طبيعي ، وهو الكمال الذاتي للجسم : إما في صورته ، وإما في أينه ووضعها ؛ وشوق الإرادة أمر إرادي ، إما إرادة لمطلوب حسي كاللذة ، أو وهمي خيالي كالغلبة ، أو ظني وهو الخير المظنون . فطالب اللذة هو الشهوة ، وطالب الغلبة

(١) عقل : ساقطة من ح ، ص ، ط || هو : وهو ح ، ص ، ط (٣) بالذات : ساقطة من ب ، ح ، د ، م : لا بالذات ص (٤) تبين : يتبين ح ؛ تبين ب ، ط || مستجيبة : مستجيبة ب ، ح ، ص ، ط ، م || ومتغيرة : متغيرة ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) النفس : ساقطة من ط (٦) تكون : فتكون ب ، ح ، ص ، ط (٧) ما يشبه : يشبه م || السلي : العلوي ؛ العمل م (٩) لاستعالت : لاستعالة د || تبين : يتبين م (١٠) المحرك الآخر : محرك آخر م || وذلك : ذلك ب ، ص ، ط || محال : مجاور د (١١) محرك : محرك د || المحرك : فصل في أن المحرك الأول كيف يحرك وأنه يحرك على سبيل الشوق إلى الاقتداء بأمره ، لا إلى الاكتساب بشوق الفعل ح (١٢) بقصد : ساقطة من م || واشتياق : ساقطة من م (١٤) متحرك : محرك ب ، ح ، د ، ط ، م || فهي إلى أمر : فهي إلى ح ، ص ؛ فهي أمر ب ، ط || هي إلى ... حتى : ساقطة من م || ولتشوق : ولتشوق ح ، ص (١٥) شوق الطبيعة : الشوق للطبيعة ط .

هو الغضب ، وطالب الخير المظنون هو الظن ، وطالب الخير الحقيقي المحض هو العقل ؛
ويسمى هذا الطلب اختياراً . والشهوة والغضب غير ملائم لجوهر الجسم الذي لا يتغير
ولا يتفعل ؛ فإنه لا يستحيل إلى حال غير ملائمة ، فيرجع إلى حال ملائمة ، فيلذ أو يفقم
من يحيل له فيغضب . وكل أن كل حركة إلى لذية أو غلبة فهي متناهية . وأيضاً فإن
أكثر المظنون لا يبقى مظنوناً سرمدياً .

فوجب أن يكون مبدأ هذه الحركة اختياراً وإرادة خير حقيق ، فلا يخلو ذلك الخير :
إما أن يكون مما ينال بالحركة فيتوصل إليه ، أو يكون خيراً ليس جوهره مما ينال بوجه ،
بل هو مابين ؛ ولا يجوز أن يكون ذلك الخير من كمالات الجوهر المتحرك فينال بالحركة ،
وإلا لا تقطعت الحركة ، ولا يجوز أن يكون يتحرك ليفعل فعلاً يكتسب بذلك الفعل كمالاً ،
كما من شأننا أن نجود لنمدح ، ونحسن الأفعال ليحدث لنا ملكة فاضلة ، أو نصير خيرين ،
وذلك أن المفعول يكتسب لأكماله من فاعله ، ومحال أن يعود فيكمل جوهر فاعله ،
فإن كمال المفعول أخس من كمال الفاعلة ، والأخس لا يكسب الأشرف والأكل
كمالاً ، بل عسى أن يهيئ الأخس للأفضل آتته ومادته حتى يوجد هو في بعض الأشياء
عن سبب آخر .

وأما نحن فإن المدح الذي نطلبه ونرغب فيه هو كمال غير حقيق بل مظنون ، والملكة
الفاضلة التي نحصلها بالفعل ليس سببها الفعل ، بل الفعل يمنع ضدها ويهيئ لها . وتحدث
هذه الملكة من الجوهر المكمل لأنفس الناس — وهو العقل الفعال — أو جوهر آخر

(١) الحقيقي المحض : المحض الحقيقي ب ، ط (١) يحيل ب ، د ، ط || لذية : اللذية ، ص ، ط
(٢) فوجب : يوجب ، ص || هذه : هذاب || وإرادة : أرادة ، ص ، ط ، م || خير حقيق :
خير الحقيقي ، ط || فلا يخلو : لا يخلو || الخير : الجسم م (٧) ينال : + إليه ط || فيتوصل :
فيوصل ب ، م ؛ فيتوصل ، د || مما : قاد || ينال : + إليه ب ، ط (٨) فينال :
فينال ، د ، ص ، ط ، م (٩) يكون : ساطعة من م || يكتسب : فيكتسب د (١٠) شأننا : شأننا ||
ونحسن : أو نحسن ط || يحدث : ك يحدث ط (١١) المفعول : للمفعول د || ومحال : فعالم ب ، ص ،
ص ، ط ، م (١٢) الفاعلة : الفاعلة ، ص ، م ؛ فاعلة من م || يكتسب : يكتسب د ، م (١٣) بل :
ساطعة من ص || الأشياء : + بل — (١٤) عن : من ب || آخر : الآخر د (١٥) القى :
ساطعة من د (١٦) الملكة : الحركة د ؛

يشبهه ، وصل هذا فإن الحرارة المعتدلة سبب لوجود القوى الفسائية ، ولكن على أنها مهيتة للسادة لا موجدة ، وكلامنا في الموجد ، ثم بالجملة إذا كان الفعل مهيتاً . ليوحد كالألاتهت الحركة عند حصوله .

فبقى أن يكون الخير المطلوب بالحركة خيراً قائماً بذاته ليس من شأنه أن ينال ، وكل خير هذا شأنه فإنما يطلب العقل التشبه به بمقدار الإمكان ، والتشبه به هو تعقل ذاته في كمالها ، فيصير مثله ، في أن يحصل له الكمال الممكن له في ذاته كما حصل لمشوقه ، فيوجب البقاء الأبدى على أكل ما يكون لجوهر الشيء في أحواله ولوازمه كالألاتهت ، فإكان يمكن أن يحصل كماله الأقصى له في أول الأمر تم تشبهه به بالثبات ، وما كان لا يمكن أن يحصل كماله الأقصى له في أول الأمر تم تشبهه به بالحركة .

- ١٠ وتحقيق هذا هو أن الجوهر السماوى قد بان أن محركه يحرك عن قوة غير متناهية . والقوة التى لنفسه الجسمانية متناهية، لكنهما — بما يعقل الأول فيسنع عليها من نوره وقوته دائماً — تصير كأن له قوة غير متناهية ؛ فلا يكون له قوة غير متناهية ، بل للعقول الذى يسنع عليه من نوره وقوته ، وهو — أعنى الجرم السماوى — في جوهره على كماله الأقصى إذ لم يبق له في جوهره أمر بالقوة ، وكذلك في كنهه وكيفه ، إلا في وضعه أو أينه أولاً ، وفيما يتبع وجودهما من الأمور ثانياً ، ولأنه ليس أن يكون على وضع أو أين أولى بجوهره ١٥ من أن يكون على وضع أو أين آخره في حيزه ؛ فأنه ليس شيء من أجزاء مدار فللك أو كوكب أولى بأن يكون ملاقياً له أو لجزئه من جزء آخر . فبقى كان في جزء بالفعل

(٢) لا موجدة : موجدة - || مهيتة : يهيم || كالا : الكال ط (٣) حصوله : حصولها ، م
(٤) المطلوب : مطلوباد || بالحركة : الحركة د (٥) هو : + أن - ، د ، ص (٦) في كمالها :
ساقطة من - ، د ، ص ، م : في كاله ط || فيصير مثله : ساقطة من ب || في أن يحصل ...
لمشوقه : ساقطة من ب ، - ، د ، ص ، م (٧) فيوجب : وجب د ، م ؛ يوجب - || فيوجب
البقاء الأبدى : الأبدى وجب البقاء الأبدى ب || في : من ط || كالا : كالب ، - ، ص ، ط
(٨) تشبهه : تشبه د (٩) تشبهه : تشبه ط | به : ساقطة من ب ، د ، م (١٠) هو :
ساقطة من ب ، ط ، م || الجوهر : الجرم ب ، ط (١١) بما : لما - ، ص ؛ إنماد || عليها :
عليه ط ، م (١٢) من : ساقطة من ب ، - ، د ، ص ، م (١٤) إذ : إذا - (١٤) في كنهه
وكيفه : في كنهيه وكيفه د ، ط : في كيفه وكيفه م (١٥) ولأنه : فأنه - ، د ، ص ، ط ، م
|| بجوهره : الجوهر د (١٦) أو أين : وأين ب ، د || من : في ط .

فهو في جزء آخر بالقوة ، فقد عرض لجوهر الفلك ما بالقوة من جهة وضعه أو أينه ،
والتشبه بالخير الأقصى يوجب البقاء على كل كمال يكون للشيء دائماً ، ولم يكن هذا ممكناً
لجواهر السماوى بالعدد ، لحفظ النوع والتعاقب ، فصارت الحركة حافظة لما يمكن
من هذا الكمال ، ومبدؤها الشوق إلى التشبه بالخير الأقصى في البقاء على الكمال الأكل
بحسب الممكن ، ومبدأ هذا الشوق هو ما يعقل منه ، وأنت إذا تأملت حال الأجسام
الطبيعية في شوقها الطبيعي إلى أن يكون بالفعل شيئاً لم تتعجب أن يكون جسم يشاق شوقاً
إلى أن يكون على وضع من أوضاعه التي يمكن أن تكون له ، أو إلى أن يكون على أكل
ما يكون له من كونه متحركاً ، وخصوصاً ويتبع ذلك من الأحوال والمقادير الفائضة
ما يشبه فيه بالأول تعالى من حيث هو مفيد للغيريات ، لا أن يكون المقصود تلك الأشياء
تكون الحركة لأجل تلك الأشياء ، بل أن يكون المقصود هو التشبه بالأول تعالى
— بقدر الإمكان — في أن يكون على أكل ما يكون في نفسه ، وفيما ينبع من حيث هو
تشبه بالأول ، لا من حيث هو يصدر عنه أمور بعده حتى تكون الحركة لأجل ذلك
بالمقصود الأول ، كلا .

وأقول : إن نفس الشوق إلى التشبه بالأول من حيث هو بالفعل تصدر عنه الحركة
الفلكية صدور الشيء عن التصور الموجب له ، وإن كان غير مقصود في ذاته بالمقصد
الأول ، لأن ذلك تصور لما بالفعل فيحدث عنه طلب لما بالفعل الأكل ، ولا يمكن
بالشخص فيكون بالتعاقب وهو الحركة ، لأن الشخص الواحد إذا دام لم يحصل لأمثاله
وجود ، وبقيت دائماً بالقوة .

(٢) والتشبه : والتشبه - (٣) جوهر : جسم ، ح ، ص ، م || لحفظ : لحفظه
ح ، د ، ص ، ط ، م (٤) التشبه : التشبه - (٦) يكون : + يتألف ، ص ، ط (٧) أو إلى
أن يكون : وكذلك ح ، ص (٧-٨) أكل ما يكون : أكل ما ، ح ، ص ، ط ، م (٨) الفائضة : حافظة
من م ، + يندر إمكان ح ، ص ، ط (٩) فيه : به - || تعالى : حافظة من ب ، ح ، د ، ط ، م
|| للغيريات : الغيريات ط || أن : حافظة من م (١٠) أن : بأن - || هو : وهو || تعالى :
حافظة من ب ، ح ، د ، ط ، م (١١) بقدر : بمقدار ، مقدار م (١٢) حتى تكون : تكون ب ، د ، ط ، م
(١٣) كلا : حافظة من م (١٦) تصور : التصور || فيحدث : بالفعل : حافظة من د || ولا يمكن :
لا يمكن م .

والحركة تتبع أيضاً ذلك التصور المقصود على هذا النحو ، لا على أن تكون مقصودة أولية وإن كان ذلك التصور الواحد يتبعه تصورات جزئية — ذكرناها وفصلناها — على سبيل الانبعاث لا على سبيل المقصود الأول ، وتتبع تلك التصورات الجزئية الحركات المنتقلة بها في الأوضاع ، والجزء الواحد بكاله لا يمكن في هذا الباب فيكون الشوق الأول على ما ذكرنا ، ويكون سائر ما يتلوه انبعاثات ، وهذه الأشياء قد يوجد لها نظائر بعيدة في أبداننا ليست تناسبها ، وإن كانت قد تخيلها وتحكيها ، مثل أن الشوق إذا اشتد إلى خليل ، أو إلى شيء آخر ، تبع ذلك فينا تخيلات على سبيل الانبعاث ، يتبعها حركات ليست الحركات التي نحو المشتاق نفسه ، بل حركات نحو شيء في طريقه وفي سبيله وأقرب ما يكون منه .

فالحركة الفلكية كائنة بالإرادة والشوق على هذا النحو ، وهذه الحركة مبدؤها شوق واختيار ولكن على النحو الذي ذكرناه ، ليس أن تكون الحركة مقصودة بالقصد الأول ؛ وهذه الحركة كأنها عبادة ما ملكية أو فلكية ، وليس من شرط الحركة الإرادية أن تكون مقصودة في نفسها ، بل إذا كانت القوة الشوقية تشتاق نحو أمر يسع منها تأثير يحرك الأعضاء ؛ فتارة يتحرك على النحو الذي يوصل به إلى الغرض ، وتارة على نحو آخر مشابه أو مقارب له إذا كان عن تخيل ، سواء كان الغرض أمراً ينال ، أو أمراً يقتدى به ويحتذى حذوه ويتشبه بوجوده .

فإذا بلغ الالتئاذ بتعقل المبدأ الأول ، وبما يعقل منه أو يدرك منه على نحو عقل أو نفساني ، شغل ذلك عن كل شيء وكل جهة ، لكنه يلعبث عن ذلك ما هو أدون مرتبة منه ،

(١) والحركة : فالحركة ح ، د ، ص ، م || تنبع أيضاً : أيضا تنبع ب ، د || المقصود : ساقطة من ح ، د ، ص ، ط ، م (٣) الجزئية : الجزويات د (٤) والجزء : والجزء || لا يمكن : + والحركة أنه استكمال د ؛ والحركة أنه استكمال يمكن ح ؛ والحركة آلة استكمال يمكن ص (٥) ذكرنا : ذكرناه ط || قد : ساقطة من ط || لها : بهاد (٦) أبداننا : أبدان د || تناسبها : تناسبات د || مثل : ساقطة من د (٧) تتبع : يتبع ح ، ص ، ط . (٨) المشتاق : + ف ط || سبيله : سبيل ح (٩) ما : بهاد ، ص ، ط (١٠) كائنة : كانت د (١١) الحركة : للحركة د (١٢) كأنها : كأنه ص || أو فلكية : وفلكية د (١٣) يسع : يسع ب ، م ؛ فيسع ط || يحرك : + ل ب ، ص ، ح ، ط ، م (١٥) يقتدى : يقتدى م (١٦) ويحتذى : أو يحتذى م (١٨) عن : من م || مرتبة منه : من مرتبة ب ، ح ، ص ، ط ، م .

وهو الشوق إلى التذنب به بمقدار الإمكان ، فيلزم طلب الحركة لا من حيث هي حركة ، ولكن من حيث قلنا ، ويكون هذا الشوق يتبع ذلك العشق والالتذاذ متبعا عنه ، وهذا الاستشكل متبعا عن الشوق ، فعل هذا النحو يحرك المبدأ الأول بجرم السماء .

وقد انضح لك من هذه الجملة أيضاً ، أن المعلم الأول إذا قال : إن الفلك متحرك بطبيعته لماذا يعني ، أو قال : إنه متحرك بالنفس لماذا يعني ، أو قال : متحرك بقوة غير متناهية تحرك كما يحرك المعشوق ، لماذا يعني ، وأنه ليس في أقواله تناقض ولا اختلاف .

ثم أنت تعلم أن جوهر هذا الخير المشوق الأول واحد ، ولا يمكن أن يكون هذا المحرك الأول الذي للجملة السماء فوق واحد ، وإن كان لكل كرة من كرات السماء محرك قريب يخصصها ، ومشوق ومشتوق يخصصها على ما يراه المعلم الأول ومن بعده من محصل علماء المشائين ، فإنهم إنما ينفون الكثرة عن محرك الكل ، وينتفون الكثرة للحركات المفارقة وغير المفارقة التي يختص واحدا واحدا منها ، فيجعلون أول المفارقات الخاصة بحرك الكرة الأولى ، وهي عند من تقدم بطلميوس كرة الثوابت ، وعند من تعلم العلوم التي ظهرت لبطلميوس كرة خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة ، وبعد ذلك محرك الكرة التي تلي الأولى بحسب اختلاف الرايين ، وكذلك هلم جرا .

فهؤلاء يرون أن محرك الكل شيء واحد ، ولكل كرة بعد ذلك محرك خاص . والمعلم الأول يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهور في زمانه ، ويتبع عددها عند المبادئ المفارقة . وبعض من هو أسد قولاً من أصحابه يصرح ويقول - في رسالته التي في مبادئ

(٢) ينبع : تبع ، د ، م (٣) الأول : + جميع - || السماء : السابعة ص || قال (الثانية) : + أنه م (٥ - ٦) أوتال إنه لماذا يعني : ساطعة من د (٩) تحرك : بحركة ص || وأنه : فإنه ط || ولا اختلاف : + نصل في أن لكل فلك جزئى محركاً أولاً مفارقاً لبل قسه يحرك مل أنه مشوق وأن المحرك الأول لكل يبدأ بجمع ذلك - ، ص (٧) ثم أنت : وأنت د ، م (٩) يخصصها : يخصص د ، ط ، م || ومشتوق : ساطعة من د ، ط || يخصصها : يخصص د ، ط ، م (١٠) الكل : الأول د || ويثبتون : يثبتون د (١١) وغير المفارقة : وغير هاد || يختص : يختص م || الخلاء : الخلاء م (١٢) العلوم : بالعلوم ط ، م (١٣) محيطة : محيطة || بها : ساطعة من م || محرك : محرك د ، - ، ص ، ط ، م (١٤) هلم : هلم د ، - ، ص ، ط (١٥) واحد : ساطعة من ب ، - ، د ، م (١٧) أسد : أشدد || التي : ساطعة من ص ، - ، ط .

الكل - إن محرك بحملة السماء واحد لا يجوز أن يكون عدداً كثيراً ، وإن كان لكل حركة محرك ومشوق يخصانها . والذي يحسن عبارته عن كتب المعلم الأول على سبيل تلخيص ، وإن لم يكن يفوس في المعاني ، يصرح ويقول ما هذا معناه : إن الأشبه والأحق وجود مبدأ حركة خاصة لكل فلك على أنه فيه ، ووجود مبدأ حركة خاصة له على أنه معشوق مفارق . وهذان أقرب قدماء تلامذة المعلم الأول من سواء السبيل .

ثم القياس بوجب هذا ، فإنه قد صح لنا بصناعة المجسطى أن حركات وكرات سماوية كثيرة ومختلفة في الجهة وفي السرعة والبطء ، فيجب لكل حركة محرك غير الذي للآخر ومشوق غير الذي للآخر ؛ وإلا لما اختلفت الجهات ، ولما اختلفت السرعة والبطء . وقد بينا أن هذه المشوقات خيرات محضة مفارقة للآلة ، وإن كانت الكرات والحركات كلها تشترك في الشوق إلى المبدأ الأول ، فتشارك لذلك في دوام الحركة واستمرارها ونحن نزيد هذا بيانا .

[الفصل الثالث]

(ح) فصل

في كيفية صدور الأفعال من المبادئ العالية ؛ ليعلم من ذلك ما يجب أن يعلم من المحركات المفارقة المعقولة بذاتها المعشوقة

ولنحقق هذا البيان ، ولنفتح من مبدأ آخر فنقول : إن قوماً لما سمعوا ظاهر قول فاضل المتقدمين إذ يقول : إن الاختلاف في هذه الحركات وجهاتها يشبه أن يكون للعناية

(١) كان : ساقطة من ب (٢) يخصانها : يخصانه ب ، ص ، ط ، م ؛ ونخصا به ر (٣) يفوس : يهرض د (٤) خاصة : خاصة ب ، ح ، ص ، م || أمه : أن د || ووجود : وجود || خاصة : خاصة ب ، م (٥) قدماء : قدماء ، د ، ط || المعلم : معلم ح (٦) وكرات : ساقطة من ط (٧) لكل : ولكل ب || للآخر : للآخرى ص (٨) ومشوق : ومشوق د ، ص ، م ؛ يشوق ب ؛ معشوق ح || غير الذي للآخر : للذي غير الآخر د || اختلفت (الأول) : اختلف د ، م || اختلفت (الثانية) : اختلف ح ، د ، ص ، ط (١١) نزيد هذا : نزيدها ح ، ص ، ط (١٣) فصل : ساقطة من د (١٤) صدور : صدق ط (١٥) المحركات : المبادئ م || المعقولة : + وأنها ح ، ص ، ط || المعشوقة : المعشوقة ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٦) ولتحقق : ولتحقق ح || فنقول : ونقول ح ، د ، ص ، م (١٧) فاضل : فاضل ح || فاضل المتقدمين : يقصده اسكندر الأفرديسي .

بالأمور الكائنة الفاسدة التي تحت كرة القمر ، وكانوا سمعوا أيضاً وعلموا بالقياس أن حركات السماوات لا يجوز أن تكون لأجل شيء غير ذواتها ، ولا يجوز أن تكون لأجل معلولاتها ، أرادوا أن يجمعوا بين هذين المذهبين فقالوا : إن نفس الحركة ليست لأجل ما تحت كرة القمر ولكن للتشبه بالخير المحض والشوق إليه .

وأما اختلاف الحركات ، فلاختلاف ما يكون من كل واحد منها في عالم الكون والفاسد اختلافاً ينتظم به بقاء الأنواع ، كما أن رجلاً خيراً لو أراد أن يمضي في حاجته سمى موضع ، واعترض إليه طريقان : أحدهما يختص بإيصاله إلى الموضع الذي فيه قضاء وطره ، والآخر يضيف إلى ذلك إيصال نفع إلى مستحق ، وجب في حكم خيريته أن يقصد الطريق الثاني ، وإن لم تكن حركته لأجل نفع غيره بل لأجل ذاته . قالوا : فكذلك حركة كل فلك ، إنما هي ليبقى على كماله الأخير دائماً ، لكن الحركة إلى هذه الجهة وبهذه السرعة لينتفع غيره .

فأول ما نقول لهؤلاء : إنه إن أمكن أن يحدث للأجرام السماوية في حركاتها قصداً لأجل شيء معلول ، ويكون ذلك المقصد في اختيار الجهة ، فيمكن أن يحدث ذلك ويمرض في نفس الحركة حتى يقول قائل : إن السكون كان يتم لها به خيرية تخصها والحركة كانت لا تضرها في الوجود وتنفع غيرها ، ولم يكن أحدهما أسهل عليهما من الآخر أو أعسر فأخارت الأنفع . فإن كانت العلة المانعة عن القول بأن مصير حركتها لنفع الغير ، استعمالاً قصدها فعلاً لأجل الغير من المعلولات ، فهذه العلة موجودة في نفس

- (١) القاعدة : والقاعدة د || سمعوا : سمعوا ب ، د ، د ، د ، ص ، م (٢) يجمعوا : يجمع د || ليست : ليست ب ، د ، د ، ص ، م (٣) كرة : ساقطة من ب ، د ، د ، ص ، ط ، م || التشبه : التشبه ب ، د ، د ، ص ، ط || والشوق : والشوق - (٤) وأما : فأما ب ، د ، د ، ط ، م || فلاختلاف : فلاختلاف ب ، م ، فيختلف - ، ط ، ص || من كل : كل من ب ، د ، د ، كل ط (٥) حاجته : حاجة ب ، ص ، ط (٦) واعترض : + له ب ، د ، د ، ص ، م || طريقان : + أحدهم (٧) خيريته : خيرته م (٨) لينتفع : لينتفع ب ، م (٩) إله : ساقطة من ط || في حركاتها : في حركاته د || ما : ساقطة من د (١٠) ويمرض : ويمرض د ، ص || خيرية : خيريته - ، ص ، ط (١١) والحركة : والحركات د || غيرها : غيره ب || ولم : ولم ب || عليهما : عليه - ، د ، د ، ص ، ط ، م (١٢) أو أعسر : أو أعسر د || كانت : + يقع ب || بأن : فأن م || مصير : مصير ب ، د ، د ، ط : ساقطة من م || لنفع : أوقع م (١٣) موجودة : موجود د ،

قصد اختيار الجهة . وإن لم يمنع هذه العلة قصد اختيار الجهة ، لم يمنع قصد الحركة وكذلك الحال في قصد السرعة والبطء هذه الحال ، وليس ذلك على ترتيب القوة والضعف في الأفلاك بسبب ترتيب بعضها على بعض في العلو والسفل حتى ينسب إليه ، بل ذلك مختلف .

- ونقول بالجملة : لا يجوز أن يكون منها شيء لأجل الكائنات ؛ لا قصد حركة ؛ ولا قصد جهة من حركة ، ولا تقدير سرعة وبطء ، بل ولا قصد فعل أئبنة لأجلها ، وذلك لأن كل قصد فيكون من أجل المقصود ، فيكون أئقص وجودا من المقصود ؛ لأن كل ما لأجله شيء آخر فهو أئم وجوداً من الآخر من حيث هو والآئر على ما هما عليه ، بل به يتم للآئر النعوى من الوجود الداعى إلى القصد . ولا يجوز أن يستفاد الوجود الأئكل من الشيء الأئخس ، فلا يكون أئبنة إلى معلول قصد صادق غير مظنون ، وإلا كان القصد معطياً ومفيداً لوجود ما هو أئكل وجوداً منه .

- وإنما يقصد بالواجب شيء يكون القصد مهياً له ومفيد وجوده شيء آخر : مثل الطبيب للصحة ، فالطبيب لا يعطى الصحة بل يهيئ لها المادة والآلة ؛ وإنما يفيد الصحة مبدأ أجل من الطبيب ، وهو الذى يعطى المادة جميع صورها ، وذاته أشرف من المادة . وربما كان القاصد مخططاً في قصده إذا قصد ما ليس أشرف من القصد ، فلا يكون القصد لأجله في الطبع بل بالخطأ ؛ ولأن هذا البيان يحتاج إلى تطويل وتحقيق ، وفيه شكوك لا تتحل إلا بالكلام المشيع ، فلنعدل إلى الطريق الأوضح فنقول : إن كل قصد فله مقصود ، والعقل منه هو الذى يكون وجود المقصود عن أئقاصد أولى بالقاصد من لا وجوده عنه ، وإلا فهو هدر . والشيء الذى هو أولى بالشيء فإنه يفيد كمالاً ما ؛

- (١) وإن : فإن ب (٢) الحال : الحالة - ط ، م (٥) منها شيء : شيء منها ب ، د ، ط ، م ، هـ (٦) من : ساقطة من ب ، - د ، ص ، م || ولا تقدير : تقدير (٧) فيكون : ويكون ب ، - د ، ص ، ط ، م (٨) كل ما : + ب ، - د ، ص ، ط (٩) به يتم : يتم به م || به : ساقطة من د || النعوى : + الآئر - د ، ص ، ط || الداعى : والداعى (١٠) كان : لكاند (١١) ومفيداً : ويفيد (١٢) فالطبيب : فإن الطبيب - د ، ص || يهيئ : مهى - ط (١٥) وربما : (١٦) تطويل وتحقيق : نظرو تطويل د (١٧) فلنعدل : + الآن - د ، ص ، ط ، م (١٩) وجوده : وجود - || فهو هدر : هدر د || يفيد : يفيد ب ، د ، م .

إن كان بالحقيقة لـحقيقياً ، وإن كان بالنظر فظنياً : مثل استحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر ، فهذه وما أشبهها كالات ظنية . أو الربح ، أو السلامة ، أو رضى الله تعالى وتقدس وحسن معاد الآخرة ، وهذه وما أشبهها كالات حقيقية لا تتم بالقاصد وحده .

فإذن ، كل قصد ليس عبثاً فإنه يفيد كمالاً ما لقاصده لو لم يقصده لم يكن ذلك الكمال ، والمثبت أيضاً يشبه أن يكون كذلك ، فإن فيه لذة أو راحة أو غير ذلك أو شيئاً مما علمت أو سائر ما تبين لك .

ومحال أن يكون المعلول المستكمل وجوده بالعلة يفيد العلة كمالاً لم يكن ، فإن المواضع اتى بظن فيما أن المداول أفاد علته كمالاً مواضع كاذبة أو محرفة ، ومثلك من أحاط بما سلف له من الفنون لا يقصر عن تأملها وحلها .

فإن قال قائل : إن الخيرية توجب هذا ، فإن الخير يفيد الخير ، قيل إن الخير يفيد الخير ولكن لا على سبيل قصد وطلب ليكون ذلك ، فإن هذا يوجب التقصص ، فإن كل طلب وقصد لشيء فهو طلب للمدوم وجوده من الفاعل أولى من لا وجوده ، وما دام معدوماً وغير مقصود لم يكن ما هو الأولى بالفاعل وذلك قصص ، فإن الخيرية لا تخلو :

إما إن تكون صحيحة موجودة دون هذا القصد ولا مدخل لوجود هذا القصد في وجودها ، فيكون كون هذا القصد ولا كونه عن الخيرية واحداً ، فلا تكون الخيرية توجبه ، ولا يكون حال سائر لوازم الخيرية التي تلزمها بذاتها لا عن قصد هو قصد هذه الحال .

(٢) أو الربح : والربح م || أو السلامة : والسلامة م || أو رضى : ورضاء م ، د
ص ، ط (٣) تعالى وتقدس : ساقطة من م ، د ، ص ، ط || وحسن معاد الآخرة : ساقطة من م ، د
وهذه وما أشبهها : ساقطة من م || بالقاصد : بالمقاصد (٥) يقصده : يقصده (٦) شيئاً : أشياء م
(٧-٦) مما علمت أو سائر : من سائر م ، د ، ص (٧) أو سائر : سائر د || تبين : بين م ، د ||
لك : م ، د علمت م ، د : مما علمت أو سائر ما تبين (٧) فإن : وإن م ، د (١٢) لكن : ساقطة
من م || ذلك : م ، د ص ، ط || يوجب : يوجب م ، د ، ص ، م (١٣) من : من م ، د ، ص ،
ص ، ط م || الفاعل : القاصد ، ط (١٤) الأولى : أولاد || بالفاعل : بالفاعل م ، د بالقاصد ط
(١٥) القصد : قصد م ، د ، ص ، ط (١٦) واحداً : واحد (١٧) هو قصد : ساقطة م ، د .

ولما أن يكون بهذا القصد تتم الخيرية وتقوم ، فيكون هذا القصد علة لاستكمال الخيرية وقوامها لا معلولا لها .

وإن قال قائل : إن ذلك للتشبه بالعلة الأولى في أن خيريته متعدية ، وحتى يكون بحيث ينبعها خير ، فنقول : إن هذا في ظاهر الأمر مقبول وفي الحقيقة مردود ، فإن التشبه به في أن لا يقصد شيئاً بل بأن ينفرد بالذات ، فإنه على هذه الصفة اتخافاً من جماعة من أهل العلم . وأما استفادة كمال بالقصد فباين للتشبه به ، اللهم إلا أن يقال إن المقصود الأول شيء ، وهذا بالقصد الثاني وعلى جهة الاستنباع ، فيجب في اختيار الجهة أيضاً أن يكون المقصود بالقصد الأول شيئاً ، وتكون المنفعة المذكورة مستنبعة لذلك المقصود ، فتكون الجهة الخيرية غير مقصودة قصداً أولاً لنفس ما ينبع ، بل يجب أن يكون هناك استكمال في ذات الشيء مستنبع تلك المنفعة حتى يكون تشبهاً بالأول .

ونحن لا نمنع أن تكون الحركة مقصودة بالقصد الأول على أنها تشبه بذات الأول من الجهة التي قلنا ، وتشبه بالقصد الثاني بذات الأول من حيث يفيض عنه الوجود بعد أن يكون القصد الأول أمراً آخر ينظر به إلى فوق . وأما النظر إلى أسفل واعتباره ، فلو جاز أن يقع بالقصد الأول إلى الجهة ، حتى يكون تشبهاً بالأول في الاستنباع ، لمجاز في نفس اختيار الحركة . فكانت الحركة لأجل ما تحت ، ويفيض عنها وجود ليس تشبهاً به من حيث هو كامل الوجود ومعشوقه ، إنما ذلك لذاته من حيث ذاته . ولا مدخل ألبتة لوجود الأشياء عنه في تشريف ذاته وتكليفها ، بل المدخل أنه على كماله الأفضل ، وبحيث ينبعث عنه وجود الكل لا طلباً وقصداً . فيجب أن يكون الشوق إليه من طريق انقشبه على هذه الصورة ، لا على ما لا يتعلق للأول به كمال .

- (١) بهذا : يله - (٢) معلولا : معلولة د ، م ؛ معلولاً || لها : له د ، م (٣) ذلك : هذا ، ص || التشبه : للتشبيه ح || أن : ساقطة من د || خيريته متعدية : خيرية متعدية د (٥) به : ساقطة من ح || شيئاً : شيء ب ، د ، م || بأن : أن ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) جماعة : من أهل : جماعة أهل ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) شيئاً : شيء ب (٩) الخيرية : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م (١٠) مستنبع : يستنبع ب ، د ، ط || تشبهاً : تشبهاد (١١) أنها : أنه ح || تشبه : يشبه التشبه د ، ح (١٣) به : ساقطة من د ، م || فرق : الفرق ح ، د ، ط ، ص || وأما : فأما ح ، د || أسفل : الأسفل ط (١٤) بالقصد : القصد ب ، م || الجهة : جهة ط || بالأول : + انقشبه د ، ط || في الاستنباع : ساقطة من ب ، ح ، ص ، م (١٥) وبفيض : يفيض ب ، م || عنها : عنها ط (١٦) ومعشوقه : معشوق ب ، د ، م || مدخل : دخل ص (١٩) لا يتعلق للأول : يتعلق بالأول م .

فإن قال قائل : إنه كما قد يجوز أن يستفيد الجرم السماوى بالحركة خيراً وكلاماً ،
والحركة فعل له مقصود ، فكذلك لسائر أفعيلها ، فالجواب أن الحركة ليست تستفيد
كلاماً وخيراً ، وإلا لا قطعت عنده ، بل هى نفس الكمال الذى أشرنا إليه . وهى
بالحقيقة استنبات نوع ما يمكن أن يكون للجرم السماوى بالفعل ، إذ لا يمكن استنبات
الشخص له . فهذه الحركة لا تشبه سائر الحركات اتى تطلب كلاماً خارجاً عنها ، بل يكمل
بهذه الحركة نفس المتحرك عنها بذاتها ، لأنها نفس استبقاء الأوضاع والأيون على
اتصاف . وبالجمله يجب أن ترجع إلى ما فصلناه فيما سلف حين بينا أن هذه الحركة كيف
تجمع تصور المتشوق ، وهذه الحركة شبيهة بالذات .

فإن قال قائل : إن هذا القول يمنع وجود العناية بالكائنات واتدبير المحكم الذى
فعلها ، فلما سنذكر بعد ما نزيل هذا الإشكال ، ونعرف أن عناية البارى بالكل على أى
سبيل هى ، وأن عناية كل علة بما بعدها على أى سبيل هى ، وأن الكائنات اتى عندنا
كيف العناية بها من المبادئ الأولى ومن الأسباب اتى وسطها . وقد انضج بما أوضحناه
أنه لا يجوز أن يكون شئ من الملل يستكمل بالملول بالذات لا بالعرض ، وأنها لا تقصد
فعلاً لأجل الملول وإن كان ترضى به وتعلمه . بل كما أن الماء يبرد بذاته بالفعل ليحفظ
نوعه لا ليبرد غيره ، ولكن يلزمه أن يبرد غيره ، وإلّا تسخن بذاتها بالفعل لتحفظ نوعها
لا لتسخن غيرها ، ولكن يلزمها أن تسخن غيرها ، والقوة الشهوانية تشهى لذة الجماع
ليندفع الفضل ويتم لها اللذة ، لا ليكون عنها ولد ، ولكن يلزمها ولد ، والصحة

(١) ن : وأنم || قد : ساقطة من - (٢) له : طاب || فكذلك : وكذلك ،
د : ط || لسائر : سائر - (٣) وخيراً : خيراً - || لا قطعت : اقطعت || وهى : وهوب
(٤) ما يمكن : ما لا يمكن (٦) يله : هذه : د ، ص ، ط ، م (٧) ما : ساقطة من د
(٨) كمود : الصود ، د ، ص ، م (١٠) سنذكر : - من ب ، د ، ص ، ط (١١) بعدها :
هذه : د ، ط ، م (١٢) ومن الأسباب : والأسباب م || وسطها : وسطها ط || بما : ماد
(١٣) يستكمل : يستكمل ط || لا بالعرض : لا بالعرض ب ، د ، ص ، م (١٤) وتعلمه : وتعلمه د ||
ورد : ورد || ورد : تبرد ط ، جرد (١٦) تشهى : يشهى ط (١٧) ليندفع : ليندفع ب ،
ص ، ط ، د ، م || لها : يهاد || يلزمها : يلزمه د ، ص || ولد : ساقطة من ب .

هى صفة بجوهرها وذاتها ، لا لأن تنفع المريض ، لكن يلزمها نفع المريض ، كذلك فى الملل المتقدمة ، إلا أن هناك إحاطة بما يكون ، وعلمنا بأن وجه النظام والخير فيها كيف يكون ، وأنه على ما يكون وليس فى تلك .

فإذا كان الأمر على هذا ، فالأجسام السماوية إنما اشتركت فى الحركة المستديرة شوقا إلى معشوق مشترك . وإنما اختلفت ، لأن مبادئها المعشوقة المتشوق إليها قد تختلف بعد ذلك الأول . وليس إذا أشكل علينا أنه كيف وجب عن كل تشوق حركة بهذه الحال ، فيجب أن يؤثر ذلك فيما علمنا من أن الحركات مختلفة لاختلاف المنشوقات .

ولكن بقى علينا شيء ، وهو أنه يمكن أن تتوهم المنشوقات المختلفة أجساما لا عقولا مفارقة ، حتى يكون مثلا الجسم الذى هو أخس مثبها بالجسم الذى هو أقدم وأشرف كما ظنه القوم من أحداث المتفلسفة الإسلامية فى تشويش الفلسفة إذ لم يفهم غرض الأقدمين ، فنقول : إن هذا محال ؛ وذلك لأن التشبه به يوجب مثل حركته وجهتها والغاية التى تؤمها ؛ فإن أوجب انقصور عن مرتبته شيئا فلأنما يوجب الضمف فى الفعل ، لا المخالفة فى الفعل بخالفة توجب أن يكون هذا إلى جهة وذاك إلى أخرى . ولا يمكن أن يقال : إن السبب فى هذه المخالفة طبيعة ذلك الجسم ؛ كأن طبيعة ذلك الجسم تعاند أن يتحرك من "أ" إلى "ب" ولا تعاند أن يتحرك من "ب" إلى "أ" ؛ فإن هذا محال ؛ لأن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا ، والطبيعة بما هى طبيعة للجسم تطلب الأين الطبيعى من غير وضع مخصوص ، ولو كانت تطلب وضعا مخصوصا لكان النقل عنه قسرا ، فدخل فى حركة الفلك معنى قسرى .

(١) هى صفة : وهى الصفة د || بجوهرها : لجواهرها - || لأن : لن د (٢) إلا أن : لا أن ب ، د ، ط (٤) هذا : هذه د || فالأجسام : والأجسام د || اشتركت : اشترك د (٥) اختلفت : اختلف د || تختلف : + هى ، ص ، ط (٦) تشوق : منشوق ص ، م || الحال : الحالة ط (٧) من : + حيث ، د د || لاختلاف : لاختلافات - (٨) بين : بين ط (٩) تشبها : تشبها د (١٠) القوم : التقدم ، ص ، ط ، م || المتفلسفة : الفلسفة د (١١) إن : ساقطة من ب || حركته : حركة د . || وجهتها : وجهتها (١٢) فإن : وإن د || لا المخالفة : لأن المخالفة - د (١٣) مخالفة توجب : ساقطة من ط || وذاك : وذلك د (١٤) هذه المخالفة : ذلك لاختلاف د ، م (١٥) لأن : فإن د ، ص ، م (١٦) هى : هو د ، م || الجسم : الجسم د || تطلب : لا يطلب د || غير : + أين م (١٧) ولو : فلو د .

ثم وجود كل جزء من أجزاء الفلك على كل نسبة محتمل في طبيعة الفلك، فليس يجب إذن أن يكون إذا أزيل جزء من جهة جاز، وإن أزيل من جهة لم يميز بحسب بساطته إلا أن يكون هناك طبيعة تقبل حركة إلى جهة فتجيب إلى تلك الجهة ولا تجيب إلى جهة أخرى إن كانت عيقت عن جهتها. وقد قلنا: إن مبدأ هذه الحركة ليست طبيعته، ولا أيضا هناك طبيعة توجب وضعا بينه ولا جهات مختلفة، فليس إذن في جوهر الفلك طبيعة تمنع تحريك النفس له إلى أي جهة كانت. وأيضا، لا يجوز أن يقع ذلك من جهة النفس حتى يكون طبيعيا أن يريد تلك الجهة لا محالة، إلا أن يكون الغرض والحركة مختصا بتلك الجهة لأن الإرادة تبع للغرض ليس الغرض تبعا للإرادة. وإذا كان هكذا، كان السبب مخالفة الغرض. فإذاً، لا مانع من جهة الجسمية، ولا من جهة الطبيعة، ولا من جهة النفس، إلا اختلاف الغرض والتمسك أبعد الجميع عن الإمكان. فإذاً أو كان الغرض تشبها بعد الأول بحسب من السماوية، لكانت الحركة من نوع حركة ذلك الجسم، ولم يكن مخالفا له أو أسرع منه في كثير من المواضع، وكذلك إن كان الغرض لمحرك هذا الفلك التشبه بمحرك ذلك الفلك.

وقد كان إن أنه ليس الغرض في تلك الحركات شبيها يوصل إليه بالحركة، وإلا لزم الاقطاع، بل شيئا مباينا لا يوصل إليه. وبأن الآن أنه ليس جسما، فبقى أن الغرض لكل فلك تشبه بشيء غير جواهر الأفلاك من موادها وأنفسها، ومحال أن يكون بالصعوبات وما يتولد عنها ولا أجسام ولا أنفس غير هذه، فبقى أن يكون لكل واحد منها تشبه بجوهر عقلي مفارق يخصه وتختلف الحركات وأحوالها اختلافها الذي لها لأجل ذلك، وإن كنا لا نعرف كيفية وجوب ذلك وليته، وتكون العلة الأولى منشوق الجميع

- (١) كل نسبة : كل شيء نسبة - (٢) جزء : ساطعة من د || وإن : إن د || بحسب :
 + الطبع م || بساطته : ساطعة من ج، د، هـ (٣) تقبل : يفعل ب، ح، ص، ط، م || فتجيب : فيجب
 ب، د، ط || تجيب : يجب ط (٤) كانت : ساطعة من ب، م || طبيعته : طبيعة ط، طبعه د
 (٥) فليس : فليست د || تمنع : + من ح، د، ص، ط، م (٦) له : ساطعة من ص (٨) تبع
 لغرض ليس الغرض : ساطعة من م || وإذا : فإن د، فإذا م || السبب : السبب ب، د، ط (١١)
 بحسب : تم الجسم ص، ط (١٢) كان : ساطعة من ح، ط (١٣-١٤) والإلزام : الاطلاع :
 ساطعة من ب، د، ص، ط، م (١٤) لا يوصل إليه : ساطعة من ب، د، ص، ط، م
 (١٧) منها : + شرق ب، د، ص، ط، م || اختلافها : اختلاف م (١٨) كيفية : كيفية ط ||
 وجوب : وجود || وليته : وكمه ب، ح، م || منشوق : منشوقه قشوق ط .

بالاشتراك . فهذا معنى قول القدماء إن لكل محركاً واحداً معشوقاً وأن لكل كرة محركاً يخصها ومعشوقاً يخصها . فيكون إذن لكل فلك نفس حركة تعقل الخليل ، ولها بسبب الجسم تخيل ، أى تصور للجزيئات وإرادة للجزيئات ، ويكون ما تعقله من الأول وما يعقله من المبدأ الذى يخصه القريب منه مبدأ تشوقه إلى التحرك . ويكون لكل فلك عقل مفارق نسبته إلى نفسه نسبة العقل الفعّال إلى أنفسنا ، وإنه مثال كل عقل لنوع عقله فهو يشبه به .

وبالجملة ، لا بد فى كل متحرك منها لغرض عقلى من مبدأ عقلى يعقل الخليل الأول ، وتكون ذاته مفارقة ، فقد علمت أن كل ما يعقل مفارق الذات ؛ ومن مبدأ للحركة جسمانى أى مواصل للجسم ، فقد علمت أن الحركة السماوية نفسانية تصدر عن نفس مختارة متجددة الاختيارات على الاتصال جزئياً ، فيكون مدد العقل المفارقة بعد المبدأ الأول بعدد الحركات . فإن كانت الأفلاك المتحركة إنما المبدأ فى حركة كرات كل كوكب فيها قوة تفيض من الكواكب ، لم يبعد أن تكون المفارقات بعدد الكواكب لا بعدد الكرات وكان عددها عشرة بعد الأول : أولها العقل المحرك الذى لا يتحرك وتحريكه لكرة الجرم الأقصى ، ثم الذى هو مثله لكرة الثوابت ، ثم الذى هو مثله لكرة زحل ، وكذلك حتى ينتهى إلى العقل الفاضل على أنفسنا ، وهو عقل العالم الأرضى ، ونحن نسميه العقل الفعّال . وإن لم يكن كذلك ، بل كان كل كرة متحركة لها حكم فى حركة نفسها ولكل كوكب ، كانت هذه المفارقات أكثر عدداً ، وكان يلزم على مذهب المعلم الأول قريباً من خمسين لها فوقها ، وآخرها العقل الفعّال ؛ وقد علمت من كلامنا فى الرياضات مبلغ ما ظفّرنا به من عددها .

- (١) لكل : لكل ط || وأن : فان د ؛ ساقطة من ب (١-٢) محركاً يخصها : محركاً مخصوصاً د
(٢) يخصها : ساقطة من ج ، ص (٣) تخيل : تخيل د || أى : أى د ، م || الأول وما يعقله :
الأول ما يعقله : ساقطة من د || المبدأ : + القريب : د ، ص ، م (٤) القريب : القريب ط
|| التحرك : التحريك : د ، ص || ويكون : فيكون د ، ط ؛ ساقطة من ب || لكل : ولكل ب
(٥) نسبة : + الكل م || أنفسنا : قوسنا ط (٦) وبالجملة لا بد فى : ساقطة من م ||
لغرض : لغرض د || مبدأ عقلى : + أعلى د || الحيز : الجزء (٨) جسمانى : الجسمانى
ط || أى : + هو د ، ط ؛ + من م || مواصل لجسم : أصل لجسم د ، م || مختارة : مختارة (٩)
الاختيارات : الاختيار م (١٠) الأفلاك : أفلاك ب ، م ؛ ساقطة من د || فيها :
منها د ، ب ، م (١١) من : عز ب ، د || الكواكب : الكوكب د ، م
|| الكواكب (الثانية) : + لها ب ، د ، ص ، ط ، م || لا : لا م (١٢) وكان : فكان د || بعد
الأول : بالأول د ؛ أبعد الأول م || الجرم : الجسم د (١٣) هو مثله لكرة الثوابت : مثله
لكرة الثوابت د ، ط || وكذلك : وكذلك د (١٤) ونحن نسميه : ونسميه نحن د ، م
(١٥) متحركة : يتحرك ط (١٦) يلزم : ساقطة من ج ، ص ، م || فوقها : فوق ب ، د ، ص ، م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في ترتيب وجود العقل والنفوس السماوية والأجرام العلوية
عن المبدأ الأول

قد صرح لنا فيما قدمناه من القول أن الواجب الوجود بذاته واحد ، وأنه ليس بجسم ولا في جسم ولا منقسم بوجه من الوجوه ، فإذن الموجودات كلها وجودها عنه ، ولا يجوز أن يكون له مبدأ بوجه من الوجوه ولا سبب لا الذي عنه ، ولا الذي فيه أو به يكون ، ولا الذي له ، حتى يكون لأجل شيء ، فلهذا لا يجوز أن يكون كون الكل عنه على سبيل قصد منه كقصدنا لتكوين الكل وأوجود الكل فيكون قاصداً لأجل شيء غيره وهذا الفصل قد فرغنا من تقريره في غيره ؛ وذلك فيه أظهور ، ونخصه من بيان امتناع أن يقصد وجود الكل عنه إن ذلك يؤدي إلى تكثره في ذاته ؛ فإنه حينئذ يكون فيه شيء بسببه يقصد ، وهو معرفته وعلمه أوجب القصد أو استجابته أو خيرية فيه توجب ذلك ، ثم قصد ، ثم فائدة يفيدها إياه القصد على ما أوضحنا قبل ؛ وهذا محال ؛ وليس كون الكل عنه على سبيل الطبع بأن يكون وجود الكل عنه لا بمعرفة ، ولا لرضى منه ، وكيف يصح هذا وهو عقل ؟ هل يعقل ذاته ؟ فيجب أن يعقل أنه يلزمه وجود الكل عنه ؛ لأنه لا يعقل ذاته إلا عقلاً مضافاً ومبدأً أولاً ، وإنما يعقل وجود الكل عنه على أنه مبدئه وليس في ذاته مانع أو كاره لصدور الكل عنه ، وذاته عالمة بأن كماله وعلوه بحيث يفيض

(٢) فصل : ساطعة من د (٣) وجود : ساطعة من ط (٤) عن المبدأ الأول : من الأول - ؛ عن الأول د ، ص ، م (٦) منقسم : ينقسم ، ح ، ص ، ط ، م || عنه : عنه د (٧) سبب : بسبب - || عنه : غلبه د (٨ - ٧) لا الذي عنه ، ولا الذي فيه أو به يكون ولا الذي : لا القائل عنه ولا المادة فأرهبه يكون ولا الفاية - (٨) عنه : ساطعة من د (١٠) فرغنا : عرفنا م || أظهر : - شيء ط || ونخذه : وشي نخذه م (١١) تكثره في ذاته : تنكثر ذاته ب ، د ، ص ، م ؛ تنكثر ط || حينئذ يكون فيه : يكون فيه حينئذ - د ، ص ، ط || بسببه : بسبب - ح ، ص ، ط (١٢) أوجب : يوجب - ح ، ص ، ط : أوجد ، د || خيرية : خيريته د ، م (١٣) ثم فائدة : فائدة د (١٤) لا بمعرفة : لا بمعرفة ط ؛ لمعرفة د || لرضى : رضى ، ح ، ص ، ط ، م (١٥) يعقل : ساطعة من د

عنه الخير، وأن ذلك من لوازم جلالته المعشوقة له لذاتها، وكل ذات يعلم ما يصدر عنه، ولا تخالطه معاقبة ما بل يكون على ما أوضحنا بيانه؛ فإنه راض بما يكون عنه؛ فالأول راض بفيضان الكل عنه، ولكن الحق الأول إنما فعله الأول؛ والذات أنه يعقل ذاته التي هي لذاتها مبدأ لنظام الخير في الوجود؛ فهو عاقل لنظام الخير في الوجود، وأنه كيف ينبغي أن يكون، لا عقلا خارجا عن القوة إلى الفعل، ولا عقلا مستقلا من معقول إلى معقول؛ فإن ذاته بريئة عما بالقوة من كل وجه على ما أوضحناه قبل، بل عقلا واحداً، ويلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود أن يعقل أنه كيف يمكن، وكيف يكون أفضل ما يكون أن يحصل وجود الكل على مقتضى معقوله؛ فإن الحقيقة المعقولة عنده هي بعينها على ما علمت، علم وقدرة وإرادة. وأما نحن فنحتاج في تنفيذ ما نتصوره إلى قصد وحركة وإرادة حتى توجد، وهو لا يحسن فيه ذلك ولا يصح له لبرأته عن الاتينية، وعلى ما أطنبنا في بيانه فتعقله صلة للوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده، لا أن وجوده لأجل وجود شيء آخر غيره، وهو فاعل الكل بمعنى أنه الموجود الذي يفيض عنه كل وجود فيضانا مابيننا لذاته، ولأن كون ما يكون عن الأول إنما هو على سبيل اللزوم إذ صح أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته، وقرعنا من بيان هذا الغرض قبل. فلا يجوز أن يكون أول الموجودات عنه — وهي المبدعات — كثيرة لا بالعدد ولا بالانقسام إلى مادة وصورة؛ لأنه يكون لزوم ما يلزم عنه هو لذاته، لا لشيء آخر. والجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنه هذا الشيء ليست الجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنه، لا هذا الشيء بل غيره؛

- (١) مصدر: صدر - (٢) أوضحنا: أرمضناه، ص || يانه: ساقطة من ب، -، ص، م || ولا تخالطه... يكون عنه: ساقطة من ط (٣) عنه: منه ط (٤) هي لذاتها: لذاتها هي د || لنظام (الأول): النظام ط || الخير في الوجود وأنه: ساقطة من د || وأنه: ساقطة من م (٥) كيف: وكيف ب، -، ص || من: عن د (٦) فإن: فإنه د || أوضحناه: أرمضناه، م (٧) واحداً: مادد، -، ص، ط || أن: إذ م وأن: -، د، ص || وكيف: ساقطة من د (٩) عل: ساقطة من د (١٠) وحركة وإرادة: وإرادة وحركة -، د، ص، م || له: ساقطة من د، د، م (١١) الاتينية: الاتينية ط (١٢) وتبع: ساقطة من ب || الوجود لأن: لأن ب، ط (١٣) بمعنى: يعني د (١٤) واجب: الواجب -، د، ص، م (١٥) لذاته: -، الذي - || يلزم عنه: عنه يلزم م (١٨) في ذاته الذي: ساقطة من م .

فإن لزم منه شيان متباينان بالقوام ، أو شيان متباينان يكون منهما شئ واحد :
 مثل مادة وصورة ، لزوما معا ، فإنما يلزم عن جهتين مختلفتين في ذاته ؛
 وذلك الجهتان إن كانتا لافي ذاته بل لازمتين لذاته ، فاسؤال في لزومها له ثابت حتى تكونا
 من ذاته ، فتكون ذاته منقسمة بالمعنى ، وقد متنا هذا قبل وبيننا فسادهُ ؛ فبين أن أول
 الموجودات عن العلة الأولى واحد بالعدد ، وذاته وماهيته واحدة لافي مادة ، فليس
 شئ من الأجسام ولا من الصور التي هي كمالات للأجسام معلولا قريبا له ، بل المعلول
 الأول عقل محض ؛ لأنه صورة لافي مادة ، وهو أول العقول المفارقة التي صدناها ،
 ويشبه أن يكون هو المبدأ المحرك للحرم الأقصى على سبيل التشويق . ولكن لقاتل أن
 يقول : إنه لا يمتنع أن يكون الحادث عن المبدأ الأول صورة مادية ، لكنها يلزم عنها
 وجود مادتها فنقول : إن هذا يوجب أن تكون الأشياء التي بعد هذه الصورة وهذه المادة
 نالية في درجة المعلولات ، وإن يكون وجودها بتوسط المادة ، فتكون المادة سببا
 لوجود صور الأجسام الكثيرة في العالم وقواها ، وهذا محال ؛ إذ المادة وجودها أنها
 قابلة فقط وليست سببا لوجود شئ من الأشياء على غير سبيل القبول . فإن كان شئ من
 المواد ليس هكذا فليس هو مادة إلا باشتراك الاسم فيكون إن كان الشئ المفروض ثابتا
 ليس على صفة المادة إلا باشتراك الاسم ، فالمعلول الأول لا تكون نسبتُهُ إليه على أنه
 صورة في مادة إلا باشتراك الاسم ، فإن كان هذا الثاني من جهة توجده هذه المادة ،
 ومن جهة أخرى توجد صورة شئ آخر ، حتى لا تكون الصورة الأخرى موجودة بتوسط
 المادة ، كانت الصورة المادية تعمل فعلا لا يحتاج فيه إلى المادة ، وكل شئ يفعل فعله من غير
 أن يحتاج إلى المادة فذاته أولا غنية عن المادة ، فتكون الصورة المادية غنية عن المادة .

- (١) أرشيان : رشيان د (٢) مثل : متصل || مختلفين : مختلفين ط (٣) لذاته :
 له م || له : ساقطة من ب ، ح ، د ، ع ، م (٤) منقسمة : متضادة م ، || فتين :
 فيين ب ، ح ، د ، ع ، م (٥) واحدة : واحدة ب ، ح ، د ، ع ، م (٦) العود :
 العودة د ، م || للأجسام : الأجسام ب ، ط ، م || قريبا له : له قريبا ب (٧) عقل : عقل د
 (٨) هو . ساقطة من د ، ح ، د ، ع ، ط || المحرك : المتحرك د || التشويق : التشويق ط (٩) لا يمتنع :
 لا يمتنع ح ، م ، ع (١٠) وهذه : وبعد بذه ط || المادة : + تكون ح ، د ، ع ، م ، ط ، م
 (١١) المعلولات : المعلول م (١٢) وقواها : وقواها د ، ع ، ط ، ونوما ح - (١٤) ثابتا : ثابتا ب ؛
 ساقطة من - ع ، م (١٥) نسبتُهُ : نسبتُهُ ط (١٦) مادة : مادته م (١٥ - ١٦) فالمطلوب ...
 الاسم : ساقطة من ب (١٦) الثاني : الأول ح - (١٨) وكل : فكل م .

وإن الجملة فإن الصورة المادية وإن كانت علة للادة في أن تخرجها إلى الفعل وتكملها فإن للادة أيضا تأثيرا في وجودها وهو تخصيصها وتمييزها ، وإن كان مبدأ الوجود من غير المادة كما قد علمت ، فيكون لا محالة كل واحد منهما علة للأخرى في شيء ، وإيضا من جهة واحدة ؛ ولولا ذلك لاستحال أن يكون للصورة المادية تعلق بالمادة بوجه من الوجوه ؛ ولذلك قد سلف منا القول : أن المادة لا يكفي في وجودها الصورة فقط ، بل الصورة بجزء العلة ؛ وإذا كان كذلك فليس يمكن أن تجعل الصورة من كل وجه علة للمادة مستغنية بنفسها ؛ فبين أنه لا يجوز أن يكون المعلول الأول صورة مادية أصلا ولا أن يكون مادة أظهر ؛ فوجب أن يكون المعلول الأول صورة غير مادية أصلا بل عقلا ، وأنت تعلم أن ههنا عقولا ونفوسا مفارقة كثيرة ؛ فمحال أن يكون وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له وجود مفارق ؛ لكنك تعلم أن في جملة الموجودات عن الأول أجساما ؛ إذ علمت أن كل جسم ممكن الوجود في حيز نفسه وأنه يجب بغيره ، وعلمت أنه لا سبيل إلى أن يكون عن الأول تعالى بغير واسطة ، فهي كائنة عنه بواسطة وقد علمت أنه لا يجوز أن تكون الواسطة وحدة محضة لا اثنيية فيها ، فقد علمت أن الواحد من حيث هو واحد إنما يوجد عنه واحد ، فبالحرى أن يكون عن المبدعات الأول بسبب اثنييته يجب أن يكون فيها ضرورة أو كثرة كيف كانت ، ولا يمكن في العقول المفارقة شيء من الكثرة إلا على ما أقول : إن المعلول بذاته ممكن الوجود ، وبالأول واجب الوجود ، ووجوب وجوده بأنه عقل ، وهو يعقل ذاته ، ويعقل الأول ضرورة ، فيجب أن يكون

- (١) المادية : المادة ط (٢) وتمييزها : وتمييزها || كان : كانت د || الوجود : + وجودا ط
(٣) في شيء : ساقطة من ب || وإيضا : وإيضا ح ، ص ، ط (٤) المادية : المادة د
(٥) القول : قول ح ، ص ، ط (٦) بنفسها : عن النفس ح ؛ بنفسها عا ص || صورة : + غير ط ||
أصلا : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (٨) ولا أن : ولأن ب ، م ؛ وبلا ح ، ص ، ط || فوجب :
فوجب ب ، ح ، ص ، ط ، م || الأول : ساقطة من ط (٩) بل عقلا : وعقلا م (١٠) وجود : +
وهنا شكوك قد حلت ، بأنه لا يجب أن يتصور معنى الممكن على ما شرح أولا في بعض تصورات متقدمة ، أن الممكن الذي تقر به الوجود أولا يجوز أن يكون سببا لوجود شيء آخره || لكنك : ولكنك د ، ط (١١) إذ :
إذا ط ؛ + قد ح || علمت : علمت د (١٢) وأنه : فإنه د || تعالى : ساقطة من ب ، د ،
ص ، ط ، م || فحى كائنة : ساقطة د || قد : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م (١٣) تكون :
ساقطة من ح || لا اثنيية فيها : ساقطة من د ، ب ، ح ، م (١٤) أن : ساقطة من د ||
الأول : الأول ب ، ص (١٥) وبالأول : بالأول د (١٦) بأنه عقل وهو يعقل ذاته :
يلزمه أنه عقل وهو يعقل ذاته ح ؛ يلزمه أن عقل ذاته ط .

فيه من الكثرة معنى عقله لذاته ممكنة الوجود في حيزها ، وعقله وجوب وجوده من الأول
المعقول بذاته ، وعقله للأول ، وإيست الكثرة له عن الأول ، فإن إمكان وجوده أمر له
بذاته لا بسبب الأول ، بل له من الأول وجوب وجوده ، ثم كثرة أنه يعقل الأول
ويعقل ذاته كثرة لازمة أوجب وجوده عن الأول ، ونحن لا نمنع أن يكون
عن شئ واحد ذات واحدة ، ثم يبقها كثرة إضافية ليست في أول وجوده ،
ولا داخلية في مبدأ قوامه ، بل يجوز أن يكون الواحد يلزم عنه واحد ، ثم ذلك الواحد
يلزمه حكم وحال ، أو صفة ، أو معلول ، ويكون ذلك أيضا واحدا ، ثم يلزم عنه بمشاركة
ذلك اللازم شئ ، فيتبع من هناك كثرة كلوا يلزم ذاته ، فيجب إذن أن تكون مثل
هذه الكثرة هي الـ"الملة" لإمكان وجود الكثرة فيها عن المثلولات الأول ، ولولا هذه الكثرة
لكن لا يمكن أن يوجد منها إلا واحدة ، ولم يمكن أن يوجد منها جسم ، ثم لا إمكان
للكثرة هناك إلا على هذا الوجه فقط ، وقد بان لنا فيما سلف أن المعقول المفارقة كثيرة
العدد ، فليست إذن موجودة معا عن الأول بل يجب أن يكون أعلاها هو الموجود الأول
عنه ثم يتلوه عقل وعقل ، ولأن تحت كل عقل فلما بمادته وصورته اتى في النفس وعقلا
دونه ، فتحت كل عقل ثلاثة أشياء في الوجود ، فيجب أن يكون إمكان وجود هذه
الثلاثة عن العقل الأول في الإبداع لأجل التثليث المذكور ، والأفضل يتبع الأفضل
من جهات كثيرة ، فيكون إذن العقل الأول يلزم عنه بما يعقل الأول وجود عقل
تحت ، وبما يعقل ذاته وجود صورة أفلك الأقصى ، وكما لها في النفس ، وبطبيعة
إمكان الوجود الحاصلة له المدرجة في تعقله لذاته وجود جرمية أفلك الأقصى المدرجة
في جملة ذات أفلك الأقصى بنوعه ، وهو الأمر المشترك للقوة في العقل الأول ،

- (١) ممكنة : يمكن من (٢) وعقله ، عقله م : عقل ط (٤) ذاته : أنه ط || كثرة :
كثيرة د || وجوده : وحدته ب ، ص ، هـ ، ط ، م (٥) عن : ساطعة من م (٦) ولا داخلية :
وداخلية د ، ب ، هـ ، م (٧) عنه : + لذاته شئ وجوب ، م || بمشاركة : ولشاركة د (٨) من :
+ ذلك - || يلزم : ويلزم د (٩) فيها : ذاتا ب ، د ، ع ، ط ، م + || الأول : الأول ب ،
هـ ، م ، هـ ، ساطعة من د (١٠) واحدة : وحدته ب ، د ، ص ، ط ، م || ثم : ساطعة من م (١١)
لكثرة : كثرة م || هذا : هذه ب ، هـ ، د ، ص ، ط ، م || لنا : ساطعة من هـ ، د (١٢) وعقل :
وعقل ب || ولأن : فلان د (١٣) عن : - - ذلك ب ، هـ ، د ، ص ، م || التثليث :
الثلاث هـ ، ص ، ط || المذكور : + فيه ب ، ط ، م (١٤) عقل : عقل د (١٥) وبطبيعة :
بطبيعة د (١٦) الحاصلة : الحاصل ط || له ساطعة من د || في : فيها هـ ، م || المدرجة :
المدرجة ب (١٧) للقوة : للقوة م .

حرارتها أى شيء اتفق بل ما كان ملاقياً لجرمها، أو من جسمها بحال. والشمس لانقضاء كل شيء، بل ما كان مقابلاً لجرمها.

وإما حدوث قوامها بذاتها لا بمواد الأجسام، كالأنفس؛ ثم كل نفس فأنما جعلت خاصة لجسم بسبب أن فعلها بذلك الجسم وفيه. ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعاً لذلك الجسم، لكانت نفس كل شيء لا نفس ذلك الجسم فقط. فقد بان على الوجوه كلها أن القوى السماوية المنطبقة بأجسامها، لا تفعل إلا بواسطة جسمها. ومحال أن تفعل بواسطة الجسم نفساً، لأن الجسم لا يكون متوسطاً بين نفس ونفس؛ فإن كانت تفعل نفساً بغير توسط الجسم فلها أفراد قوام من دون الجسم واختصاص بفعل مفارق لذاتها وذات الجسم. وهذا غير الأمر الذى نحن في ذكره، وإن لم تفعل نفساً، لم تفعل جرماً سماوياً؛ لأن النفس متقدمة على الجسم في المرتبة والكمال؛ فإن وضع لكل فلك شيء يصدر عنه في فلكه شيء وأثر من غير أن يستغرق ذاته وشغل ذلك الجرم وبه، ولكن ذاته مباينة في القوام وفى الفعل لذلك الجسم، فنحن لا نمنع هذا، وهذا هو الذى نسميه العقل المجرد، ونجعل صدور ما بعده عنه، ولكن هذا غير المنفعل من الجسم وغير المشارك إياه، وللصائر ضرورة خاصة به، والكائن من الجهة التى حدثنا عنها حين أثبتنا هذه النفس.

فقد بان ووضح أن للأفلاك مبادئ غير جردانية، وغير صور الأجرام. وأن كل فلك يختص بمبدأ منها، والجويع يشترك في مبدأ واحد. ومما لا شك فيه أن ههنا عقولاً بسيطة مفارقة، تتحدث مع حدوث أبدان الناس، ولا تفقد بل تبقى. وقد تبين ذلك في العلوم الطبيعية، وليست صادرة عن العلة الأولى؛ لأنها كثيرة مع وحدة النوع، ولأنها حادثة

- (١) أومن : ومن م (٢) مابلا : ملائكة (٤) الجسم : ساطعة من د
(٥) الكائن : كانت م (٧) بواسطة : بواسطة د ط (٨) قدام : ساطعة من د
|| توسط : توسط م || فلها : فله د (٩) وذات : وقفات ب ، ص ، ط (١٠) جرماً :
بسماء || لأن النفس : لا النفس م || متقدمة : مقدمة د م || الجسم : الجرم د ط || المرتبة : الزتبة م
(١١) ذاته : في ذاته د (١٤) مودة : مودة د || خاصة : خاصة ب ، ص ، م || من : من
ب ، ص ، د ، م || حين : غير د (١٥) مود : مودة د || الأجرام : للأجرام م || فلك : فلك د
(١٦) شك : شك ب ، د ، ط ، م (١٧) تبين : بين ب ، د ، ص (١٨) العلة : ساطعة من د

فهو إذن معلولات الأول بتوسط . ولا يجوز أن تكون العلل الأعلى المتوسطة بين الأولى وبينها ، دونها في المرتبة ؛ فلا تكون عقلاً بسيطة ومفارقة ؛ فإن العلل المعطية للوجود أكل وجوداً ، أما القابلة للوجود فقد تكون أخس وجوداً ؛ فيجب إذن أن يكون المعلول الأول عقلاً واحداً بالذات ، ولا يجوز أيضاً أن تكون عنه كثرة متفقة النوع ؛ وذلك لأن المعاني المتكثرة التي فيه ، وبها يمكن وجود الكثرة فيه إن كانت متلفة الحقائق ، كان ما يقتضيه كل واحد منها شيئاً غير ما يقتضيه الآخر في النوع . فلم يلزم كل واحد منها ما يلزم الآخر ، بل طبيعة أخرى وإن كانت متفقة الحقائق فبإذا تخالفت وتكثرت ، ولا انقسام مادة هناك ؟ فإذا المعلول الأول لا يجوز عنه وجود كثرة إلا بتلغاف الأنواع ، فليست هذه الأنفس الأرضية أيضاً كائنة عن المعلول الأول بلا توسط علة أخرى موجودة ؛ وكذلك عن كل معلول أول عال حتى ينتهي إلى معلول أول كونه مع ١٠ كون الاسطقسات القابلة للكون والفساد ، المتكثرة بالنوع والعدد معا . فيكون تكثراً قابلاً سبباً لتكثرفعل مبدأ واحد بالذات . وهذا بعد استتمام وجود السماويات كلها ؛ فيلزم دائماً عقل بعد عقل حتى تتكون كرة القمر ثم تتكون الاسطقسات ، وتنتهي لقبول تأثير واحد بالنوع كثير بالعدد عن العقل الأخير . فإنه إذا لم يكن السبب في التفاعل ، وجب في المقابل ضرورة . فإذاً يجب أن يحدث عن كل عقل عال تحتة ، ويقف حيث يمكن ١٥ أن تحدث الجواهر العقلية منقسمة متكثرة بالعدد ، لتكثر الأسباب ، فهناك ينتهي .

وقد اتضح وبأن أن كل عقل هو أعلى في المرتبة ، فإنه لمعنى فيه ، وهو أنه بما يعقل الأول يجب عنه وجود عقل آخر دونه ، وبما يعقل ذاته يجب عنه فلك بنفسه وجرمه وجرم أفلك كائن عنه ، ومستيق بتوسط النفس افلكية ؛ فإن كل صورة فهي علة لأن يكون مادتها بالفعل ، لأن المادة تقدمها لا قوام لها .

(١) معلولات : + علة ط || الأول : الأول ، ح ، د ، ط ، م (٢) المرتبة : الزبد (٤) واحداً : وواحد ، ح ، ص ، م (٦) الآخر : في الآخر ، ح ، د ، ص ؛ الأخرى ط || فلم : ساقطة من ب (٨) ولا انقسام : ولا الأقسام - (٩) الأنواع : النوع ، د ، م || توسط : واسطة د (١٠) أول : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م || مع : معلول ط (١١) بالنوع والعدد : بالعدد والنوع ب ، د ، م ، هـ (١٢) بالذات : الذات ب ، د (١٤) عن : من ب ، ح ، د ، ص ، م (١٦) منقسمة : بنفسه د || لتكثر : تكثر م (١٧) اتضح وبأن : بأن واتضح ، ح ، د ، ص ، م || المعنى : بمعنى ب ، د ، ص ، م (١٨) وبما : ربما د || عنه : + وجود ص ، ط || فلك : فلك د || بنفسه : وبفسه د (١٩) وجرمه : ساقطة من د .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

في حال تكون الاسطوانات عن العقل الأوائل

فإذا استوفت الكرات السماوية صدها ، لزم بعدها وجود اسطوانات ؛ وذلك لأن
الأجسام الاسطوانية كائنة فاسدة ، فيجب أن تكون مبادئها القريبة أشياء تقبل نورا
من التغير والحركة ، وأن لا يكون ما هو عقل محض وحده سبباً لوجودها ، وهذا يجب
أن يتحقق من أصول ، أكثرنا التكرار فيها ، وفرضاً من تقريرها .

ولهذه الاسطوانات مادة يشترك فيها ، وصور يختلف بها ؛ فيجب أن يكون اختلاف
صورها بما يمين فيه اختلاف في ١ وال أفلاك ، وأن يكون اتفاق مادتها مما يمين فيه
اتفاق في أحوال الأفلاك . والأفلاك تتفق في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة ؛ فيجب
أن يكون مقتضى تلك الطبيعة يمين في وجود المادة ، ويكون ما يختلف فيه مبدأ تهيم
المادة للصور المختلفة ؛ لكن الأمور الكثيرة المشتركة في النوع والجنس لا تكون وحدها
بلا مشاركة من واحد معين علة لذات هي في نفسها متفقة واحدة ، وإنما يقيهما غيرها ؛
فلا يوجد إذن هذا الواحد عنها إلا بارتباط بواحد يردّها إلى أمر واحد ، فيجب أن
تكون العقول المفارقة بل آخرها الذي يلينا حوال الذي يفيض عنه — بمشاركة الحركات
السماوية — شيء فيه رسم صور العالم الأسفل على جهة الانفعال ؛ كما أن في ذلك العقل
أو العقول رسم الصور على جهة التفعيل ، ثم تفيض منه الصور فيها بالتخصيص لا بانزاد

(٢) فصل : ساطعة من د (٤) فإذا : وإذا ، د ، م || استوفت : استوفيت د || بعدها وجود :
بوجودها وجود م || اسطوانات : الأسطوانات ، م ، ص ، م (٣-٤) وذلك لأن الأجسام
الأسطوانية : ساطعة من ب (٥) كائنة : كانت د || فاسدة : ذوق فاسدة د || فيجب : + إذن =
(٦) وهذا : وبهذا ط (٧) من : من د (٩-١٠) وأن يكون ... أحوال الأفلاك : ساطعة من
م ، ص ، ط (١١) وجود : الوجود د || ما : ما م (١٣) معين : متعين د (١٤) بواحد :
واحد م ، ص ، ط (١٥) القول : القول د || بمشاركة : لمشاركة د (١٦) رسم : رسم
د || عل : من ب ، د ، م ، م (١٧) القول : القول د || مع : مع م ، د || فيها : منها م .

ذاته ، فإن الواحد يفعل في الواحد - كما علمت - واحداً ، بل بمشاركة الأجسام السماوية ، فيكون إذا خصص هذا الشيء تأثير من اناثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصرى ، أو بواسطة تجعله على استعداد خاص بعد العام الذى كان ذلك في جوهره فاض عن هذا المفارق صورة خاصة ، وارتسمت في تلك المادة .

- وأتعلم أن الواحد لا ينحصر الواحد من حيث كل واحد منهما واحد ، بأمر دون أمر يكون له ، بل يحتاج إلى أن تكون هناك خصصات مختلفة، وخصصات المادة معداتها ، والمعد هو الذى يحدث عنه في المستعد أمر ما ، تصير مناسبه لذلك الأمر لشيء بعينه أولى من مناسبه لشيء آخر، ويكون هذا الإعداد مرجحاً لوجود ما هو أولى فيه من الأوائل الواهبة للصور ، ولو كانت المادة على اتبيؤ الأول لتشابهت نفسها إلى الضدين لما يرجح أحدهما ، اللهم إلا بحال تختلف به المؤثرات فيه ، وذلك الاختلاف أيضاً منسوب إلى جميع المواد نسبة واحدة ، فلا يجب أن تختص بموجه مادة دون مادة إلا لأمر أيضاً يكون في تلك المادة ، وليس إلا الاستعداد الكامل، وليس الاستعداد الكامل إلا مناسبة كاملة لشيء بعينه هو المستعد له ، وهذا مثل الماء إذا أفرط تسخينه فاجتمعت السخونة الغريبة ، والصورة المائية ، وهى بعيدة المناسبة للصورة المائية وشديدة المناسبة للصورة النارية . فإذا أفرط ذلك واشتدت المناسبة ، اشتد الاستعداد، فصار من حق الصورة النارية أن تفيض ، ومن حق هذه أن تبطل، ولأن المادة ليست تبقى بلا صورة ، فليس قوامها عما ينسب إليه من المبادئ الأولى وحدها ، بل عنها وعن

- (٢) بواسطة : بواسطته || تجعله : فتجعله د || ذلك : ساقطة من د (٥) وأنت : فأنت د ||
منها واحد : ساقطة من م || بأمر : من م ، د (٦) مختلفة وخصصات : ساقطة من م
(٧) معداتها : معداته م ؛ معداته م ؛ المعد : فالمعد ، ط || عنه : منه د || مناسبه :
مناسبة ط (٨) لشيء : بشيء - ، ص ، ط || هذا : لهذا - || لوجود : بوجود د ||
أول : الأول ط (١٠) فإ : فإ - ، ص ، ط (١٢) في تلك : لتلك || الكامل :
ساقطة ، - ، د ، ص ، م (١٣) لشيء : بشيء ط || له : وهذا المستعد له || مثل : + أن
ب ، - ، د ، ص ، م || الماء : المادة د (١٤) المائية : المائية د (١٥) وشديدة : وشديد ب
(١٦) الصورة : الصور م (١٧) صورة : + قوامها || ليس : وليست د || الأولى : الأول
- ، د ، ص ، م || وحدها : وحده م || عنها : عنه م : + عنه د .

الصورة . ولأن الصورة التي تقيم هذه المادة الآن قد كانت المادة قائمة دونها ، فليس قوامها عن الصورة وحدها بل بها ، وبالمبادئ الباقية بوساطتها أو واسطة أخرى مثلها . لمو كانت من المبادئ الأولى وحدها لاستغنت عن الصورة، ولو كانت عن الصورة وحدها لما سبقت بالصورة ، بل كما أن المتفق فيه من الحركة المستديرة هناك يلزم طبيعة تقيمها الطابع الخاصة بذلك فلك . فكذاك المادة ههنا يقيمها مع الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطابع الخاصة وهي الصور .

وكما أن الحركة أخس الأحوال هناك ، فكذاك المادة أخس النوات ههنا . وكما أن الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة ، كذلك المادة ههنا مراقبة لما بالقوة . وكما أن الطابع الخاصة والمشاركة ههنا مبادئ أو معينات لطبيعة الخاصة والمشاركة ههنا، فكذاك ما يلزم الطابع الخاصة والمشاركة هناك من النسب المختلفة المتبدلة الواقعة فيها بسبب الحركة مبدأ لتغير الأحوال وتبدلها ههنا ، وكذلك امتزاج نسبتها هناك سبب لامتزاج نسب هذه العناصر أو معين . ولأجسام السماويات تأثير في أجسام هذا العالم بالكيفيات التي تنحصرها ، ويسرى منها إلى هذا العالم، ولأنفسها تأثير أيضا في أخس هذا العالم . وبهذه المعاني يعلم أن الطبيعة التي هي مدبرة هذه الأجسام بالكل والصورة ، حادثة عن النفس الداشية في الفلك ، أو بمجموعتها .

(٢) عن : مز د || وبالمبادئ : وبمبادئ د || بوساطتها : بوساطتها د ، ح ، ط ، م ، هـ
(٣) فلو كانت : فاذن لو كانت ح ، فلو كان ط ، فإن كانت د || من : عن ب ، ح ، د ، ص ، م ||
الأول : الأول د ، د || لاستغنت : لاستغنت ب (٤) بالصورة : الصورة ب ، ص (٥) الطابع :
الطابع د || الخاصة : الخاصة ب ، م || فلك : فلك د || فلك : فلك م ، + فلك ص ، ط ||
فذلك : كذلك م || عن : مز ب (٦) الخاصة : الخاصة ب ، ص ، ط ، م || المورد : الصورة ب ، د
(٧) هناك : ههنا م (٨) مراقبة : مراقبة د ، ص ، ط (٩-٧) القوات ههنا ... ههنا :
لطبيعة الخاصة والمشاركة ههنا فكذاك ما يلزم الطابع الخاصة المشتركة هناك ، واقدرات ههنا ، وكما أن
الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة ، كذلك المادة ههنا مراقبة لما بالقوة . وكما أن الطابع الخاصة والمشاركة هناك
مباد ، وسهلات الطبيعة الخاصة والمشاركة ههنا ... (٩-١٠) هناك ... والمشاركة : ساهلة من م
|| مبادئ ... هناك : ساهلة من ص (١٠) هناك : ههنا د || الواحة : الواح م
(١١) بسبب : نسب د (١٢) ولأجسام : لأجسام م || تأثير أيضا : أيضا تأثير د ، ح ، ص ، م
(١٤) بالكل : كالكل ب ، ح ، ص ، ط || والصورة : والصورة ب ، م (١٥) الفاشية : الناسة
د || بمجموعتها : لمجموعتها د .

وقال قوم من المنتسبين إلى هذا العلم : إن الفلك لأنه مستدير فيجب أن يستدير على شيء ثابت في حشوه ، فيلزم محاكته له التسخن حتى يستحيل تاراً ، وما يبعد عنه يبقى ما كان ، فيصير إلى اتبرد واتكثف حتى يصير أرضاً ، وما على النار منه يكون حاراً ، ولكنه أقل حرارة من النار ، وما على الأرض منه يكون كثيفاً ، ولكنه أقل تكثفاً من الأرض . وقلة الحر وقلة التكثف يوجبان الترطيب ، فإن اليوسة إما من الحر ، وإما من البرد ، لكن الرطب الذي على الأرض هو أبرد ، والذي على النار هو أشد حرارة ، فهذا سبب كون العناصر بهذا هو ما قد قالوا وليس مما يمكن أن يصحح بالكلام القياسي ، ولا هو بسديد عند التفنيش ، ويشبه أن يكون الأمر على قانون آخر ، وأن تكون هذه المادة التي تحدث بالشركة يفيض إليها من الأجرام السماوية ، إما عن أربعة أجرام ، وإما عن عدة منحصرة في أربع جمل ، عن كل واحد منها ما يتبها لصورة جسم بسيط . فإذا استمدت نال الصورة من واهب الصور ، أو يكون ذلك كله يفيض عن جرم واحد ، وأن يكون ذلك سبب يوجب انقساماً من الأسباب الخفية علينا ، فأنك إن أردت أن تعرف ضعف ما قالوه ، فتأمل أنهم يوجبون أن يكون الوجود أولاً للجسم ، وليس له في نفسه إحدى الصور المقومة غير الصورة الجسمية ، وإنما يكتسب سائر الصور بالحركة والسكون ثانياً ، وبيننا نحن قبل هذا استحالة هذا ، وبدلاً أن الجسم لا يستكمل له وجود يبرد الصورة الجسمية ، ما لم تقترن بها صورة أخرى ، وليست صورته المقيمة للهوى الأبعاد فقط ، فإن الأبعاد تتبع في وجودها صوراً أخرى تسبق الأبعاد . وإن شئت فتأمل حال التخلخل من الحرارة ، والتكثف من البرودة ، بل الجسم لا يصير جسماً حتى يصير بحيث يتبع غيره في الحركة ،

- (١) هذا : اهل د ، م ؛ اهل هذا ، ب ؛ ساخطه من ح ، ص || العلم : ساخطه من ح ، ص
 (٢) حشوه : جسده ، د || محاكته : في محاكته ب ؛ محاكته د || يستحيل : + بأقرب منه ب ||
 حه : عنها فوق ص || بين : فيق م (٣) البرد : البرد ب ؛ البريد د ؛ منه ساخطه من ب ، م
 (٤) حرارة : حر ، ح ، ص ، ط ، م || ولكنه : ولكن ب ، ح ، د ، ط ، م || تكثفاً : تكثفاً ، ط
 (٥) الحر : الحركة د || التكثف : التكثف ط || الحر : الحركة د (٦) لكن : ولكن د ||
 أشد حرارة : أبرد ، ص ، ط ، م (٧) ما : مما ، د || قالوا : قالوه ب || ما : ما م
 (١٠) أربع : أربعة د || منها : ساخطه من ب ' ما يتبها : ما يتبشوه ب ، ح ، م ؛ هيئة د ؛ يصير من
 (١٠ - ١١) استدلال : استدلاله (١١) الصورة : الصور د ، م (١٤) المقومة : المقدمة د || الصورة :
 صورة د ، م ؛ الصور ح ، ص ، ط || وإنما : وألا د (١٥) قبل هذا : ساخطه من م || الصورة :
 صورة ح ، م ؛ صورته ص (١٦) بها : به ح || صورة : في عدد || صورته : صورة د ، ط .
 (١٨) جسماً : حاراً (النسخة اللاتينية) .

حتى تسخنة متابعته تلك الحركات المتابعة التي بينا أنها ليست قسرية بل طبيعية، إلا وقد تمت طبيعته . لكن يجوز أن يكون إذا تمت طبيعته يستعطف بأصلح المواضع لاستعفاظها ، لأن الحار يستعطف حيث الحركة ، والبارد يستعطف حيث السكون ، ثم لا يفكرون أنه لم وجب لبعض تلك المادة أن يهبط إلى المركز ، ففرض له البرودة ، وابعضه أن جاوز الفوق .

أما الآن فإن السبب في ذلك معلوم . أما في الكليات فالخفة والثقل ، وأما في جزئى عنصر واحد ، فلا أنه قد صح أن أجزاء العناصر كائنة ، وأنه إذا تكون جزء منه في موضع ضرورة ، لزم أن يكون سطح منه على الفوق إذا تحرك فوق ، كان ذلك السطح أولى بالفوقية من السطح الآخر . وأما في أول تكونه ، فإنما يصير سطح منه إلى فوق ، وسطح إلى أسفل ، لأنه لا محالة قد استحال بحركة ما ، وأن الحركة أوجبت له ضرورة وضما ما . فالأشبه عندى ما قد ذهبنا إليه ، وأظن أن الذى قال ذلك في تكون الاسطوانات ، رام تقريبا للأمر عند بعض من كتبه من العلميين ، بفرض عليه القول من تأخره على أن كاتب ذلك الكلام شديد التذبذب والاضطراب .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في العناية وبيان وكيفية دخول الشر في القضاء الإلهى

وخلق بنا إذا بلغنا هذا المبلغ، أن نحقق القول في العناية، ولا شك أنه قد اتضح لك مما سلف منا بيانه أن العمل الإلهى لا يجوز أن تكون تعمل ما تعمل لأجلنا ، أو تكون

- (١) الحركات المتابعة : الحركة المتابعة ب د د ، م ، ط ، م (٢) لأن : فإن ، د د ، م ، م (٣) يفكرون : يتكون م (٤) تلك : ساقطة من ب (٥) تهبط : هبط د ، م ، م || فرض : فرض د || البرودة : البرد ب ، م || وبعضه : وبعضه م (٦) أما : وأما ب د ، م || الآن : لأن م || فإن : ساقطة من د (٧) جزء منه : ساقطة من م (٨) لزم : + منه م (٩) تكونه : ساقطة من د (١٠) وسطح : + منه د (١٠) استحال : استحال د || له : ساقطة من ب (١٢) القول من : العوام م (١٣) كتب : كان د (١٥) فصل : ساقطة من د (١٦) وبيان : ساقطة من ط ، م || القضاء الإلهى : القضاء الإلهى د (١٧) وخلق : + بالآلة وظلوزد || إذا : أذ قد د ، م : إذا ب || شك : يشك ب د ، م ، ط ، م (١٨) بما : فما د || لأجلنا : + ما د .

بالجملة يهملها شيء ، ويدعوها داع ويعرض لها إظهار . ولا لك سبيل إلى أن تنكر الآثار العجيبة في تكون العالم ، وأجزاء السموات ، وأجزاء الحيوان والنبات ، مما لا يصدر ذلك اتفاقا ، بل يقتضى تدبيرا ما ، فيجب أن يعلم أن العناية هي كون الأول عالما لذاته بما عليه الوجود في نظام الخير ، وعلة لذاته للخير والكمال بحسب الإمكان ، وراخيا به على النحو المذكور ، فيعقل نظام الخير على الوجه الأبلغ في الإمكان ، فيفيض عنه ما يعقله نظاما وخيرا على الوجه الأبلغ الذى يعقله فيضانا على أتم تأدية إلى النظام ، بحسب الإمكان ، فهذا هو معنى العناية .

واعلم أن الشر يقال على وجوه : فيقال شر ، لمثل النقص الذى هو الجهل والضعف والتشويه في الخلقة ؛ ويقال : شر ، لما هو مثل الألم والنهم الذى يكون إدراك ما بسبب لا فقد سبب فقط . فإن السبب المتأني للخير المانع للخير ، والموجب لعدمه ، ربما كان مباينا لا يدركه المضروب ؛ كالسحاب إذا ظلل فنع شروق الشمس عن المحتاج إلى أن يستكمل بالشمس . فإن كان هذا المحتاج دراكا ، أدرك أنه غير متفجع ولم يدرك من حيث يدرك ذلك أن السحاب قد حال ، بل من حيث هو مبصر وليس هو من حيث هو مبصر متأذيا بذلك ، متضررا أو متقصا بل من حيث هو شيء آخر ، وربما كان مواصلا يدركه مدرك عدم السلامة كمن يتألم بفقدان اتصال عضو بحجارة ممزقة ، فإنه من حيث يدرك فقدان الاتصال بقوة في نفس ذلك العضو ، يدرك المؤذى الحار أيضا ، فيكون قد اجتمع هناك إدراكا : إدراك على نحو ما سلف من إدراكنا الأشياء العدمية ، وإدراك على ما نحو سلف من إدراكنا الأمور الوجودية وهذا المدرك الوجودى ليس شرا

(١) يهملها : تهمل ، د ، ط || شيء : ساقطة من ب ؛ شيء : د || ويدعوها : + شيء ، ه || لها : عليها ؛ + عليها ص (٢) السموات : السماوات ب ، ص ، ط ، م || الحيوان والنبات : النبات والحيوان د ، م (٥) الوجه : + الأكل د (٨) يقال على وجوه : على وجوه يقال م || فيقال : ساقطة من م (٩) الخلقة : الحققة د || شر : ساقطة من ط || يكون : + هناك ح ، د ، ص ، ط ، م (١٠) بسبب : اسبب ص (١١) إل : ق د (١٢) بالشمس : بالتسخين ص || أنه : بأنه ح ، ط || متفجع : + به ح ، د ، ص ، ط (١٣) يدرك : يدركه ب ، ح ، ص ، ط (١٤) أو متفجعا : ومتفجعا د ؛ ساقطة من ب (١٥) كمن : لمن ط || يتألم : تألم د || يفقدان : لفقدان د || مزقة : محرفة ح ، د (١٦) يدرك : + مثلام (١٨) نحو : ساقطة من ب ، د ، ط .

في نفسه بل بالقياس إلى هذا الشيء . وأما عدم كماله وسلامته فليس شرا بالقياس إليه فقط ، حتى يكون له وجود ليس هو به شرا ، بل وليس بنفس وجوده إلا شرا فيه ، وتلى نحو كونه شرا ، فإن العمى لا يجوز إلا أن يكون في العين ، ومن حيث هو في العين لا يجوز أن يكون إلا شرا ، وليس له جهة أخرى حتى يكون بها غير شر . وأما الحرارة مثلا إذا صارت شرا بالقياس إلى المتألم بها ، فلها جهة أخرى تكون بها غير شر ، فالشر بالذات هو المدم ولا كل عدم ، بل عدم مفتضى طباع الشيء من الكالات الثابتة لنوته وطبيعته ، والشر بالمرض هو المدموم ، أو الخابس للكمال عن مستحقه ، ولا خير عن عدم مطلق إلا عن لفظه ، فليس هو بشر حاصل ، ولو كان له حصول ما لكان الشر العام . فكل شيء وجوده على كماله الأقصى ، وليس فيه ما بالقوة ، فلا يلحقه شر ، وإنما الشر يلحق ما في طباعه ما بالقوة ، وذلك لأجل المادة . والشر يلحق المادة لأمر أول يعرض لها في نفسها ، ولأمر طارئ من بعد . فاما الأمر الذي في نفسها ، فإن يكون قد عرض لمادة ما وأول وجودها بمص أسباب الشر الخارجة ، فتمكن منها هيئة من الهبات ، تلك الهيئة مانع استعدادها الخاص للكمال الذي منيت بشر يوازيه ، مثل المادة التي يتكون منها إنسان أو فرس ، إذا عرض لها من الأسباب الطارئة ما جعلها أردأ مزاجاً وأعصى جوهرأ ، فلم تقبل التخليط والتشكيل والتفويم ، فتشوهت الخلقة ولم يوجد المحتاج إليه من كمال المزاج والبنية ، لا لأن الفاعل حرم ، بل لأن المنفعل لم يقبل . وأما الأمر الطارئ من خارج فأحد شيئين : إما مانع وحاصل ومبعد للكمال ، وإما مضاد وأصل لمحق للكمال .

- (١) بل : + تبر ، = : + شراد ؛ ساطعة من ص ، ط (٢) فقط وليس : شر بالقياس إلى هذا الشيء . لا إلى قط حتى يكون له وجود ليس هو به شرا إذا ليس - || له : ساطعة من ط || هو به : يتوبه د
وعلى : عل د (٣) إلا : ساطعة من م || يكون : + ألا م (٤) أن يكون إلا : إلا أن يكون د ، م || حتى : ساطعة من م ، ص ، ط ، د (٥) - (٥) وأما الحرارة مثلا إذا صارت شرا : ساطعة من د (٥) بالقياس . . .
شر : ساطعة من د (٦) الثابتة : الثانية - ص || لونه : لونه د (٧) المدموم : العدم - ؛ المدموم ص || الخابس :
الخالس - (٨) ما : ساطعة من د ؛ لم - ص || لكان : لما كان ب ، د (٩) على كماله : وأكمله ط || شر :
ساطعة من - || الشر : الشيء - || الشر يلحق : يلحق الشر د ، م || ما : ساطعة من - (١٠) بالقوة : فيا
بالقوة - || في نفسها : في نفسه ب ، د ، ص : ساطعة من م (١١) ولأمر : أو لأمر - ؛ أو والأمر د
|| نفسها : نفسه م || فإن : أن - || عرض : يعرض - (١٢) يمنع : مانع د ؛ مانع د ؛ مانع -
(١٣) نيت : نيت - || يوازيه : لوازمه د || وأعصى : دعهيت د (١٥) تشوهت :
تشوس د (١٦) الفاعل : للفاعل د (١٧) ومبعد للكمال : ومعد للكل د (١٧) محقق : محقق م .

مثال الأول وقوع سحب كثيرة وتراكمها ، وإظلال جبال شاهقة تمنع تأثير الشمس في الثمار على الكمال .

ومثال الثاني -يس البرد للنبات المصيب لكبله في وقته ، حتى يفسد الاستعداد الخاص وما يتبعه . وجميع سبب الشر إنما يوجد فيما تحت فلك القمر وجملة ما تحت فلك القمر طفيف بالقياس إلى سائر الوجود كما علمت .

ثم الشر إنما يصيب أشخاصاً ، وفي أوقات . والأنواع محفوظة ، وليس الشر الحقيقي يعم أكثر الأشخاص ، إلا نوعاً من الشر . واعلم أن الشر الذي هو بمعنى العدم ، إما أن يكون شرّاً بحسب أمر واجب أو نفع قريب من الواجب ، وإما أن لا يكون شرّاً بحسب ذلك ، بل شرّاً بحسب الأمر الذي هو ممكن في الأقل . ولو وجد كان على سبيل ما هو فضل من الكمالات التي بعد الكمالات الثانية ، ولا مقتضى له من طباع الممكن هو فيه . وهذا القسم غير الذي نحن فيه ، وهو الذي استثنياه ، هذا وليس هو شرّاً بحسب النوع ، بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع كالجول بالفاسفة ، أو بالهندسة أو غير ذلك ، فإن ذلك ليس شرّاً من جهة ما نحن ناس ، بل هو شرٌّ بحسب كمال الإصلاح في أن يعم ، وستعرف أنه إنما يكون بالحقيقة شرّاً إذا اقتضاه شخص إنسان ، أو شخص نفسه ، وإنما يقتضيه الشخص لأنه إنسان أو ناس ، بل لأنه قد ثبت عنده حسن ذلك واشتاق إليه ، واستمد لذلك الاستعداد كما سنفرد لك بعد . وأما قبل ذلك فليس مما ينبغي الشئ إليه في بقاء طبيعة النوع انبعاثه إلى الكمالات الثانية التي تتلو الكمال الأول ، فإذا لم يكن ، كان عدماً في أمر ما يقتضى في الطباع . فالشر في أشخاص الموجودات قليل ،

(٣) حبس : حسن م (٤) ينه : تبه ص ، م || فلك : ساقطة من ب ، م (٥) طفيف : ضيف د ، ط (٧) هو : ساقطة من ط (٩) الأقل : الأول ط || كان : لكان د ، ص ، م (١٠) مقتضى : يقتضى ب (١١) الذي : ما ط (١٢) أو بالهندسة : أو الهندسة د ، ص (١٣) ليس : ساقطة من ح || الإصلاح : لأصلاح ب ، م (١٤) وستعرف : ستعرفه م ، وستعرفه د || أنه : ساقطة من ب ، د ، م || إنما : وأما ب ، د ، م (١٥) حسن : وحسن ط (١٦) إليه : ساقطة من د ، م || واستمد : مستند || لك : ذلك ط (١٧) إليه : مثالبه م || الكمال : الكمالات ط (١٨) ما : ساقطة من ب ، د ، م ، + مقتضى كان ب ، د ، ص ، ط || يقتضى : مقتضى م ، ساقطة من ب ، د ، ص ، ط .

ومع ذلك فإن وجود الشر في الأشياء ضرورة تابعة للحاجة إلى الخير ، فإن هذه العناصر لو لم تكن بحيث تتضاد وتتأمل عن الغالب ، لم يمكن أن تكون منها هذه الأنواع الشريفة ، ولو لم تكن الدار منها بحيث إذا تأدت بها المصادمات الواقعة في مجرى الكل على الضرورة إلى ملاقة رداء رجل شريف ، وجب احتراقه ، لم تكن النار متفهماً بها النفع العام ، فوجب ضرورة أن يكون الخير الممكن في هذه الأشياء إنما يكون خيراً بعد أن يمكن وقوع مثل هذا الشر عنه ومعه ، فإذاعة الخير لا توجب أن يترك الخير الغالب لشر ينسدر ، فيكون تركه شراً من ذلك الشر ، لأن عدم ما يمكن في طباع المادة وجوده إذا كان عدمه شراً من عدم واحد ، ولهذا ما يؤثر العقل الاحتراق بالنار بشرط أن يسلم منها حياً على الموت بلا ألم . فلو ترك هذا القليل من الخير لكان يكون ذلك شراً فوق هذا الشر .

الكائن بإيجاده ، وكان في مقتضى العقل المحيط بكيفية وجوب الترتيب في نظام الخير أن يعمل استحقاق مثل هذا النمط من الأشياء وجوداً مجوزاً ما يقع معه من الضرورة ، فوجب أن يفيض وجوده ، فإن قال قائل : فقد كان جائزاً أن يوجد المدبر الأول خيراً ممحاً مبراً عن الشر ، فنقول : هذا لم يكن جائزاً في مثل هذا النمط من الوجود ، وإن كان جائزاً في الوجود المطلق على أنه ضرب من الوجود المطلق مبراً ، ليس هذا الضرب ، وذلك مما قد فاض عن المدبر الأول ، ووجد في الأمور العقلية والنفسية والسموية ، وفي هذا النمط في الإمكان ولم يكن ترك إيجاده لأجل ما قد يخالفه من الشر الذي إذا لم يكن مبدؤه موجوداً أصلاً ، وتركه لئلا يكون هذا الشر كان ذلك شراً من أن يكون هو فكونه خيراً للشرين ، ولكأن أيضاً يجب أن لا توجد الأسباب الخيرية التي هي قبل هذه الأسباب التي تؤدي إلى الشر بالمرض ، فإن وجود تلك مستتب لوجود هذه ، فكان فيه أعظم خال في نظام الخير الكلي ، بل وإن لم تلتفت إلى ذلك ، وقصرنا التفاتنا

(١) ومع ذلك فإن وجود : بل ب || وجود : + الشر ، م (٢) الغالب :
 الغالبة || تكن : يمكن م (٤) احتراقه : أحرقه ، ب ، ح ، د ، ط ، م : (٦) إطاعة :
 وإقامة ب ، ح ، د ، ص ، م (٨) عدمان : هذا ب ، د ، م || الاحتراق : الإحراق
 (١٠) وكان : فكان ب ، د ، م || وجوب : وجود ب (١٣) نقول : نية الد ، م
 || وإن : فإن د (١٤) ليس : + براء د (١٦) يكن : يجوز || قد : ساعة من ب ، ح ، ص
 || يخالفه : يخالفه ، ص ، ط (١٧) تركه : تركه د || فلا : أملا م (٢٠) الخير : الخلق ب
 || الكلي : الكامل ط ، الكل د || وقصرنا : وصيرنا .

إلى ما ينقسم إليه الإمكان في الوجود من أصناف الموجودات المختلفة في أحوالها ، فكان الوجود المبرأ من الشر قد حصل ، وبقى نمط من الوجود إنما يكون على هذه السبيل ، ولا كونه أعظم شراً من كونه ، فواجب أن يفيض وجوده من حيث يفيض عنه الوجود الذي هو أصوب ، وعلى النمط الذي قيل ؛ بل نقول من رأس : إن الشر يقال على وجوه ، فيقال شر للأفعال المذمومة ، ويقال شر لمبادئها من الأخلاق ، ويقال شر للآلام والنعموم وما يشبهها ، ويقال شر النقصان كل شيء عن كماله وفائدته ما من شأنه أن يكون له . فكان الآلام والنعموم ، وإن كانت معانيها وجودية ليست أعداماً ، فهي تتبع الإعدام والنقصان ، والشر الذي هو في الأفعال هو أيضاً إنما هو بالقياس إلى من يفقد كماله بوصول ذلك إليه ، مثل الظلم أو بالقياس إلى ما ينقصد من كمال يجب في السياسة الدينية كالزنا ، وكذلك الأخلاق إنما هي شرور بسبب صدور هذه عنها وهي مقارنة لأعدام النفس كالات يجب أن تكون لها ، ولا تجد شيئاً مما يقال له شر من الأفعال إلا وهو كمال بالقياس إلى سببه الفاعل له ، وعسى إنما هو شر بالقياس إلى السبب أقبل له ، أو بالقياس إلى فاعل آخر يمنع عن فعله في تلك المادة التي هو أولى بها من هذا الفعل ، فالظلم يصدر مثلاً عن قوة طلبة للذلة وهي الغضبية مثلاً ، والغلبة هي كمالها ، ولذلك خلقت من حيث هي غضبية ، يعني أنها خلقت لتكون متوجهة إلى الغلبة ، تطلبها وتزج بها ، فهذا الفعل بالقياس إليها خير لها ، وإن ضمعت عنه ، فهو بالقياس إليها شر لها ، وإنما هي شر للظلم ، أو للنفس النطقية التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء عليها ، فإن عجزت عنه كان شراً لها ، وكذلك السبب

- (١) من : إلى م || الموجودات : الوجودات || فكان : وكان د (٢) الوجود : الموجود د ، م || حصل : + به د || هذه : هذاد ، ص (٤) رأس : الرأس د ، ح ، ط (٥) فيقال : يقال د ، ح ؛ ويقال م || يقال (الأولى) : من م || من : في م || الأخلاق : الاختلاف د ، ص ، ط (٦) يشبهها : أشبهها د (٧) إعداماً : للأعدام د (٨) الذي هو : الذي د ، ح ، ص ، ط ، م || من ما ، ب || يفقد : + من ب ، د || كماله : كمال ب (٨-٩) بومول ... كمال : ساقطة من ب (٩) الدينية : المدنية ص ؛ أو المدنية : ب ، ح ، د ، م (١٠) بسبب : بحسب د || مدور : مدوره د (١١) كمال بالقياس إلى سببه : كائنية ح ؛ كمال لسببه : كمال مستبطن د ؛ كمال بسبب م (١٣) التي : الذي د ، م || يصدر مثلاً : مثلاً يصدر ب ، د || عن : منه م || طلبة : طالبة د (١٤) مثلاً : ساقطة من م || والغلبة : والغضبية ط (١٤) يعني : أعنى د ، م (١٥) أنها : ساقطة من م || تطلبها : وتطلبها د ، ص ، ط (١٦) عنه : ساقطة من م || وإنما : إنما د ، م || للنفس : لنفس د ، ص ، ط .

في الفاعل للآلام والإحراق كالنار إذا أحرقت مثلا فإن الإحراق كمال للنار ، لكنه شر
بالقياس إلى من سلب سلامته بذلك ، لفقدانه ما فقد . وأما الشر الذي سببه التقصير
وقه ور يقع في الجبلية ، وليس فاعلا فعله ، بل لأن الفاعل لم يفعل ، فليس ذلك بالحقيقة
خيرا بالقياس إلى شيء ، وأما الشرور التي تحصل بأشياء هي خيرات ، فإنما هي من
سببين : سبب من جهة المادة أنها قابلة للصورة والعدم ، وسبب من جهة الفاعل ؛
فإنه لما وجب أن يكون عنه الماديات ، وكان مستجيلا أن يكون للسادة وجود الوجود
الذي يقضي غناء المادة ويفعل فعل المادة إلا أن يكون قابلا للصورة والعدم ، وكان مستجيلا
أن لا يكون قابلا للتقابلات ، وكان مستجيلا أن يكون للقوى الفعالة أفعال مضادة لأفعال أخرى ،
قد حصل وجودها وهي لا تعمل فعلها ، فإنه من المستحيل أن يخلق ما يراد منه الفرض المقصود بالنار ،
وهي لا تحرق ، ثم كان الكل إنما يتم بأن يكون فيه محترق ومسخن ، وأن يكون فيه محرق ومسخن
لم يكن بد من أن يكون الفرض النافع في وجود هذين يستتبع آفات تفرض من الإحراق
والاحتراق ، كذل إحراق النار عضو إنسان ناسك ، لكن الأمر الأكثرى فإن أكثر أشخاص الأنواع
المقصود في الطبيعة ، والأمر الدائم أيضا . أما الأكثرى فإن أكثر أشخاص الأنواع
في كنف السلامة من الاحتراق ، وأما الدائم فلأن أنواعا كثيرة لا تستجيب على الدوام
إلا بوجود مثل النار على أن تكون محرقة ، وفي الأقل ما يصدر عن الزيران الآفات التي
تصدر عنها ، وكذلك في سائر تلك الأسباب المشابهة لذلك ، فإكان يحسن أن تترك المنافع
الأكثرية والدائمة لأغراض شرية أقلية ، فأريدت الخيرات الكائنة عن هذه الأشياء
إرادة أولية على الوجه الذي يصلح أن يقال : إن الله تعالى يريد الأشياء ، وأريد الشر أيضا

- (١) في : ساطعة من م || الفاعل : ساطعة من م || أحرقت : أحرقت || النار : النار
(٢) لفقدانه : لفقدانه د || (٣) وليس : + لأن م ، ص ، ط (٤) وأما : فأما م
(٥) جهة : ساطعة من م ، د ، م (٦) لئلا : المادة م (٧) يقضي : + من م
(٨) مضادة : مضادة ط (٩) وجودها : بوجودها ط || من المستحيل : يستحيل د
(١٠) ثم كان : فكان د || إنما : + كان ط م || محترق : ساطعة من م ، د ، م ، م ||
مسخن : مسخن م ، ص ، ط م (١١) يستتبع : يستتبع ط (١٢) والاحتراق : ساطعة من د
|| أحرقت : احتراق م (١٣) أشخاص : الأشخاص د ، ص (١٤) الاحتراق : الأحرار م ، ص ، ط م
|| الدوام : الدوام م (١٥) بوجود : بوجود د (١٦) تترك : تترك م
(١٨) أولية : أولية ط || عل : + عل م || يصلح : يصلح م ، ط || تعالى : ساطعة من م ، م
|| وأريد : ويريد م || أيضا : ساطعة من م .

على الوجه الذى بالعرض ، إذ علم أنه يكون ضرورة فلم يعبا به ، فالتميز مقتضى بالذات والشر مقتضى بالعرض وكل بقدر . وكذلك فإن المادة قد علم من أمرها أنها تعجز عن أمور ، وتقتصر عنها الكمالات فى أمور ، لكنها يتم لها ما لا نسبة له كثيرا إلى ما يقتصر عنها ، فإذا كان كذلك فليس من الحكمة الإلهية أن تترك الخيرات الفائقة الدائمة ، والأكثرية لأجل شرور فى أمور شخصية غير دائمة ؛ بل نقول : إن الأمور فى الوهم إما أمور إذا توهمت موجودة ، يتمتع أن تكون لإلاشرا على الإطلاق ، وإما أمور وجودها أن يكون خيرا ، ويتمتع أن تكون شرورا ونقصا ؛ وإما أمور تغلب فيها الخيرية إذا وجدت وجودها ، ولا يمكن غير ذلك لطباعها ؛ وإما أمور تغلب فيها الشرية ؛ وإما أمور متساوية الحالين . فأما ما لا شرية فيه ، فقد وجد فى الطباع ؛ وأما ما كله شر أو الغالب أو المساوى أيضاً ، فلم يوجد . وأما الذى الغالب فى وجوده الخير فالأحرى به أن يوجد ، إذا كان الأغلب فيه أنه خير .

فإن قيل : فلم لم تمتع الشرية عنه أصلا . حتى كان يكون كله خيرا ، فيقال حينئذ لم يكن هى هى إذ قلنا إن وجودها الوجود الذى يستحيل أن يكون ، بحيث لا يعرض عنها شر فإذا صيرت بحيث لا يعرض عنها شر فلا يكون وجودها الوجود الذى لها بل يكون وجود أشياء أخرى وجدت وهى غيرها وهى حاصلة . أعنى ما خلق بحيث لا يلزمه شر لزوماً أولاً . ومثال هذا ، أن النار إذا كان وجودها أن تكون محرقة ، وكان وجود المحرق هو أنه إذا مس ثوب الفقير أحرقه ، وكان وجود ثوب الفقير أنه قابل للاحتراق وكان وجود كل واحد منهما أن يعرض له حركات شتى ، وكان وجود الحركات الشتى

- (١) إذ : إذا د || يعبا به : يعباد || مقتضى : مقتضى ب ، م (٢) مقتضى : مقتضى ب ، د
 (٣) وتقتصر : تقتصر ب || كثيرا : كثرة ، ب ، ح ، د ، ص ، ط (٤) الفائقة : الفائقة ح ، د ، هـ ، القائمة د (٥-٦) إذا توهمت موجودة يتمتع : توهمت موجودة وجودها يتمتع ح ؛ وجودها يتمتع ب ؛ وجودها إذا توهمت موجودة يتمتع د ، ط ؛ إذا توهمت موجودة وجودها للفتح م (٧) فيها : فيه ط (٨) الشرية : الشريرة د (٩) فأما : وأما د || شرية : شر ب (١٠) المساوى : المتساوى ص || الذى : + فى ط (١١) إذا : إذ ط || الأغلب : الغالب ط
 (١٢) لزوماً أولاً : ساقطة من ب ، ح ، م || وجودها : + وجودا د || وكان : فكان د
 (١٣) وكان : إذ كان ب ، ح ، د ، ط ؛ أو كان م || للاحتراق : الإحراق ح ، د ، ص ، ط
 (١٤) وكان : فكان د || منها : منها ب ، د || الشئ : الشيء ، ح ، د ، ص ، ط .

في الأشياء على هذه الصفة وجود ما يمرض له الالتقاء ، وكان وجود الالتقاء بين الفاعل والمفعول بالعاج وجودا يلزمه الفعل والافتعال ؛ فإن لم تكن التوائى لم تكن الأوائل ، فالكل إنما رتب فيه القوى الفعالة والمفعلة المماوية والأرضية الطبيعية والنفسانية ، بحيث تؤدي إلى النظام الكلى مع استحالة أن تكون هي على ما هي عليه ولا تؤدي إلى شرور . فيلزم من أحوال العالم بعضها بالقياس إلى بعض أن يحدث في نفس ما صوره اعتقاد ردى-
 ٥ أو كره أو شر آخر في نفس أو بدن ، بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن النظام الكلى ثابت ، فلم يعبأ ولم يلتمس إلى اللوازم الفاسدة التي تمرض بالضرورة . وقيل : خلقت هؤلاء للدار ولا أبالي ، وخلقت هؤلاء للجنة ولا أبالي ، وقيل : كل ميسر لما خلق له .

فإنه قل قتل : ليس الشر شيئا نادرا أو أقليا ، بل هو أكثرى . فليس هو كذلك بل الشر كثير ، وليس بأكثرى ، وفرق بين الكثير والأكثرى ، فإن ههنا أمورا كثيرة هي كثيرة وليست بأكثرية كالأمراض ، فإنها كثيرة وليست أكثرية . فإذا تأملت هذا الصنف الذى نحن في ذكره من الشر وجدته أقل من الخير الذى يقابله ، ويوجد في مادته فضلا عنه بالقياس إلى الخيرات الأخرى الأبدية . نعم الشرور التي هي نقصانات للكمالات الثانية هي أكثرية ، لكنها ليست من الشرور التي كلامنا فيها ، وهذه الشرور مثل الجهل بالهتعة ، ومثل موت الجمل الرائع وغير ذلك مما لا يضر في الكمالات الأولى ، ولا في الكمالات التي تليها مما يظهر منفعتها ، وهذه الشرور ليست بفعل فاعل ، بل لأن لا يفعل الفاعل لأجل أن المقابل ليس مستعدا أو ليس يتحرك إلى القبول . وهذه الشرور هي أعدام خيرات من باب الفضل والزيادة .

- (١) ما يمرض : بالمرض د (٢) التوائى : الوالد (٣) رتب : رتب د ، ط
 || فيه : فيها ح ، د ، ص ، ط ، م || الفعالة : الفعل د || الطبيعية : والطبيعة د ، ط
 (٤) تكون : + شىء ب ، د ، ح (٥) ما : ساقطة من ب ، ح ، م (٦) شر : شرية د || آخر : آخرى د || ثبت : مثبت ح
 ح ، ط ، م (١٠) أمورا كثيرة : أمورا د (١١) بأكثرية : أكثرية د || كالأمراض . . .
 أكثرية : ساقطة من م || فإذا : وإذا ب ، ح ، ص ، د ، م (١٢) الشر : الشرط (١٤) هي :
 حى : ب ، ح ، د ، ص ، م (١٥) بالهتعة : بالهتسية ط || فوت : قوة د || مما : ما ط
 || في الكمالات : بالكمالات م (١٦) بل لأن : لأن د || لأن : بأن ب ، ح ، ص ، ط || يفعل :
 + الفعل د (١٧) أوليس : أولس م || يتحرك : يحرك د .

[الفصل السابع]

(ز) فصل في المعاد

وبالحرى أن نحقق ههنا أحوال الأنفس الإنسانية إذا فارقت أبدانها ، وأنها إلى أية حال ستصير ، فنقول : يجب أن يعلم أن المعاد منه ما هو منقول من الشرع ولا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة وهو الذى للبدن عند البعث ، وخيرات • البدن وشروعه معلومة لا يحتاج إلى أن تعلم ، وقد بسطت الشريعة الحققة اتنى أناثا بها نبينا وسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وعلى آله حال السعادة والشقاوة التى بحسب البدن .

ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهانى وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتان بالقياس للثان للأنفس وإن كانت الأوهام ههنا تقصر عن تصورهما الآن لما نوضح من الملل ؛ والحكماء الإلهيون رغبتم فى إصابة هذه السعادة أعظم من رغبتهن ١٠ فى إصابة السعادة البدنية ، بل كأنهم لا يلتفتون إلى تلك ، وإن أعطوها ، ولا يسمطونها فى تجنبة هذه السعادة التى هى مقاربة الحق الأول ، وهى على ما سنصفها عن قريب ، فلنعرف حال هذه السعادة ، والشقاوة المضادة لها فإن البدنية مفروغ منها فى الشرع ، فنقول : يجب أن تعلم أن لكل قوة نفسانية لذة وخيرا يخصها وأذى وشرا يخصها ؛ مثله أن لذة الشهوة وخيرها أن يتأدى إليها كيفية محسوسة ملائمة من الخمسة ، ولذة الغضب الظفر ، ولذة ١٥ الوهم الرجاء ، ولذة الحفظ تذكر الأمور الموافقة الماضية .

(٢) فصل : ساقطة من د (٢) وبالحرى : بالحرى - د ، د ، ص ، ط || الأنفس : النفس - ط || وأنها : ساقطة من د || آية : أى ب ، ح ، ص ، ط ، م (٤) حال : حالة ب ، م || منقول : منقول ب ، ح ، د ، ص ، م || من : منه فى ط (٥) طريق : طرق د || النبوة : النبى ط (٦) معلومة : معلوم د || أن : ساقطة من - ، ص ، ط || نبينا : ساقطة من م (٧-٦) نبينا . . . آله : صلوات (٧) عل : ساقطة من - ، د ، ص ، ط (٨) مدرك : يدرك (٨-٧) التى بحسب . . . والشقاوة : ساقطة من م (٩) بالقياس : بالقياس م || ههنا : ههنا - ، ص ، ط ، م || تصورهما : تصورهما - ، د ، ص ، ط (١٠) فى إصابة : + هذه د || السعادة : + والشقاوة من (١١) لا يلتفتون : لا يلتفتون د || هى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، ط || سنصفها : سنصفه من ؛ نصفه - ، د ، م (١٣) منها : عنها - ، ص ، ط (١٦) تذكر : ذكر د .

وأذى كل واحد منهما ما يصاده ويشترك كلها نوعا ، من المشتركة في أن الثمور بموافقتها وملائمتها هو الخير واللذة الخاصة بها ، وموافق كل واحد منها بالذات والحقيقة هو حصول الكل الذي هو بالنزاس إليه كمال بالكل ، فهذا أصل .

وأبضا فإن هذه القوى وإن اشتركت في هذه المعاني فإن مراتبها في الحقيقة مختلفة ، فالذي كماله أفضل وأتم ، والذي كماله أكثر ، والذي كماله أدوم ، والذي كماله أوصل إليه وأحصل له ، والذي هو في نفسه أكمل فعلا وأفضل ، والذي هو في نفسه أشد إدراكا ، فاللذة التي له هي أبلغ وأوفر لائالة ، وهذا أصل .

وأبضا فإنه قد يكون الخروج إلى الفعل في كمال ما بحيث يعلم أنه كائن ولذي ولا يتصور كيفيته ولا يشتر بالتذاهد ما لم يحصل ، وما لم يشعر به لم يشق إليه ولم يتزع نحوه ، مثل الحنين فإنه من حقق أن الجماع لذة لكنه لا يشتهي ولا يمن نحوه الاشتاء والحنين اللذين يكونان مخصوصين به ، بل شهوة أخرى كما يشتهي من يجرب من حيث يحصل به إدراك وإن كان مؤذيا ، وبالجملة ، فإنه لا يتقبله . وكذلك حال الأكمة عند الصور الجميلة ، والأحيم عند الألحان المتعانة ، ولهذا يجب أن لا يتوهم العاقل أن كل لذة فيبى كما للجمار في بطنه وفرجه ، وأن المبادئ الأولى المقررة عند رب العالمين عادمة اللذة والبطنة ، وأن رب العالمين ليس له في سلطانه وخاصيته البهاء الذي له وقوته غير المتناهية أمر في غاية التفضيلة والشرف والطيب نجمله من أن نسحبه لذة ، وللجمار والبهايم حالة طيبة ولذيذة ، كلا بل أى نسبة تكون لما له الالية إلى هذه الحسيسة ، ولكننا نقفيل هذا ونشاهده ولم نعرف

- (١) ويشترك : فيشترك د || بموافقتها : بمراضتها (٢) وملائمتها : وملائمتها - ط
(٣) كمال : كان ط || فهذا : فورد (٤) اشتركت : اشترك د (٥) وأفضل : وأبدا ط
(٦) هي : ساقطة ب ، د ، د ، ص ، م || وأوفر : وأوف ، م (٨) يعلم : ساقطة من م
(٩) الحنين : الطليل ب (١٠) فإنه منحقق : فإن يحقق د || لكنه : ولكنه م || نحوه : نحوه د
(١١) شهوة : لشهوة د || به : بها ب ، د ، د ، ص ، ط || وإن : فإن د (١٢) وبالجملة :
وق الجملة م ، في الجملة - د ، د ، ص ، ط || فإنه : ذاته م (١٣) فهو : فهو د ، م || كما : كمال -
|| للبر : كالحار د (١٤) اللذة : لذة ب ، د ، م || وأن : فإن د (١٥) والطيب : والطيب
- د ، ص ، ط || عن : من ط || نسبه : نسب ب ، م || وللجمار : ثم للجماد ، - د ، د ، ص ، م
|| كلا : كل - (١٦) ولكننا : ولكننا ط .

ذلك بالاستشعار بل بالقياس ، فحالاً عنده كمال الأصم الذى لم يسمع قط ، ف عدم تحيل اللذة اللحنية وهو متيقن لطبيها ، وهذا أصل .

وأيضاً فإن الكمال والأمر الملائم قد يتيسر للقوة الدراكة وهناك مانع أو شاغل للنفس فتكرهه وتؤثر ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى للطعم الحلو وشهوتهم للطعوم الردية الكريهة بالذات ، وربما لم يكن كراهية ، ولكن كان عدم الاستلذاذ به كالتخائف يجد الغلبة أو اللذة فلا يشمر بها ولا يستلذها ، وهذا أصل .

وأيضاً فإنه قد تكون القوة الدراكة ممنوه بضد ما هو كمالها ولا تحبس به ولا تنفر عنه حتى إذا زال العائق ورجعت إلى غريزتها تأذت به مثل المرور فربما لا يحس بمراة فله إلى أن يصاح مزاجه ويستنقى أعضائه ، فحينئذ ينفر عن الحال المارضة له ، وكذلك قد يكون الحيوان غير مشته للذواء ألبنة ، بل كارهها له ، وهو أوفق شئ له ويسبق عليه مدة طويلة ، فإذا زال العائق عاد إلى واجبه في طبعه ، فاشتد جوعه وشهوته للذواء حتى لا يصبر عنه ويهلك عند فقدانه ، وقد يحصل سبب الألم العظيم مثل إحراق النار وتبريد الزمهرير إلا أن الحس مثوف فلا يتأذى البدن به حتى تزول الآفة فيحس حينئذ بالألم العفيم .

فإذا تقرر هذه الأصول فيجب أن ننصرف إلى الغرض الذى نؤمه فتقول : إن النفس الناطقة كمالها الخاص بها أن تصير عالماً عقلياً مرتسماً فيها صورة الكل والنظام المعقول في الكل والخير الفاضل في الكل مبتدئة من مبدأ الكل سالكة إلى الجواهر

(١) قط : فقطد || عدم : عدمه ب ، د ، ط ، م (٢) متيقن : متعبد || لطيفاً بطيباً ، ط ب ، لطيفاً ب (٣) يتيسر : يتيسر ، د ، ح ، ص ، ط || أو شاغل : و شاغل - (٤) كراهية : كراهة ص || للطعم : للطعم (٥) بالذات : ساقطة من د (٦) يجد : يجد م || يشمر بها : يشمرعاد ب ، يشمرها ب || ولا يستلذها : ولا يتلذذها ب ، د ، ح ، ص ، ط (٧) فإنه : ساقطة من م || بضد ما : لضدها د (٨) زال : أزال د || ورجعت إلى غريزتها تأذت به : تأذت به ورجعت إلى غريزتها م || مثل : مثلاً - || لا : لا ، د ، م (٩) ينفر : ينفرله د || الحال : الحالة ب ، ح ، د ، ص ، ط || له : ساقطة من د (١٠) وكذلك : ولذلك - ط || بل : ساقطة من ط (١٢) عنه : عليه د || إحراق : حرق (١٣) البدن : بآبدن ط (١٥) الغرض : ساقطة من د (١٦) صورة : صورت ، ح ، د ، ص ، ط (١٧) مبتدئة : مبتدأ ب ، ح ، د ، ص ، م || سالكة : سالكة ب ، ح ، د ، ص ، ط || الجواهر : الجواهر د ، ط .

الشريعة الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعاً ما بالأبدان ، ثم الأجسام العلوية
ببساتها وقواها ، ثم كذلك حتى تستوفى في نفسها هيئة الوجود كله ، فتقلب عالمها مع ولا
موازيا للعالم الموجود كله مشاهدة لما هو الحسن المطلق والخير المطلق والجمال الحق
المطلق ومتحدة به ومتقنة بمثاله وهيئته ومنخرطة في سلكه وصائرة من جوهره ، فإذا
قيس هذا بالكمالات المعشوقة التي للقوى الأخرى وجد في المرتبة التي يبحث يقبح معها
أن يقال : إنه أفضل وأتم منها بل لا نسبة لها إليه بوجه من الوجوه فضيلة وتماها وكثرة
وصائر ما يتم به انبثاذا المدركات مما ذكرناه . وأما الدوام فكيف يقاس الدوام الأبدي
بدوام المتغير الفاسد . وأما شدة الوصول فكيف يكون حال ما واصله بملاقة "سطوح القياس
إلى ما هو سار في جوهر قابله حتى يكون كأنه هو هو بلا انفصال ، إذ العقل والمقل والمائل
والمعقول واحد أو قريب من الواحد ، وأما أن المدرك في نفسه أكمل فأمر لا يخفى ،
وأما أنه أشد إدراكاً فأمر أيضاً نعرفه بأدنى تأمل وتذكر لما سلف بيانه ، فإن النفس
الإنطقية أكثر عدد مدركات ، وأشد تقصياً للدرك وأشد تجريداً له عن الزوائد النير الداخلة
في معناه إلا بالعرض ولها الخوض في باطن المدرك وظاهره ، بل كيف يقاس هذا الإدراك
بذلك الإدراك أو كيف تقاس هذه الالفة بالالفة الحسية والبهيمية والغضبية ، ولكننا في
تأملنا وبدننا هذين وانغمارنا في الرذائل لا نحس بتلك الالفة إذا حصل عندنا شيء من أسبابها
كما أومأنا إليه في بعض ما قدمناه من الأصول ولذلك لا نطلبها ولا نحن إليها اللهم إلا
أن نكون قد خلعنا ربة الشهوة والغضب وإخواتهما عن إحساننا ، وطالعنا شيئاً من تلك

(١) الشريعة : الشريف د || المظنة ثم الروحانية : ساطعة من ب || نوما ما : نوما ما من التلق : نوما من التلق ص ؛ نوما د || الأجسام : أجسام ح (٢) ونوما : ونوماط (٣) مشاهدة : مشاهد اب ، ح ، د ، ص ، م (٤-٣) الحق المطلق : الحق د ، ص ، م ؛ المطلق ح ، د (٤) ومنحدة : ومنحد اب ، ح ، د ، ص ، م || ومنقشة : ومنقشا ب ، ح ، د ، ص ، م || ومنخرطة : ومنخرط اب ، ح ، د ، ص ، م || ومنارة : ومنارت اب ، ح ، د ، ص ، م || فاذا : واذا ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) هذا : هذه ح ، ط || وجد : يوجد ب ، ح || التي : ساطعة من ب || بئج : يصح ح (٦) لها : ساطعة من ط (٧) التذاذ : أذاذ ص ، ط ، م || عاذكرناه : ما ذكرناه ؛ عاذكرناط ؛ كاذكرناه ح || وأما : أما اب || الدوام الأبدى : دوام الأبدى ص ، م (٩) جوهر : الجوهر ح || دوهو : هو ب ، ح ، د ، ص ، ط || إذا : إذا ب ، ح ، د ، ص ، ط (١٠) أو غريب : وغريب د (١١) تأمل : ساطعة من ب ، م || تذكر : تذكر ب ، ح ، د ، ص ، ط (١٢) أكثر : أكثر ب ، ح ، د ، ص ، ط || أشد : ساطعة من ب ، د ، م (١٣) وهب : وهب ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م || وظاهره : ظاهره م || هذا : ساطعة من ط (١٤) بذلك إيدراك : ساطعة من ط || أو كيف : وكيف م || هذه : هذا ب ، ط || ولنا : ولنا ب ، د ، م (١٦) نحن : نحن ح (١٧) وأخواتها : وأخواتها د ، م || أخلاقا : أخلاقا د .

اللذة ، حينئذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا ضئيفا ، وخصوصا عند التحلل
المشكلات واستيضاح المطلوبات النفسية ونسبة التذاذنا هذا إلى التذاذنا ذلك ، ونسبة
التذاذ الحسى بنشئ روائح المذاقات اللذة إلى التذاذ بتعامعها ، بل أبعد من ذلك
بعدا غير محدود .

وأنت تعلم إذا تأملت عويفا يهيك وعرضت عليك شهوة وخيرت بين الظفرين ،
استخففت بالشهوة إن كنت كريم النفس ، والأنفس العامة أيضا فإنها تترك الشهوات
المعتزة وتؤثر الغرامات والآلام الفادحة بسبب اقتضاح أو نجل أو تغير أو سوء حالة .
وهذه كلها أحوال عقلية تؤثر في وأضداد (ها) على المؤثرات الطبيعية ويصبر لها على
المكروهات الطبيعية فيعلم من ذلك أن الغايات العقلية أكرم على النفس من محقرات الأشياء
فكيف في الأمور البهية العالية؟ إلا أن النفس الخسيسة تحس بما يلحق المحقرات من الخير
والشر ، ولا تحس بما يلحق الأمور البهية لما قيل من المماذير .

وأما إذا انفصلنا عن البدن ، وكانت النفس متا تبهت في البدن لكانها الذي هو
معشوقها ولم تحصله ، وهى بالطبع نازعة إليه إذ عقلت بالفعل أنه موجود . إلا أن اشتغالها
بالبدن كما قلنا قد أنساها ذاتها ومعشوقها كما ينسى المريض الحاجة إلى بدل ما يتخلل وكما
ينسى المريض الاستلذاذ بالحلو واشتاءه ، ويميل بالشهوة من المريض إلى المكروهات
في الحقيقة عرض لها حينئذ من الألم لفقدانه كفاء ما يعرض من اللذة أتى أوجبا وجودها
ودللا على عظم منزلتها ، فيكون ذلك هو الشقاوة والعقوبة التي لا يعد لها تفريق النار

(١) منها : منها ط || ضئيفا : ضئيفا من ط || وخموصا : (إلى هنا تنهى نسخة م) (٥) وأنت : أنت
د || تعلم : ضئيفا من ب (٧) المعتزة : المعتزة د ، د || اقتضاح : استباح ط || تغير : تغير
ب ، د ، م (٨) تؤثر في وأضدادها : تؤثر فيها وأضداد بعضها د ، ص ، ط ؛ بعضها وأضداد بعضها
تؤثر ، د || لها : بها ، د (٩) فيعلم : ويعلم د ، ط || النفس : الأفس ب ، د ، ص ، ط
(١٠) النفس : الأفس ب ، د ، ص || المحقرات : المقولات د (١١) ولا تحس
بما : ولا تحس ما د ؛ ولا تحس بما ط || الأمور : الأمر د (١٢) إذ : إذا د ، أ ، د
(١٤) المرض : المرضى د ، ص ، ط (١٥) المرض : المرضى د ، الأمراض د ، ص ، ط || بالحلو :
الحلو د || بالشهوة : الشهوة د (١٦) لها حينئذ : حينئذ لها د || لفقدانه : بفقدانه ب ، د
|| كفاء ما يعرض : كذا بالعرض د || أوجبا وجودها : أوجبتها وجوده د (١٧) بعد لها : بعد لها
ب ، د ، د ، ص .

للاتصال وتبديل الزمهرير للزجاج، فيكون مثلنا حينئذ مثل الخدير الذي أومأنا إليه فيما سلف،
أى الذى قد علمت فيه نار أو زمهرير، فنعت المادة الملبسة وجه الحس عن الشعور به
فلم يتأذ، ثم عرض أن زال العائق فظهر بالبلاء العظيم. وأما إذا كانت القوة العقلية بلغت
من النفس حدا من الكمال يمكنها به إذا فارقت البدن أن تستكمل الاستكمال التام الذى لها
أن تبلغه، كان مثلها مثل الخدير الذى أذيق الطعام الألد وعرض للحالة الأشهى وكان لا يشعر
به، فزال عنه الخدير وطالع اللذة العظيمة دفعة، وتكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية
والحيوانية بوجه، بل لذة تشاكل الحال الطيبة التى هى لبواهر الحية المحضة، وهى أجل
من كل لذة وأشرف.

فهذه هى السعادة وتلك هى الشقاوة، وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد
من الناقصين، بل للذين اكتسبوا للقوة العقلية الشوق إلى كمالها وذلك عندما يبرهن لهم
أن من شأن النفس إدراك ماهية الكل بكسب المجهول من المعلوم والاستكمال بالفعل،
فإن ذلك ليس فيها بالطبع الأول، ولا أيضا فى سائر القوى، بل شعور أكثر القوى بكمالاتها
إنما يحدث بعد أسباب. وأما النفوس والقوى الساذجة الصرفة، فكانها هيولى موضوعة
لم تكتسب ألبتة هذا الشوق، لأن هذا الشوق إنما يحدث حدوثا وينطبع فى جوهر
النفس إذا برهن للقوة التناسلية أن ههنا أمورا يكتسب العلم بها بالحدود الوسطى
على ما علمت. وأما قبل ذلك فلا يكون، لأن هذا الشوق يتبع رأيا، إذ كل شوق يتبع رأيا،
وليس هذا الرأى للنفس رأيا أوليا بل رأيا مكتسبا. فهو لا إذا اكتسبوا هذا الرأى،
لزم النفس ضرورة هذا الشوق، وإذا فارقت ولم يحصل معها ما تبلغ به بعد الانفصال التام

- (١) للاتصال : اتصال ب + وتبدلوا ب ، ح ، د ، د ط || قزاج : المزاج ب ، د ، د ط
|| مثلنا : مظهر د ، ص ، ط (٢) أى : أوب د ، || قد : ساقطة من د ، ص ، ط || علمت : عمل
ب ، د ، د ، ص ، ط || أو زمهرير : زمهرير ح || الملبسة : اللباس ب ، د ، د ، ص (٣) أن زال العائق :
إزالة العائق د (٤) تستكمل : يستكمل د || التام : ساقطة من ب ، ح ، د ، د ، ص (٥) العلم :
العلم د ، ط || حالة : الحالة د (٦) وطالع : فطالع ب ، د (٧) بوجه : بوجه ب || الحال :
الحالة ح ، د ، د ، ص ، ط (٨) فهذه : وهذا ط ، فهذه ب ، د ، د ، ص || هى : هو ب ، د ، د ، ص ، ط
(٩) اقتشوق : الشوق ح ، ص (١٠) د : ساقطة من د (١١) هذا الشوق : هذا د
(١٢) د : ساقطة من د (١٣) اكتسبوا : اكتسبوا ب || (١٤) لم : لم د || معها : مع
ب ، د ، د ، ح || ما تبلغ : ما تبلغ ح || به : ساقطة من ب ، د ، د ، ط .

وقعت في هذا النوع من الشقاء الأبدى ، لأن أوائل الملكية العلمية إنما كانت تكتسب بالبدن لا غير وقد فات ، وهؤلاء إما مقصرون عن السعى في كسب الكمال الأسنى ، وإما معاندون جاحدون متعصبون لآراء فاسدة مضادة للآراء الحقيقية ، والجاحدون أسوأ حالا لما اكتسبوا من هيات مضادة للكمال . وأما أنه كم ينبغي أن يحصل عند نفس الإنسان من تصور المعقولات حتى يتجاوز به الحد الذي في مثله تقع هذه الشقاوة ، وفي تعديه وجوازه ترحى هذه السعادة ، فليس يمكنني أن أنص عليه نصا إلا بالتقريب . وأظن أن ذلك أن يتصور نفس الإنسان المبادئ المفارقة تصورا حقيقيا ، وتصديق بها تصديقا يقينيا لوجودها عندها بالبرهان وتعرف الطل الغائية للأموال الواقعة في الحركات الكلية دون الجزئية التي لا تنهاى ، وتتقرر عندها هيئة الكل ونسب أجزاء بعضها إلى بعض ، والنظام الآخذ من المبدأ الأول إلى أقصى الموجودات الواقعة في ترتيبه ، وتتصور العناية وكيفيتها ، وتحقق أن الذات المتقدمة للكل أى وجود ينحصر ، وأية وحدة تخصها ، وأنها كيف تعرف حتى لا ياحقها تكثر وتغير بوجه من الوجوه ، وكيف ترتيب نسبة الموجودات إليها . ثم كلما ازداد الناظر استبصارا ازداد للسعادة استعدادا ، وكأنه ليس يتبرا الإنسان عن هذا العالم وعلائقه إلا أن يكون أ كد العلاقة مع ذلك العالم فصار له شوق إلى ما هناك وعشق لما هناك فصده عن الالتفات إلى ما خلفه بجملة .

ونقول أيضا : إن هذه السعادة الحقيقية لا تتم إلا بإصلاح الجزء العمل من النفس ، ولنقدم لذلك مقدمة ، وكأننا قد ذكرناها فيما سلف ، فنقول : إن الخلق هو ملكة يصدر بها من النفس أفعال ما بسهولة من غير تقدم روية ، وقد أمر في كتب الأخلاق بأن يستعمل التوسط بين الخلقين الضدين لا بأن يفعل أفعال التوسط دون أن تحصل ملكة التوسط ،

- (١) وقعت : وقع د ، ب || كانت : سافطة من د ، ص (٢) الأسنى : سافطة من ح ، ص (٣) جاحدون : جاحدون ط || والجاحدون : والجاحدون ط (٥) تصور : تصورات د (٦) وجوازه : وجوازيه ب ، ح ، ص ، ط || يمكنني : يمكنني د (٧) المفارقة : الغاية ح (٨) بها : لها د || عندها : عنده ب ، د (٩) عندها : عنه ب ، د || نسب : سافطة من د (١٠) أبراه : أبراه ب ، د || من المبدأ : مبدأ د (١١) وتصور : وتصور د (١٢) وأية : رأى ب (١٣) للسعادة : فإساده ب (١٤) وكأنه : كأنه د (١٧) ولندم : ولندم ب ؛ فنندم د (١٨) من : عن ب ، ح ، د ، ص (١٩) بين الخلقين ... التوسط : سافطة من د .

بل أن تحصل التوسط، وملكة التوسط ملكة كأنها موجودة للقوة الناطقة وللغوى الحيوانية معاً، أما لغوى الحيوانية فإن تحصل فيها هيئة الإذعان، وأما القوة الناطقة فإن تحصل فيها هيئة الاستملاء والانعزال، كما أن ملكة الإفراط والتفريط موجودة للقوة الناطقة وللغوى الحيوانية معاً، ولكن بمكس هذه النسبة. ومعلوم أن الإفراط والتفريط هما مقتضى لغوى الحيوانية، وإذا قويت لغوى الحيوانية وحصل لها ملكة استملائية حدثت في النفس الناطقة هيئة إذعائية وأثرافعالى قد رجع في النفس الناطقة من شأنها أن يجعلها قوية العلاقة مع البدن شديدة الانصراف إليه.

وأما ملكة التوسط فالمراد منها انتزيعه عن الهيئات الاقصادية وتبقيته النفس الناطقة على جياتها مع إفاضة هيئة الاستملاء وانتزعه، وذلك غير مضاد لجوهرها ولا مائل بها إلى جهة البدن. بل عن جهته، فإن المتوسط يسلب عنه الطرفان دائماً. ثم جوهر النفس إنما كان البدن هو الذى يضره ويلهبه، وينفله عن الشوق الذى يخرجه، وعن طلب الكمال الذى له، وعن الشعور بلذة الكمال إن حصل له، والشعور بالكمال إن قصر عنه، لا بأن النفس متطبعة في البدن أو منغمسة فيه، ولكن العلاقة التى كانت بينهما وهو الشوق الجليل إلى تدييره والاستغفال بآثاره وبما تورده عليه من عوارضه، وبما يتقرر فيه من ملكات مبدؤها البدن، فإذا فارق وفيه الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كان قريب الشبه من حاله وهو فيه، فيما ينقص من ذلك تزول غفلته عن حركة الشوق الذى له إلى كماله، وبما يبقى منه معه يكون محجوباً عن الاتصال الصريح بحل سعادته، ويحدث هناك من الحركات المشوشة ما يعظم

- (١) التوسط وملكة التوسط : ساطعة من ط || كأنها : كان د || الناطقة وللغوى : ساطعة من د
 || لغوى : لغوى - د ، د ، ص ، ط (٢) فإن : بأن د || القوة : القوة د
 (٣) وللغوى : وللغوى د (٤) مقتضى : مقتضى ب ، د ، ص ، ط
 (٥) للغوى : القوة ط || قويت القوى : قويت القوة ط || حدثت : حدث ب (٩) وانتزعه : والنتزعه ط
 (١٠) المتوسط : التوسط - ص || عنه : منه د || الطرفان : الطرف د (١١) وعن : عن د
 (١٢) والشعور : أو الشعور || الكمال : القمصان ص (١٣) أو منغمسة : ومنغمسة - || العلاقة : للعلاقة ص
 || بينهما : بينها د (١٤) ربما : ربما ب || تورده : توردها د || من ملكات : ملكات د
 (١٥) كان : وكان د || حاله : لها ص (١٦) إلى كماله : الكمال - || يبقى : بقى ب || يكون : فيكون د
 (١٧) عن : عنه ب ، ط || بحل : لحل ب ، د || سعادته : ساطعة من ب ، د ، ط || المشوشة : المشوشة ب ، د ، ص ، ط .

أذاه . ثم أن تلك الهيئة البدنية مضادة لجوهرها مؤذية له ، وإنما كان يلهمها عنها أيضا
البدن وتسام انغماسها فيه ، فإذا فارتقت النفس البدن أحست بتلك المضادة العظيمة
وتأذنت بها أذى عظيما ، لكن هذا الأذى وهذا الألم ليس لأمر لازم ، بل لأمر عارض
غريب ، والأمر العارض الغريب لا يدوم ولا يبقى ، ويزول ويبطل مع ترك الأفعال التي
كانت تنبت تلك الهيئة بتكررها ، فيلزم إذن أن تكون العقوبة التي بحسب ذلك غير خالدة ،
بل تزول وتنحى قليلا قليلا حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التي تخصها .

وأما النفوس البله التي لم تكتسب الشوق فإنها إذا فارتقت البدن وكانت غير مكنتبة
للهيئات الردية صارت إلى سعة من رحمة الله تعالى ونوع من الراحة ، وإن كانت مكنتبة
للهيئات البدنية الردية وليس لها عندها هيئة غير ذلك ولا معنى تضاده وتنافيه فكون
لاحالة ممنوعة بشوقها إلى مقتضاها ، فتعذب عذابا شديدا بفقد البدن ومقتضيات البدن
من غير أن يحصل المشتاق إليه ، لأن آله ذلك قد بطلت وخلق التعلق بالبدن قد بقي .

ويشبه أيضا أن يكون ما قاله بعض العلماء حقا وهو أن هذه الأنفس إن كانت زكية
وفارتقت البدن وقد رسخ فيها نحو من الاعتقاد في العاقبة التي تكون لامثالهم على مثل ما يمكن
أن يخاطب به العامة وتصور ذلك في أنفسهم من ذلك ، فإنهم إذا فارقوا الأبدان ولم يكن لهم
معنى جاذب إلى الجهة التي فوقهم ، لا كمال فيسعدوا تلك السعادة ، ولا شوق كمال فيشقوا
تلك الشقاوة ، بل جميع هيئاتهم النفسانية متوجهة نحو الأسفل منجذبة إلى الأجسام ،
ولا منع من المواد السماوية من أن تكون موضوعة لفعل نفس فيها ، قالوا فإنها تخفيل

- (١) أذاه : أذاها د || له : ساقطة من د || وإنما : وإنما د || يلهمها عنها : يلهمها عنه ب ، ح ، د ؛
لهمها عنها ط (٢) فإذا : وإذا د || فارتقت : فارتقت ب ، د (٣) لأمر (الأول) : بأمر ب ؛ ساقطة من ط ||
لأمر (الثانية) : الأمر ب (٥) إذن : ساقطة من ب (٥-٧) فيلزم ... : تكتسب : ساقطة من د
(٧-٨) الشوق ... صارت : ساقطة من د (٨) من : ساقطة من د || تعالى : ساقطة من ب ، د
(٩) لها : ساقطة من ب ، د ، ص || وتنافيه : ولا يتنافيه د ، ص (١٠) ممنوعة بشوقها إلى :
ممنوعة || فتعذب : فتعذب ب ، د ؛ ساقطة من ط || يفقد : يفقد ب ؛ تفقدان د ||
ومقتضيات : ومقتضيات ب ، ح ، ص ؛ ومقتضيات د (١١) لأن آله ذلك قد : لا ط (١٢) أيضا :
ساقطة من ب (١٤) من ذلك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط || الأبدان : البدن ب
(١٥) التي : + هي د ، ص || فيسعدوا تلك السعادة ولا شوق كمال : عدم د (١٦) جميع :
كل ب || منجذبة إلى : تنجذب د (١٧) من المواد : في المواد ب ، ح ، د ، ص || من أن : عن
أن ب ، د ، ص || فعل : بفعل د || تخفيل : تخفيل د ؛ + من ط .

جميع ما كانت اعتقدته من الأحوال الأنشورية ، وتكون الآلة التي يمكنها بها التخيل شيئا من الأجرام السماوية فتشاهد جميع ما قيل لها في الدنيا من أحوال القبر والبعث والخيرات الأنشورية ، وتكون الأنفس الردية أيضا تشاهد العقاب بحسب ذلك المصور لهم في الدنيا وتقاسيه ، فإن الصور الخيالية ليست تضعف عن الحسية بل تزداد عليها تأثيرا وصفاء كما يشاهد في المنام ، فربما كان المحلوم به أعظم شأنًا في بابه من المحسوس ، على أن الأنشوري أشد استقرارا من الموجود في المنام بحسب قلة العوائق وتجرد النفس وصفاء القابل ، وليست الصورة التي ترى في المنام ، بل ولا التي تحس في اليقظة ، كما علمت ، إلا المرتسمة في النفس . إلا أن أحدهما يتبدى من باطن ويخمد إليه ، والثاني يتبدى من خارج ويرتفع إليه ، فإذا ارتسم في النفس تم هناك الإدراك المشاهد ، وإنما يلذ ويؤذى بالحقيقة هذا المرتسم في النفس لا الموجود من خارج ، فكهما ارتسم في النفس فعل فله وإن لم يكن يسبب من خارج ، فإن السبب الذاتي هو هذا المرتسم ، والخارج هو سبب بالعرض أو سبب السبب .

فهذه هي السعادة والشقاوة الحسستان اللتان بالقياس إلى الأنفس الحسية ، وأما الأنفس المقدسة فأنها تبعد عن مثل هذه الأحوال وتتصل بكالاتها بالذات وتنغمس في اللغة الحقيقية ، وتتبرأ عن النظر إلى ما خلفها ، وإلى الملائكة التي كانت لها ، كل التبرئ . ولو كان بقي فيها من ذلك أثر اعتقادي أو خلق تأذت به ، وتخلفت لأجله عن درجة العليين إلى أن تنفسخ وتزول .

- (١) الأحوال : أحوال د || التي : ساقطة من د || بها : به ب ، ح ، د (٤) الصور : الصورة ح ، د ، ص || الخيالية : الخالية د || تزداد : رادد || وصفاء : وصفاء د (٥) المحلوم : المحكوم د || الأنشوري : الأنشوري ح ، د ، ص ، ط (٦) الموجود : الموجودة ب ، د ، ص (٧) وليست : وليس د || ولا : ساقطة من ب ، د || التي : والتي ب ، د (٨) أحدهما : أحدهما ب (٩) الإدراك : ساقطة من د || وإنما : إنما ح ، ص ، ط (١٠) من خارج : في خارج ح ؛ في الخارج د ، ص ، ط || فكهما : وكلا ص || وان : ساقطة من د (١١) بسبب : بسبب ب ؛ له سبب د ، ص || هو سبب : سبب من ب ، د || بالعرض : ما يعرض ح (١٢) السبب : السبب ب (١٣) السعادة : ساقطة من د || الحسستان : الحسستان ح ، د ، ص ، ط || اللتان : اللتان ب (١٤) وأما : فأما د || بكالاتها : بكالاتها ب ، ح ، د ، ص (١٥) عن : من ب || الملائكة : الملائكة ب ، ح ، د ، ص ، ط (١٦) من ذلك أثر : أثر من ذلك د || به : ساقطة من د (١٧) العليين : عليين ب ؛ طهان د || وتزول : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص .

المقالة العاشرة

وفيها خمسة فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

في المبدأ والمعاد

يقول مجمل ، وفي الإلهامات والمنامات ، والدعوات المستجابة ، والعقوبات
السمائية ، وفي أحوال النبوة ، وفي حال أحكام النجوم

فالوجود إذا ابتدأ من عند الأول لم يزل كل نال منه أدون مرتبة من الأول ،
ولا يزال يخط درجات ، فأول ذلك درجة الملائكة الروحانية المجردة التي تسمى عقولا ،
ثم مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى نفوسا ، وهي الملائكة العاملة ، ثم مراتب الأجرام
السمائية ، وبعضها أشرف من بعض إلى أن يبلغ آخرها ، ثم بعدها يتدنى وجود المادة
القابلة للصور الكائنة الفاسدة ، فيلبس أول شيء صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا
فيكون أول الوجود فيها أخس وأدون مرتبة من الذي يتلوه ، فيكون أخس مافيه المادة
ثم العناصر ، ثم المركبات الجملدية ، ثم النباتات ، وأفضلها الإنسان ، وبعده الحيوانات
ثم النبات ، وأفضل الناس من استبكت نفسه عقلا بالفعل ، وعصلا للأخلاق التي
تكون فضائل عملية ، وأفضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو الذي في قواه النفسانية
خصائص ثلاث ذكرناها : وهي أن يسمع كلام الله تعالى ، ويرى ملائكته وقد تحولت
له على صورة يراها . وقد بينا كيفية هذا ، وبيننا أن هذا الذي يوحى إليه تشيع الملائكة
له ويحدث له في سمعه صوت يسمعه يكون من قبل الله والملائكة ، فيسمعه من غير أن

(٢) فصل : ساقطة من د (٤) والمنامات : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص || والدعوات : وفي الدعوات ح ، د ، د ،
ص ، ط (٥) وفي حال : وفي أحوال ح (٦) فالوجود : والوجود د || ابتدا : ابتدا ط || الأول : +
يقال ط || نال : ثان ط (٧) يخط : + عن ط (٨) ثم : ساقطة ب ، د || مراتب :
ودرجة د ، و مراتب ب || العلة : الصلبة ح ، د ، ص ، ط (٩) ثم : + من ح ، ط
(١٠) ثم : لم د (١١) فيها : منها د || وأدون : وأرذل د || من : ساقطة من د
(١٢) النباتات : النابتات ب ، ح ، د ، ص || الحيوانات : + النابتات ب (١٣) النبات :
النبات د || الناس : الإنسان ص || استبكت : استكمل ص ، ط (١٤) وهي : وهو ، د ، د ، ط
|| أن : أنه د ، ساقطة من ح || تعالى : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط (١٥) وقد بينا : قد بينا د
(١٦-١٧) الملائكة له : له الملائكة ح ، د ، ص .

يكون ذلك كلاما من الناس والحيوان الأرضي ، وهذا هو الموحى إليه ؛ وكما أن أول الكائنات من الابتداء إلى درجة العناء كان عقلا ثم فسا ثم جرما ، فههنا يتبدى الوجود من الأجرام ، ثم تحدث نفوس ، ثم عقول ، وإنما تفيض هذه الصور لا محالة من عند تلك المبادئ ، والأمور الحادثة في هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعالة السماوية ، والمنفصلة الأرضية تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية ، وأما القوى الأرضية فيتم حدوث ما يحدث فيها بسبب شيئين :

أحدهما القوى الفعالة فيها : إما الطبيعية وإما الإرادية .

والثاني القوى الانفعالية : إما الطبيعية وإما النفسانية .

وأما القوى السماوية فتحدث عنها آثارها في هذه الأجرام التي تحتها على ثلاثة وجوه :

أحدها من تلقاها بحيث لا تسبب فيها للأشياء الأرضية بوجه من الوجوه ، وتلك إما عن طبائع أجسامها وقواها الجسمانية بحسب التشكيلات الواقعة منها مع القوى الأرضية والمناسبات بينها ، وإما عن طبائعها النفسانية .

والوجه الثاني فيه شركة ما مع الأحوال الأرضية وتسبب بوجه من الوجوه على الوجه الذي أقول إنه قد اتضح لك ، أن لنفوس تلك الأجرام السماوية ضربا من التصرف في المعاني الجزئية على سبيل إدراك غير عقل عسى وأن مثلها أن يتوصل إلى إدراك الحوادث الجزئية ، وذلك يمكن بسبب إدراك تفريق أسبابها الفاعلة والتفاعلة الحاصلة من حيث هي أسباب وما يتأدى إليه ، وأنها دائما تنتمى إلى طبيعية أو إرادية موجبة ليست إرادية فطرة غير حاتمة ولا جازمة . ولا تنتمى إلى القمر ، فإن القمرية إما قمر

(١) الناس : النفس د (٢) الناصر : المنصرف ، د ، د ، ص || خلا : عقل || قسا : قسرت || جرما : جرم د (٤) من عند : ساقطة من ط (٥) السارية : ساقطة من ب || الأرضية : + لا والمنفصلة الأرضية د ، + والمنفصلة الأرضية ، ص ، ط (٦) فيها : منها ب (٩) آثارها : آثار ب || وجوه : أوجه د ، ص (١٠) فيها : منها ب فيه ، ص ، ط (١١) أجسامها : أجسام د || وقواها : وقوتها د (١٢) بينها : بينها ، ص ، ط (١٣) الثاني : الثالث ، د ، د ، ط || وتسبب : وسبب د (١٤) تلك : ساقطة من ب (١٥) وأن : فأن د (١٦) يمكن : يمكن د || الحاصلة : والحاصلة د ساقطة من ، ص (١٧) دائما : ساقطة من ب ، د ، ص || أو إرادية : وإرادية ب ، د ، د ، ص (١٨) فطرة : ساقطة من د .

من طبيعة، وإما قسر عن إرادة، وإليهما ينتهى التحليل فى القسريات أجمع. ثم إن الإرادات كلها كائنة بعد ما لم تكن ، فلها أسباب تتوافى فتوجبها ، وليس توجد إرادة بإرادة وإلا لذُهِبَت إلى غير النهاية ، ولا عن طبيعة للريد وإلا لالتزمت الإرادة ما دامت تطيعة، بل الإرادات تحدث بمحدث علة هى الموجبات، والدواعى تستند إلى أرضيات وسماويات، وتكون موجبة ضرورة لتلك الإرادة ، وأما الطبيعة فإن كانت ثابتة فهى أصل وان كانت قد حدثت فلا محالة أنها تستند أيضا إلى أمور سماوية وأرضية .

عرفت جميع هذا فيما قبل وأن لازدحام هذه العال وتصادمها واستمرارها نظاما يتغير بحسب الحركة السماوية، فإذا علمت الأوائل بما هى أوائل وهىئة انجرارها إلى التوائى، علمت التوائى ضرورة. فمن هذه الأشياء علمنا أن النفوس السماوية وما فوقها عالمة بالجزئيات، وأما ما فوقها فعلمها بالجزئيات على نحو كلى، وأما هى فعلى نحو جزئى كالمباشر أو المتأدى إلى المباشر أو المشاهد بالحواس، فلا محالة أنها تعلم ما يكون، لا محالة أنها تعلم فى كثير منها على الوجه الذى هو أصوب والذى هو أصلح وأقرب من الخير المطلق من الأمرين الممكنين ، وقد بينا أن التصورات التى لتلك العلة مبادئ لوجود تلك الصور ههنا إذا كانت ممكنة ولم تكن هناك أسباب سماوية، تكون أقوى من تلك التصورات مما هو أقدم ومما هو فى أحد القسمين من الثلاثة غير هذا الثالث . وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يحصل ذلك الأمر الممكن موجودا لا عن سبب أرضى ولا عن سبب طبيعى فى السماء ، بل عن تأثير بوجه ما لهذه الأمور فى الأمور السماوية . وليس هذا بالحقيقة تأثيرا، بل التأثير لمبادئ وجود ذلك من الأمور السماوية ؛ فإنها إذا عقلت الأوائل عقلت ذلك الأمر ؛ وإذا عقلت ذلك الأمر عقلت ما هو الأولى

- (١) وإليهما : وإليها د ، ط (٢) وليس : وليس ح ، ص ، ط (٣) لذُهِبَت : لذُهِبَ ، ح ، د ، ط || للريد : المرید (٤) بمحدث : حدث ب (٥) ضرورة : ساقطة من ط || الإرادة : الإرادات ح || فإن : فإنها أن ح || ثابتة : راحة د ؛ راحة ح ؛ راحة ح ، ط (٥-٦) وإن كانت : فإن كان د (٧) لازدحام : بالأزدحام د || بحسب : تحت ب ، ح ، د ، ط (٨) فإذا : وإذا ه || التوائى : التوالى د (٩) علمنا : علمت ب ، ح ، ط (٩) وأما : أما ب (١٠) بالجزئيات : ساقطة من ب || أو المتأدى : المتأدى د ؛ ذو المتأدى ب (١١) لا محالة : ولا محالة ص ، ط || أنها : وأنها ح || علة : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط (١٢) وأقرب : + هو د (١٣) لوجود : لوجودات ب ، ح ، ص ، ط (١٤) وما : وما ب (١٥) لاعن : الاعن ط (١٦) بل عن : بل من د (١٧) ذلك : + الأمر ب ، د (١٨) وإذا عقلت ذلك الأمر : ساقطة من د .

بأن يكون ، وإذا عقلت ذلك كان لآمانع فيه إلا عدم طلة طبيعية أرضية أو وجود طلة طبيعية أرضية ، وأما عدم طلة الطبيعة الأرضية ، مثلا أن يكون ذلك الشيء هو يوجد حرارة ، فلا يكون قوة مسخنة طبيعية أرضية ، فلك السخونة تحدث للتصور السماوي بوجه كون الخبير فيه ، كما أنها تحدث هي في أبدان الناس من أسباب من تصورات الناس وطل مآعرفته فيما سلف .

وأما مثال الثاني فإن يكون ليس المانع عدم سبب التسخين فقط ، بل وجود المبرد فالتصور السماوي الخبير في وجود ضد ما يوجبه المبرد في ذلك أيضا يقصر المبرد كما يقصر تصورا المغضب السبب المبرد فيكون الحر ، فتكون أصناف هذا القسم إحالات لأمور طبيعية أو إلهامات تتصل بالمستدعى أو بغيره ، أو اختلاط من ذلك يؤدي واحد منها أو جملة مجتمعته إلى الغاية النافعة ، ونسبة التضرع إلى استدعاء هذه القوة نسبة التفكير إلى استدعاء البيان ، وكل فيض من فوق . وليس هذا يتبع التصورات السماوية ، بل الأول الحق يعلم جميع ذلك ط الوجه الذي قلنا : إنه يلقى به ومن عنده يتدنى كون ما يكون ، ولكن بالتوسط ، وطل ذلك علمه . فبسبب هذه الأمور ما يتفع بالدعوات والقرايين وخصوصا في أمر الاستسقاء وفي أمور أخرى ، ولهذا ما يجب أن يخاف المكافآت على الشر ويتوقع المكافآت على الخير ، فإن في ثبوت حقيقة ذلك مزجعة عن الشر ، وثبوت حقيقة ذلك يكون بظهور آياته ، وآياته هي وجود جزئياته ، وهذه الحال معقولة عند المبادئ ، فيجب أن يكون لها وجود ، فإن لم يوجد فهناك شر وسبب لانتزاعه ، أو سبب آخر يماوجه ، وذلك أولى بالوجود من هذا ، ووجود ذلك ووجود هذا معا من المحال ، وإذا شئت أن تعلم أن الأمور التي عقلت

- (١) كان : + إذ كان ب ، ح ، ص ، ط || أرضية : أو أرضية - (٢) وأما : أمام
(٣) خلق : فك د (٤) وجه : لوجه ب || أنها : أنه ب ، ح ، د ، ص (٥) التسخين :
التسخين ب ، ح ، ط ، ب المخذن د || المبرد : البرد د (٦) المبرد : البرد د || فيكون : ويكون ب ، د
|| الحر : الخبير ب ، د || إحالات لأمور : حالات لأمور ب ، ح ، ص ، ط (٧) من : من -
(٨) ونسبة : نسبتة د (٩) هذا : هو ص ، هذا هو ب ، ح ، د ، صافطة من ط || التصورات
السموية : تصورات السماويات ب (١٠) والقرايين : والقرايين د (١١) يكون : صافطة من ب
|| بظهور : لظهور د (١٢) وهذه : وهذا ب (١٣) وسبب : أو سبب ب ، ح ، د ، ص || وذلك أولى بالوجود من
هذا : ذلك الوجود أول من هذا ب ، وذلك بالوجود أول من هذا ب ، د ، وذلك بالوجود أول من هذا ط
(١٤) ووجود : أو وجود ب ، ط || ذلك ووجود : صافطة من د || منا : صافطة من د .

نافعة مؤدية إلى المصالح قد أوجدت في الطبيعة على النحو من الإيجاد الذي علمته وتحققته فتأمل حال منافع الأعضاء في الحيوانات والنباتات ، وأن كل واحد كيف خلق . وليس هناك ألبتة سبب طبيعي ، بل مبدؤه لا محالة من العناية على الوجه الذي علمت العناية . فكذلك يصدق بوجود هذه المعاني ؛ فإنها متعلقة بالعناية على الوجه الذي علمت العناية تعلق تلك .

واعلم أن أكثر ما يقربه الجمهور ويفزع إليه ، ويقول به ، فهو حق وإنما يدفعه هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعلمه وأسبابه ، وقد عملنا في هذا الباب كتاب البر والإثم فتأمل شرح هذه الأمور من هناك وصدق بما يحكى من العقوبات الإلهية النازلة على مدن فاسدة ، وأشخاص ظالمة ؛ وانظر أن الحق كيف ينصر ؛ واعلم أن السبب في الدعاء منا أيضا وفي الصدقة وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والإثم إنما يكون من هناك فإن مبادئ جميع هذه الأمور تنتهي إلى الطبيعة والإرادة والاتفاق ، والطبيعة مبدؤها من هناك ، والإرادات التي لنا كأئنة بعد ما لم تكن ، وكل كائن بعد ما لم يكن فله علة ، وكل إرادة لنا فلها علة ، وعلة تلك الإرادة ليست إرادة متسلسلة في ذلك إلى غير انهاء ، بل أمور تعرض من خارج ، أرضية وسماوية ؛ والأرضية تنتهي إلى السماوية ، واجتماع ذلك كله يوجب وجود الإرادة .

وأما الاتفاق فهو حادث عن مصادمات هذه ، فإذا حالت الأمور كلها استندت إلى مبادئ إيجابها ، تنزل من عند الله تعالى .

والقضاء من الله تعالى هو الوضع الأول البسيط .

- (١) قد : قد د || النحو : نحو ح || الذي : ساقطة من ط (٢) حال : أن ط
 || والنباتات : والنبات ب (٣) ألبتة سبب : سبب ألبتة ب : ساقطة من ط || مبدؤه : ساقطة من ب ، د ، ط || العناية : ساقطة من د (٤) يصدق : صدق ب ، ص ، ط || بوجود : بوجود د
 || الوجه : ساقطة من د (٥) بالفلاحة : بالفلاحة ط || بالله : بالله د (٦) فتأمل : فليتأمل ب ، د ، ط
 (١٢) وكل : فكل ب ، د ، ص ، ط (١٦) وأما : فأما د || عن : من د || مصادمات : مصادمات د
 || استندت : استندت د (١٧) تنزل : تنزل د ب ، تنزل ب ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د
 (١٨) من الله تعالى : من الله ب ؛ من الله سبحانه وتعالى د ؛ ساقطة من ط .

والثقدير هو ما يتوجه إليه القضاء على التدرج كأنه موجب اجتماعات من الأمور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة إلى القضاء والأمر الإلهي الأول . ولو أمكن إنسانا من الناس أن يعرف الحوادث التي في الأرض والسماء جميعها وطبائعها، لفهم كيفية جميع ما يحدث في المستقبل . وهذا المنجم القائل بالأحكام - مع أن أوضاعه الأولى ومقدماته ليست تستند إلى برهان، بل عسى أن يدعى فيها التجربة أو الوحي، وربما حاول قياسات شعرية أو خطابية في إثباتها - فإنه إنما يعول على دلائل جلس واحد من أسباب الكائنات وهي التي في السماء ، على أنه لا يضمن من عنده الإحاطة بجميع الأحوال التي في السماء ، ولو ضمن لنا ذلك ووفى به لم يمكنه أن يعلمنا ونفهمه بحيث نقف على وجود جميعها في كل وقت ، وإن كان جميعها من حيث فعله وطبعه معلوما عنده ، وذلك مما لا يمكن أن يعلم أنه وجد أو لم يوجد . وذلك لأنه لا يكفيك أن تعلم أن النار حارة مسخنة وفاعلة كذا وكذا ، في أن تعلم أنها مخضت مالم تعلم أنها حصلت ، وأي طريق من الحساب يعطينا المعرفة بكل حدث وبدعة في الفلك ، ولو أمكنه أن يعلمنا ونفهمه بحيث نقف على وجود جميع ذلك لم يتم لنا به الانتقال إلى المنيات . فإن الأمور المنية التي في طريق الحدوث إنما تتم بمخالطات بين الأمور السماوية التي لنا تسامح أنا حصلناها بكل صلدها ، وبين الأمور الأرضية المتقدمة واللاحقة ، فاعلمنا ومتفعلها ، طبعها وإرادتها وليس تتم بالسماويات وحدها ، فالم يحيط بجميع الحاضر من الأمرين ، وموجب كل واحد منهما خصوصا ما كان متعلقا بالمقريب ، لم يتمكن من الانتقال إلى المنيب . فليس لنا إذن اعتماد على أقوالهم ، وإن سلمنا متبرهين أن جميع ما يعطوننا من مقدماتهم الحكيمه صادقة .

- (٣) انسان : انسان || جهما : جهات ، ح ، ص ، ط || وطائها : وطائها
(٤) جميع : صافطة من ، د || المنجم : + بل د || مع : من د (٧) لا يضمن : لا يظهر د
(٨) ضمن : ظهر د (٩) عنده : عندنا ص (١٠) يكفيك : يمكنك د (١١) وأي : أي -
(١٢) من : في د || الحساب : الحيات - || حدث : حدث ، ح ، د (١٣) لم يتم : لما تم ص
(١٤) لا : صافطة من ، ح ، د ، ص || تراع : لتساع ، ح ، ص ، ط (١٥) طبعها وإرادتها :
طبعها وإرادتها د (١٦) وليس يتم : وليس تم د ، ص (١٧) لم : لا - || ظن : ظنيت د
(١٨) لا إذن : إذن لا - ، ص || يعطوننا : يعطوننا ، د ، ص .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله تعالى ، والمعاد إليه

ونقول الآن : إنه من المعلوم أن الانسان يفارق سائر الحيوانات بأنه لا يحسن مميسته لو انفرد وحده شخصاً واحداً يتولى تدبير أمره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته ، وأنه لا بد من أن يكون الإنسان مكفياً بأنحر من نوعه يكون ذلك الآخر أيضاً مكفياً به وبنظيره ، فيكون مثلاً هذا يبطل لذلك ، وذلك يجبر لهذا ، وهذا يخطط لآخر ، والآخر يتخذ الإبرة لهذا ، حتى إذا اجتمعوا كان أمرهم مكفياً . ولهذا ما اضطرروا إلى عقد المدن والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد مدينته على شرائط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار على اجتماع فقط فإنه يتحيل على جنس بعيد الشبه من الناس وعادم لكالات الناس ، ومع ذلك فلا بد لأمثاله من اجتماع ومن تشبه بالمدينين . فإذا كان هذا ظاهراً فلا بد في وجود الإنسان وبقائه من مشاركته ، ولا تتم المشاركة إلا بمعاملة ، كما لا بد في ذلك من سائر الأسباب التي تكون له ، ولا بد في المعاملة من سنة وعدل ، ولا بد للسنة والعدل من سائر ومُعدّل ، ولا بد من أن يكون هذا بحيث يجوز أن يخاطب الناس ويلزمهم السنة . ولا بد من أن يكون هذا إنساناً ، ولا يجوز أن يترك الناس وآراءهم في ذلك فيختلفون ويرى كل منهم ما له عدلاً ، وما عليه ظلماً ، فالحاجة إلى هذا الإنسان في أن يبقى نوع الإنسان ويحصل وجوده أشد من الحاجة إلى إثبات الشعر على الأشجار وعلى الحاجبين ، وتقدير الإنحص من القدمين ، وأشياء أخرى من المنافع التي لا ضرورة

- (٢) فصل : ساقطة من د (٣) دعوة : دعوى د || النبي : + صل الله عليه وسلم د || إليه : ساقطة من ب
(٤) بأنه : ساقطة من ب || مميسته : مميسته ب ، ح ، د ، ط (٥) تدبير : تدبر د
(٦) حاجاته : حاجته ح ، ص ، ط || الآخر : الأخر ب ، ط (٧) وبنظيره : وبظنره د
|| مثلاً هذا : هذا مثلاً ح ، د ، ص ، ط || لذلك : إلى ذلك ب ، د || لآخر : للآخر ح ، د ، ص ، ط
(٩) مدينته : مدينته ح ، د ، ص ، ط (٩) يتحيل : متحيل ح ، يتحيل ط ، يتحيل د (١٣) له : ساقطة من ب
(١٤) ولا بد من : ولا بد د (١٥) يترك : يترك ب (١٦) الإنسان : الناس ح ، د ، ص ، ط
(١٨) وعلى الحاجبين : على الحاجبين ح ، ص ، ط || الإنحص : الأخص ط || القدمين : المقدمين ط || المنافع : المنفعة د .

فيها في البقاء ، بل أكثر ما لها أنها تنفع في البقاء ، ووجود الإنسان الصالح لان يسر
ويعمل ممكن كما سلف منا ذكره . فلا يجوز أن تكون العناية الأولى تقتضي تلك المنافع
ولا تقتضي هذه التي هي أسها ، ولا أن يكون المبدأ الأول والملائكة بعده يعلم ذلك
ولا يعلم هذا ، ولا أن يكون ما يعمله في نظام الخير الممكن وجوده الضروري حصوله لتمهيد
نظام الخير لا يوجد ؛ بل كيف يجوز أن لا يوجد وما هو متعلق بوجوده مبنى على وجوده
موجود ؟ فواجب إذن أن يوجد نبي ، وواجب أن يكون إنسانا ، وواجب أن تكون
له خصوصية ليست لساير الناس حتى يستثمر الناس فيه أمراً لا يوجد لهم ، فيتميز به
منهم ، فتكون له المعجزات التي أخبرنا بها ، وهذا الإنسان إذا وجد يجب أن يسر للناس
في أمورهم سنناً بإذن الله تعالى وأمره ووحيه وإزالة الروح المقدس عليه ، ويكون الأصل
الأول فيما يسره تعريفه إياهم أن لهم صانعاً واحداً قادراً ، وأنه عالم بالسر والملائكة ، وأن
من حقه أن يطاع أمره ؛ فإنه يجب أن يكون الأمر لمن له الخلق ، وأنه قد أعد لمن
إطاعه المعاد المسعد ، ولمن عصاه المعاد المشقى ، حتى يتلقى الجمهور رسمه المتزل على لسانه
من الإله والملائكة بالسمع والطاعة ، ولا ينبغي له أن يشلهم بشيء من معرفة الله تعالى
فوق معرفة أنه واحد حق لا شبيه له . فاما أن يعدى بهم إلى أن يكلفهم أن يصدقوا
بوجوده وهو غير مشار إليه في مكان ، ولا متقدم بالقول ، ولا خارج العالم ولا داخله ،
ولا شيئاً من هذا الجنس ، فقد عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين أيديهم الدين ، وأوقعهم
فيما لا يخلص عنه ، إلا لمن كان الممان الموفق الذي يشد وجوده ويندر كونه ؛ فإنه لا يمكنهم
أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها إلا بكثرة ، وإنما يمكن القليل منهم أن يتصوروا
حقيقة هذا التوحيد والتزويه ، فلا يلبثون أن يكذبوا بمنزل هذا الوجود ، ويقعوا في تنازع
وينصرفوا إلى المباحثات والمقاييسات التي تصدم عن أعمالهم المدنية . وربما أوقعهم

(١) في : من د (٤) الخير : الأمر ، د ، ص (٦) موجود : + آخره (٩) حال :
محذوفة من ب ، د (١٢) المسعد : المستند (١٣) والملائكة : وملائكته ب || ٤ :
لهم ب || شيء : حافظة من د || حال : حافظة من ب ، ح ، ص ، ط (١٤) معرفة : معرفته د || لاشييه :
لا شيء د ؛ لاشييه ب || فأما : وأما ح || بهم : لهم د ، ص (١٥) مقسم : مقسم ط ؛ يقسم د
(١٦) مخلص : مخلص ط || لمن : أن ب || الممان : حافظة من د || يشد : شد ح
|| فإنه : فإنهم ب || لا يمكنهم : يمكنهم د (١٨) بك : بك د ، ص ، ط || يتصوروا : يتصور ب ، د
(١٩) بمنزل : مثل د (٢٠) المباحثات : المباحثات ط || والمقاييسات : + بمنزل ط || وربما :
غرباً ط .

في آراء مخالفة لصالح المدينة ، ومثاقية لواجب الحق ، وكثرت فيهم الشكوك والشبه ، وصعب الأمر على إنسان في ضبطهم ، فما كل بميسر له في الحكمة الإلهية ، ولا إنسان يصلح له أن يظهر أن عنده حقيقة يكتسها عن العامة ، بل يجب أن لا يرخس في تعرض شيء من ذلك ، بل يجب أن يعرفهم جلالة الله تعالى وعظمته برموز وأمثلة من الأشياء التي هي عندهم جليلة وعظيمة ، ويبقى إليهم مع هذا ، هذا القدر ، أعني أنه لا نظيره ولا شريك له ولا شبه له ، وكذلك يجب أن يقرر عندهم أمر المعاد على وجه يتصورون كيفيته ، وتسكن إليه نفوسهم ، ويضرب للسعادة والشقاوة أمثالا مما يفهمونه ويتصورونه . وأما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه إلا أمراً مجملاً ، وهو أن ذلك شيء لا عين رأت ولا أذن سمعت ، وأن هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الألم ما هو عذاب مقيم .

واعلم أن الله تعالى يعلم أن وجه الخير في هذا ، فيجب أن يوجد معلوم الله تعالى على وجهه على ما علمت . ولا بأس أن يستعمل خطابه على رموز وإشارات تستدعي المستعدين بالجليلة للنظر إلى البحث الحكيم .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في العبادات ومنفعاتها في الدنيا والآخرة

ثم إن هذا الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر وجود مثله في كل وقت ، فإن المادة التي تقبل كمال مثله تقع في قليل من الأزمنة ؛ فيجب لا محالة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد دبر لبقاء ما يسنه ويشعره في أمور المصالح الإنسانية تديراً عظيماً .

(١) وكثرت : فكثرت من (٢) بميسر : ميسر ؛ يدبر د || له : ساقطة من د (٢) يظهر : ساقطة من د (٤) جلالة : جلال ، د ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د ، (٥) وعظيمة : عظيمة ب (٦-٥) ولا شريك له : ولا شريك ب (٦) شبه : شبه ب ، د ، د || ولا شبه له : ولا شبه ب ، د ، د ، ط (٧) يفهمونه : يفهمون د (٨) أمراً : رمزاً - (١٠) واعلم : أنت د || تعالى : ساقطة من ب ، د ، د || أن وجه : وجه د || يوجد : + هذا (١١) خطابه : خطاب د || رموز : أمور ب (١٢) النظر : النظر د (١٤) فصل : ساقطة من د (١٨) صل الله عليه وسلم : ساقطة من ب ، د || يسنه ويشعره : منه وشعره د || تديراً : تديراً د || خطياً : ساقطة من ب ، د ، د ، د ، ص .

ولاشك أن القاعدة في ذلك هي استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد ، وحسن سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن الذي على النبي صلى الله عليه وسلم ، فيجب أن يكون على الناس أفعال وأعمال يسن تكرارها عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذي ميقاته بطل مصافيا للنقض منه ، فيعود به التذكير من رأس ؛ وقبل أن ينفسخ يلحق عاقبه . ويجب أن تكون هذه الأفعال مقرونة بما يذكر بالله والمعاد لا محالة ، وإلا فلا فائدة فيها ، والتذكير لا يكون إلا بالفاظ تفل ، أو نيات تنوى في الخيال ، وأن يقال لهم : إن هذه الأفعال تقرب إلى الله تعالى ، ويستوجب بها الجزاء الكريم ، وأن تكون تلك الأفعال بالحقيقة على هذه الصفة ، وهذه الأفعال مثل العبادات المفروضة على الناس ، وبالجملة يجب أن تكون منبهات ، والمنبهات إما حركات وإما أعدام حركات تنفضى إلى حركات ، فأما الحركات فتل الصلاة ، وأما أعدام الحركات فتل الصوم ، فإنه وإن كان معنى عديا فإنه يحرك من الطبيعة تحريكا شديدا ينبه صاحبه أنه على جملة من الأمر ليس هزلا ، فيتذكر سبب ما ينويه من ذلك أنه اقرب إلى الله تعالى ، ويجب إن أمكن أن تخلط بهذه الأحوال مصالح أخرى في تقوية السنة وبسطها . والمنافع الدنيوية للناس أيضا أن يفعل ذلك ، وذلك مثل الجهاد والحج على أن يعين مواضع من البلاد بأنها أصلح المواضع لعبادة الله تعالى ، وأنها خاصة لله تعالى ، وتعين أفعال لا بد منها للناس وأنها في ذات الله تعالى مثل القرائين ، فإنها مما يعين في هذا الباب معونة شديدة . والموضع الذي منفعته في هذا الباب هذه المنفعة إذا كان فيه مأوى الشارع ومسكنه فإنه يذكر به أيضا ، وذكره في المنفعة المذكورة ذلية لذكر الله تعالى والملائكة ، والمأوى الواحد ليس يجوز أن يكون نصب عين الأمة كافة . فبالحرى

(١) هي : هرب ، د (٢) التي : ساقطة من ط || على الله طه وسلم :

ساقطة من ب ، د (٣) ميقاته : متقاربة د ؛ ميقاته ب || بطل : مطلق د ؛ مطلق ب ، د ، ط

(٤) التفضي : التفضي د (٥) بالله والمعاد . . . لا يكون : ساقطة من ط (٦) تنوى :

فينوى ؛ موى د (٧) تعالى : ساقطة من ب ، د || بها : به ب || الجزاء : الخيرة ، د ، د ، ط

|| الهدفة وهذه : ساقطة من د (٩) تنفضى إلى حركات : ساقطة من د || الصلاة : الصلوات ، د

(١١) ليس : ليست د || هزلا : هذرا ب ، د ، ط (١٢) أنه : وأنه ب ؛ قائم ب ، ط || التقرب :

التقرب ب ، د ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د || يخلط : تختلط د || يهله : هله ب ، د ، ط

(١٣) يفعل : يفعل ب ، د ، ط || ذلك : ساقطة من ب ، د (١٤) تعالى : ساقطة من ب ، د

(١٥) تعالى : ساقطة من ب || وتعين : وتعين د ، ص || أفعال : أفعالا ب || إراتها : أنهاب || تعالى : ساقطة من ب

|| عما : ساقطة من د (١٧) فيه : ساقطة من د || مأوى : مأوى ب (١٨) تعالى : ساقطة من ب ، د

|| والمأوى : المأوى د ؛ ساقطة من ب .

أن يفرض إليه مهاجرة وسفرة ، ويجب أن يكون أشرف هذه العبادات من وجه هو ما يفرض متوليه أنه مخاطب لله تعالى ومناج إياه وصائر إليه ومائل بين يديه ، وهذا هو الصلاة . فيجب أن يسن للصلى من الأحوال التي يستعد بها للصلاة ما جرت العادة بمواخذة الإنسان نفسه به عند لقاء الملك الإنسانى من الطهارة والتنظيف ، وأن يسن في الطهارة والتنظيف سننا بالغة ، وأن يسن عليه فيها ما جرت العادة بمواخذة نفسه به عند لقاء الملوك من الخشوع والسكون وغض البصر وقبض الأطراف وترك الالتفات والاضطراب ، وكذلك يسن له في كل وقت من أوقات العبادة آداباً ورسوماً محمودة ؛ فهذه الأفعال ينتفع بها العامة من رسل الله تعالى والمعاد في أنفسهم ، فيدوم لهم التثبت بالسنن والشرائع بسبب ذلك ؛ فإن لم يكن لهم مثل هذه المذكرات تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن أو قرنين ، وينفعهم أيضاً في المعاد منفعة عظيمة فيما تنزه به أنفسهم على ما عرفته .

وأما الخاصة فأكثر منفعة هذه الأشياء لإياهم في المعاد ، وقد قررنا حال المعاد الحقيقي وأثبتنا أن السعادة في الآخرة مكتسبة بتنزيه النفس ، وتنزيه النفس يبعدها عن اكتساب الهيئات البدنية المضادة لأسباب السعادة ، وهذا التنزيه يحصل بأخلاق وملكات ، والأخلاق والملكات تكتسب بأفعال من شأنها أن تصرف النفس عن البدن والحس وتديم تذكيرها للمعدن الذي لها ؛ فإذا كانت كثيرة الرجوع إلى ذاتها لم تنفع من الأحوال البدنية ، وما يذكرها ذلك ويعينها عليه أفعال متعبة خارجة عن عادة الفطرة بل هي إلى التكلف أقرب ؛ فإنها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهزم إرادتها من الاستراحة والكسل ورفض العناء وإحماذ الحرارة العززية واجتناب الارتياض إلا في اكتساب أغراض

(١) هذه : ساقطة من ب || هو : ساقطة من ب (٢) متوليه أنه : متولها لأه ب ، د || تعالى : ساقطة من ب ، د || وهذا : وهذه من (٣) الصلاة : الصلوات د (٤) بمواخذة : بمواخذات ح ، ص ، ط || والتنظيف : والتنظيف ب (٥) والتنظيف : والتنظيف ب || بمواخذة : بمواخذته ح ، ص ، ط (٦) لقاء : لقاءه ب ، د || وغض : وغض ب ، د (٧) وكذلك : ولذلك د || الأحوال : الأحوال ب ، ح ، ص ، ط (٨) من : في ب ، د || تعالى : ساقطة من ب (٩) بسبب ذلك : بذلك د || فإن : وإن ب ، ح ، ص ، ط || لهم : ساقطة من ب ، د ، ط (١٠) وقد : فقد ب ، ح ، ص ، ط (١١) وقد : وقد ب ، ح ، ص ، ط (١٢) وتنزيه : وبراءة د || يبعدها : يتبعدها ب ، ح ، ص ، ط (١٣) وهذا : وهذه ب ، ح ، ص ، ط || بأخلاق : لأخلاق د (١٤) وتديم : وتديم د || تذكيرها : تذكيرها ب ، د || المعدن : المعدن ب ، د (١٥) خارجية : وخارجية ب ، د (١٦) التكلف : التكليف د || وتهزم : وتهزم ب ، ح ، د ، ص ، ط ؛ وتهزم هامش ص .

من اللذات البهيمية، ويفرض على النفس المحاولة لتلك الحركات وذكر الله تعالى والملائكة
 وحالم السعادة شامت أم أبت، فيتقرر لذلك فيها هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتأثيراته،
 وماكة التسلط على البدن، فلا تنفعل عنه، فإذا جرت عليها أفعال بدنية لم تؤثر فيها هيئة
 وملكة تأثيرها لو كانت مخلدة إليها متفاداة لها من كل وجه. ولذلك قال القائل الحق:
 • إن الحسنة يذهبن السيئات « فإن دام هذا الفعل من الإنسان استفاد ملكة التفات
 إلى جهة الحق وإعراض عن الباطل، وصار شديد الاستعداد للتخلص إلى السعادة بعد
 المفارقة البدنية. وهذه الأفعال أو فعلها فاعل ولم يعتقد أنها فريضة من عند الله، وكان
 مع اعتقاده ذلك يلزم في كل فعل أن يتذكر الله ويمرض عن غيره، لكان جديراً بأن يفوز
 من هذا الزكاء بحظ، فكيف إذا استعملها من يعلم أن النبي من عند الله تعالى وبإرسال
 الله تعالى، وواجب في الحكمة الإلهية إرساله، وأن جميع ما يسئ فإنا هو مما وجب
 من عند الله أن يسئ، وأن جميع ما يسئ عن عند الله تعالى. فإني فرض عليه من عند
 الله أن يفرض عباداته، وتكون الفائدة في العبادات للعابدين فيما يبق به فيهم السنة والشرعية
 التي هي أسباب وجودهم، وفيما يفرضهم عند المعاد من الله زلفى بركاتهم، ثم هذا الإنسان
 هو الملىء بتدبير أحوال الناس على ما تنظم به أسباب معاشهم ومصالح معادهم، وهو
 إنسان متميز عن سائر الناس بتأله.

١٠

١٥

- (١) ويفرض : ويرض - ، ص || النفس : + عند المجادلة - || وذكره : ذكره ب ، د
 ص ، ط || تعالى : حافظه من ب (٢) السعادة : السادات د || أم : أو ب || فيقرر : فيقرر
 - ، د ، ط ، ص (٣) ماذا : وإذا د || عليها : عليه أ ب ض ب - (٤) إليها : إليه د || لها : له
 ب ، د || ولذلك : لذلك ب || قال : ما قال ب ، د ، ص (٥) التفات : الالتفات د (٦) الزكاء :
 الذكاء د || ينفذ : حافظه من د || إذا : + كانت د || تعالى : حافظه من ب ، د (١٠) تعالى : حافظه
 من ب ، د (١١) من : حافظه من د || وأن جميع ما يسئ : حافظه من د || جميع ما يسئ :
 السوء - ، د ، ما يسئ ص || تعالى : حافظه من ب ، د (١٢) وفيما : بما د ، ب || بركاتهم :
 بركاتهم د (١٤) معاشهم : معاشهم ب ، د .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في عقد المدينة وعقد البيت ، وهو النكاح والسنن الكاية في ذلك

فيجب أن يكون القصد الأول للسان في وضع السنن وترتيب المدينة على أجزاء ثلاثة :

- ٥ المدبرون ، والصناع ، والحفظة ؛ وأن يرتب في كل جنس منهم رئيسا يترتب تحته رؤساء يلوونه ، يترتب عنهم رؤساء يلوونه ، إلى أن ينتهي إلى أفناء الناس . فلا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدود ، بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة ، وأن تحرم البطالة والتعطّل ، وأن لا يجعل لأحد سبيلا إلى أن يكون له من غيره الحظ الذي لا بد منه للإنسان ، وتكون جنبته معاواة ليس يلزمها كلفة ؛ فإن هؤلاء يجب أن يردعهم كل الردع ؛ فإن لم يرتدعوا نفاهم من الأرض ؛ فإن كان السبب في ذلك مرضا أو آفة أفرد لهم موطئا يكون فيه أمثالهم ، ويكون عليهم قيم ، ويجب أن يكون في المدينة وجه مال مشترك ، وبعضه من حقوق تفرض على الأرباح المكتسبة والطبيعية ، كالثمرات والتاج ؛ وبعضه يفرض عقوبة ، وبعضه يكون من أموال المعاندين للسنة ، وهو الغنائم . ويكون ذلك عدة لمصالح مشتركة ، ولمازاحة لعلة الحفظة الذين لا يشغلون بصناعة ، ونفقة على الذين حيل بينهم وبين الكسب بأمراض وزمانات ، ومن الناس من رأى قتل الميثوس من صلاحه منهم . وذلك قبيح ، فإن مئوتهم لا تحجف بالمدينة ؛ فإن كان لأمثال هؤلاء من قرابته من يرجع إلى فضل استظهار من قوته فرض عليه كفايته .

- (٢) فصل : ساطعة من د (٤) وترتيب : ترتيب ب ، د (٥) يترتب : مرتب ط ، رب ب ، د (٦) يلوونه : يلزمه د ؛ ساطعة من هـ || يترتب : ويرتب ص ، ورب د || ينتهي : + منه د (٦) للإنسان : للإنسانية د || وتكون : + من م (١٠) فإن : وأن د || يرتدعوا : يردعوا د || أقام : أقامه د ، ص ، ط (١١) فإن : وأن ص || فيه : في ط (١٤) وبعضه : بعضه ب || المعاندين : المناهذين ب ، د ، ص ، ط || عدة : ساطعة من د (١٥) الحفظة : الحفظ هـ ، ص ، ط || يشغلون : يشغلون ب ، د || على : في د (١٥) صلاحه : لإصلاحه ص ؛ إقباله ب (١٧) مئوتهم : قوتهم ب ، د ، ص ، ط || فإن (الثانية) : وإن ب || يرجع : رجع د (١٨) من : من ب ، د ، د ، د ، ص .

والنمرات كلها لائن على صاحب جنابة ما ، بل يجب أن يسن بعضها على أوليائه
وفويه الذين لا يزجرونه ولا يحرسونه ، ويكون ما يسن من ذلك طليم غفقا فيه بالمهلة
للطابة ، ويكون ذلك في جنابات تقع خطأ فلا يجوز إهمال أمرها مع وقوعها خطأ .

وكما أنه يجب أن تحرم البطالة كذلك يجب أن تحرم الصناعات التي يقع فيها انتقالات
الأملاك أو المنافع من غير مصالح تكون بازائها ، وذلك مثل القمار فإن المقامر يأخذ من غير
أن يعطى منفعة البتة ، بل يجب أن يكون الآخذ آخذا من صناعة يعطى بها فائدة تكون عوضا ،
إما عوضا هو جوهر ، أو عوضا هو منفعة ، أو عوضا هو ذكر جميل ، أو غير ذلك مما هي
مصدودة في الخيرات البشرية ، وكذلك يجب أن تحرم الصناعات التي تدمر إلى أضداد
المصالح أو المنافع ، مثل تعلم السرقة والمصوصية والقيادة وغير ذلك .

وتحرم أيضا الحرف التي تغني الناس عن تعلم الصناعات الداخلة في الشركة ، مثل
المراواة ، فإنها طلب زيادة كسب من غير حرفة تحصله ، وإن كانت إزاء منفعة .

وتحرم أيضا الأفعال التي ان وقع فيها ترخيص أدى إلى ضدا ما عليه بناء أمر المدينة ،
مثل الزنا واللواط ، الذي يدعو إلى الاستغناء عن أفضل أركان المدينة وهو التزوج .

ثم أول ما يجب أن يشرع فيه هو أمر التزوج المؤدى إلى التماسل وأن يدعو إليه
ويحرض عليه ، فإن به بقاء الأنواع التي بقاؤها دليل وجود الله تعالى ، وأن يدبر في أن يقع
ذلك وقوعا ظاهرا لئلا يقع ريبة في اللبس فيقع بسبب ذلك خلل في انتقال الموارث التي

(١) والنمرات : وبهرامات ب || كلها لائن : لائن كلها ب || ما : ساطعة من ح ، ص ، ط
(٢) الذين : والذين ح ، د ، ص ، ط || غفقا : متجفقا د || بالمهلة : بالمهلة ط (٣) فلا :
ولاب ، ح ، ط (٤) أو المنافع : والمنافع د (٥) إما عوضا : إما عوضا ، ح ، ص || أو عوضا :
أو عوضا ب ، ح ، د ، ص ، ط || أو عوضا هو ذكر : أو عوض هو ذكر ب ، ح ، ص ، ط || هي : هو د ، ص
(٨) مدودة : مدود د (٩) أو المنافع : والمنافع د || ذلك : ب ب (١٠) تقي : يقع ط
(١١) كانت : كان ب ، ح ، ص ، ط (١٢) ضدا : ضدا ط (١٣) واللواط : واللواط ح ، د ،
ص ، ط || الذي يدعو : التي تدعو ص || التزوج : التزوج د (١٤) بقاء : بقاء د || تعالى : ساطعة من
ب ، د (١٦) يقع : ويقع د || الموارث : الموارث د .

هى أصول الأموال ؛ لأن المال لا بد منه فى المعيشة ، والمال منه أصل ، ومنه فرع ، والأصل موروث ، أو ملقوط أو موهوب ؛ وأصح الأصول من هذه الثلاثة الموروث فإنه ليس عن بحث واتفاق ، بل على مذهب كالطيسى .

وقد يقع فى ذلك — أعنى خفاء المناكحات — أيضا خلل فى وجوه أخرى مثل وجه وجوب نفقة بعض على بعض ، ومعاونة بعض لبعض ، وغير ذلك بما إذا تأمله العاقل عرفة ، ويجب أن يؤكد الأمر أيضا فى ثبوت هذه الوصلة ، حتى لا يقع مع كل نزق فرقة ؛ فيؤدى ذلك إلى تشتت الشمل الجامع للأولاد والديهم ؛ وإلى تجديد احتياج كل إنسان إلى المزاجية ؛ وفى ذلك أنواع من الضرر كثيرة ؛ ولأن أكثر أسباب المصلحة المحبة ، والمحبة لا تنمقد إلا بالألفة ، والألفة لا تحصل إلا بالعادة ، والعادة لا تحصل إلا بطول المخالطة . وهذا التأكيد يحصل من جهة المرأة ؛ بأن لا يكون فى يديها إيقاع هذه الفرقة ؛ فإنها بالحقيقة واهية العقل ، مبادرة إلى طاعة الهوى والغضب ، ويجب أن يكون إلى الفرقة سبيل ما ، وأن لا يسد ذلك من كل وجه ؛ لأن حسم أسباب التوصل إلى الفرقة بالكلية يقتضى وجوها من الضرر والخلل ، منها أن من الطبايع مالا يؤالف بعض الطبايع ، فكما اجتهد فى الجمع بينهما زاد الشر والنبو ونقصت المعاش .

ومنها أن من الناس من يبنى بزواج غير كفؤ ، ولا حسن المذاهب فى العشرة ، أو بغيبض تعافة الطبيعة ، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة فى غيره ، إذ الشهوة طبيعية ؛ وربما أدى ذلك إلى وجوه من الفساد ، وربما كان المتزاجان لا يتعاونان على النسل ؛ فإذا بدلا زوجين آخرين تعاونوا ؛ فيجب أيضا أن يكون إلى المفارقة سبيل ، ولكن يجب أن يكون مشددا فيه .

(١) المال : الأول د (٥) ومعاونة : ومعاونة ؛ ومناجاة د (٦) نزع : صاقعة من د (٩) بالعادة : بالعادة د (١٠) التأكيد : التأكيد ، ح ، ص ، ط (١١) العقل : الغدب (١٢) وأن لا ؛ ولاص || التوصل : التوصل ، ح ، ص ، ط || بالكلية : الكلية ب (١٣) وجوها : وجودها ، ح ، ص ، ط || مالا يؤالف : مالا يؤلف ، ح ، ص ، ط ؛ بالآ يؤلف د || الطبايع : الطبايع ، ح ، ص ، ط فكلا : وكلا د (١٤) بينهما : صاقعة من د || ونقصت : وتنقصت ب ، ح ، ص ، ط (١٥) زوج : زوج د (١٦) طيبة : طيبة د (١٨) زوجين : زوجين ، ح ، د ، ص ، ط || ولكن : ولكه ب ، ح ، د ، ط .

فأما أنقص الشخصين عقلا ، وأكثرهما اختلافا واختلاطا وتلونا ، فلا يجعل في يديه من ذلك شيء ، بل يجعل إلى الحكماء ، حتى إذا عرفوا سوء محبة تلحقها من الزوج الآخر فرقوا .

وأما من جهة الرجل فإنه يلزمه في ذلك غرامة لا يقدم عليه إلا بعد التثبت واستصابة ذلك لنفسه من كل وجه ، ومع ذلك فالأحسن أن يترك للصلح وجه من غير أن يمن في توجيهه ، فيصير سببا إلى طاعة الطائش ، بل يفظ الأمر في المعاودة أشد من التخليط في الابتداء ، فنعم ما أمر به أفضل الشارعين أنها لا تحمل له بعد الثالثة إلا بعد أن يوطن نفسه على تجميع مفض لا مفض فوقه ، وهو تمكين رجل آخر من حليته أن يتزوجها بنكاح صحيح ، وبطأها بوطى صريح ، فإنه إذا كان بين عينيه مثل هذا الخطب لم يقدم على الفرقة بالخراف إلا أن يصم على الفرقة انماة ، أو يكون هناك وكالة فلا يرى بأسا بفضيحة تصحبها لذه ، وأمثال هؤلاء خارجون عن استحقاق طلب المصلحة لهم .

ولما كان من حق المرأة أن تصان ، لأنها مشتركة في شهرتها ، وداهية جدا إلى نفسها ، وهي مع ذلك أشد انحدا ، وأقل للعقل طاعة ، والاشتراك فيها يقع أغرة وعارا عظيما ، وهي من المضار المشهورة ، والاشتراك في الرجل لا يقع عارا بل حسدا ، والحسد غير ملتفت إليه ، فإنه طاعة للشيطان .

فبالحرى أن يسر عاينا في بابها التستر والتخدر ؛ فلذلك يطبى أن لا تكون المرأة من أهل الكسب كالرجل ؛ فلذلك يجب أن يسر لها أن تكفى من جهة الرجل ، فيلزم الرجل فقمتما ؛ لكن الرجل يجب أن يعرض من ذلك عوضا ، وهو أنه يملكها وهي لا تملكه ،

(١) أنقص : + فيه - || وأكثرهما : أو أكثرهما د || اختلافا واختلاطا : اختلاطا واختلافاد
(٢) يجعل : يجعله - ، سر ، ط || محبة : محبتها د (٤) الرجل : الوحدة د || فإنه : فإن ب ، د || الثبوت : الثبوت د || واستصابة : وبعد استصابه - ، سر ، ط ؛ وبعد استظهار د
(٥) وجه : + آخرط (٦) توجيهه : توجهه د || يفظ : تخليط د (٧) أنها : أنه د || يوطن : يوطى د (٨) مفض : المفض د || من : ساقطة من ط || أن : بأن ب ، - ، د ، د ، سر || يتزوجها : تزويجها د (١٠) بالخراف : بالخراف ب || وكالة : وكالة ب ، - ، سر ، ط (١٢) كان : كانوا د || في : ساقطة من د || قدما : اقتدا د (١٣) يوقع : لوقع د (١٤) المشهورة : الشهيرة د || لا يوقع : ولا يوقع د (١٦) يسر : يسر د || عاينا : به ط ؛ ساقطة من ب ، د || يطبى : لا يطبى ط || المرأة : ساقطة من ب (١٧) كالرجل : دون الرجل د ؛ كوت الرجل ب ، - ، سر ، ط .

فلا يكون لها أن تنكح غيره . وأما الرجل فلا يجبر عليه في هذا الباب ، وإن حرم عليه تجاوز عدد لا يفى بإرضاء ما وراءه ويعوله ، فيكون البضع المملوك من المرأة بازاء ذلك . ولست أحنى بالبضع المملوك الجماع ، فإن الانتفاع بالجماع مشترك بينهما ، وحظها أكثر من حظه . والاختباط والاستمتاع بالولد كذلك ، بل أن لا يكون إلى استعمالها لغيره مهيئ ، ويسن في الولد أن يتولاه كل واحد من الوالدين بالتربية ، أما الوالدة ٥ فيها ينحصرها ، وأما الوالد فالنفقة ، وكذلك الولد أيضا يسن عليه خدمتهما وطاعتهما وإكثارهما وإجلالهما ، فهما سبب وجوده ، ومع ذلك فقد احتملا مثوته التي لا حاجة إلى شرحها لظهورها .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في الخليفة والإمام ووجوب طاعتها ، والإشارة إلى السياسات
والمعاملات والأخلاق

ثم يجب أن يفرض الشأن طاعة من يخلفه ، وإن لا يكون الاستخلاف إلا من جهته ، أو بإجماع من أهل السابقة على من يصححون علانية عند الجمهور أنه مستقل بالسياسة ، وأنه أصيل العقل حاصل عنده الأخلاق الشريفة من الشجاعة والعفة وحسن التدبير ، وأنه عارف بالشريعة حتى لا أعرف منه ، تصحيفا يظهر ويستعمل ويتفق عليه الجمهور عند الجميع ، ويسن عليهم أنهم إذا اختلفوا أو تنازعوا للهوى والميل ، أو أجمعوا على

(٢) تجاوز : مجاز - || ويعوله : ويقوله - ، د ؛ وعوله ب ، ص || المملوك : المملوك د
(٤) استعمالها : استعماله ب ، - ، د ، ط (٥) يتولاه : لا يتولاه د || الوالدين : الأبوين د
(٦) ينحصرها : تحصره ب (٧) سبب : سببا - ، ط ، ١ || قد احتللا : فهما قد احتللا ؛ فهما قد احتللا ط
(١٠) فصل : ساقطة من د (١١) والمعاملات والأخلاق : والأخلاق وفي المعاملات - والأخلاق والمعاملات ص
|| والمعاملات : ساقطة من ب ، د (١٣) الشأن : إنسان د (١٤) أهل : ساقطة من د || بالسياسة : والسياسة د
(١٥) عنده : عند ط (١٦) ويستعمل : ويستعمل د (١٧) أنهم : أنه د || للهوى
والميل : للهوى والميل د || أو أجمعوا : واجمعو د -

غير من وجد الفضل فيه والاستحقاق له فتد كفروا بالله . والاستغلاف بالنص أصوب
فإن ذلك يؤدي إلى التشعب واتشاعب والاختلاف ، ثم يجب أن يحكم في سنده أن
من خرج فادعى خلافه بفضل قوة أو مال ، فعلى الكافة من أهل المدينة قتاله وقتله ؛
فإن قدروا ولم يفعلوا فتد عصوا الله وكفروا به ، ويحل دم من قعد عن ذلك وهو ممكن
بعد أن يصحح على رأس الملا ذلك منه ، ويجب أن يسن أنه لاقرية عند الله تعالى
بعد الإيمان بالنبي أعظم من إتلاف هذا المتغاب ، فإن صحح الخارجى أن المتولى لخلافه
غير أهل لها ، وأنه ممنوع بنقص ، وأن ذلك النقص غير موجود في الخارجى ، فالأولى
أن يطابقه أهل المدينة . والممول عليه الأعظم العقل ، وحسن الإيالة ، فمن كان متوسطا
في الباقي ومتقدما في هذين بعد أن لا يكون غريبا في البواق وصارنا إلى
أضدادها ، فهو أولى ممن يكون متقدما في البواق ولا يكون بمنزلة في هذين . فيلزم
أعلمهما أن يشارك أحدهما ، ويهضمه ، ويأزم أحدهما أن يعتضد به ويرجع إليه ؛
مثل ما فعل عمر وعلى ، ثم يجب أن يفرض في العبادات أمور لا تتم إلا بالخلقة تنويها به
وجذبا إلى تعظيمه ؛ وتلك الأمور هي الأمور بالجماعة ، مثل الأعياد . فإنه يجب أن
يفرض اجتماعات مثل هذه ، فإن فيها دعاء للناس إلى التمسك بالجماعة ، وإلى استعمال
عدد الشجاعة ، وإلى المنافسة ؛ وبالمنافسة تدرك الفضائل ، وفي الاجتماعات استجابة
الدعوات ، ونزول البركات على الأحوال التي عرفت من أقوالنا . وكذلك يجب أن
يكون في المعاملات معاملات يشترك فيها الإمام ، وهي المعاملات التي تؤدي إلى ابتناء
أركان المدينة ، مثل المناكحات والمشاركات الكلية . ثم يجب أن يفرض أيضا في المعاملات
المؤدية إلى الأخذ والإعطاء منعا تمنع وقوع الفقر والحيث ، وأن يحرم المعاملات
التي فيها غرر ، والتي تتغير فيها الأعواض قبل الفراغ من الإيفاء والاستيفاء ؛ كالصرف ،

- (١) الفضل : والفضل - ، س ، ط (٢) سنة : سنة ، د (٣) قوة : ولوة
|| قتله وقتله : قتله وقتله د (٤) يصحح : يصح ط || تعالى : ساقطة من ب ، د
(٥) المتغاب : ساقطة من - ، س (٦) وأنه : وأنها د || الخارجى : الخارج د (٨) طيه :
ساقطة من ب ، - ، د ، س (٩) يعتضد : يعتضد || به : ساقطة من ط (١٠) حل : + طيه
السلام ط || به : ساقطة من - (١١) تظليه : العظيمة هاشم - (١٢) المنافسة : المنافسة ص ||
وبالمنافسة : وبالمنافسة ص || الاجتماعات : الاجتماعات ط (١٣) ونزول : ونزول || من :
ساقطة من ب ، د (١٤) معاملات : ساقطة من د || يشترط : ب ، د (١٥) الغرر :
الغرر ، س ، ط ، الغرر د (١٦) غرر : غرر ، - ، س . .

والفسيحة ، وغير ذلك ، وأن يسن على الناس معاونة الناس والذب عنهم ووقاية أموالهم وأنفسهم ، من غير أن يفرم متبرع فيما يلحق بتبرعه . وأما الأعداء والمخالفون للسنة فيجب أن يسن مقاتلتهم وإفناءهم بعد أن يدعوا إلى الحق ، وأن تباح أموالهم وفروجهم ؛ فإن تلك الأموال والفروج إذا لم تكن مدبرة بتدبير المدينة الفاضلة لم تكن غائبة بالمصلحة التي يطلب المال والفروج لها ، بل معينة على الفساد والشر .

وإذا لابد من ناس يخدمون الناس فيجب أن يكون أمثال هؤلاء يجبرون على خدمة أهل المدينة العادلة ، وكذلك من كان من الناس بعيدا عن تلقى الفضيلة فهم بعيد بالطبع ، مثل الترك والزنج ، وبالجملة الذين نشأوا في غير الأقاليم الشريفة التي أكثر أحوالها أن يلبث فيها أم حسنة الأمزجة صحيحة القرائح والعقول .

- ١٠ وإذا كانت غير مدينة ولها سنة حميدة لم يتعرض لها إلا أن يكون الوقت يوجب التصريح بأن لا سنة غير السنة النازلة ، فإن الأمم والمدن إذا ضلت فسلت عليها سنة ؛ فإنه يجب أن يؤكد إلزامها ، وإذا أوجب إلزامها ، فربما أوجب توكيدها أن يحمل عليها العالم بأسره ، وإذا كان أهل المدينة الحسنة السيرة تجد هذه السنة أيضا حسنة محمودة ، ويرى في تجديدها إعادة أحوال مدن فاسدة إلى الصلاح ، ثم صرحت بأن هذه السنة ليس من حقها أن تقبل ، وكذبت السان في دعواه أنها نازلة على المدن كلها ؛ كان في ذلك ومن عظيم يستولى على السنة ، ويكون للمخالفين أن يحتجوا في ردها بامتناع أهل تلك المدينة عنها ، فحينئذ يجب أن يؤدب هؤلاء أيضا ويجاهدوا ، ولكن مجاهدة دون مجاهدة أهل الضلال الصرف ، أو يلزموا غرامة على ما يؤثرونه ، ويصحح عليهم أنهم مبطلون ، وكيف لا يكونون مبطلين وقد امتنعوا عن طاعة الشريعة التي أنزلها الله تعالى ؛ فإن أهلكوا فهم لها أهل ، فإن في هلاكهم فسادا لأشخاصهم ، وصلاحا باقيا ، وخصوصا إذا كانت السنة الجديدة أتم وأفضل .

(١) معاونة الناس : معاونة (٢) تبرعه : تبرعه ، ص (٤) فإن : وإن ب (٥) والفروج : والفروج || لها : ساقطة من (٦) من ناس يخدمون الناس : الناس من انخدم من || هؤلاء : ساقطة من ط (٧) تلقى : تلقى (٨) وبالجملة : + فإن ط (١٠) وإذا : فإذا ، د ، ص || مدينة : مدينة ، د ، مدينة ب ، ص ؛ + مدينة ب ، د ، ص ، ط || ولها : ولها د || إلا : ساقطة من د (١٢) وإذا : فإذا || أوجب : وجب ب ، د ، ص (١٣) وإذا : فأناب ، د ، د ، ص (١٤) يرى : ساقطة من ب ، د (١٦) ينول : فيقول د (١٧) تلك : ساقطة من ط || ولكن : لكن د (١٩) يكونون : يكون ط || عن : من د || تعالى : ساقطة من ب ، د (٢١) السنة : ساقطة من د .

وإن في بابهم أيضا في أنهم إن أريدت مساعدتهم على فداء أو جزية فعل .

وبالجملة يجب ألا يحرمهم وهؤلاء الآخرون بحري واحدا ، ويجب أن يفرض عفوبات وحدودا ومزاجير لمنع بذلك عن معصية الشريعة ، فليس كل إنسان يتبرح لها يخشاه في الآخرة .

و يجب أن يكون أكثر ذلك في الأفعال المخالفة للسنة الداعية إلى فساد نظام المدينة ، مثل الزنا ، والسرقة ، وموطة أعداء المدينة وغير ذلك . فاما ما يكون من ذلك مما يضر الشخص في نفسه فيجب أن يكون فيه تأديب لا يبلغ به المفروضات ، ويجب أن تكون السنة في العبادات والمزاوجات والمزاجير معتدلة لا تشدد فيها ولا تساهل ، ويجب أن يفرض كثير من الأحوال خصوصا في المعاملات إلى الاجتماع ؛ فإن للأوقات أحكاما لا يمكن أن تنضبط ، وأما ضبط المدينة بعد ذلك بمعرفة ترتيب الحفظ ومعرفة الدخل والخروج وإعداد أهب الأسلحة والحقوق والنفور وغير ذلك فينبى أن يكون ذلك إلى السائس من حيث هو خليفة ، ولا يفرض فيها أحكام جزية ، فإن في فرضها فسادا ، لأنها تتغير مع تغير الأوقات وفرض الكايات فيها مع تمام الاحتراز غير ممكن . فيجب أن يجعل ذلك إلى أهل المشورة ، ويجب أن يكون السان ين أيضا في الأخلاق والعادات سلتا تدعو إلى العدالة التي هي الوساطة ، والوساطة تطلب في الأخلاق والعادات بجهتين :

فأما ما فيها من كسر ظله القوى ، فلاجل زكاه النفس خاصة ، واستفادتها الهيئة الاستعلائية ، وأن يكون تخلصها من البدن تخلصا نقياً .

(١) في بابهم أيضا : أيضا في بابهم ب ، ح ، د ، ص || في : ساطعة من ب ، د ، ص || أريدت مساعدتهم : رويت مساعدتهم ب ، ح ، د ، ص || أوجزة : وجزة ب (٢) يجريم : يجرم د ؛ يجروهم ب || وهؤلاء : هؤلاء د (٣) ومزاجير : ومزاجير د ؛ ساطعة من ب (٦) الزنا والسرقة : السرقة والزنا د ؛ ما يكون : أن يكون د || من : ساطعة من ب ، د (٧) أن يكون : ساطعة من ب (٨) والمزاوجات : ساطعة من ب ، ح ، د ، ص || والمزاجير : والمزاجير د || تشدد : تشددا ، ب || تساهل : تساهل ب (١٠) تنضبط : تنضبط ب ، د ، ص ، ط || ترتيب : وترتيب د (١١) الأسلحة : الأملات ط (١٢) في : ساطعة من ب ، ح ، د ، ص ، ط (١٣) أهل : ساطعة من ب ، ح ، د (١٤) والعبادات : والعبادات د ، ص (١٥) التي هي : وهي ب || والعادات : ساطعة من ب ، د ، ص || بجهتين : بجهتين ب ، د ، ص (١٦) واستفادتها : واستفادتها ب ، د ؛ واستفادتها ح ؛ ولتستفادها ص .

وأما ما فيها من استعمال هذه القوى فالمصالح الدنيوية ، وأما استعمال اللذات فلبقاء
البدن والنسل ، وأما الشجاعة فلبقاء المدينة

والرذائل الإفراطية تجنب لضررها في المصالح الإنسانية ، والتفريطية لضررها في المدينة .
والحكمة الفضيلية التي هي ثالثة العفة والشجاعة فليس معنى بها الحكمة النظرية ؛ فإنها لا يكلف فيها
التوسط ألبتة ، بل الحكمة العملية التي في الأفعال الدنيوية والتصرفات الدنيوية ؛ فإن الإمعان
في تعريفها والحرص على التحقق في توجيه الفوائد من كل وجه منها ، واجتناب أسباب المضار
من كل وجه ، حتى يتبع ذلك وصول أضداد ما يطلبه لنفسه إلى شركائه ، أو يشغله عن
اكتساب الفضائل الأخرى ، فهو الجريزة ، وجعل اليد مغلولة إلى العنق هو إضاعة من
الإنسان نفسه وعمره وآلة صلاحه وبقائه إلى وقت استكاله ؛ ولأن الدواعي شهوانية ،
وغضبية ، وتدييرية . فالفضائل ثلاثة : هيئة التوسط في الشهوانية مثل لذة المكوح
والمطعموم والملبوس والراحة وغير ذلك من اللذات الحسية والوهية ، وهيئة التوسط
في الغضبيات كلها مثل الخوف والغضب والنم والأنفة والحقد والحسد وغير ذلك ، وهيئة
التوسط في التدييرية . ورؤوس هذه الفضائل عفة وحكمة وشجاعة ، ومجموعها العدالة ،
وهي خارجة عن الفضيلة النظرية ؛ ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد ،
ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد أن يصير ربا إنسانيا وكاد أن تحمل عبادته بعد
الله تعالى ، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه .

(٤) الفضيلة : الفضيلة هـ ، د ، ص ، ط (٦) تعريفها : تعريفها ب ، ح ، ص ، ط ||
التفنن : التفنن هـ ، ص || وجه : جهة ب (٨) فهو : فهو ص (١٠) الشهوانية :
الشهوانيات د (١١) والوهية : والوهية ط (١٢) والآفة : والآفة ص (١٣) عفة وحكمة :
حكمة وعفة هـ ، ص (١٤) عن : + الحكمة هـ (١٥) كاد : يكاد ب || وكاد أن تحمل :
تكاد أن تحمل د ؛ أوكاد أن يحمل هـ ؛ وكاد د ، ط (١٥) بد : بديد (١٦) تعالى : عالمة من د ؛ + وكاد
أن يفوض إليه أمور عباد الله هـ || سلطان : السلطان ص || فيه : + قد تم الكتاب المسمى
بالنفا ، على يد الأقل عبد الكريم الشريف الشيرازي في شهر محرم الحرام سنة ثلاث وثمان مئة الألف من
الهجرة النبوية ط ؛ + تم بحث الإلهي من كتاب النفا . والحد لله رب العالمين كاتبه البديع الضيف الجاني ابن
شمس الدين عماد الدين محمود الكرمانى ، في عام ٦٨٣ هـ ؛ + تم بالغدير . ورفع الفراغ من مشقة كتابته يوم الأربعاء .
خاص عشر من شهر شوال سنة أربع وثمان وألف هجرة على يد الفقير الحقير صقر الكرمانى . اللهم اغفر ذنوبه
بحق محمد وآله وأولاده أجمعين ص ؛ + والحد لله رب العالمين أكمل الحمد على كل حال ، والصلاة والسلام على محمد
سيد أهل الكمال ، وعلى آله وأصحابه خير صعب وآل ، كتب عيد الله بن مر عبد الله د .

فهرس الما

(١)

perpetuum	أبدى ٢ ٣١١
aeternum	أبدى ١ ١٨٤
impressio	أثر ١٧ ٢٨١، ١ ١٤٤
affectio	أثر ١٦ ٤٣٢
impressio	تأثير ٢ ٢٧٥، ٤ ٢٧٣
imprimens	مؤثر ١٠ ٤١١
impressio	مؤثر ١٠ ٢١٠
futurum	أنحوى ٩ ١٧
posterius	التأخر ١٣ ٢٦
	أنظر التقدم
posterioritas	التأخر ٧ ١٦٣
	أرسطو أنظر : الفيلسوف المقدم ،
	المعلم الأول

(١) وضع هذا الفهرس مشكورا الأستاذ محمود
للإطبات إلى جانب النص العربي ، لك الترجمة التي طبع

The Franciscan Institute St. Bonaventura,

وهي منقولة من طبعة البندوية سنة ١٥٢٠ واستفاد أح
وقم ١٨٧

وتشبه الأرقام الكبرى في هذا الفهرس إلى مفعلات
بالإشارة إلى بعض المواطن فقط .

creatio ١٧ ٣٤٢، ٧ ٢٦٧ ابتداء
 ١٥ ٣٤٣، ١٨، ١٠ ٢٦٧ مبدع
 creatum ١٦ ٤٠٣
 causatum ١٠٣٤٢ مبدع
 permutatio ١ ٣٨٤ تبدل
 demonstratio ٤ ٥ البرهان
 برهاني ٥ ٥٤ ، ١٥ ٨
 demonstrativum
 برهان إن ٩ ٢٠
 demonstratio de an est
 برهان اللّم = برهان لِم ١٠٢٠
 demonstratio de quare est
 مبرهن عليه ١٥٨
 probantur البرهان (كتاب) ٣ ٥
 Liber de Anallecticis Posterioribus
 البرهان (كتاب) ١٥ ٤٨ — ١٦
 Liber demonstrationum
 البر والإثم (كتاب) ٧ — ٦ ٤٣٩
 Liber de peccatio et eius opposito
 برئ عن المادة ١ ٧
 separatum a materia
 متبرئ عن المادة ١٣ ٦٠
 separatum a materia
 انبساط ٦ ٧٤
 infusio
 destructio ١ ١٤٤ ، ٩ ٩ بطلان
 inanis ١ ٣٧٩ باطل
 Ptolemaeus ١٢ ٣٩٢ بطليموس
 resurrectio ٥ ٤٢٣ البعث
 fluxus ٧٤٥ ٣٩١ انبعاث

summus sacerdos ١١ ٤٥١ الإمام
 inspectio ٩ ٦ تأمل
 إن (برهان) أنظر : برهان
 esse ٤ ٧٠٧ ٣ الإنية
 quia est ١٢ ١٣ الإنية
 الإنية ١٢ ٣٤٦ ، ١٠ ٣٤٤
 anitas
 ms Vat. Urb. lat. 187 fol. 72 v
 unitas ١٠ ٧٠٧ ٣ وهو خطأ :
 Anaxagoras ٧ ١٨٣ أنكساغورس
 primum ١٣ ٤٨ ، ١٣ ٨ أوّل
 principia ١ ٤٢٩ الأوائل
 esse ١٦ — ١٤ ٢٦٦ أيس
 esse ١٢ ٣٤٦ ، ١٧ ٣٤٢ نائيس
 dare esse ١٢ ٢٦٦ نائيس
 loci ٦ ٣٩٨ الأيون (جمع أين)
 (ب)
 inquisitio ١٤ ٦ البحث
 inceptio ١٣ ٢٦ ابتداء
 initium ١٣ ٢٦ مبدأ
 principium ١٤ ٢٥٨ ١٦ ٤ مبدأ
 مبدأ فاعل ٧ ٢٥٩
 principium activum
 بادئ الكل (رسالة في) ١٧ ٣٩٢
 Epistola de principiis omnium
 بديا ٣ ١٠٥ prius

perfectio تمام ١٧ ١٧١
تمام ٣ ٣٥٥،٣ ١٨٦،١٣ ١٠١
perfectum

تمامية (علة) ٥ ٢٩٠

perfectiva (causa)

فوق التام ٣ ٣٥٥

plus quam perfectum

ما فوق التام ٣ ١٨٦

plus quam perfectionem

فوق التام ١٤ ١٨٨

ultra perfectionem

(ث)

habere esse ثابت ٩ ٣٢

stabilire إثبات ١٦ ٦

stabilitio الثبوت ٩ ١٢٩

إثباتي ١٤ ٣٤٨،٨ ٣١

affirmativum

perseverantia الثبات ٨ ٣٨٨

permanentia الثبات ٨ ٣٩٨

الثوابت (كرة) ١٣ ٤٠١،١٢ ٣٩٢

sphaera fixarum

gravitas الثقل ١ ١١٧

(ج)

mens جبلة ١٨ ٢٠٨

renovatio تجديد ٣-٢ ٣٨٤

evolutio تجديد ٨ ١٣١

dimensio بعد ١٠ ٦١،١٤ ١١

spatiu بعد ١٤ ١١٥

بعدية ١٦ ٢٦٦،١٥ ٤٠،١٧ ٢١

posteritas

permanentia بقاء الأنواع ٦ ٣٩٤

specierum

البال (إخطار ب) ١٥ ٢٩

transitus per animum

pulehritudo البهاء ١٥ ٣٦٢

decor بهاء ١٥،١٣ ٣٦٨

manifestum بين ١٣ ٨

بين بنفسه ٥ ٢٠،١٠ ٦

manifestum per se

manifestatio البيان ١ ٤٥،١٥ ٨

argumentatio بيان ١٢ ١٩

probatio بيان ٤ ٣٠

بيان للشيء من نفسه ١٣ ١٩

manifestatio sui ipsi

بيان نفسه (أخذ الشيء في) ١٨ ٢٠

aliquid idem accipiat in probatione
sui ipsius

separabile مباين ٦ ٤٢

مباين ١٤ ٣٧٨،١ ٣٧٧

discretum

diveritas مباينة ١٢ ٤٣

(ت)

consequens تابع ٥ ٢٧

ordo ترتيب ١٢،٥ ٣٦٤

concurrentia omnium	٦ ١٧٤	الإجماع
concursum	١١ ٢٨٤	الإجماع
consensus	١٤ ٤٥١	الإجماع
gloria	١٠ ٢٧	الجلالة
magnitudo gratiae	٣ ٢٨	جلالة قدر
	١ ٣٦٢ ، ١٨ ٣٦١	انجلاء
remotio		
	١٥ — ١٣ ٢٦٨ ، ١٣ ٢٧	الجمال
pulchritudo		
conjunctio	٢ ٩	جملة
conjunctum	٢ ٩	جمل
universitas	٣ ٢٥	جملة
genus	١٥ ٣٤ ، ٦ ٢٦	جنس
homogeneous	٥ ٢٧	جائس
non eisdem generis	٧ ٢٧	غير بجائس
homogenea	١٤ ٣٠٣	المجانسة
incognitum	١ ١١	مجهول
substantia	٩ ٥٤ ، ٧ ١٠	جوهر
	١١ ٢٥	الجوهر الصوري
substantia formalis		
	٨ ٤٢	الجواهر المفارقة
substantiae separatae		
	١٧ ٢٧	الجواهر الفلكية السماوية
substantiae circulares caelestes		
	١٦ ٢٧	الجواهر الملكية العقلية
substantiae angelicae intelligibiles		
	١٧ ٢٧	الجواهر الملكية النفسانية
substantiae angelicae animales		

التجدد (مل سبيل)	٧ ٣٨٠
secundum viam successionem	
topica	١٣ ١٦
dialectica	١٢ ٣١٠
الجدلي = (صاحب الجدلي)	١٥ ١٦
topicus	
experientia	١٠ ٨
experimentum	٥ ٤٤٠
purum	١١ ٤
exspoliatum	١٣ ٢٣
expoliatum	١٧ ٧٥
expoliatio	٨ ٣٦٤
atomi	٨ ١٤٥
particulare	٤ ٢٠٧ ، ١٨ ٧
particularia	٥ ٣٥٥
individuum	٤ ١٩٦
partitio	١ ١٢٩
جزاف	٣ ٢٨٧ ، ١٨ ١٨٠
fortuitum	
fortuitu	٥ ١٨٠
promptum	٥ ١٧٤
aggregatio	٦ ٩٩
consortium	١٠ ٤٤١
congregationes	٩ ٤٤١
conjunctio	١٢ ٢٨٠
collectivum	٥ ١٠٩

mobile	متحرك ٢٣٧ ٦
moventur	متحرك ٩ ٤
arithmetica	الحساب (علم) ١٩ ٨
sensibilo	محسوس ٩٤ ١١
superfluum	حشو (من الكلام) ٣١ ١٤
restrictio	حصر ٣١٢ ١٨
acquisitum	حاصل ٢٩٢ ١٦
acquisitum	متحصل ٥٧ ٨
acquisitum	عصل ٧٠ ١٧ ، ٧١ ٣
	عصل (مبنى) ٣١ ١٣
apprehensa (intentio)	
*dvenire	حاصل ٣٢ ١٧ — ١٨
habeatur ante	حاصل ٣٣ ٢
aliquid	الحاصل ٣٤ ١٠ — ١١
habetur	تحصل ٣٣ ١٢
conservativa	الحفظ ٤٢٣ ١٦
veritas	حق ٢٧ ١١ ، ٤٨ ٣ ، ٢٧٨
	٨ — ٧
certitudo	حقيقة ٣١ ١٠ ، ٤٥ ٩
certificatio	التحقيق ١٦ ٤
verificatio	تحقيق ٦١ ٦
sapientia	الحكمة ٣ ١٠
judicium	حكم ٦٥ ١٢
judicii de stellis	أحكام النجوم ٣٥ ٤ ، ٥
assimilatio	المحاكاة ١٥٣ ٦ ، ٩
resolutio	التحليل ٤٨ ١٤

substantiatur	تجوز ١٢ ٣
largitas	الجود ٢٨٤ ٧
liberalitas	الجود ٢٩٦ ٦ ، ٢٩٨ ١٥ ، ١١٣٦٧

(ح)

ire in peregrinatio	الحج ٤٤٤ ١١
ratio	مجة ٥٢ ١٥ ، ١٤٣ ٩
inceptio	الحدوث ١٦٣ ٣
	حدث ٢٦٦ ١٧ ، ٢٦٧ ٢
inceptiens	
dans inceptio	حدث ٣٤٢ ١٨
contingens	حادث ١٦٦ ١٥
definitio	حد ٤ ١٢ — ١٤ ، ٣٥٦ ٣ ، ٢٤٣
extremitas	حد ١٢ ٤
descriptio	حد ٢٥ ١٥
	محدود ٢٥ ١٣ ، ٢٣٦ ٦
definitum	
terminatus	محدود ١١ ١٦
interminatum	متحدد ١٦ ٩
in termino	في حد ٤٠ ١١ — ١٢
aequidistans	مخاض ١٤٩ ٩
aequidistantia	مخاضة ١٥١ ١
motor	محرك ٣٩٢ ٨
movens	محرك ٢٥٩ ٨
motus	حركة ٤ ١٣

(خ)

enuntiari	الخبر ١٢ ٣٠
extrinsecum	خارج ٧ ٦٨ ، ٧ ٤١
	الخارجية (في الأشياء) ٩ ٣٢
in exterioribus	
proprium	خاص ١٨ ٧
proprietas	خصوص ١٦ ٢٠٣
	تخصيص ١١ ٤٣ ، ٤ ١٥
appropriatio	
appropriator	مخصص ٦ ٤١١
	خطابي ١١ ٣١٠
persuabile eo. rhetoricum	
levitas	الخفة ١ ١١٧
	التداخل ١٧ ٤١٣ ، ١٨ ٢٦٨
raritas	
dilatatio	التداخل ١٤ ٧٧
confusio	التلبيط ٩ ١٨٣
commixtio	مخالطة ١ ٧
	الخلاف ٤ ٣٠٣ ، ٨ ٢٧
diversitas	
diversum	المخالف ٩ ٣٠٤
inconveniens	مخالف ١ ١٣
	خلف ١١ ٤٦ ، ١ ٤٤ ، ٢ ٣٩
inconveniens	
impossibile	خلف ٥ ٤١ ، ٢ ٣٩
contrarium	خلف ٣ ٧٣
suocessor	الخليفة ١١ ٤٥١

المحل ١ ٦٠ ، ١٤ ، ١١ ، ١٠ ٥٩	
materia subiecta	
الحال ٦ ٨ ١٨٤ ، ١٦ ١٨٢	
sustinens	٤ ٣٥٠
praedicatur de	يحمل على ١ ٣٣
praedictum	المحول ٨ ٦٢
praedicari	حمل ١٤ ٥٤
arica	الحمل ١٤ ٣٦١
axis	المحور ١٧ ٦١
dispositio	الحال ٤ ٢٤ ، ١ ٤
in praesenti	في الحال ٩ ٣٥
permutatio	استحالة ١٤ ٢٣٨
	استحالة ٤ ٣٣٢ ، ٧-٥ ٣٠٨
conversio	
impossibile	حال ٦ ٣٥
absurdum	حال ٨ ٤٥ ، ١٣ ٣٩
frivolum	حال ٥ ٤٠
inconveniens	حال ٧ ٧٣ ، ٩ ٤٤
locus	حيز ٨ ٧٢
terminus	حيز ١٥ ٧٤
habens locum	متحيز ٢ ٧٣
terminatum	منحاز ١٢ ٧٢
in termino	في حيز ٩ ٣٧
continens	يحيط ٩ ٦١

vicarius Dei	خليفة الله ١٦ ٤٥٥
creatura	الخلق ١٥٠ ٣٧٩
creatura	الخلق ١٥ ٣٧٩
creator	الخالق ٥ ٣٨٠
	خُلِقَ ١٧ ٤٢٩ ٥٠٢ ٢٨٧
mores	
mores	أخلاق ٥ ٤١٩
inanitas	الخلاء ٧ ١٣٨
intentio	تخيّن ٤ ١٨٨
	اختيار ١٧٩ ١٧ ١٧٤ ١١ ٨
electio	١٠ ٣٨٢ ٥
eligens	مختار ٨ ٤٠١
bonum	الخير ٥ ١٧
	تخيّل ٢٨٥ ١٤ ١٧٣ ٢ ١٠ ٥
imaginatio	١٧

(د)

gubernatio	تدبير ٣ ٤١٥
gubernator	مدبّر ١٤ ٤١٢ ٥ ١٩
dispositio	تدبير ٨ ٣٦٤
contineri	المداخلّة ٤ ٣١٥
	إدراك ٥ ٣٣٧ ١٠ ١٥٦
appaehensio	
appaehendens	درّك ٧ ٢٣٦
adducens	داع ١٧ ٢٩٧
inductor	داع ١٤ ٣٧٧
oratio	الدعاء ١٠ ٤٣٩

electio	الترجيح ١٤ ٣٧٧
eligere	ترجيح ٤ ٣٧٧
spes	الرجاء ٦ ٣٧٠
fiducia	الرجاء ١٦ ٤٢٣
misericordia	الرحمة ١٣ ٢٩٨
voluntarium	إرادى ١٢ ٣٨٤
volitum	مراد ١١ ٣٦٦
multivoca	مرادفات ١٥ ٣٠
stoliditas	رديلة ١٣ ٣٠٧
الرسم ٢ ٢٤٧، ١١ ١١٥، ٤ ٦٣	
descriptio	
describitur	رُسم ٩ ٥
descriptum	مرسوم ٨ ٣٦٠
imprimuntur	ترسم ٥ ٢٩
impressio	ارتسام ٦ ٢٩
consideratio	الرصد ٦ ٣٦٣
compositio	تركيب ١٢ ٢٨٠
compositum	مركب ٧ ٦٠
الروح المقدس ٩ ٤٤٢	
sanctus spiritus	
meditatio	روية ٢ ٢٨٧
praemeditatio	روية ١٨ ٤٢٩
cogitatio	روية ٦ ٢٨٣
الرياضى (العلم) ١٠ ١٠، ٦ ٦	
doctrinalis (scientia)	
disciplinebilis	الرياضيات ١٥ ١٠

per se	بذاته ٦ ٣٨
in se	ف ذاته ١٠ ٣٨
in esse	بالذات ٢ ١٢
propr o	بالذات ١٠ ٤
secundum se	من جهة ذاته ١٠ ١٢
subjetio	إذعان ٦ ٤٣٠
memoria	الذكر ١٤ ١٢٨
recordatio	التذكر ١٦ ٤٢٣
intentio	مذهب ١٦ ٣٦
مذهب ١٤ ١٤٨، ٨ ٦٥	
sententia	
intellectus	الذهن ١١ — ١٠ ١٠
(ر)	
sententia	رأى ٩ ٥٠، ١٦ ٣٣
scientia	رأى ١٦ ٢٦
opinio	رأى ٢ ٤
dominatio	الرئاسة ٧ ١٨
gubernator	رئيس ١١ ١٦٤
gubernatum	مرؤوس ١١ ١٦٤
deitas	الربوبية ١ ٣٦٥
quadratura	تربيع ١٤ ٢٨٢
ordinatio in comparatione	ترتيب ٦ ١٩
ordinatio	ترتيب ٣ ٤٠٣
مرتبة ٦ ٣٢٧، ١ ١٩، ٢ ١٧	
ordo	

(ز)

Saturnus	زحل ١٣ ٤٠١
tempus	الزمان ٧ ١١٧، ٣ ١٩
par	الزوج ١ ١٢٣، ١٤ ١٢٢

(س)

causa	سبب ١٥ ٤
occasio	سبب ٢ ٥٩، ١٢ ٨
occasio conjuncta	سبب ٦ ١٧
ultimae causae	أسباب قصوى ٨ ٧
causae absolute	أسباب مطلقة ١١ ٧
	مسبب الأسباب ١٦ ٤

causa causarum

causatum	سبب ٦ ٨
	التسخير (على سبيل) ١١، ١٠ ٣٨٢
ad modum servientis	
velocitas	السرعة ٥ ٥٨
semper	سرمدي ٥ ٣٨٨
incessanter	سرمداً ١٨ ٢٦٣
infusio	سريان ٤ ١٣٥
felicitas	السعادة ٧ ٤٢٣، ٩ ١٧
quietum	سكون ٨ ١٠
negatio	السلب ١٦ ٥٢
negativa	سالبة ٩ ١٢٩
negativum	سلبى ١٤ ٣٤٨
negative	بالسلب ١٣ ٣٢

ambiguitas	الشك ٢٥١
ambiguitas	التشكيك ٨١٦٣
ambiguum	مشكك ١٦١٥٥
ambigue	بالتشكيك ٤٩٧
figuratio	تشكيل ١٧٧٨
dubitatio	إشكال ٦١٥٥
figura	الشكل ٣١٢
figuratio	تشكل ١٨١٧١
configuratio	مشاكل ٥٢٧
visio	مشاهدة ٩٢٤٧
	المشاهدة بالحواس ١٠٤٣٧
praesens sensibus	
probabile	مشهور ١٣٨
famosum (ms. Bibl. Vat Urb. Lat. 187 fol. 3r infra)	
probabilis	مشهور ١٦٢٦
	شهوة ١٧٣٨٧، ١٤١٦٦
voluptas	
concupiscibile	شهوانى ٣١٧٤
	القوة الشهوانية ١٦٣٩٨
virtus appetiva	
	إشارة ٩٢٤٧، ١٤٣٢
designatio	
	مشار إليه ٨١٣٨، ١١١٣٤
designatum	٨٣٤٦
	شوق ١٥٣٨٧، ١٦١٣٢٨٥
desiderium	
	القوة الشوقية ١٣، ١١٢٨٤
virtus desiderativa	

individua	أشخاص ٧٤٧
singularia	أشخاص ٢٤٦
singulariter	بالشخص ٣٦٤
vehementia	الشدة ٧١٧٠
	بالأشد والأضعف ١١٧٨
secundum fortius et debilius	
conditio	شرط ١٤٤٠
conditio	شريطة ٥٢٥
fides	الشرع ٤٤٢٣
communicans	شريك ٦٣٧٣
compar	شريك ٥٣٢٧
communio	شركة ١٤٢٠٩
comunitas	اشترك ٤٢١٠
consortium	مشاركة ١٢٢٨٠
	مشترك (اسم) ٤٥٢، ١٤١١
commune (nomen)	
communiter	بالشركة ٣١٦
	بالاشتراك ١٤٠١، ١٤٢٢
communiter	
	باشتراك الاسم ١٠١٠٨، ١٦٥٩
	١٤٤٠٤،
communione nominis	
perceptio	الاستثمار ١٤٢٥
derivatum	مشتق ٢١١٠
	بالاشتقاق ٨٠٧٢٣٥
denominative	
miseria	الشقاوة ٥٤٢٣
questio	الشك ٥٢٠

artificiatum	مصنوع ١٦ ٢٨٢
cognitio	إصابة ٥ ٥١
forma	صورة ٧ ٢٥٧، ٨ ١٠
formatio	تصوير ١٣ ٢٦٤
	تصور ١٢ ٣٨٤، ١ ٣٠
imaginatio	
imaginationes	التصورات ١٣ ٢٩
	تصوري (علم) ٥ ٤، ١ ٤
imaginativa (scientia)	

(ض)

contrarium	الضد ٣ ٣٠٨، ١٠ ٢٦، ١ ١٣
contradictio	المضادة ١٢ ١٢٨
noevum	الضار ٥ ١٧
necessarium	الضروري ٦ ٣٥، ٥ ٢٥
necesse	الضروري ٥ ٢٩
propositum	إضمار ٢ ٣٢
intentio	ضمير ١٢ ٣٧٧
	تضمن (دلالة) ١٢ ٢٣٧
continentia	
relatio	الإضافة ١٥ ٢٠٩، ٥ ١٥٢
relatum	المضاف ٤ ١٥٢
	المضاف ١٢ ١٠٣، ١٧ ٣٧
relativum	
ad aliquid	المضاف ٣ ١٥٢

desideratum	منشوق ١٨ ٢٨٤
	التشويق (على سبيل) ٨ ٤٠٤
secundum viam desiderii	
res	الشيء ٣ ٢٩
	الشيئية ١٧ ٣٣
	similitudo وهي نفس اللفظة التي
	استعملها في ترجمة "المشابهة".
	(ص)

verificatio	تصحيح ٨ ٥
adventus	صنور ٧ ٢٦٧، ٦ ٢٦٧
certitudo	الصدق ٣ ٤٨
certum	صادق ١٠ ٤٨
credulitas	التصديق ٤ ٥٤، ٧ ٢٩
	تصديق (علم) ٥ ٤، ١ ٤
creditiva (scientia)	
	مصادمات ٣ ٤١٨، ١١ ٢٢٤
conflicti	
concursum	مصادمات ١٦ ٤٣٩
concurrentia	مصادمات ٣ ٤١٨
commoditas	مصلحة ٦ ٢٩٨
utilitas	مصلحة ١٤ ٣٧٧
oratio	الصلاة ٣ ٤٤٥
magisterium	الصناعة ١٢ ٥
	صناعة ١٦ ٢٨٢، ٥ ٤، ١٧ ١٧٦
artificioium	
per artificio	بالصناعة ١٦ ١٠١
artificiale	صناعي ٥ ٢٨٢

(ع)

Incuria	٨ ٢٨٤٠١٦ ٢٨٣	عبث
Cultus	١٥ ٤٤٣	عبادة
Servitium	١٢ ٣٩١	عبادة
Respectus	١٨ ٢٤١	اعتبار
Respectu	١١ ٤٨	باعتبار
Interpretatio	١٢ ٢٩	عبارة
Miracula	٨ ٤٤٢	معجزات
Numerus	٣ ١١٩	العدد
Numeratum	٨ ١١٩	معدود
Aptum	٩ ٦٧	مستعد
Adaptatum	١٧ ٦٧ ١٥ ٦٧	مستعد
Adaptabile	١٦ ٢٢	مستعد
استعداد	٦ ٧٧ ١٤ ١٣٩ ٦	
Aptitudo	٦ ٢٧٣	
Praeparatio	٦ ٧٢	استعداد
Praeparator	٧ ٤١١	معد
معد	٧ ٢٦٥	معد (علة)
Praeparatrix (Causa)		
Aequalitas	١ ٢٥١	اعتدال
Aequalitas	٥ ١٥٣	المعادلة
Remotio	٤ ٢٠٣	المدول
Justicia executor	١٤ ٤٤١	معدّل
العدم	٨ ١٢٨ ١٠ ٣٦ ٥ ٢٥	
Privatio	١٦ ١٥ ٣٠ ٤	
Non esse	١٠ ٣٩	العدم
Non esse	٨-٧ ٣٢	معدم

(ط)

Natura	١٤ ٣٣	طباع
Impressum	٤ ١٤٣	منطبع
طبيعى (علم)	٩ ٢٠ ١٧ ٥	
Naturalis (scientia)		
Ordo	٧ ٣٤ ٠ ١٦ ١٩	طبعة
Aequalis	٧ ٤٨	مطابق
Adaequatur	١٠ ٤٨	المطابقة
Adaequaro	١١ ١٤٧	نطبق
Parificatur	٧ ١٠٣	بطابق
Parificatio	١٧ ١٤٦	مطابقة
Compar	١٠ ١٥٢	مطابق
Conformitas	٩ ٢١٠	مطابقة
Noviter adveniens	١٦ ٤١	طارئ
Inquisitio	٦ ٢٢٠	مطلب
Inquisitio	٢ ٣٨٨	طلب
المطلوب	١٦ ٣٨٧ ٠ ٢ ٦	
Quaesitum		
Inquiruntur	٤ ٥	مطلوبة (أشياء)

(ظ)

Consecutio	٦ ٣٧٠	الظفر
Opinio	١٦ ١٢٨ ٠ ١٨ ١٦	الظن
Opinabile	١٧ ٣٨٧	ظنى
Putativum	٢ ٣٦٩	ظنى
مظنون	١٤ ٣٨٨ ٠ ١٧ ٣٨٧	
Putativum		

Cessatio	٥ ٣٧٧	التعطّل
Successio	١٧ ٣٩٠	التعاقب
Ligatio	٣ ٤٤٧	عقد
Sententia	١٥ ٣٦١	عقد
Sententia	٣ ١٧٤, ٧ ٤٨	اعتقاد
Certitudo & Scientia	٢ ٤	اعتقاد
Intellectus	١٨ ٣٦	عقل
Intelligentia	١٤ ٦٠	عقل
Sensus	١٢ ٥٠	عقل
	٤ ٣٢	العقل (وجود في)
Intellectu (esse in)		
	١ ١٨٩	عقل مفارق
Intelligentia separata		
	١٧ ٣٨٨, ٨ ١٤٢	العقل الفعّال
Intelligentia agens		
	٨ ٣٧٧	العقل الصريح
Intellectus Purus		
	٧ ٤٠٤	العقل المحض
Intelligentia Pura		
	٧ ٣٨٧	العقل العملي
Intellectus Activus		
	١ ١١	عقل (وجود)
Intelligibile (e se)		
	٦ ٣٨٠	عقل (عالم)
Intelligibile saeculum		
	١١ ٣٥٧, ٥ ٣٤٠, ١ ١١	معقول
Intellectum		
	١١ ٣٥٧	معقول
Appraehensum		

Accidere	١٠ ٤	يعرض
Accidens	١٥ ٤٣	العرض
	٥ ٥٧, ٧ ٢٥	بالعرض
Per Accidens		
Secundum Accidens	٩ ٣٤	بالعرض
Accidentalitas	٤ ٩٣	عرضية
Accidentia	١٠ ٥٤	عوارض
Consequentia	٤ ١٤	عوارض
Accidentale	٣ ١٢	عارض
	٣ ١٣٢, ١٠ ٤	عوارض
Accidentalita		
Cognitio	١٢ ١٥	معرفة
	٦ ٦١, ٣ ٣٥, ٩ ٣	تعريف
Cognitio		
Ostensio	٤ ٣٥	تعريف
Declaratio	١٣ ٣٠	تعريف
Notificatio	٣ ٥٧	تعريف
	٧ ٤٥٣, ٦ ٢٩	أعرف
Notius		
	٤ ٧٢	تعرّف (تعرى المادة عن الصورة)
Spoliatum		
Diligendum	١٢ ٢٧	معشوق
	٦ ٣٦٩, ١ ١٥٤	معشوق
Amatum		
	٦ ٣٦٩, ١ ١٥٤, ١٦ ١٥٣	عاشق
Amator		
Abstulere	١١ ٣٨٠	يُعطّل
Haeretici	١١ ٣٨٠	مُعطّلة

التعليم الأول ٣٣٢ ٤

Doctrina Prima

المعلم الأول ٣٣٣ ٧ ٣٩٢ ٩

Magister Primus

Disciplinales تعليمات ١٤ ١٤٣

تعليمية (علوم) ٧ ٤

Doctrinales (Scientias)

Facere Percipere يعلم ١٨ ٢٩

استعمالية (ملكة) ٥ ٤٣٠

Dominandi (habitus)

Opus عمل ١ ٤

عمل (علم) ٣ ٨ ، ٤ ٤

Practica (scientia)

Activa (scientia) عمل (علم) ١٢ ٣

Perpendicularis عمودي ٩ ٦٣

Communitas عموم ١٦ ٢٠٣

Communior أعم ٥ ١٠٩

Contradicendum مُعاند ١ ٤٩

عنصر ١٢ ، ١٠ ٢٥٨ ، ١٧ ٢٧

Elementum

Materia عنصر ٥ ٢٨١ ، ٧ ٢٥٧

عنصر ١٣ ٢٧٨

Principium materiale

Origo عنصر ١٦ ٢٨١

النهاية ١٦ ٤١٤ ، ١٢ — ٩ ٣٩٨

Cura

Procuratio العناية ٧ ١٨

Intentio معنى ٩ — ٨ ٣

Intellectus معنى ٨ ٤٣

المعاني المعقولة الأولى ١٨ ١٠

Intentiones primo intellectae

المعاني المعقولة الثانية ١٧ ١٠

Intentiones intellectae secundae

Intelligens عاقل ٧ ، ٦ ٣٥٧

Intellector عاقل ١٣ ، ١٠ ٣٥٧

Convertitur ينمكس ٣ ٦٠

Reversio انعكاس ٧ ٨٦

E converso بالعكس ٣ ٢٤٠

علاقة ٦ ٨٠ ، ٥ ، ٢ ٤٢

Habitudo

Causa علة ١٢ ٨

العلة الأولى ٥ ٥

Primum Principium

Causa finalis طلة فائية ١١ ٢٠

انظر أيضا : مادة ، عنصر ، فاعل ،
تسام ، مُعد ، معين ، قريب ، بيد .

Aliquid aliud علة ما ١٢ ٢٩

Causalitas عليّة ٣ ١٦

Causatum معلول ١٦ ، ١٥ ١٤

Causa recipiente العلة القابلة ١ ٨٥

العلة القريبة ٣ ٨٤ ، ١٣ ٨٢

Causa propinqu

Signum علامة ١٨ ، ١٧ ٢٩

Signa علامة ٤ ٣٥

Cognitum معلوم ١٨ ١٠

Scitum معلوم ١٢ ، ١١ ١٥

Doctrina تعليم ١٩ ٣٦

(غ)

Natura hominis	الغريزة ١١ ٢٩
Ira	الغضب ١٧٦ ٣٧٠ ٤٨
Irascibile	غضبي ١٧٤ ٤
Deceptorium	منط ١٦٧ ١٧
Absentia	الغيب ٣٦٢ ١٢٠٧
Absens	الغيب ٤٤٠ ١٧
Absentia	الغيبات ٤٤٠ ١٣
Aliud	الغير ٣٠٤ ٧٠٦
Alietas	الغير ٢٧ ٨
Per aliud	بغيره ٣٨ ٧
Alietas	خيرية ٢٤٠ ٣٠٣ ٤٦
Alietas	مغايرة ٢٢٩ ٢
Alteratio	تغير ٢٨٠ ١٣ ٣٣٤ ٢
Variatio	تغير ١٧١ ٥
Mutabile	متغير ٣٧ ١٧
Alteritas	التغير ١٩ ٣
Permutatio	التغير ٢٧٨ ١٥
	الغاية ١٧ ١٥ ١٨٦ ١٥
Finis	٢٥٧ ٧

قائية : انظر : علة قائية .

(ف)

Profectus	إفادة ١٨ ١٢٠٧
Utilitas	إفادة ١٨ ٩

Aliquid معنى ٤٤ ١٠ ١٦

بالغنى ١١ ١٧

Secundum acceptionem

Consuetudo عادة ١٧٦ ٣

Rekursus العود ١٣١ ٨

Reductio العود ٣٦ ١٧

Reductio إعادة ٣٦ ١٤

Reductum معاد ٣٦ ١٣ — ١٤

Promissio المعاد ٢٣ ٤٠٢

Retributio عوض ٢٩٨ ١٧

Impediens معاق ٢٧١ ١٩

Adjutrix مُعين (علة) ٢٦٥ ٧٠٢

Identitas العين ١٣٧ ١٢ ١٣٠

يتعين ٣٩ ٩ ٦١ ١٧

Assignatur

معين ٦٨ ٣ ٢٩٠ ٥

Designatum

Appropriatum المتعين ١٣٧ ٧

Singularis الأعيان ٣٤ ٣

في الأعيان ٣١ ١٢ ١٤٢ ٣

In singularibus ١٥٩ ١٢

في الأعيان ١٤٠ ٩ ٢١١ ١٦

In signatis

في الأعيان الجزئية ٢٦ ٤

In particularibus et singularibus

مفارق للأعيان ٢٦ ٥

Separatum a singularibus

Activum ٨٤٧ ٢٥٩ فاعل

الفاعل (المبدأ) ١ ٢٨ ١٠ ٢٦

Principium agens

فعال : أنظر عقل

• الانفعال ١٥٣ ١٠ ٢٦

Passio

Patitur ١٢ ١٧٠ أن ينعمل

Pati ١٤ ٩٣ الانفعال (مقولة)

Patiens ١٨ ٢٥٩ مفعول

Caelum ٥ ٦٤ فلك

Circulum ٦ ١٩ فلك

Cognitatio ٤ ١٧٤ فكرة

Intellectus ٢ ٢٧١ الفكر

Cogitatio ١٢ ٢٨٤ التفكير

مفهوم (معنى) ١٣ ٣١

Intellecta (Intentio)

Intelligitur ١٠ ٣٤ المفهوم

Inaequalitas ٥٤٣ ١١٨ التفاوت

Fluere ٤ ٨٧ ١٦ ١٤ يفيض

Effluxio ٦ ١٨ الإفاضة

الفيلسوف المقدم ٩ ١٢٢

Egregius Philosophus

وانظر : أرسطو

(ق)

Receptivum ١٣ ٧٤ قابل

قابل ١ ٢٤ ٠ ٤٨ ١١٢ ١٦ ٢٣

Receptibile

Acquisitum ٧ ٤٤ مستفاد

Impar ١٥ ١٢٢ فرد

Solitarium ٦ ٤٤ منفرد

Expositione ١٥ ١١٨ فرضي

Positum ١٤ ٣٩ فرض

Minimia solutio ٤ ٤٣٠ الإفراط

التفريط ٤ ٤٣٠

Minimia continentia

Separatio ١٥ ١٣٤ المفارقة

Separatum ١٢ ٧٤ ١٤ ٤ مفارق

الفساد ١١ ١٨٩ ٠ ٣ ١٩

Corruptio

Diffusum ١٥ ٤١٢ فاش

Differentia ١٦ ١٠ ٩ ٠ ٢ ٤٥ فصل

Discontinuitas ٧ ٦٧ انفصال

Discretum ٧ ٩٤ منفصل

Disjunctio ١٢ ٣٦٠ انفصال

Stronuitas ١٣ ١٢ ٣٠ ٧ فضيلة

• فعل ١٥٣ ١٠ ٢٦ ٠ ٦ ٥

Actio

Actus ١٨ ٧ الفعل

Effectus ١٧ ١٣ الفعل

بالفعل ٨ ٠ ٦ ٤ ٥ ١٣ ٣

In effectu

ad effectum ٦ ١٢ إلى الفعل

Agere ١٣ ٩٣ الفعل (مقولة)

Agens ٧ ٢٥٧ فاعل

Stabile	قاز ١١٧ ١١٠٩
Permanens	قار ٣٨٠ ٩
Conjunctio	الاتقان ٣٢٢ ٢
Conjunctio	مقارنة ٤٧ ١
Violentia	القسر ٧٣ ١٦ ١٥١ ٣
Divisio	الانقسام ١٢٩ ١
	القصد ٢٩٨ ٣ ٣٧٧ ١٠
Intentio	بالقصد الأول ١٢٦ ١٦
Principaliter	
	القضاء ٤١٤ ١٦ ٤٣٩ ١٨
Judicium	
Secans	مقاطع ٦٣ ٧
Intersecans	مقاطعة ٦١ ١٠
Cignus	قنقس ١٥٥ ٢
	انقلاب ١٣٧ ٦ ١٢٠ ١٣
Conversio	
Persuatio	الإقناع ٨ ٩
Rhetoricum	إقناعى ١٨٠ ٤
Regula	قانون ٢٢٠ ١٧
Habitus	القنية ٣٠٤ ١٥ ١٦
Oratio	قول ٢٤٤ ١٥
Sententia	قول ٣٦ ٧
Praedicatum	مقول ٣٤ ١٥
Praedicamenta	مقولات ١٢ ١٣
Praedicamenti	مقولات ٩٣ ٣
Constituit	يقوم ١١ ١٥

Recipiens	قابل ٢٥٨ ١٠
Receptibilitas	القبول ٨٥ ٢
Receptio	القبول ٢٣٩ ١٨
Patiens	قابل ١٢٧ ١٢
	التقابل ٢٦ ١٩ ٣٠٣ ٤
Oppositio	
Oppositio	مقابلة ١٢٦ ٤
Oppositum	مقابل ٢٥ ١٤
Prioritas	قبلية ٢٦٧ ١
	القدرة ١٧٠ ٣ ٣٦٧ ٥
Potentia	
	القدرة ٣٦٧ ٤٠١ ٣٧٧ ١١
Posse	
	القدر ٤٢١ ٢ ٤٣٩ ١٨
Providentia	
Mensura	المقدار ١١ ١٤
Mensuratio	التقدير ٤٤٠ ١
Mensuratum	مقدر ٦٤ ٢
Prioritas	التقدم ٨٢ ٩ ١٦٣ ٧
Praecedens	متقدم ١٦ ١٠١ ٤ ١٧
Prius	التقدم ٢٦ ١٣
Prius	متقدم ٨٢ ١٢
	التقدم والتأخر (بحسب) ٢٦ ٢
Secundum prius et posterius	
Prioritas	قديم ٨٠ ٣
Propositio	مقدمة ٢٠ ١
	الفرجة ٥١ ٨ ٣٥٩ ١٤
Ingenium	

Elipse	كسوف ١١ ٣٦٠
Incredulitas	كفر ٦ ٤٢٢
Consequale	مكان. ١٣٤٥ ٣٧
Consequalia	مكانتان ١ ٤٠
Compar	مكان. ١٧ ٣٩
Concomitans	تكاثر ٧ ٤٢
Comitantis	مكانتان ١ ٤٢
Totus	الكل ٤ ٢٠٧٠٢ ٢٦
الكلي	٤ ٢٠٧٠٥ ١٩٥٠١٨ ٧
Universale	
Universalitas	الكلية ٤ ٢٠٩
Universalia	الكلية ٥ ٣٥٥
Perfectio	كمال ١ ١٤١٠٩ ١٧
كالي (مبدأ)	١٢٨
Perficiens (Principium)	
Perfici	استكمال ١٣ ٣
Perfectio	استكمال ٥ ٤
Perficetur	استكمال ٤ ١٢
Perficiens	مكمل ١٤ ٣٣٥
Quantitas	الكم ٤ ٩٤٠١١ ٤
Quantitativus	متكمم ١٧ ١٤
Oculantur	يكن ١٦ ١٣٤
Sententia de occulto	الكون ١١ ٩٤
الكون	١٥ ٢٨٠٠١١١٨٩٠٢ ١٩
Generatio	
Generatura	التكوين ١٥ ٢٦٧
Generatum	متكون ٣ ١٧٠

Constitutio	القوام ٢-١ ١٢
المقوم	٣ ٥٨٠٢-١ ١٦
Constituens	
Constitutivum	المقوم ١٦ ١٠٩
Constitutum	مقوم ١٨ ٣٣٥
القوام	٢٠ ٤٠٩٠١١ ١٣٥٠٨ ٥٧
Existentia	
Existentis	قائم ١ ٤١٢٠٩ ٥٨
Constitutio	قويم ٦ ١٨٣
Essentia	قوام ٧ ٢١٢
Secundum existentiam	بالقوام ١٤ ٤
In existentia	في القوام ١٠ ٢٢
Virtus	قوة ١٣ ٣
Fortitudo	قوة ٣ ١٧٠
Potentia	القوة ١٧ ١٣٠١٨ ٧
Consideratio	القياس ٧ ٣٤
Syllogismus	القياس ١٦ ٢٧٩
Resurrectio	القيامة ٤-٣ ٣٤
(ك)	
الكثرة	٦ ١٠٤٠٢ ٤٥٠٧ ٢٧
Multitudo	
Multiplex	متكثر ١٧ ٣٧
Canstrictio	تكاثر ١٤ ٧٧
Sphaera	كرة ١٦ ٦١
Acquisitio	اكتساب ٥ ٧٤
acquisitum	مكتسب ٤ ١٤٠

Inspiratio	إلهام ٤٤٣٥
Convenientia	ملاءمة ١٦٣٦٨
Conveniens	ملائم ٧٣٦٩
Non esse	ليس ١٦٦١٥٠٣ ٢٦٦

(م)

Quid	ما ١٤٣٠
Quid est	ماهية ١٢٠٩ ١٣
Quidditas	ماهية ٤٦١٠١٧ ٣٤ ١٠ ٣١
Ex hoc quod est	بما هو ١٢٤
Inquantum	بما هي ١١٠١٠ ٧
Quando	المتى (مقولة) ١٣٩٣
Ideae	المثل ٣٣١٠
Exemplare	مثالي ٢٣١١
	الهمائل ٥٢٧

Talitas (Ms. Bibl. Vat. Urb. lat. 187 fol. 7 v.)

المجسطى (صناعة) ٦٣٩٣

Almagesti (doctrina)

مزاج ١٢٨٧٠١٢ ٨٩

Complexio

Commixtio امتزاج ٣١٧٩

Permixtio امتزاج ١٤٢٣٨

Materia مادة ٣٤

Distensio امتداد ٩١١٥

Mensuratio مسح ١٣١١١

المساحى = (علم المساحة) ١١٥

Mensuratio

Generata	مكونات ١٨٢٧
Qualitas	الكيف ٤٩٤٠١٤ ١٣
Qualiter	كيفية ١٢٣٦٣ ٠ ٦٥٥ ٨٦

(ل)

Consequens	لاحق ٩٧١
Sequens	لاحق ١٠٣٤٦
Consequentia	لواحق ٧٧١٠١٥ ٤٣٠٢ ١٤
Consecutio	لحق ٦١٤
Cohaerentia	التحام ٢٩٩
Delectans	لاذ ٨٠٦ ٣٦٩
Delectatum	ملذ ٨٠٦ ٣٦٩
Delectatio	اللذة ٦٣٦٩
Delectatio	التذاد ٣٣٦٩
Suavitas	لذيذ ٦٣٤٨٠١٣ ٢٧
Suavitas	اللذة ١٧٠١٦ ٣٨٧
Sequitur	يلزم ١٤١٤٠٧ ٨
Inseparabile	لازم ٦٤٢

لازم ١٦٢٣٧٠٣ ١٢

Concomitans

Concomitantia لزوم ٣٣٢

Comitans لزوم ١٤٠

Comitatum ملزوم ٥٢٣٣

Comitantia التزام (دلالة) ١٢٢٣٧

Quaro اللهم ٦٣٤٨٠٨ ٢٩٨

Quare est لية ٦٣٤٨٠١٦ ٢٠

وانظر: برهان لا والله

Revelatio	٩ ٤٤٢	إتزال
Liberatio	٨ ٤٣٠	التزیه
Singularitas	١٩ ٤٤٢	التزیه
Proportio	١٥ ٢٣	نسبة
Comparatio	١١ ٤٨	نسبة
Proposito	١٧ ١١ ٢٢	نسبة
Perpetuum	٥ ٢٩٠	منشتر
	١٦ ٣٨٤ ٩ ٣٦٠	منشتر

Dilatatum		
Rationalitas	١٣ ١٧٣	الطاق
Speculatio	١٣ ٢٧٠ ١١ ٦	النظر
	١٢ ٣	نظري (علم)

Speculativa (Scientia)		
Ordo	١٤ ١٢ ٣٦٣	نظام
Utile	٥ ١٧	نافع
Utilitas	١١ ١٨٦	منفعة
	١٨٣٦٢ ١٦٢٨٥	النفس (كتاب)

Liber de Anima		
In eo	١ ٨	في نفسه
Destructio	٩ ١٤٣	قض
Vindicta	٦ ٣٧٠	انتقام
	١٦ ٣١١ ٤ ٦٢ ٤—٣ ١٢	متاه
Finitum		

	١١ ٣٩	النهاية (إلى غير)
In infinitum		
	٢ ٣٠	النهاية (ينهب الأمر إلى غير)
Procedere in infinitum		

١ ٢٧٥ ١١ ١٥٢ ٦ ١١٥	محاسن
Tangens	
Tactus	٧ ١١٥ الماسة
Contactus	١٣ ١٥٥ الماسة
Peripatetici	١٠ ٣٩٢ المشاورون
Jupiter	٩ ٣٦٠ المشتري
Ease cum illo	٤ ٣١٥ المبة
١٠ ٦ ٧ ٦ ١٥٨	المبة = المع
Cum	
Locus	١ ١١٨ ٠ ٢ ١٩ المكان
Possibile	٧ ٠ ٦ ٠ ٢ ٣٥ الممكن
Possibile esse	٢ ٣٧ الممكن الوجود
Possibilitas	٥ ٢٥ ١٩ ٧ الإمكان
٢ ٢٨٧ ٠ ٨ ١٢٨	ملكة
Habitus	
Aptitudo	٦ ١٧٦ ملكة
Impossibile	٣ ٣٥ المتع
Discretum	١ ١١٠ ٠ ٢ ٥٣ متميز
Discretum	١ ٢٦٧ ممايز
Inclinatio	١ ١٥١ الميل
	(ن)

Innuitio	١٦ ٣٠	تنبيه
Conclusio	١٥ ٢٧٩ ٠ ٩ ٤٩	نتيجة
Concludens	١٠ ٤٩	متبع
Modus easendi	٨ ١٢	نحو الوجود
Simile	٥ ٣٢٧	نذ
Consimile (Ms. Vat. Urb. lat)		

النهاية (ينصب إلى غير) ١٨ ٢١٠
Ire in infinitum

Species نوع ١٣ ٤

Specialitas نوعة ٢ ٥٩ ٢ ٤٦

(٥)

Peregrinatio المهاجرة ١ ٤٤٥

مهمل ٣ ٢٠٠ ١٥ ١٩٩

Indefinitum

Geometria الهندسة ٨ ١٩

Id. quod ens الهوية ٧ ٤٧

Essentia الهوية ١٥ ١٢١

Identitas الهوية ٦ ٢٧

Idem الهوية ٦ ١ ٣٠ ٤

Identitas الهوية ٣ ٣٠ ٣

Temeritas التهؤر ١١ ٣٠ ٧

هيئة ٨ ٢٠ ٩ ١٢ ١١ ٤ ٩ ١٣٨

Dispositio

Astrologia الهيئة (علم) ٧ ١٩

Aptitudo يؤ ٨ ٢٦٩

Praeparatum مهياً ٥ ٢٠ ٨

Hyle الهيولى ٨ ١٠

Materia هيولى ١٧ ٢٣

(و)

Necessa esse واجب الوجود ٤ ٢١

Necessarium الواجب ٣ ٣٥

وجوب الوجود ١٢ ١١ ٤٠

Necessitas essendi

موافق ١٣ ١١ ٢٧ ٠١ ٦١ ٠	
Conueniens	
متفق ٩٩ ١١ ١٥٢ ٠	
Conueniens	
الاتفاق ١٠٢ ١٤	Conuenientia
المواقة ٣٦ ١٦ ٣٠٣ ١٤	
Conuenientia	
الموافاة ٨ ٨	Concurrere
مؤكد ٨ ١٠	Cogens
الوهم ١١٢ ٢	Aestimatio
التوهم ١١١ ٩	Aestimatio
في الوهم ٣٢ ٤	In aestimatione
واهب الصور ٤١١ ٩ ٤١٣ ١١	
Dator formarum	

(ى)

اليقين ١٦ ١٨	Cartitudo
اليقين ١٥ ١٢	Cartitudo veritatis
اليقين ٢٠ ٢	Certissima Veritas

صفة ١٤٠ ١٠	Assignatio
وصف ٣٢ ١٧-١٨	Dispositio
متصل ١١ ٦١ ٠١٥ ٢٧٣ ٧	Continuum
اتصال ٦٤ ١٨	Continuitas
اتصال ٢٦٥ ١٩	Continuatio
اتصال ٣٦٠ ١٢	Applicatio
متصل ٣٧٠ ٢	Conjunctum
واصل ٤٠١ ٨	Adhaerens
وضع ١٠ ١٤	Positio
الوضع (مقولة) ٧٢ ١٣ ٩٣ ١٣	Situs
أوضاع ١٠ ١٦	Posita
الموضوع ٣ ٧ ٠٤ ٤ ٠٤ ١٥	Subjectum
بالتواطؤ ٢٣٥ ٦	Univoce
اتفاق ٢٨٣ ١٦ ٢٨٤ ٨	Casus
اتفاقا ٤١٥ ٣	Per casum
اتفاق ١٨٠ ٨	Casuale

